

دولة ليبيا



الهيئة العامة للمعلومات

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية

تحديات التنمية في ليبيا

2018

فريق إعداد التقرير

المنسق العام

د. عبد الرؤوف علي البيصاص

إدارة التقرير:

د. عبدالسلام بشير الدويبي... المدير التنفيذي
أ. علي مصطفى الشريف .. رئيس الفريق البحثي

الفريق البحثي

د. عطية المهدي الفيتوري

أ. سالم أبوعائشة خليفة

د. محمود عمر عيسى

د. عامر مصباح القيلوشي

د. عبد الجليل آدم المنصوري

محمد المنبي عبد النبي بكار

محمد مختار الساعدي

د. عاطف ميلود الحاسية

د. مسعود خليفة أبوراوي

د. إبراهيم علي أجبيل

د. مختار محمد إبراهيم

د. سعاد محمد العباني

زهرة الهادي دغمان

د. علي الهادي الحوات

المراجعون

أ. عبد الباري شوشان الزني

د. سعاد محمد العباني

د. محمود عمر عيسى

زهرة الهادي دغمان

انتصار الصادق بن سعيد

الفريق العلمي

د. يحي أحمد الفساطوي

م. محمد يونس بن يونس

عادل صبحي أبوعبدالله

أشرف بشير المرابط

خالد المبروك الفرجاني

م. منير محمد العدل

زهرة حسن القادري

نادر محمد مليطان

نجلاء محمد بويكر

م. محمود محرم الخوجة

تجميع وفرز

عبد الحكيم محمد الفرد

عادل الزروق أبوعجيلة

تصميم وإخراج

م. سمير محمد معروف

صابر عبد المجيد حازم

مراجعة وتدقيق لغوي

محمد عبد السلام علي



أولاً: فهرس المواضيع

الصفحة	العنوان
	الفصل الأول: واقع الأداء التنموي في الاقتصاد الليبي
5	- أهم التطورات بالاقتصاد الوطني.
6	- هيكل الاقتصاد الوطني.
9	- إنتاج النفط.
12	- الواردات.
16	- ميزان المدفوعات.
18	- التحديات الاقتصادية.
24	- المشهد العام لتعزيز الأداء التنموي.
	الفصل الثاني: السكان وتحديات التنمية
	أولاً: النمو السكاني وتحديات التنمية:-
30	- تطور عدد السكان في ليبيا.
34	- التحولات الديموغرافية وتحديات التنمية.
40	- السكان غير الليبيين وتحديات التنمية.
44	- تحديات الخصوبة وأثرها على التنمية في ليبيا.
44	- أهم نقاط القوة التي تحققت بالمجتمع الليبي نتيجة للنمو السكاني.
45	- التحديات التي تواجه المجتمع بسبب النمو السريع للسكان.
46	- المشاهد.
	ثانياً: الهبة الديموغرافية وتسخير العائد الديموغرافي:-
51	- نموذج الانتقال الديموغرافي.
54	- آثار التحول الديموغرافي على الهيكل العمري للسكان.
55	- الهبة الديموغرافية.
55	- مؤشرات ظهور الهبة الديموغرافية.
61	- العائد الديموغرافي (الأرباح الديموغرافية).
63	- ديناميكية الهيكل السكاني ونمو القوى العاملة.

- 65 - العبء الديموغرافي.
- 65 - سيناريوهات العبء الديموغرافي.
- 65 - أهداف التنمية المستدامة وتسخير العائد الديموغرافي.

الفصل الثالث: الاستقرار السياسي والإداري

أولاً: الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية:-

- 85 - عوامل عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.
- 86 - العوامل الداخلية.
- 86 - العوامل الخارجية.
- 87 - مؤشرات إدارة الحكم والنظام السياسي في ليبيا.
- 92 - الفساد والسلطة السياسية.
- 93 - الحكم الرشيد وكُرسَي التنمية.
- 95 - نحو تعزيز استقرار سياسي في ليبيا.
- 97 - ملاحظات ختامية.

ثانياً: الاستقرار الإداري - الفساد والتوظيف:-

- 102 - مفهوم الاستقرار الإداري ودلالاته.
- 103 - مفهوم الفساد الإداري ومعناه.
- 105 - دوامة الفساد في ليبيا.
- 107 - تقارير هيئة الرقابة الإدارية.
- 108 - ليبيا على مؤشر مدركات الفساد لعام 2016.
- 115 - إصلاح نظام الخدمة المدنية وتحسين التوظيف.
- 117 - ملاحظات ختامية.

الفصل الرابع: الموارد وإعادة الإعمار وتحديات التنمية

أولاً: الموارد النفطية وتحديات التنمية:-

- 127 - هيكلية قطاع النفط وتنظيمه.
- 128 - احتياطات الغاز والنفط الخام والصخري.
- 128 - الإنتاج الليبي بتوافقات الأوبك وتوازنات السوق والمخزون.

- 130 - التأثير على السياسات النفطية.
- 131 - رفع كفاءة التشغيل والإدارة.
- 133 - لجم الانحدار في معدل الإنتاج يتطلب استثمارات ليست بالقليلة.
- 134 - الشراكة والتعاقدات.
- 134 - التطوير والاسترجاع الإضافي.
- 134 - المشاكل والتحديات.
- 136 - التحديات ذات الصلة بإنتاج النفط والغاز.
- 137 - الغاز الطبيعي.
- 141 - مشاهد خيارات سياسات النفط والغاز.
- ثانياً: الموارد البشرية المحلية وتحديات التنمية:-
- 143 - أهم التحولات الإيجابية للموارد البشرية الوطنية.
- 145 - تطور قوة العمل في الاقتصاد الوطني.
- 147 - خصائص قوة العمل الوطنية.
- 147 - الخصائص الإيجابية.
- 152 - الخصائص السلبية.
- 160 - واقع سوق العمل في الاقتصاد الوطني.
- 162 - التحديات التي تواجهها الموارد البشرية.
- 163 - أهداف الخطة الإصلاحية.
- ثالثاً: إستراتيجيات الاستجابة الآنية لتحديات إعادة البناء والإعمار:-
- 173 - وصف حالة الصراع.
- 175 - تحديات إعادة البناء بعد الحرب والنزاع ما بعد 2011 في ليبيا.
- 177 - الإستراتيجيات وأهميتها في إعادة الإعمار.
- 178 - ركائز إستراتيجية إعادة الإعمار بعد الحرب في ليبيا.
- 180 - عناصر استدامة إستراتيجية إعادة الإعمار.
- 183 - الاستجابة الآنية ودورها في وضوح الإستراتيجية.
- 184 - الحاجة إلى استراتيجية التعاقد الحكومي لإعادة البناء والإعمار.

الفصل الخامس: الأوضاع الاجتماعية وتحديات التنمية

أولاً: صحة الطفل وتحديات التنمية:-

- 192 - تعريف الطفل.
- 192 - تطور عدد المواليد خلال الفترة 2011 - 2017.
- 194 - صحة الأطفال.
- 194 - مكافحة الأمراض المستهدفة بالتطعيم.
- 196 - برامج مكافحة وعلاج الأمراض المعدية.
- 197 - مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز).
- 197 - الالتهاب الكبدي الفيروسي.
- 198 - الأمراض المزمنة والوراثية لدى الأطفال.
- 199 - الرضاعة الطبيعية.
- 200 - الأطفال ذوي الإعاقة.
- 203 - حالة التغذية لدى الأطفال.
- 204 - الصحة النفسية لدى الشباب.
- 204 - التدخين لدى الأطفال.
- 205 - حوادث الطرق.
- 206 - الحروب والنزاعات المسلحة وأثرهما على صحة الشباب.
- 208 - الانتحار.
- 209 - المخدرات وأثرها على الأطفال.
- 210 - الالتحاق المدرسي للأطفال.
- 213 - الأطفال النازحون.
- 215 - عمل الأطفال.
- 219 - العنف وتعذيب الأطفال.
- 221 - ظاهرة التسول لدى الأطفال.
- 223 - مقومات القوة ومكامن الضعف والتحديات والفرص الخاصة للنهوض بالطفولة.
- 225 - المشاهد المقترحة للنهوض بالطفولة.

- ثانياً: الشباب وتحديات التنمية:-
- 227 - المفاهيم.
- 228 - الشباب والتنمية.
- 229 - سياسات تمكين الشباب.
- 231 - التمكين يعزز دور الشباب في التنمية.
- 232 - الشباب وفرص التعليم.
- 233 - الشباب وسياسيولوجيا العمل.
- 236 - مشكلات الشباب.
- 241 - المعالجات المقترحة.
- ثالثاً: مشاركة المرأة الليبية في التنمية (الفرص والتحديات):-
- 249 - واقع المرأة في ليبيا.
- 249 - الحالة التعليمية ومؤشرات تطور تعليم المرأة الليبية.
- 251 - معدلات تعليم المرأة: من الاختفاء المطلق إلى التطور السريع.
- 254 - الواقع الاقتصادي: عمل المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية.
- 256 - عمل المرأة غير المأجور: مشاركة غير منظورة في النشاط الاقتصادي.
- 257 - التمييز النوعي في توزيع تشغيل المرأة حسب الأنشطة الاقتصادية.
- 258 - المشاركة السياسية: تمكين المرأة.
- 263 - التحديات ومعوقات مشاركة المرأة في التنمية.
- 263 - النظام التعليمي المتردي ومحدودية فرص بناء القدرات وتنميتها.
- 264 - اعتبارات ثقافية اجتماعية تعيق مشاركة المرأة.
- 265 - تحدي العنف القائم على النوع.
- 267 - متطلبات إدماج وتمكين المرأة في برامج التنمية المستدامة.
- رابعاً: شبكة الأمان الاجتماعي:-
- 274 - شبكة الأمان الاجتماعي: التعريفات والمفاهيم.
- 275 - استقطاعات منافع الضمان الاجتماعي.
- 275 - تقسيمات شبكة الأمان الاجتماعي في دولة ليبيا.

- 278 - دراسة حالة شبكة الأمان الاجتماعي.
- 278 - حالة شبكة الأمان الاجتماعي سنة 2009.
- 279 - صندوق الضمان الاجتماعي (التقاعد).
- 280 - صندوق التضامن الاجتماعي.
- 282 - حالة شبكة الأمان الاجتماعي في سنة 2012.
- 283 - حالة النزوح الداخلي في الفترة من أواخر سنة 2011 حتى نهاية الـ 2016 .
- 285 - حالة شبكة الأمان الاجتماعي في سنة 2016.
- 287 - التحليل الرباعي.
- 288 - المشاهد المقترحة.

الفصل السادس: البناء المعرفي وتحديات التنمية

أولاً: التعليم في ليبيا إستراتيجية للتنمية البشرية.

- 295 - تطور الرصيد التعليمي وتحقيق التعليم للجميع.
- 296 - الاستثمار في التعليم والتدريب.
- 299 - التحول في الحالة التعليمية للسكان 15 سنة فأكثر.
- 301 - معدلات الالتحاق المدرسي للسكان في السن المدرسية.
- 302 - القضاء على فجوة الالتحاق النوعي والمكاني.
- 303 - مخرجات النظام التعليمي والتدريب ذات العلاقة بسوق العمل.
- 305 - التعليم والتدريب وسؤال النوعية.
- ثانياً: مخرجات التعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل:-
- 313 - واقع العلاقة بين التعليم وسوق العمل في الاقتصاد الوطني.
- 315 - التوجهات الداعمة لسوق العمل.
- 316 - الأهداف المرجوة.
- 316 - مستويات التعليم التقني والفني في ليبيا.
- 318 - تطور التدريب والتعليم التقني والفني في ليبيا.

- 321 - التحديات التي تواجه التعليم التقني.
- 321 - دراسات تقييمية عن التعليم والتدريب التقني والفني.
- ثالثاً: طبيعة الانتفاع بنواتج المنظومة التعليمية والتدريبية في ليبيا:-
- 328 - مشاهد تطوير التعليم والتدريب.
- 335 - احتساب الدليل الوطني للتنمية البشرية 2018.
- 341 - الملحق الإحصائي.
- 347 - مؤشرات التنمية لعام 2018.
- 357 - قائمة الأوراق البحثية الخلفية والمساندة لتقرير التنمية البشرية الخامس 2018 م .

ثانياً: فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
	الفصل الأول:
7	- مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2003.
8	- الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الإنتاجية بالمليون دينار وبأسعار عام 2003.
10	- تطور أسعار النفط الخام بالدولار 2008-2016.
11	- إنتاج وتصدير النفط الخام خلال الفترة 2010-2016 (بالمليون برميل).
13	- قيمة الواردات خلال الفترة 2010 - 2016.
15	- عرض السلع في السوق المحلية (بالمليون دينار).
15	- معدل انفتاح الاقتصاد الليبي (بالمليون دينار)
17	- عجز ميزان المدفوعات (بالمليون دينار).
18	- جزء من أصول مصرف ليبيا المركزي الخاص بالعملات الأجنبية (بالمليون دينار).
20	- معدل التضخم في ليبيا 2010-2017.
23	- حجم العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب ملخص النقود.
	الفصل الثاني:
	أولاً - النمو السكاني:
31	- تطور معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية للفترة 1973 - 2015 وتوقعات 2015-2030.
33	- تطور عدد السكان الليبيين وغير الليبيين في الفترة 1973 - 2030.
37	- تطور حجم الالتحاق المدرسي لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط.
39	- تطور عرض العمل ومعدلات النشاط بين السكان حسب الجنس للفترة 1984-2030.
	ثانياً - الهبة الديموغرافية وتسخير العائد الديموغرافي.
68	- مؤشرات الشيخوخة في ليبيا 2010-2050.
	الفصل الثالث
	أولاً: التحديات السياسية والإدارية
91	- مؤشرات عدم الاستقرار في ليبيا 2016.

- ثانياً: الاستقرار الإداري (الفساد والتوظيف).
- 109 - مؤشرات مدركات الفساد 2016.
- 109 - تطور مرتبة ليبيا في مؤشر الفساد.

الفصل الرابع

أولاً: الموارد النفطية:

- 140 - تكرير البتروكيماويات.
- ثانياً: الموارد البشرية المحلية:
- 144 - أعداد ونسب الشباب في مجموع القوى البشرية للسنوات 1973 - 2014.
- 147 - نسب الشباب في كل من عرض العمل والاستخدام 2006 - 2014.
- 148 - نسب الإناث في كل من عرض العمل والاستخدام 2006 - 2014.
- 150 - التوزيع العددي والنسبي أفراد القوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع 1995 - 2012.
- 152 - التوزيع العددي والنسبي لقوة العمل الوطنية حسب النشاط الاقتصادي للسنوات 1995 و 2006 و 2013.
- 154 - توزيع المستخدمين الليبيين حسب أقسام المهن الرئيسية خلال الفترة 1995 - 2013.
- 156 - معدلات البطالة لقوة العمل الوطنية 2006 - 2014.
- 158 - التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات 2006 - 2013.

الفصل الخامس:

أولاً: صحة الطفل:

- 193 - نسبة الزيادة السنوية خلال السنوات 2011 - 2017.
- 195 - التطعيمات المنفذة في البرنامج الوطني للتطعيمات.
- 195 - نسبة التغطية بالتطعيمات لسنة 2016.
- 197 - معدل انتشار مرضي الإيدز والالتهاب الكبدي الفيروسي بنوعيه.
- 199 - معدلات انتشار الداء السكري وضغط الدم المرتفع.
- 200 - مقارنة الرضاعة الطبيعية في سنوات المسح الأسري (1995-2007-2014).

- 202 - مقارنة نسبة انتشار لأهم أنواع الإعاقة حسب الجنس بين عامي (2007-2014).
- 203 - المؤشرات الانثروبومترية لدى الأطفال.
- 204 - نسبة انتشار التدخين حسب الفئة العمرية بين السكان الليبيين.
- 206 - معدل الوفيات من حوادث السير لكل 100 ألف من السكان.
- 208 - مقارنة نسب الإعاقة بسبب الحرب ونسب الإعاقة المتعلقة بظروف الولادة حسب فئات السن.
- 208 - نسبة الانتحار في عدد من الدول العربية لكل 100.000 من السكان.
- 210 - استخدام مغيبات العقل حسب النوع ونسبته لعامي 2010 و 2012 .
- 212 - معدلات الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الأساسي حسب النوع للفترة 1990-2015.
- 214 - عدد النازحون والمهجرون داخلياً من المدن والمناطق الليبية بالآلاف.
- 215 - أعداد المهجرون والنازحين سنة 2017.
- 220 - مقارنة أنواع وأعداد الجرائم المبلغ عنها خلال سنتي (2010 وسنة 2012)
- ثانياً: الشباب وتحديات التنمية:-
- 233 - تطور عدد الملتحقين بالتعليم والتدريب المتوسط والعالي حسب النوع 2005 و 2015.
- 237 - معدلات البطالة بين الشباب للفترة 2006-2013 (الأعداد بالألف شخص).
- 238 - عدد الشباب (15-34) وعدد من لم يسبق لهم الزواج حسب فئات السن والنوع 2006.
- 240 - التوزيع العددي والنسبي للباحثين عن عمل حسب الحالة الاجتماعية والنوع 2006.
- ثالثاً: مشاركة المرأة الليبية في التنمية (الفرص والتحديات):-
- 252 - عدد السكان في سن الدراسة (6-24) والملتحقين منهم بالدراسة الفترة (1984 - 2015).
- 253 - توزيع الملتحقون لبيبين وغير لبيبين، حسب المرحلة الدراسية والنوع 2006.
- 255 - نسبة العاملات اقتصادياً حسب نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2013 (الأعداد بالألف).
- 256 - معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة في بعض البلدان العربية 2014.
- 260 - نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات.
- 261 - نسبة ترشح المرأة في الانتخابات.
- 262 - عدد أعضاء الهيئات القضائية ذكوراً وإناثاً 2017.

رابعاً: شبكة الأمان الاجتماعي: -

- 277 - قيمة الموازنة المرصودة لصندوق موازنة الأسعار خلال السنوات 2009 - 2016.
- 279 - معاشات الصندوق حسب النوع والعدد والقيمة (بالمليون د.ل) من 2010 حتى 2012.
- 279 - عدد المعاشات والقيمة المصروفة خلال النصف الأول من عام 2015.
- 281 - عدد أفراد الأسرة المستفيدة من خدمات الصندوق حسب نوع فئة الاستحقاق.
- 281 - التوزيعات النقدية على حساب العوائد.
- 283 - قيمة الجباية والمصاريف والمستفيدين لصندوق الزكاة للفترة 2009 - 2016.
- 284 - مناطق النزوح وعدد النازحين منها منذ 2011 إلى 2016.

الفصل السادس:

أولاً: التعليم في ليبيا إستراتيجية للتنمية البشرية:

- 298 - التطور في الناتج المحلي والانفاق الإنمائي والانفاق على التعليم للفترة 1970 - 2014.
- 300 - معدلات الحالة التعليمية للسكان الليبيين من 15 سنة فأكثر للفترة 1964 - 2012.
- 301 - معدلات الالتحاق بالتعليم لما فوق التعليم الأساسي للسنوات 1995 و 2006.
- 301 - تطور معدلات الالتحاق للسكان في السن المدرسية حسب النوع للسنوات 1995 - 2015.
- 302 - الوزن النسبي للمهن في المعاهد العليا.
- 304 - تطور عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا بالداخل خلال الفترة من 1969 إلى 2008.
- 305 - خريجي التدريب المهني المتوسط حسب الجنس والمهن لسنة 2007.
- 307 - التوزيع العددي والنسبي لخريجي الجامعات حسب المجالات العلمية للفترة 1969 إلى 2007.

ثانياً: مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل:-

- 318 - التدريب المهني المتوسط عام 2009.
- 319 - متدربي التدريب المهني المتوسط حسب التخصص والنوع لعام 2012 - 2013.
- 320 - عدد المتدربين والمدربين وأعضاء هيئة التدريس بالمراكز العليا لسنة 2009.

ثالثاً: فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
	الفصل الأول
8	- مساهمة بعض الأنشطة الإنتاجية في توليد الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2003.
10	- متوسط سعر البرميل من النفط الخام الليبي بالدولار للفترة 2008-2016.
11	- الإنتاج والتصدير من النفط الخام 2010-2016.
13	- تطور قيمة الواردات بالمليون دينار خلال الفترة 2010-2016.
16	- معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج خلال السنوات 2010-2014.
21	- تطور معدلات التضخم بالاقتصاد الوطني خلال الفترة 2010-2017.
	الفصل الثاني
	أولاً: النمو السكاني وتحديات التنمية:-
31	- تطور معدلات النمو والخصوبة الكلية 1973-2030.
33	- تطور نسبة السكان غير الليبيين في مجموع السكان بليبيا للفترة 1973-2030.
39	- تطور معدلات النشاط للعاملين اقتصادياً من الليبيين حسب النوع للفترة 1984 - 2030.
	ثانياً: الهيبة الديموغرافي وتسخير العائد الديموغرافي:-
54	- مراحل الانتقال الديموغرافي.
57	- التغيرات على الهيكل العمري للسكان في سنوات متعددة.
57	- تطور معدلات الخصوبة والنمو السكاني.
58	- تطور معدلات المواليد والوفيات.
58	- تطور معدل الإعالة لسنوات متعددة.
59	- تطور معدل النمو السكاني ومعدل نمو السكان النشطين.
60	- التغير في الهرم السكاني لليبيين بين عامي 2017-2030
61	- تطور نسبة اليافعين والشباب 10-24 سنة.
63	- المجالات الرئيسية للعائد الديموغرافي.
70	- مسارات العائد الديموغرافي والعبء الديموغرافي.
71	- ترابط أهداف التنمية 2030 مع متطلبات تسخير العائد الديموغرافي.

أولاً: الموارد النفطية:-

129 - الطلب والعرض حتى الربع الرابع 2018.

130 - إنتاج وتوريد النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الموارد البشرية المحلية:

144 - التغير في هيكلية السكان الليبيين خلال مراحل التحول 1973 - 2014.

145 - السكان التشغيلين اقتصادياً والسكان المعالين للفترة 1973 - 2014.

146 - الأهمية النسبية لكل من العاملين الليبيين وغير الليبيين للسنوات 1995 - 2015.

148 - نسب الشباب في كل من عرض العمل والاستخدام خلال الفترة 2006 - 2014.

149 - نسبة الإناث في كل من عرض العمل والاستخدام 2006 - 2014.

150 - الأهمية النسبية للحالة التعليمية لقوة العمل الوطنية 1995 و 2006 و 2012.

151 - الأهمية النسبية للحالة التعليمية لقوة العمل الوطنية عام 2006.

151 - الأهمية النسبية للحالة التعليمية لقوة العمل الوطنية لعام 2012.

153 - توزيع القوة العمل الوطنية حسب النشاط الاقتصادي لعام 1995.

153 - الأهمية النسبية لقوة العمل الوطنية حسب أقسام النشاط الاقتصادي لعام 2006.

154 - الأهمية النسبية لقوة العمل الوطنية حسب أقسام النشاط الاقتصادي 2012.

155 - توزيع المشتغلون حسب أقسام المهن المرتبطة بالإنتاج والخدمات 1995 - 2013.

156 - معدلات البطالة في قوة العمل الوطنية 2006 - 2014.

158 - التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاع للفترة 2006 - 2013.

ثالثاً: إستراتيجية الاستجابة الآنية لإعادة الإعمار:-

176 - مستويات التحديات التي ستواجه عملية إعادة الإعمار بعد الحرب في ليبيا.

177 - التسلسل المنطقي لمكانة الإستراتيجية.

179 - مستويات أصحاب المصلحة في عملية إعادة البناء والإعمار.

183 - الدورة النمطية للاستجابة الآنية بعد الحروب.

أولاً: صحة الطفل:-

193 - نسبة الزيادة السنوية المطلقة للمواليد الليبيين خلال الفترة 2011 - 2017.

196 - نسبة التغطية بالتطعيمات لسنة 2016.

الشكل

- 199 - نسبة الأفراد المصابين بمرض مزمن.
- 205 - نسبة انتشار التدخين حسب فئات السن.
- 212 - معدلات الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الأساسي 1991 - 2016.
- ثانياً: الشباب وتحديات التنمية:-
- 239 - الأهمية النسبية لفئة الشباب في مجموع عرض العمل للفترة 1973 - 2012.
- 240 - التوزيع النسبي للباحثين عن عمل حسب الحالة الاجتماعية لسنة 2006.
- رابعاً: شبكة الأمان الاجتماعي:-
- 277 - تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني للفترة 2009 - 2016.
- 284 - عدد النازحين المسجلين لدى الهيئة الليبية للإغاثة 2016.

الفصل السادس

* التعليم في ليبيا إستراتيجية للتنمية البشرية:-

- 298 - نسبة الانفاق على التعليم من كل من الناتج المحلي والانفاق التنموي (70-2014).
- 300 - تطور الحالة التعليمية للسكان 15 سنة فأكثر للفترة 1964 - 2012.
- 302 - معدلات الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الأساسي 1991 و 2016.
- 303 - تطور معدلات الالتحاق السكان في السن المدرسية حسب النوع 1995-2015.
- 307 - معدلات الالتحاق حسب النوع المهن للفترة 1995 - 2015.
- 308 - التوزيع النسبي لخريجي الجامعات حسب المجالات لسنوات مختارة.

تقديم



تقديم

يعد الاهتمام بقضايا التنمية البشرية من الأولويات التي توليها الأمم المتقدمة في عالمنا المعاصر عناية خاصة وذلك إدراكاً منها لمدى فائدة وأهمية التركيز على هذا المجال وما يؤول إليه من مخرجات إيجابية تسهم في رقي وتقدم شعوبها، ومن هنا فقد آلت الهيئة العامة للمعلومات على نفسها أن تركز وتهتم بهذا الشأن، حيث قامت، بل وحرصت، على إعداد وإنجاز عديد الدراسات والتقارير التي تخوض في غمار هذا التوجه بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بعض منها، ففي العام 1999 تم إصدار تقرير التنمية البشرية الأول الذي حمل عنوان «إنجازات التنمية» وتناول العديد من الجوانب العامة للتنمية البشرية والمعايير الواجب اتباعها لتحقيق عنصر الاستدامة في إنجازات التنمية، وقد تميز هذا التقرير بالشمولية لكونه التقرير الوطني الأول في هذا المجال.

وفي العام 2002 تم إصدار تقرير التنمية البشرية الثاني بعنوان «اللامركزية والتنمية البشرية» الذي ركز على الأبعاد والاتجاهات المعاصرة للنظم اللامركزية والحكم المحلي «المنظور الليبي» ومؤشرات التنمية البشرية في ليبيا ومستقبل اللامركزية في إطار التحول الشامل. وفي عام 2006 تم إصدار تقرير التنمية البشرية الثالث الذي حمل عنوان «المرأة في ليبيا... المساواة مع الاختلاف» وسلط الضوء على وصف حالة المرأة في المجتمع الليبي وتبع مؤشرات تقدمها. أما في العام 2009 فقد صدر التقرير الرابع بعنوان «واقع القوى العاملة» وتناول

العملية التعليمية من حيث مخرجاتها ومدى توافرها مع سوق العمل. ويأتي تقرير التنمية البشرية الخامس لدولة ليبيا 2018 ليركز على موضوع في غاية الأهمية ألا وهو «تحديات التنمية في ليبيا».

لقد اعتمدنا ونحن نخطو خطواتنا الثابتة نحو إنجاز الاستحقاقات الوطنية والدولية لقياس مستوى الأداء التنموي في ليبيا، أن تكون أعمال فريق إعداد التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018 وفق منهجية تنطلق من تحديد التحديات التي تواجه التنمية البشرية في ليبيا وتوجهاتها ورصد الأداء التنموي في ما تم تحقيقه وما تعذر، ورصد الوضع التنموي بشكل عام من حيث مواطن القوة والإمكانيات والصعوبات والتوجهات والفرص، وذلك لتجاوز حالة التدهور وما يتوقع من تهديدات في حال عدم استغلال هذه الفرص.

لقد كان لفريق إعداد هذا التقرير الدور المميز والرائد في بلورة تلك الأفكار وترجمتها إلى خطط عمل تفصيلية من أجل وضعها في صيغتها النهائية بما يخدم قضايا التنمية البشرية في الدولة الليبية رغم الظروف الاستثنائية التي شهدتها بلادنا خلال فترة إعداد التقرير.

حيث أثمر ذلك الجهد المحمود وبتوفيق من عند الله عن إنجاز وإصدار هذا التقرير ليكون داعماً قوياً للخطط التنموية لدولة ليبيا، واذ أئمن عالياً وبكل تقدير جهود كل من شارك في إنجاز هذه العمل، فإنني أسأل الله تعالى أن يحقق لبلادنا المزيد من التقدم والرخاء.



د/ عبد الرؤوف علي البيصاص
رئيس لجنة إدارة الهيئة العامة للمعلومات
المنسق العام للتقرير





الفصل الأول

واقع الأداء التنموي في الاقتصاد الليبي



1. أهم التطورات بالاقتصاد الوطني:

تعيش ليبيا ومنذ العام 2011 ظروفًا استثنائية لم تعهدها في تاريخها الحديث من قبل، ظروف تمثلت بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، وبالرغم من أن هناك محاولات عديدة على المستوى المحلي والدولي والإقليمي والعربي لإعادة مسار الدولة إلى طبيعته، إلا أن ذلك لم يتحقق بعد. وفي ظل هذه الأوضاع التي تتصف بعدم الاستقرار السياسي والأمني، فإن أداء الاقتصاد الوطني تعرض هو أيضاً لعدة مظاهر من الضعف وعدم الاستقرار تمثلت في الآتي:

- يعتمد الاقتصاد الليبي وبشكل شبه كلي على قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة وميزان المدفوعات، ونتيجة لما تعرض له من انخفاض حاد في أسعار النفط في السوق العالمية والذي انخفض إلى أكثر من 50% إضافة إلى انخفاض في كميات إنتاج النفط الخام، وفي بعض الأوقات توقفه بشكل شبه كامل نتيجة لإغلاق الموانئ النفطية من قبل المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون، فقد انخفضت الإيرادات العامة للدولة واصبحت الميزانيات العامة تمول بالعجز وبمستويات لم تكن مسبوقة من قبل.

- توقفت عجلة التنمية الاقتصادية منذ بداية عام 2011 نتيجة حالات الصراع المتكررة والخلافات السياسية التي نتج عنها تدهور في الأوضاع الأمنية والاجتماعية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وما تبعها من فوضى

وفساد إداري ومالي أديا بدورهما إلى استنزاف ما هو متاح من موارد وتدهور الأحوال المعيشية للمواطن.

- نتيجة لغياب الأمن وغياب سيادة الدولة لم تتمكن الشركات الأجنبية من العودة لاستكمال المشروعات المكلفة بتنفيذها في البرنامج التنموي (2008-2012)، ومن ثم توقفت معها الخطط والبرامج الاستثمارية في مجالات التعليم والصحة والسكان والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والسياحة... الخ، وعزوف الشركات الأخرى عن مواصلة برامج الشراكة في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية نتيجة لفقدان الأمن الضروري لبقاء الأجانب على الأراضي الليبية.

- لقد أدت الحروب الصراعات بعد سنة 2011 إلى تدمير جزء كبير من البنية الأساسية في الاقتصاد الليبي، وذلك مثلما حدث في مدينتي بنغازي وسرت وبعض المدن والمناطق الأخرى، وكذلك الحال فيما يخص المواجهات بين المجموعات المسلحة فيما بينها في العديد من المناطق، كل ذلك أدى إلى توقف عديد المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن العمل ما أدى إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على خارج البلاد في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات والتي كانت هذه المؤسسات تلبى جزء من الطلب عليها في السوق المحلية.

الأمن والأمان
شرطان أساسيان
لأي جهد تنموي
صادق

إن الفوضى
والفساد الإداري
أشد وطأة في
استنزاف الموارد

تشظي مؤسسات
الدولة وانقسامها
يخلق بيئة مناسبة
لسوء التصرف في
المال العام

إلى جانب قلة
الأمن والأمان
والتشظي
والانقسام في
مؤسسات الدولة
فهناك أيضاً ظاهرة
الهجرة غير
القانونية

• بالرغم من تواجد ظاهرة الهجرة غير القانونية على الأراضي الليبية منذ تسعينيات القرن الماضي، واستخدام ليبيا كمعبر للهجرة غير القانونية من الدول الإفريقية إلى الدول الأوروبية، إلا أنه وفي ظل تلك الأوضاع ازدادت هذه الهجرة الأمر الذي أدى إلى توافد غير مسبوق لمئات الآلاف من هؤلاء المهاجرين على الأراضي الليبية، بل تم عقد اتفاقية بين ليبيا وإيطاليا نيابة عن الدول الأوروبية لإعترض قوافل المهاجرين غير القانونيين في البحر الأبيض المتوسط وإعادةتهم للأراضي الليبية، ما شكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وأمناً على المجتمع الليبي، كما أن ذلك الأمر سيشكل خطورة محتملة كبيرة في التأثير السلبي على التركيبة الديموغرافية للسكان الليبيين على المدى المتوسط والبعيد.

• تدني مستوى معيشة الليبيين نتيجة لموجة التضخم غير المسبوق في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى إزمة نقص السيولة في المصارف التجارية والتي طال أمدها، وتدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية، وخاصة الدولار الأمريكي. كل هذه العوامل أدت إلى تعرض المواطن لمعاناة كبيرة، لم تتمكن السلطات المسؤولة من حلها نتيجة الانقسامات السياسية.

• لقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض غير مسبوق في معدل النمو الاقتصادي في ليبيا، إلى جانب انخفاض إنتاج وتصدير النفط الخام وهبوط

أسعاره لأكثر من 50 %، فقد حققت الأنشطة غير النفطية نمواً سالباً خلال السنوات الأخيرة بسبب انخفاض التكوين الرأسمالي الثابت، وهذا يعتبر مؤشراً خطيراً أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض دخل الفرد من ناحية وتآكل للرأسمال الثابت من ناحية أخرى، ما نتج عنه انخفاض ملحوظ في دخل الليبيين والذي من شأنه أن يزيد من نسبة الليبيين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

2. هيكلية الاقتصاد الليبي:

الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي، أي يعتمد بالدرجة الأولى على ريع النفط المستخرج من باطن الأرض، وهو مصدر ناضب لا يمكن له أن يستمر، بل له عمر معين يعتمد على حجم الكميات المستخرجة منه سنوياً، وبالرغم من أن استخراج النفط في ليبيا له أكثر من 50 سنة، أي منذ عام 1961، وبالرغم من أن الخطط التنموية التي كانت تهدف إلى خفض الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام ومحاولة تنويع مصادر الدخل، وإيجاد بدائل لمصادر توليد الدخل، إلا أن قطاع النفط لازال هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ولم تنجح تلك الجهود، وربما كان السبب في ذلك سوء إدارة المال العام والاعتماد على القطاع الحكومي في الاستثمار والتسيير والتوزيع، وعدم تشجيع القطاع الخاص من خلال خطط تنموية صحيحة.

وبالرغم من كل الخطط والبرامج التنموية التي تم إعدادها وتنفيذها خلال العقود الخمس الماضية، إلا أنه لم يتم تحقيق الهدف الأساسي والذي أعتمد لتلك الفترة وهو تنويع مصادر توليد والنتاج المحلي في الاقتصاد الوطني، ولأن كل ما تم إنجازه من مشاريع إنتاجية هي مشاريع هشة ولم تكن قائمة على قاعدة اقتصادية صلبة من الداخل وإنما معتمدة على خارج البلاد في كل شيء إبتداءً من مستلزمات الإنتاج ووسائل الإنتاج والعمالة الأجنبية، ومن ثم فهي ومن أول صدمة اظهرت ضعفها وعدم قدرتها على التماسك أمام الظروف الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، فمنذ انطلاق سياسة الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق عام 2003 شهد إنتاج الأنشطة الإنتاجية انخفاضاً خلال العقد الأول من هذا القرن، إلا أن الأمور ازدادت سوءاً بعد ذلك، منذ

العام 2012، وأظهرت هذه الأنشطة التي هي أساس النمو المستدام والركيزة الأساسية في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل الوطني، انخفاضاً متواصلاً في ناتجها المحلي الإجمالي. وتشير بيانات الجدول رقم (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية قد شهد انخفاضاً ابتداءً من العام 2011 وإلى حد العام 2013 وبنسبة تراوحت بين 40 إلى 50 % تقريباً مقارنة بعام 2010، فقد انخفض من 53.4 مليار دينار عام 2010 ليصل إلى 20.4 مليار عام 2013، ولكن كان الانهيار الكبير هو ما تحقق عام 2014 وإلى عام 2016 فقد سجل قيمة تصل إلى 18.8 مليار دينار عام 2014 وبنسبة انخفاض تصل إلى 64.7 % مقارنة بالعام 2010، وفي عام 2016 سجل الناتج المحلي الإجمالي قيمة تصل إلى 13.9 مليار وسجل انخفاضاً بنسبة 73.9 % مقارنة بعام 2010.

تحدد الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية الوطنية على تنويع مصادر الدخل الإ أن هذا الهدف، ونتيجة للضعف الموجود في إدارة المال العام وعدم توفير أولويات واضحة، لم يتم الوصول إليه طيلة كل هذه الفترة

لم تكن الأنشطة الإنتاجية قائمة على قاعدة صلبة ولذا فقد انهارت منذ الوهلة الأولى عند تعرض الاقتصاد الوطني لمظاهر الضعف وتوقف الأداء

مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2003 (بالمليون دينار)

الجدول (1)

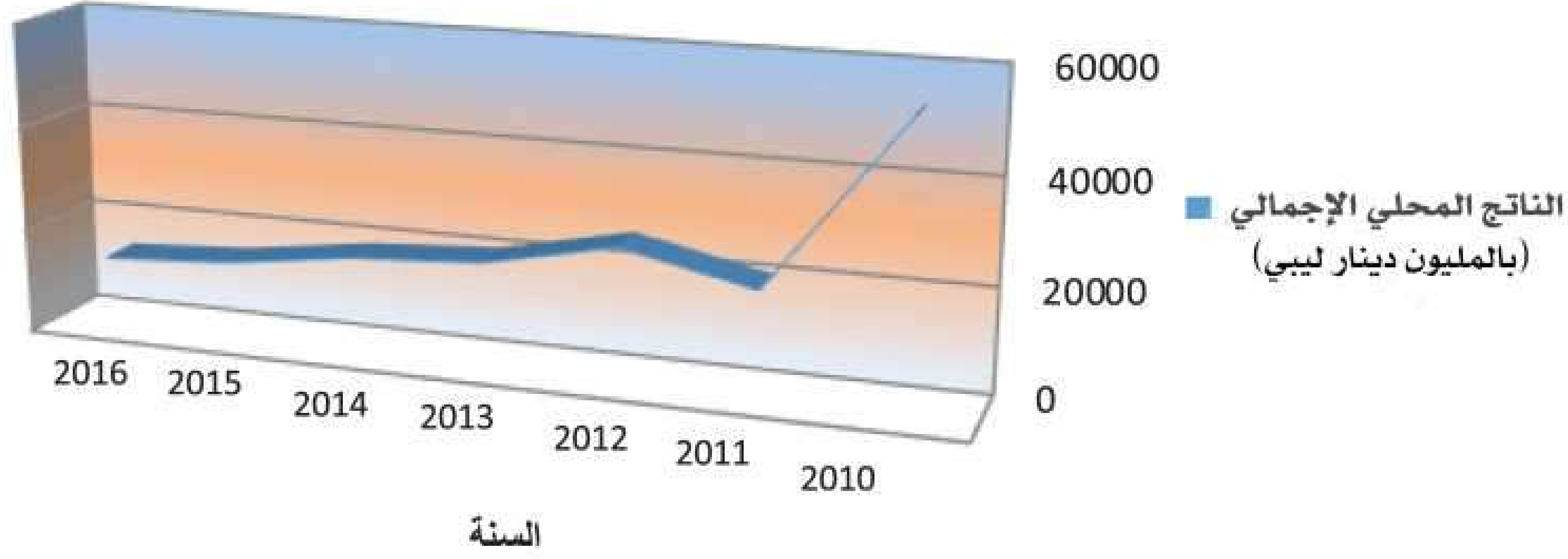
السنة	أقسام الأنشطة الاقتصادية						
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	328.6	347.8	405.2	592.9	662.5	549.8	1761.1
الصناعات التحويلية	385.5	410	482.0	536.5	720.5	1395.2	2580.4
الإنشاءات	693	735.5	959.5	1042.5	1392	1700.9	3798.1
النقل والاتصالات	1950	2680.5	3082	3293.5	3451.5	1627.2	3847.3
النفط	4797.7	5023.5	6723.7	6909.8	7888.6	6546.3	28743.3
الأنشطة الأخرى	5753.3	6209.1	7177.0	8013.2	11706.6	8626.9	12633.5
الناتج المحلي الإجمالي	13908.1	15406.4	18829.4	20388.4	25781.7	20446.3	53363.7
نسبة مساهمة الأنشطة الإنتاجية	% 24.1	% 27.1	% 26.2	% 26.8	% 24	% 25.8	% 22.5

المصدر: وزارة التخطيط، تقديرات سنة 2010-2020

ساهمت الأنشطة غير النفطية بأسعار عام 2003 بما يعادل 24.4 مليار دينار عام 2010، وانخفضت هذه القيمة تدريجياً إلى أن وصلت عام 2016 مبلغاً وقدره 9.1 مليار دينار فقط، أي أن إنتاج الأنشطة غير النفطية انخفض لأكثر من 62.7 % عما كان عليه قبل ست سنوات. الشكل رقم (1).

الشكل (1)

مساهمة بعض الأنشطة الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2003



محل قطاع النفط، من أجل أن يحافظ الاقتصاد الليبي على نمو مستدام، وذلك بهدف تعزيز قدرته الإنتاجية وترسيخ الاعتماد على الذات، وتحقيق هدفه المنشود منذ ستينيات القرن الماضي وهو تنويع مصادر توليد الدخل القومي.

ويتضح من الجدول رقم (2) انخفاض الإنتاج في السنوات الأخيرة لقطاعات الزراعة، الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والنقل والتخزين والاتصالات، وهي القطاعات الإنتاجية، أو المساندة الأساسية للأنشطة الإنتاجية، التي يمكن الاعتماد عليها لتحل

الاقتصاد الليبي
اقتصاد ريعي
يعتمد على عائدات
تصدير النفط
وهذا ما لا تتحكم
فيه السياسات
الوطنية بقدر ما
تتحكم فيه العوامل
الخارجية في
السوق الدولية

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الإنتاجية
بالمليون دينار وبأسعار عام 2003

الجدول (2)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	1761.1	549.8	622.5	592.9	405.2	347.8	328.6
الصناعات التحويلية	2580.4	1395.2	720.5	536.5	482.0	410	385.5
الإنشاءات	3798.1	1700.9	1392	1042.5	959.5	735.5	693
النقل والاتصالات	3847.3	1627.2	3451.5	3293.5	3082	2680.5	1950
مجموع الأنشطة الإنتاجية	11986.9	5273.1	6186.5	5465.4	4928.7	4173.8	3357.1

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط ونشرات مصرف ليبيا المركزي للسنوات (2010-2020)

من أولى سمات الاعتماد على الذات، هو قدرة وطبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المستهدف إقامته والقادر على تلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق القدرة التنافسية والذي يحدد بالتالي القوة الذاتية للاقتصاد الوطني، ومن ثم فإن التنوع ووضع الاقتصاد على أسس كلية صحيحة هو أمر ضروري سعياً لإقامة هياكل إنتاجية متكاملة قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي.

إن إعادة التوازن للاقتصاد الليبي الكلي هو من الرهانات الأساسية من منظور المسيرة المجتمعية والتنمية المستدامة، وأن عدم التوازن والتشوهات الحادة في الأداء المؤسسي وفي منظومة الأسعار والبطالة وبنية الحوافز والتضخم وظواهر الشحة في السلع والسيولة يمكن أن تكون ضارة وذات تكاليف اجتماعية وبشرية باهضة.

ومن هذا المنطلق، فإن إستراتيجية التنمية المطلوب تبنيتها، تضع في صلب أهدافها الرئيسة استرداد عافية الاقتصاد الوطني وخفض التضخم والبطالة حيث يشكل ذلك جزءاً من المجهود الإنمائي الأوسع لضمان البيئة المستدامة لاقتصاد كلي متوازن، ومن المسلم به أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع التضخم والبطالة من شأنه أن يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية لشرائح عريضة من أبناء المجتمع ويهدد بتوسع دائرة العوز والفقر، ولذا فإن الحل المناسب لذلك هو وضع الاقتصاد الوطني على أساسات صحيحة

ليتمكن من تحقيق وتائر إيجابية من النمو المستدام.

1.2. إنتاج النفط:

تعتمد ليبيا منذ ستينيات القرن الماضي في تمويل ميزانيتها العامة وميزان المدفوعات على عائدات تصدير النفط الخام وقد تعرضت أسعار النفط الخام خلال الخمسين سنة الماضية إلى تذبذبات كبيرة، وربما من أهم هذه التذبذبات ما حصل في أسعار النفط خلال العشر سنوات الماضية (الجدول 3) حينما بلغت أسعار النفط الخام ذروتها خلال شهر يوليو 2008 ووصل سعر برميل النفط الخام إلى ما يقارب 150 دولار، غير أن ذلك لم يستمر طويلاً بسبب الأزمة المالية العالمية التي انعكست على سوق النفط، إذ انخفض سعر برميل النفط قبل نهاية السنة بمعدل يقارب 50% من السعر السابق، وبذلك أصبح متوسط سعر النفط الليبي في تلك السنة 2008 حوالي 97 دولار للبرميل، تلي ذلك انخفاض الأسعار مرة أخرى خلال السنة 2009، ومن بعد ذلك بدأت الأسعار بالارتفاع مرة أخرى إلى غاية سنة 2013. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة جديدة لانخفاض الأسعار حيث وصل إلى مستوى متدني في بعض الأيام إلى أقل من 40 دولار للبرميل، الشكل رقم (2).

إن وضع الاقتصاد على أسس كلية صحيحة هو شرط أساسي لإقامة هياكل إنتاجية متكاملة وقادرة على تحقيق النمو الذاتي

إن إستراتيجية التنمية المطلوب تبنيتها، هي أن تضع في صلب أهدافها الرئيسية استرداد عافية الاقتصاد الوطني من خلال خفض التضخم والبطالة باعتبارهما جزءاً من المجهود الإنمائي الأوسع لضمان البيئة الملائمة لاقتصاد كلي متوازن

الجدول (3)

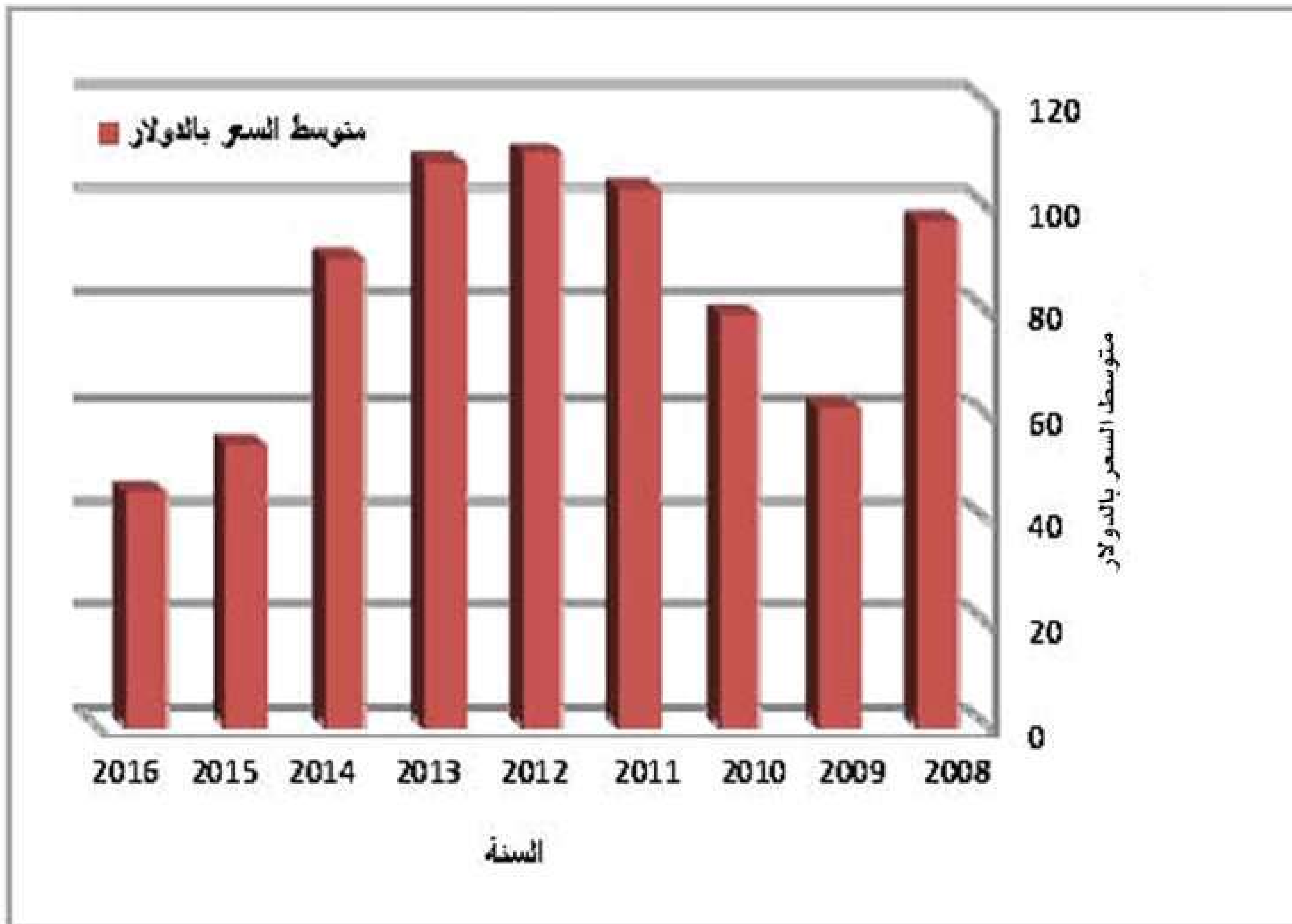
تطور أسعار النفط الخام (بالدولار) (2008-2016)

متوسط السعر للسنة	السنة
97	2008
61	2009
79	2010
103	2011
110	2012
108	2013
90	2014
54	2015
45	2016

المصدر: تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي للسنوات محل البحث

الشكل (2)

متوسط سعر البرميل من النفط الخام الليبي
بالدولار للفترة 2008-2016



من النفط الخام بسبب إغلاق أغلب الموانئ النفطية من قبل مجموعات مسلحة خارجة عن القانون أدى ذلك إلى الانخفاض في تصدير النفط الخام حيث وصل إلى أقل من 300 ألف برميل يومياً. الجدول رقم (4) والشكل رقم (3).

نتيجة للتطورات التي شهدتها نشاط استخراج النفط الخام من حيث الإنتاج وأسعار التصدير، فقد تعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمتين فيما يتعلق بآثار قطاع النفط على الاقتصاد، أولهما انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية للنفط الخام، وثانيهما انخفاض الإنتاج

إنتاج وتصدير النفط الخام خلال الفترة
2010-2016 (بالمليون برميل)

الجدول (4)

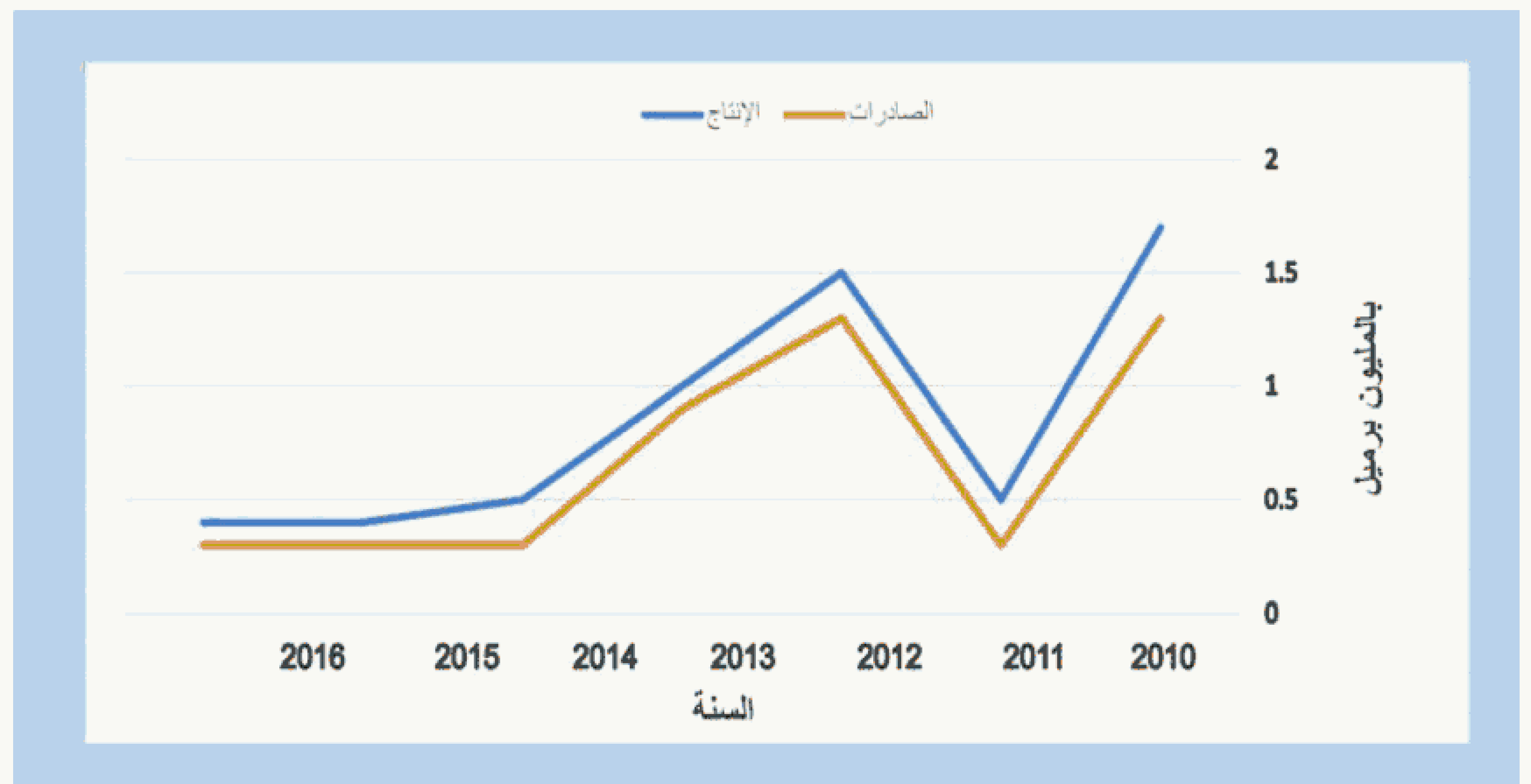
الصادرات	الإنتاج	السنة
1.3	1.7	2010
0.3	0.5	2011
1.3	1.5	2012
0.9	1	2013
0.3	0.5	2014
0.3	0.4	2015
0.3	0.4	2016

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية الربع الرابع 2017

الإنتاج والتصدير من النفط

الخام 2010-2016 (بالمليون برميل يومياً)

الشكل (3)



الانقسام وغياب الأمن أديا إلى عدم سيطرة الدولة على مقدرات اقتصادها

تقدر مساهمة الواردات في تلبية الطلب المحلي على السلع بأكثر من 80 % حيث أن كثير من السلع المنتجة محلياً تعتمد بشكل أساسي على استيراد وسائل الإنتاج والمواد الخام اللازمة لإنتاج هذه السلع.

وخلال هذه الظروف التي يعيشها الاقتصاد الوطني ارتفعت الأسعار ووصلت إلى عدة أضعاف لمعظم السلع وبلغ معدل التضخم في الاقتصاد الوطني إلى 25.9 % عام 2016 ليرتفع إلى 28.5 % عام 2017 وانخفض سعر صرف الدينار الليبي إلى أكثر من خمسة أضعاف مقابل العملات الأجنبية، لذلك فإن سياسة خفض الواردات لتجنب عجز ميزان المدفوعات عن طريق إحدى أدوات السياسة التجارية، ستؤدي حتماً إلى التضخم، أي ارتفاع مستوى الأسعار في السوق المحلية. الجدول رقم (5) والشكل رقم (4).

إن انخفاض إنتاج النفط ومن ثم انخفاض إيراداته قد انعكس سلباً على أداء الاقتصاد، سواءً بالنسبة للميزانية العامة أو ميزان المدفوعات، فقد شهد الاقتصاد الليبي تحسناً في أسعار النفط أدى إلى التوسع في الاستثمارات العامة والخاصة، ومن ثم ما لبثت أن انكشبت هذه الاستثمارات بتأجيل بعضها وإلغاء بعضها الآخر وهذه النتيجة محتملة الحدوث عند اعتماد الاقتصاد على مصدر واحد للإيرادات تتحكم في مستوى الطلب عليه وفي أسعاره بالأسواق الخارجية، وبالتالي فإن نشاط الاقتصاد يظل عرضة للتأثيرات الخارجية.

2.2. الواردات: -

الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي ومن بين أقل الاقتصادات النفطية تنوعاً في إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم فهو يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات السلعية في تلبية الطلب المحلي على هذه السلع، وبالتالي فإن قيام الدولة بخفض العرض من هذه الواردات في السوق الليبية عن طريق أدوات السياسة التجارية يؤدي إلى رفع الأسعار لهذه الواردات، كما أن ارتفاع الطلب على العملات الصعبة بأكثر ما هو معروض منها يؤدي إلى تدهور قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء للعملات وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم يصل إلى حالة التضخم.

عندما يكون الاقتصاد معتمداً على مصدر واحد لتمويل التنمية في الدولة وتتحكم في هذا المصدر عوامل خارجية وبالتالي يكون قليل القدرة على تحمل الصدمات

الاقتصاد الليبي أقل الاقتصادات النفطية تنوعاً في البيئة الانتاجية ومن ثم تصبح الواردات من أهم العوامل في تلبية الطلب المحلي، وهذا بدوره يؤدي إلى الانخفاض بالواردات، الأمر الذي ينعكس على الارتفاع المباشر للأسعار والتضخم

الجدول (5)

قيمة الواردات خلال الفترة 2010 - 2016

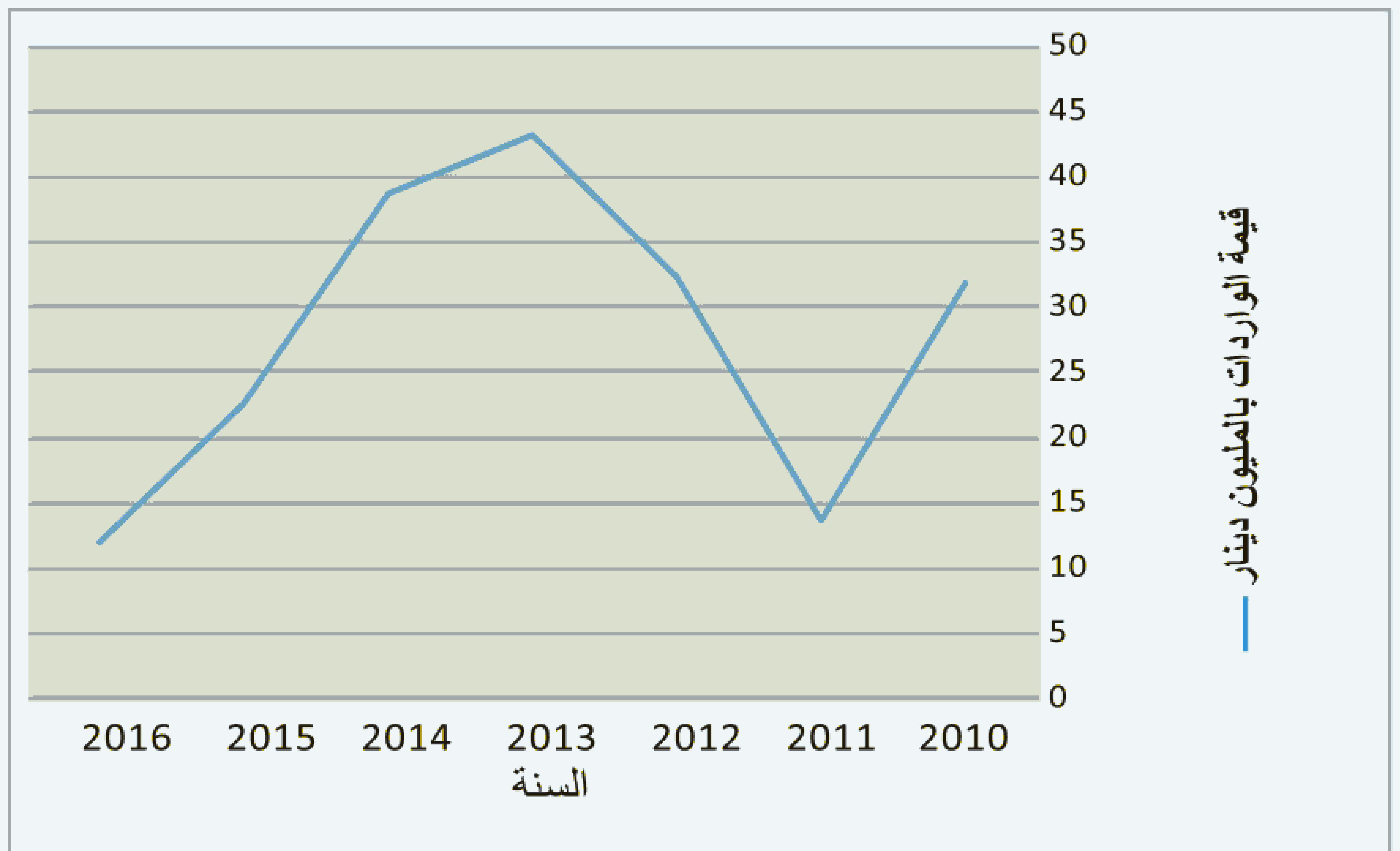
السنة	القيمة (مليون دينار)
2010	31,881.00
2011	13,664.00
2012	32,243.00
2013	43,242.90
2014	38,631.70
2015	22,684.50
*2016	12,047.00
*2017	13,173.00

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - مصدر سابق

* الواردات سنة 2016 - 2017 تقديرية

الشكل (4)

تطور قيمة الواردات بالمليون دينار خلال الفترة 2010-2016



شهدت السنوات الأخيرة إلى جانب الارتفاع في معدل التضخم ظهور السوق الموازية للسلع المستوردة والسوق السوداء لبيع وشراء العملات.

كل ذلك يعكس حساسية الاقتصاد الليبي للتجارة الخارجية واعتماد استقراره عليها بشكل مباشر، وبالتالي، فإن انخفاض إيرادات الصادرات النفطية لأي سبب كان سواءً بانخفاض الأسعار، أو انخفاض الإنتاج يؤثر مباشرة على مستوى أداء الاقتصاد نتيجة الإجراءات الانكماشية التي يتخذها المصرف المركزي في تمويل الواردات وغيرها من التحويلات للخارج، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وانتعاش السوق السوداء للعملات الأجنبية والسوق الموازية للسلع المستوردة وتدني قيمة الدينار الليبي في هذه السوق.

وعليه، يجب أن يؤخذ في الاعتبار في الوقت الحاضر على أن تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني هو شرط ضروري للمحافظة على عدم ظهور أية اختناقات في عرض السلع في السوق، وبالتالي المحافظة على مستوى التضخم عند المعدل المقبول، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى خفض حجم السوق السوداء للعملات، والسوق الموازي للسلع عند مستوى متدني أو يكاد لا يوجد أثر لهما.

واقع الأداء التنموي في الاقتصاد الليبي

يلاحظ تذبذب قيمة الواردات خلال الفترة (2010-2016) وذلك ناتج عن تذبذب ما يتوفر للدولة من موارد من العملة الصعبة، فالمصرف المركزي يسمح بفتح الاعتمادات والتحويلات للخارج بشكل أكبر عندما تتوفر لديه موارد كافية من العملات الصعبة، ويحجم عن ذلك في سنوات الانخفاض. أما عن الانخفاض الحاد في الواردات عامي 2011 و2016، ففي الأولى بسبب الحرب وتوقف المصرف المركزي عن تمويل الاعتمادات، وقفل الموانئ التجارية بشكل جزئي، أما عام 2016 فالسبب هو اقفال الموانئ النفطية، وتأثر ذلك بخفض عمليات الاستيراد، ما أشعل لهيب التضخم في الاقتصاد الليبي.

كما يلاحظ أنه كلما انخفضت الواردات كلما ارتفعت الأسعار، ففي عام 2011 انخفضت الواردات وارتفعت الأسعار لتسجل معدل تضخم يصل إلى 10.9% مقارنة بنحو 2.4% عام 2010 وفي عام 2015 انخفضت الواردات وارتفعت الأسعار إلى 9.8% مقابل 2.4% عام 2014 وفي عام 2016 وعندما انخفضت قيمة الواردات إلى أدنى قيمة لها خلال الفترة (2010-2016) ارتفعت الأسعار بمستوى مرتفع جداً وبمعدل تضخم وصل إلى 25.9% ومن ثم إلى 31.1% في الربع الثاني من عام 2017. كما

عندما انخفضت الواردات خلال الفترة 2010-2016 ارتفعت الأسعار بشكل كبير ووصل التضخم إلى أعلى مستوياته، وأدى ذلك إلى ظهور السوق السوداء للعملات

كل تلك الأسباب تعكس حساسية الاقتصاد الليبي للتجارة الخارجية واعتماد استقراره عليها بشكل مباشر

التضخم وعلى الأخص في الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر في التجارة الخارجية، تؤثر كل هذه العوامل بشكل مباشر في مستوى أداء الاقتصاد الوطني، حيث لم يكتب للسياسات الاقتصادية في الماضي أي نجاح في تقويم مصادر الدخل وبناء قاعدة اقتصادية تؤدي إلى انخفاض الاعتماد على الخارج في التصدير والاستيراد. الجدولين رقم (6) و (7) والشكل رقم (5).

يعد الاقتصاد الليبي من أعلى الاقتصادات العالمية انفتاحاً على الخارج في الظروف العادية المستقرة، إذ تضاهي صادراته و وارداته في بعض السنوات 100% من حجم الناتج المحلي الإجمالي. هذا الوضع يضع الاقتصاد الليبي عرضة للتأثر بما يحدث من مشاكل اقتصادية خارج الأراضي الليبية، فالطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية وكذلك تغير مستوى

يعد الاقتصاد الليبي من أكثر الاقتصادات العالمية انفتاحاً على الخارج، إذ تضاهي صادراته و وارداته في بعض السنوات 100% من حجم الناتج المحلي

عرض السلع في السوق المحلية (بالمليون دينار)		البيان
2012	2010	الواردات السلعية
32,243	31,881	الزراعة
745	725	الصناعات التحويلية
3,776	4,463	إجمالي العرض
36,274	37,069	

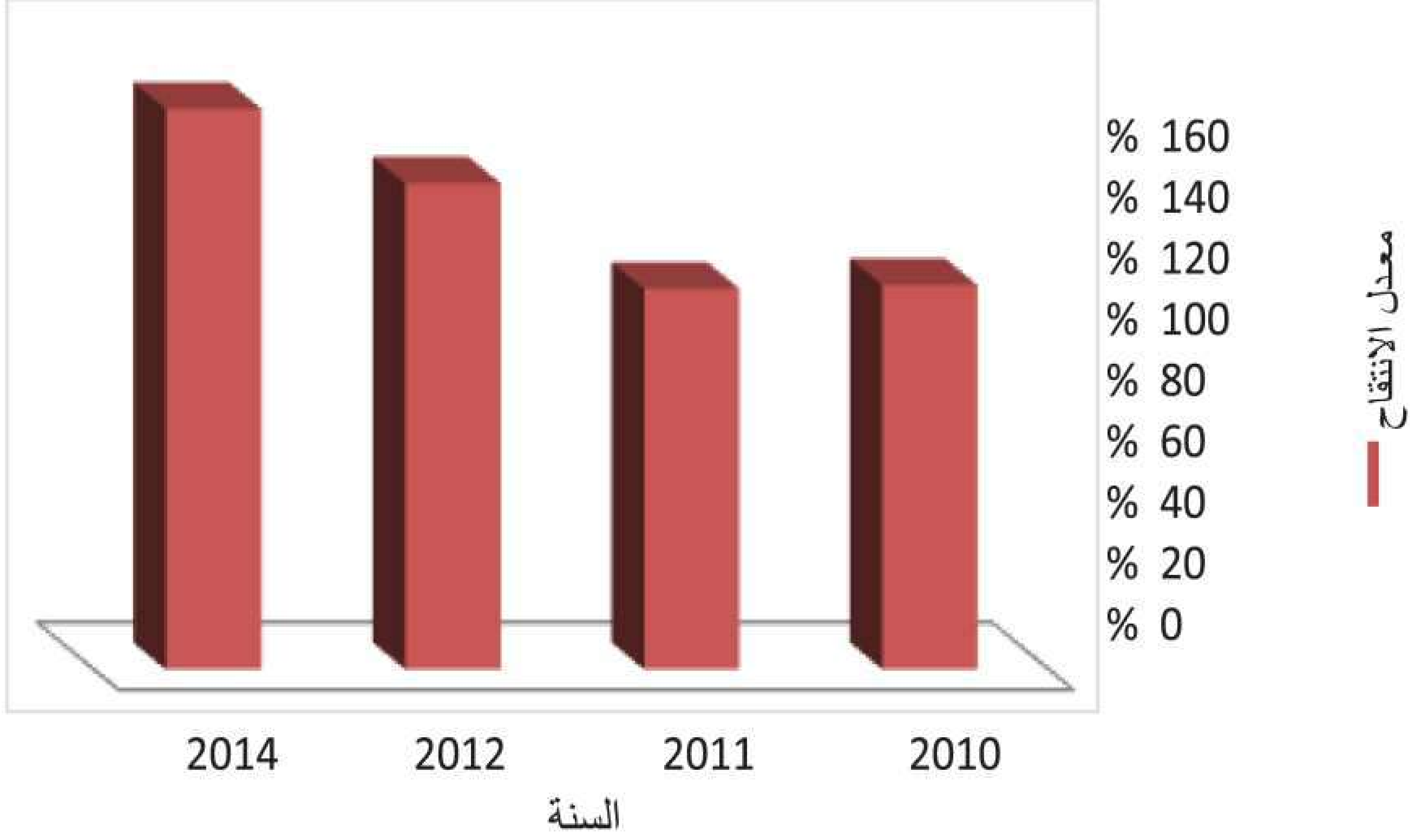
المصدر: المصرف المركزي، النشرة الاقتصادية 4/2014

معدل انفتاح الاقتصاد الليبي بالمليون دينار*			السنة
معدل الانفتاح	الناتج المحلي الإجمالي*	الصادرات + الواردات	2010
%100.60	92,978	93,539	2012
%99.60	112,591	112,136	2013
%127.20	79,953	101,686	2014
%146.70	43,030	63,136	

المصدر: التقرير السنوي والنشرات الاقتصادية الربع سنوية لمصرف ليبيا المركزي للسنوات محل الاهتمام.

الشكل (5)

معدل انتفاخ الاقتصاد الليبي على
الخارج خلال السنوات 2010-2014



للمرة الأولى يعاني
بند المدفوعات
عجزاً يستمر من
ثلاث إلى أربع
سنوات، وهي المرة
الأولى التي يعاني
فيها مصرف ليبيا
المركزي هذا
العجز ومنذ 14
سنة متصلة

3.2. ميزان المدفوعات:

المدفوعات للعجز منذ (14) سنة أي منذ عام 1999. خلال الفترة (1999-2012) كان هناك فائضاً في الميزان أدى إلى تراكم الإحتياطيات من العملات الأجنبية الرئيسة المستخدمة في المدفوعات الدولية وعلى رأسها الدولار الأمريكي. الجدول رقم (8).

أثر انخفاض أسعار النفط، وكذلك انخفاض كميات الإنتاج والتصدير منه على وضع ميزان المدفوعات، فقد ظهر العجز في هذا الميزان منذ عام 2013 حتى عام 2017، أي على مدى خمس سنوات متتالية. إذ لم يحدث من قبل أن تعرض ميزان المدفوعات لعجز كل هذه المدة، وهي المرة الأولى التي يتعرض فيها ميزان

الجدول (8)

عجز ميزان المدفوعات (بالمليون دينار)

السنة	الايادات	المصروفات	الفائض / العجز + / -
2011	16813	23367	-6554
2012	70131	53942	16189
2013	54764	65284	-10520
2014	21543	43814	-22271
2015	16843	43179	-26336
2016	8595	28788	-20193
2017	7600	14306	-6706
المجموع التراكمي للعجز خلال الفترة 2011 - 2017			-76391

المصدر: مصرف ليبيا، النشرة الربع سنوية، الربع الثاني مجلد 57، 2017.

بلغت احتياطات
مصرف ليبيا
المركزي من
العملات الصعبة
حوالي 169 مليار
دينار وهو أعلى
مستوى سجلته
طيلة تاريخ
المصرف إلا أنه
ونتيجة استمرار
هذا العجز في
ميزان المدفوعات
لم تستطع الدولة
تنمية هذه
الاحتياطات أو
حتى المحافظة
عليها

ونتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية التي
تمر بها ليبيا لم تستطع تنمية هذه الاحتياطات أو
على الأقل المحافظة على مستواها، ولكن
أرغمت على السحب منها لتغطية عجز ميزان
المدفوعات، فقد انخفضت أصول مصرف ليبيا
المركزي المتمثلة في سندات الخزنة الأجنبية
وأرصدة قابلة للتحويل من 133.4 مليار دينار
في نهاية سنة 2012 إلى 62.8 مليار دينار في
نهاية سنة 2016، منها فقط حوالي 13 مليار
دينار بالعملة الأجنبية تم تحويلها لغطاء إصدار
العملة الليبية، وبالتالي فقد المصرف المركزي
أكثر من 57 مليار دينار بالعملات الأجنبية
خلال فترة أربع سنوات. الجدول رقم (9).

بلغ حجم العجز التراكمي في ميزان
المدفوعات أكثر من 76 مليار دينار حتى
منتصف عام 2017، دفعت من احتياطات ليبيا
من العملات الأجنبية ما أدى، بطبيعة الحال، إلى
انخفاض كبير في هذه الاحتياطات، والتي
سوف تستمر في الانخفاض إذا ما استمر عجز
الميزان إلى أن تنتهي هذه الاحتياطات بعد عدد
قليل من السنوات. وكذلك بلغ حجم احتياطات
مصرف ليبيا المركزي من العملات الصعبة
حوالي 168.5 مليار دينار وهو أعلى مستوى
للاحتياطات يحتفظ به المصرف المركزي،
وتشتمل الاحتياطات على العملات الأجنبية
لدى المصرف المركزي، والذهب النقدي،
وشريحة المساهمة لدى صندوق النقد الدولي.

الجدول (9)

جزء من أصول مصرف ليبيا المركزي الخاص
بالعملات الأجنبية (بالمليون دينار)

2016	2010	البيان
62,818.40	133,424.70	سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل
27,701.80	14,825.00	غطاء العملة (ذهب + سندات واذونات خزانة أجنبية بعملات قابلة للتحويل)
90,520.20	148,249.70	الإجمالي

المصدر: المصرف المركزي.

لقد فشل
المصرف
المركزي في
اتخاذ الإجراءات
النقدية اللازمة
للتصدي لهذه
المشاكل
المتعددة التي تمر
بها البلاد وبالتالي
تخليصها من
الأزمات التي
تعرض لها

تعددت التحديات
التي واجهت
الاقتصاد الوطني
منذ عام 2014
والتي أدت إلى
عدة مؤشرات
سلبية أثرت على
معدلات معدل
النمو والبطالة
والسوق ومستوى
المعيشة

كان يمكن لمصرف ليبيا المركزي، اتخاذ بعض الإجراءات ضمن إطار السياسة النقدية ودوره في المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني، غير أن المصرف المركزي لم يتخذ الإجراءات الكافية بالتصدي لبعض المشاكل النقدية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، لكنه اكتفى بتسييل بعض المحافظ الاستثمارية التي تشكل جزءاً من احتياطات العملات الأجنبية. كما أن المصرف يعاني من مشاكل إدارية نتيجة أنقسام المصرف إلى مصرفين، إلا أن المسؤولية تقع على المصرف المركزي الموجود في العاصمة لأنه هو من يتحكم في الاحتياطات وغيرها من وسائل السياسة النقدية. ونتيجة لهذا الانقسام تعطل مجلس إدارة المصرف المركزي ولم يجتمع منذ منتصف عام 2014، كما تم تعطيل لجنة السياسة النقدية، ولم تجتمع هي أيضاً منذ هذا التاريخ. إن هذه الأوضاع وغيرها في الدولة بأكملها أدت إلى ظهور كثير من

المشاكل التي لم يعهدها المواطن في ليبيا من قبل وعلى الأخص نقص السيولة الحاد في المصارف التجارية، وارتفاع حجم السيولة خارج المصارف التجارية، والغلاء الفاحش (التضخم العالي) في أسعار السلع والخدمات، وتدني سعر الدينار الليبي في السوق السوداء للعملات، وانتعاش هذه السوق التي لم تكن موجودة قبل سنة 2013.

3. التحديات الاقتصادية:

اعتماداً على ما تقدم يلاحظ أن الاقتصاد الليبي واجه ومنذ سنوات مضت ولا يزال العديد من التحديات التي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، بل وظهور نمواً سلبياً في القطاعات الإنتاجية غير النفطية وارتفاع مستويات عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات، ما أدى إلى حالة من الانكماش والضعف الشديدين وزيادة معاناة المواطن الليبي، وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الليبيين الذين يعيشون

تحت خط الفقر. ومن بين أبرز تلك التحديات ما يلي:

1.3. انقسام المؤسسات السيادية:

حدث انقسام في المؤسسات السيادية ما تسبب في عدم إمكانية وضع السياسات على المستويين التنفيذي والتشريعي، إن هذا الانقسام قد أدى بشكل مباشر إلى تعطل السياسات الاقتصادية وإلى التبدد للمال العام بين هذه المؤسسات التي تدعي كل منها الشرعية للسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد كل حسب طبيعة دورها في الدولة، وبالرغم من اللقاءات والمفاوضات منذ سنة 2015 في الداخل والخارج وتدخل أطراف خارجية إقليمية ودولية وعلى مستوى الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لم يحقق أي تحسن في الوضع القائم والانقسام المستمر.

الانقسام السياسي أدى بدوره إلى انقسام في المؤسسات المالية والنقدية وهو المسئول بشكل كبير عن كل المشاكل والأوضاع غير الطبيعية الموجودة الآن في الاقتصاد الليبي، حيث أصبح من غير الممكن التحكم في السياسات الاقتصادية سواءً كانت السياسة نقدية، أو مالية، أو تجارية لتصويب مسار الاقتصاد وتحقيق التنمية، ولذلك لا نرى أي نمو طرأ في القطاعات غير النفطية وبالأخص في قطاع الصناعات التحويلية والزراعية والإنشاءات وغيرها من قطاعات الإنتاج.

كما أدى هذا الانقسام إلى غياب تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة وظهور مشاكل وأزمات عديدة أثرت بشكل مباشر على مستوى حياة المواطنين، حيث انخفض مستوى المعيشة لأسباب عدة من أهمها موجة التضخم غير المسبوق، وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء للعملاء، وظهور مشكلة نادرة وهي عدم وجود السيولة النقدية في المصارف التجارية وقيام المصرفيين المركزيين في كل من طرابلس والبيضاء بطباعة النقود الورقية وزيادة عرض النقود في التداول كحل جزئي لمشكلة نقص السيولة في المصارف التجارية.

2.3. التضخم:

ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل كبير في الأسواق المحلية للسلع والخدمات، وذلك نتيجة لعدم فتح مصرف ليبيا المركزي للاعتمادات المصرفية لتوريد السلع المختلفة بالمستوى الكافي للسوق وإيقاف التحويلات النقدية الخاصة للخارج. وكما سبق التوضيح تستورد ليبيا أكثر من 80% من احتياجات السوق المحلي من الخارج، كما أن بها عدد كبير من العمالة الأجنبية يحتاج إلى إجراء تحويلات لجزء من دخولهم للخارج واحتياج عدد كبير من الليبيين للعلاج والدراسة بالخارج على حسابهم الخاص، إضافة إلى ذلك استيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام للصناعات المحلية. الجدول رقم (10).

انقسام المؤسسات
السيادية أدى إلى
عدم القدرة على
التحكم في
السياسات النقدية
والمالية
والتجارية

الجدول (10)

معدل التضخم في ليبيا 2010-2017

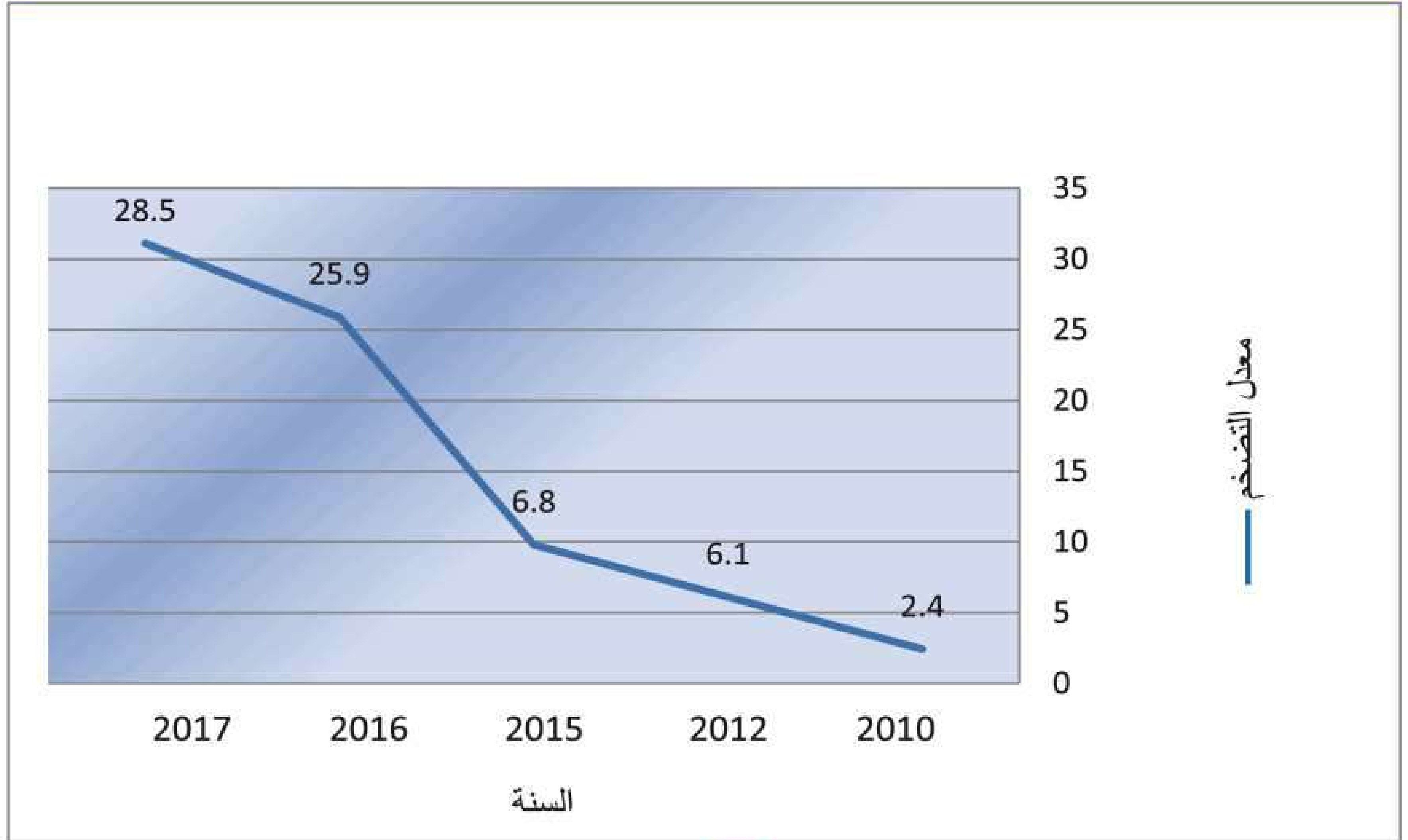
السنة	المعدل
2010	2.4
2012	6.1
2015	9.8
2016	25.9
2017	28.5

المصدر: مصرف ليبيا، النشرة الاقتصادية (المجلد 57 الربع الرابع 2017)

من مساوي تلك
التحديات هو
ظهور السوق
الموازية
وانخفاض قيمة
صرف الدينار
الليبي مقابل
العملات الأجنبية

إن موجة التضخم مع ثبات الدخول النقدية لأغلب الأسر الليبية أدت إلى انخفاض الدخل الحقيقية ما نتج عنه انخفاض مستوى المعيشة المتواضع أصلاً، وأصبح عدد كبير منها يعيش تحت مستوى خط الفقر، بحيث لا تستطيع توفير الكثير من احتياجاتها الضرورية أو شبه الضرورية التي كانت متعودة للحصول عليها. الشكل رقم (6).

أدى ذلك إلى ظهور وانتعاش السوق السوداء للعملة وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في هذه السوق لزيادة الطلب عليه لتمويل الواردات والتحويلات للخارج، ما نتج عنه ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، إذ بلغ معدل التضخم عام 2016 حوالي 25.9% مقابل 9.8% عام 2015، بل هناك اعتقاد بأن معدل التضخم الحقيقي هو أعلى من ذلك بكثير نتيجة التشوه الذي أصاب السوق الليبي بما هو موجود من احتكارات وضعف الرقابة على الأسعار، وعلى الاعتمادات المصرفية للسلع الموردة.



المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية - 2017

3.3. انخفاض قيمة الدينار الليبي:

إحتمال ارتفاع قيمة الدولار في السوق السوداء أي انخفاض في قيمة الدينار. وما يؤكد ذلك قفل الموانئ النفطية في ذلك الوقت، وانخفاض تصدير النفط بشكل كبير، وزيادة تشدد المصرف المركزي في فتح الاعتمادات المصرفية. وبذلك ظهرت الدعوات لضرورة تخفيض قيمة الدينار الليبي من قبل المصرف المركزي، وتمت مناقشة ذلك مع صندوق النقد الدولي، غير أن المصرف المركزي، وبالرغم من تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة معاناة الليبيين، إلا أنه لم يتخذ أية خطوة إيجابية في اتجاه تحسين أوضاع المواطنين من خلال محاربة التضخم أو الدفاع عن قيمة الدينار في السوق الموازية.

بالرغم من أن السعر الرسمي لقيمة الدينار الليبي شبه ثابت بالنسبة للعملة الرئيسية مثل الدولار الأمريكي واليورو وغيرهما، إلا أن قيمة الدينار انخفضت بشكل كبير في السوق السوداء للعملة التي تمول السوق الموازية للسلع والخدمات، والسبب بطبيعة الحال هو تشدد المصرف المركزي في فتح الاعتمادات المستندية وإيقاف التحويلات الشخصية للخارج، والنتيجة كانت انتعاش السوق السوداء للعملة، وانخفاض قيمة الدينار الليبي فيها لأكثر من 65% أي أن قيمة الدولار ارتفعت في هذه السوق لأكثر من 200% بحيث أصبح سعر الدولار الواحد في أواخر عام 2016 حوالي أربع دینارات، وكانت كل المؤشرات تشير إلى

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

لقد انخفضت
قيمة الدينار
الليبي مقابل
العملات الأجنبية
في السوق السوداء
إلى أكثر من
600% وهو أدنى
مستوى وصل إليه
الدينار الليبي
طيلة تاريخه

4.3. نقص السيولة:

نقص السيولة يعني عجز المصارف التجارية عن تلبية طلب الزبائن بسحب أموالهم أو جزء من أموالهم، فقد عجزت المصارف التجارية على توفير السيولة الكافية لمقابلة السحب النقدي من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) حيث أصبح نقص السيولة من أكبر المشاكل التي عانى منها المواطن الليبي الذي يتقاضى مرتب من الحكومة أو من الشركات العامة الخدمية، ولكن لا يستطيع سحب مرتبه أو جزء منه.

هذا الوضع نادر الحدوث دولياً، أي أن المصرف يعجز عن توفير السيولة النقدية لزبائنه إلا في أوضاع معينة ولفترات محددة جداً. حدث هذا في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2008 حيث ظهرت طوابير من الزبائن الذين يريدون سحب أرصدهم من المصارف، ولكن في تلك الحالة كان الخوف من إفلاس المصارف، وبالفعل أفلست بعض المصارف الأمريكية، ولكن تم اتخاذ إجراءات سريعة من قبل السلطات الأمريكية وأنهت عدم ثقة الناس في المصارف التجارية وعادت الحياة العادية خلال أشهر قليلة من عام 2008. كما حدث في قبرص كذلك في عام 2013 حيث ظهرت طوابير الزبائن أمام المصارف لسحب أرصدهم وتم قفل المصارف لمدة خمسة أيام وكان

السبب هو زيادة الانفاق الحكومي وتنامي الدين العام ورفض الإتحاد الأوروبي تقديم الدعم المالي للحكومة ولكن في نهاية الأمر لم يستغرق ذلك وقت طويل وتم وضع الحلول للمشكلة. لقد قام المصرف المركزي في كل من طرابلس والبيضاء بطباعة الأوراق النقدية وضخها للمصارف التجارية للإيفاء بالطلب المتزايد على السيولة، غير أن ذلك لم يحل المشكلة حيث استمر المواطنين وخاصة التجار في عدم إيداعهم للعملة التي حصلوا عليها مقابل مبيعاتهم، ما أدى إلى زيادة كمية النقود لدى الجمهور، حيث زادت من 7.6 مليار دينار عام 2010 إلى 27.1 مليار دينار عام 2016، أي أن العملة لدى الجمهور نمت بحوالي 266% خلال مدة ست سنوات فقط، وهو معدل أعلى بكثير من معدل نمو الودائع تحت الطلب التي نمت خلال نفس الفترة بحوالي 100%.

الجدول رقم (11).

حل مشكلة السيولة يحتاج إلى إعادة الثقة للتجار ولرجال الأعمال والزبائن بشكل عام في الجهاز المصرفي، وهذا لا يتأتى في ظل انقسام المصرف المركزي وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية، وبذلك هناك حاجة ماسة إلى توحيد المصرف المركزي وحل المشاكل السياسية والأمنية.

عانى الاقتصاد الليبي من مشكلة توفير السيولة، حيث عجز الجهاز المصرفي عن توفير طلب زبائنه، وبالرغم من أن هذا حدث ويحدث في كل الاقتصادات إلا أنه كان يحدث لفترات قصيرة لكن الوضع في ليبيا كان الوضع هو استثنائياً حيث دام لأكثر من أربع سنوات ولا زال قائماً

شهد الاقتصاد الوطني أعلى مستويات البطالة مقارنة بالمستوى العالمي والتي أدت إلى حرمان أكثر من ثلث قوة العمل الوطنية من المشاركة في النشاط الاقتصادي

السنة	العملة	ودائع تحت الطلب	عرض النقود (M1)
2010	7,609.00	33712.2	41,321.20
2011	14,840.10	38,597.00	53,437.10
2012	13,391.10	45,822.60	59,213.70
2013	13,419.90	50,879.50	64,299.40
2014	17,174.90	49,557.80	66,732.70
2015	23,007.30	53,715.70	76,783.00
2016	27,103.20	67,505.80	946.09.0

المصدر: مصرف ليبيا، النشرة الاقتصادية (المجلد 57 الربع الرابع 2017)

5.3. البطالة وتضخم الجهاز الإداري للدولة:

بالرغم من أنه لا توجد أرقام حقيقية عن مستوى البطالة في الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه يمكن القول بأن معدل البطالة يفوق المعدل المقبول اقتصادياً واجتماعياً بشكل كبير. فهناك عشرات الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد العليا من جميع التخصصات يتخرجون ولا يجدون العمل المناسب في القطاع العام ولا في القطاع الخاص.

وكنتيجة لذلك، وبسبب إزدواجية المؤسسات وانقسامها، كانت هناك ضغوطاً كبيرة لتوظيف جزء من هؤلاء الخريجين الداخليين الجدد لسوق العمل في الإدارة العامة للدولة والشركات والمصارف وغيرها من الجهات العامة وشبه العامة، ما أدى إلى تكديس العاملين فيها وانتشار البطالة المقنعة في معظم مؤسسات الدولة.

تضخم الجهاز الإداري وارتفاع مستوى البطالة المقنعة فيه ظاهرة واضحة تبينها ميزانية الدولة، وعلى الأخص الباب الأول منها وهو باب المرتبات وما في حكمها والذي يستحوذ على أكثر من 50% من الميزانية العامة للدولة، بل أنه في بعض السنوات كان مخصص المرتبات في الجهاز الإداري أعلى من الناتج المحلي الإجمالي وأعلى من الإيرادات العامة، وهذا وضع غير مسبوق في تاريخ ليبيا الحديث.

6.3. العجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة:

أدى عجز ميزان المدفوعات إلى انخفاض احتياطات ليبيا من العملات الأجنبية، وهذا تحدي اقتصادي كبير قد يؤدي في سنوات قليلة إلى استنفاد هذه الاحتياطات وربما اللجوء إلى الاستدانة من الخارج مما يؤدي إلى دخول ليبيا

في دوامة الديون الخارجية. وكذلك فإن الميزانية العامة تعاني من عجز منذ عام 2013 نتيجة لانخفاض الإيرادات السيادية وانخفاض إيرادات قطاع النفط، مع ارتفاع متواصل في الباب الأول من الميزانية العامة للدولة، ما أدى إلى اللجوء للاستدانة من الجهاز المصرفي، وتنامي حجم الدين العام المحلي.

وهنا يجب التنويه إلى أن إجمالي العجز هو ليس فقط الموضح في هذه الميزانية، وإنما هناك ميزانية أخرى تخص الحكومة المؤقتة في البيضاء والتي رتبت ديون عامة على الدولة بحيث أصبح إجمالي حجم الدين العام يقارب مائة مليار دينار.

إن ما ساعد على زيادة الإنفاق العام هو عدم الحرص على المال العام وانتشار الفساد المالي والإداري وانقسام الحكومة الليبية إلى حكومتين وخروج إدارة السلطة المالية والنقدية، التي بيدها الموارد العامة للدولة، عن السلطة التشريعية ومن ثم غياب الإشراف والمتابعة وعدم فاعلية الأجهزة الرقابية في متابعتها مما زاد في مستوى الفساد وتبديد المال العام. ولذلك فإن الأمر يتطلب توحيد السلطة التنفيذية حتى يمكن احكام أوجه الصرف من ناحية وتحصيل الإيرادات السيادية من ناحية أخرى، وتطبيق الضوابط القانونية والإدارية للتعامل مع المال العام.

7.3. النازحون وإعادة الإعمار:

هناك تحدي آخر للتنمية وهو مشكلة النازحين وإعادة الإعمار فقد تعرضت بعض المناطق في ليبيا وعلى الأخص بنغازي وسرت وتاورغاء وغيرها من المناطق في غرب ليبيا

وجنوبها إلى تدمير شبه كامل للعديد من الممتلكات والأصول في هذه المدن، والذي أدى بطبيعة الحال إلى فقدان عشرات الآلاف من المساكن والمقرات الإدارية والمحلات التجارية والخدمية والصناعية.

تعتبر بنغازي مدينة منكوبة حيث تم تدمير وسط المدينة بالكامل وهي تشمل عدة أحياء بالإضافة إلى تدمير مناطق واسعة في أطراف المدينة في بنينا وبوعطني والقوارشة وقنفوذة وغيرها من المناطق، حيث أصبح أغلب سكان هذه المناطق من النازحين الذين دمرت بيوتهم ولا يستطيعون العودة إليها، مما يلقي عبئاً كبيراً على الدولة لإعادة إعمار هذه المناطق. وحدث كذلك في مناطق أخرى ولكن بدرجات متفاوتة في سرت وتاورغاء ودرنة والعزيزية وغيرها من المناطق في ليبيا. لذلك فإن إعادة إعمار كل هذه المناطق قد يتطلب المليارات من الدنارات لكي يتم إعادة بناء هذه الأصول وارجاعها إلى ما كانت عليه، كل هذه التحديات لا يمكن التغلب عليها إلا باستقرار الدولة الليبية وتوحيد المؤسسات السيادية بحيث تكون هناك سلطة تشريعية واحدة، وسلطة تنفيذية واحدة وسلطة نقدية واحدة عند ذلك يمكن وضع السياسات اللازمة لمعالجة هذه التحديات من خلال خطة لإعادة الإعمار والتغلب على مشاكل التضخم والبطالة ونقص السيولة.

4. المشهد العام لتعزيز الأداء التنموي:

حلول المشاكل الاقتصادية تتطلب أولاً وقبل كل شيء استقرار سياسي، إذ أن التوقعات

الجمركية وغيرها من الضرائب غير المباشرة التي لا تجبى الآن بسبب الإنقسات والفساد والرشوة. بالإضافة إلى ذلك كله يجب تشجيع الإستثمارات الخاصة في قطاع الصناعة والخدمات والسياحة حتى يمكن تنويع مصادر الدخل وخفض إعتماا الاقتصاد الوطني على الدولة أو قطاع النفط تحديداً.

الاقتصادية يجب أن تتوفر لها بيئة سياسية وأمنية مستقرة. وما نشاهده في ليبيا، ومنذ عام 2011، من عدم وجود استقرار سياسي وعدم استتباب أمني، بل أن الموجود هو تشطي سياسي أدى إلى انقسام المؤسسات السيادية التشريعية والتنفيذية ولذلك إذا ما توفر الاستقرار السياسي، فإنه بالإمكان إجراء التوقعات المستقبلية لإتجاهات المؤشرات الاقتصادية الحاكمة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم وضع الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى اخراج الاقتصاد الليبي من وضعه المتردي حالياً. ويمكن للدولة عند ذلك اختيار السياسات المالية والنقدية والتجارية المناسبة لخفض معدل البطالة عن طريق تشجيع الإستثمار في القطاعات التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية وتمكنها من منافسة السلع والخدمات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية، كما يمكن خفض معدل التضخم باتباع سياسة نقدية مناسبة تؤدي من ناحية إلى خفض عرض النقود ومن ناحية أخرى إلى توفير السلع في السوق عن طريق مخصصات مناسبة من العملات الأجنبية لاستيراد السلع التي تسد حاجة الطلب المحلي عليها كما يجب أن يصاحب ذلك سياسة تجارية لمنع إعادة التصدير لهذه السلع والتحكم في عمليات التهريب للخارج، ويمكن بذلك تطبيق سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق من ناحية وتفعيل جباية الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

المصادر والمراجع:

1. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي - لعدة سنوات.
2. محمد أبو سنيينة، قضايا مسكوت عنها، إدراج على صفحات التواصل الاجتماعي (فيس بوك).
3. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية - لعدة سنوات.
4. عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1992.
5. مصرف ليبيا المركزي، ميزان المدفوعات، نشرات مختلفة.



الفصل الثاني

السكان وتحديات التنمية

أولاً: النمو السكاني وتحديات التنمية

ثانياً: الهبة الديموغرافية وتسخير العائد

الديموغرافي



أولاً: النمو السكاني وتحديات التنمية

لقد كانت ولا تزال المسألة السكانية إحدى أبرز القضايا التي تشغل صانعي القرار والمخططين ورأسمي السياسات العامة خلال الحقب المختلفة، لانعكاساتها المتعددة وتأثيراتها الضاغطة على أركان الدولة وأجهزتها التنفيذية، فقد تضاعف تعداد سكان العالم خلال العقود الخمس الأخيرة، الأمر الذي اعتبر لدى بعض الدول بأنه أزمة تتطلب اتخاذ وتنفيذ العديد من الإجراءات والبرامج التي تعمل على تحديد النسل وتنظيم الأسرة وتخفيض معدل النمو، وهو ما تبنته العديد من المجتمعات خلال العقود الماضية، ومن المعروف في ظل عدم اتخاذ خطوات جادة ومتقدمة نحو التنمية والإنتاج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تصبح الزيادة السكانية عبئاً على الدولة، في الوقت الذي يعتبر فيه العنصر البشري أحد أهم المقومات لتقدم الأمم والشعوب، إذا ما تم توظيف تلك الثروة البشرية بطريقة صحيحة، من خلال الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو الأساسي لعملية التنمية، وذلك بصقل مهاراته وقدراته في شتى المجالات، وتهيئة الخطط والسياسات الاقتصادية التي تحفز الاستثمار وتعزز العدالة الاجتماعية وتوسع النشاط أمام القطاع الخاص والمبادرات الفردية.

إن التحولات الديموغرافية التي سادت طيلة العقود الخمس الماضية في ليبيا قد تفاعلت مع واقعها الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي والثقافي كماً ونوعاً وتوزيعاً ضمن فعاليات نسقية غير

مؤطرة تولته مؤسسات اجتماعية ونظم رسمية وغير رسمية، ووسط كل هذه التدايعات غابت السياسات السكانية في شكلها المعياري والتشريعي والتنفيذي، وحتى وأن وجدت بعض ما يمكن تسميته بملامح هلامية لسياسات ومؤسسات وتشريعات تعني بالمعطى الديموغرافي، فإنها لم تكن في مستوى أهمية هذا المعطى ولا خطورة ما سيترتب على إهماله أو تجاهله.

إن الحديث عن السكان كثرة أو كمشكلة، تعني أننا أمام تحدي الواقع وآمال المستقبل، حيث أن التحدي الراهن يرتبط بالقدرة على تحويل المشكلة السكانية إلى ثروة ومورد داعم لعملية التنمية المنشودة، ومما لا شك فيه أن مظاهر المسألة السكانية على الحياة العامة متعددة باعتبارها من أبرز المشكلات التي تواجه مسيرة التنمية، وتحد متزايد يفرض تداعيات على معظم عناصر قوة الدولة، ومن ثم فالمطلوب تحديد أساس وجوهر المشكلة، وطبيعة التعامل معها كمشكلة تنظيم الأسرة، فهل نسعى من خلالها لتخفيف معدل النمو السكاني أم نتعامل باعتبارها مشكلة تنموية ضاغطة على مفاصل الدولة الأمر الذي يتطلب رؤية وتكامل سياسات تتعلق برؤيتنا الواسعة لشكل الدولة وعناصر قوتها.

لا يمكن اعتبار القضية السكانية هي مجرد قوانين وأفعال بيولوجية محضة، مستقلة تماماً عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

إن التحولات الديموغرافية تفاعلت مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي ضمن أنساقاً غير مؤطرة تولته مؤسسات اجتماعية ونظم رسمية وغير رسمية، ووسط كل هذا غابت السياسات السكانية في شكلها المعياري والتشريعي والتنفيذي

إن الحديث عن السكان كثرة أو كمشكلة، يعني أننا أمام تحدي لواقع وآمال المستقبل، حيث أن التحدي الراهن يرتبط بالقدرة على تحويل المشكلة السكانية إلى ثروة ومورد داعم لعملية التنمية المنشودة

والفقر، والعادات والتقاليد ونظام القيم، ومن ثم يجب أن تبني رؤية جديدة للمشكلة السكانية من أجل الوصول إلى تنمية متكاملة ومتوازنة في كل المجالات، وتحقيق عدالة اجتماعية تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتقلل من درجات التفاوت في مستويات المعيشة وتحافظ على استمرارية النمو واستدامة التنمية.

1. تطور عدد السكان في ليبيا:

لقد شهدت ليبيا زيادة كبيرة في عدد السكان خلال العقود الخمس الماضية، فبعد أن كانت ليبيا بلد قليل السكان أو شبه خالي من السكان مقارنة بمساحته الشاسعة، إذ لم يتجاوز عدد سكانه مليون نسمة حتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، ولم تتعد الكثافة السكانية فرد واحد لكل كيلو متر مربع آنذاك، وصلت اليوم إلى أربعة أفراد للكيلو متر المربع، وهذا يعني أن عدد السكان قد تضاعف إلى أكثر من أربع مرات.

تشير نتائج التعدادات العامة للسكان إلى أن عدد السكان قد تضاعف تقريباً بين عامي 1960-1970 وتضاعف مرة أخرى في الفترة 1970-1990 ومن الملاحظ أن الزيادة النسبية في عدد السكان انخفضت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة حيث اتسعت المدة اللازمة لتضاعف عدد السكان لتصل إلى حوالي أربعين سنة بدلاً من عشرين سنة.

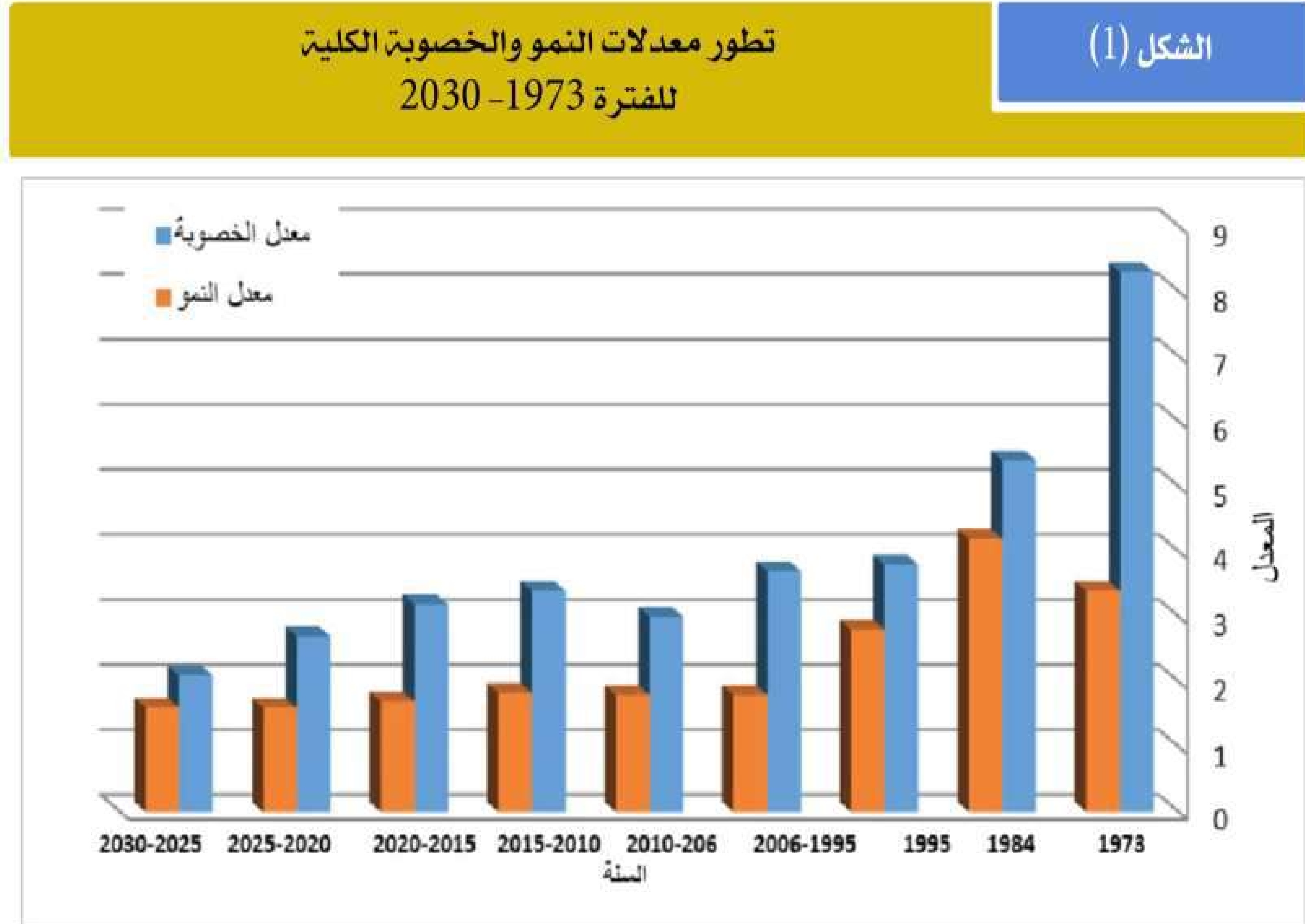
كما تشير البيانات إلى أن عدد السكان الليبيين ارتفع من 2.052.372 نسمة عام 1973 ليصل إلى 4.389.740 نسمة في عام 1995

ليتضاعف إلى أكثر من مرة خلال أقل من عقدين ونصف العقد، وفي عام 2006 بلغ عدد السكان الليبيين 5.298.152 نسمة مسجلاً زيادة عددية قدرها 908.412 نسمة ونسبة زيادة مطلقة تصل إلى 17.2% خلال إحدى عشرة سنة وهي الفترة الفاصلة بين التعدادين وبمتوسط زيادة سنوية قدرها 83 ألف نسمة سنوياً. ويلاحظ أن الزيادة في الفترة الأخيرة أكبر من الزيادة في الفترة الأولى بالرغم من أن الفترة الأخيرة هي عشر سنوات فقط والأولى إحدى عشرة سنة، ويعزى ذلك إلى الزيادات الكبيرة في عدد المواليد التي بدأت منذ عام 2002. كما تشير التوقعات الوطنية إلى أن عدد السكان الليبيين سوف يصل إلى 6.811.577 نسمة في عام 2020 وذلك إذا ما استمرت معدلات الخصوبة على نفس المستوى في الفترة 1995-2006، وإلى 8.055.687 نسمة عام 2030، وبزيادة تصل إلى 1.244.110 نسمة بين عامي 2020 و 2030 وبمتوسط سنوي يصل إلى أكثر من 124 ألف نسمة ونسبة تصل إلى 18.2%⁽¹⁾. وتشير نتائج التعدادات العامة للسكان والتوقعات المستقبلية إلى أن معدل نمو السكان الليبيين سجل خلال الفترة 1964 و1984 معدلات نمو مرتفعة بلغت 3.4% خلال الفترة 1964 - 1973 ومعدل 4.2% خلال الفترة 1973 - 1995.

وانطلاقاً من عام 1995 سجل معدل نمو السكان الليبيين انخفاضاً كبيراً ومتواصلاً إلى حد

عام 2015 ومن المتوقع أن يستمر إلى ما بعد 2020، ويعزى هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني إلى الانخفاض الكبير في معدل الخصوبة الكلية للسكان الليبيين والذي توضحه بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (1).

تطور معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية للفترة 1973-2015 وتوقعات الفترة 2015-2030		الجدول (1)
السنوات	معدل الخصوبة الكلية	معدل نمو السكان
1973	8.3	3.4
1984	5.4	4.2
1995	3.8	2.8
2006 - 1995	3.7	1.8
2010 - 2006	3.0	1.8
2015 - 2010	3.4	1.83
2020 - 2015	3.2	1.7
2025 - 2020	2.7	1.6
2030 - 2025	2.1	1.6



العمل ويقومون بالأعمال التي لا يقبل عليها الليبيون وخاصة في مجال الزراعة وحماية البيئة وأعمال المناولة والشحن والتفريغ وأعمال البناء والصيانة.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بقاء نسبة السكان غير الليبيين عند هذا المستوى هو مقبول جداً لأن ليبيا، مهما حققت من مستويات عالية لتوظيف قواها العاملة، فإنها ستكون في حاجة إلى الاستعانة بقوى عاملة وافدة لبعض المهن.

ومن جانب آخر تضاعف عدد السكان غير الليبيين إلى أكثر من مرة خلال إحدى عشرة سنة بين عامي 1973 و1984 وتطور بمعدل نمو بلغ 6.9% خلال هذه الفترة، إلا أنه سجل انخفاضاً في العدد المطلق ومعدل النمو طيلة الفترة 1984-2006 ثم عاود النمو ولكن بوتيرة أقل من بداية الفترة وتطورت نسبتهم من المجموع الكلي للسكان من 6.4% عام 2006 ليصل إلى 9.9% حسب تقديرات عام 2020، كما يتوقع أن تصل إلى 8.8% عام 2030. الجدول رقم (2) والشكل رقم (2).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد والنسب تخص السكان غير الليبيين المستقرين وأن تواجدهم هو لأجل الحصول على العمل لمدة من الزمن ثم العودة إلى أوطانهم، وليس السكان غير المستقرين الذين يستخدمون الأراضي الليبية كنقطة عبور لدول الاتحاد الأوروبي والذين يشكلون الهجرة غير القانونية، علماً بأنه هناك أعداداً أخرى ممن هم من المستقرين والذين جاءوا إلى ليبيا بهدف البحث عن فرص العمل وليس لديهم الرغبة في استخدام الأراضي الليبية كنقطة عبور، إلا أن البيانات الإحصائية لا تشملهم ولا توجد لهم أية تقديرات وأن أغلبهم داخلون بطريقة شرعية ولكن لا يوجد لهم أية إثبات تسجيل إقامة أو سجلات إحصائيات

الإطار : (1)

التحولات الديموغرافية التي تحققت والمتوقع تحققها للسكان الليبيين (73 - 2030)

الفترة	عدد السكان	الزيادة خلال الفترة	عدد المرات المتضاعف	الزيادة السنوية
1973	2052372			
1995	4389740	2337366	2.14	106144
2016	6347417	1957677	1.45	93223
2020	6811577	464160	1.07	116042
2030	8055687	1244110	1.18	124411

توضح البيانات أعلاه، أن عدد مرات التضاعف لعدد السكان قد شهدت تباطؤ بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ويعزى هذا إلى انخفاض مستويات الخصوبة في عقد التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة ومن ثم تباطؤ في معدلات المواليد والزيادة الطبيعية، وبالرغم من كل هذا التباطؤ في أهم المؤشرات السكانية، إلا أن الزيادات السنوية استعادت ارتفاعها في الفترات الأخيرة نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة وكذلك معدلات الولادات الخام.

وعليه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي المركب إلى أكثر من 2% أو أدنى قليلاً، وهذا ما قد يؤدي إلى استمرار انفتاح النافذة الديموغرافية إلى ما بعد العقد الرابع من الألفية الثالثة.

تطور عدد السكان الليبيين وغير
الليبيين في الفترة 1973 - 2030

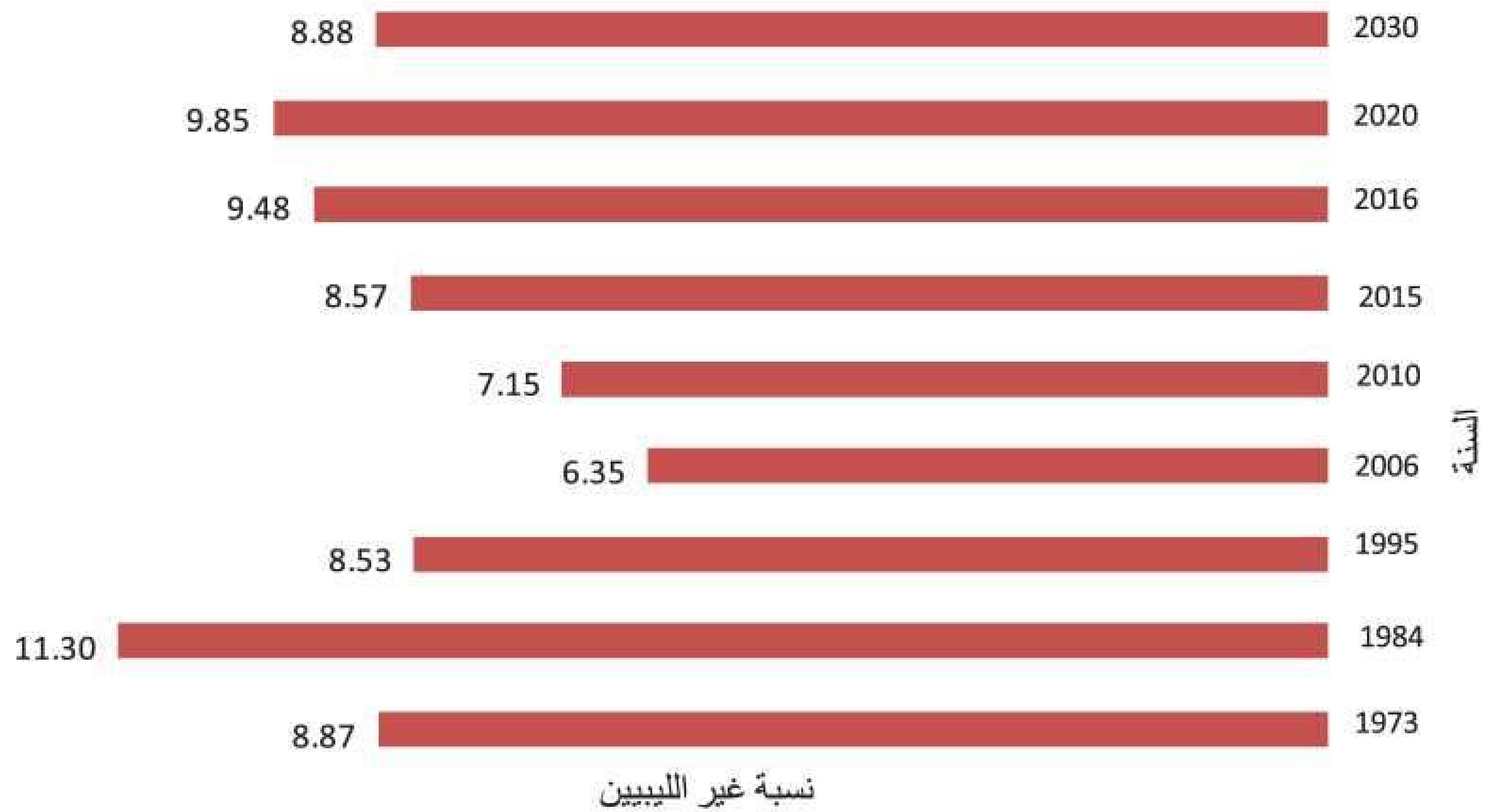
الجدول (2)

السنة	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	نسبة غير الليبيين
1973	2.052.372	0.196.865	2.249.237	8.87
1984	3.231.059	0.411.517	3.642.576	11.30
1995	4.389.740	0.409.326	4.799.066	8.53
2006	5.298.152	0.359.540	5.657.692	6.35
2010	5.707.945	0.439.245	6147190	7.15
2015	6.236.321	0.584.365	6.820.686	8.57
2016	6.347.417	0.664.476	7.011.893	9.48
2020	6.811.577	0.744.564	7.556.141	9.85
2030	8.055.687	0.785.429	8.841.116	8.88

المصدر: التعداد العام للسكان لسنوات متعددة وتقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد للسنوات 2010 - 2030

تطور نسبة السكان غير الليبيين في مجموع
السكان بليبيا للفترة 1973-2030

الشكل (2)



2. التحولات الديموغرافية

وتحديات التنمية:

إن التحولات الديموغرافية وما ينتج عنها من مؤشرات وتغيرات في خصائص السكان، تمثل أهم تحديات التنمية في مجال السكان لما لها من تداعيات على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، فالمتغيرات السكانية ترتبط بصورة عضوية بعناصر التنمية الشاملة بإعتبارها تمثل التغير الهيكلي في مكونات النسق الاجتماعي والاقتصادي في اقتصاد أي مجتمع، وهذا يعني أن مفهوم التنمية قد تعدى مجرد «النمو الاقتصادي» الذي كان دائماً محور الاهتمام ليشمل تحولات أساسية أخرى على الصعيد الاجتماعي والثقافي إلى جانب النمو الاقتصادي.

وفي سياق التغير في مفهوم التنمية الشاملة تم تحقيق تغير جذري في نوعية الخطط والبرامج التنموية فبدلاً من التركيز على النواحي الكمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، والاهتمام بزيادة الإنتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار، اضحت هذه الخطط مع المفهوم الجديد أكثر شمولاً لتضفي جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية، حيث أصبحت تركز أيضاً على النواحي الكيفية في تحسين ورفع مكانة المرأة والاهتمام بصحة الأم والطفل، ورعاية الشباب وقضايا الديمقراطية والبرامج الترفيهية والتوسع في شبكات الأمان وتطوير أساليب عملها وغيرها من المجالات التي ترتبط بتحسين نوعية الحياة لمجموع السكان.

وهكذا لم يعد تقويم نتائج الخطط والبرامج

التنموية وتأثيراتها في الاقتصاد مقتصرًا على المؤشرات الاقتصادية المادية فقط، وإنما امتد ليشمل مؤشرات اجتماعية وثقافية وسياسية تعكس مدى التغير في نوعية الحياة والمجتمع. فإذا كانت تنمية الموارد البشرية تمثل حلقة الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من حيث أن القاسم المشترك بينهما هو (السكان) بإعتبار أن العنصر البشري هو الهدف النهائي والوسيلة الرئيسة في نفس الوقت، فإن تناول الأبعاد السكانية لتنمية الموارد البشرية في هذا الإطار يصبح أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما تقدم تحتم الضرورة تبني نظرة شاملة للمشكلة السكانية، حيث أنها ذات أبعاد ثلاثة تتمثل في البعد الخاص بالنمو السكاني، وآخر يتعلق بسوء التوزيع، وأما البعد الثالث فيتعلق بتدني الخصائص السكانية، وتتحدد أهداف التنمية المستدامة في تحسين الخصائص السكانية، وضبط زيادة السكان، ومن ثم تعزيز دور المرأة في الحياة العامة والمشاركة الفعلية في رسم السياسات وتنفيذها والتمتع بثمارها، وتصحيح الخلل والتوزيع غير المتكافئ للسكان بين المناطق المختلفة، والتشجيع على تبني مفهوم الأسرة الصغيرة، وتكثيف حملات التوعية المجتمعية، من أجل ضمان نجاح السياسة السكانية المعززة للأداء التنموي.

ويتمثل التحدي الآخر في التكيف مع حجم سكاني متزايد ذو مكونات اجتماعية واقتصادية مختلفة عما سبق معاشته طيلة الفترة الماضية وفي وضع اقتصادي يعاني من حالة انكماش وقلة

ترتبط المتغيرات السكانية بصورة عضوية بعناصر التنمية الشاملة بإعتبارها تمثل التغير الهيكلي في مكونات النسق الاقتصادي والاجتماعي في اقتصاد أي مجتمع

الإمكانات ويتميز بكل سلبيات ضعف الأداء التنموي وبنية تحتية تحتاج إلى إعادة إعمار شاملة، وفي هذا السياق يتوقع أن يصل عدد السكان في ليبيا إلى نحو 9 ملايين نسمة بحلول عام 2030 جميعهم يتوقعون إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل، وفي الوقت نفسه التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي للأنشطة البشرية على البيئة والموارد الطبيعية. كما يتوقع أن تصل الزيادة العددية بين عامي 2015 و2030 إلى أكثر من 2 مليون وبمتوسط سنوي يصل إلى نحو 135 ألف نسمة وبنسبة تصل إلى 30% خلال الفترة الفاصلة بين عامي 2015 و2030، وانطلاقاً من الوضع القائم والحالة الاقتصادية المتردية يجعل من الصعب على الأجهزة التنفيذية تحقيق مطالب العيش الكريم ورفع المستوى المعيشي والخدمي لذلك الحجم من السكان ومكافحة الفقر وعدم المساواة، والجوع وسوء التغذية وتوفير الخدمات بجودة عالية وإعادة إعمار المدن والمؤسسات الاقتصادية التي تم تدميرها خلال السنوات الأخيرة، كما سوف يؤدي معدل الخصوبة الأقل من معدل الإحلال، الذي يقترن أحياناً بالهجرة، إلى نمو سريع في نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة، الأمر الذي سيثير شواغل بشأن الاستدامة.

واعتماداً على ما تقدم، فإن النمو السكاني يؤثر في جميع مناحي الحياة بالمجتمع، فهو يؤثر على الوضع الاقتصادي من خلال استنزاف الجزء الأكبر لأي زيادة في الناتج الوطني نتيجة لارتفاع الطلب على الخدمات الاجتماعية

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

(صحة وتعليم وخدمات المرافق والرعاية الاجتماعية)، أضف إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات نمو السكان يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفئات العمرية المعالة (أقل من 15 سنة و65 سنة فما فوق) ومن ثم انخفاض نسب السكان في سن العمل، أي أنه يؤثر سلباً على القدرة الإنتاجية للسكان، وعليه يكون تأثير النمو السكاني السريع سلبياً إذا لم توجد خطط وبرامج تستوعب الأعداد الكبيرة من السكان خاصة في مجال التعليم والصحة والخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية، وقد يربك هذا النمو السريع للسكان برامج التنمية وذلك لحدوث زيادة سكانية أكبر من المتوقع، غير أن النمو السكاني الكبير والسريع يكون مفيداً إذا ما وضعت البرامج التخطيطية التي تستوعب الزيادة السكانية خاصة في مجال التعليم والصحة وسوق العمل ما يجعل الزيادة السكانية عنصراً إيجابياً لتعزيز الأداء الاقتصادي وعاملاً فاعلاً في التنمية وزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، ومن أهم تأثيرات النمو السكاني:

• توجد علاقة سلبية بين النمو السكاني والاستثمار والادخار.

• يؤثر النمو السكاني في التركيب العمري على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل يجعل الفرصة سانحة للرفع من القدرة الإنتاجية لقوة العمل الوطنية عندما توضع وتنفذ السياسات الاقتصادية المناسبة.

وفي هذا السياق، واعتماداً على ديناميكية الهيكل السكاني، يتميز الهيكل السكاني في ليبيا بارتفاع نسبة فئة الشباب ما بين (15-29 سنة) في مجموع

من بين أهم التحديات في التكيف مع الوضع الديموغرافي مستقبلاً، هو قدرة التعامل مع حجم سكاني متزايد ذو مكونات اجتماعية واقتصادية مختلفة عما سبق معاشته طيلة الفترة الماضية

من أهم نتائج التحويلات السكانية هو ارتفاع نسبة فئة الشباب من مجموع السكان حيث بلغت 32%، وبلغت أيضاً نسبة 43% من مجموع العاملين اقتصادياً و50% من مجموع القوى البشرية.

في ظل ارتفاع معدلات النمو ترتفع الأهمية النسبية للسكان صغار السن وتنخفض الأهمية النسبية للسكان في سیر العمل وبالتالي في ظل الظروف الاجتماعية والثقافية فإن نسبة مشاركة النساء ستكون ضعيفة ومن كل ذلك ينتج ارتفاعاً في معدلات الإعالة بين السكان

السكان حيث تصل إلى أكثر من 32%، ويشكلون نسبة 43% من مجموع العاملين اقتصادياً و50% من مجموع القوى البشرية اللبينة، ونتيجة للهيكل الفني والنسبة العالية لصغار السن، فإن القوى العاملة تنمو بوتيرة أعلى من وتيرة نمو السكان، ويترتب على ذلك سرعة الدخول في القوة العاملة وسرعة الخروج منها، أي ارتفاع وتيرة الاستبدال فيها، وينجم عن هذه الظاهرة أثراً إيجابياً هاماً فيما يتعلق بخطط التعليم والتدريب وتنمية مهارات العنصر البشري، وهو أن مستوى التعليم والتدريب وحوافز العمل والسلوكيات الإيجابية لقوة العمل تكون سريعة الاستجابة للجهود التي تستهدف الفئات العمرية الفتية والمراحل المبكرة للتربية والتعليم، والعكس أيضاً صحيح، أي أن إهمال العناية بتلك الفئات والمراحل يكون سريع الأثر السلبي على حوافز القوى العاملة وسلوكياتها، ويعزى النجاح التنموي لنمو آسيا إلى حسن استغلالها لمعامل الإحلال هذا، فقد تمكنت هذه الأقطار من الرقي بنوعية قواها العاملة خلال وقت قصير نسبياً، كما تمكنت في الوقت ذاته من احتواء زخم النمو السكاني للأمد الطويل.

وهكذا يمكن أن يكون النمو السكاني إيجابياً للمجتمع إذا ما وضعت الخطط والبرامج التي تستفيد من هذا النمو وتسخره للإنتاج والاستثمار وبالتالي الرفع من مستوى المعيشة، ويمكن أن يكون للنمو السكاني تأثير سلبي إذا لم توضع الخطط والبرامج التي تستوعب الزيادة السكانية، لأن آثار الزيادة في السكان ما لم تصاحبها زيادة كبيرة في إنتاجية الاقتصاد سوف

تقطع الطريق أمام الادخار ومن ثم سوف تعيق الاستثمار.

ففي فترة النمو المرتفع تميزت البنية السكانية بخصائص ضاغطة على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة صغار السن (14 سنة فأقل) لتصل إلى أكثر من 50% من مجموع السكان خلال الفترة 1973-1985 وبلغت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) 4% وانخفضت نسبة السكان في سن العمل من 53% في الفترة 1954-1964 لتصل إلى نحو 45% في الفترة 1973-1985، وحيث أن معدل مشاركة المرأة في النشاط لم تتعد 8.5% في هذه الفترة مع ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي لفئة الأعمار (15-24 سنة) بالتعليم المتوسط والعالي، فإن معدل النشاط الصافي للسكان قد انخفض من 46.3% لتصل إلى 41.1% خلال الفترة 1973-1995، وهكذا فإن حجم قوة العمل الوطنية المتاح عددياً لا تتم الاستفادة منه بشكل كامل ومن ثم ترتفع معدلات الإعالة بين قوة العمل الوطنية من 3.9 شخص لكل شخص عامل بما فيهم هو نفسه في عام 1964 لتصل إلى نحو 5 أشخاص طيلة الفترة 1973-1984، وهذا يمثل عبئاً كبيراً على قوة العمل الوطنية ويحد إلى درجة كبيرة من قدرة الاقتصاد المحلي على الادخار والاستثمار، أي أنه يحد من أهم عنصر من عناصر النمو الذاتي للاقتصاد، وقد كان من نتيجة هذه التركيبة العمرية للسكان الليبيين إن ازدادت الحاجة للخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية

والمرافق العامة والاسكان إلى جانب بناء وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني.

ففي جانب الخدمات التعليمية على سبيل المثال ارتفع حجم التسجيل المدرسي بجميع مراحل التعليم من 369 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 1969 - 1970 ليصل إلى 899 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 1979 - 1980، حيث بلغت الزيادة أكثر من نصف مليون طالب وطالبة في مدة عشر سنوات، ثم ارتفع ليصل إلى 1665 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 1994 - 1995 وبلغت الزيادة المطلقة أكثر من مليون إلا ربع المليون خلال مدة عشر سنوات، إلا أنه وبعد أن انخفض عدد المواليد عام 1993 وبشكل كبير انخفض حجم الالتحاق بالمدارس في السنوات اللاحقة وخاصة منذ عامي 1998-1999 ومن ثم عاود الارتفاع من جديد ليسجل نحو 2

مليون طالب وطالبة في العام الدراسي 2011 - 2012 وما بعد وذلك كنتيجة لارتفاع في عدد المواليد منذ عام 2002. ونتيجة لهذا النمو الكبير في حجم التسجيل المدرسي في بداية الفترة، فقد تطورت الاحتياجات التعليمية من فصول ومدرسين بشكل كبير جداً، فقد ارتفعت الحاجة للفصول الدراسية لمرحلي التعليم الأساسي والمتوسط من 11372 فصلاً في العام الدراسي 1969/1970 لتصل 30924 فصلاً في العام الدراسي 1979/1980 وبزيادة عديدة تصل إلى 19652 فصلاً وبمتوسط 2000 فصل في السنة، هذا إلى جانب الصيانة الدورية للفصول القائمة والتجهيز بالوسائل والمستلزمات التعليمية والمعامل والمختبرات، وعليه فإن العبء كان كبيراً جداً على جهود التنمية في تلك الفترة. الجدول رقم (3).

بالرغم من الارتفاع الكبير في معدلات الالتحاق التعليمي فإن حالة اليسر المادي تمكنت من مواجهة كل احتياجات ذلك التدفق والتمثلة في الفصول الدراسية والمدرسين والخدمات الأخرى المصاحبة

تطور حجم الالتحاق المدرسي لمرحلي التعليم الأساسي والمتوسط للفترة 1970 - 2015					الجدول (3)			
حجم الزيادة في الفصول	مدرسون	حجم الزيادة في الفصول	فصول	حجم الزيادة في الالتحاق	المجموع			السنوات
					مجموع	بنات	بنين	
0	14372	0	11272	0	369371	118947	250424	1970 - 69
40540	54912	19652	30924	529764	899135	405260	493875	1980 - 79
82247	137159	33822	64746	765669	1664804	826416	838388	1995-94
135164	272323	-2785	61961	10674	1675478	865266	810212	2005 - 04
-90836	181487	-1759	60202	-80464	1595014	819275	775739	2009 - 08
52118	233605	11665	71867	651971	2246985	1120766	1126219	2015- 14

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد

ورغم كل هذه الضغوطات استطاعت دولة ليبيا آنذاك أن تتغلب على هذه التحديات من خلال توظيف الموارد المالية المتوفرة من عائدات تصدير النفط الخام في تلبية الطلب على تلك الاحتياجات وتعويض القصور في القدرة الاستيعابية لقوة العمل الوطنية باستجلاب العمالة الأجنبية والتعاقد مع الشركات الأجنبية لتنفيذ مشاريع وبرامج خطط التنمية.

وخلال الفترة منذ عام 1995 وحتى عام 2016 شهد معدل نمو السكان الليبيين انخفاً كبيراً وتجسدت مظاهر النمو المنخفض للسكان في انخفاض الأهمية النسبية للسكان (14 سنة فأقل) من 50% من المجموع الكلي للسكان عام 1984 لتصل إلى 30.1% عام 2016، أي نقص نسبي لفئة المعالين من السكان صغار السن، وخلال نفس الفترة ارتفعت الأهمية النسبية للسكان في سن العمل (15 - 64 سنة) من 46.5% لتصل إلى 64.9%، أي ارتفاع كبير في عرض العمل من الليبيين، في حين ارتفعت قليلاً الأهمية النسبية لكبار السن (65 سنة فأكثر) من 3.5% إلى 5%، أي هناك حاجة للشواغل الجديدة للإهتمام بخدمات المسنين، وانخفضت معدلات الإعالة إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى أقل من 3 أشخاص للعامل الواحد بما فيهم هو نفسه.

يلاحظ أنه في هذه الفترة وإن خفت قليلاً التحديات الخدمية والاجتماعية وبشكل خاص في مجال التعليم، إلا أنه برزت تحديات جديدة كان أهمها هو كيفية توظيف العرض المتنامي لقوة العمل الوطنية توظيفاً

اقتصادياً يعزز القدرة الإنتاجية لقوة العمل الوطنية، وكيفية تطوير وتنمية شبكات الأمان الاجتماعي للعناية بالفئات السكانية الأكثر هشاشة (النساء والأطفال وكبار السن) ومن ثم تفتت ظاهرة البطالة بكل أشكالها (البطالة المكشوفة والبطالة الهيكلية والبطالة المقنعة بين صفوف قوة العمل الوطنية) في الوقت الذي يوظف فيه الاقتصاد الوطني قوة عاملة أجنبية أضعاف مضاعفة لعدد العاطلين عن العمل من الليبيين، ومن ثم لم يستفد الاقتصاد الوطني من توظيف العائد الديموغرافي في تعزيز الأداء التنموي طيلة العقدين الماضيين.

وفي جانب التوظيف وتوفير فرص العمل للداخلين الجدد لدنيا العمل، توضح البيانات الإحصائية الفعلية والتوقعات المستقبلية أن عرض العمل من القوى العاملة الليبية قد تضاعف أكثر من مرة خلال الفترة (1984-2030) ففي الفترة 1984-2006. بلغت الزيادة العددية 994886 شخص وبمتوسط سنوي يصل إلى 45222 شخص و بين عامي 2006 و 2030 يتوقع أن تصل هذه الزيادة إلى 1004437 شخص وبمتوسط سنوي يصل إلى 41852 شخص، وتوضح هذه الأرقام أنه يفترض على الأجهزة التنفيذية توفير أكثر من 40 ألف وظيفة جديدة سنوياً، وهذا يعتبر عدداً كبيراً جداً في اقتصاد كالاقتصاد الليبي الذي يعتمد إلى حد كبير على قطاع النفط والغاز الطبيعي في توليد الدخل القومي وتمويل الاستثمارات، فهو ليس اقتصاداً صناعياً ولا زراعياً ولا خديماً، أي بمعنى يتميز بسيادة الأنشطة كثيفة العمل، ومن ثم أصبح الجهاز الإداري للدولة هو كمستودع لاستيعاب

عندما انخفضت الأهمية النسبية للسكان المعالين انخفضت بالتالي وإلى حد ما التحديات الحديثة والاجتماعية لحالة السكان ولكن برزت تحديات أخرى وهي الأكثر خطورة وأهمية وهي تحديات التوظيف الأمثل للقوى البشرية المحلية المتاحة

فائض عرض العمل في الاقتصاد الوطني بغض النظر عن الحاجة لخدماته، لدرجة أنه أصبح قطاعاً متضخماً بالعمالة الزائدة عن حاجته وأصبح يتميز بظاهرة البطالة المقنعة وأصبحت أحد أهم المظاهر السلبية في سياسة التوظيف في الاقتصاد الوطني منذ ثمانينيات القرن الماضي وإلى حد الآن.

ونتيجة لعدم توظيف معامل الإحلال والارتقاء

بنوعية القوى العاملة أصبحت الزيادة في عرض العمل من القوى العاملة الوطنية عبئاً على الاقتصاد الوطني وليس عنصراً داعماً لرفع الإنتاج والإنتاجية ولا تساهم في تعزيز الأداء التنموي حيث أن نوعية المهارات المكتسبة لا تتناسب واحتياجات سوق العمل من ناحية وصغر الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى. الجدول رقم (4) والشكل رقم (3).

الجدول (4)

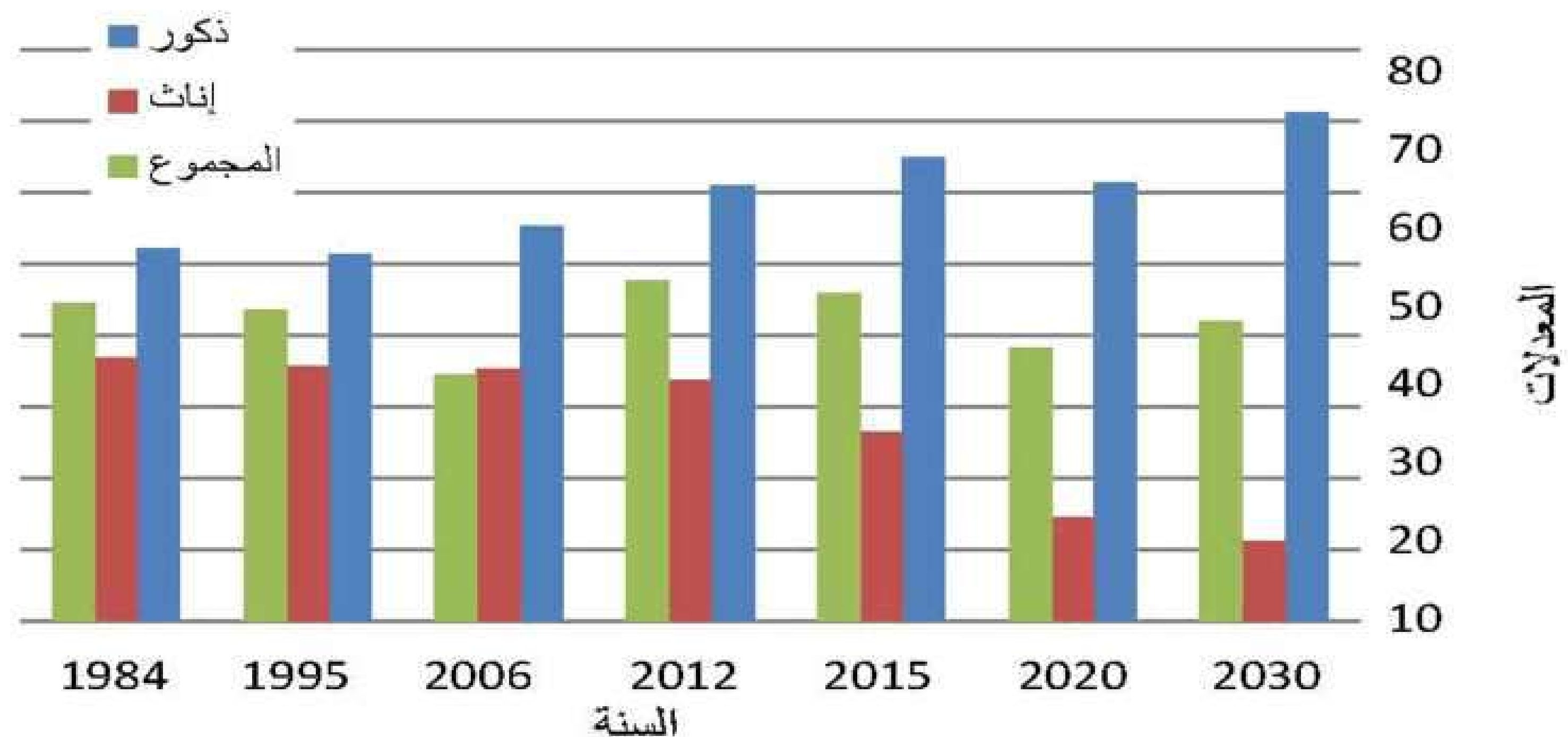
تطور عرض العمل ومعدلات النشاط بين السكان في سن العمل حسب الجنس للفترة 1984-2030

السنوات	سكان 15 سنة فأكثر			عاملين اقتصادياً (عرض العمل)			معدلات النشاط		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
1984م	1620120	788043	832077	680994	87663	593331	42.03	11.12	71.31
1995م	2675476	1314739	1360737	1025083	190590	834493	38.31	14.50	61.33
2006م	3652319	1805834	1846485	1675880	477472	1198408	45.89	26.44	64.90
2012م	3941986	1915732	2026254	1879830	646854	1232976	47.69	33.77	60.85
2015م	4211756	2060813	2150943	1980803	727879	1252924	47.03	35.32	58.25
2020م	4672904	2310446	2362458	2190073	825753	1364319	46.87	35.74	57.75
2030م	5553246	2745717	2807529	2680317	1011522	1668795	48.27	36.84	59.44

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد

الشكل (3)

تطور معدلات النشاط للعاملين اقتصادياً من الليبيين حسب النوع للفترة ما بين 1984 - 2030



من أبرز المظاهر السلبية لسياسة التوظيف في الاقتصاد الوطني هو التنسيب الغير منظم للخريجين الجدد في الجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام.

إن الزيادة السكانية لها انعكاسات على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وليبيا كغيرها من البلدان النامية تعاني الآن من آثار نتائج ارتفاع معدل النمو السكاني خلال العقود الماضية والتي لم توضع لها الخطط والبرامج التنفيذية المناسبة وفي الوقت المناسب مما ساهم في زيادة نسبة البطالة وإعاقة تأمين الخدمات الاجتماعية للمواطنين، بالإضافة إلى العديد من النتائج السلبية الأخرى.

وتتمثل أبرز التحديات في الجانب الاجتماعي في تمكين المرأة وتنمية الشباب وادماج كبار السن، فالمجتمع الليبي لازال يعاني عدم التكافؤ بين التقدم الذي أحرزته المرأة في التعليم والصحة والتقدم الذي أحرزته في سوق العمل والحياة العامة. كما أنها تعاني بروز أعداد الشباب في سياق من ارتفاع معدلات البطالة والاقصاء الاجتماعي، إضافة إلى التسارع التدريجي لعملية الشيخوخة وما ينجم عن هذا التسارع من تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية. أما الجوانب الاقتصادية، فتتمثل التحديات بشأنها حول تخفيض معدلات البطالة ومكافحة الفقر، إذ أن الاقتصاد الليبي سجل أعلى معدلات بطالة بين المناطق النامية، نظراً إلى بنية سوق العمل وعدم ملائمة مخرجات النظام التعليمي مع حاجات سوق العمل، وهو ما ينعكس في نسب مرتفعة لفقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد. ويتضمن جانب البيئة على أخطر تحديات التنمية الطويلة الأجل، كتغير المناخ والأمن المائي

والأمن الغذائي، فقد شهدت المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة، كما أنها تعاني أعلى نسبة جفاف في العالم وارتفاعاً حاداً في أسعار الغذاء. وعليه فإن الضرورة تحتم الانتقال من نموذج الدولة الريعية الذي تم تبنيه طيلة العقود الماضية وتطبيق نموذج دولة التنمية الذي يعتمد على ثقافة المبادرة وخلق فرص العمل المنتج، وهو النموذج الذي يعي أهمية استهداف فئات سكانية معينة مثل (النساء والشباب وكبار السن) في إستراتيجيات خاصة بها من أجل ضمان مشاركة جميع السكان في عملية التنمية واستفادتهم من عوائدها.

3. السكان غير الليبيين وتحديات التنمية:

من بين التحديات الأخرى للعوامل الديموغرافية على التنمية، والتي يتميز بها الوضع السكاني في ليبيا دون العديد من المجتمعات الأخرى، هو العمالة الوافدة والهجرة غير القانونية التي أصبحت ومنذ عقد التسعينيات تتوافد بأعداد كبيرة جداً. لقد تعايشت ليبيا ومنذ منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي مع العمالة الوافدة حتى أصبحت عنصراً لا غنى عنه في إنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز العديد من الخدمات للمواطنين سواءً في شكل تقديم خدمات مباشرة للأسر والأفراد في المحلات التجارية وأعمال الفلاحة أو كمستخدمين في الشركات العامة والخاصة أو في شكل شركات تتولى تنفيذ مشاريع داخل ليبيا، ولقد ازداد هذا الاعتماد مع التوسع في الخطط والبرامج التنموية في عقدي السبعينيات والثمانينيات حتى أن بلغت نسبة العاملين الأجانب نحو 30% من

لازال المجتمع الليبي يعاني من عدم التكافؤ ما بين التقدم الذي حققته المرأة في ميادين التعليم والصحة والتقدم الذي أحرزته في سوق العمل والحياة العامة

مجموع القوى العاملة في الاقتصاد الوطني عام 1981 وإلى آخر عقد التسعينيات كان التعامل مع العمالة الوافدة تعاملاً منظماً ووفق الإجراءات القانونية والتنظيمية وكانت هناك بيانات شاملة ومفصلة من حيث الأعداد والجنسيات والمهن والقطاعات وحتى مناطق تواجدهم داخل البلاد وكان الدخول والإقامة والخروج مقنن ومنظم ووفق التشريعات النافذة في الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من تواجد بعض الهجرة غير القانونية في تلك الآونة إلا أنها كانت محدودة جداً ويتم التغاضي عنها من قبل السلطات الأمنية لصالح النشاط الفلاحي، وفي الغالب يكون تواجدها خارج المدن الكبيرة وتحديداً في القرى والأرياف حيث النشاط الفلاحي، وفي أواخر عقد التسعينيات اتخذت الدولة الليبية عدة إجراءات كانت غير مدروسة فيما يتعلق بالعمالة الوافدة، كان من أبرزها في هذا الخصوص:

• قيام السلطات الأمنية أثناء إجراء عمليات التعداد العام للسكان عام 1995 بالقبض والترحيل للعمالة الوافدة التي كانت إجراءات دخولها أو إقامتها غير قانونية وهو الشيء الذي أثر سلباً على عمليات العد، حيث أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان أن بيانات غير الليبيين أقل بكثير مما يظهره الواقع المعاش، إذ أنه وكتيجة لهذه الإجراءات غير المدروسة مسبقاً أصبح الكثير من العمال الأجانب يخافون من أي تعامل مع الأجهزة الرسمية للدولة ومن ثم

أصبحوا يتهربون من موظفي التعداد السكاني ويمتنعون عن الإدلاء بالبيانات الإحصائية التي تخصصهم، واستمر هذا الوضع حتى في نتائج التعداد العام للسكان عام 2006.

• فتح الحدود مع الأقطار العربية وإلغاء تأشيرة الدخول لمواطني الدول العربية، وقد استغل هذا الإجراء من قبل مواطني العديد من الدول الإفريقية ومن ثم دخلت للبلاد أعداداً ماهرة دون أي إجراء بخصوص التوثيق الرسمي لهذه الأعداد وبالتالي فإن الواقع المعاش يشير إلى تضاعف عدد السكان غير الليبيين مقارنة بما كان عليه في عقد الثمانينيات، وأن أغلب هذه الأعداد قد قدمت للبلاد للبحث عن فرص للعمل في الاقتصاد الوطني في أنشطة هي في الغالب تقع في القطاع الاقتصادي غير المنظم. أما البعض الآخر، وبخاصة مواطني الدول الإفريقية، فكانوا يعتبرون ليبيا مجرد منطقة عبور إلى أوروبا، فهم يدخلون لليبيا في الغالب تسليلاً ويعملون لتوفير تكاليف الانتقال لأحد الدول الأوروبية.

ومن المعلوم أن هذا النوع من التواجد غير الليبيين لا تتوفر عنه بيانات واضحة ومحددة بالرغم من أنها أصبحت ظاهرة واضحة للعيان منذ تسعينيات القرن الماضي وغطت على الأحداث في السنوات الأخيرة حيث أصبحت من أكبر المشاكل التي تعيق علاقات ليبيا مع المجتمع الدولي عامة ودول الاتحاد الأوروبي ودول المصدر خاصة، فالهجرة غير

الهجرة غير القانونية هي ظاهرة ليس لها نواحي إيجابية تذكر وإنما هي ظاهرة كلها سلبيات، ومن أبرزها خلق التوترات في علاقات ليبيا الخارجية

ليبيا مهما حققت من نمو في قواها البشرية فهي لن ولم تستغن عن العمالة الوافدة لعدة أسباب موضوعية

القانونية أصبحت من أكبر المشاكل التي تواجه الدولة الليبية في ميادين الأمن والصحة والتهريب وانتشار الجريمة وأصبحت تتزايد أعدادها على نحو متواصل طيلة السنوات الأخيرة.

ونتيجة لتلك الإجراءات أصبح التواجد للسكان غير الليبيين تواجد غير منظم وغير مقنن ولا تتوفر له آلية محددة وواضحة لمراقبته بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني، فهو تواجد غير محكوم بأبسط ما يجب أن يتوفر من معايير وضوابط في مثل هذا التواجد، ففي أغلب الحالات لا تتوفر الشرعية القانونية للدخول إلى الأراضي الليبية فمعظمهم من الهجرة غير القانونية، وحتى أولئك الذين دخلوا بالطرق الشرعية فإن إقامتهم غير محددة وغير مثبتة إدارياً فهم يقيمون ويتنقلون من نطاق إداري إلى آخر ومن عمل إلى آخر دون إجراء أي توثيق قانوني وإداري لمكان إقامتهم وأعمالهم في داخل البلاد، وهذه من الأخطاء الفادحة التي تم ارتكابها سابقاً ولا زالت ليبيا تعاني الأمرين جراء ذلك، ومن ثم يشكلون كماً مجهولاً للأجهزة الإدارية العامة التي تتولى تقديم الخدمات العامة للسكان ويمثلون عنصر مجهول الكم في تقدير احتياجات المدن والمناطق من السلع والخدمات مما يربك آليات الأداء للأجهزة والمؤسسات التي تقدم تلك السلع والخدمات. ونتيجة لعشوائية الدخول والإقامة للسكان غير الليبيين فإن هذا التواجد أصبح عاملاً لتوليد العديد من السلبات في الاقتصاد والمجتمع

الليبي، وأن هذه السلبات قد طغت على كل ما يمكن اعتباره إيجابيات مثل تلبية النقص الكمي والنوعي للقوى العاملة في سوق العمل المحلية، ومن أبرز هذه السلبات هو الآتي:

• تشويه سوق العمل في الاقتصاد الوطني من خلال وجود منافسة غير مقننة وغير عادلة بين القوى العاملة الأجنبية وقوى العمل الوطنية فيما هو متاح من فرص عمل لقوى العمل الوطنية، فالعمالة الوافدة تعمل تحت أي ظرف من ظروف العمل ولا تطالب بكامل الامتيازات التي يضمنها القانون فيما عدا قيمة الأجر وتوقيت دفعه، وهي في العادة تقبل بمستويات أجر أقل وتعمل ساعات عمل أطول وتقوم بأي عمل يسند إليها دون الالتزام بالتخصص المهني والحرفي، وهذه أمور لا تقبلها في العادة القوى العاملة الوطنية ولا تجيزها التشريعات النافذة.

• يتمتع كل السكان غير الليبيين المقيمين في ليبيا بالعديد من السلع والخدمات المدعومة والمستهدف بها أساساً السكان الليبيين مثل الدعم في سلعة الدقيق التي يصنع بها الخبز والخبيز والدعم في الوقود والزيوت المستعملة في وسائل النقل والدعم في الإنارة وذلك لعدم إمكانية فرز غير الليبيين عند الاستهلاك لهذه السلع وكذلك الدعم المقدم في الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية، ومن ثم فإن هناك جزءاً هاماً جداً من قيمة الدعم المحسوبة على الليبيين هي في واقع الأمر لا تصل لليبيين.

إن التواجد غير المنظم للسكان غير الليبيين خلق العديد من المشاكل لراسمي السياسات والمخططين وخاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتنظيم وتوفير السلع المدعومة

• نتيجة للدخول غير القانوني وغير المقتن والمنظم، فإن الكثير من السكان غير الليبيين المتواجدين على الأراضي الليبية يأتون إلى ليبيا وهم يحملون العديد من الأمراض المعدية ويدخلون البلاد وقيمون فيها في وسط التجمعات السكانية دون أن يتم الكشف عنهم، ومن ثم لا تكتشف مثل هذه الأمراض إلا عند اضطرارهم للتردد على الوحدات الصحية لطلب خدمة صحية ما.

• الكثير من الداخلين بطرق غير قانونية هم من المجرمين وأصحاب السوابق والفارين من بلدانهم نتيجة للملاحقة الجنائية هناك، وبالتالي يصبح هؤلاء بذرة سيئة في المجتمع الليبي لزرع ونشر جرائم السطو والسرقة والقتل وعصابات تهريب الممنوعات من وإلى ليبيا من خلال من يتدرب على أيديهم من قبل مجموعات أخرى سواء من الليبيين أو غير الليبيين، وشكلوا في العديد من المناطق عدة تجمعات فاضحة ومشبوهة للمتاجرة بالممنوعات وحتى دوراً للدعارة.

• لقد استغل العديد من العاملين الوافدين للبحث عن فرص للعمل في ليبيا ظاهرة ارتفاع العمر عند الزواج الأول وارتفاع معدلات العنوسة لدى النساء الليبيات وذلك من خلال التقدم إليهن بطلب الزواج منهن، وفي الحقيقة هو زواج مصلحي ليس من أجل بناء أسرة والاستقرار وإنما لضمان الحصول على فرصة عمل والتمتع بالمنافع المادية والمعنوية المقدمة في شكل سلع وخدمات لليبيين، ومن ثم فإن مثل هذا الزواج

في الغالب ما ينتج عنه هروب الزوج لبلده الأصلي بعد أن يكون قد جمع قدراً من المال ويترك الزوجة وأبنائها لمصير مجهول مما يتسبب عنه العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت الدولة الليبية تعول في العديد من زوجات وأبناء غير الليبيين الذين تركوهم وعادوا لبلدانهم الأصلية مما اضطرت الأمهات للمطالبة بتجنيس أبنائهن بالجنسية الليبية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها الليبيون وبخاصة في خدمات التعليم والصحة والعمل وتقلد الوظائف القيادية في الدولة.

• إن التواجد غير المقتن للسكان غير الوطنيين في دولة كليبيا ذات مساحة جغرافية شاسعة وحدود مترامية الأطراف مع ست دول معظمها يشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة وتعاني من الضيق الاقتصادي ونقص في فرص العمل من شأنه أن يجلب لدولة الاستقبال العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية ويستغل أيضاً من قبل بعض التيارات السياسية وأصحاب الأجندات السياسية في ليبيا.

• إلى جانب جميع مظاهر الفوضى والغياب الكامل للاعتبارات القانونية والتنظيمية في دخول وإقامة غير الليبيين في ليبيا، اتخذ النظام السابق عدة إجراءات بشأن استجلاب وتجنيس العديد من الجنسيات غير الليبية لاعتبارات سياسية لا غير وتم استغلال مثل هذه الإجراءات من قبل بعض القبائل وبخاصة القبائل الحدودية في ادخال وتجنيس أفراد من القبائل الإفريقية والعربية ممن لها امتداداً في الداخل الليبي وفي

منذ عقد التسعينيات أصبح التواجد للسكان غير الليبيين تواجداً غير منظماً وغير مقتن ولا تتوفر له أية آلية محددة وواضحة لمراقبته بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني من مثل هذا التواجد

نتيجة للدخول غير القانوني وغير المقتن والمنظم، فإن الكثير من السكان غير الليبيين يدخلون الأراضي الليبية وهم يحملون العديد من الأمراض دون إجراءات الكشف عليهم وكذلك ما يترتب نتيجة ذلك من أمور اجتماعية وثقافية تمس بديموغرافية المجتمع الليبي

نتيجة لاتخاذ العديد من الإجراءات الغير مدروسة من قبل النظام السابق في شأن تجنيس بعض السكان الأفارقة ولاعتبارات سياسية، تم استغلال هذه الإجراءات من قبل ضعاف النفوس في تجنيس امتداداتهم خارج الوطن لاعتبارات قبائلية وهي إجراءات غير قانونية

الغالب هي إجراءات غير قانونية مما نتج عنها تزوير الوثائق الرسمية للدولة الليبية مثل الرقم الوطني وكتيبات العائلة وجوازات السفر والبطاقات الشخصية، ولقد أصبح هذا الموضوع من بين أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية الآن والتي تحتاج لجهد كبير لفرز الجنسيات غير الليبية، كما أن هذه الإجراءات قد تسبب في خلخلة التركيبة العرقية والديموغرافية للسكان في ليبيا ومن ثم قد تنشأ عنها مشاكل سياسية واجتماعية مستقبلاً.

4. تحديات الخصوبة وأثرها على التنمية في ليبيا:

الخصوبة هي المؤثر الرئيس في النمو السكاني، وارتفاع مستوى الخصوبة عن المستوى الطبيعي يحدث تغيرات كبيرة في المجتمع قد يصعب التغلب عليها أو توجيهها في الاتجاه الصحيح.

كما إن انخفاض مستوى الخصوبة عن معدل الإحلال يعني تراجع حجم المجتمع أو انخفاض عدد السكان، وهذا له مؤثرات أخرى على التنمية وقد يصبح المجتمع غير منتج ويعاني من النسبة العالية لكبار السن، ومن بين أهم الخصائص التي تؤثر في مستوى الخصوبة والتي يعتقد أن المجتمع الليبي يتصف بها إلى حد كبير، هي:

- نسبة النساء المتزوجات.
- المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة.
- نسبة النساء اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة.

• نسبة النساء اللاتي يرضعن أطفالهن.

ويتطلب هذا وضع سياسة سكانية تساعد في الحفاظ على مستوى مناسب لتجديد المجتمع ومراعاة اتجاهات الخصوبة عند مستويات متناسب والإمكانات الاقتصادية والتنمية بالمجتمع.

يتأثر النمو السكاني بالنمو الاقتصادي وعند تحسن الوضع الاقتصادي يحدث تحسن في الجوانب الصحية، حيث تتوفر الخدمات الصحية وتحسن التغذية كل ذلك يؤدي إلى انخفاض في معدل الوفيات وارتفاع الخصوبة لأسباب عديدة منها توفر الإمكانيات التي تساعد الشباب على الزواج، وعند تحسن الجوانب الاقتصادية يزداد اهتمام السكان أكثر بتعليم أبنائهم مما يساعد على المدى المتوسط في زيادة الإنتاجية للمجتمع.

كما يؤدي النمو السكاني السريع إلى حدوث تغيرات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ويكون له تأثير كبير على الخدمات الصحية والتعليمية على المدى القصير والمتوسط، وينتج عن النمو السكاني على المدى المتوسط والطويل زيادة في عرض العمل مما يساهم في زيادة الإنتاجية ونمو الاقتصاد. ويمكن تناول نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات التي تنتج عن النمو السريع للسكان:

1.4. أهم نقاط القوة التي تحققت بالمجتمع الليبي نتيجة للنمو السكاني:

ارتفاع نسبة السكان في سن العمل

السكان وتحديات التنمية

(15-64) سنة إلى 65 % من إجمالي السكان، وهو ما يعطي فرصة لزيادة حجم الإنتاج ونمو الاقتصاد.

• انخفاض نسبة الإعالة الديموغرافية.

• انخفاض نسبة السكان أقل من 15 سنة إلى 30% من إجمالي السكان، ما يعني كفاية متطلبات الخدمات التعليمية والصحية، من مدارس ومرافق صحية للفئات الأولى من السكان.

2.4. نقاط الضعف الناتجة عن النمو السكاني:-

• هجوم ضاغط على فرص التوظيف للداخلين الجدد لدينا العمل مع تدني مستوى المهارات والكفاءات المهنية والحرفية لمخرجات العملية التعليمية والتدريبية. إلى جانب عدم توفر الإمكانيات الكافية لاستيعاب تلك الأعداد نتيجة لعدم توفر القدرة التمويلية لبرامج ومشروعات التنمية وضعف البرامج التي تستوعب الأعداد الداخلة لسوق العمل.

• تزايد الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية المخصصة للفئات المسنة من السكان.

• قلة فرص العمل المتاحة بالمقارنة مع عرض العمل، مع تدني الأجور.

• ارتفع نسبة الطلب على خدمات الاسكان مما يؤدي إلى ضعف مستوى هذه الخدمات وارتفاع مستوى إيجار الوحدات السكنية.

3.4. الفرص الممكنة نتيجة للنمو السكاني:-

• تعزيز الأداء التنموي وتحقيق مستوى أفضل للنمو الاقتصادي في حال وضعت البرامج التي تستوعب الأعداد الداخلة لسوق العمل.

• وضع الخطط والبرامج التي تعزز القدرة المهنية والفنية للداخلين الجدد لسوق العمل بما يمكن من الدفع بالاقتصاد الوطني إلى النمو المستدام.

• زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات، وهذا من شأنه تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي مما سيساهم في تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وتوفير الخدمات لجميع أفراد المجتمع.

4.4. التحديات التي تواجه المجتمع بسبب النمو السريع للسكان:

• المحافظة على مستوى خصوبة مقبول، عن طريق مشاركة واسعة للمرأة في العمل والإنتاج للحفاظ على مستوى معقول من الولادات.

• المحافظة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية الأساسية، بما يوفر الخدمات للجميع.

• توفير فرص العمل اللازمة للشباب.

تفرض الضرورة التنموية والاجتماعية أن يتم اخضاع وتنظيم دخول السكان غير الليبيين بما يتفق ورؤيتنا الاستراتيجية التي تحدد ملامح مستقبل الدولة الليبية

ترتكز السياسة الوطنية في التفاعل مع جلب العمالة على مبدئين:-

1. انتقاء العمالة الماهرة والمؤهلة.
2. الاحتفاظ بهذه العمالة وتحويل المؤقت منها إلى دائم.

5.4. المشاهد:

الاجتماعي والثقافي وتجديد المجتمع واستقراره،
الهدف الأساسي هو المحافظة على معدل نمو
سكاني متوازن يضمن الحفاظ على النسيج
من خلال المشاهد التالية:

المشهد الأول	المحافظة على مستوى خصوبة بين (3.5 إلى 4) بما يضمن تحقيق نمو سكاني متوازن ومقبول يحافظ على تجديد المجتمع وتطوره.
المشهد الثاني	توفير المناخ المناسب للشباب للعمل بما يساعدهم للحصول على العمل والزواج وتكوين الأسرة.
المشهد الثالث	الحد من الفراغات الديموغرافية والعمل على توزيع جيد للسكان من خلال اعتماد مفهوم التنمية المكانية المتوازنة.
المشهد الرابع	وضع آلية مناسبة لجمع البيانات والمعلومات عن السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية باستخدام التقنيات الحديثة التي توفر البيانات والمؤشرات الإحصائية عن السكان بشكل دوري مستمر، على أن تشمل كل السكان المقيمين في ليبيا.
المشهد الخامس	وضع برنامج لتمكين الشباب من المساهمة الفاعلة في الإنتاج وتسهيل فرص العمل لهم بما يجعلهم قادرين على الحصول على العمل اللائق وتوفير الدخل الجيد لأسرهم من خلال: • توفير القروض التي تساعد الشباب على إنشاء المشاريع المناسبة لهم والمدرة للدخل و توسيع فرص الاستثمار الخاص. • مراقبة أسعار السلع والخدمات وتحديد الأسعار بما يناسب المستهلك الليبي ويحول دون عمليات التهريب للسلع. • تنظيم ومراقبة الهجرة غير الشرعية. • نشر الوعي وثقافة العمل والإنتاج.

المصادر والمراجع:

1. وزارة التخطيط - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985.
2. الهيئة العامة للمعلومات - تقديرات السكان لليبيين 2006 - 2030.
3. النتائج النهائية لتعداد العام للسكان 1995.
4. النتائج النهائية لتعداد العام للسكان 2006.
5. التقرير الرئيسي للمسح الليبي لصحة الأسرة 2014.
6. دراسة تحليلية للنمو السكاني والخصوبة للسكان للفترة 1995 - 2006.
7. تقديرات السكان-الأمم المتحدة لعام 2016 الكتاب الإحصائي السنوي.
8. علي مصطفى الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة، 2010 منشورات الجامعة المغربية، طرابلس.



ثانياً: الهبة الديموغرافية وتسخير العائد الديموغرافي

تمهيد:

فإن الأثر يختلف باختلاف البنية العمرية للسكان.

وفى هذا البحث نطرح مجموعة أسئلة ونحاول الإجابة عن كل منها وهي كالتالي: هل البنية السكانية في ليبيا تمر بمرحلة تحول ديموغرافي يتمثل في انفتاح النافذة الديموغرافية، وإمكانية حدوث الهبة الديموغرافية؟ وهل يمكن أن تتحول الهبة الديموغرافية إلى مشروع تنموي في ظل التحديات السكانية والتنموية؟ وكيفية اسهام الهبة الديموغرافية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وأجندة أفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة 2030؟ ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على منهج متعدد الأبعاد يعتمد على الوصف والتحليل للبيانات المحلية والدولية وتبيان الفرص والتحديات للمعطى الديموغرافي وأهمية وحساسية هذه الفترة من التحول الديموغرافي في ليبيا. وتم التركيز على عدة عناصر رئيسية وهي:

- الانتقال الديموغرافي في ليبيا مقارنة نظرية.
- مؤشرات الهبة الديموغرافية في ليبيا.
- نتائج التحول الديموغرافي (العائد الديموغرافي - العبء الديموغرافي).
- متطلبات التنمية المستدامة، وتسخير العائد الديموغرافي.

يتيح التغير السكاني في فترات معينة إحداث أثراً إيجابياً أو سلبياً على الوضع التنموي في البلد ويكون ذلك بالاعتماد على العلاقة بين نمو السكان في عمر العمل مقابل باقي السكان المعالين، فحينما يكون معدل نمو السكان في عمر العمل أعلى من معدل نمو السكان المعالين فهو يمثل أثراً إيجابياً وفرصة جيدة للتنمية، نظراً لانخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض نسبة الإعالة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار، ومن ثم إمكانية نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي باعتماد سياسات تنموية ملائمة ليكون الأثر الإيجابي فرصة سانحة للنمو الاقتصادي في الاعتماد على ازدياد القوى المنتجة في المستقبل القريب لزيادة الادخارات، والاستثمارات، وقد يكون فرصة ضائعة إذا ما فشلت هذه السياسات في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج.

إن تعزيز المعرفة العلمية بالعلاقة بين القضايا السكانية والتنموية، وأهمية الاستشعار المسبق بالتحديات التي تفرضها دينامية السكان والتغيرات الناتجة عنها أمراً مهماً لأن توقيت ظهور الأثر الديموغرافي مهم جداً في عملية التنمية، لأنه يرتبط بدورة حياة الإنسان وبالتالي

1. المفاهيم الرئيسية:

1.1. النافذة الديموغرافية

(1) Demographic Window

هي المرحلة التي يبلغ فيها سكان مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين أي الأطفال والمسنين، وهي مرحلة ناتجة عن عملية التحول الديموغرافي في التركيب العمري للسكان وتدوم غالباً فترة معينة حددها البعض بجيل 30-40 سنة.

2.1. الهبة الديموغرافية

Demographic Gift -

أو العائد الديموغرافي

Demographic Dividend

إمكانات النمو الاقتصادي (القوة الاقتصادية) التي يمكن أن تنجم عن التحولات في الهيكل العمري للسكان، ولا سيما عندما تكون حصة السكان في سن العمل (15 إلى 64) أكبر من باقي السكان، مع وجود عدد أكبر من الناس في القوي العاملة وعدد أقل من الأطفال وكبار السن، تتاح الفرصة أمام البلد للنمو الاقتصادي إذا ما تم اعتماد وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة في مجالات الصحة والتعليم والحكم والاستثمار الاقتصادي⁽²⁾.

3.1. الخصوبة عند مستوى الإحلال

Fertility at replacement level

هو مستوى من الانجاب يسمح بأن كل سيدة سوف تخلفها في المتوسط بنت واحدة

على الأقل، وهنا يقال إن المجتمع وصل إلى مستوى الإحلال، وتحدث الخصوبة عند مستوى الإحلال في المراحل المتأخرة من التحول الديموغرافي عندما يؤدي تضافر الخصوبة والوفيات معاً إلى معدل تكاثر صافي قيمته الواحد عدد صحيح ومعدل خصوبة 2.1، لأنها تحل تماماً محل نفس الرقم وهما الزوجين⁽³⁾.

4.1. الزخم السكاني (القوة الدافعة للسكان)

Population Momentum:

يشير إلى اتجاه السكان نحو الاستمرار في النمو حتى بعد وصول الخصوبة إلى مستوى الإحلال، ويحدث الزخم السكاني نتيجة لعملية التحول الديموغرافي في نهاية المرحلة الثالثة من التحول ويتمثل في استمرار زيادة عدد السكان رغم الانخفاض الكبير والسريع في الخصوبة، لأن السكان سيستمرون في النمو بسبب طفرة السكان الذين كانوا في مرحلة ما قبل الإنجاب والذين يدخلون سنوات الإنجاب ويستمر تأثيره لعقود عديدة إلى أن تتساوى أعداد المواليد وأعداد الوفيات⁽⁴⁾.

5.1. نسبة الإعالة العمرية

Dependency Ratio:

هي نسبة الشرائح السكانية المعالة اقتصادياً إلى الشرائح المنتجة، والتغيرات في نسبة الإعالة هي نتيجة للتغيرات في الهيكل العمري للسكان وتساوي نسبة السكان أقل من 15 سنة ونسبة السكان أكبر من 65 سنة إلى السكان في سن

العمل (15 - 64) سنة، وتهدف هذه النسبة إلى قياس عدد "المعالين" لكل شخص في الفئة العمرية "المنتجة"، وتستخدم كمؤشر للأعباء الاقتصادية التي يجب أن يتحملها ذلك الجزء المنتج من السكان، وعلى الرغم من هشاشة هذا المؤشر، فإنه يستخدم على نطاق واسع لتوثيق اتجاهات التغير العمري للسكان⁽⁵⁾.

2. نموذج الانتقال الديموغرافي:

يمثل "الانتقال الديموغرافي" نموذجاً يصف تغير السكان بمرور الوقت، ويقوم على تفسير التغيرات الملحوظة الناتجة عن التحولات في معدلات المواليد والوفيات في المجتمعات، وتستند النظرية إلى تفسير التاريخ الديموغرافي الذي وضعه في عام 1929 الديموغرافي الأمريكي وارن تومسون (1887-1973)⁽⁶⁾ وقدم أدولف لا ندري ملاحظات مماثلة حول الأنماط الديموغرافية وإمكانات النمو السكاني حوالي عام 1934، فقد لاحظ التغيرات أو التحولات في معدلات المواليد والوفيات في المجتمعات الصناعية على مدى الـ (200) سنة ماضية، ويمثل هذا النموذج صورة مثالية ومركبة للتغير السكاني في تلك البلدان، والنموذج هو تعميم ينطبق على هذه البلدان كمجموعة وقد لا يصف بدقة جميع الحالات الفردية، ولا يزال يتعين النظر إلى ما إذا كان ينطبق على المجتمعات الأقل نمواً اليوم أم لا.

يفترض هذا النموذج بأن هناك خمس مراحل أساسية من الانتقال الديموغرافي هي:

2.1. المرحلة الأولى:

تشبه مرحلة المجتمع البدائي الزراعي ما قبل الثورة الصناعية، وتتميز بالارتفاع والتوازن بين معدلات الولادات والوفيات، ويؤدي توازنها التقريبي إلى نمو سكاني بطيء جداً على مدى سنوات طويلة وبالنظر إلى خصائصه، فإن المرحلة الأولى يشار إليها أحياناً باسم "المرحلة الثابتة العالية" للنمو السكاني (معدلات الولادات والوفيات العالية، المعدلات "ثابتة" وعدد السكان "ثابت") وارتفاع معدلات الوفيات في هذه المرحلة يرجع لعدة أسباب منها:

- نقص المعرفة بالوقاية من الأمراض وعلاجها.
- نقص الأغذية في بعض الأحيان.

ويعزى ارتفاع معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال إلى تفشي الأوبئة والأمراض المعدية مثل الجدري والملاريا والأنفلونزا والطاعون وغيرها والسبب الرئيس في انتقال الأمراض هو الافتقار إلى مياه الشرب النظيفة والتخلص من مياه الصرف الصحي بكفاءة، وسوء النظافة الغذائية التي تهيب بيئة لا تنجو فيها سوى نسبة صغيرة من الأطفال حديثي الولادة وصغار السن.

2.2. المرحلة الثانية:

تتميز ببداية ارتفاع عدد السكان نتيجة لانخفاض معدل الوفيات في حين لا يزال معدل المواليد مرتفعاً، أو ربما مرتفعاً قليلاً ويرجع الانخفاض في معدل الوفيات في البداية إلى:

- تحسينات الإمدادات الغذائية الناجمة عن

الانتقال الديموغرافي هو تغير السكان مع مرور الوقت

يتكون نموذج التحول الديموغرافي من أربع إلى خمس مراحل

المرحلة الأولى المجتمع البدائي الزراعي

المرحلة الثانية عندما يحدث تحسن ملحوظ في الحياة المعيشية من صحة وتغذية وتعليم خاصة عند المرأة يبدأ ارتفاع عدد السكان نتيجة انخفاض معدل الوفيات مع استمرار نمو الولادات ولو بشكل أقل

ارتفاع الغلاء كمارسات زراعية في الثورة الزراعية في القرن الثامن عشر.

- حدوث تحسينات كبيرة في مجال الصحة العامة أدت إلى خفض معدل الوفيات، ولا سيما في مرحلة الطفولة.
- ارتفاع مكانة المرأة وتعليمها، وانخفاض قيمة عمل الأطفال، وزيادة استثمار الأباء في تعليم الأطفال.

ونتيجة لانخفاض معدل الوفيات في المرحلة الثانية يصبح الارتفاع السريع المتزايد في النمو السكاني هو السمة السائدة أو ما يعرف بـ (الانفجار السكاني) مع اتساع الفجوة بين الوفيات والولادات، ويلاحظ أن هذا النمو لا يعزى إلى زيادة الخصوبة (أو معدلات المواليد) بل إلى انخفاض الوفيات.

ومن الخصائص الأخرى للمرحلة الثانية من التحول الديموغرافي التغير في الهيكل العمري للسكان. في المرحلة الأولى تتركز غالبية الوفيات في السنوات 5-10 الأولى من الحياة، ولذلك فإن الانخفاض في معدلات الوفيات في المرحلة الثانية ساعد كثيراً على زيادة بقاء الأطفال، ومن ثم أصبح الهيكل العمري للسكان يزداد شباباً، ويزداد هذا الاتجاه مع دخول هذا العدد المتزايد من الأطفال إلى التكاثر مع المحافظة على ارتفاع معدل الخصوبة لدى الأمهات ويطلق بعض الديموغرافيين على الوضع الذي تستمر فيه المرحلة الثانية لفتترات طويلة "المصيصة الديموغرافية" أو التحول الديموغرافي المعاكس لأن "انخفاض مستويات المعيشة يعزز الخصوبة

3.2. المرحلة الثالثة:

يتحرك فيها الوضع السكاني نحو الاستقرار من خلال بداية انخفاض معدل المواليد والحفاظ على معدل منخفض من الوفيات وهذه المرحلة تؤكد اعتقاد عالم السكان روبرت مالتوس بأن التغيرات في معدلات الوفيات كانت السبب الرئيس لتغير السكان، هناك عدة عوامل تساهم في هذا الانخفاض وهي:

- استمرار انخفاض وفيات الأطفال في المناطق الريفية، وانتشار التعليم ما جعل الأباء يفكرون في التكلفة والعائد لإنجاب الأطفال وكذلك لضمان مرحلة شيخوخة مريحة.

- يؤدي التحضر المتزايد إلى تغيير القيم التقليدية اتجاه الخصوبة وقيمة الأطفال في المجتمع الريفي، وكذلك الحياة في المناطق الحضرية تزيد من تكلفة الأطفال المعالين حيث أصبح شكل الأسرة النووية هو الشكل السائد في

المرحلة الثالثة تتميز بالاستقرار حيث يكون الهيكل العمري للسكان أكبر سناً، وقد ينخفض معدل الخصوبة إلى مستوى الإحلال

المجتمع الحضري، حيث بدأ الناس أكثر عقلانية في تقييم عدد الأطفال الذين يرغبون أو يحتاجون إليهم.

• زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث وكذلك خروجهم للعمل أدى إلى خفض الرغبة الكبيرة للإنجاب والأمومة واشراكهم بشكل متزايد في قرارات الإنجاب.

• ساعدت التحسينات في تكنولوجيا منع الحمل في النصف الثاني من القرن العشرين من انخفاض الخصوبة، ومع ذلك، لم تكن وسائل منع الحمل متوفرة على نطاق واسع في القرن التاسع عشر، ولكن الأمر الحاسم في انخفاض الخصوبة هو التغير في القيم المتعلقة بالإنجاب والأمومة أكثر من مجرد توافر وسائل منع الحمل ومعرفة كيفية استخدامها.

في نهاية المرحلة الثالثة يقترب معدل الخصوبة إلى مستويات الإحلال، ولكن النمو السكاني يستمر بسبب الزخم السكاني (أو ما تسمى بقوة الدفع الذاتي).

4.2. المرحلة الرابعة:

تتميز بالاستقرار، وفي هذه المرحلة أصبح الهيكل العمري للسكان أكبر سناً، وفي بعض الحالات، ينخفض معدل الخصوبة إلى مرحلة الاستبدال أو أقل أحياناً، ويحدث انخفاض في عدد السكان بسرعة ما يؤدي إلى تقلص عدد السكان، وهو ما يهدد العديد من الصناعات

(كثيفة اليد العاملة) التي تعتمد على النمو السكاني. وقد تظل معدلات الوفيات منخفضة أو تزداد بشكل طفيف بسبب (الزيادة النسبية في فئة الشيخوخة) وما يرتبط بها من زيادات في أمراض العصر المتصلة بنمط الحياة بسبب انخفاض مستويات التمارين الرياضية والسمنة المفرطة وشيخوخة السكان في البلدان المتقدمة، وبحلول أواخر القرن العشرين، تراجعت معدلات المواليد ومعدلات الوفيات في البلدان المتقدمة.

5.2. المرحلة الخامسة:

إن نموذج الانتقال الديموغرافي التقليدي يحتوي على أربع مراحل فقط، ولكن تم اقتراح مراحل إضافية، وهي تصف المرحلة التي تصبح بها الخصوبة أقل من الوفيات أي أقل من مستوى الإحلال وهناك الآن العديد من بلدان أوروبا وشرق آسيا بها معدلات وفيات أعلى من معدلات الولادات، وهذا قد يحدث شيخوخة السكان وتناقص السكان في نهاية المطاف، على افتراض أن معدل الخصوبة لا يتغير ولا يحدث هجرة وافدة، وهذا المعدل السلبي لنمو السكان من أكثر التحديات الخطيرة على البلد، وسوف يستغرق ذلك جيلاً أو اثنين قبل أن ينمو السكان مرة أخرى. الشكل رقم (1).



يؤدي الانخفاض في معدل الوفيات والمواليد الذي يحدث أثناء التحول الديموغرافي إلى تغيير في الهيكل العمري للسكان خلال المرحلة الثانية للانتقال

3. آثار التحول الديموغرافي على الهيكل العمري للسكان:

يؤدي انخفاض معدل الوفيات ومعدل المواليد الذي يحدث أثناء التحول الديموغرافي إلى تغيير الهيكل العمري. عندما ينخفض معدل الوفيات خلال المرحلة الثانية من الانتقال، تكون النتيجة الأولى هي زيادة في عدد الأطفال، والسبب هو ارتفاع معدل الوفيات في (المرحلة الأولى)، وبالضرورة سوف يرتفع معدل وفيات الرضع بشكل كبير، وغالباً ما يتجاوز 200 حالة وفاة لكل 1000 طفل ولدوا. وعندما ينخفض معدل الوفيات أو يتحسن قد يشمل ذلك انخفاض معدل وفيات الرضع وزيادة فرص حياة الأطفال ومع مرور

الوقت، تزداد معدلات البقاء على قيد الحياة للأفراد، وتحدث زيادة في عدد الأطفال واليافعين والمراهقين، والشباب في الهيكل السكاني ومع استمرار انتقال السكان من خلال التحول الديموغرافي إلى المرحلة الثالثة، تنخفض الخصوبة ويتزايد عدد الشباب (البروز الشبابي) قبل الانخفاض من سن إعالة الأطفال إلى سن العمل. وغالباً ما يشار إلى هذه المرحلة من التحول باسم العصر الذهبي (الهبّة الديموغرافية)، والتي من المفترض أن تتحسن بها مستويات معيشة السكان بشكل كبير وترتفع معدلات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ومع مرور الوقت فإن المزيد من الانخفاض في كل من الوفيات والخصوبة سيؤدي في النهاية إلى شيخوخة السكان، وارتفاع نسبة الإعاقة العمرية، وتشير الزيادة في نسبة الإعاقة للمسنين في كثير من الأحيان إلى أن السكان قد وصلوا إلى أقل من مستويات استبدال الخصوبة، ونتيجة لذلك يبدأ السكان في النمو بالسالب.

الإطار رقم (1)

يعيش العالم اليوم أكبر نسبة من صغر السن (10 إلى 24 سنة) لم يسبق أن تحققت عبر التاريخ والتي تقدر بـ 1,8 مليارات نسمة، أي ما يمثل 25 في المائة من مجموع سكان المعمور علاوة على أن 90 في المائة منها توجد في الدول الأقل نمواً؛ ومنها إفريقيا. وقد عايشنا، للمرة الأولى، أوروبا وأمريكا هذا النموذج مستغلة بذلك العائد الديمغرافي وتسخيرها لمراكمة الثروات والمعارف كما سارت أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا، المنحني نفسه وبإيقاعات انتقالية مختلفة.

المصدر: تقرير حالة السكان 2014

1.3. الهبة الديموغرافية:

تسمى بالنافذة الديموغرافية وأحياناً بالفرصة السكانية، وهي تعني مجموعة من التغيرات الإيجابية التي تنتج عن التحولات الديموغرافية في بلد معين، وتحدث بصفة استثنائية عندما يبدأ نمو الشريحة العمرية القادرة على العمل 15-64 بالزيادة بشكل واضح عن الأفراد المعالين أقل من 15 عام و 65+ عام، ولبلوغ مرحلة الهبة يشترط وجود دينامية سكانية متواصلة تؤدي إلى انخفاض ملموس في

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

معدلات الإنجاب وزيادة معدل النمو للسكان في سن العمل عن معدل النمو السكاني الإجمالي، وهذا الوضع الديموغرافي يمثل فرصة تاريخية تنموية قد لا تتكرر ولا تتاح إلا مرة واحدة على مدى 20 - 30 عام، وتصنف الهبة الديموغرافية عادة إلى مستويين وهما:

الأول: الهبة الديموغرافية البسيطة:

وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل، فكلما ازداد الفرق بين المعدلين لصالح السكان في سن العمل كلما أدى ذلك إلى مساهمة الهبة في زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.

الثاني: الهبة الديموغرافية المضاعفة:

وهي الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل وتسمى بالمضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافاً إليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل⁽⁷⁾.

2.3. مؤشرات ظهور الهبة الديموغرافية:

بلوغ مرحلة بزوغ الهبة الديموغرافية يتطلب مجموعة من التغيرات الديموغرافية من أهمها:

- بلوغ السكان في سن العمل 15-64 إلى حوالي ثلثي السكان، وبمعدل نمو أكبر من معدل النمو الإجمالي.
- وصول نسبة السكان أقل من 15 عام إلى أقل من 30% من مجمل السكان.
- انخفاض نسبة الإعاقة إلى ما يقارب 50%.
- بلوغ الوزن النسبي للفئة العمرية 15-24 إلى حوالي 20% من إجمالي السكان مع استقراره

الهبة الديموغرافية هي مجموعة من التحولات الإيجابية التي تنتج عن التحولات الديموغرافية والتي يجب توظيفها لتعزيز الأداء التنموي

نسبة السكان أقل من 15 عام وهنا يعتبر قد تحقق الشرط الأول لانفتاح النافذة الديموغرافية.

لفترة من الزمن حوالي 20 سنة.
• استمرار انخفاض معدل الخصوبة إلى أقل من 2.5.

• بلوغ وسيط العمر للسكان أقل من 25 سنة. وبالنظر لعملية التحول الديموغرافي التي طرأت على هيكل السكان الليبيين، يمكن الحديث عن ثلاث محطات أساسية للتغيرات في التركيبة العمرية للسكان في ليبيا، تزامنت على التوالي مع عملية التحول باتجاه النمو السكاني السريع (في منتصف القرن الماضي)، ومن ثم الدخول في خضم عملية النمو السكاني السريع وبلوغ مرحلة الذروة (في ثمانينيات القرن الماضي)، وصولاً إلى المرحلة التي بدأت مع التراجع النسبي في معدل النمو السكاني (منتصف تسعينيات القرن الماضي) والتي يمكن بمقتضاها البدء بالحديث عن الاتجاه نحو انفتاح النافذة الديموغرافية في ليبيا والتي تشكل تحديات تنموية كبيرة تستدعي وجود سياسات سكانية وتنموية داعمة ومعززة لتحقيق العائد الديموغرافي.

ويوضح الشكل رقم (2) تطور التغيرات العمرية للسكان وبالأخص الثقل النسبي لفئة السكان في سن العمل حيث بلغت في 1995 حوالي 57% مقابل 39% من فئة السكان أقل من 15 عام والتي تعتبر البداية الأولى لملامح ظهور النافذة الديموغرافية، واستمر التغير بشكل سريع حتى وصلت نسبة السكان في سن العمل إلى حوالي 65 بالمائة عام 2006 مقابل 30 بالمائة

ينتج عن التحول الديموغرافية بروز فئة السكان في سن العمل وهذا ما يسمى بانفتاح النافذة الديموغرافية

مرت عملية التحول الديموغرافي التي طرأت على هيكل السكان الليبيين بثلاث محطات أساسية:

1. النمو السريع في منتصف القرن الماضي.
2. بلوغ مرحلة الذروة في ثمانينيات القرن الماضي.
3. وبالتالي وصولاً إلى المرحلة التي اتسمت بالتراجع النسبي في معدل النمو.

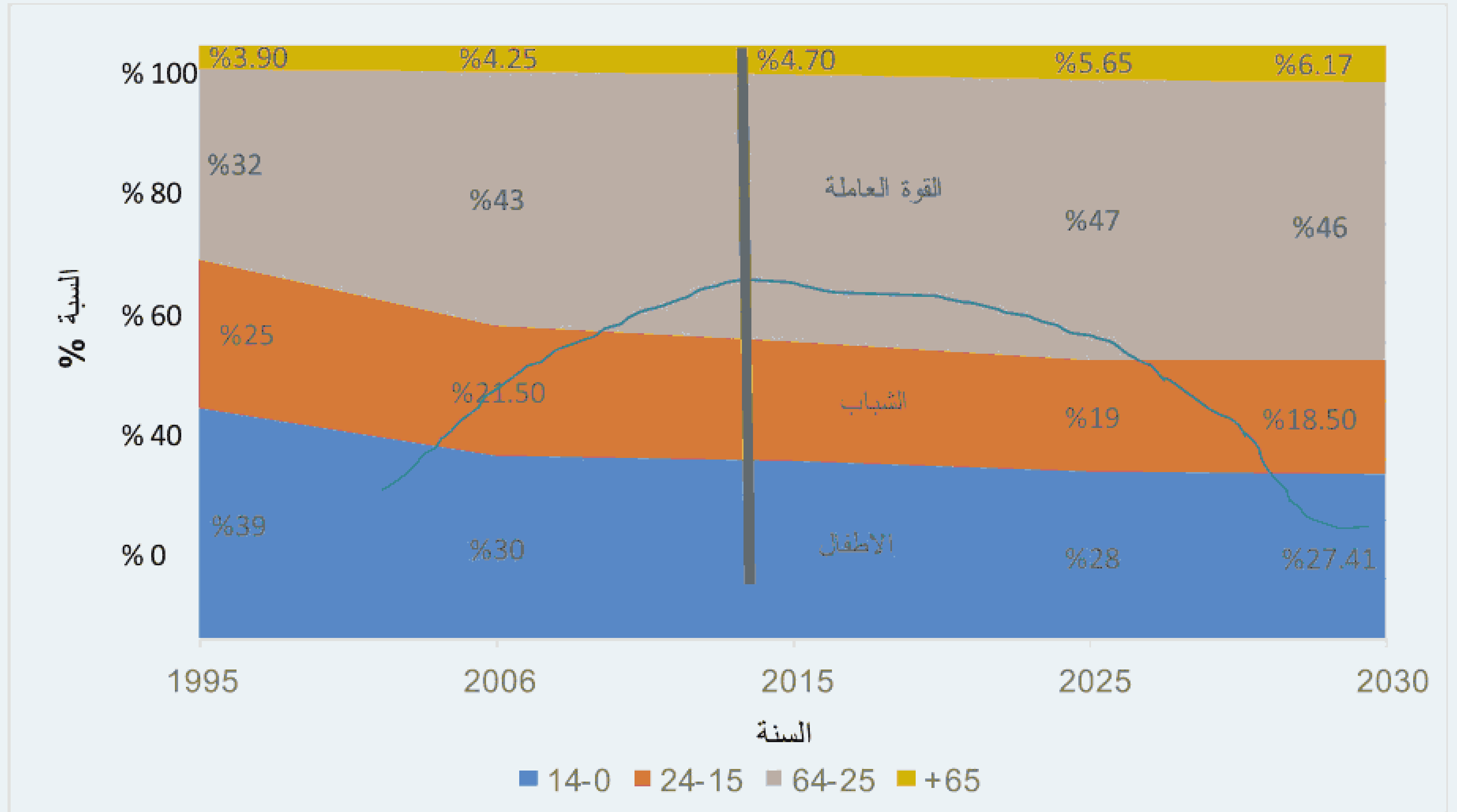
الإطار رقم (2)

بلغ عدد سكان قارة أفريقيا 1.2 مليار نسمة في عام 2015، ويتوقع أن ينمو بسرعة ليصل إلى 1.7 مليار نسمة في عام 2030 ويتوقع أن يصل إلى 2.5 مليار في عام 2050 و3 مليار في عام 2063. وسوف ترتفع حصتها من سكان العالم من 16 في المائة في عام 2015 إلى أكثر من 29 في المائة في عام 2063. والأبرز من ذلك هو أن حوالي 46 في المائة من الزيادة التي ستندرج إلى القوى العاملة في أفريقيا خلال الفترة 2015 - 2063 ستكون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34، وذلك بمتوسط 12.1 مليون في العام.

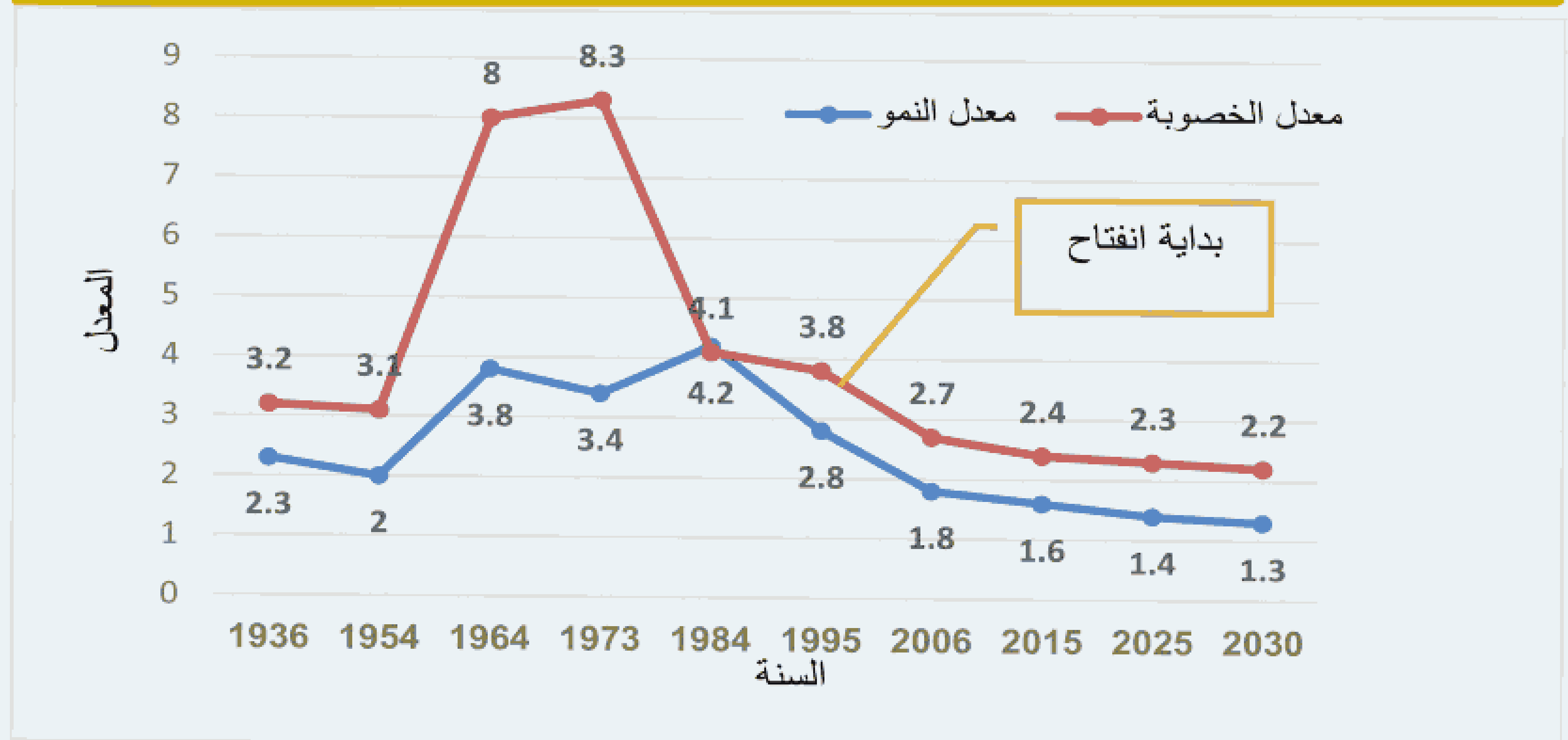
المصدر: خارطة طريق الإتحاد الإفريقي حول "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب" <https://au.int/ar>

كما يوضح الشكل (2) نسبة الشباب في عمر 15 - 24 سنة وهذا مؤشر مهم يسمى بالبروز الشبابي أو (النمو في أعداد الشباب) بسبب التحول الديموغرافي حيث يتصف الهرم السكاني للمجتمع الليبي بشكل فريد يظهر التزايد في أعداد السكان في سن العمل وخاصة الفئة 15-24 عام.

إن البروز الشبابي يمثل الهيبة الديموغرافية للمجتمعات، وهو يشكل تحدياً كبيراً باعتباره فرصة سانحة وفريدة من نوعها لتحقيق معدلات عالية وسريعة من التنمية الاقتصادية.



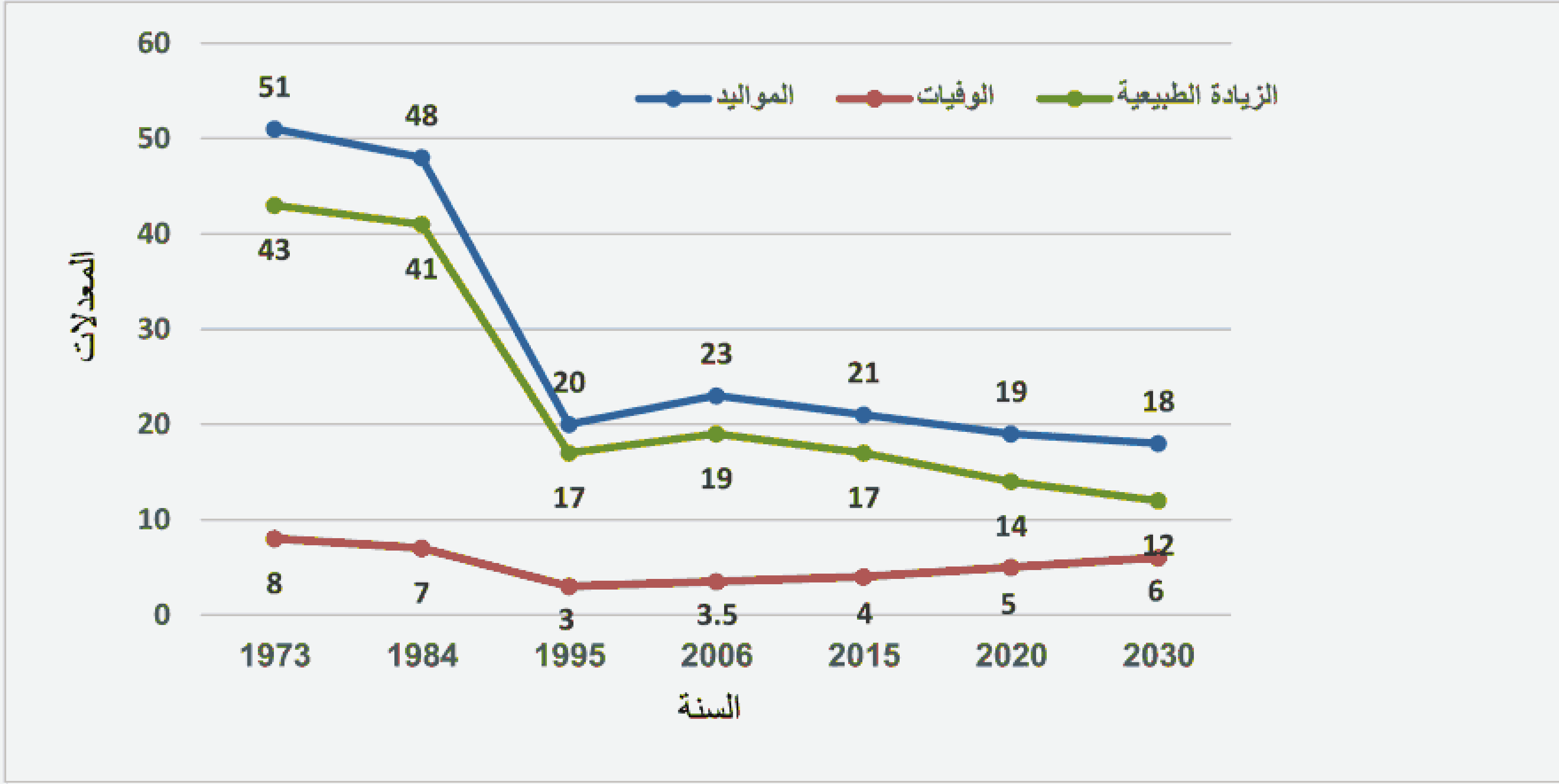
يوضح الشكل رقم (3) تطور معدلات الخصوبة والنمو السكاني، ويلاحظ أن متغير الهجرة كان له دور كبير في ارتفاع النمو السكاني في السنوات 1954 إلى 1973. ومنذ 1984 بدأ الانخفاض السريع للخصوبة ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني. مع بداية عام 2000 أصبحت معدلات الخصوبة والنمو تميل إلى الاستقرار والثبات كمؤشر على دخول الهبة الديموغرافية.



إن أغلب التغيرات الديموغرافية التي طرأت على هيكل السكان كانت بسبب انخفاض معدل الوفيات ثم انخفاض معدل الولادات كما هي موضحة بالشكل رقم (4) حيث كانت بداية الانحدار في المعدلات سنة 1984 إلى 1995 وشبه استقرار في عام 2006 وبمعدلات متذبذبة إلى بداية نهاية الهبة الديموغرافية المتوقعة في سنة 2030.

الشكل (4)

تطور معدلات المواليد والوفيات (في الألف)



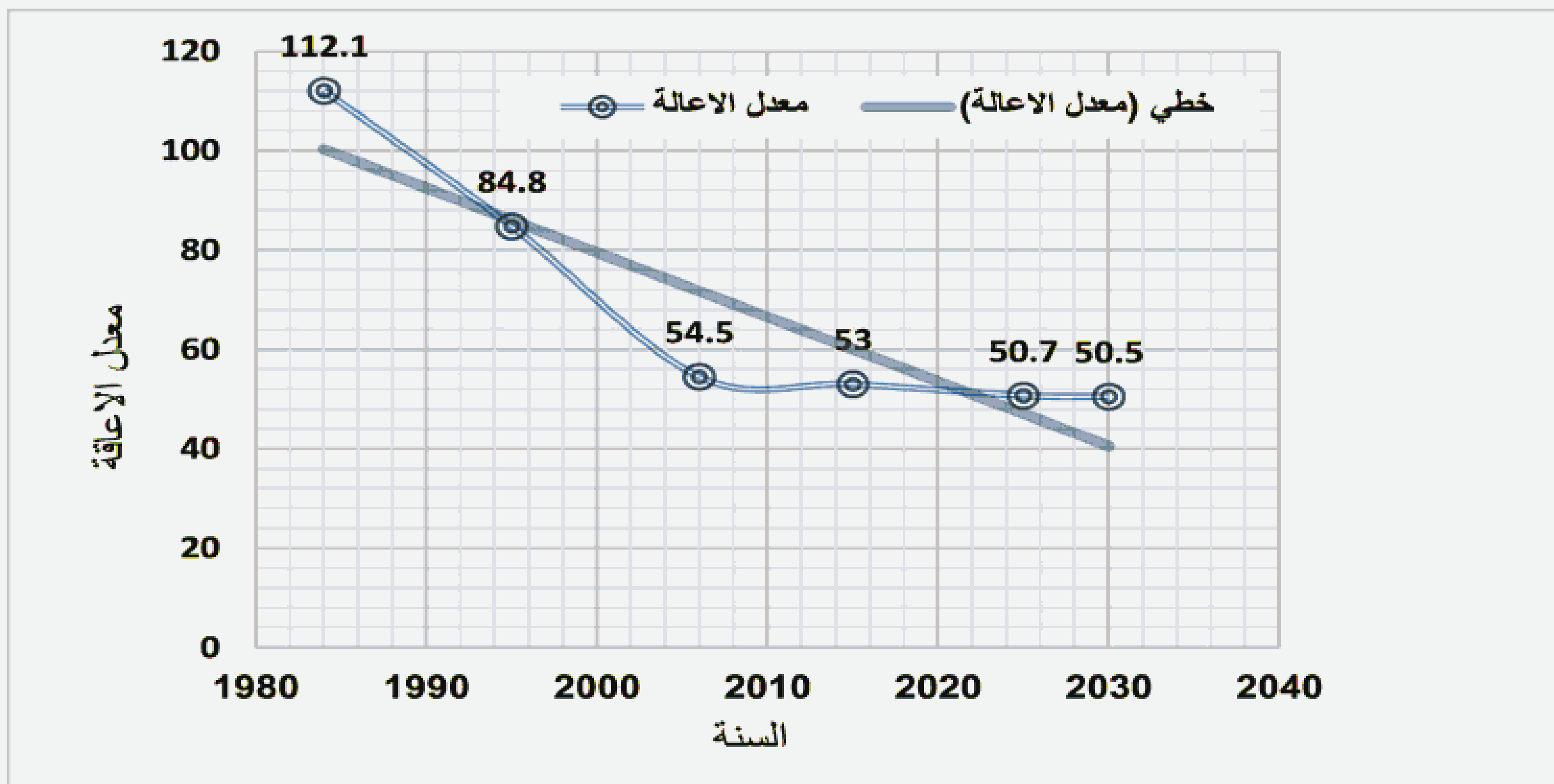
الزيادة السكانية، وهؤلاء يمثلون الطفرة السكانية التي تمثل الهيئة الديموغرافية، اليوم حوالي 60% نسبة الإعالة من سكان ليبيا هم دون الثلاثين سنة و 50% هم دون الأربعة والعشرين سنة. ومن المؤشرات المهمة للدلالة على وجود الهبة الديموغرافية وعلى قرب انتهائها هو انخفاض نسبة الإعالة، الشكل رقم (5).

إن معدلات النمو في السبعينيات والثمانينيات قد أحدثت موجة ديموغرافية كبيرة (الشكل رقم 4) تمتد تأثيراتها على المدى السكاني إلى 2050 لأن الذين ولدوا في 1970 عمرهم الآن 48 سنة والذين ولدوا في 1980 عمرهم الآن 38 سنة والذين ولدوا في 1990 عمرهم الآن 28 سنة. هذه العقود سجلت أكبر نسبة في

من المؤشرات المهمة على وجود الهبة الديموغرافية وعلى قرب انتهائها هو انخفاض نسبة الإعالة والفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو السكان في سن العمل

الشكل (5)

تطور معدل الإعالة لسنوات متعددة

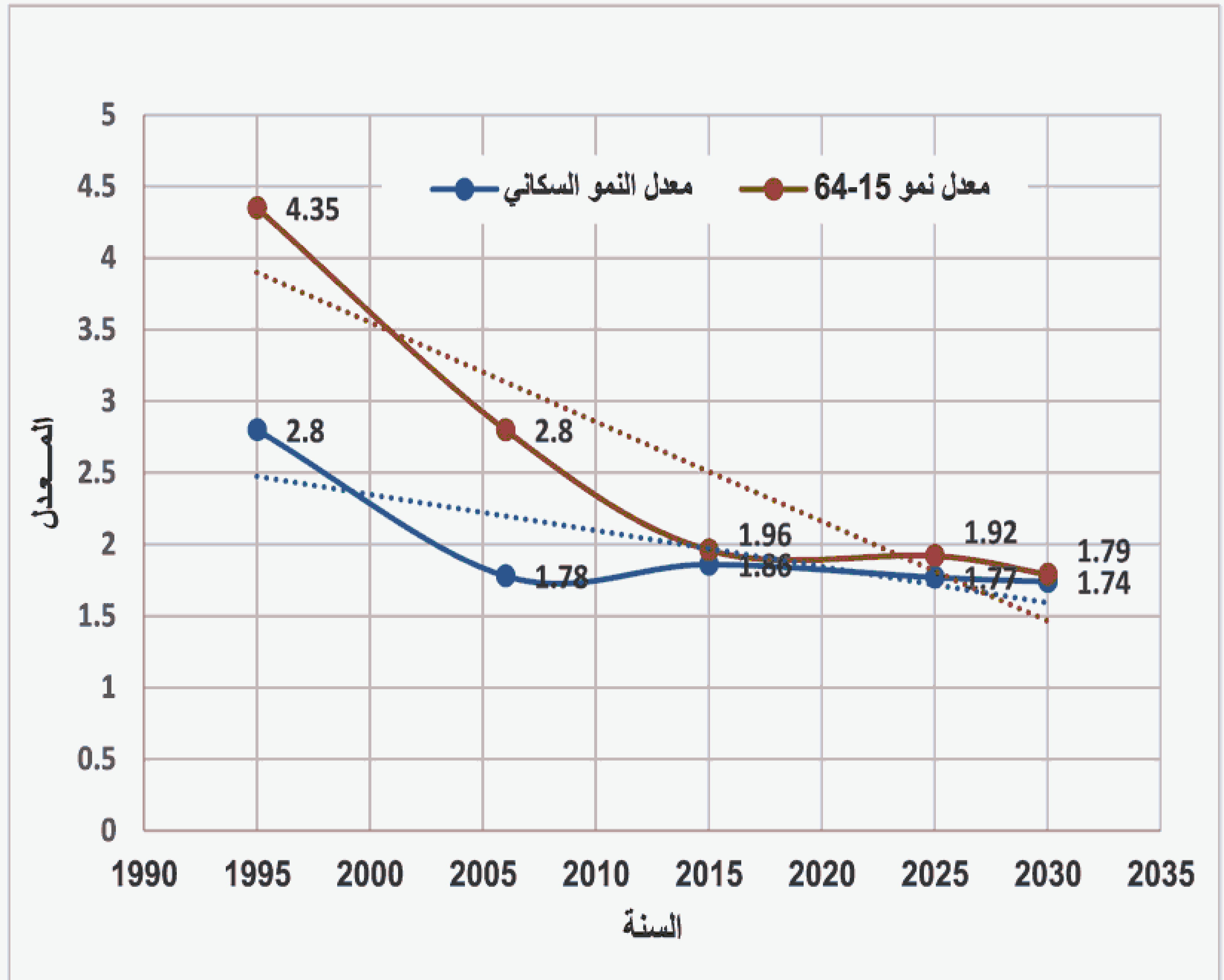


المصدر: تعدادات السكان إلى 2006 ثم إسقاطات دولية

والفرق بين معدل النمو السكاني الإجمالي ومعدل نمو سوق العمل أي السكان في سن العمل والفرق بينهما لها دلالة مهمة. ويتضح من الشكل رقم (6) أن هناك فارق بين المعدلين لصالح معدل نمو قوة العمل وهذا شرط أساسي لوجود الهبة. تبين البيانات أن الفارق بين معدلات النمو كان في فترة الثمانينيات والتسعينيات كبير حتى وصل إلى 4.3 مقابل 2.8 حيث كان للهجرة العائدة أثراً كبيراً في ذلك، ثم استمر هذا الفارق إلى أن يتساوى في ما بين 2015 - 2025 حسب التقديرات الوطنية بسبب ارتفاع المواليد في 2012 ثم يعاود نمو معدل القوة العاملة إلى أن يصبح معدل النمو السكاني أكبر منه وهذا إشارة إلى بداية انتهاء الهبة الديموغرافية بليبيا في سنة 2030، ودخول ليبيا إلى نهاية المرحلة الرابعة للتحول الديموغرافي.

والفرق بين معدل النمو السكاني الإجمالي ومعدل نمو سوق العمل أي السكان في سن العمل والفرق بينهما لها دلالة مهمة. ويتضح من الشكل رقم (6) أن هناك فارق بين المعدلين لصالح معدل نمو قوة العمل وهذا شرط أساسي لوجود الهبة. تبين البيانات أن الفارق بين معدلات النمو كان في فترة الثمانينيات والتسعينيات كبير حتى وصل إلى 4.3 مقابل 2.8 حيث كان

الشكل (6) تطور معدل النمو السكاني ومعدل نمو السكان النشطين (15-64)

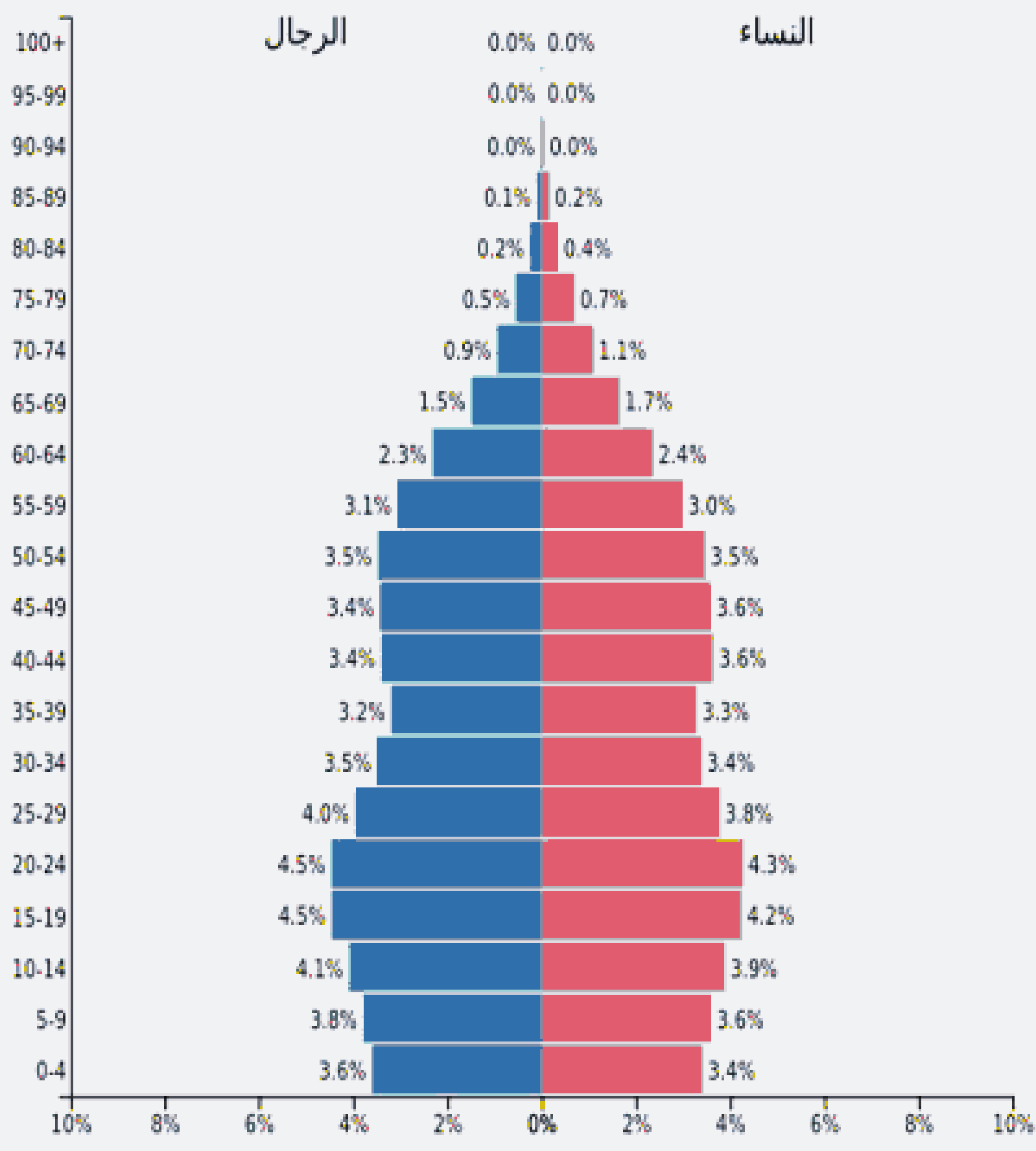


ارتفاع المواليد ما بين سنة 2012-2015 لم تستمر لكي تعطي فرصة للاستفادة من الهبة الديموغرافية واستثمارها، مع زيادة نسبة كبار السن وتحول المجتمع إلى مرحلة الشيخوخة وانتهاء فترة الهبة الديموغرافية في سنة 2030 تقريباً.

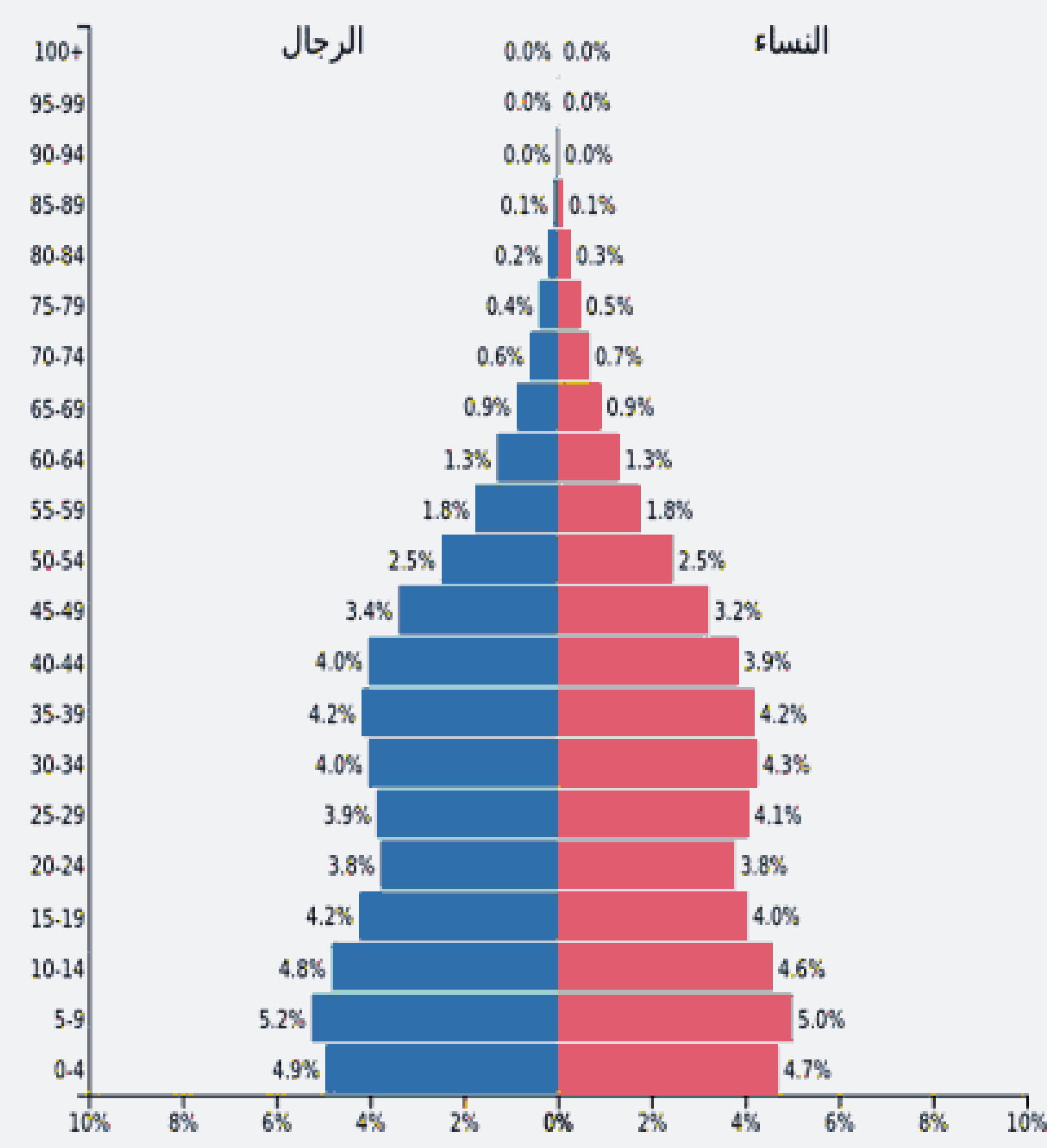
يعبر الهرم السكاني عن الخصائص الديموغرافية للسكان في فترات زمنية عديدة وبالنظر للهرم السكاني في سنة 2017 - 2030 (الشكل رقم (7) تتضح التحولات السكانية على الهيكل العام للسكان حيث تظهر بداية انخفاض نسبة صغار السن قاعدة الهرم، خاصة وأن عودة

التغير في الهرم السكاني لليبيين بين عامي 2017 و2030

الشكل (7)



ليبيا - 2030
التعداد السكاني: 7,418,044



ليبيا - 2017
التعداد السكاني: 6,408,742

ارتفاع نسبة اليافعين يمثل الزخم السكاني الذي يغذي ما يتبقى من فترة الهبة الديموغرافية

والمعلومات أي لديهم حالة من النضج المعرفي نتيجة وسائل الاتصال، وأن أغلب هؤلاء الشباب يعيشون في المناطق الحضرية و80%، ولكن فرصهم في استثمار مهاراتهم وقدراتهم في وظائف تخلق لهم حياة لائقة وكرامة أقل من الأجيال الذين سبقوهم، فهناك الآن من التحديات ما يكفي ليجعل المستقبل لديهم غير واضح فالمشهد الأمني يؤكد أن الشباب هم أكثر عرضة واستقطاباً للعنف

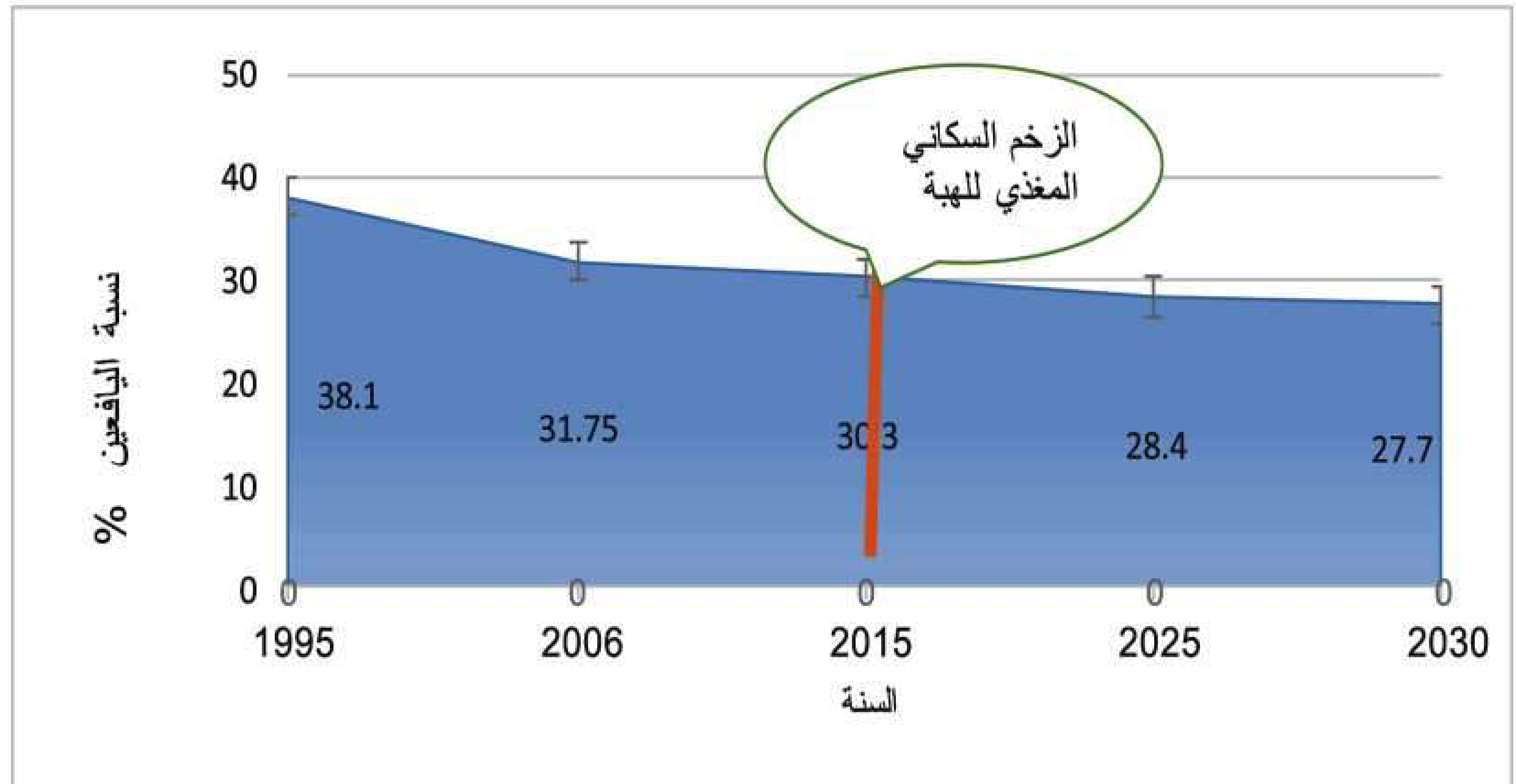
ويوضح الشكل رقم (8) نسبة اليافعين والشباب الذين يمثلون الزخم السكاني الذي يغذي ما تبقى من فترة الهبة الديموغرافية، فهؤلاء الشباب هم الآن أكثر عدداً وأكثر قدرة من الأجيال السابقة وأرفع تعليماً، حيث أن نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة مع من أعمارهم 15-24 سنة حوالي 99.9% وهي الأعلى على مستوى الوطن العربي وكذلك هم الأكثر تشبيكاً وتواصلاً مع المعارف

والنزاع المسلح، وأن الشباب هم وقود هذا الصراع وأغلب الوفيات تحدث في فئة الأعمار ما بين 25-35 سنة مما أثر سلباً على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للذكور، حيث تشير التقديرات أنه انخفض إلى حوالي 69 عام في سنة 2017، في حين كان في 2010 حوالي 72 سنة، وأن التحدي الكبير هو ضمان ادماج

هؤلاء السكان في التنمية وتوفير فرص العيش الكريم لهم، ويرى 10% من الشباب الليبي أن الحصول على الوظائف يتطلب علاقات وصلات جيدة، وفي استطلاع آخر يورد أن أغلبية الشباب يرون أن الفساد الإداري والمالي في ليبيا هو أكبر تحدي يرونه.

الشكل (8)

تطور نسبة اليافعين والشباب 10-24 سنة



الهبة الديموغرافي محدودة زمنياً في الغالب، ومن ثم فهي تمثل فرصة استثنائية للإقلاع الاقتصادي

4. العائد الديموغرافي (الأرباح الديموغرافية):

إن مرحلة الهبة الديموغرافية محدودة زمنياً وتمثل بالتالي فرصة استثنائية للإقلاع الاقتصادي، فهي لا تتاح إلا مرة واحدة وتندوم في الغالب من 20-30 سنة وإذا ما تم الاستشعار بها بشكل مسبق والتخطيط لها بشكل عقلاني فهي قد تساهم في صناعة وخلق الثروة وتسرع النمو الاقتصادي الضروري لاستيعاب القوة العاملة الزائدة وتسخير العائد الديموغرافي الذي قد يتحقق عندما تكون للبلد

تعيش ليبيا وبعض بلدان العالم العربي نفس اتجاهات الانحدار في الخصوبة والنمو السكاني التي طبعت آسيا وأمريكا اللاتينية، وإن كان بصورة متأخرة بعض الشيء. نتيجة لذلك، سيتحول الضغط من إنشاء مدارس جديدة بسرعة، وتوفير الرعاية الصحية للمواليد الجدد والأطفال إلى تركيز أكبر على التعليم الثانوي والعالي والرعاية الصحية للبالغين، لاسيما معالجة الأمراض المزمنة لدى المسنين، مثل داء السكري وأمراض القلب والسرطان.

نسبة عالية من السكان في سن العمل بسبب انخفاض الخصوبة ويستثمر البلد على نحو فعال في صحتهم وتمكينهم وتعليمهم وفي توفير فرص العمل عن طريق العمل العام وإشراك القطاع الخاص⁽¹²⁾.

تحمل الهبة الديموغرافية العديد من الحوافز والآثار الإيجابية إذا ما أحسن إدارتها وتوظيفها لتحسين مستوى حياة الناس، وقد بينت تجارب الدول السابقة في شرق آسيا أن الهبة الديموغرافية فرصة جيدة لحصول تغيرات اقتصادية واجتماعية إيجابية منها:

• يتيح التحول الديموغرافي الرفع من عرض قوة العمل سواءً عن طريق الزيادة الطبيعية في حجم العمالة أو عن طريق الرفع من مشاركة المرأة في سوق العمل.

• يؤدي توسيع قاعدة الفئة العمرية النشطة إلى خفض نسبة الإعالة والانفاق الأسري بما يشجع على الادخار وتمويل الاستثمار المنتج على الصعيد الوطني.

• تعزيز مكانة الإناث وصحتهن نتيجة ازدياد فرصهن في التعليم وارتفاع العمر وقت الزواج وانجابهن لعدد أقل من الأطفال.

• الاستثمار في رأس المال البشري، مع انخفاض عدد المواليد يستطيع الأباء تخصيص المزيد من الموارد للأطفال والاستثمار في التعليم والصحة بشكل أفضل.

• يؤدي الرفع من معدل النمو الناتج عن الزيادة في معدل الاستثمار إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي استقرار تدريجي في الحركة السكانية على صعيد الهجرة الداخلية والخارجية.

الشكل رقم (9).

الإطار رقم (3)

يعد خلق فرص عمل، وبخاصة خلق وظائف لائقة ومستدامة، هو القضية الأكثر تحدياً التي تواجه المنطقة. فإذا واصلت القوى العاملة نموها بالمعدلات الحالية أو ما شابه ذلك، فلنستطيع أن نتطلب الأمر خلق 60 مليون وظيفة جديدة في العقد المقبل لاستيعاب المجموعة الكبيرة من الداخلين إلى قوة العمل.

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية

2016

يؤدي الرفع من معدل النمو في الإنتاج عن الزيادة في معدل الاستثمار إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي استقرار في الحركة السكانية

التطورات المصاحبة للفرصة السكانية



عندما ترتفع نسبة
الفئة صغيرة
السن حيث يتميز
السكان بالهيكل
الفتي والنسبة
العالية لصغار
السن، فإن القوى
العاملة تنمو
بوتيرة أعلى من
وتيرة نمو السكان
ويترتب على ذلك
سرعة الدخول من
قوة العمل، أي
ارتفاع وتيرة
الاستبدال

1.4. ديناميكية الهيكل السكاني ونمو القوى العاملة:

عندما ترتفع نسبة الفئات الصغيرة حيث يتميز السكان بالهيكل الفتى والنسبة العالية لصغار السن، فإن القوى العاملة تنمو بوتيرة أعلى من وتيرة نمو السكان، ويترتب على ذلك سرعة الدخول في القوى العاملة وسرعة الخروج منها، أي ارتفاع وتيرة الاستبدال فيها، وينجم عن هذه الظاهرة أثراً إيجابياً مهماً فيما يتعلق بالاستراتيجية التربوية، وهو أن مستوى التعليم وحوافز العمل وأخلاق القوى العاملة تكون سريعة الاستجابة للجهود التي تستهدف حوافز العمل ومناقبه في الفئات العمرية الفتية والمراحل المبكرة للتربية والتعليم، والعكس أيضاً صحيح، أي أن إهمال العناية بتلك الفئات والمراحل يكون سريع الأثر السلبي على حوافز العمل

هذه النتائج الإيجابية المفترضة ضمناً حقيقتها العديد من الدول التي مرت بهذا التحول الديموغرافي مثل دول شرق آسيا وإلى حد ما بعض دول أمريكا اللاتينية، ففي بلدان شرق آسيا أدت التغيرات السكانية والمتمثلة بارتفاع حجم السكان في عمر العمل إلى المساهمة بحوالي 30 - 56% تقريباً من النمو الاقتصادي لتلك البلدان عندما مرت بمرحلة الهبة الديموغرافية للمدة بين عامي 1965 - 1995 حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعدل بلغ 6% بين العامين المشار إليهما ويعود السبب في هذا الارتفاع للنمو الاقتصادي إلى التغير في نسبة السكان المشتغلين إلى السكان المعالين وتغير السلوك الادخاري واستثمار المدخرات وتحسن الموارد البشرية.

وأخلاقيات القوى العاملة، ويعرف هذا الأثر بمعامل الإحلال (Replacement Effect) ويعزى النجاح التنموي لبلدان مثل الصين وكوريا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، إلى حسن استغلالهم لمعامل الإحلال هذا، فلقد تمكنت هذه البلدان من الرقي بنوعية قواها العاملة خلال وقت قصير نسبياً كما تمكنت في الوقت ذاته من احتواء زخم النمو السكاني للأمد الطويل، بتعبير آخر استطاعت هذه البلدان أن تتحكم في كمية ونوعية جانب العرض من القوى العاملة، وأن تؤثر في الآن ذاته على جانب الطلب على القوى العاملة من خلال السياسات التي تكافئ الإنتاجية وترفع من مستوى الحوافز الاقتصادية والاجتماعية وتدعم المؤسسات والبنية التحتية الضرورية لإنجاح ذلك، ففي المراحل الأولى ركزت هذه السياسات على تنشيط الصناعات التصديرية كثيفة العمل، وركزت في الوقت ذاته على رفع مستوى التعليم حتى أن أصبحت بلداناً مثل سنغافورة وكوريا مراكز عالمية للتكنولوجيا المتقدمة والإنتاجية العالية⁽¹²⁾.

إن الفوائد الناجمة عن التحول الديموغرافي ليست تلقائية ولا مضمونة فهي لا تخلق النمو بل تخلق فرص النمو لأن العائد الديموغرافي أو ما يسمى "المكافأة الديموغرافية" لا يزال يمثل ميزة محتملة فقط لأن معدلات المشاركة المنخفضة وخاصة مشاركة النساء ومعدلات البطالة قد تحد من إيجابية التحولات الديموغرافية، وهذا يعتمد على حزمة من السياسات الهيكلية التي يجب على البلد أن ينفذها في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والاستثمار، والحوكمة، بالإضافة إلى ذلك فإن مقدار العائد يتوقف على مستوى إنتاجية

الشباب الذين يعتمدون بدورهم على مستوى التعليم في البلد وسياسات التمكين والادماج، والسياسات الاقتصادية التي تسهل عمل المرأة والشباب وسياسات التقاعد للاستفادة من إنتاجية كبار السن.

فالهبة بقدر ما بها من إيجابيات فهي تفرض تحديات كبيرة بسبب الزيادات الكبيرة، في أعداد السكان خلال الثمانينيات والتسعينيات، فقد شهد عدد الشباب الداخلين إلى سوق العمل في ليبيا تصاعداً سريعاً، وسوف يستمر مخزون العمالة بالتوسع خلال السنوات القادمة، ما سيضيف مصاعب إلى تلك التي يواجهها الشباب حالياً في العثور على وظائف تناسب توقعاتهم، وتحدي التحول للاسثمار في الموارد البشرية، لأنه من المفترض أنه كلما زادت النافذة انفتاحاً كلما زاد مستوى الادخار، ولكن الملاحظ في ليبيا أن هناك تناقض بانخفاض مستوى الادخار بوجود نسب عالية من التضخم والبطالة فالأسرة الليبية غير قادرة على الادخار مادام الأطفال يستمرون في الإعالة إلى أعمار متأخرة تصل إلى سن الأربعين أحياناً فهم معالون من أسرهم بسبب استمرار بطالة الشباب وخاصة الشباب المتعلم، كما أن التضخم والارتفاع الفاحش في الأسعار يلتهم جل الدخول إن لم يكن كلها.

مع بداية الألفية وقع ضغط كبير على سوق العمل، لم يواجهه سياسات جادة تمكن من استيعاب هذه القوة المتوافرة بسبب النافذة وهذا زاد من البطالة في المراكز الحضرية وزاد من هجرة الشباب إلى المدن وزاد الآن من احتمالية

الهبة بقدر ما فيها من إيجابيات فهي تفرض تحديات كبيرة بسبب الزيادة الكبيرة للداخلين الجدد لسوق العمل

الإطار رقم (4)

التحدي الديموغرافي "تدابير مبتكرة لعمل أطول"
يواجه الإتحاد الأوروبي تحديات غير مسبقة في المستقبل الديمغرافي مع التقدم في اتجاه شيخوخة السكان وزيادة كبار السن وتناقص عدد السكان، ونتيجة لانخفاض معدلات المواليد، يتقلص دخول جيل الشباب لسوق العمل الأمر الذي يعجز عن تعويض الجزء المتنامي من القوى العاملة الذاهب إلى التقاعد، هذه التغيرات الديموغرافية تؤثر بشكل كبير على تمويل برامج دولة الرفاهية وعلى تعهدات التأمين الأوروبية وعلى قدرة مزودي الخدمات، والمعاش، والصحة، وتأمين الرعاية على المدى الطويل، وغيرها.

قدم الشركاء الاجتماعيون الأوروبيون في قطاع التأمين مجموعة من المبادرات الناجحة التي تعزز رفاهية العمال وحلول مبتكرة للتحديات التي تواجه قطاع سريع التغير، بعنوان **"المشروع الأوروبي لمعالجة التحدي الديموغرافي في مجموعة قطاع التأمين"**

وتناول الشركاء الاجتماعيون أسئلة تتعلق بالشيخوخة النشطة؛ الحياة الصحية والعمر المديد؛ الصحة والسلامة في العمل؛ والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية. في نهاية المطاف، ساعدهم هذا المشروع على استكشاف الابتكارات وطرق لتمكين العمال في قطاع التأمين من البقاء في العمل لفترة أطول وخلق بيئة عمل مناسبة وتطوير نماذج مهنية تكون عادلة لجميع أجيال العمال.

ركز المشروع على ثلاثة موضوعات (التوازن بين العمل والحياة - والمؤهلات والتعلم مدى الحياة - والصحة والسلامة في العمل - والعمل عن بعد)

<https://insuranceeurope.eu/sites/default/files/attachments>

1.5. سيناريوهات العبء الديموغرافي:

1.1.5. سيناريو النمو السكاني المرتفع:

يفترض هذا السيناريو أنه مع نهاية مرحلة النافذة الديموغرافية، يعاود النمو السكاني في الارتفاع بسبب انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع الخصوبة وزيادة الهجرة الوافدة وهذا يحدث عبئاً ديموغرافياً كبيراً يستمر لسنوات.

2.1.5. سيناريو النمو السكاني المنخفض:

يتمثل في انخفاض بسيط نسبياً في معدلات الوفيات واستمرار معدل الخصوبة الثابت (المنخفض) انخفاض مستوى الهجرة الوافدة مع

إن الهبة الديموغرافية لا تضمن مكاسب اقتصادية واجتماعية بشكل تلقائي، وإنما تعتمد في توظيفها الإيجابي على اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية هيكلية ناجعة تعد شرطاً للاستفادة من هذه الفرصة لتصبح عائداً ديموغرافياً في مجالات محددة مثل سياسات التعليم والصحة وسوق العمل ومناخ الأعمال.

5. العبء الديموغرافي:

عندما يبدأ انخفاض عدد السكان في سن العمل 15-64 والسكان أقل من 20 سنة تبدأ الزيادة المضطربة للسكان +65 بالمقارنة مع مجموع باقي السكان بفضل زيادة العمر المتوقع عند الميلاد وانخفاض الخصوبة وفي هذه الحالة تقارب مرحلة العائد الديموغرافي على المغادرة وتبدأ مرحلة العبء الديموغرافي، والتي يكون فيها معدل نمو السكان في سن العمل أبطئ من معدل نمو السكان الإجمالي، وبمجرد وصول جيل الطفرة الشبابية أساس النافذة الديموغرافية إلى سن التقاعد مع ترافق الزيادات المتوقعة في الخصوبة في مرحلة انتهاء النافذة سيزداد العبء الديموغرافي في السنوات التالية لتلك المرحلة، خاصة في المدن عن الأرياف نتيجة تركيز الهجرة الداخلية والوافدة في المدن، وهذا كله عبء ديموغرافي يتحول إلى عبء اقتصادي لأنه يسبب انخفاض في العمالة وزيادة نسبة الإعاقة من جديد وخاصة إعاقة كبار السن. ولذلك سوف يحتاج الاقتصاد الليبي لكي يتعافى إلى سياسات معينة مثل:

- سياسات تعويض العمالة.
- زيادة ساعات العمل لكل موظف لزيادة الإنتاجية.
- العمل أطول مدة.
- زيادة معدلات التوظيف.
- ضمان مشاركة فعالة للشباب وللعمال كبار السن والعمال ذوي المهارات المتدنية والمهاجرين.

استمرار عدم المساواة بين الريف والحضر، ويؤدي هذا السيناريو إلى زيادة مستقرة في عدد السكان وإلى انخفاض في عدد السكان في سن العمل بنسبة 17% من إجمالي السكان في سن العمل ويحدث في ليبيا لما بعد 2050.

3.1.5. السيناريو الثابت (الشيخوخة): تراجع في عدد القوى العاملة وزيادة عدد كبار السن نتيجة زيادة متوسط العمر المتوقع مع انخفاض لمستوى الهجرة الوافدة.

في هذه السيناريوهات تطرح قضية هامة أمام المخططين وصناع السياسة وهي، هل يتم التعويض في العمالة: أم يتم التخفيض في نسبة البطالة. وكيفية تحسين الإنتاجية للمحافظة على متوسط دخل الفرد والرفاهية؟

يخشى بعض المخططين من نقص اليد العاملة مما يهدد النمو الاقتصادي في حين يأمل البعض الآخر في إنهاء مشكلة البطالة وقد يتكيف الطلب على اليد العاملة مع عرض اليد العاملة للحد من البطالة جزئياً وهذا يتطلب تحسين المهارات لزيادة الإنتاجية ومن هنا تبرز ضرورة التوازن بين العبء الديموغرافي والنمو السكاني وسوق العمل وإمكانيات الإنتاجية وهذا يتطلب حلول غير تقليدية، لأن المكافأة الديموغرافية لن تستمر كثيراً وتحول الأفواج السكانية الكبيرة إلى أعمار متقدمة، وما يلي من الأجيال لا تساويها في الحجم. وهكذا، تنخفض حصة السكان في سن العمل ببطء ولكن بثبات، في حين أن حصة كبار السن تزيد الإعاقة الاقتصادية، وهذا قد يقلق بعض المتشائمين في أن الأفواج الكبيرة من كبار السن سوف تزيد

المطالب على النظم الصحية، وتزيد التكاليف وتستهلك حصصاً أكبر من الدخل القومي، وتثقل الأجيال القادمة من دافعي الضرائب، ولكن الأدلة المتاحة لا تؤيد مثل هذا الرأي، التنمية من خلال شيخوخة السكان، لذلك يجب توسيع نظم الضمان الاجتماعي خلال هذه المرحلة من التحول الديموغرافي، من خلال التعليم والاستثمارات في مجال المعرفة الواسعة، لزيادة إنتاجية شيخوخة السكان⁽¹³⁾.

تبدأ شيخوخة السكان مع وصول نسبة السكان +65 إلى 8%، وانخفاض نسبة صغار السن إلى 20%، وتسمى البلدان التي تصل فيها نسبة السكان +65 إلى 14% دولاً كبيرة العمر، أما التي تصل فيها نسبة الكبار إلى 20% وما فوق تسمى بلداناً معمرة (فائقة الشيخوخة) مع انتهاء النافذة الديموغرافية تصبح ظاهرة الشيخوخة تحدياً تنموياً رئيساً، ولذلك يجب أن نتعامل مع ثلاث مجموعات واسعة من التغيرات الاقتصادية والتغيرات في حجم القطاع الصحي وطبيعته الأساسية، والحاجة إلى تطوير أكبر بكثير وأكثر شمولاً والنهج المتبع إزاء أمن الشيخوخة، والتغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي.

بين عامي 2015 - 2030 يتوقع أن يتراوح عدد السكان في العالم +60 من 901 مليون إلى 1.4 مليار بنسبة زيادة تصل إلى 56%، ومن المتوقع أيضاً أن يزيد عدد المسنين في العالم عن ضعف حجمهم في 2015 ليصل إلى 2.1 مليار مسن⁽¹³⁾.

بالنسبة للسكان+80 سوف يشهد العالم نموًا سريعًا في أعداد الأكبر سنًا حيث سيبلغ عددهم في 2050 حوالي 434 مليون أي ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه في 2015 والذي يقدر بحوالي 125 مليون وتتركز هذه الزيادات في أمريكا وآسيا ثم أفريقيا وتكون نسبة كبار السن في الحضر أكثر من الريف أي بحوالي 58% من عدد السكان +60 يقيمون في الحضر و63% من السكان +80 يقيمون في الحضر في سنة 2015، ونسبة النساء أكبر من الرجال حوالي 54% في عمر +60 وحوالي 61% في عمر +80، وفي سنة 2015 يوجد واحد مسن +60 من كل ثمانية أشخاص، وفي سنة 2030 يصبح كل ستة أشخاص بينهم واحد مسن في عمر +60. وبحلول عام 2030 سيزيد عدد كبار السن عن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-9 سنوات إلى 1.4 مليار مقبل 1.3 مليار للأطفال.

أما في ليبيا يبلغ نسبة السكان فوق +60 في سنة 2015 حوالي 7% من إجمالي السكان، وتصل النسبة في سنة 2030 إلى حوالي 9%، ومن المتوقع حسب التقديرات الدولية أن تمثل هذه الفئة في سنة 2050 حوالي 21.8% من إجمالي السكان، أما فئة السكان +80 بلغت في 2015 حوالي 0.7% وفي سنة 2030 من المتوقع أن تصل إلى 1.2% وتزيد بأكثر من الضعف في سنة 2050 لتصبح 2.8%⁽¹⁵⁾، وإذ حدث ذلك سوف تكون ليبيا في مرحلة متأخرة

من التحول الديموغرافي وتدخل فئة الدول كبيرة السن مثل بعض الدول الاسكندنافية في أوروبا.

ولتقصي مستقبل ظاهرة الشيخوخة يتم استخدام ثلاث مؤشرات وهي:

• نسبة إعالة كبار السن (عدد السكان في عمر +65 لكل 100 من السكان في سن العمل 15-64 سنة).

• نسبة إعالة الأكبر سنًا (عدد السكان في عمر +80 لكل 100 من السكان في سن العمل 15-64 سنة).

• مؤشر التعمير (عدد السكان في عمر +65 لكل 100 من الأطفال (0-14 سنة)).

وقد احتسبت هذه المؤشرات لعامي 2010 - 2050 حسب التقديرات الدولية للسكان الليبيين وذلك لفهم الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية لتحول الهيكل العمري للسكان في ليبيا. ويوضح الجدول رقم (1) مؤشرات الشيخوخة في ليبيا لسنة 2010 - 2050 ويتضح أن ليبيا في سنة 2010 كانت بعيدة عن حالة الشيخوخة ويرجع ذلك لانخفاض نسبة إعالة كبار السن والأكبر سنًا ومؤشر التعمير، وفي 2050 سوف يصبح الوضع الديموغرافي في حالة من الشيخوخة المعمرة لارتفاع مؤشراتها ودخول ليبيا مرحلة متأخرة من التحول الديموغرافي شبيها بالمرحلة الرابعة من مراحل الانتقال الديموغرافي والتي ترتفع فيها كل مؤشرات الشيخوخة المبينة في الجدول.

2050			2010		
مؤشر التعمير	نسبة إعاقة الأكبر سناً (80+)	نسبة إعاقة كبار السن (65+)	مؤشر التعمير	نسبة إعاقة الأكبر سناً (80+)	نسبة إعاقة كبار السن (65+)
110.4	6.0	28.9	15.5	1.1	6.9

المصدر: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، 2014.

والعالي والرعاية الصحية للبالغين، لاسيما معالجة الأمراض المزمنة لدى المسنين، مثل داء السكري وأمراض القلب والسرطان. لقد كانت الأسرة تقوم بدور فعال لدعم الشيخوخة وستظل تؤدي هذا الدور بديلاً عن المؤسسات الحديثة وخاصة في ليبيا، ولكن الأسرة لديها أيضاً حدودها وقدرتها لأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تقوض القيم التقليدية، ومع زيادة نمو كبار السن سوف يصبح من الصعب أن توفي الأسر بهذا الدور بديلاً عن المؤسسات البديلة الكفؤة.

وأخيراً يجب أن لا ننسى أن شيخوخة السكان تمثل قصة نجاح ديموغرافي تنموي يأتي نتيجة التغيرات المصاحبة للخصوبة والوفيات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم الذي حدث في الحد من وفيات الأطفال وتحسين فرص الحصول على التعليم وفرص العمل والمساواة بين الجنسين وتعزيز الصحة الإنجابية، ومع تحسن ظروف المعيشة بوجه عام جعل الناس يعيشون عمراً أطولاً من السابق وغالباً في حياة أكثر صحية من أي وقت مضى.

أن الأمر المتوقع هو زيادة وتيرة شيخوخة السكان في العديد من البلدان النامية اليوم وهي إلى حد كبير أسرع مما حدث في البلدان المتقدمة في الماضي، وبالتالي، اليوم يجب على البلدان النامية أن تتكيف بسرعة أكبر مع التحدي الديموغرافي الجديد المتمثل في شيخوخة السكان، ومواجهة العبء الديموغرافي بأقل تكلفة. وهناك نوعان من التحديات الواسعة النطاق هي: توفير بيئة تمكينية تسمح لكبار السن بالحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاستقلال الاقتصادي، وتصميم نظام عام لدعم الشيخوخة يعزز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وفي أهداف التوزيع، ويؤمن كبار السن ضد المخاطر (الشيخوخة الآمنة).

تعيش ليبيا وبعض بلدان العالم العربي نفس اتجاهات الانحدار في الخصوبة والنمو السكاني التي طبعت آسيا وأمريكا اللاتينية، وإن كان بصورة متأخرة بعض الشيء نتيجة لذلك سيتحول الضغط بسرعة من إنشاء مدارس جديدة، وتوفير الرعاية الصحية للمواليد الجدد والأطفال، إلى تركيز أكبر على التعليم الثانوي

6. أهداف التنمية المستدامة وتسخير العائد

الديموغرافي:

يمثل تسخير العائد الديموغرافي في ليبيا فرصة إستراتيجية لتحقيق تطلعات وأهداف التنمية الوطنية وأجندة 2063 لقارة إفريقيا وأهداف التنمية المستدامة 2030، ولتحقيق العائد الديموغرافي يجب الاستثمار في أربع مجالات تمثل أهداف التنمية كما يوضحها الشكل رقم (10) والتي تبدأ بالاستثمار في الفتيات لهدف انخفاض الخصوبة وتحسين حياة الأطفال والاسراع بالتحول الديموغرافي، فالزواج المبكر للفتيات يسهم في فقدان العائد الديموغرافي لأن زواج القاصرات يعني الخروج من المدرسة مبكراً (الحرمان من التعليم) ويعني تكرار حالات الحمل (زيادة الخصوبة) ويعني مرض وموت الأطفال ووفيات الأمهات، وعمر أقصر نتيجة الزواج المبكر (الحرمان من الصحة) ويعني صعوبة العمل اللائق والعمل في القطاع غير الرسمي تنتج ضياع فرص التعليم والتكوين والتمكين (الحرمان من العمل اللائق) والنتيجة انعدام الأمن الاجتماعي وشيخوخة غير آمنة، وهذا هو سيناريو العبء الديموغرافي.

إن الاستثمار في الفتيات هو بداية تسخير للعائد الديموغرافي، فإكمال التعليم وتوافر فرص التمكين والعمل وحدوث زواج راشد للفتيات ينتج أطفال أصحاء ويخفض الخصوبة ويسهم في مجتمع آمن تتوافر فيه فرص التعليم مدى الحياة، وفرص العيش أطول نتيجة الاستثمار في الأطفال الذي ينتج شيخوخة آمنة ومنتجة، وهذا

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

هو سيناريو العائد الديموغرافي كما تم توضيحه في الشكل رقم (9) وكل تلك السيناريوهات تحتاج مجموعة من المسارات تمثل حزمة من السياسات الكلية والقطاعية لضمان تحقيق العائد الديموغرافي وهي:

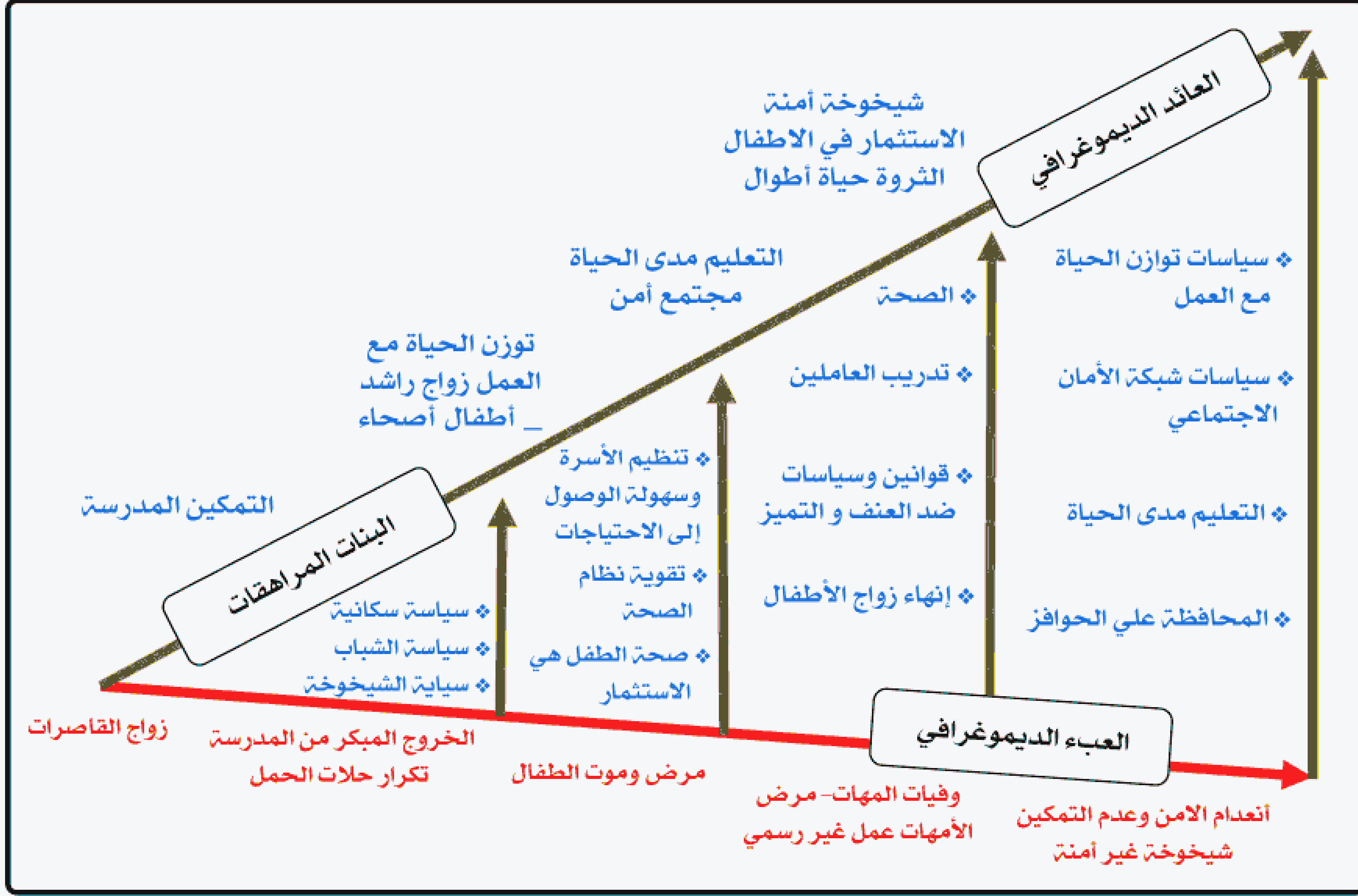
- سياسات سكانية تهدف إلى تخفيض الخصوبة والاستثمار في الأطفال والياfecين.
- سياسات الشباب لتمكين وادماج الشباب والاستفادة من الطفرة الشبابية نتيجة التحول الديموغرافي ودخول الهبة.
- سياسات الشيخوخة لضمان شيخوخة آمنة للجميع وهذا يتطلب شبكة حماية اجتماعية فاعلة.

الإطار رقم (5)

أجندة إفريقيا 2063

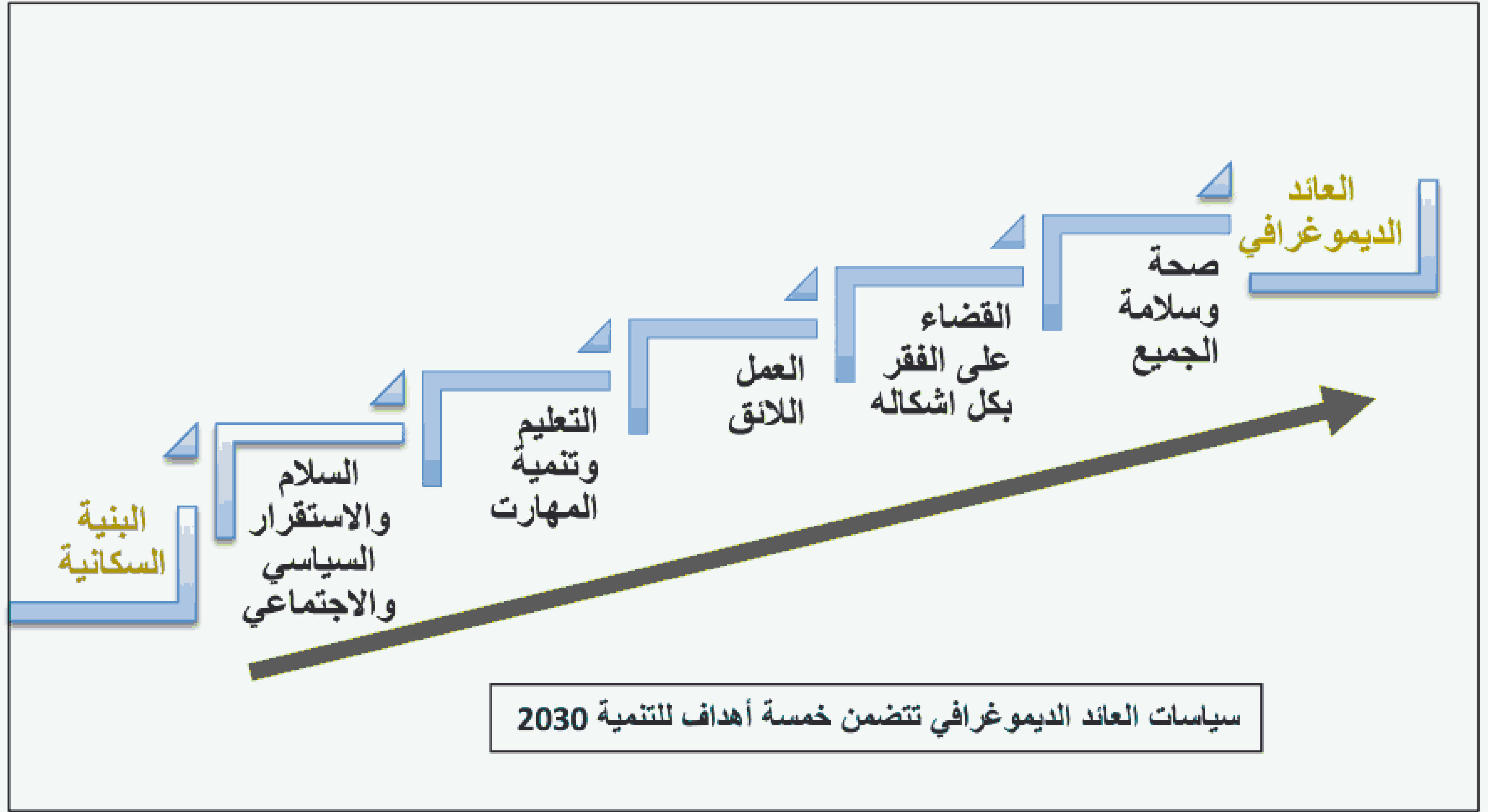
في سنة 2013 احتفل الاتحاد الإفريقي بمرور 50 عاماً على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وأصدر في هذه القمة ما يعرف بإعلان SOLEMN ولتحقيق أهداف الإعلان وضع ما يعرف بأجندة 2063 لمدة خمسون عاماً بوضع خطة استشرافية لمستقبل إفريقيا شعارها (الوحدة والرخاء والسلام)

المصدر: الاتحاد الإفريقي
<https://au.int/ar>



أهداف التنمية 2030 مع متطلبات تسخير العائد الديموغرافي. لا يمكن لأي بلد أن يصل إلى هذه البنية السكانية إلا بانخفاض الخصوبة بدرجة كبيرة، مدفوعاً بزيادة استخدام تنظيم الأسرة الطوعي، ومع فهم أفضل للفوائد المحتملة لتغيير الهيكل العمري عبر أربع قطاعات إنمائية رئيسية يمكن لصانعي السياسات توجيه الاستثمارات بفعالية في مجال تنظيم الأسرة. إن تحويل العبء الديموغرافي الناجم عن الزيادة السكانية إلى هبة ديموغرافية يرتبط كذلك بقدره البلد على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل وزيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل، لتعزيز التحول الديموغرافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن السؤال الأساسي والتحدي الكبير هو كيفية الاستفادة من تغير الهيكل العمري للسكان في تعزيز التنمية المستدامة (العائد الديموغرافي)؟ العائد الديموغرافي يجب أن يكون هدفاً لمشروع تنموي يقوم على تحقيق أربع أهداف تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، تتحدد هذه العوائد في، صحة وحياة الأطفال والتعليم والاستقرار السياسي، ويرتبط احتمال حصول البلد على مكاسب كبيرة في كل قطاع من هذه القطاعات الأربع على التغير الذي يحدث في هيكله العمري، وهذا يتطلب بيانات ومعلومات ذات نوعية خاصة وحديثة وسريعة وموثوقة وأكثر تفصيلاً لتقييم الفرص والمخاطر وتقديم التوصيات. والشكل رقم (11) يوضح ترابط



- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة.
- ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، والميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر.
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.6: القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد بجميع أشكاله:

إن هذا الهدف يمثل كل أجناس التنمية البديلة في كل العالم، فالفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضماناً لمصدر رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل أوجه الحرمان منها الجوع وسوء التغذية، وضالة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعاً بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ وتمثل الهبة الديموغرافية فرصة سانحة للقضاء على الفقر وإتاحة الاستثمار في الموارد البشرية.

- القضاء على الفقر المدقع للناس وخاصة فقر الأطفال والشباب والإناث.

2.6: ضمان حياة صحية وتعزيز رفاه الجميع:

يكتسب ضمان الصحة الجيدة أهمية قصوى للحد من ضعف الشباب وتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري وللصحة أهمية في تسريع التحول الديموغرافي وتحسين إنتاجية القوى العاملة ومن الأهمية القيام باستثمارات في مجال الصحة، فالمحافظة على الخصوبة المنخفضة تحتاج إلى رعاية صحية للأطفال والأمهات ولتحقيق العائد الديموغرافي في الصحة يجب:

- الاستثمار في الصحة الإنجابية للجنسين من خلال سياسات وبرامج إنهاء زواج القصر وتأخير الحمل الأول والولادات غير المقصودة وتجنب حمل المراهقات.

- يجب أن يصبح معدل وفيات الأطفال دون الخامسة أقل أو يساوي 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي⁽¹⁶⁾، لوقف الولادات التعويضية، وارتفاع متوسط العمر عند الميلاد.

- الاستثمار في برامج بقاء الطفل وصحته يزيد من العمر المتوقع عند الميلاد ويهيئ السبيل لحياة صحية جيدة، مثل تغطية التحصين والإدارة الكاملة لأمراض الطفولة وتحسن التغذية.

- اشراك المجتمع المحلي في تنفيذ إستراتيجيات الصحة لتغيير السلوك والتقبل وخاصة في مجال الصحة الإنجابية.

- الالتزام بالتخطيط الطوعي للأسرة وتزويد المرأة بالمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بحيث تصبح قادرة على أن تختار

متى تصبح حاملاً وكم تريد من الأطفال، من أجل تحقيق التحول الديموغرافي.

لا يمكن تحقيق عائد للصحة في ليبيا إلا إذا استمر الانخفاض في معدل الخصوبة الكلي ومتوسط عدد الأطفال الذين ستستفيد منه المرأة في حياتها. وبناء على ذلك، يمكن أن يؤدي الانخفاض السريع في معدل الخصوبة الإجمالية إلى تسريع تقدم ليبيا نحو تحقيق وتسخير العائد الديموغرافي.

الإطار رقم (6)

قمة اديس ابابا

عقدت في 3-4 يوليو 2017 وتعتبر

هذه القمة من أهم القمم الإفريقية التي أولت اهتماماً إلى التحولات الديموغرافية التي تمر بها قارة أفريقيا، واستشعار قادة القارة بهذه التغيرات وعلاقتها بقضايا التنمية، تم إصدار عدة قرارات وإعلانات بالخصوص منها:

قرار الاتحاد الإفريقي بأن موضوع الإتحاد الإفريقي بعد 2017 هو (تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب).

- إعلان الفترة 2018-2027 العقد الإفريقي للتدريب الفني والمهني والتدريب على تنظيم المشاريع وتشغيل الشباب.

- إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا.

- إنشاء الصندوق الإفريقي للشباب.

- اعتماد إعلان الجزائر حول الاستثمار في العمالة والضمان الاجتماعي من أجل تسخير العائد الديموغرافي والذي أعدته اللجنة الفنية في 24-28 أبريل 2017.

المصدر: الإتحاد الإفريقي

<https://au.int/ar>

3.6: التعليم الجيد وتنمية المهارات:

إن تحسين مخرجات التعليم أمراً حيوياً لأجل تسخير العائد الديموغرافي، ويتمثل التحدي في حصول الشباب على التعليم الجيد والملائم لخياراتهم، وفرص التعليم والتدريب الفني والمهني قد نتج عنه ضعف فيما يتعلمه الشباب ومتطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل الآمن.

هناك علاقة قوية بين التعليم والتحول الديموغرافي حيث يعتبر التعليم جذر التحولات الديموغرافية التي حدثت في المنطقة وبخاصة في ليبيا لأن التحول الديموغرافي الذي حدث هو عبارة عن دورة تاريخية تتلخص في ارتفاع نسبة الذكور القادرين على القراءة والكتابة ومن ثم ارتفاع نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة بسبب استعمال وسائل منع الحمل وارتفاع سن الزواج للجنسين⁽¹⁷⁾.

• يشكل الحصول على التعليم الجيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، وقد أحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحلها، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصاً للفتيات والنساء، وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أنه ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلاً بتحقيق

قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم وخاصة فيما يتصل بجودة التعليم.

• ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي و ثانوي مجاني ومنصف وجيد، وكما قال الإمام بن باديس "إذا علمت ولدا فقد علمت فرداً وإذا علمت بنتا فقد علمت أمة".

• ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي.

• التعليم الثانوي، وخاصة للفتيات، يساعد على تأخير الزواج والحمل الأول، ويتيح فرص عمل المرأة خارج المنزل، مما يزيد من حجم القوى العاملة وإمكانيات التنمية الاقتصادية.

• مراجعة مناهج المؤسسات التعليمية لزيادة الجودة والملائمة لسوق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية.

• توسيع فرص التدريب المهني لاكتساب المهارات وتعزيز القابلية للتوظيف.

• اعتماد نهج التعليم المستمر مدى الحياة وإثراء العمل.

ويزداد احتمال حصول بلد ما على عائد تحصيل تعليمي يقاس بمعدلات الالتحاق بالمدارس عند الثانوي وما بعده عند 60% أو أكثر، عندما يبلغ العمر الوسيط للسكان 25 سنة.

4.6: العمل اللائق وتحقيق نمو اقتصادي

مستدام:

لا عائد ديموغرافي بدون خلق للوظائف، يعني توافر المزيد من الوظائف المنتجة والمحقة نمواً اقتصادياً أكثر قوة وشمولية، فالاقتصاد الجيد ينمو بمدى قدرته على استيعاب العمالة المنتجة للسكان. يعتبر تعزيز الوظائف والروح الريادية وضمن الحقوق في العمل وتوفير الحماية الاجتماعية في إطار المساواة بين الجنسين أهم ركائز أجندة التنمية المستدامة، فالتحدي يكمن في القدرة على استيعاب الزخم الناجم عن الزيادة الكبيرة في الداخلين الجدد لدنيا العمل نتيجة دخول الهبة الديموغرافية بدون استشعار مسبق، في ظل:

- تزايد البطالة، وتزايد العمالة الوافدة.
- تعمق فجوة الفقر واتساعها نتيجة اختلال السياسات المالية والاقتصادية والتشريعية، وتمركز الثروة بأيدي قلة من الأفراد والشركات.
- تنامي ثقافة الاقتصاد الريعي لدى الناس وعدم التوجه نحو العمل الخاص وإنشاء المشروعات الخاصة، أو العمل المهني.

إن استمرار انعدام فرص العمل المنتج، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضائل العقد الاجتماعي الأساسي الذي تركز عليه المجتمعات وهو اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم، وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحدياً من التحديات الرئيسة التي سيواجهها الاقتصاد بعد عام 2020.

- يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل

المجتمعات على تهيئة الظروف وإتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة.

- خلق فرص عمل للنساء من أجل أن يكن قادرات على الاستفادة الكاملة من الهبة الديموغرافية، وضمن المساواة في الحصول على الوظائف، وإزالة الحواجز القائمة وضمن المشاركة الكاملة.

- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والإبتكار، بما في ذلك التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والإبتكار، وتشجيع على اضماء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، وشمولية المناطق الريفية.

- تسهيل فرص حصول الشباب على التسهيلات الائتمانية وإنشاء صناديق تنمية الشباب على المستوى المحلي والوطني.

- ربط برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمشاريع دعم الشباب.

- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمن حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما

في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله.

الإطار رقم (7)

تكييف استراتيجيات سوق العمل مع التحولات في الهيكل العمري للسكان*

السياسات والأنشطة الاقتصادية الموجودة لا تتلاءم مع متطلبات التحولات في الهيكل العمري للسكان المتجه نحو مجتمع أكثر شيخوخة، والتحدي الأبرز هو كيفية خلق وظائف ذات إنتاجية عالية وقيمة مضافة تؤمن أجور تفوق مستوى الاستهلاك وتسمح بالادخار "عمل لائق" ومن هذه السياسات:

1. تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور: يجب أن تضمن سياسات الحد الأدنى للأجور حصول العمال من ذوي المهارات المتدنية على أجور كافية لعيش حياة كريمة.

2. خطط الحماية الاجتماعية: يجب توزيع تكاليف خطط الضمان الاجتماعي وشبكة الحماية الاجتماعية المرتبطة بالعمل بدقة بين مختلف الجهات المعنية وخاصة القطاع الخاص وقطاع الاستثمارات وشمولية المشتغلين بالاقتصاد غير الرسمي.

3. التعليم والتدريب: لقد أصبحت نوعية التعليم وجودته أولوية ملحة في عملية الإصلاح، واثبت التعليم أنه جذر كل التحولات الديموغرافية والتنمية، فتوجيه التعليم إلى الاختصاصات المطلوبة والتدريب لاكتساب المهارات من ضمانات الحصول على العمل اللائق والحياة الكريمة.

4. مشاركة المرأة في سوق العمل: إن انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل وخاصة الشابات من أهم مظاهر التمييز ومن التحديات التنموية، سياسات مشاركة المرأة في سوق العمل تعتبر أولوية في سياسات الاستفادة من العائد الديموغرافي.

5. كبار السن والشيخوخة النشطة: يفرض التحول في الهيكل العمري للسكان إلى ضرورة الاستفادة من العائد الديموغرافي لكبار السن بوضع سياسات مثل العمل أطول مدة - العمل عن بعد - التعليم والتدريب المستمر وغيرها.

6. الهجرة: تؤثر الهجرة على التغيرات السكانية، فالهجرة قد تفرغ بلدان المنشأ من الكفاءات والقوة العاملة وتحد من قدرة الاستفادة من العائد الديموغرافي وتسرع من وتيرة شيخوخة السكان، ويمكن أن تقيّد الهجرة الدول المستقبلية، وتؤجل مرحلة شيخوخة السكان وتدعم قدرة الاقتصاد.

7. الإسكوا، تقرير السكان والتنمية العدد السادس.

www.escwa.un.org

يتصف سوق العمل في ليبيا بارتفاع معدل البطالة خصوصاً بين الشباب، وهذا لا يرجع إلى ضعف وهشاشة سوق العمل في عدم قدرته على استقبال العمالة المتزايدة من الداخلين الجدد للسوق، بل إلى حزمة من السياسات الريعية التي خلقت وعززت ثقافة الناس بضرورة العمل لدى الدولة في القطاع العام باعتباره العمل الآمن، وهذا الأمر زاد من معدلات البطالة في ليبيا مع التحفظات الموجودة حول معدل البطالة في ليبيا لضعف البيانات وعدم دقتها من ناحية ولوجود قطاع اقتصادي كبير غير منظم "اقتصاد الظل" من ناحية أخرى يستوعب العديد من الناس ويمارسون فيه أنشطة كثيرة وخاصة في ظل الهشاشة المؤسسية للدولة مع وجود أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة غير المنظمة والتي تنافس العمالة المحلية بشكل كبير نظراً لضعف جودة التعليم ومخرجاته وضعف عملية أدماج الشباب في سوق العمل وهذا يزيد من التحدي الأساسي وهو الحصول على العمل اللائق الذي لا يحتاج لتشريعات تحمي العامل فقط بل إلى تكوين من نوع عالي يتطلب تعليم عالي الجودة، وفي إطار مواجهة التحديات الديموغرافية الناجمة عن التغير في الهيكل العمري للسكان الليبيين وتسخير العائد الديموغرافي ضرورة الإسراع بالاصلاحات الناجعة في مجمل السياسات التنموية للاستفادة من النافذة الديموغرافية

ومعالجة الخلل في تدني الإنتاجية التي حتماً مرتبطة بكفاءة أنظمة التعليم والتدريب وتدني حجم رأس المال للأفراد.

5.6: السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي:

إن للعنف المسلح وإنعدام الأمن أثراً مدمراً على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتنشئ عنه مظالم طويلة الأمد بين المجتمعات المحلية، والبلدان التي لديها بنية عمرية شابة تزيد فيها احتمالية نشوب صراعات أهلية وعنف سياسي، خاصة إذا كانت هناك فرص اقتصادية قليلة للشباب الذين يدخلون القوى العاملة. فالصراع الأهلي أكثر شيوعاً في البلدان التي تبلغ نسبة سكانها الشباب أقل من 30 عاماً حوالي 60%، وحتى تلك البلدان التي لم تشهد نزاعاً أهلياً في السنوات الثمان الماضية، من المرجح أن تشهد واحدة من كل أربع صراعات أهلية جديدة في هذا العقد، وللحد من مخاطر نشوب نزاعات أهلية، يمكن للبلدان أن تعزز البرامج والسياسات التي تعزز التقدم المحرز على طول التحول الديموغرافي، مثل زيادة الفرص التعليمية، ولاسيما التعليم الثانوي، للشباب والشابات.

ويمكن للتعليم الثانوي أن يخفف من خطر نشوب نزاع مسلح في كثير من الأحيان من قبل عدد كبير من الشباب، ويمكن أيضاً أن يؤخر الزواج الأول والحمل بين الشباب، ويحد بدوره من الخصوبة ويساعد على تغيير الهيكل العمري.

ومن خلال توفير فرص التعليم والتوظيف يمكن

للبلدان التي لديها مجموعات من الشباب أن تواصل التقدم من خلال التحول الديموغرافي وتحقيق عائد الاستقرار السياسي، ويزداد احتمال حصول بلد على عائد استقرار سياسي ونخال من الصراع الأهلي لمدة لا تقل عن 10 سنوات متتالية عندما يبلغ العمر الوسيط للسكان 21 سنة.

يمثل الشباب في ليبيا عمر 15-29 سنة أكثر من 30% من السكان مما يشكل مورداً كبيراً يجب تحفيزه واشراكه لأن التحدي يكمن في ضعف المشاركة لهذا المورد المهم في العمليات السياسية الرسمية والمدنية وعدم ممارستهم لحقوقهم سواءً كان ذلك بموانع قانونية أو ممارسات أخرى فإن الحرمان والاحباط قد به التماسك الاجتماعي والسلام والأمن في المجتمع. هناك علاقة بين انخفاض الخصوبة ومتوسط العمر والاستقرار السياسي⁽¹⁸⁾.

• ما بعد عام 2020، ممكن أن ينخفض معدل الخصوبة الإجمالي في ليبيا إلى 2.4، ويصل متوسط العمر إلى 27 عاماً، واحتمال تحقيق عائد الاستقرار السياسي هو 66%.

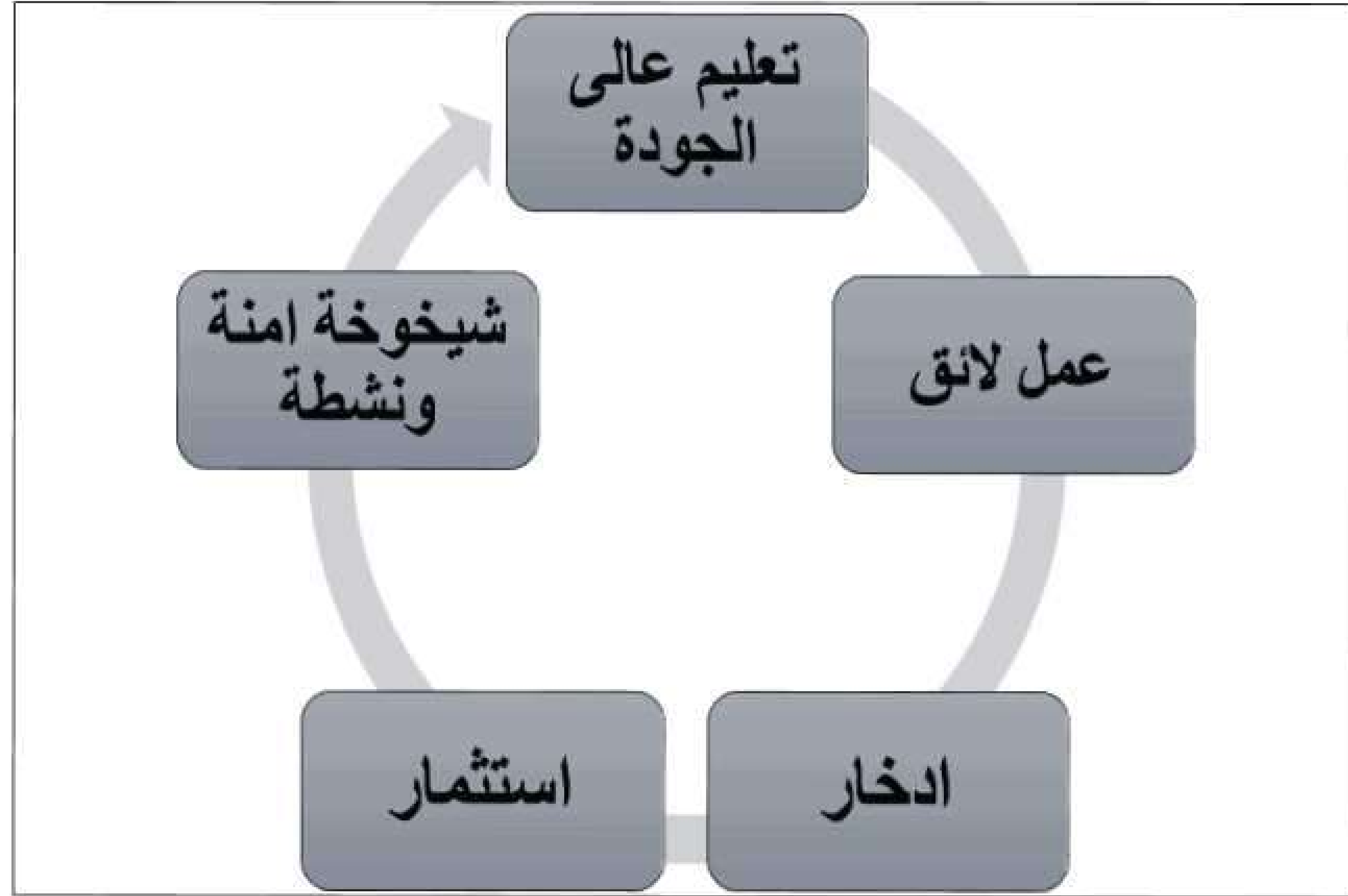
• في عام 2030، يمكن أن ينخفض معدل الخصوبة الإجمالي إلى 1.9، ويبلغ متوسط العمر 33 عاماً، حيث ترتفع نسبة احتمال تحقيق عائد الاستقرار السياسي إلى 78%.

• وبحلول عام 2050، يبلغ معدل الخصوبة الإجمالي في ليبيا 1.8، ويبلغ متوسط العمر 39 عاماً، واحتمال تحقيق عائد الاستقرار السياسي 87%. وبعبارة أخرى، وبمجرد أن يبلغ متوسط

تضمن عمليات سياسية شاملة وممثلة، ومشاركة، ومؤسسات حكومية متجاوبة.

العمر 39 عاماً، من المرجح أن تحقق ليبيا نسبة 87% من عائد الاستقرار السياسي. يتطلب تسخير العائد الديموغرافي استثمارات

الاستثمار في راس المال البشري



تمر بمرحلة انتقالية من سماتها هشاشة الدولة وعدم الاستقرار السياسي وتنامي التهديدات الأمنية والذي من شأنه ازدياد درجات ومستويات الفساد متراجعاً معها معدلات التنمية البشرية وانخفاض متوسط دخل الفرد بشكل كبير ما زاد من صعوبة الحصول على العمل اللائق والأمن وزيادة بطالة الشباب المتعلم وتراجع معدلات الأداء التنموي في الأطراف الأمر الذي زاد من حدة الهجرة إلى المراكز والحوضر اتجاه الشريط الساحلي واحتمالية ارتفاع الهجرة غير القانونية وخاصة لدى الشباب الليبي كل ذلك تعتبر تحديات تنموية مؤجلة تنتظر الحلول الناجعة.

وأخيراً في حين أن الاستثمار في صحة وحيوة الأطفال قد تحسن كثيراً في ليبيا، فإن الانخفاض في الخصوبة كان بطيئاً، ومن الممكن أن يعاود معدل الخصوبة في الارتفاع وتتجه ليبيا إلى تحول ديموغرافي معاكس مثل ما حدث في العديد من البلدان العربية التي تعيش ومنذ سنوات انقلاباً في التوجهات الديموغرافية، ومن أكثر هذه التوجهات ارتفاع مؤشر الخصوبة من جديد مثل ما حدث في الجزائر وتونس وليبيا وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الحجم الكبير للسكان الشباب بالنسبة إلى السكان في سن العمل سيؤخر جميع المكاسب الديموغرافية. تأتي هذه الفرصة التنموية المهمة في ليبيا وهي

المصادر والمراجع :

1. المكتب المرجعي للسكان، المشروع العربي لصحة الأسرة، دليل السكان، ط4، 2009، ص92.
2. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير حالة السكان 2014. المراهقون والشباب وتغيير صور المستقبل.
3. رولان بريس، معجم علم السكان، تحرير كريستوفر ويلسون، ترجمة، مصطفى خلف، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2007، ط 1.
4. https://en.wikipedia.org/wiki/Population_momentum
5. رولان بريس، معجم علم السكان، مرجع سابق ص 121.
6. THE DEMOGRAPHIC TRANSITION
<http://pages.uwc.edu/keith.montgomery/Demotrans/demtran.htm>
7. حسين أحمد سعيد، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)، على الرابط: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=108574>
8. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، www.undp.org/rbas
9. البنك الدولي، تقرير ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2014
10. <http://www.prb.org/Publications/Datasheets/2017/2017-world-population-data-sheet.aspx>
11. اصداء بيرسون، استطلاع لرأي الشباب العربي 2016.
<http://www.arabyouthsurvey.com/ar/home>
12. الاتحاد الإفريقي، خارطة طريق الاتحاد الإفريقي حول الاستثمار في العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب، تلبية لقرار الاتحاد الإفريقي (XXVI) ASSEMBLY/AU/DEC.601 حول موضوع عام 2017.
13. Sirageldin. Ismail. And Al-Khalid Rana. The Challenges of Globalization and Human Resource Development in the Arab World Economic Research Forum. Cairo. Working Paper 9712> 1996

14. Nicole van der Gaag, Joop de Beer, From demographic dividend to demographic burden: the impact of population ageing on economic growth in Europe, Netherlands Interdisciplinary Demographic Institute (NIDI-KNAW), University of Groningen Final draft: 31 January 2014
15. World Population Ageing 2015K p2
http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/ageing/WPA2015_Report.pdf
16. World Population Prospects: The 2015 Revision. New York: United Nations
17. اسقاطات السكان 2015 - 2030 مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ليبيا، 2015.
18. <http://thepaceproject.org/4dividends>
19. يوسف كرجاج، هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟، مجلة عمران العدد 3 شتاء 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
20. <http://thepaceproject.org/4dividends>
21. الاتحاد الإفريقي <https://au.int/ar>
22. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، 2014.



الفصل الثالث

التحديات السياسية والإدارية

أولاً: الاستقرار السياسي و الوحدة الوطنية .

ثانياً: الاستقرار الإداري (الفساد و التوضيف) .



أولاً: الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية

تمهيد:

جاءت التعددية انعكاساً للتعدّد القبلي والجهوي والأيديولوجي، وتحوّل سياسي تسوده الفوضى بسبب طبيعة النظام الذي كان مُتحكماً في ليبيا من خلال منظومة اعتمدت على ذات الحاكم.

وبسبب عجز الحكومات المتعاقبة على القيام بمهامها، في ظل الصراع السياسي القائم بين القوى السياسية، ودخول القبائل كمتغير فاعل على الساحة السياسية، انتقل المشهد الليبي من استقرار اتسم بالجمود، إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والفوضى العارمة، تزامن ذلك مع تدخلات خارجية دولية وإقليمية، وهي إشكالية زادت من إرباك الاستقرار السياسي في ليبيا، وجعلت المشهد الليبي مشهداً تُعتمه الضباية ما لم تتخذ القيادات الليبية المتصدر للمشهد عدة خطوات احترازية، تشكّل سداً منيعاً أمام أي انزلاق لليبيا نحو أية صراعات مستقبلية، تُهدّد استقرارها السياسي ووحدتها الوطنية.

الاستقرار السياسي:

إن العقل السياسي الليبي، مطالب بإعادة صياغة رؤية ووعي جديدين لمفهوم الاستقرار السياسي، يقوم على بناء ثقة حقيقية ومصالحة كاملة بين السلطة والمجتمع، استقرار سياسي يكون نتاجاً

تتسم الظاهرة السياسية بديناميكيتها إلا أن الاستقرار، يُعتبر من المرتكزات الأساسية لقيام أي مجتمع وازدهاره، ويشكّل شرطاً أساسياً لأمن أفرادهم وتماسكهم في مجتمع مُوحد. وفي غياب الاستقرار، يكون المجتمع مُضطرباً تسوده الفوضى، تُهدّد تماسكه ووحدته، وتشكّل عائقاً أمام تقدمه وتطوره. ولا يتأتى الاستقرار السياسي بالقوة العسكرية والأمنية مع ضرورتها لتأمينه- إنما هو حصيلة تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته، عيناً ساهرة على الأمن ورافداً من روافد الاستقرار.

لقد حافظت ليبيا على استقرار سياسي حقيقي منذ استقلالها عام 1951 وحتى نهاية أغسطس 1969، ثم ساد استقرار سياسي سُلطوي من بداية سبتمبر 1969 إلى فبراير 2011، إلا أن المحافظة على الإنجاز الحقيقي النوعي هي على المحك، بسبب مُجريات الأحداث التي صاحبت ثورة 17 فبراير 2011، حيث شهدت ليبيا بعد سقوط النظام السابق تحوّلاً جذرياً تمثّل في تعدّد اللاعبين السياسيين الجدد الذين يصعب التمييز بينهم، إذ

طبيعياً لحياة سياسية سليمة، تتصارع فيها الأفكار والبرامج بوسائل صحيحة والسلطة السياسية الليبية هي الأخرى، بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في مفهومها للاستقرار السياسي، الذي يجب أن يقوم على حلول سياسية، تؤمن حُكماً ديمقراطياً رشيداً، وترفع المظالم، وتبسط العدل، وتكفل للمواطنين حقهم في حياة حرة كريمة في وطنهم. فالاستقرار يتطلب خطوات سياسية حقيقية لدعم خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، للتناوب السلمي على السلطة ولتوزيع الموارد بطرق عادلة، غير ذلك، لا يمكن أن يصنع أمناً واستقراراً، وإنما يؤدي إلى مضاعفة عوامل التفسخ السياسي والاجتماعي، وبالتالي عدم الاستقرار.

تكمن أهمية الاستقرار السياسي في كونه مطلباً مجتمعياً تسعى إليه جميع الدول، لأنه يوفر البيئة الضرورية للأمن والتنمية والازدهار. ومهما كان نمط النظام السياسي في أية دولة، فإن العامل المشترك هو أمل النظام الحاكم، أن يكون حُكمه مستقراً كي يستطيع الاستمرار. وهو لا يعني تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها وسكونها، بل يعني، إيجاد ظروفًا مناسبةً للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية، وتأمين حرية العمل السياسي ونشاط الأحزاب السياسية، وقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب أية اضطرابات قد تبرز داخل المجتمع دونما وقوع العنف.

إذا لب الاستقرار السياسي وحقيقته تتأتى من سيادة السلام والعدل والقانون في الدولة، وغياب أشكال العنف والقطيعة مع النظام السياسي، ووجود الثقة بين أبناء الوطن وحكومتهم القائمة على إدارة شؤون حياتهم اليومية ومتطلباتهم المعيشية، ومدى قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق الإصلاحات والمطالب بأساليب سياسية مدنية سواء فيما يتعلق بالشأن الراهن أو المستقبلي، والتكيف مع أية متغيرات طارئة قد تحدث في البيئة الداخلية والخارجية.

وبما أن الاستقرار السياسي لا يعنى قدرة النظام في المحافظة على استمرارية الأوضاع الراهنة فحسب، بل قدرته على تسيير العملية الاجتماعية بمعناها الكلى بطريقة إيجابية، تكفل تعزيز الوئام الاجتماعي والتلاحم المجتمعي.

لذا، يتناول هذا البحث مفهوم الاستقرار السياسي وماهيته، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، وتبيان مرتبة ليبيا على مؤشرات إدارة الحكم والنظام السياسي، ثم التعرّيج على الفساد والسلطة السياسية وأهمية الحكم الرشيد ودوره في التنمية، مع إشارة إلى أهم الملاحظات الختامية.

لذا يمكن القول، إن الاستقرار السياسي هو عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع ليقف عندها، ذلك أن الهدف العام لمختلف الأنظمة السياسية يتمثل في تحقيق المزيد من الانجاز والتقدم، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار المرحلي.

الاستقرار بشكل عام والأمني والإداري بشكل خاص يعتبران من المرتكزات الأساسية لازدهار المجتمع وأمن أفراد

تكمن أهمية الاستقرار، في كونه مطلباً مجتمعياً لتوفير البيئة الضرورية للأمن والتنمية

ونظراً لكون الاستقرار هدف الشعوب وغايتها فهو ليس مجرد وصف لوضع مثالي أو قائم، بل يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه. من هنا، كان الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية المعنى والتطبيق، فلا توجد دولة ذات استقرار كامل بل هناك درجات متفاوتة من الاستقرار، وفقاً لعملية التفاعل بين مطالب الناس من جهة، واستجابة النظام من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي، غاية لا تتحقق إلا بتأزر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حدٍ سواء. عليه، فإن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل.

أما الدول التي تعيش حياة سياسية فاعلة، وتسمح لقوى المجتمع بالمشاركة في النشاط السياسي العام وفق أسس ومبادئ واضحة، فهي الأكثر استقراراً وتماسكاً، وهي القادرة على الصمود أمام أية هزة استقرار سياسي قد تحدث. وأياً كان مفهوم الاستقرار السياسي ومعناه، فبالإمكان الإشارة إلى مجموعة من العلاقات الهامة.

نذكرها هنا بتصرف في النقاط التالية:

1. هناك علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي في أية دولة وسياساتها الاقتصادية، فالسياسات الاقتصادية الجيدة من شأنها تعزيز الاستقرار السياسي، والعكس صحيحاً.

2. هناك علاقة متينة بين الاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة بين أبناء الوطن، وأي

خلل في ذلك، قد يؤدي إلى اضطرابات ومن ثم إلى عدم الاستقرار.

3. يؤدي التفاوت الاقتصادي الحاد بين أبناء الوطن، إلى إثارة مشاعر عدم الرضا، ومن ثم، تهيئة الطريق لعدم الاستقرار السياسي.

4. وجود التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع، يأتي باستقرار طبيعي، بينما غياب التوازن يأتي بخلافات وانقسامات، تنم عن وجود حالة من عدم الاستقرار.

5. تمتع الحاكم بالشرعية وقبول المواطنين لحكمه طواعية، يُعتبر من الدعائم الهامة للاستقرار السياسي. وهو ما يُعزّز قول: "خيار أئمتكم الذين تُحبونهم ويُحبونكم".

6. يمكن أن يكون الاستقرار طبيعياً تنموياً، كما يمكن أن يكون مصطنعاً أو سلطوياً.

1. عوامل عدم الاستقرار السياسي في ليبيا:

لقد عُيِّت الديمقراطية لعقود طويلة عن المشهد السياسي الليبي، خلال عهد القذافي، حيث صار الولاء للقبيلة على حساب الوطن، وللأشخاص لا الأفكار. لذا، فإن الرجز بليبيا في تجربة جديدة لا بد وأن يمرّ بعقبات، ولعل بوادر هذا الاحتمال بدأت سريعاً على الساحة الليبية، فحالة الضعف الأمني في ليبيا تعود إلى ما يُعرف بالنظام الأمني الهجين Hybrid Security، لعدم قدرة السلطات على اتخاذ الإجراءات اللازمة على نزع السلاح المتواجد خارج سلطة الدولة، وإيجاد برامج تشغيل وتوظيف فاعلة للشباب ممن يحملون السلاح خارج الشرعية.

لقد كانت الحالة الليبية انعكاساً للظروف

لقد كانت الحالة
الليبية انعكاساً
للظروف السياسية
والمجتمعية
وطبيعة المطامع
الخارجية

ليبيا تتميز بموقع
جغرافي
استراتيجي
أكسبها ميزة
تنافسية من القوى
الكبرى مما نتج
عنه التدخلات
الخارجية وخاصة
بعد سقوط النظام
السابق وتشظى
الدولة وانقسامها

السياسية والمجتمعية، وطبيعة المطامع الخارجية في ليبيا. وانطلاقاً من هذا التصور، يتضح أن غياب الاستقرار السياسي في ليبيا تقف خلفه العديد من العوامل المعقدة والمتشابكة بين تعقيدات الداخل وصراع المصالح الخارجية.

1.1: العوامل الداخلية:

هناك من يُعرّف العوامل الداخلية المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي بأنها تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من داخل البيئة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مع التسليم بوجود علاقات تأثير وتأثر بالبيئة الخارجية، وأنها تتمثل في ضعف المؤسسات السياسية والصراعات على السلطة، بسبب الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية ووجود نوع من الخلل المؤسسي، جعل مؤسسات الدولة تفتقد إلى الشرعية وغير قادرة على التكيف مع المستجدات. علاوة على وجود الفساد السياسي حيث اهتمام القيادة الحاكمة بمصلحتها والمحافظة على مركزها في السلطة، ووجود الفساد الإداري ومشاكله على مستوى السلطة التنفيذية، وعدم قيام السلطة الحاكمة بمهامها المنوطة بها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً⁽²⁾. بمجملها، أمور تقود إلى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

لقد مرّت ليبيا بتجريف مؤسسي خلال العقود الأربعة الماضية، وباتت عملية البناء تتطلب التفاوض والاتفاق بين القوى الرئيسة في المجتمع. وما استمرار الصراع الداخلي إلا انعكاساً لاستمرار مُسبباته، التي تؤدي إلى بقاء مصادر عدم الاستقرار السياسي الظاهرة الأبرز في

ليبيا⁽³⁾ والتي يمكن إجمالها بتصرف في الآتي:

- تركة العهد السابق وإرثه السيء، والشكل المُستهجن للنظام السياسي الليبي الذي سير به البلاد، تمثل في نمط غريب ومختلف عن باقي دول العالم.

- انتشار حيازة السلاح، وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة أو رغبتها، في السيطرة عليه.

- غياب المصالحة الوطنية والاصرار على اقصاء الآخر، فضلاً عن غياب الثقة بين الشعب والسلطتين التشريعية والتنفيذية.

2.1. العوامل الخارجية:

إن العوامل الخارجية التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي عديدة، وتأخذ صوراً متنوعة فقد يكون تأثيرها اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، ويأتي بعضها على شكل تدخلات دولية مباشرة أو غير مباشرة في شؤون الدولة، وتدير المكائد السياسية، ودعم طرف معين على حساب طرف آخر وتشجيع الانقسامات الجهوية وتعميقها، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي.

كما قد يأتي بعضها في شكل محاكاة لحدث ما أو عولمته حيث التأثير بالأحداث، ومثال ذلك ما حدث في بداية 2011 في تونس، فاشتعلت شرارة ما عُرف بالربيع العربي ليمتد إلى مصر ثم ليبيا فاليمن وسوريا⁽⁴⁾.

وتتميّز ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي هام أكسبها ميزة تنافسية، فهي نقطة التقاء العالم العربي وأوروبا وإفريقيا، وتنتج 2% من الإنتاج العالمي للنفط، وتحتل المركز الخامس في

احتياطيات النفط الصخري، بعد روسيا وأميركا والصين والأرجنتين، فضلاً عن كونها تشكل في المستقبل المنظور مصدراً مثالياً للطاقة البديلة المتمثلة في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية. لقد عبرت وزارة الطاقة الأميركية عن ذلك بقولها: إن مناخ ليبيا مكاناً مناسباً لتطوير تقنية الطاقة البديلة⁽⁵⁾.

فكان التدخل الخارجي للتخلص من القذافي، أو الهيمنة على مصادر الطاقة، أو الفوز بعقود إعمار ما بعد الحرب، جاءت بتأثيرات سلبية على ليبيا. لذا كان التدخل الخارجي أحد المدخلات المهمة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

2. مؤشرات إدارة الحكم والنظام السياسي في ليبيا:

عبارات الدولة الهشة والفاشلة، هي مصطلحات جوهرها الأوضاع السيئة التي تعيشها الدولة والمجتمع وتنم عن غياب الاستقرار السياسي، ويفسرها استشراف الفساد في مفاصل الدولة وعمق المجتمع. ولقد أجريت الكثير من الدراسات بشأن الفساد وتداعياته على الاستقرار السياسي والإداري واستمرار بقاء الدولة، من قبل ليف من العلماء من أشهرهم عبد الرحمن بن خلدون (1332-1404)، الذي برع في تشخيص مسببات ضعف الدولة، وأكد على دور الفساد والتسلط، وجعل هذه العوامل عنواناً للاحتلال والهدم في أواخر الدولة⁽⁶⁾.

1.2. المؤشرات:

تتضمن مؤشرات إدارة الحكم Governance

أبعاداً عِدَّة منها التمثيل السياسي، والمحاسبة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومات، والنظام الإداري أو جودة الإجراءات، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. تأتي على هذه المؤشرات وغيرها، في النقاط التالية:

• سيادة القانون Rule of Law.

يُجسّد هذا المؤشر تصورات عن مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بقواعد المجتمع، من حيث نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة والمحاكم، ومقياسه ما بين 2.5 نقطة قوي إلى (-2.5) نقطة ضعيف، وكان المتوسط لعام 2016م (-0.03).

جاءت السويد في المرتبة الأولى بقيمة مؤشر 2.04، ومرتبة ليبيا بين الدول 189 بقيمة مؤشر (-1.87)، في حين جاءت الصومال في ذيل القائمة عند 192 بقيمة مؤشر (-2.37).

• مكافحة الفساد.

Control of Corruption

يُعطي هذا المؤشر تصورات عن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن سيطرة أصحاب النفوذ والنخب وأصحاب المصالح الخاصة على الدولة، ومقياسه ما بين 2.5 نقطة قوي إلى (-2.5) نقطة ضعف، وكان المتوسط لعام 2016م (-0.04).

حازت نيوزيلاند المرتبة الأولى بقيمة مؤشر 2.3، ومرتبة ليبيا بين الدول 187 بقيمة مؤشر (-1.57)، في حين جاءت غينيا الاستوائية في نهاية القائمة عند 192 بقيمة

إن عبارات الدولة الهشة والفاشلة، هي مصطلحات جوهرها الأوضاع السيئة التي تعيشها الدولة والمجتمع، وتنم عن غياب الاستقرار وحقيقية استشراف الفساد في مفاصل الدولة وعمق المجتمع

مؤشر (-1.81) (7).

• الجودة التنظيمية. Regulatory Quality. يعكس هذا المؤشر تصورات عن مدى قدرة الحكومة على صياغة السياسات والقوانين السليمة وتنفيذها، التي تسمح بتعزيز القطاع الخاص وتنميته، ومقياسه ما بين 2.5 نقطة قوي إلى (-2.5) نقطة ضعيف، وكان المتوسط لعام 2016 (-0.03). حازت سنغافورة على المرتبة الأولى بقيمة مؤشر 2.18، ومرتبة ليبيا بين الدول 190 بقيمة مؤشر (-2.27)، في حين جاءت كوريا الشمالية في آخر القائمة عند 192 بقيمة مؤشر (-2.33).

• فاعلية الحكومة .

Government Effectiveness

يُجسّد هذا المؤشر تصورات عن نوعية الخدمات العامة، الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ووضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في الالتزام بمثل هذه السياسات، ومقياسه ما بين 2.5 نقطة قوي إلى (-2.5) نقطة ضعيف، وكان المتوسط لعام 2016 (-0.02). تربّعت سنغافورة في الصّدارة بقيمة مؤشر 2.21، ومرتبة ليبيا بين الدول 190 بقيمة مؤشر (-1.89)، وجاءت الصومال في آخر القائمة عند 192 بقيمة مؤشر (-2.18).

• الاستقرار السياسي وغياب العنف.

Political Stability and Absence of Violence

يُقَدّم هذا المؤشر تصورات عن احتمال عدم

الاستقرار السياسي أو العنف المدفوع سياسياً، بما في ذلك الإرهاب، ويعكس احتمالية نقل سلطة الحكومة عبر طرق غير منظمة، تصارع مُسلح، عنف أو مظاهرات، اضطرابات اجتماعية، اهتمامات دولية، وإرهاب، ومقياسه ما بين 2.5 نقطة قوي إلى (-2.5) نقطة ضعيف، وكان المتوسط لعام 2016 (-0.04).

إذ جاءت سنغافورة في المرتبة الأولى بقيمة مؤشر 1.53، ومرتبة ليبيا بين الدول 187 بقيمة مؤشر (-2.21)، مُتقدّمة بذلك عن كل من العراق والصومال وأفغانستان وباكستان واليمن، ثم سوريا في آخر القائمة عند 194 بقيمة مؤشر (-2.91).

• المشاركة والمساءلة.

Voice and Accountability

يُعبرّ هذا المؤشر عن مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة وحرية التعبير وتكوين الجمعيات وممارسة الإعلام الحر، ومقياسه ما بين 2.5 نقطة قوي إلى (-2.5) نقطة ضعيف، وكان المتوسط لعام 2016 (-0.03).

جاءت النرويج في المرتبة الأولى بقيمة مؤشر 1.58، ومرتبة ليبيا بين الدول 171 بقيمة مؤشر (-1.37)، في حين جاءت كوريا الشمالية في آخر القائمة عند 194 بقيمة مؤشر (-2.13).

• مؤشر مدركات الفساد.

Corruption Perception Index

يجسد مؤشر فاعلية الحكومة نوعية الخدمات العامة والخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية ووضع السياسات وتنفيذها ومصداقية الحكومة في الالتزام بمثل هذه السياسات

يعبر مؤشر المشاركة والمساءلة عن مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار ممثليهم في السلطة التشريعية ومشاركتهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات وفي مساءلة الأجهزة التنفيذية

مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، يصدر في تقرير من قبل منظمة الشفافية الدولية Transparency International، مُرتباً الدول حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد بين الموظفين والسياسيين، ومقياسه من صفر دلالة على ارتفاع الفساد في البلد، ومائة حيث يكون البلد نظيفاً من الفساد، وكان المتوسط لعام 2016 و43 نقطة.

وقد جاءت الدنمارك في المرتبة الأولى بقيمة مؤشر 90 نقطة، ومرتبة ليبيا بين الدول 168 بقيمة مؤشر 14 نقطة، وحلت الصومال في المرتبة الأخيرة عند 173 بقيمة مؤشر 10 نقاط.

• مؤشر التنمية البشرية.

Human Development Index

وهو مقياس مقارن بين الدول من حيث متوسط العمر المتوقع، الأمية والتعليم، مستوى المعيشة. كما يقيس مستوى الرفاه والرعاية الاجتماعية، وما إذا كان البلد متقدماً أو نامياً أو من البلدان الأقل نمواً، وأثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة، ومقياسه يتدرج من صفر إلى واحد، وكان المتوسط لعام (2015)، (0.7) نقطة.

أعلى قيمة حازتها النرويج بقيمة مؤشر 0.949 نقطة، وأقل قيمة وهي لجمهورية أفريقيا الوسطى بقيمة مؤشر 0.352 نقطة، ومرتبة ليبيا بين الدول 101 بقيمة مؤشر 0.716، وهي مرتبة أعلى من المتوسط العام لهذا المؤشر، علماً أن ليبيا سجلت مرتبة 56 أو قريباً منها طيلة

عقد التسعينيات وإلى عام 2010.
• الحقوق السياسية.

Political Rights

يتدرج هذا المؤشر على سبع نقاط من نقطة واحدة حيث يكون قوياً، و7 نقاط حيث يكون ضعيفاً، وكان المتوسط لعام (2016) 3 نقاط. وجاءت النمسا في المرتبة الأعلى من بين 189 دولة بقيمة مؤشر نقطة واحدة، بينما جاءت أذربيجان في آخر القائمة بقيمة مؤشر 7 نقاط، وجاءت ليبيا في المرتبة 15 في ضعف الحقوق السياسية بقيمة مؤشر 7 نقاط.

• الحريات المدنية.

Civil Liberties

يتدرج هذا المؤشر على سبع نقاط، من نقطة واحدة حيث يكون قوياً، و7 نقاط حيث يكون ضعيفاً، وكان المتوسط لعام 2016 3 نقاط. جاءت النمسا في المرتبة الأعلى من بين 189 دولة بقيمة مؤشر نقطة واحدة، بينما جاءت أفريقيا الوسطى في آخر القائمة بقيمة مؤشر 7 نقاط، جاءت ليبيا في المرتبة 27 في الحريات المدنية بقيمة مؤشر 6 نقاط.

• نسبة المرأة في البرلمان.

Woman in Parliament

يعكس هذا المؤشر مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال نسبة مشاركتها في البرلمان، وكان المتوسط (2016) 20.8%. جاءت رواندا في المرتبة الأولى بأعلى نسبة مشاركة 63.6% من بين 187 دولة، وحازت ليبيا على المرتبة 118 بنسبة مشاركة 16%،

بينما هناك سبع دول لا توجد فيها مشاركة للمرأة في البرلمان منها اليمن وهايتي وقطر.

• مؤشر الدولة الهشة (الفاشلة).

Fragile(Failed) State Index.

والهشاشة هنا اجتماعية وسياسية واقتصادية. ويُعد هذا التقرير باستخدام خمسة أبعاد للهشاشة وهي العنف، العدالة، المؤسسات، الأسس الاقتصادية، القدرة على الصمود في وجه الكوارث والأزمات. ويقاس درجة المخاطر المعيشية في البلد ومدى اخفاق الدولة في أداء وظائفها الأساسية وعدم قدرتها على السيطرة على إقليمها، ويتدرج مقياسه من صفر للدلالة على عدم الاستقرار وإلى 120 نقطة للدلالة على الاستقرار التام.

ووفقاً لهذا المؤشر لعام (2016) جاءت الصومال بأعلى قيمة عند 114 نقطة، وجاءت ليبيا في المرتبة 25 بقيمة مؤشر 96.4 نقطة، بينما تربعت فنلندا على رأس قائمة 178 دولة حيث أقل نقاط للمؤشر عند 18.8 نقطة.

• مؤشر البطالة.

Unemployment Rate

يبيّن هذا المؤشر النسبة المئوية للعمالة العاطلة عن العمل، وكان المتوسط لعام (2016)، 8.75%.

جاءت جزر سليمان بأعلى نسبة 31.43% من بين 181 دولة، وجاءت ليبيا في المرتبة 16 بنسبة 19.22%، وجاءت قطر أقل نسبة 0.23%. وفي مؤشر عام (2016) كان متوسط نسبة البطالة بين النساء 10.43%،

وفي ليبيا 28.34%، وأعلى نسبة في زامبيا 38.44%، وحازت كمبوديا على المرتبة الأولى عالمياً بنسبة 0.21%.

أما الشباب (15-24) فكان متوسط نسبة البطالة عام (2016) عند 18.68%، احتلت البوسنة والهرسك أعلى نسبة 67.61%، وجاءت مرتبة ليبيا الثامنة من بين 181 دولة بنسبة 48.12%، وحازت كمبوديا على أقل نسبة 0.44%.

• مؤشر المخاطر السياسية. Political Risk
يتدرج هذا المؤشر على سبع نقاط، من نقطة واحد للدلالة على ضعف المخاطر و7 نقاط لارتفاعها، ووفقاً للمدى القصير، كان المتوسط لعام (2016)، 3 نقاط.

جاءت أفغانستان في المرتبة الأعلى من بين 200 دولة بقيمة مؤشر عالٍ 7 نقاط، والنمسا بأقل قيمة مؤشر عند نقطة واحدة، ومرتبة ليبيا دولياً السابعة بقيمة مؤشر 7 نقاط. أما في المدى الطويل، فكان المتوسط 4.6 نقطة، وجاءت مرتبة ليبيا 29 بقيمة مؤشر 7 نقاط.

2.2: وقفة تبصر:

من نتائج المؤشرات الدولية المذكورة أعلاه، يمكن استنباط من الجدول رقم (1) الذي يبيّن أن قيمة مؤشر ليبيا على جميع المؤشرات بعيدة جداً عن قيمة المتوسط العام لكل مؤشر، باستثناء قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.716، الذي جاء أعلى من المتوسط 0.7 لعام 2015.

كما أن المعدل العام للبطالة ومعدلات البطالة بين النساء وبين الشباب، جاءت مرتفعة عند

- الدولة الهشة -
الهشاشة هنا،
اجتماعية وسياسية
واقتصادية وأمنية،
ويتم قياسها
باستخدام خمسة
أبعاد، وهي العنف،
العدالة، المؤسسات
والأسس الاقتصادية،
القدرة على الصمود
في وجه الكوارث
والشدائد والأزمات

في إطار مؤشرات
الاستقرار، كانت
ليبيا في مؤخرة
قائمة البلدان، حيث
احتلت المرتبة 171
كأعلى مرتبة و
190 كأدنى مرتبة
من بين مجموعة
الدول التي يتراوح
عددها بين 192 -
194 دولة

أن نسبة البطالة في ليبيا في حدود المقبول عند حوالي 6%. كما بينت الدراسة أن أي شخص لا يعمل في عمل حكومي يرى أنه باحث عن عمل، على الرغم من أن لديه مصدر دخل من عمل ما غير حكومي.

مقاربتها بالمتوسطات العامة لعام 2016، باستثناء قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.716، الذي جاء أعلى من المتوسط 0.7 لعام 2015. وربما سبب الارتفاع لهذه المعدلات يأتي من سوء فهم ماهية البطالة بين عموم الناس، حيث توجد دراسة علمية عن البطالة في ليبيا⁽⁸⁾ بينت

مؤشرات عدم الاستقرار في ليبيا 2016

الجدول (1)

السنة	مؤشر ليبيا	المتوسط العام	عدد الدول	مرتبة ليبيا	المؤشر
2016	1.87-	-0.03	192	189	سيادة القانون
2016	1.57-	-0.04	192	187	مكافحة الفساد
2016	2.27-	-0.03	192	190	جودة تنظيمية
2016	1.89-	-0.02	192	190	فاعلية الحكومة
2016	2.21-	-0.04	194	187	استقرار سياسي
2016	1.37-	-0.03	194	171	مشاركة ومساءلة
2016	14 نقطة	43 نقطة	173	168	مدركات الفساد
2015	0.716	0.7	185	101	تنمية بشرية
2016	7 نقاط	3 نقاط	189	15	حقوق سياسية
2016	6 نقاط	3 نقاط	189	27	حزبات مدنية
2016	16%	20.80%	187	118	المرأة بالبرلمان
2016	96.4 نقطة		178	25	الدول الهشة
2016	19.22%	8.75%	181	16	البطالة العامة
2016	28.34%	10.43%	-	-	بطالة النساء
2016	48.12%	18.68%		8	بطالة الشباب
2016	7 نقاط مدى متوسط	3 نقاط	200	7	مخاطر سياسية
2016	7 نقاط مدى طويل	4.6 نقطة		29	مخاطر سياسية

ظلم، تسبب في إحباط غالباً ما يُصاحب باندلاع أعمال عنف وانعداماً للأمن، وتهديداً للسلم الوطني والاستقرار السياسي، الأمر الذي يجعل بعض الحكومات تسعى جاهدة لتفهم التطورات البيئية المحيطة، وما تحويه من اتجاهات رئيسية وتغيرات محتملة، ومنع أية اضطرابات اجتماعية مفاجئة، من خلال ضمان حُسن إدارة التغيرات

3.2. المؤشرات الدولية على الميزان:

تخضع غالبية الدول بسبب العولمة لمنطق ليبرالي سياسي واقتصادي، نجمت عنه هوة كبيرة بين البلدان، وبين الفئات المتباينة داخل تلك البلدان ذاتها، الأمر الذي ترتب عنه تقسيم الدول إلى معسكرين أحدهما غني، والآخر فقير غير مستقر. هذا التفاوت وما ولده من مشاعر

المتوقعة لمعالجة مُسببات الفقر، وبالتالي، التخفيف من أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

إن تفهّم الحكومات للحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للسكان بأكثر دقة ممكنة، وقياس رفاهيتهم، وكبح الغضب الذي يُؤلّد الصراعات وعدم الاستقرار، جعلها تقوم بتقييم مستوى التنمية البشرية لشعوبها، وتحديد مرحلة تطورها الاجتماعي والثقافي، وتعداد أشكال الراحة المتوفرة لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، طوّرت مجموعة من المعايير والمؤشرات لاستخدامها كمقياس للمواقف المختلفة. ولكن، هل كانت هذه المؤشرات فعالة حقاً لرصد الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للسكان في بلد معين بصورة دقيقة؟ بالتأكيد لا لأنه تم حسابها واستنتاجها بطريقة تقريبية وبأسلوب المتوسطات، لا يمكن أن تؤدي إلى تفسير دقيق للفوارق المتعددة الأبعاد التي تشكل عوز المساواة الناجم عن لبرالية اقتصادية قاسية. بمعنى، أن مؤشر التنمية البشرية المستخدم حالياً كأداة لقياس التقدم الاقتصادي للمجتمعات، ما هو إلا مؤشر تقريبي لحالات مختلفة، وأبعد من أن يكون معياراً دقيقاً يسمح بفهم الظواهر الاجتماعية بكل تعقيداتها. لذا، فلا يجب المبالغة في تقدير فاعلية مؤشر التنمية البشرية في مكافحة المشاكل الاجتماعية، إلا أنها توفر هذه المؤشرات معلومات هامة لراسمي السياسات والمخططين، يمكن الاسترشاد بها عند وضع السياسات واتخاذ القرارات، وفي

تحديد الآليات التي من شأنها تحسين درجة ليبيّا وترتيبها على هذه المؤشرات، والتغلب على نقاط الضعف إن وجدت. وتتلخص المعلومات في:

- يعمل المؤشر كإنذار مُبكر عن وجود جوانب سلبية تحتاج لمعالجة، أو ايجابية تحتاج لتعزيز وتطوير.
- تأكيد ما إذا كانت السياسات التي تنفذ حالياً ايجابية حسب ما خُطّط له، أو أنها لم تحقق النتائج المرجوة.
- توقع الاتجاه المستقبلي لمضامين مؤشر ما، باستعراض تغير قيمته على امتداد فترة زمنية معينة.

3 . الفساد والسلطة السياسية:

لقد ترك الحكم السابق في ليبيا مشاهد عوز بيّنة في دولة من عداد الدول العربية الغنية، إذ يلاحظ وجود بنية تحتية سيئة، وأن معظم الديار الليبية لم تطالها يد الإصلاح، ولعل أحد سفراء ليبيا لم يكن مبالغاً في مذكراته، عندما قال: إن المواطن في بلاد الطغيان ليس أكثر من شيء يُداس⁽⁹⁾. لقد زجّ بالإنسان الليبي إبان الحكم السابق إلى الشوارع، للهتاف لحاكم متسلط لا يرى فيه أكثر من بيغاوات تردد في هتافات تمجد في حكمه وتؤيد خطواته، ويهتف للفقر والبطالة والإهمال والإقصاء والفساد، حيث حكومات لا تؤمن لمواطنيها خدمات تعليمية وصحية جيدة، بلداً لا ترى فيه سوى الفاقة والرعب والصمت الرهيب.

إن الفساد الذي يربط بين الاختلاسات المباشرة

تعمل المؤشرات كإنذار مبكر على وجود جوانب سلبية تحتاج للمعالجة، أو ايجابية تحتاج لتعزيز والتطوير

وغير المباشرة للمال العام من قبل ذوي السلطة والنفوذ، وتشريع الرواتب العالية دون وجه حق، يتوازى مع الفساد السياسي والأخلاقي والاقتصادي، لا ترعاه سوى أنفس مريضة

فقدت بصيرتها وحادت عن قيم مواطنتها. وهكذا أصبح الفساد في الحياة الليبية قاعدة لا استثناء لها، يتجاوز كونه مشكلة مؤقتة، ليتحول إلى آلية من آليات التسيير الإداري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، بعد أن تغلغل في المؤسسات والمشروعات عبر التزوير، والرشوة، وتسلق المناصب والمواقع القيادية في الدولة.

وتأتي السلطة السياسية على رأس مسببات الفساد، فهي أصل كل فساد ومكمنه، وتُعلّل ذلك بالقرارات والتصرفات السياسية للعديد من الشرائح والفئات، فالسياسة لا تنحصر أثارها في القطاع السياسي، بل تمتد إلى الأفراد والمؤسسات والقطاعات، خاصة وأن فاعليتها تعتمد على "النخبة" التي تعمل على توزيع المصالح والمسؤوليات، المتحكمة في المجتمع والقيم والأخلاق والأموال فيما بينها، وتوفر للفساد البيئة المناسبة للتكاثر والتجديد، وتزوده "بالآليات" والقوانين التي تمكنه من فرض نفسه على البلاد والعباد، ليلقى بغيومه على مصالح الناس، أينما وجدوا وكيفما كانت حالتهم الاجتماعية والمادية، وهو ما يجعل الفساد "ابناً" شرعياً للسياسة ونُخبته. وبحكم العلاقات التي تفرضها هذه السياسة على نخبتها، تصبح المصالح بين أفراد هذه النخبة خارج الشرعية والقانون، فعلى يد هذه النخبة أهدرت قيم

القانون، وغيّبت الرقابة القضائية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، لتصبح "السياسة" مصدراً أساسياً للفساد، في أصنافه ومستوياته المختلفة.

3.1. الحكم الرشيد وكرسي التنمية:

لقد مرّت على ليبيا عقوداً من الزمن عجافاً، عرف خلالها الشعب الليبي كيف تُقتل الحرية، ورأى فيها كل ما يكره، حُكمت الأمور فيها بغير طبيعتها، وسد الأمر إلى غير أهله، ودبّ الفساد والظلم والطغيان والهوان، فهلكت بذلك البلاد وضاع العباد. وما عاشته ليبيا في السنوات الأخيرة الماضية، لم تكن إلا مرحلة انتقالية دون هويّة، سيطر عليها التخبط وانتشر فيها نهب المال العام والفساد.

هناك رغبة للديمقراطية في ليبيا، بعد أن حُرمت منها لعقود عدّة، بيد أن هذه الديمقراطية ربّما أصبحت فكرة مُبتذلة تُقدّم أثناء الانسحابات، بدلاً من أن تكون وسيلة لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، في توفير الخدمات الأساسية للناس، وتمكينهم من أن يكونوا شركاء نشطين ومشاركين في التنمية. فالديمقراطية لا تعنى شخصاً واحداً وصوتاً واحداً *One-man one-vote* فقط، بل تعنى حماية حقوق الأقليات وبرلماناً فاعلاً وتمثيلاً حقيقياً، وسلطة قضائية مستقلة، حقوق التجمّع والتظاهر السلمي ودفاع المرء عن رأيه بالطرق السلمية دونما خوفاً من الاعتقال التعسّفي، ومجتمعاً مدنياً ممكناً نشطاً يعمل دون تخويف أو ترهيب.

أصبح الفساد في الحياة الليبية قاعدة لا استثناء، يتجاوز كونه مشكلة مؤقتة، ليتحول إلى آلية من آليات التسيير الإداري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي

تبنى الدول وتتطور بفضل قياداتها الرشيدة القادرة على تفجير طاقات المجتمع والمضى بهم ومعهم إلى رحاب المستقبل المنشود بخطى ثابتة وعزم لا يلين

وإن كانت المجتمعات ترتقي بجهود أبنائها وتطور، فإن الدول تُبنى بفضل قياداتها الرشيدة، التي تُفجر طاقات المجتمع لتدفعهم وتشجعهم وتمضى بهم ومعهم إلى رحاب المستقبل، بخطى ثابتة وعزماً لا يلين. قيادات تحمل فكراً، وتُجسّد رؤية استشرافية، ترى المستقبل بعين الحاضر، وتبنى الحاضر انطلاقاً من رصيد تجارب الماضي. قيادات لا تقف كثيراً أمام ما حققته من إنجازات وإن كانت كبيرة لكنها تتطلع إلى الأمام لتحقيق إنجاز جديد. قيادات تراهن على جمال الوفاق وقُبْح الشقاق، فتُحقق وفاقاً جميلاً أساسه الاتفاق الكامل في الرأي حيال أمن الوطن والمواطن، فيعم السلام والوئام وتتسامح الأنفس، وتتلاحم القلوب، وتعيش الناس حياة آمنة.

وقد تتعثر برامج التنمية والمسار الديمقراطي في الدول السائرة في طريق النمو.

إما بسبب الفساد الذي يعبث بالإدارة، أو بسبب احتياجات هذه الإدارة إلى وسائل التحديث ومناهجه والهيكلية والتقويم. لذا اهتمت هذه الدول قبل كل شيء، بمعالجة مشاكل الجهاز الإداري المُسيّر لدواليب الدولة، فاتجهت إلى إصلاحه وتطهيره من الفساد بكل، كي يكون هذا الجهاز في مستوى المسؤولين المنوطة به سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ولتكون خريطة محاصرة الفساد في مواقعه جاهزة قبل رسم أية سياسة اصلاحية. وعليه، فإن الإدارة الكفؤة هي الأداة الأساسية والطبيعية، لأي إصلاح وتغيير. وفي المقابل، فإن الإدارة الضعيفة المُعرقلة في أي بلد لا تسيئ إلى المواطن

فحسب، وإنما تُشكّل عبئاً إضافياً على الاقتصاد الوطني الذي بأمس الحاجة لجذب الإستثمار وكسب ثقة المستثمرين.

والإدارة هي الفاعل والوسيط الضروري بين السلطة والسياسة، فهي المؤثرة في كل قرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، من حيث إنها تنهض بأعباء مهام تدير الشأن العام والمال العام وتقديم الخدمات العمومية المطلوبة. ويرى فقهاء الإدارة، أن إعطاء مفهوم حقيقي لحقوق الانسان والديمقراطية واللامركزية، أصبح يتطلب، قبل كل شيء، إدارة على مستوى عالٍ من نقاء السريرة وجودة العطاء، لأن الإدارة هي عصب الحياة في الدولة الحديثة، حيث إنها تبلور مهام قطاع ما يُعرف بالاقتصاد الإداري وأدواره.

لقد عرّف (ماكس ووبر) في محاضراته الشهيرة، مهنة السياسة، الدولة على أنها إزالة الشخصية عن السياسة، فأدوات الدولة ليست ملكية خاصة، وإن كانت كذلك، فهي مؤشّر على بداية فشل الدولة، التي تفقد سيطرتها الكاملة على أراضيها، وتراجع فيها القدرة على توفير الخدمات العامة والاستخدام المشروع لوسائل القوة، وتتآكل فيها السلطة الشرعية لصنع القرار، وينتشر فيها الفساد والجريمة، ويتدهور فيها الاقتصاد، وينفّلت فيها العنف. ففي غياب التنمية وإدارة الحكم الرشيدة، تكون الدول الفاشلة - أو شبه الفاشلة - حيث تُفرّغ الحكومة من مضمونها وإن كان لها علمٌ وعملة ومقعد في الأمم المتحدة، لكن هناك القليل من القانون والنظام والبنية التحتية، أو

الإدارة هي الفاعل والوسيط الضروري بين السلطة والسياسة، فهي المؤثر في كل قرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي

يوجد شيء على الإطلاق. وقد تكون الدولة شبحاً يظهر ثم يختفي ويمكن رؤية بعض معالمها والشعور بوجودها، لكنها ليست هناك فعلاً⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من الدور المتعاضد للإدارة في الدولة، إلا أن الإدارة في ليبيا أصابها نوع من التفهقر، بسبب الفساد المالي والإداري والسياسي، الذي لا يمكن أن يضمن الحماية للمجتمع في التعليم والثقافة، وفي الاقتصاد والصحة، وفي السكن والكرامة الإنسانية.

لكنه يُسهم في إنتاج جيش من الفقراء والأمية والغاضبين الذين يصعب التحكم في غضبهم وفي رفضهم لأوضاعهم الاجتماعية والسياسية، لا حالياً ولا مستقبلاً.

ومع الأسف، توالى على الشعب الليبي حكومات انتقالية، لم يكن القضاء على الفساد من أولوياتها السياسية والاجتماعية ولوجودها على رأس السلطة.

عليه، يتطلب الحكم الرشيد وجود ما يُعرف بكرسي التنمية ذو الثلاث أرجل، ترمز الرجل الأولى إلى الحيز الديمقراطي، حيث تُحترم الحقوق الإنسانية والبيئية. وترمز الرجل الثانية إلى التنمية المستدامة والمسؤولية عن حُسن التصرف في الموارد الطبيعية لصالح الجيل الحالي وأجيال المستقبل. أما الرجل الثالثة فترمز إلى ثقافة السلام، التي تتخذ شكل النزاهة والإحترام والصّفح والتعويض والعدالة. ويدعم الأرجل الثلاثة للكرسي، المقعد الذي يمثل في هذا التصوّر الوسط الذي يمكن أن تحدث فيه

هذه التنمية، وبإمكان المواطنين الذين يشعرون بالأمن والطمأنينة، إدراك وجود الأرجل الثلاثة في مواضعها الصحيحة التي تحفظ توازن الكرسي، أو قل توازن التنمية. وعلى الرغم من أن القوى المسؤولة عن كسر الكرسي لا تزال حاضرة وقوية، إلا أن امتلاك كرسي متين يعني ضمان تبني نهج كلى للتنمية، ويكون الكرسي آمناً، وتنعم الدولة بالاستقرار الذي يؤمن السلام والتنمية⁽¹¹⁾.

4. نحو تعزيز استقرار سياسي في ليبيا:

يُشكل الاستقرار السياسي الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها كل من الأمن والتنمية. عاملين من أكثر ما يشغل بال الشعوب وحكوماتها، إذ تتحقق الضرورات اللازمة لاستتباب الأمن، وتسعد الشعوب برفاهية العيش مع ازدهار الاقتصاد واستدامة التنمية، ومن الصعوبة بمكان، الفصل بين التنمية الشاملة وبين الاستقرار السياسي الذي له أكبر الأثر في خلق بيئة آمنة محفزة على البناء والإبداع والتطوير، إذ تُصبح الدولة ذات الاستقرار السياسي قادرة على تنفيذ خطط التنمية بعيداً عن أية مُنغصات وتحقيق قدر من التوازن بين متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي.

ما يلي هي استحقاقات يتوجب على المسؤولين في الدولة الليبية التصرف حيالها بحكمة، لتعزيز الاستقرار السياسي ومن ثم الأمن الذي هو أكسجين الاقتصاد والتنمية.

• لم تكن العوامل العرقية أو الإقليمية في ليبيا وفي أي يوم عامل قلق في توزيع عائدات الموارد

يتطلب الحكم الرشيد، وجود ما يعرف بكرسي التنمية حيث الثلاث أرجل، ترمز الأولى إلى الحيز الديمقراطي والثانية إلى التنمية المستدامة، والثالثة إلى ثقافة السلام، ويدعم الأرجل الثلاثة للكرسي قاعدة المقعد الذي تمثل الوسط الذي يمكن أن تحدث فيه هذه التنمية

خلق بيئة آمنة
ومحفزة على البناء
والإبداع والتطوير

تعزيز هوية
المواطنة والانتماء
إلى ليبيا، والبعد
عن ترسيخ مبدأ
القبليّة

القدرة على
الحفاظ على
النظام لا تعني
وجود استقرار
سياسي

الطبيعية، لذا يتوجب الحفاظ على وجود سياسات توزيع عادلة بين شركاء الوطن، لأن غياب المساواة في توزيع منافع التنمية بين المناطق لا يمثل فقط عائقاً للتنمية المستدامة، بل يحول دون إقامة نظام سياسي تعدّدي ومستقر.

• البعد عن ترسيخ مبدأ القبليّة وتكريس السلطة في يد قبائل بعينها، بل يجب تعزيز هوية المواطنة والانتماء إلى ليبيا، لتجد كافة القبائل نفسها في السلطة، الأمر الذي يغلق أبواب الفتنة، ويؤدي إلى استقرار سياسي يُبعد ليبيا عن إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار، الذي عادة ما يرتبط بالروابط والتفاعلات العرقية والعنف السياسي المصاحب للتحوّل الديمقراطي.

• العمل على تعزيز السياسة التعليمية التي انتهجتها الأنظمة السابقة في ليبيا، لدورها الإيجابي في تنمية الشعور الوطني، وترسيخ الإحترام المتبادل والسلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع الليبي بأطيافه المتنوعة، ومن ثم تأكيد استقرار الدولة الموحّدة.

• على الرغم من الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية اللتين قامت عليهما ليبيا منذ قيامها في عام 1951، لذا فإن تفعيل المشاركة لأقاليمه الثلاثة في تسيير دفة السلطة في ليبيا، أمر لا يستهان به في الحفاظ على التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وأن كانت هذه المشاركة غير مقننة في الماضي، لكنها تشكل اتفاقاً خارج الدستور تعارف عليها الليبيون في إطار ممارسة ما يعرف بالديمقراطية التوافقية عوضاً عن المواجهة بالتناقضات أو الصرعات الأقليمية.

• مواجهة الأزمة الداخلية المتمثلة في عدم الشفافية لهذا الأمر عند تعيين مرشحين في مناصب عليا في الدولة الليبية، لما يمكن أن يؤثر على أداء الحكومة، والانعكاس السلبي في المحافظة على التوافق الديمقراطي، الذي يُعتبر حامياً للتعايش السلمي والاستقرار السياسي في ليبيا.

• إن تفشي الفقر بين أبناء المجتمع الليبي وتغلغله قد تستغله حركات متطرفة في المنطقة في تجنيد الفئات المحرومة، الأمر الذي قد يهدد التعايش السلمي والاستقرار السياسي في اعقاب ما قد يكون لحظة فارقة في تاريخ ليبيا، فالتاريخ لم يضمنا إلى صدره فحسب بل وضعنا على الساحة العالمية وسلط علينا الأضواء، فيحق لليبيا أن تتحول من التسلط والفساد الذي ولد جميع أشكال الفوارق إلى بلد الدفاع عن الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

• القدرة على الحفاظ على النظام لا تعني وجود استقرار سياسي، فكل الأنظمة السلطوية تفرض نظامها على شعوبها بما يجعل الأوضاع القائمة مستقرة، لكنه استقرار سلطوي غير تنموي.

• ليبيا في حاجة ماسّة إلى إعادة الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، والأمر يحتاج إلى مبادرات حقيقية وشجاعة لتهدئة الشارع وكسب ثقته، من خلال انفتاح مُمهّد لإصلاحات حقيقية لبناء أمن واستقرار قائمين على تناغم بين السلطة والمجتمع، وليس الاستكانة إلى أوهام المقاربة الأمنية التي لا تنتج إلا ضدها.

• تعتبر مؤشرات إدارة الحُكم - Govern-ance مقومات أساسية لا يصح تقييم أي نظام حُكم دون الرجوع إليها، لمقاربتها بما هو قائم من تشريعات وأدوات رقابية وفاعلية المجتمع المدني، لتُصبح هذه المؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية للأمم المتحدة ومنظماتها، لكونها تساعد على مقاربة الواقع، فتقيس مستوى المساءلة والاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ومصدقية الرقابة وسيادة القانون، وأيضاً مراقبة الفساد.

لا تقوم الديمقراطية على نفي الخصوم بل على أساس التنافس معهم عن طريق المواجهة السياسية، وقبول فكرة أن المنتصر السياسي لن يكون كذلك مدى الحياة، ولا يمكن إرساء مؤسسات شرعية، في ظل غياب عدالة التوزيع لمنافع التنمية الكفيلة بتقليص اللامساواة.

ولكون غالبية البلدان النامية تواجه إشكالية التفاوت الجهوي في الانتفاع بفوائد التنمية، الذي يؤدي إلى نزاعات اجتماعية دائمة تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي لذا فإن الضرورة تستدعي جعل التقليص من الفوارق الجهوية هدفاً اقتصادياً واجتماعياً، ومقاومة الفروق الاجتماعية وجميع أشكال التمييز الجغرافي قضية تدرج ضمن السيادة الوطنية للدولة بالمحل الأول، لأن الفوارق الجهوية لا تُهدد النمو الاقتصادي فحسب، بل تُهدد الاستقرار السياسي أيضاً.

5. ملاحظات ختامية:

يتوجب أن نكون على درجة عالية من الإيمان

كي لا نشاءم، وإذا قلنا إننا أمة ليس من شيمها التشاؤم، والتفاؤل ليس سوى تعبير عن الطموح، فليس أمامنا إلا أن نواجه واقعا بتحدياته المختلفة، من خلال تفهّم الملاحظات التالية والاستفادة منها:

• لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بمعزل عن الاستقرار السياسي والأمني، والحديث عن استقرار مؤسسة الحكم والتناقل السلس للمناصب القيادية، لا يعنى التقليل من أهمية الجهود الأمنية التي تُسهم في حماية المكتسبات الاقتصادية وحماية مناشط الاقتصاد من الاستهداف. فالأمن ضرورة إنسانية بإعتباره الأساس لكل مناحي الحياة البشرية به يتأسس المجتمع ويتقدم وتتطور الدول، وبه يقاس رغد عيش الأمم وسعادتها.

• تعتبر مؤشرات إدارة الحكم والنظام السياسي، أحد أبرز وسائل قياس نجاحات الدول في المجالات المختلفة وأهمها. فهناك مؤشرات ذات صلة بالجوانب المؤسسية مثل مؤشر الشفافية، وأخرى ذات صلة بالجوانب التنموية كمؤشر التنمية البشرية. وهناك المؤشرات السياسية التي من أبرزها مؤشرات إدارة الحكم، ومؤشر فاعلية الحكومة، ومؤشر الدولة الفاشلة التي عادة ما تكون فريدة في هشاشتها.

• وفقاً لمؤشرات عام 2016، ظلت مرتبة ليبيا بالتقريب كما هي في الأعوام الماضية، إذ لم تتحسن وضعيتها على مؤشرات إدارة الحكم والنظام السياسي، بسبب عدم تحسّنها داخلياً ليكون محفزاً للتحسّن على هذه المؤشرات.

لا تقوم
الديمقراطية على
نفي الخصوم، بل
على أساس
التنافس معهم عن
طريق المواجهة
السياسية، وقبول
فكرة أن المنتصر
السياسي لا يكون
كذلك مدى
الحياة

سلمية، للتناوب على السلطة ولتوزيع الثروة بطرق عادلة. عدا ذلك، لا يمكنه أن يصنع أمناً واستقراراً، وإنما يؤدي إلى مضاعفة عوامل الانفجار السياسي والاجتماعي.

• ضرورة مراقبة مؤشرات الاستقرار السياسي ومتطلباته داخل الدولة بشكل دوري ودائم، ومتابعة أية تغيرات أو مُستجدات ذات صلة قد تطرأ، والتي من شأنها أن تؤثر في استقرار المنظومة الأمنية ككل، والاستقرار السياسي على وجه الخصوص، إنه جانب في غاية الأهمية، نظراً لارتفاع سقف المخاطر والتهديدات العابرة للحدود الوطنية، التي أصبحت تُهدد منظومة الأمن والاستقرار الداخلي، كما أنه مطلب مهم للغاية لتحقيق استقرار نظام الحكم وشرعيته.

• لا يمكن أن تنعم الحكومات بالأمن والاستقرار، بينما تتجاهل مؤسساتها الأمنية والسياسية، أهمية جانب الاستقرار السياسي ودوره في توطيد النظام والأمن داخل الدولة، حيث يستلزم الاستقرار السياسي، حيازة النظام والسلطة السياسية على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية واسعة تتصف بفاعلية عالية في صناعة السياسات وتنفيذها. وبذلك، يكون للاستقرار السياسي دوراً رئيساً في إبراز حيوية النظام الحاكم، ومدى تطوره وجدّيته في الإهتمام بالجوانب الحياتية غير الأمنية والسياسية، كت تحقيق المصالح الاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل الدولة.

واحتلت ليبيا مركزاً متأخرة في معظم المؤشرات التي تتعلق بالفساد ومؤشر الحريات.

• إن الفساد مرض الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وآفته، لأنه يُهدد الوحدة الوطنية والسلم والتلاحم الاجتماعي. لذا فإن المُعالجة الناجعة للفساد تتطلب، إرادة سياسية واجتماعية، وإدارة كفؤة قادرة على تحقيق مزيج من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والثقافية، تحقيق مزيج من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والثقافية، كي لا تُكوى البلاد بنار الفساد، فتتهاوى مؤسسات الدولة، ليتجرّع الجميع أدرانها.

• على ليبيا أن تنأى بنفسها عن الانجرار في أية حروب إقليمية أو أهلية، أو التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، فمرحلة ليبيا القادمة، تفرض وجوب الانكفاء على الداخل والتركيز على البناء والتنمية، من خلال تمكين قيادات اقتصادية وسياسية قوية التي - بدورها - تُشكّل اللبنة الأساس لتحقيق النمو والاستقرار.

• ضرورة تفهم الاستقرار السياسي على أنه دالة لمُتغيرين اثنين هما الحفاظ على قبضة أمنية مُسيطر، ووجود هامش من الحرية السياسية المنضبطة، فلا يمكن أن يكون الاستقرار الحقيقي مصطنعاً، أو سلطوياً مرتبطاً بقدره النظام على المحافظة على استمرار الأوضاع القائمة، وإنما هو نتاج طبيعي لحياة سياسية سليمة، تتصارع فيها الأفكار والبرامج بوسائل

• يجب تفهّم الاستقرار السياسي على أنه مُحصّلة أداء النظام، في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المتوازنة، وتكمن حقيقته في وجود الثقة بين أفراد المجتمع والحكومة القائمة على إدارة شؤون حياتهم اليومية ومتطلباتهم المعيشية، وفي مدى مقدرة مؤسسات الدولة على تحقيق الإصلاحات والمطالب بأساليب سياسية مدنية سواءً فيما يتعلق بالشأن الراهن أو المستقبلي، والتكيف مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، بتغيير تدريجي منظم يساهم في حفظ النظام.

• يجب أن يكون الإهتمام بجانب الاستقرار السياسي في ليبيا، هدفاً من الأهداف الوطنية العليا، التي يجب رعايتها والتركيز عليها حالياً ومستقبلياً، وذلك من خلال دعم عوامله الحاكمة وتعزيز معاييره البنائية والتكوينية. علاوة على تفعيل متطلباته لغرض تقوية المنظومة الأمنية.

• وإن قيل بوجود علاقة عكسية بين المشاركة السياسية والفساد، وصعوبة اثبات الفساد في الميدان السياسي لكن يستحيل نفي وجوده. لذا، تجب مواجهة الفساد لأنه يشوّه الحقل التجاري لأي بلد يحل به، ويُولد تشوّهات اقتصادية بتحويل استثمار المال العام إلى مشاريع رأسمالية تكثر فيها الرشاوى.

المصادر والمراجع:

1. محمد الصالح بوعافية. "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، يونيو 2016.
2. سداد مولود سبع. "عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية." مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس العدد الأول، 2017.
3. كريمة بقدي. الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.
4. زيارات متعدّدة لموقع منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org
5. إعادة تقدير مُعدّل البطالة في ليبيا"، مركز بحوث العلوم الاقتصادية-بنغازي، 2009، (دراسة غير منشورة).
6. سمير عطا الله. "هل حضرت لكي تغيب؟". جريدة القبس، في 28. 12. 2014.
7. كريستيان باريتني. مدار الفوضى: تغيير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف. ترجمة: سعد الدين خرقان. سلسلة عالم الفكر، الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014.
8. وانغاري ما ثاي. إفريقيا والتحدي. ترجمة: أشرف محمد كيلاني. سلسلة عالم المعرفة، الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014.
9. محمد يحيى. "تداعيات ربيعنا" الأخجف" وكيفية التخلص منها وفي مقدمتها الإرهاب". لموقع صحافة شباب جيل الوحدة الفكرية. (28. 7. 2014).

ثانياً: الاستقرار الإداري (الفساد والتوظيف)

تمهيد:

يشتمل مفهوم الاستقرار الإداري على معانٍ عدّة، فقد يعني ثبات السلطة التنفيذية واستمراريتها لبضع سنين، وقد يعني ثباتاً نسبياً للقيادات الإدارية العليا بالدولة، وقد يُعبّر عن ثبات هياكل الدولة الإدارية واختصاصاتها، كما قد يعني وجود قوانين ولوائح منظمة لتسيير العمل بمؤسسات الدولة مُتّسمة بالثبات والاستمرارية لفترة نسبياً طويلة. وتبقى الحقيقة، إن الحكم الرشيد عاملاً حاسماً، للاستقرار الإداري ولعملية النمو المُستدام ولمحاربة الفقر ورفع مستوى معيشة المواطنين. والحكم غير السوي، مُعوقاً للتنمية ومُكبّلاً للجهود الهادفة لرفع المستوى المعيشي، ومُعمّقا للفاقة والعوز والتمايز بين فئات المجتمع، ومساهماً في تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي والإداري والاجتماعي.

يوصف الجهاز الإداري في ليبيا ومنذ عقد السبعينيات وإلى حد الآن، بأنه جهازاً إدارياً سِمتَه الترهّل والوهن والفساد، فسّاداً ينمّ عن ضعف إدارة الحكم، وفساداً ترعرع لضعف في السياسات العامة وهشاشة المؤسسات وعدم فاعلية القوانين والأطر التنظيمية، ليكون الفساد في ليبيا نتاج اختلال منظومة القيم، وقصور في النظام التعليمي، وتشوّه في تطبيق القانون، وهو مسألة تراكمية، تنامت من عدم معالجتها عند بدايتها منذ عدّة عقود، فلم تُتخذ الإجراءات الحاسمة لمعاقبة المُفسدين، فتمدّد هذا

الأخطبوط ليطال المؤسسات المالية والبلديات والشؤون العامة ليصل إلى التعليم، ناهيك عن الإجراءات الملتوية للعلاج بالخارج وملف الجرحى وفتح الاعتمادات الوهمية مروراً بالأغذية الفاسدة والمعلبات والأدوية المنتهية الصلاحية.

إنه فسّاداً سياسياً وإدارياً ومالياً وقيماً له نفوذ وتأثير، شل كل إجراء قانوني قد يُتخذ ضد أي من رموزه الذين تُلاحقهم لعنة الفساد، الأمر الذي وضع ليبيا في مواجهة جُملة من التحديات، بعضها إرثاً من النظام السياسي السابق، وبعضها الآخر نتج من الحالة التي تلت ثورة 17 فبراير، وأصبحت مطالب الناس بالإصلاح الإداري ومحاربة الفساد صُراخاً ينمّ عن حُجم الوجد وتحمّل القيادات السياسية والاقتصادية مسؤولية الخلاص من الأزمة وتحقيق النهضة، نهضة لن تتحقق دون جهاز إداري مؤهّل كفؤ ومسئول. لذا، يجب أن تكون إرادة الإصلاح وإدارته قوية لتفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكشف كل الخروقات التي تسيء إلى العمل السياسي وتدير الشأن العام.

يتسبّب عدم الاستقرار الإداري في تشتت الكوادر البشرية الكفؤة، وضياع الكثير من الملفات والمستندات الفنية والمالية المهمة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب الشفافية والمهنية Professionalism في أداء العمل، ومن ثم،

يتسبب عدم الاستقرار الإداري في تشتت الكوادر الإدارية الكفؤة وضياع الكثير من المستندات الفنية والمالية مما ينتج عنه غياب الشفافية والمهنية في أداء العمل

فتح أبواب الفساد وما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني بأكمله. ومن جانب آخر، لا يوجد على وجه البسيطة مجتمع فاضل يخلو من الفساد والمتعاملين به، ولا يرتبط الفساد بنظام سياسي بعينه إنما يوجد الفساد بتوافر الظروف المواتية له. ولم يعد الفساد شأنًا محلياً صرفاً، بل ظاهرة دولية عابرة للحدود الوطنية Trans-national تمس جميع الاقتصادات وتُشكل عامل قلق لكل المجتمعات، الأمر الذي يستدعي ضرورة التعاون الدولي من أجل التصدي لها ومحاربتها. لذا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة الفساد في 2003.10.31، دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005.

كما أقرت الجمعية العامة اليوم التاسع من ديسمبر من كل عام، يوماً عالمياً لمكافحة الفساد، لإذكاء الوعي بأهمية كسر شوكة الفساد، وتبيان تداعياته على حقوق الإنسان وانتهاكها، وكل ما يمس أمن المجتمعات والحكومات والدول.

ولكون الفساد ظاهرة ليست أحادية الجانب بل ذات أبعاد متشعبة، جاءت تعاريفه مُختلفة باختلاف المنظور الذي يُنظر إليه من خلاله، فيُعد فساداً، كل سلوك ينتهك أيًا من الضوابط التي يفرضها النظام أو يهدد الصالح العام، وأية إساءة لاستخدام المركز الوظيفي العام لتحقيق مآرب خاصة. ولقد كتب الكثيرون عن هذه الظاهرة القديمة الجديدة التي تتضمن، الابتزاز Blackmailing والرشوة

Bribery وإساءة استخدام السلطة العمومية للكسب الخاص، والتعدي على المال العام، وتوظيف الأبناء ومحاباة الأقارب في مراكز متقدمة في الجهاز الوظيفي، دون مراعاة لإجراءات التوظيف والترقيات وكذلك نظام تقييم أداء الموظفين، الأمر الذي أحدث خللاً في التوازن بين الإدارات والمرافق العمومية فيما يخص عدد الموظفين، فبعضها يعاني نقصاً وبعضها الآخر يُعاني من فائض في العمالة.

لقد استدعى الفساد المُريع في ليبيا طرح تساؤلات مشروعة من قبل، كيف استشرى الفساد في المجتمع؟ وما تداعياته الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة؟ وما سبل مواجهته؟ تساؤلات تُمثل أهم عناصر هذا البحث ونقاط تركيزه، بهدف إذكاء الوعي لمُناهضة الفساد للحد منه واقتلاعه من جذوره. وعليه، فهو يهتم بتسليط الضوء على مفهوم الاستقرار الإداري، وماهية الفساد ومظاهره وأسبابه وتداعياته، وتشخيص عملية التوظيف وما مسّها من فساد، لغرض تحديد أهم المعالجات الموضوعية، للحد من تداعيات ظاهرة الفساد على المجتمع الليبي وبالتالي حُسن إدارة اقتصاده.

1. مفهوم الاستقرار الإداري ودلالاته:

يشتمل مفهوم الاستقرار الإداري على معاني عدّة، فقد يكون المقصود ثبات واستمرارية السلطة التنفيذية المُتمثلة في الحكومة، مع ثبات هياكل الدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات، وكذلك هياكلها الإدارية وتقسيماتها التنظيمية واختصاصاتها، لفترة نسبياً طويلة. بينما عدم

الاستقرار الإداري، يتأتى من كثرة تكرارية إعادة تشكيل الحكومة على فترات زمنية نسبياً قصيرة، الأمر الذي يفتح أبواب الفساد والنهب ويُفرغ هياكل الدولة ووزاراتها من كوادرها المؤهلة، وبالتالي تفقد الدولة الكوادر العلمية الإدارية ذات الخبرة والكفاءة، ويفقد العمل الإداري المهنية المطلوبة عند أدائه، حيث التقلبات الوزارية عادة ما تكون مصحوبة بإلغاء بعض الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات، أو إدماجها في وزارة أو هيئة أو مؤسسة أخرى.

وقد يعني الاستقرار الإداري، ثبات القيادات الإدارية التي ترأس الوزارات والهيئات والمؤسسات بالدولة لفترة نسبياً طويلة. ونقيض ذلك، كثرة التغييرات التي تطرأ على القيادات الإدارية على مستوى الوزارات والهيئات والمؤسسات، الأمر الذي ينجم عنه فقدان وجود التكنوقراطيين بالعمل الحكومي من ذوي الكفاءة والخبرة على رأس هياكل الدولة، ومن ثم، فقدان القيم الإدارية كقيم، والحفاظ على الوقت والتقييد بلوائح العمل والإخلاص في أدائه ونبذ المحاباة والواسطة بين المستخدمين في مختلف المستويات الإدارية، ويترتب على ضياع هذه القيم الإدارية، تنامي ظاهرة التسيب الإداري بين مستخدمي أجهزة الدولة المختلفة.

كما قد يعني الاستقرار الإداري، أن لمؤسسات الدولة قوانين ولوائح وإجراءات وقواعد منظمة لتسيير العمل، مُتسمة بالثبات والاستمرارية لفترة نسبياً طويلة، ولم تطرأ عليها أية تعديلات إلا في حالات استثنائية استوجبت

ضرورة التعديل أو التغيير في نص مادة أو مواد قليلة بعينها. ليكون النقيض، هو إمّا عدم وجود مثل هذه القوانين واللوائح، أو كثرة التعديلات التي تطرأ عليها بالتغيير أو الإلغاء في بعضها أو نصوص منها، أي وجود نوع من الاسهال التشريعي يؤدي إلى ارباك في عملية تسيير العمل.

ولم تكن فترة حكم النظام السابق تتسم بالاستقرار الإداري، بل كان عدم الاستقرار هو السمة الغالبة طيلة عقود حكمه، حيث كثرت التغييرات في عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات ومُسمياتها، فأحياناً تلغى بعض الوزارات والهيئات وأحياناً تدمج وزارة في أخرى أو هيئة في أخرى، الأمر الذي أدى إلى ارباك الإدارة والعمل الإداري في ليبيا، وتشتت الكوادر البشرية المؤهلة وغياب المهنية في العمل، وضياع بعض المستندات وأرشيف بعض القطاعات الذي يمثل ذاكرة الدولة في أي من نشاط الاقتصاد الليبي.

2. مفهوم الفساد الإداري ومعناه:

تُستمد هبة الدول وإحترام قوانينها من نزاهة العاملين فيها وتمسُّكهم بأخلاقيات الوظيفة، ويفقد المواطن ثقته بالدولة وعدالتها عندما يرى الفساد مُستشرياً في أجهزتها. ومنذ حوالي نصف قرن مضى، تحوّل الفساد من هاجس وطني أو إقليمي إلى قضية عالمية، فعولمة الاقتصاد أدت إلى عولمة المشكلة، إذ عمل النظام المالي الدولي المتشابك إلكترونياً على زيادة فرص الفساد، كما جاء أيضاً بفرص جديدة

قد يعني الاستقرار الإداري ثبات واستمرارية السلطة التنفيذية وهيكلها الإدارية أو ثبات القيادات الإدارية التي تتولى الوزارات كما قد يعني القوانين والإجراءات

يشتمل الاستقرار على عدة معاني منها ثبات واستمرارية السلطة التنفيذية مع ثبات هيكلها الإداري، أو ثبات القوانين والتشريعات النافذة لفترة طويلة نسبياً

يعتبر الفساد
الإداري مؤشراً على
وجود فساد
سياسي

الفساد السياسي
ينتج عنه الفساد
الإداري والذي
يعتبر مؤشراً على
تدمير المواطن
وضعف ثقته
بالحكومة

لفضح الفساد والسيطرة عليه⁽¹⁾ وقد استشعرت المجتمعات مدى خطورة هذه الظاهرة وتداعياتها السلبية المتعددة، التي تمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، فعقد العزم على مواجهتها بحزم وإصرار، وكانت البداية من التثقيف واتباع أفضل الآليات، وتوظيفها على المستوى المحلي مع مراعاة الخصوصيات الوطنية.

ويحدث الفساد عندما يقبل الموظف رشوة لتسهيل إجراءات إنهاء عمل ما، أو استغلال مركزه الوظيفي العام بتعيين الأقارب بدافع المحاباة، أو اختلاسه شيء من المال العام.

ويبدأ الفساد من الذات عند تقديم بعض التنازلات الطفيفة التي سرعان ما تكبر وتنمو وتؤثر في الشخص والمجتمع، وفي ظل غياب الرادع المناسب، تتحول إلى آفة فساد تقضي على الأخضر واليابس في كل أركان المجتمع، وصدق أحمد مطر حين قال: كان قديماً يُدعى "فساد" تركوه يكبر فساد.⁽²⁾

وانتقال سلبيات نظام الحكم السابق إلى الكثير من الدوائر الحكومية، فضلاً عن عدم التقيّد بمبدأ اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب.

فالفساد الإداري هو تجاوز المصلحة العامة لغرض مصلحة خاصة.

ويعتبر الفساد الإداري مؤشراً على وجود الفساد السياسي، كما أن الفساد السياسي ينتج عنه الفساد الإداري الذي يعتبر مؤشراً على تدمير المواطنين وضعف ثقتهم بالحكومة، وعدم سيطرة الحكومة على المال العام وانفاقه، وغياب

الكفاءة الإدارية وعدم الاستقرار الاقتصادي، واستفحال الفساد السياسي والمحسوبية بالإدارة الحكومية والتوظيف، وسيطرة أصحاب رؤوس الأموال والشركات على الدولة عبر رشاوي القيايين والمسؤولين في الدولة.

قد يرى البعض أن مفهوم الفساد ينحصر في نهب المال العام، ولكن هناك ممارسات أخرى - ليست فساداً مالياً - قد لا تُحسب ضمن هذا المفهوم.

وهو خطأً ذريعاً يُدفع ثمنه أضعاف الفساد التقليدي، إن القصد هنا لفت الإنتباه إلى أن هناك مظاهر فساد أخرى قد تكون أحياناً أكثر خطورة.

بمعنى، أن هناك فساداً ظاهراً وآخرًا مخفياً⁽³⁾ ومن ضروب هذا الأخير:

- عدم تنفيذ الأحكام القضائية.
- عدم إيفاء المرشح بوعوده للناخبين.
- البطالة المُقنّعة كتوظيف الموارد في غير محلها، وفائض العمالة.
- خيانة الأمانة تحت أية ذريعة، والسلبية والإنكفاء على الذات والسكوت عن الشبهات.
- الإهمال والتسيّب الوظيفي، والتبذير والاسراف وتعطيل المشاريع.
- التحييز للظالم على حساب المظلوم، والتملق على حساب كلمة الحق.
- التسلق الوظيفي بطرق غير مشروعة، والتربص للإيقاع بالآخرين.
- تقاعس المسؤول عن القيام بواجباته لضعفه أو أنه غير مؤهل حتى وإن كان نزيهاً غير مُرتشٍ.

ولرعاة الفساد قدرات هائلة على القيام بممارساته، فقد يظهرون للعيان بلباس رداء البراءة وسلوكيات الملائكة، ليكون أخطر ما يواجه أي نظام أو مؤسسة وهو الفساد الذي لا يتواجد وينتشر بغير علم من أهل السلطة أو الإدارة ضمناً أو مشاركة أو تقصيراً منهما.

إن استغلال السلطة للتلاعب بالمال العام يؤدي دوماً للانحيار لا محالة، لذا فإن الفساد يُدمر القيم ويقتل الضمير ويضر الاقتصاد، ومن الصعوبة بمكان أن تظهر نتائج مواجهته بين عشية وضحاها، فقد تظهر نتائج محاربة الفساد على مستوى المسؤولين الكبار في وقت نسبياً أقل، أما على مستوى المعاملات اليومية للموظفين العاديين فقد تتطلب زمناً ليس بالقصير.

وبالجملة، الفساد كلمة يرتجف منها السياسيون والمسؤولون، لأنها تعادل الفضيحة التي يمكن أن تطالهم إذا ما تصرفوا في المال العام بأسلوب منحرف. كما أنها قد تطال جميع المكونات السياسية والاجتماعية والمؤسسات المدنية والنقابية وأي فئة ناشطة في الشأن العام. والفساد من أخطر الظواهر السلبية وأكثرها فتكاً بالأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، يصيب مفاصل حيوية في الدولة والمجتمع، كالقيم والوازع الديني والانتماء الوطني، فيولد الفقر والجهل والتمايز الطبقي، وانحدار المستوى الأخلاقي وغياب الضمير وتلاشي المواطنة. وتجدر الإشارة، إلى أن أصل الفساد هو سوء إدارة مُتمثلاً في سياسات تعيين أساسها تقديم المناصب هبات ومُراضاة للبعض، ولا يتم تعيين

الأشخاص وفقاً للتأهيل والكفاءة والمواطنة.

1.2. دوامة الفساد في ليبيا:

إن عوامل الفقر والبيروقراطية وتزايد معدلات التضخم، وتدني مستويات الأجور والمرتبات في مقابل غلاء المعيشة، شكلت بيئة مواتية لتفشي الفساد في ليبيا وتعدّد مظاهره.

إنها حالة من النهب واستغلال الموارد القومية التي شهدتها ليبيا قبل اندلاع ثورة فبراير 2011 وبعدها.

إنها رأسمالية المحاسيب التي قامت على أساس مُحاباة الأقربين والأصدقاء والمُقرّبين والمُنافقين، وتمييزهم على حساب بقيّة المواطنين. إنه سلوك معوجّ شكل خميرة دوامة الفساد في ليبيا التي تتعدّد حلقاتها. ولعلنا نُشير إلى دوامة الفساد من خلال النقاط التالية:

• الواسطة، هي التدخل لصالح تعيين شخص ما على الرغم من وجود من هو أفضل كفاءة، وتُصنّف ضمن أسوأ جرائم استعمال السلطة الوظيفية.

لتكون ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر السلبية المتفشية في ليبيا وأكثرها ضرراً، لكونها تُصيب مفاصل حيوية في الدولة كالصحة والتعليم والإدارة .

• قد تكون حقيقة مرّة، أن المجتمع الليبي يهب لمحاربة الفساد وكأنه يرفع شعار "معاً نقضي على الفساد" ويوجد فيه من يُمارسه فكيف ستم مُحاربة الفساد في مجتمع يتسم بهذه المتناقضة السّمجة؟ إنهم حُرّاس الفساد، أصحاب الضمائر المُتبيسة، إن لم تكن ميّنة في دولة تُعاني رخاوة

إن عوامل الفقر والبيروقراطية وارتفاع معدلات التضخم وتدني مستويات الأجور وتباينها مقابل غلاء المعيشة شكلت بيئة مواتية لتفشي الفساد في ليبيا

تطبيق القانون، إذ يلاحظ إثراء سريع معظمه غير مشروع، وتربّح مفاجئ على حساب المال العام، وإرباك لأسس مؤسسية الدولة.

• لقد كشف وزير الخارجية الليبي⁽⁵⁾ في 16.10.2015 عن واقعة فساد مالي وإداري، مفادها قيام دبلوماسيين وموظف إداري بتزوير مستندات ثبوتية شخصية لمرضى ليبين. وأكد أنه تم تغيير أرقام جوازات سفر أشخاص ليبين متوفين بأرقام أخرى وادّعاء أنهم مرضى، لغرض الحصول على المبالغ المالية التي خُصّصت لعلاج المرضى في الخارج. وقال: إن هؤلاء الممارسين للفساد لا يزالون باقين في مناصبهم يستولون على أموال المرضى ويحرمون المحتاجين من الحصول على حقهم في العلاج، وكتيجة لعدم مكاشفتهم ومحاسبتهم وتقديمهم للقضاء، أدى بالتالي إلى تشجيع غيرهم للقيام أعمال فساد أخرى أعظم منها.

وصرّح وزير التعليم الليبي⁽⁶⁾ في أكتوبر 2017، بوجود أكثر من 300 ألف معلم ومعلمة في ليبيا، في حين يوجد مليون وثلاثمائة ألف طالب، أي بنصاب أستاذ لكل أربعة طلاب النصاب النموذجي هو أستاذ لكل عشرين طالباً، وأضاف أنه يوجد 11 ألف طالب يدرسون في الخارج، من بينهم شخص موفد عمره 76 سنة وآخر عمره 63 سنة ولديه سبعة أبناء. وأشار إلى وجود مدينة بها 11 مدرسة و4000 معلم ومعلمة، وفي منطقة طرابلس الكبرى توجد أكثر من 1400 مدرسة خاصة، وأن النسبة النموذجية للمدارس الخاصة لا تتجاوز 7% من

مجموع ما هو موجود من مدارس عامة وخاصة. وذكر أن امتحاناً أجري للطلبة الراغبين في دراسة الطب وتقديراتهم في الثانوية العامة 85% فأكثر، من اجتاز منهم الامتحان 8% فقط. نأهيك عن انتشار ظاهرة غش الطلبة في الامتحانات والسكوت عنه من قبل بعض الأساتذة، مما يكون سبب نمو شجرة الفساد في ليبيا وازدهارها، والغذاء الذي تقتات منه، ألا وهو الخلل الحاصل في التعليم، ولعل ظاهرة الدروس الخصوصية المتفشية في المجتمع، هي خير دليل على ذلك.

• وإن انتشر الفساد في دول العالم بدرجات متفاوتة، إلا أن المتأمل في الحالة الليبية قد يُصدم بمفارقة عجيبة، هي أنه من المفترض أن تكون ليبيا من الدول الأقل فساداً، لكونها بلد إسلامي به مساجد كثيرة ورؤاها كثر، والمعروف أن الدين الإسلامي يُريّ الضمير حيث مخافة الله من قبل الراعي والرعية، ولا تعاني الدولة من فقر حقيقي، ولا من قلة في الأجهزة الرقابية والقوانين، إنها آفة اللصوصية ومنظومة سرقة الأوطان، إنها بحق دوامة الفساد في ليبيا التي جعلت النافذين والمُفسدين، يتمتعون بحياة منعمة مع إفلاتهم من العقاب.

وبالجملة، لا تزال المؤسسات الحكومية -معظمها- تدار بعقلية متكلسة أدت إلى تخلف الإدارة الليبية، بسبب عدم كفاءة العديد من موظفيها وغياب ثقافة المواطنة لديهم، وهو ما يدفعهم إلى الاستخفاف بحقوق المستهدفين بالخدمة ومصالحهم.

إن ضعف الإدارة الليبية مرده إلى اشكالات تتعلق بانحرافات قيمة وأخلاقية وغياب الإدارة الرشيدة

إن المتأمل في الحالة الليبية يصدم بمفارقة عجيبة، وهي من المفترض أن تكون ليبيا من الأقل فساداً لكونه بلد مسلم به مساجد كثيرة ورؤاد لهذه المساجد كثر

ولكن، طرح مسألة القيم والنظام الأخلاقي في الإدارة العمومية وتحقيق الفاعلية الإدارية، هي اشكالية معقدة يصعب الجزم بوجود حلول جاهزة لها. فعن أية قيم نتحدث إذا كان جُلّ الموظفين يعتبر العامل المادي هو المُحدّد لأداء المهام في الإدارة العمومية، وليس الولاء والانتماء. ويواجه الموظف سيادة عقليات جامدة ومركزية القرارات الإدارية، من قبل مسؤولين يتحكمون في المسار الإداري للموظف، ولا يدعون له مجالاً للإبداع أو الابتكار بحجة هرمية السلطة، وضرورة الامتثال لتنفيذ القرارات دونما اعتراض، وغياب آفاق واضحة للموظف، مع انعدام الحوافز والشفافية في الترقّي وضمانات التطوير الوظيفي.

2.2. تقارير هيئة الرقابة الإدارية:

لم تعان ليبيا من ويلات الحرب وصراع الفرقاء السياسيين على الحكم بل إلى جانب الأوضاع الإنسانية والصحية المتردية، ظهر الفساد متوغلاً مُحاولاً القضاء على ليبيا المُنهكة. وفي إطار اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية ووفقاً لقانون إنشائها، أشارت تقاريرها في 2013-2014 - 2015-2016 إلى جملة من المطالب التي كان لها انعكاسات سلبية على الأداء الإداري، منها: ضعف الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية، وتواصل الإخلال بالمسؤولية العامة لعدم ردع المُخلّين بها، وتردّي الوضع الأمني ووجود صراعات مسلحة، وعدم تقيّد غالبية الإدارات بالإجراءات والقوانين والقرارات.

وركّز تقرير هيئة الرقابة الإدارية⁽⁵⁾ لعام 2016، على ضعف أنظمة الرقابة الداخلية

وقصورها، وملاحظة ارتفاع عدد القضايا المرفوعة ضد بعض الجهات بالدولة، والعمل دون وجود خطط سنوية وهيكل تنظيمية وملاك وظيفي معتمد وبالتالي وجود تعيينات وترقيات بالمخالفة، وعدم تناسب المؤهلات العلمية والمهنية لشاغلي بعض الوظائف القيادية، حيث التكلّف دون مراعاة للخبرة والكفاءة، علاوة على أن هناك بعض المؤهلات العلمية هي من مؤسسات تعليم خاص غير معتمدة. إضافة إلى وجود تداخل في اختصاصات بعض التقسيمات الإدارية والهيئات والأجهزة الإدارية، واستمرار ظاهرة التسبب الإداري والتقصير في معالجتها، وعدم استقرار التبعية الإدارية لبعض المشاريع والهيئات والشركات والأجهزة الأمر الذي ساهم في تشتيت كوادرها البشرية المؤهلة، وضياع الكثير من ملفاتها ومستنداتها الفنية والمالية المهمة.

كما ذكر التقرير، حدوث استيلاءات على بعض مقار الدولة وممتلكاتها، وتفشي ظاهرة البناء العشوائي التي انعكست سلباً على التخطيط العمراني، وعدم الحفاظ على البيئة من المخلفات الطبية بالتحديد، وانتشار وجود أدوية منتهية الصلاحية دون وجود سلطة رادعة، وعدم تشكيل لجان للعطاءات والمشتريات، والتوسع في منح العهد المالية دون التقيّد بضرورة تسوياتها، وشراء سيارات بأسعار باهظة، والتوسع في قرارات الإيفاد إلى الخارج للدراسة وغيرها. عليه اتخذ الجهاز الإجراءات اللازمة بالخصوص في شقين اثنين:

إلى جانب النزاعات المسلحة وصراع الفرقاء السياسيين على الحكم، ظهر الفساد متوغلاً مستثيراً للقضاء على ليبيا من جراء ذلك.

بلغ عدد القضايا
في الشق الجنائي
التي أحيلت للنيابة
العامة 213 قضية
لعام 2016 تمثلت
في الإهمال
والتقصير في
حفظ المال العام
والتزوير في
الوثائق واختلاس
المال العام وإساءة
استعمال الوظيفة

• الشق الجنائي - تمت إحالة 213 قضية إلى النيابة العامة، لكونها تشكل في مجملها شبهة جنائية بالجرائم التي تمثلت في الإهمال والتقصير في حفظ المال العام وصيانته، والتزوير في الوثائق الرسمية واستعمال الوثائق الرسمية والعرفية المزورة، واختلاس الأموال العامة، وإساءة استعمال سلطات الوظيفة لنفع الغير أو الإضرار به، والإهمال في أداء الواجبات الوظيفية.

• الشق التأديبي - تمت إحالة 6 قضايا إلى وزير العدل فيما يتعلق بمحرري العقود، كما أحيلت 227 قضية إلى المجالس التأديبية للمخالفات المالية، اتهم فيها 611 مُتهدماً.

كذلك أحيلت 33 قضية إلى مجلس التأديب الأعلى اتهم فيها 94 متهدماً، وأحيلت 15 قضية إلى المجالس التأديبية المختصة اتهم فيها 25 متهدماً. وتقرر إصدار أمر لإقامة دعوى في 23 قضية. وقد صدرت بشأن القضايا المُحالة إلى مجالس التأديب معاقبة عدد من المتهمين بعقوبة الإنذار أو اللوم أو الخصم من المرتب أو الحرمان من الترقية.

كما ورد إلى هيئة الرقابة الإدارية 1768 موضوعاً من شكاوى وبلاغات وتظلمات، اتخذت بشأنها الإجراءات القانونية اللازمة تلخصت مواضيعها في التقصير في حفظ المال العام وصيانته، واستغلال الوظيفة، والاستيلاء على المال العام، وقرارات نقل وترقية بالمخالفة، وإصدار قرارات استقالات اعتبارية، وتجزئة عقود تنفيذ مشروعات، وفتح حسابات مصرفية

بالمخالفة، وعدم تقيّد بأحكام لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وعدم صرف مرتبات والتأخر فيها، وعدم الحصول على تعويضات.

3.2. ليبيا على مؤشر مدركات الفساد لعام 2016:

يقيس مؤشر مدركات الفساد ما قد يوجد من فساد إداري وسياسي على مستوى القطاع العام، ومقياسه أن الدولة التي يقترب تقييمها من الصفر تقترب من ذيل الترتيب، والدولة التي يكون تقييمها أكثر قرباً من المائة تقترب من صدارة الترتيب. وأشار مؤشر مدركات الفساد لعام 2016 إلى أن 69% من الدول التي شملها تحصلت على أقل من 50 نقطة⁽⁹⁾، علماً بأن الفساد من أكبر المعوّقات أمام التنمية والتطوير وجاء المتوسط عند 43.22 نقطة.

ويُعدّ الفساد من أكبر المعوّقات أمام التنمية والتطوير، والملاحظ أن ليبيا تتنّ تحت وطأة مؤشرات متدنية جداً على سلّم مدركات الفساد منذ عدة عقود، وها هو الفساد يُلقى بظلال كثيفة تُخيم عليها عام 2016 جعلها تقترب من ذيل السلّم عند 168 من بين 173 دولة وبقيمة مؤشر 14 نقطة.

وحازت نيوزيلاند على أعلى قيمة على المؤشر عند 90 نقطة، وجاءت الصومال في نهاية القائمة بترتيب 173 وبقيمة مؤشر 10 نقاط. ويبين الجدول رقم (1) مرتبة ليبيا بين بعض الدول (اختيار عشوائي) وردت في الجدول العام لسنة 2016.

الجدول (1)

مؤشر مدركات الفساد 2016

الدولة	الترتيب	قيمة المؤشر بالنقاط
نيوزيلاندا	1	90
المملكة المتحدة	12	81
الولايات المتحدة الأمريكية	18	74
اليابان	20	72
السعودية	63	46
تونس	75	41
مصر	107	34
العراق	165	17
ليبيا	168	14
الصومال	173	10

تعتبر مواجهة الفساد الإداري والمالي مهمة تتحملها القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والتي يتجلى دورها في تعزيز الرقابة الدقيقة ومحاسبة المسؤولين ومتابعة أدائهم الوظيفي

جعلها من بين أفسد عشر دول في العالم لعام 2016.

ويبدو أن الفساد في ليبيا باقٍ ويتمدد وأن إقامته ستطول، وفقاً لنتائج تقرير مؤشر مدركات الفساد عن الفترة 2012 - 2016 التي يوضحها الجدول رقم (2).

إن مواجهة الفساد الإداري والمالي مهمة تتحملها القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني التي يتجلى دورها في تعزيز الرقابة الدقيقة ومحاسبة المسؤولين ومتابعة أدائهم الوظيفي، خاصة وأن وضعية ليبيا على هذا المؤشر - عموماً - تتدهور من سنة إلى أخرى، الأمر الذي

الجدول (2)

تطور مرتبة ليبيا في مؤشر الفساد 2012 - 2016

السنة	قيمة المؤشر
2012	21
2013	15
2014	18
2015	16
2016	14

4.2. مُسببات الفساد:

تعود أهم الأسباب المباشرة للفساد إلى خلل في سياسات التعيين، وضعف الأنظمة المحاسبية والرقابة الداخلية وضعف قياداتها في المحل الأول. وهناك أشخاص وإن لم يصنعوا الفساد فهم يساعدون بشكل أو بآخر على بقاءه وانتشاره، إنهم حُرّاس الفساد الذين يُمثلون الاستبداد السياسي والفساد السلوكي، لتكون مُسببات غض الطرف عن الفساد كثيرة، منها، وجود من يستفيد من الفساد، ومن يعتش على بقاءه واستمراره، وتخلّف في التنمية والتعليم، وتدني المستوى المعيشي، وتدهور منظومة القيم، والتراخي في تطبيق القانون.

وعموماً، يمكن القول إن العوامل الحاكمة التي يتأتى منها الفساد في ليبيا⁽¹⁰⁾ هي:

• الولاء للذات لا للوطن، وتدني وعي المواطن بأهمية مكافحة الفساد.

• غياب الشفافية، حيث غياب المحاسبة أو ضعفها، وحكومة تغيب عنها المساءلة.

• سوء توزيع الموارد وإفقار المجتمع، من خلال تدني مستوى المرتبات في القطاعين العام والخاص.

• عدم نزاهة التوظيف وتجميد الطاقات والكفاءات الأمر الذي جاء بموظفين عموميين يمرحون بلا حسيب ولا رقيب.

• ضعف الرقابة على أداء القطاعين العام والخاص، وضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى المتنفّذين.

• الأجهزة الرقابية لا يؤخذ بتقاريرها ولا يعتد بها.

• قوانين وإجراءات يسهل خرقها والإلتفاف حولها، وغياب جدية الدولة في مواجهة الفساد.

• هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ووجود روتين وبيروقراطية للتعطيل والابتزاز.

وبالجُملة، لم تستطع الحكومات المتعاقبة بعد ثورة 17 فبراير 2011، تحقيق الاستقرار الإداري ومكافحة الفساد. فعلى الرغم من التزامها الظاهري بوضع إصلاحات الحكم والإدارة على رأس أولوياتها، إلا أنها لم تقدّم أي مخطط لبرنامج عمل بالخصوص.

وعليه، يمكن القول إن مُسببات الفساد سياسية، حيث ضعف مؤسّسات المجتمع المدني وضعف تطبيق الأنظمة وغياب الشفافية. واجتماعية، مثل تفشى الفقر والفاقة. واقتصادية، كارتفاع تكاليف الحياة المعيشية.

وربّما دينية، تتمثل في ضعف الوازع الديني، ومن ثم غياب الضمير الحيّ والتوجّه نحو طريق الفساد.

5.2. تداعيات الفساد:

يتأتى الفساد نتيجة سوء استخدام للسلطة الممنوحة لتحقيق مآرب شخصية، وامتدت آفته إلى جميع مفاصل الدولة، وربما لا تكون أخطر تداعياته هي هدر المال العام والخاص، وإنّما الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع. لذا، يمكن القول إن للفساد تداعيات عديدة يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

• ارتفاع أسعار السلع والخدمات، لأن القطاع الخاص لا يتحمّل التكلفة التي يدفعها على أسعار السلع والخدمات أو الاعتمادات، بل يُحمّلها

تعود أهم الأسباب المباشرة للفساد، إلى خلل في سياسات التوظيف، وضعف الأنظمة المحاسبية والرقابة الداخلية، ويأتي ضعف قياداتها في المحل الأول

على الزبائن. كما يُحدّ الفساد من قدرة القطاع الخاص على ضخ استثمارات جديدة، وإذا ما خاطر، سيجعل تكلفتها مرتفعة جداً، وبذلك يرفع الفساد تكلفة المشاريع، فيُضِر عملية التنمية ومشاريعها، ويؤدي إلى دمار الاقتصاد وانهيار الدولة.

• إنتشر الفساد في الآونة الأخيرة إنتشاراً كبيراً، نتيجة تراكمات عاشها المجتمع الليبي، وعوز القيم عند العديد من الأفراد، فأصبح الفساد ظاهرة أمام العيان.

مع العلم أن الفساد الحكومي دماراً للقطاع الخاص ولمؤسّسات الدولة، وقد يكون وراء هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، ويظل الخاسر الأكبر هو المواطن.

• تضعف المؤسسات الحكومية بسبب الفساد ويتراجع أدائها، وتضيع على الحكومة مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة التي تؤثر بدورها على الأداء الاقتصادي للدولة ويحدث ذلك عندما تتم رشوة موظفي الدولة، كي يتجاهلوا جزءاً من الدخل والإيرادات عند حسابهم للضرائب المستحقة على الأنشطة الاقتصادية.

• لم يعد الفساد آفة بل سلوك ومؤلم ما استدفعه الأجيال القادمة من ثمن لهذا الفساد، لكونه يُعيق التنمية والنشاطات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن أثره في تقدير القيمة الحقيقية للأصول. علاوة على تردّي أحوال الخدمات العامة، وفقدان الثقة في السلطات التشريعية والتنفيذية، وتعزيز الاعتقاد بضعف أدوات الرقابة وأنه لا فائدة مرجوة منها.

• السقوط الأخلاقي في مستنقع الفساد، طال أهم روافد المجتمع الذي يقاس به مدى تقدمه وتطوره، لأناس تميزوا بضمائر فاسدة فاقدين أبسط القواعد الأخلاقية، خاصة أنهم قد يتولون مناصب قيادية حساسة.

• المحسوبية والواسطة في التعيينات لهما بالغ الأثر السلبي على أداء الإدارات الحكومية، فلقد أصبحت الواسطة من خلال تعيينات أصحاب النفوذ أقوى من القوانين، وبات الأمر بأن يكون الفرد مُفسداً يخضع لطلبات المُفسدين، أو تتم عرقلة أعماله وتهديده وإقصائه من منصبه إذا ما لزم الأمر.

• تفشي الفساد، يعني أن هناك من يتعامل بالفساد لتمرير مصالحه غير القانونية، فالفساد يقتل الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، نظراً لأساليب الابتزاز المتنوعة التي تزداد كلما ضعف تطبيق القانون وغابت المحاسبة، ليكون الفساد آفة قاتلة للاقتصاد إذ لا يرفع التكلفة فقط، بل يساعد على عدم استقرار البلاد وإيجاد بيئة حاضنة لمافيات الفساد. فالفساد يجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ مشاريعها التنموية بالتكلفة الحقيقية، وبالتالي إخفاقها على خلق وظائف وفرص عمل جديدة.

• للفساد الإداري أثر على مستوى الفقر وتوزيع الدخل، حيث يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع المستوى المعيشي للمجتمع. كما قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب، ويمارسون سبلاً ملتوية للتهرب كالرشوة، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين

لم يعد الفساد آفة بل أصبح سلوك مؤلم ما استدفعه الأجيال القادمة من ثمن باهض لهذه الثقافة المعوجة

للفساد تداعيات سلبية على تدفق الاستثمارات الخاصة، اذ يعمل كنوع من انواع الضريبة التي لا تشجع الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تقليص حجم الاستثمار والنمو، وايجاد حكومات عليلة وأنظمة فاسدة

الأغنياء والفقراء.

• يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية الأساسية كالتعليم والسكن، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إليها. كما يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام، وتدني مستوى الجودة في البنية التحتية، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.

• للفساد أثر مباشر في حجم موارد الاستثمار الأجنبي ونوعيتها، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي، بهدف نقل المهارات والتكنولوجيا، فإن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يُعطلها أو يوقفها مما قد يسهم في تدني حصيللة الضرائب، وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً مؤشرات التعليم والصحة.

• قد يفقد الشخص الثقة بأهمية العمل الفردي وقيمه، طالما أن الدخل المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق في قيمتها المادية الدخل المكتسبة عن العمل الشريف. علاوة على فقدان المواطن العادي ثقته بهيبة القانون، لأن المفسدين قادرين على تعطيله وقتل القرارات في مهدها، وتصبح حالة تجاوز القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء، الأمر الذي يزيد من فجوة عدم الثقة بين الجمهور ومؤسسات الدولة.

باختصار، للفساد تداعيات سلبية على تدفق الاستثمارات، إذ يعمل كنوع من أنواع الضريبة

التي لا تُشجع الاستثمار الأجنبي، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، لأن المسؤولين المفسدين لن يضغطوا لتغيير القوانين والإجراءات، الأمر الذي يُضاعف مشكلة الفقر وزيادة فجوة عدم المساواة في الدخل، لأن من يتحمل أعباء هذه الممارسات الفاسدة هم الطبقة الفقيرة. كما أن له تداعيات سلبية أخرى تتمثل في تقليل الإنفاق على خدمات التعليم والصحة، وتقليل الإيرادات الضريبية وإنتاجية الاستثمار الحكومي، لغرض توجيه الإنفاق نحو المشروعات التي فيها مجالات كسب مالي ورشوة للمسؤولين. علاوة على أنه يُسهم في زيادة مقدار العجز المالي للحكومة، ويجعل من الصعب عليها رسم سياسة مالية سليمة وتطبيقها.

6.2. مكافحة الفساد:

يعتبر الفساد أحد الأعراض التي تنم عن وجود خطأ في إدارة اقتصاد الدولة، مع العلم بأن الطريق إلى الديمقراطية يتأتى من العدالة في توزيع الموارد ومكافحة الفساد. فالفساد يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار والنمو وإيجاد حكومات عليلة وأنظمة فاسدة. لذا، فإن أكثر الطرق المباشرة في مكافحة الفساد، هي إزالة البرامج التي يُعشش فيها الفساد، وقد لا يكون بالمقدور إزالة الفساد بشكل تام، ولكن يمكن أخذ خطوات تُحد من تداعياته، وتُقلل الآثار التي يسببها، وذلك بمراعاة النقاط التالية:

• إن مكافحة الفساد هي رسالة العظماء كما يُقال، والانتماء الحقيقي للوطن والقيم النبيلة، وهناك طريقتان للتخفيف من بواعث الفساد في القطاع العام وهما اصلاح سياسات التوظيف

العام بأن تكون الكفاءة والجدارة هما المعيار، وأن تنأى الحكومة بنفسها عن توريد الاحتياجات من خلال التعاقد مع مقاولين من القطاع الخاص.

• تتطلب مكافحة الفساد تعزيز دور أجهزة الرقابة والتدقيق والتحقيق على مستوى القطاع العام، وتعزيز دور هيئة مكافحة الفساد، مع سنّ التشريعات اللازمة لمكافحة الفساد ونشرها وعدم التهاون في تطبيقها والتأكد من أن متابعة المفسدين لن تتوقف ولو بطوال المدة، لأنها تُمثل المطرقة الوحيدة على رؤوس المفسدين الذين يجب تعريتهم، وألا يُحالوا إلى التقاعد بل إلى المحاكم، لينالوا أقصى العقوبات الرادعة، وتكون مُعلنة على الملأ للعبرة والعظة.

• الإصلاح هو نقطة البداية لمحاربة الفساد، والتوجه بالاستثمار في عوامل الإنتاج المادية والبشرية. إن السعي الدؤوب لاستغلال كل الطاقات البشرية في المجتمع، وتطوير البنية التحتية بكافة أنواعها، واستقطاب الاستثمارات التي تسمح للدولة بتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، هو الدّرب السّوي نحو الإصلاح، كما يتأتى الإصلاح من، تربية وطنية بالتركيز على المناهج الدراسية، وتوزيع عادل للثروة، وتطبيق القانون، وتنمية متوازنة بين المناطق.

• تتطلب مكافحة الفساد الإداري والمالي، إعادة النظر ببعض القيادات الإدارية الفاشلة المُفسدة، وإيجاد قيادة إدارية كفؤة أمينة تتسم بالنزاهة والخبرة والإخلاص ونظافة اليد، بعيدة عن الاستقطاب القبلي أو الحزبي لا تتردد في اتخاذ القرارات التي تخدم المواطنين وتلبي احتياجاتهم.

• الإجراءات التنفيذية، تتناول جميع مرتكزات الإدارة، من الهيكلية الإدارية إلى العنصر البشري إلى أساليب العمل السائدة فيها. ولكي تستقيم إدارة الحكم، يتوجب أن تكون المحاسبة صارمة من جانب السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، والعقوبة رادعة من قبل السلطة القضائية، دون طغيان صلاحيات أي من السلطات الثلاث على المصلحة العليا للمجتمع.

• تتطلب الحكمة الإدارية العمل على إعداد جداول مرتبات للعاملين بالدولة، تتوافق والمستوى المعيشي السائد في المجتمع، لأنه في ظل وجود مرتبات هزيلة بالقطاع العام، يصبح الفساد استراتيجية للبقاء. لذا، يتوجب انصاف المرتبات كي يشعر الفرد بالرضا عما يتقاضاه من مرتب مقابل ما يؤديه من عمل، ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الفساد، وبين قوى الخير النابعة من فطرته.

• ضرورة التقيّد بوثيقة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، وثيقة تقوم على أهمية إرساء معايير أخلاقية وقواعد ومبادئ تحكم سلوكيات الوظيفة، وقيم وثقافة مهنية تعزز التزام موظفي الدولة على أسس الممارسات الإدارية الناجحة. وثيقة تركز على أسس العدالة ومبادئها، وعلى تكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة والنزاهة المهنية والحيادية، والانتماء للوطن وتحمل المسؤولية.

• تبني ممارسات فعالة تُعنى بقياس العائد من الاستثمار في التدريب الإداري والفني والتقني، لرفع كفاءته، وتطوير إدارات الموارد البشرية، بتوصيف مُسمّياتها الوظيفية، وتطعيمها بالعناصر

إن أكثر الطرق
المباشرة في
مكافحة الفساد،
هي إزالة البرامج
التي يعشعش فيها
الفساد (العلاج
بالخارج على
سبيل المثال لا
الحصر)

إن وجود مستوى
هزيل للمرتبات
بالقطاع الحكومي
لا يتوافق
والمستوى
المعيشي السائد
يعطي للفساد بأن
يصبح إستراتيجية
للبقاء

البشرية المؤهلة لتأمين وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والعمل على تحسين كفاءة هذه العناصر البشرية وتحفيزها، وتوفير ظروف العمل المناسبة لها.

• العمل على إعداد هياكل إدارية، تتسم بالمرونة والبعد عن التعقيدات البيروقراطية، وتؤمن الكفاءة في العمل وزيادة حيوية الجهاز الإداري العام، وتحديد العلاقة بين أجهزة الحكومة المركزية والمحليات، بما يتوافق ومتطلبات النظام الاقتصادي الليبي واحتياجاته.

• تظل البيروقراطية القاتلة من أخطر أمراض الإدارة الليبية، الأمر الذي يستدعي إجراء تحولات في وظائف الحكومة بأن تكفي بالتخطيط التأشير، وترك لإدارات المشاريع العامة والأجهزة المحلية مسؤولية التخطيط والتنفيذ والمتابعة، على أن تهتم الإدارات الحكومية المركزية، بنتائج الأداء، والرقابة عن بعد، والمساءلة الإدارية وتنفيذ السياسات وتوفير الخدمات، وما إلى ذلك.

• عقد ندوات دينية توعوية للعاملين بدوائر الدولة والمدارس والجامعات عبر وسائل الإعلام المختلفة، للحث على درء الفساد، وتعزيز الالتزام الديني والأخلاقي والوطني والإنساني، والقيام بتوعية مجتمعية حيال خطورة ظاهرة الفساد وتداعياتها على الأفراد والمجتمع ككل، لتنمية دورهم في مكافحتها والقضاء عليها، مع تخصيص مكافأة مالية لمن يُبلغ عن حالات الفساد في الدوائر الحكومية.

• آلية معالجة الفساد معروفة، سبقتنا إليها دولاً

عديدة وحققت نجاحات باهرة منها سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية. فإذا كانت الرغبة جادة للقضاء على الفساد، ما علينا إلا استدعاء أي من تلك التجارب الناجحة، وتطبيقها بواسطة قيادات قوية عازمة على محاربة الفساد أيًا كان نوعه.

• كي نرفع من نسبة مناهضي الفساد داخل الوسط الإداري العام والخاص، علينا أن نلحق مادة الشفافية بالمقررات الدراسية المعتمدة، وإن قلنا بأن الفساد موجود ليقى، فعلينا أن نُقر أننا لن نُفلح في التخلص منه وقمعه إلاّ بالبدء بالتربية الوطنية، وعدالة توزيع الثروة، وتحسين المرتبات، بعدها يطبق القانون.

تبدأ خطوات محاربة الفساد بدراسة أنواعه ومسببات حصوله بهدف الوصول للحلول المناسبة. ومن الطرق المقترحة لمحاربهته هي تعزيز الوعي بثقافة المصلحة العامة، أي عدم تغليب النزعة الشخصية والمصالح الخاصة على النزعة الوطنية والمصالح العامة. إن محاربة الفساد تكون بوضع القوانين والأنظمة الصارمة وتطبيق الإستراتيجيات المضادة له، التي تلاحق المفسدين لإيقاع أشد العقوبات بهم وتطهير الدولة منهم، ذلك أن المجتمع لا يصيبه الترهل إلا عندما ينخره الفساد، الذي هو بداية شرخ يؤدي إلى انهياره.

3. اشكالية الشخص الصغير والكرسي الكبير:

تؤكد مداخل الإصلاح الإداري على ضرورة التوازن بين الصلاحيات والمسئوليات، ومن ثم تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ولكن

دون تحقيق النزاهة والشفافية في التعيينات والترقيات وتفعيل الرقابة بشكل دوري، في كل المجالات التي لها علاقة بمسؤوليات الموظفين سواء أكانت إدارية أو مالية أو فنية. كما تُشدد مداخل الإصلاح على توجّب التوازن بين الإدارات والمرافق العامة بخصوص عدد الموظفين، كي لا يُعانى بعضها نقصاً في الموظفين، وبعضها الآخر يُعانى من فائض العمالة.

إن غياب سياسات محكمة لمعالجة اشكالية التوظيف، أدّى إلى تفاقم وشيوع الإحباط بين أفراد المجتمع من مشاهد الحالة الليبية. إن مشكلة البحث عن عمل في ليبيا ناشئة عن عوامل مركّبة من أهمها، عوز التخطيط لمواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، وغياب الجدّية في تفعيل سياسات احلال الأعمال، فضلاً عن التأخر كثيراً في بلورة فلسفة واقعية هادفة خاصّة بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، وتغوّل الوساطة والمحسوبية والنفع، واخلق الحكومة في صياغة إطار عملي لتوجيه العمالة الوطنية إلى القطاع الخاص. إن سيادة العشوائية في إدارة شؤون التوظيف ستؤدي إلى تضخم مشكلتي عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه انسياب الرواتب، وعدم حل مشكلة التوظيف حلاً جذرياً.

فالقضية برمتها تتعلق بفلسفة إدارة موارد الدولة، وعصّنة تصميم خيارات التوازن ما بين القطاعين العام والخاص، فغالبية المشاكل تنطوي مسبباتها على أزمة فكرية منهجية، وليس

التدرّج بقوانين وأنظمة وسيولة مالية وقدرات بشرية، فإقصاء النخبة من الأكاديميين والمفكرين وذوي الخبرة عن المساهمة في صياغة حلول واقعية علمية وعملية لحل قضايا التوظيف وغيرها، هو ما أسفر عن ضياع الأولويات وتضخيم المآسي، وبالتالي الدوران في حلقات مفرغة.

إن عدم واقعية نظم الأجور بالدولة الليبية، ونظم الترقيّة بالأقدمية المطلقة، وغياب نظام موضوعي لتقييم الأداء، أدّت إلى انخفاض الدافع للعمل لدى الموظف العام، وانتشرت روح التكاثر وعدم الانتماء واللامبالاة بين كافة مستويات المستخدمين، وأصبح الفساد الإداري نمط يعبر عن سلوك بعض الموظفين لتحسين دخلهم من خلال أساليب الفساد المختلفة من رشوة واختلاس أموال وأملاك عامة وغيرها.

عليه، يجب أن تكون سياسات الاختيار والتعيين في الوظائف الإدارية العامة، مُركزة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والكفاءة والأهلية، لأن البديل سيتمثل في ظهور اشكالية الشخص الصغير والكرسي الكبير، التي تعني أن مؤهلات شاغل الوظيفة أقل بكثير مما يطلبه أداء العمل بها. أي، مؤهلات شاغل الوظيفة، لا تتوافق ومتطلبات أداء العمل، الأمر الذي ينجم عنه نوع من أنواع البطالة المُقنّعة.

4. إصلاح نظام الخدمة المدنية وتحسين التوظيف:

يُعتبر الموظف العمومي مُحايداً سياسياً ومُستقراً في وظيفته ويتلقى مرتباً مُجزياً، يُعيّن ويرقى بناءً

إن غياب سياسة محكمة لمعالجة اشكالية التوظيف، أدى إلى تفاقم وشيوع الاحباط بين أفراد المجتمع

تؤكد مداخل الإصلاح الإداري، على ضرورة التوازن بين الإصلاحات والمسئوليات، ومن ثم تفعيل مبدأ ربط المسئولية بالمحاسبة

على الكفاءة والجدارة، هدفه وعمله تأمين تقديم الخدمات الحكومية لمُستحقيها بفاعلية وانصاف. عليه، إصلاح الخدمة المدنية يُبنى على سياسة توظيف تعتمد على جدارة الموظف وأسعار سوق العمل وإعادة التدريب، الأمر الذي يزيد من شرعية الحكومة في عيون مواطنيها، وتسهيل جذب الاستثمارات الأجنبية.

وإن كان نظام إصلاح الخدمة المدنية هو شأن محلي بامتياز، فهدفه عَصْرنة الدولة وتطويرها، وبالتالي، يبدأ الإصلاح من تجريم عمل كل من دفع أو تسلّم رشاً، أو كسب مداخيل خارج مرتبه الحكومي، شريطة تعديل المرتبات بما يتماشى والمستوى المعيشي، لأنه عندما تكون مرتبات القطاع العام هزيلة، يصبح الفساد استراتيجية البقاء، الأمر الذي يدفع بعض الموظفين إلى، البحث عن أعمال أخرى إضافية Moon Lighting، أو القبول بالرشاوى مُستغلين مراكزهم الوظيفية، لتغطية عدم كفاية رواتبهم في توفير احتياجاتهم. وربما هذا يفسر قبول البعض العمل في أية وظيفة، ممّا جعل كادر الخدمة المدنية محشواً بالموظفين بشكل غير متكافئ.

وحيث يُهيمن الفساد على العمل البيروقراطي، تُصبح معايير إصلاح الخدمة المدنية محدودة جداً لذا يتوجّب على الدول التي ينهش الفساد نظامها المدني، التشديد على فصل الإدارة عن السياسة. كما إن السيطرة الفاعلة على الفساد تتطلب ممارسة مقبولة لنظام الثواب والعقاب، فجامعو الضرائب ورجال الشرطة وموظفو

المشتريات ومن على شاكلتهم، سيواجهون دوماً بوجود مُغريات للفساد. لذا يجب وضع مقاييس للأداء، لتصبح الحوافز الفردية أداة لكسر حلقات الفساد.

وفي البلدان التي تعاني من سوء توزيع الدخل، هي بحاجة إلى نظام خدمة مدنية فعال، وتقليص حجم الحكومة والحد من المركزية. بمعنى، يجب أن تتم محاربة الفساد، بإصلاح في الخدمة المدنية، وإجراء تغييرات في طبيعة عمل الحكومة. وتبقى المهمة الأكبر هي تغيير المواقف الحكومية، بإقناع عامة الناس بأن الحكومة جادّة في تعقّب الفساد، وأن يطال الإصلاح الأغنياء والأقوياء فتدفع الضرائب بشكلها الصحيح، ولا يتم التركيز على المواطن العادي فقط، لأن ذلك قد يولّد كراهية تهدّد بتشتيت جميع جهود مكافحة الفساد.

هناك مداخل عدّة لإصلاح نظام التوظيف الحكومي ودرء الفساد ويمكن التذكير بها من خلال النقاط التالية:

• إن إصلاح الخدمة المدنية هو الخطوة الأولى لمكافحة الفساد، من خلال تطوير الأجهزة والمؤسسات العامة من حيث أهدافها وهياكلها الإدارية وأنشطتها الخدمية، وتعزيز المؤسسة والعمل الجماعي والتنسيق بينها، وتلافي أي غموض أو ازدواجية في اختصاصاتها، مع ترسيخ مبدأ المساءلة لضمان التميز في الإنجاز.

• الرّفْع من درجات التوافق بين حجم الجهاز الإداري العام ومتطلبات العمل وظروفه من جهة، والتوجهات المستقبلية نحو أجهزة حكومية أقل

حين يهيمن الفساد على العمل البيروقراطي، تصبح معايير إصلاح الخدمة المدنية محدودة جداً

عدداً وأكثر اختصاصاً وأفضل أداءً من جهة أخرى، من أجل تجويد مُخرجات العمل بالجهاز العام، وتحقيق الفاعلية والكفاءة.

• زيادة درجات التكامل مع القطاع الخاص والانفتاح عليه، وتشجيع دوره في التنمية الشاملة، وتخصيص الممكن من الأنشطة العامة أو إداراتها، كي تُدار بأسلوب وعقلية تجارية.

• دراسة حجم الملاك الوظيفي Cadre وتقرير حجم ملاك القوى العاملة - Manpower Establishment المناسب، مع التعزيز الإيجابي لاتجاهات الموظفين نحو الوظيفة العامة، وتحفيزهم على زيادة أدائهم وتحسين نوعيته، والاهتمام بتحديد مساراتهم الوظيفية وبرامج تدريبهم، بشكل يراعي التطورات المتلاحقة في ظروف العمل وأدواته المختلفة.

• تعزيز اللامركزية الإدارية - Decentralization، على مستوى الأجهزة الرئيسة وفروعها ووحدات الإدارة المحلية، مع تفويض الصلاحيات Delegation of Authority وتوزيع أنشطة الدولة واهتماماتها، بشكل متوازن وعادل على المناطق المختلفة، بما يزيد من كفاءة الخدمات المقدمة وفعاليتها على النطاق الإداري.

5. ملاحظات ختامية:

إذا كانت فكرة مكافحة الفساد تتمحور حول تبّع مواطنه في مؤسسات الدولة المختلفة، والعمل على مواجهتها بشتى السبل، فإنه يتوجب فتح العيون واسترعاء الاهتمامات، تجاه واقع قد يكون غائباً عن الفهم أو التصورات. فمعالجة

الفساد تستدعي منهجية شاملة تستهدف مُحاصرته والتعامل مع مُسبباته، منهجية تستند إلى ما يلي:

• يجب تفهّم أن الفساد هو إخلال بمُدونة السلوك الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية لتحقيق منفعة خاصة خارج القانون والقيم الإنسانية، واستخفاف بالمسؤولية وخيانة للأمانة، وطعن في خاصرة الدولة والتلاعب بمصالحها وقيمها. عليه، فإن المراوحة في التعاطي مع تقارير الأجهزة الرقابية، وعدم تعزيز دور هيئة مكافحة الفساد وما تقتضيه الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وسلطة تشريعية وتنفيذية عندهما الرؤية وإرادة الفعل وكأنها غائبة في هذا الشأن، ما هو إلا تهاوناً حيال ملف الفساد وهروباً من المواجهة، بل جريمة بحق الوطن.

• الفساد الإداري هو أصل كل فساد في جميع القطاعات، فهو إما لخلل في التشريعات الإدارية المالية، أو لسوء ممارسات من القيادات الإدارية والإداريين. والملاحظ على الإدارة الليبية أنه انتمى إليها من لا يمت إليها بصلة من بعض القياديين والموظفين الذين لا ذمّة لهم بل نزعوا لمواطنة من قلوبهم، واستسلمت لسوء التنظيم وأبقت على عدم التطوير لهاكلها، الأمر الذي أطل من إقامة الفساد في ليبيا، وفق ما كشفت عنه نتائج تقارير مؤشر مدركات الفساد منذ سنوات عديدة خلت.

• السبب الرئيس لأمراض الإدارة الليبية هو وجود تشريعات مُتضاربة عديدة، أضرت بالقطاعات الخدمية والصناعية فأدّت إلى فقر دمّ إداري

الرفع من مستوى التوافق بين حجم الجهاز الإداري الحكومي ومتطلبات العمل من جهة والتوجهات المستقبلية نحو أجهزة حكومية أقل عدداً وأكثر اختصاصاً وأفضل أداءً من جهة أخرى لتحقيق الفاعلية والكفاءة

بأجهزتها الإدارية، أجهزة تأصل فيها الفساد وأجهزة لا تعترف بقيمة الوقت وتفقد القدرة على الإتقان، أجهزة لا تؤمن بالشفافية ولا تضع ضوابط للمساءلة، أجهزة تقوم على اللامبالاة وغياب الانضباطية وضعف الإطار القانوني للعمل، أجهزة لا يزال كل مدير فيها يبدأ كل شيء من عنده إنها أنيميا إدارية وضعت ليبييا في حالة من التخلف وتفشى الفساد، لتكون مرتبتها في ذيل قائمة سلم الفساد.

• إن مهمّة تطهير ليبييا من الفساد تبدأ بإدراك المشكلة، وإقصاء كل المتورّطين أيّاً كانت أسماؤهم ومراكزهم الوظيفية، فيكفي أنهم جزء من تراكمات الفساد في البلاد وتورّطها فيه. ثم تحسين مستويات الدخل وتجويد التعليم، وإلحاق مادة الشفافية بالمقررات الدراسية المعتمدة ليصبح المواطنون أكثر تسامحاً وتزايد مطالبهم بضرورة تقديم الخدمات العامة الأساسية بشكل شفاف وقانوني، وبتوزيع عادل للموارد وتكافؤ الفرص.

• إن الفساد ظاهرة اجتماعية ذات صلة وثيقة بالسلوك، لذا، يتوجب توجيه الخطاب الديني، من خلال الوعظ والإرشاد الديني وخطب الجمع والأعياد الدينية، نحو التركيز على إحياء الضمير بهدف التفريق بين الحلال والحرام، بالاستناد إلى مقاصد الشريعة وتعاليمها الحاكمة في الحث على محاربة الفساد، للوصول إلى نوع من الإدارة بالضمير Management by Conscience، وهي من أفضل الأساليب لمكافحة الفساد. كما أنه ظاهرة اجتماعية محلية المنطلق، تستوجب

الاستعانة بخبراء ومختصين محليين، يلاحظون المعاناة اليومية في البلاد المصابة بفساد كارثي، وذلك بهدف التشخيص الدقيق لإنقاذ المجتمع من براثن الفساد. وهو أيضا جريمة سرّية المسّلك، يصعب في كثير من الأحيان الاستدلال عليها من خلال الوسائل التقليدية للاثبات والتحقيق.

• ضرورة اخضاع أعمال الحكومة والمؤسسات الوطنية للمساءلة والشفافية، مع المشاركة الرقابية للمجتمع المدني في هذا الشأن، باعتبار أن الديمقراطية أفضل سبيل لتقليص الفساد والحد منه. مع تعزيز اختصاصات هيئة مكافحة الفساد، ومنحها حرية التحرك والعمل والتجاوب مع تقاريرها.

• تتطلّب مواجهة الفساد، وجود سلطة قضائية مستقلة فاعلة، وفصل بين اختصاصات السلطات لتعزيز مصداقية الدولة، وتعزيز آليات الرصد والعقاب المتعلقة بعمليات الفساد، ووجود أجهزة أمنية قويّة قادرة على تنفيذ الأحكام القضائية، الصادرة بشأن ممارسات الفساد على مختلف المستويات.

• كثيراً ما تكفل المصالح الشخصية سن التشريعات التي تُرسّخ مكاسب أصحاب هذه المصالح، لذا، يتوجب على الدولة الليبية إدراك القدرة التدميرية للفساد، والعمل على قطع دابر بواعثه دون موارد. إن ليبييا بحاجة إلى تغيير فكري على الصعيد الإداري لتعديل الموازين الحالية، والتغيير من إدارة تخضع لمواقع النفوذ، إلى إدارة نهجها القانون وعدم التفريط في

مصالح المواطنين، والحرص على حركة الاقتصاد، والتغلب على شبكة المصالح العنكبوتية التي تقف حائلاً أمام توجهات الإصلاح والتطوير.

• إن مواصلة ملاحقة المفسدين ومحاسبتهم ومنع المصالح الشخصية من السيطرة على الهيئات، هي عملية تتضمن ترسيخ الأخلاقيات داخل المؤسسات البيروقراطية التي تتزايد فيها احتمالات الفساد، وهو أمر ليس بالهين بل يُشكل التحديّ الأصعب الذي على الدولة الليبية مواجهته، من أجل تحقيق الحلم الليبي بأن برامج مكافحة الفساد تسير على النهج المأمول. لذا، فإن مواجهة الفساد تتطلب، إصلاح الأجهزة الإدارية وتطويرها، وتنمية السلوكيات والأخلاق الحميدة، ووضع ضوابط للمساءلة، وإنصاف الأجور والحوافز، وتقييد المحسوبية السياسية في التوظيف والترقية.

• يجب التأكيد على فصل الإدارة عن السياسة- كما الحال في النظام الأميري الفيدرالي- من خلال تفعيل قوانين السلوك والعقوبات القانونية التي تقف وراءها. كما يقع العلاج في الشفافية الإدارية والمالية والمحاسبة والمتابعة، واختيار ذوي الأمانة عند التوظيف، وتطوير أنظمة المعلومات والتدقيق، وأن تكون المكافآت مجزية والعقوبات رادعة.

• من آليات مكافحة الفساد ميكنة العمل، كي يتمكن المواطن من تقديم معاملاته الحكومية

وإنهائها دون حاجة للاتصال بأي شخص أو زيارة أي موظف حكومي، ونرى أنه بإمكان حكومة مستقرة عمل ذلك في غضون 3 إلى 5 سنوات، لو توفرت الإرادة السياسية الصادقة والإدارة المخلصة الكفؤة.

• لقد آن الآوان للقضاء على الفساد وتخليص المجتمع من مرتكبيه، لأن ذلك يساعد على تقوية النسيج الاجتماعي، وامتانة الوحدة الوطنية، وتنمية حركة سياسية واجتماعية، ويجب ردع المزورين والمفسدين الذين يتلاعبون بأموال المرضى والجرحى، ومحاسمتهم على جرائمهم في حق الشعب الليبي، بدلاً من إبقائهم في مناصبهم أو إحالتهم على التقاعد.

• يرى أغلب الناس أن التنمية تُقاس على أفضل وجه وفقاً لكمّ التغيير، مثل المكاسب في متوسط الدخل، أو متوسط العمر المتوقع، أو عدد الدول نسبة لبعضها البعض، غير أن ما لا يدركه كثيرون أن هذه المقاييس بالرغم من كونها مفيدة لا تنبئنا بقصة التنمية كاملة، ولذا لا يجب الاستناد إليها وحدها بالمطلق.

• هناك أكثر من عشرة آلاف طالب في بعثات تعليمية بالخارج دونما أية متابعة، وقد لا تكون تخصصاتهم متناغمة واحتياجات المجتمع، وربما يدرسون في جامعات غير مُعتبرة، وبالتالي سوف لن يُحدث خريجوها التنمية المأمولة. لذا، تجب متابعتهم، كما تتوجّب إعادة النظر في توظيف أصحاب الشهادات العليا المضروبة التي

تدور حولها الشبهات، خصوصاً عند ربطها بالجامعات المانحة لها وتوقيتها، ومدى مشغولية من تحصل عليها وارتباطاته وتحصله المفاجئ عليها، إنها شهادات لا تُحدث تنمية.

- أخيراً، ربما تجدر الإشارة إلى ضرورة الأخذ بالاقتراحات التي جاءت في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، التي تضمنت، ضرورة إجراء إصلاحات كفيلة بإزالة اختلال الثروة والسلطة، ومحاسبة أصحاب المناصب المُفسدين، وفرض عقوبات على المتواطئين في التهريب عبر الحدود، وإيقاف حالة الإفلات من العقاب، وتمكين المواطن بأن يمتلك رأياً مؤثراً على القرارات التي تمسّ حياته، مع الأخذ في الاعتبار، أن الإصلاحات التكنوقراطية الجزئية مثل سنّ التشريعات، غير كافية وحدها لمكافحة الفساد.

المصادر والمراجع:

1. أحمد مطر. من أقوال أحمد مطر. على موقع حكم، www.hekams.com/?id.
2. بحث متقدم في الفساد الخفي: "أنواع خفية من الفساد"، جريدة القبس الكويتية، 11.7.2014.
3. سامي الخيمي. توزيع الثروة ومكافحة الفساد. الرصيف، 4.9.2015. www.raseef22.com
4. -تصريح وزير الخارجية الليبي، مجلة اليوم السابع، (16.10.2015).
7. تصريح وزير التعليم الليبي لقناة الحدث الليبية، أكتوبر 2017.
8. زيارات متعددة لموقع جمعية الشفافية الليبية www.transperancy-libya.org
9. تقارير هيئة الرقابة الإدارية للسنوات 2013-2014-2015-2016.
10. زيارات متعدّدة لموقع منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org
11. سوزان روز أكرمان. الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح. ترجمة: فؤاد سروجي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.
12. شوقي رافع. عولمة الفساد-البنك الدولي، هل يُقرض الفساد؟ عرض لكتاب الصحفية كاثرين كوفيلد الموسوم: سادة الوهم Masters of Illusion. العربي، العدد 481، ديسمبر 1998.
13. عبد الجليل آدم المنصوري، الفساد: طبيعته وآثاره واستراتيجية مكافحته". ليبيا الأمل والمستقبل - الإصلاح الاقتصادي ورؤية التغيير، تحرير، عطية الفيتوري وعبد الجليل المنصوري، منشورات مصرف ليبيا المركزي، البيضاء، 2016.
14. عبد الرحمن بن خلدون. مقدّمة ابن خلدون، القاهرة، دار الشعب.
15. نبيل على صالح. "بنية الفساد في العالم العربي الأسباب والدوافع-وطرائق العلاج"، 26.8.2016. Thewhanews.net
- 16- إبراهيم فريد عاكوم. إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظم اقتصادية. أبوظبي: مركز احداث العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2006.



الفصل الرابع

الموارد وإعادة الإعمار وتحديات التنمية

- أولاً: الموارد النفطية .
- ثانياً: الموارد البشرية المحلية وتحديات التنمية .
- ثالثاً: إستراتيجية الاستجابة الآنية للتحديات وإعادة البناء والإعمار.



أولاً: المواد النفطية

تمهيد:

خلاف التوقع الذي كان شائعاً لنظرية حتمية وصول الإنتاج العالمي إلى سقفه الأعلى (Peak oil theory) فإن الإنتاج العالمي لم يقل بل ارتفع عن مستوياته السابقة مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط. هذا مع العلم أن الزيادة في إنتاج النفط لم تأت من اكتشافات جديدة بل من الحقول المتقدمة عندما أدخلت عليها تقنيات جديدة أدت إلى رفع نسبة الاسترجاع من المكامن النفطية المعروفة أصلاً. من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة كانت السبابة في تحسين تقنيات الحفر و(التكسير) لما يعرف بطبقات النفط الصخري الأمر الذي أتاح استغلال احتياطات لم تكن في المتناول من قبل وهو أحد الأسباب الرئيسة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط. هذه كلها أدت مجتمعة إلى انعكاس في اتجاهات إنتاج النفط الخام الذي كان متوقفاً حسب نظرية سقف الإنتاج فزاد المعروض منه مما أدى إلى انخفاض كبير في الأسعار.

وفي مقابل ذلك، توافقت العديد من الدول المنتجة من داخل أوبك وخارجها على ضرورة استعادة التوازنات في السوق عن طريق تقليل المخزونات المتراكمة من النفط لدى الدول المستهلكة، الأمر الذي استدعى أن يقوم المنتجون بخفض محسوب في الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل في اليوم. معظم هذا التخفيض جاء على حساب دول أوبك بواقع 1.2 مليون برميل يومياً، في حين أن اسهامها في الإنتاج

العالمي هو الثلث على وجه التقريب. هذا يعني أنه سيكون من الصعب على ليبيا أن تعود إلى مستويات إنتاجها السابقة أي الحصص التقليدية المقررة من قبل أوبك وهي 1.6 مليون برميل في اليوم. وحيث أنه من المرجح أن سقف الإنتاج الليبي المسموح به مستقبلاً سيكون غير بعيد من مليون برميل في اليوم، فإن الإيرادات التي يمكن تحقيقها ستظل دون المستوى المرغوب، وهذا الأمر سيستلزم إجراء مراجعة واسعة للسياسات النفطية وسوف ينعكس على كافة السياسات الأخرى ومن المؤكد أن يكون له أثراً كبيراً على جهود التنمية الاقتصادية والبشرية على وجه الخصوص.

حسب الحدود المرجحة لسقف الإنتاج الليبي الذي ستسمح به اعتبارات توازنات السوق العالمي، ويأخذ في الاعتبار أن الموارد النفطية في ليبيا تمثل أكثر من 95% من إيرادات الخزينة العامة، وهي المصدر الرئيس لدخل ليبيا من العملة الأجنبية، فإن الإيرادات تعتمد على الكمية المنتجة وعلى الأسعار وعلى تكلفة الإنتاج. وحيث أن الكمية الممكنة إنتاجها ستكون محددة بسقف يقل عن مستوى حصة ليبيا السابقة، كما أن الأسعار تتحدد بالأحوال الخارجية للسوق، يبقى فقط عنصر تكلفة الإنتاج والتصنيع المحلي. هذه هي العناصر التي ينبغي أن تتمحور حولها السياسات النفطية الليبية لتحقيق الإيرادات النفطية اللازمة للتنمية،

إن توافق التوازنات في السوق النفطية قد يجعل من الصعب على ليبيا أن تعود إلى المستويات السابقة والإيرادات ستكون دون المستوى المرغوب مما يستلزم مراجعة واسعة للسياسات النفطية

المتخصصة في المحاكاة المكمية والحفر الأفقي وعمليات التطوير للحقول الحالية. وهذا يعني أن تولي الشركات اهتماماً كبيراً بالدراسات المكنية والكوادر الهندسية المتخصصة في هندسة المكامن ونمذجة سلوكها ومحاكاته.

3. النظر في تجارب دول الجوار والنظر فيما يخص الاستثمار المناسب في صناعة التكرير والبتروكيماويات، والتوجه الإستراتيجي إلى التكرير والبتروكيماويات بما يتطلب من اجتذاب المستثمرين والتقنية وخيارات التعاقد. وستكون هناك حاجة لكوادر ماهرة بخبرة عالية لدراسة سوق منتجات التصنيع النفطي واستطلاع أسواقه وشرائحه وإيجاد نوافذ للدخول إليها واستغلال ميزة مقارنة من حيث الموقع الجغرافي أو الجودة أو السعر أو منفعة أخرى متبادلة.

4. توطين أكبر قدر ممكن من تكلفة البرميل بالتوجه إلى تشجيع مقاولات القطاع الخاص في الخدمات النفطية خاصة تلك التي لا تتطلب تقنيات عالية ولا تمويلاً كبيراً والتعاقد مع موردي الخدمة في مناطق الجوار السكاني للمواقع النفطية وذلك باستئجار وشراء الخدمة (Outsourcing) والتخلص تدريجياً من أعباء العمالة الاسنادية من على كاهل الشركات النفطية. يمكن للشركات النفطية أن تحصل على أسعار تنافسية منخفضة عن السابق في تنفيذ العديد من الخدمات والأعمال الاسنادية الخدمية التي تحتاجها المواقع الإنتاجية والموانئ.

وهو الأمر الذي سيملي التركيز الأكبر على خفض تكلفة الإنتاج أكثر من زيادة الإنتاج ذاته، وذلك من خلال:

- تقليل تكلفة البرميل.
- استبدال الوقود النفطي لمحطات الكهرباء بوقود غازي.
- التوسع في الصناعات البتروكيميائية وتحديث المصافي القائمة.

وبناءً عليه، ستكون الشركات العاملة في قطاع النفط الليبي، المطالبة بصرامة بمستهدفات كفاءة وأرقام معلنة لتكلفة البرميل ومنع حرق الغاز والمسؤولية الاجتماعية وتلتزم أمام المالك المتمثل في المؤسسة الوطنية للنفط. في حين أن المساعي في هذا الاتجاه يمكن أن تتخذ مسارات عديدة كما يلي:

1. رفع كفاءة التشغيل وتقليل أوقات عطالة المضخات والمضاغط والحفارات، مع توجيه الشركات بضرورة تحديث أنظمتها وإعداد أدلة موثقة بكل إجراءات العمل والتقييد بها وفق معايير التخطيط والأداء الاقتصادي والتنموي المعروفة ومنها التخطيط لموارد المؤسسات (Enterprise resource planning)

والاستثمار في الناس

(Investing in people)

والتميز في الأداء

(Performance Excellence)

وإدارة الجودة الشاملة

(Total quality management).

2. التركيز على تحديث المحاكاة للمكامن النفطية لرفع نسبة الاسترجاع، وإعداد الكوادر

من بين أهم العناصر التي ينبغي أن تتمحور حولها السياسات النفطية في ليبيا لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإيرادات هي خفض تكلفة الإنتاج أكثر من زيادة الإنتاج ذاته

وربما ينبغي النظر في إعطاء أفضليات نسبية في التعاقد مع المبادرات المحلية الناجحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة فتكون الشركات النفطية قد أسهمت بتحمل بعض مسؤوليتها الاجتماعية تجاه جوارها السكاني وأعانت في تخفيف البطالة، ليس بتكديس عمالة زائدة على ملاكاتها، بل بالمساهمة في خلق فرص عمل منتج في بيئة ومحيط عملياتها.

5. الاستثمار في الموارد البشرية بتكثيف التدريب وتطوير أسلوب التعليم المستمر وتحسين أداء المعاهد المتخصصة خاصة وأنه قد ظهر برهان عوائد ذلك الاستثمار في التدريب من خلال استعادة تشغيل الحقول خلال فترة قصيرة نسبياً ومن خلال السيطرة على حرائق ضخمة في صهاريج التخزين بطواقم ليبية بالكامل.

6. معالجة مشكلة التضخم الفجائي الهائل في عمالة قطاع النفط، وسيكون من المفيد تصميم برامج للتدريب السريع مثال برنامج (accelerated training Competence based) مع وضع معايير اختيار وقبول المتدربين وتقييم تحصيلهم وانضباطهم، وذلك للاستفادة بقدر الإمكان من الأعداد الكبيرة من المعينين في شركات القطاع تحت الضغط الاجتماعي للبطالة.

7. يمكن استغلال القدرة المتاحة في مراكز ومعاهد التدريب والجامعات القريبة من مناطق الإنتاج والتصدير واعتماد مستويات تدريب متدرجة في المجالات الحرفية والخدمية التي تحتاجها مواقع الإنتاج النفطي مع ربط المناهج

والتدريب العملي بالإنشاءات الصناعية المجاورة.

8. الاستمرار في متابعة وتحديث دراسات المشاكل البيئية خاصة في المواقع المجاورة لمناطق الإنتاج والتي تعرضت فعلاً لتأثيرات بيئية ضارة على مدى عقود.

1. هيكلية قطاع النفط وتنظيمه:

المؤسسة المعنية بإدارة قطاع النفط في ليبيا هي المؤسسة الوطنية للنفط التي تأسست في 1970/11/12 بديلاً عن مؤسسة البترول التي كانت قائمة قبلها، وبموجب قانون تأسيسها تلتزم المؤسسة باتفاقيات المشاركة مع الشركات العالمية التي تتكفل بكل مخاطر الاستكشاف، وفي يوليو 1970 صدر تشريع إضافي جعل المؤسسة مسؤولة عن التسويق المحلي للمنتجات النفطية.

استكشاف وإنتاج النفط والغاز يتم من قبل المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها باتفاقيات خاصة وباتفاقيات مشاركة، هذه النشاطات تغطي مساحات واسعة في كل من اليابسة والبحر في المياه الإقليمية الليبية وفي الجرف القاري. وتمتلك المؤسسة شبكة أنابيب وإنشاءات تصدير وأنابيب الغاز، ويدار قطاع الغاز الطبيعي من قبل المؤسسة الوطنية للنفط وشركة سرت التابعة لها. أما الشركات الأجنبية في ليبيا فهي معنية أقل بالغاز الطبيعي عنها بالنفط الخام باستثناء شركة Eni وذلك بسبب حصتها في المشروع الكبير لغاز غرب ليبيا.

توطين أكبر قدر ممكن من تكلفة الإنتاج بالتوجه إلى تشجيع مقاولات القطاع الخاص والتخلص من أعباء العمالة الإسنادية من على كاهل الشركات النفطية

2. احتياطات الغاز والنفط الخام والصخري:

ورد حسب مجلة الزيت والغاز الأمريكية (OGJ) أن ليبيا تملك احتياطات مؤكدة تقدر في 2014 بـ 48 مليار برميل نفط. بينما تقول وكالة الطاقة الأمريكية إن الاحتياطي ارتفع من 48 إلى 74 مليار برميل، هذا بالإضافة إلى احتياطات مؤكدة من الغاز تبلغ 1549 مليار متر مكعب، وهناك أرقام تذكر 55 تريليون قدم مكعب التي يعتقد أنها أصبحت 177 تريليون قدم مكعب. وهناك توقعات أخرى للغاز القابل للاسترجاع بتقنيات التكسير الصخري.

3. الإنتاج الليبي بتوافقات الأوبك وتوازنات السوق والمخزون:

خلال العقود الأخيرة قلّت الاستكشافات الكبيرة من النفط في العالم وبدأت بعض الدول تصل إلى السقف الأقصى لإنتاجها، ومن جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب في مجال النقل على وجه الخصوص حدا بالعديد من الدول المنتجة إلى استهلاك كمية أكبر من إنتاجها المعتاد ومن ثم فقد تناقص ما كان معروضاً منه للتصدير.

مثل هذه التطورات كانت ستجعل الطلب على النفط يتجاوز المعروض منه في السوق العالمي وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار. لكن ما حدث فعلاً هو عكس ذلك، إذ أن الحقول المتقدمة أدخلت عليها تقنيات جديدة أدت إلى رفع نسبة الاسترجاع من المكامن النفطية المعروفة أصلاً. من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة كانت السبّاقة في استخدام تقنيات

(التكسير) فيما يعرف بالنفط الصخري ولم تعد تستورد ملايين البراميل يومياً. إن تقنيات رفع نسبة الاسترجاع من المكامن المكتشفة القديمة وتقنيات التكسير والنفط الصخري مجتمعة نتج عنها انعكاساً في اتجاهات إنتاج النفط الخام الذي كان متوقعاً حسب نظرية سقف الإنتاج (Peak oil)، التي تقول إن كميات النفط المنتجة في العالم بالطرق التقليدية سوف تصل أقصى سقف لها ثم لن تعوضها استكشافات مستقبلية بعد ذلك، وهذا يمكن أن يجعل الطلب على النفط يتجاوز المعروض منه وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط.

وعلى العكس من ذلك فقد حدث انخفاض كبير في أسعار النفط بدءاً من منتصف 2014 واستمر خلال سنة 2015، وبهدف حماية الدول المنتجة من داخل أوبك وخارجها (وهي ما يشار إليها أحياناً باسم تحالف الـ 24)، على استعادة التوازنات في السوق عن طريق تقليل المخزونات المتراكمة من النفط لدى الدول المستهلكة، وذلك إلى المستوى الذي يحقق هدف توازن السوق النفطي، حيث تم احتسابه على أساس متوسط الخمس سنوات السابقة. هذا بدوره استدعى أن يقوم المنتجون المتوافقون على خفض محدود في الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً، ومعظم هذا التخفيض جاء على حساب دول أوبك بواقع 1.2 برميل يومياً في حين أن اسهامها في الإنتاج العالمي هو الثلث على وجه التقريب.

حسب مصادر وكالة الطاقة الأمريكية أن الاحتياطي الليبي من النفط الخام ارتفع من 48 إلى 74 مليار برميل، إلى جانب 177 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي

إن رفع نسبة الاسترجاع من المكامن المكتشفة قديماً وتقنيات التكسير والنفط الصخري قد نتج عنها انعكاس في اتجاهات إنتاج النفط الخام الذي كان متوقعاً حسب نظرية سقف الإنتاج

كان سوق النفط خارجاً من فترة طويلة من تخمة المعروض، خلال تلك الفترة فقد انخفضت الأسعار إلى أدنى مستوى خلال 12 سنة ورفعت مخزونات أمريكا إلى أعلى مستوى خلال عقود. هذا يعني أن حساب متوسط مخزون خمس سنوات سيكون مثقلاً بثلاث سنوات من المخزونات المتخمة. عند احتساب المتوسط عن الخمس سنوات للفترة 2013 إلى 2018 بدلاً من الفترة من 2012 إلى 2017 فإن الرقم سيقفز إلى مستويات أخرى، مشيراً إلى تحقيق زائف لهدف تقليل المخزونات. لو حسب ذلك المتوسط على أساس مخزونات السنوات من 2012 إلى 2016 فإنه سيعطي رقماً معيناً للمخزون المستهدف، أما إذا احتسب أيضاً بيانات متقطعة ومجزأة من المستهلكين خارج دول الاقتصاديات المتطورة.

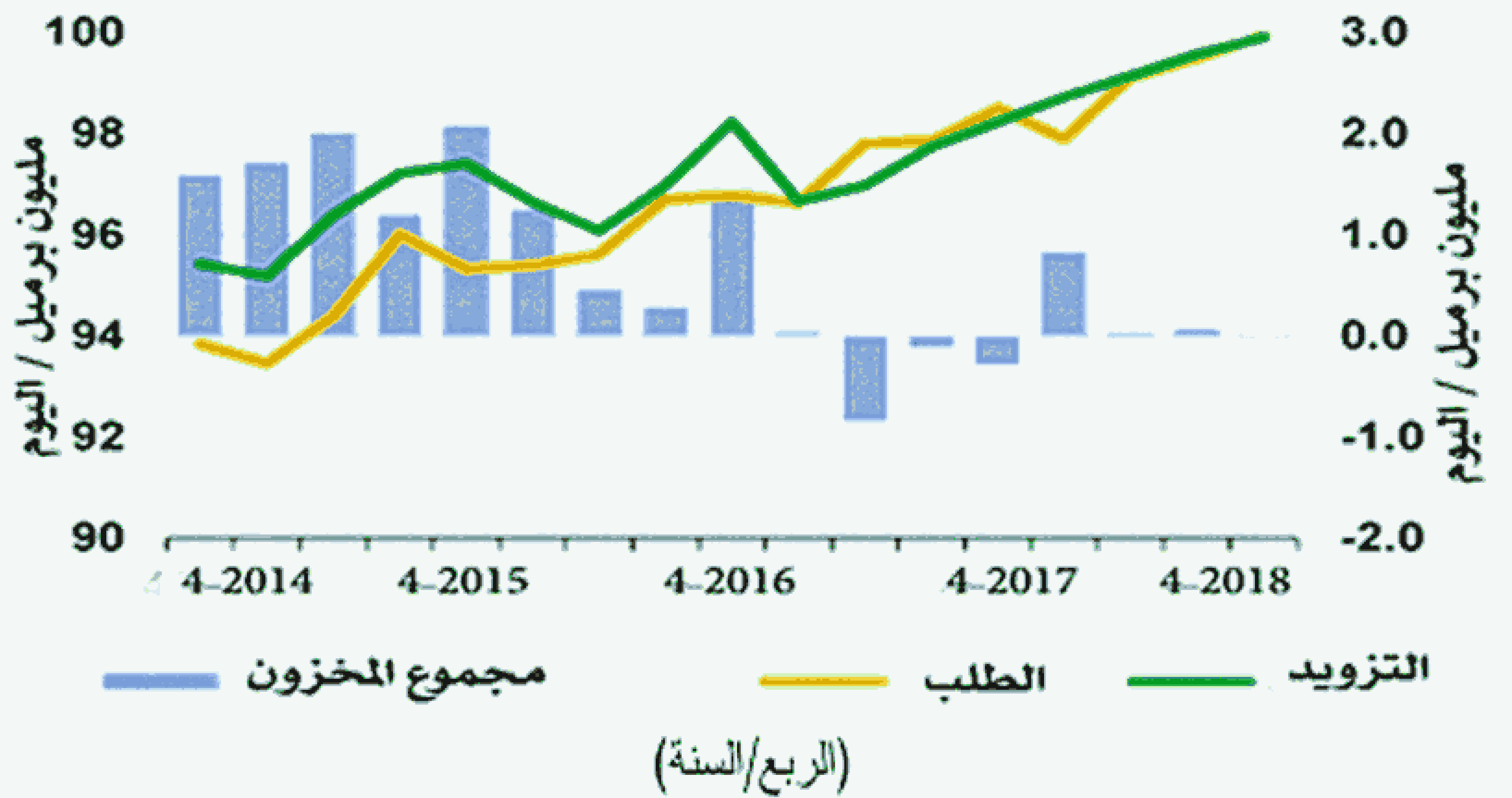
ما يهم في هذا الأمر أن العمل على تقليل المخزونات واستعادة التوازن للسوق لم يتم بعد والهدف ما زال يوجب الالتزام بتقييد الإنتاج لفترة مستقبلية. هذا يعني أنه سيكون من الصعب على ليبيا أن تعود إلى مستويات إنتاجها السابقة أي الحصص التقليدية المقررة من قبل أوبك وهي 1.6 مليون برميل يومياً. وحيث أنه من المرجح أن سقف الإنتاج الليبي المسموح سيكون غير بعيد من مليون برميل في اليوم، فإن الإيرادات التي يمكن تحقيقها ستظل دون المستوى المرغوب لإخراج البلد من ضائقته المالية وتدير موارد لاستثمارات ذات وزن.

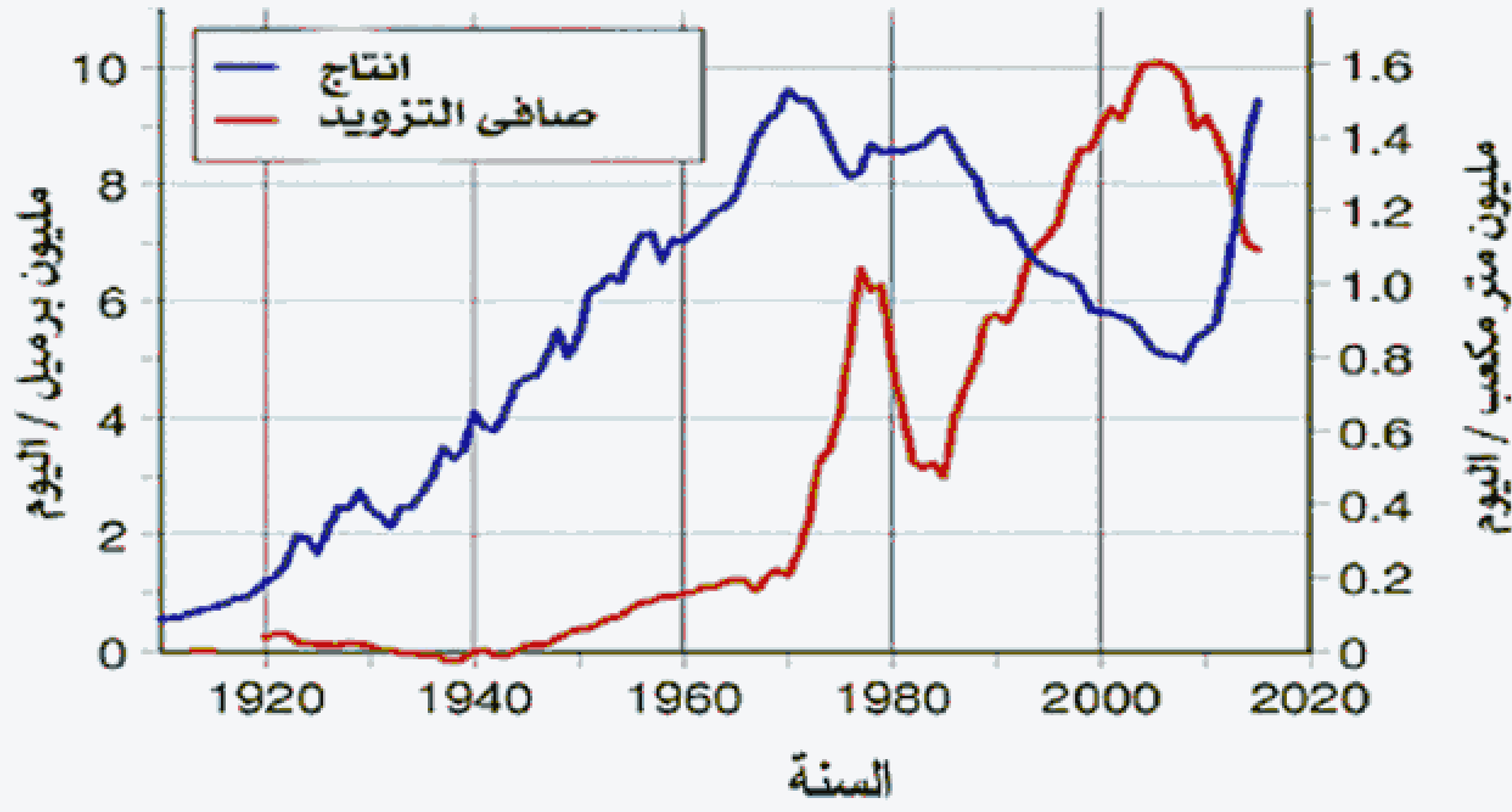
الشكل رقم (1) والشكل رقم (2).

وفقاً لتوازنات سوق النفط تم الاتفاق على تخفيض الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً، كان نصيب دول الأوبك 67% تقريباً في حين أن أسهامها في الإنتاج هو الثلث على وجه التقريب

الشكل (1)

الطلب والتزويد حتى الربع الرابع (2018)





4. التأثير على السياسات النفطية:

بناءً على ما تقدم فإن سقف الإيرادات الليبية من النفط سيظل دون المستوى المطلوب، الأمر الذي سيفرض بالضرورة إجراء مراجعة واسعة للسياسات النفطية وسوف ينعكس على كافة السياسات الأخرى ومن المؤكد أن يكون له أثراً كبيراً على جهود التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، بحسب الحدود المرجحة لسقف الإنتاج الليبي الذي ستسمح به اعتبارات توازنات السوق العالمي، فإن تحقيق الإيرادات النفطية اللازمة للتنمية سيملي سياسات مختلفة تتركز على:

- تقليل تكلفة البرميل.

- استبدال الوقود النفطي لمحطات الكهرباء بوقود غازي.

- التوسع في الصناعات البتروكيميائية.

- تحديث المصافي القائمة.

هذه التوجهات التي أملتها توازنات السوق النفطي العالمي وحصص الإنتاج المقررة لكل دولة منتجة سوف تملي وضع سياسات نفطية مختلفة كثيراً عن السياسات النفطية المتبعة في السابق.

هامش الحرية للشركات العاملة في قطاع النفط الليبي في شأن جهودها في هذه الخيارات لن يعود واسعاً كما كان في السابق بل ستكون مطالبة بمستهدفات كفاءة وأرقام معلنة لتكلفة البرميل والمسؤولية الاجتماعية ومنع حرق الغاز تلتزم بها الشركات أمام المالك المتمثل في المؤسسة الوطنية للنفط.

إن المساعي في هذا الإتجاه يمكن أن تتخذ مسارات عديدة كما يلي:

- رفع كفاءة التشغيل والإدارة.

- تأمين القوة الكهربائية اللازمة للرفع الصناعي وتقليل أوقات عطالة المضخات والمضاغط والحفارات.

- التركيز على تحديث المحاكاة للمكامن النفطية لرفع نسبة الاسترجاع وإعداد الكوادر المتخصصة في المحاكاة المكمينية والحفر الأفقي وعمليات التطوير للحقول الحالية.

- توطين تكلفة البرميل بالتوجه إلى تشجيع القطاع الخاص في الخدمات النفطية

الموارد وإعادة الإعمار وتحديات التنمية

إن التوجهات التي أملتها توازنات السوق النفطي، سوف تملي وضع سياسات نفطية مختلفة كثيراً عن السياسات النفطية المتبعة في السابق

والتعاقد معها لتنفيذ الخدمات الإسنادية للعمليات النفطية ولتقليل عبء العمالة الإسنادية من على كاهل الشركات النفطية. • ربط توطين تكلفة البرميل والتوجه إلى تشجيع مقاولات القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية وتطوير مناطق الجوار السكاني للحقول والموانئ.

1.4. رفع كفاءة التشغيل والإدارة:

• توجيه الشركات بضرورة تحديث أنظمتها وإعداد أدلة موثقة بكل إجراءات العمل والتقيد بها وفق معايير التخطيط والأداء الاقتصادي والتنموي المعروفة ومنها التخطيط لموارد المؤسسات (Enterprise Resource Planning) والاستثمار في الناس (Investing in people) والتميز في الأداء (Performance Excellence) وإدارة الجودة الشاملة (Total quality management).

• تخليص الشركات النفطية من عبء العمالة الإسنادية وذلك من خلال حث الشركات وتشجيعها على التوجه نحو استئجار وشراء الخدمة (Outsourcing) والتخلص تدريجياً من أعباء العمالة الإسنادية، وربما من خلال إنشاء شركات فرعية تتكفل بالنشاطات غير الأساسية في مجال النفط (Non-core functions) ومن أمثلتها خدمات النقل الخفيف والثقيل مثلاً وأعمال الصيانة المدنية والطلاء الصناعي ومد الأنابيب واللحام وغيرها.

• الاستمرار في متابعة وتحديث دراسات المشاكل البيئية خاصة في المواقع المجاورة المناطق الإنتاج والتي تعرضت فعلاً لتأثيرات بيئية ضارة على مدى عقود.

• الاستثمار في الموارد البشرية بتكثيف التدريب وتطوير أسلوب التعليم المستمر وتحسين أداء المعاهد المتخصصة خاصة وأنه قد ظهر برهان عوائد ذلك الاستثمار من خلال استعادة تشغيل الحقول خلال فترة قصيرة نسبياً ومن خلال السيطرة على حرائق ضخمة في صهاريج التخزين بطواقم ليبية بالكامل.

2.4. تأمين القوة الكهربائية اللازمة للرفع الصناعي:

توفير قوة توليد كهرباء كافية بدون انقطاع لتقليل فاقد الإنتاج المترتب عن انقطاع الكهرباء، وذلك من خلال، صيانة شبكات التوزيع ومحطات التحكم وتأهيل كوادر في عمرات التوربينات الغازية والمضاغط وتقنيات الحفر الأفقي، مع إمكانية التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

3.4. تحديث المحاكاة للمكامن النفطية لرفع نسبة الاسترجاع من الحقول الحالية:

من المعلوم أن كمية النفط الخام الذي يتم استخراجها فعلاً بالكاد تصل نصف كمية النفط المكتشف الموجود بالمكمن وذلك لأسباب فنية عديدة تتعلق بخصائص المكمن والصخور وخصائص النفط أيضاً ونسبة النفط الخام الممكن إنتاجه فعلاً تسمى بنسبة الاسترجاع وهذه تعتمد على فهم الخصائص الجيولوجية للمكامن بما يحقق أعلى نسبة استرجاع ممكنة.

والثقيل، أعمال صيانة الأنابيب واللحام والطلاء الصناعي، والصيانة المدنية والتكييف والتبريد والمباني والطرق، والإعاشة، والطبع والتصوير). الخ.

• أكثر الفرص تلك النشاطات (التي تسند من الشركات النفطية إلى الغير (Outsourcing) يمكن أن يتكفل بها القطاع الأهلي وتأخذ شكل مشاريع صغرى ومتوسطة وتكون قرب المركبات الصناعية الرئيسية (مثل البريقة، رأس لأنوف، طبرق، الزاوية، الزويتينه) وبالتالي تمثل تنمية لمناطق الجوار السكاني لمواقع الإنتاج والتصنيع وهي كذلك بمثابة عدالة اجتماعية في التنمية المكانية والتدريب وتطوير الموارد البشرية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع النفطي.

• من المعلوم أنه خلال أي فترة اضطراب يختل فيها الحضور الأمني، فإن فرص نجاة معدات الشركات وإنشاءاتها أو مخاطر نهبها سيعتمد كثيراً على العلاقة التي كانت الشركة قد أرسنها مع محيطها السكاني صداقةً أو نفوراً. وبسبب ما درجت عليه العديد من الشركات النفطية من اغفال لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه محيطها وبيئة عملها وجوارها السكاني وما تعانیه تلك المناطق من ضائقة البطالة فقد أسهم هذين الأمرين في مشاكل عديدة لتلك الشركات خلال سنوات ما بعد 2011.

• توفير فرص نجاة المشاريع الصغرى في مناطق الجوار للمواقع الإنتاجية والصناعية، سيستدعي وجود مراكز تدريب في تلك المناطق (جامعة النجم الساطع كمثال) وتنشيط حاضنات الأعمال في المدن المجاورة مثلاً وإجراءات

على ذلك فإن فهم تلك الخصائص ومتابعة التغير فيها هي أساس الإدارة المثلي للمكامن النفطية، ولهذا الغرض يتم استخدام تقنيات جديدة ومحاكاة مكمية متطورة، فرفع نسبة الاسترجاع بمقدار 5% مثلاً يعتبر إنجازاً هندسياً هاماً فهو يعنى زيادة الإنتاج المتحصل عليه من نفس المكمن، لذلك يتوجب أن تحظى الدراسات المكنية والكوادر الهندسية المتخصصة في هندسة المكامن ونمذجة سلوكها ومحاكاته بتطبيقات الحواسيب الحديثة أمراً يستحق اهتماماً كبيراً، وهذا يمكن أن ينعكس في زيادة كمية النفط التي يمكن الحصول عليها من حقول مكتشفة أصلاً وتغنى عن تجشم تكلفة استكشافات جديدة ذات مخاطر.

4.4. توطين أكبر قدر من تكلفة البرميل:

• رفع مساهمة القطاع الأهلي في توفير الخدمات الاسنادية للقطاع النفطي والاضطلاع بأعمال المقاولات وصولاً إلى ممارسة العمليات النفطية الأساسية، مع إعطاء الأولوية للشركات المحلية وإعادة تأهيلها وتحريرها من القيود. يؤمل أن يؤدي ذلك إلى عدم اقتصار مردود النفط والغاز على الإيرادات النقدية وذلك برفع نسبة المكون المحلي وتقليل التكلفة عن طريق تكثيف استخدام العنصر الوطني للوصول إلى بناء القدرات وتراكم الخبرات لدى الشركات الوطنية في كافة مجالات العمليات النفطية.

• توجد مجالات عديدة للخدمات الإسنادية التي لا تتطلب تقنيات عالية ولا تمويل كبير وبالتالي تشجع القطاع الخاص (النقل الخفيف

من أبرز عناصر السياسة النفطية القادمة في ليبيا

هي:

- رفع كفاءة التشغيل والإدارة.
- تأمين القوة الكهربائية اللازمة للرفع الصناعي.
- تحديث المحاكاة للمكامن النفطية لرفع نسبة لاسترجاع.
- توطين أكبر قدر ممكن من تكاليف الإنتاج.

الإقراض الميسر الخ...

• يمكن للشركات النفطية أن تقلل تكلفة العديد من الخدمات والأعمال الاسنادية الخدمية التي تحتاجها المواقع الإنتاجية والموانئ وذلك بالمساهمة في تنمية موردي الخدمات من مناطق الجوار السكناني كمرسى البريقة ومرسى الحريقة ورأس الأنوف والسدرة والزاوية ومليته. لعله من ضمن المسؤوليات الاجتماعية للشركات أن تعطى أفضليات نسبية في التعاقد مع المبادرات المحلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة للجوار السكناني (تدريب مجاني أو مدعوم من الدولة بجامعة النجم الساطع مثلاً أو مركز الزاوية أو جامعة طبرق، إعفاءات ضريبية...).

• هذه السوق الداخلية يمكن أن تسهم في تطوير مناطق الجوار النفطي كمواقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في مجالات أعمال عديده بدءاً بالخدمات الاسنادية للقطاع النفطي.

وسيكون من المفيد أيضاً في هذا الصدد تبنى مشاركة نشطة لقطاع النفط في إنجاز أعمال حاضنة الأعمال في مناطق إنتاج وتصدير النفط والغاز مثل اجدايا والبريقة وطبرق والزاوية وصبراتة على سبيل المثال.

• اختيار وتصميم برامج التدريب السريع (Competence based Accelerated training) مع وضع معايير اختيار وقبول المتدربين وتقييم تحصيلهم وانضباطهم، وذلك للاستفادة بقدر الإمكان من العمالة غير الماهرة التي نسبت وعينت في شركات القطاع تحت الضغط الاجتماعي للبطالة. في هذا الخصوص يمكن

استغلال القدرة المتاحة في مراكز ومعاهد التدريب والجامعات القريبة من مناطق الإنتاج والتصدير واعتماد مستويات تدريب متدرجة في المجالات الحرفية والخدمية التي تحتاجها مواقع الإنتاج النفطي مع ربط المناهج والتدريب العملي بالإنشاءات الصناعية المجاورة.

5. لجم الإنحدار في معدل الإنتاج يتطلب استثمارات ليست بالقليلة:

بعد اكتشاف حقل من الحقول ووضعها على الإنتاج فإن الكمية المتحصل عليها ستتميز بإنحدار قد يصل 10 % سنوياً، وفي مثل هذا الوضع، ربما يمكن لجم الإنحدار السنوي المعتاد في مستوى الإنتاج بتحسين أداء الشركات بغية دعم القدرة الإنتاجية والمحافظة على معدل الإنتاج في نفس المستوى، وهذا من شأنه يتطلب استثمارات ليست بالقليلة، وباعتبار أن تكلفة الإنتاج في ليبيا بالمقارنة مع تكلفة الإنتاج في عدد كبير من الدول المنتجة من خارج أوبك، ما تزال في مستوى جاذب للاستثمارات إذا ما توفرت الظروف الأمنية والسياسية المستقرة، لهذا يمكن السعي الحثيث لتحديد الاحتياطات والمؤملات وتوفير المعلومات في أقصر وقت مع الاستمرار في تحديث دراسات الاحتياطات والمؤملات لتحديد القدرة الإنتاجية القصوى الأمر الذي يوجب إنهاء أعمال الاستكشاف في كافة الأحواض الرسوبية وعرض القطع والمناطق غير المستكشفة التي يصعب استكشافها من قبل الشركات الوطنية خاصة تلك التي تتميز بمخاطر عالية.

التقليل من تكلفة العديد من الخدمات والأعمال الاسنادية التي تحتاجها المواقع الإنتاجية والموانئ النفطية عن طريق تنمية موردي هذه الخدمات من مناطق الجوار السكناني

اختيار وتصميم برامج التدريب السريع، وقبول المتدربين وتقييم تحصيلهم وانضباطهم وذلك للاستفادة من العمالة غير الماهرة التي نسبت للشركات النفطية تحت الضغط الاجتماعي للبطالة

6. الشراكة والتعاقدات:

أما رفع الإنتاج إلى المستويات الممكنة القصوى مع استكشافات جديدة وتطبيق واسع لتقنيات الاسترجاع الإضافي لرفع نسبة الاسترجاع، فإنه يتطلب تمويلاً كبيراً وتقنيات متقدمة، وكلا هذين الأمرين يستدعي النجاح في مساعي الشراكة مع الغير ممن يمتلك التقنية ويقدم على الاستثمار دون ضرورة التقييد بنوع واحد من التعاقدات، وفي هذا الشأن ليس هناك ضير من استخدام أنواع مختلفة من الاتفاقيات (مقاسمة، مقاولة، اتفاقيات، خدمات) بما يتوافق مع الحالة. وإذ توجد في هذا الشأن بدائل وخيارات عديدة، كما أن لقطاع النفط تجربة سابقة في استخدام بعضاً من نماذج التعاقد والشراكة، لذلك يتوجب تقييم تجربة القطاع السابقة وما استخدم فيها من أشكال للتعاقد والشراكة مع الاستعانة بتجارب البلدان الأخرى للوصول إلى أكثر نماذج التعاقد ملاءمة ونجاعة، مع مراعاة استخدام عدة نماذج للتعاقد حسب الأحوال المختلفة لمناطق الاستكشاف أو لطبيعة المكنن، وفي هذا الصدد فإنه سيكون من المهم بناء كوادر مقادرة للتفاوض على القواعد التي تستخدم في حكم تلك الشراكة وأشكال التعاقد بما لا يفرط في السيطرة السيادية على موارد الدولة النفطية ويقلل من محاذير انكشاف المعلومات التفصيلية الخاصة بالاحتياطات للغير.

7. التطوير والاسترجاع الإضافي:

أكدت مؤسسة النفط الليبية على الحاجة إلى تطوير تقنيات الاسترجاع الإضافي في الحقول

يصل مستوى الإنحدار للأبار المكتشفة نحو 10% وفي هذا الوضع يمكن لجم الإنحدار السنوي من خلال تحسين أداء الشركات بغية دعم القدرة الإنتاجية والمحافظة على معدل الإنتاج في نفس المستوى

المتقدمة، واستهدف البرنامج ورفع القدرة الإنتاجية بمقدار 775000 برميل في اليوم حيث أعلنت المؤسسة في 2009 عن برنامج تطوير وإعادة تأهيل لعدد من حقول النفط والغاز التي يمكن رفع قدراتها الانتاجية، إذ أن أكبر الإضافات المتوقعة التي تصل في مجملها إلى ثلاثة أرباع المليون برميل في اليوم، كانت مخططة لحقول (الواحة و النافورة أوجلة الموحد وحقل الفيل)، غير أن خطط متابعة برنامج الاسترجاع الإضافي المعزز تم تأجيلها بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة وكذلك بسبب غياب التمويل.

بعد أحداث ثورة 17 فبراير 2011 أعلنت الحكومة الليبية عدة مرات، عن خطط لاستعادة القدرة الإنتاجية إلى 1.7 مليون برميل في اليوم مع نهاية سنة 2013 وزيادتها إلى 2 مليون برميل في اليوم في السنة اللاحقة. ونعلم أن تلك المستهدفات لم تتحقق بسبب الإضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي.

8. المشاكل والتحديات:

1.8. تأثير الإنتاج بالأحداث بعد ثورة 17 فبراير 2011 والأضرار الناتجة:

رغم أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة قد أشار إلى توصل المؤسسة الوطنية للنفط إلى اتفاق مع منظمة «أوبك»، يمنح ليبيا إعفاءات من التدابير الرامية إلى خفض الإنتاج العالمي من النفط، إلا أنه ضمن المؤثرات المحلية (السياسية والأمنية) فإن تقارير صادرة عن الأمم المتحدة أيضاً أوضحت أن المشاكل الهيكلية للاقتصاد الليبي لم تعالج بعد ومن بين تلك المشاكل

سهولة اختراق الحدود والوضع الأمني، حيث أن حدود الدولة لا زالت سهلة الاختراق وغير مؤمنة، ولقد أتاح ذلك التهريب الممنهج للسلع والبضائع المدعومة، بما في ذلك الوقود بدرجة صارت تسهم اسهاماً واضحاً في زيادة حجم الاقتصاد غير المنظم. في حين أن اضطراب الحالة الأمنية في العديد من المناطق ما يزال يلقي بظلاله مؤدياً إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي في البلد.

وباعتبار البلد لا يزال يتأثر بمخاض خروجه من الوضع السياسي القائم خلال فترة الحكم السابقة، فلا يستبعد أن تنشأ منظومة اقتصادية تحاول اغتنام مقدرات الدولة ونهب مواردها المالية، وقد يصل تأثيرها إلى الطبقة السياسية فتقاوم تغييرات الإصلاح والاستقرار.

2.8. جاهزية المعدات والإنشاءات واستعادة تشغيل منظومات الإنتاج:

تأثرت معدلات الإنتاج النفطي الليبي بالاضطرابات التي شهدتها البلاد سنة 2011، فانخفض التصدير إلى أقل من الخمس وتم توجيه أغلب الإنتاج للاستهلاك المحلي. وبعد توقف الاضطرابات انتعش الإنتاج الليبي في عام 2012 دون أن يقترب من مستوياته السابقة، ورغم أنه أمكن عودة التشغيل والإنتاج بسرعة نسبية إلا أنه انخفض مرة أخرى في منتصف 2013 بسبب احتجاجات واسعة أدت إلى تدهور كبير في البيئة الأمنية ومن ثم اقفال موانئ نفطية وخطوط أنابيب وظل معظم الإنتاج معطلاً.

بعد اتفاق إعادة فتح الموانئ بدأ تعافي الإنتاج من جديد في النصف الثاني من عام 2014 لكن حدث اختلالاً كبيراً أواخر 2014. ومن يناير إلى أكتوبر 2015 فإن متوسط الإنتاج من النفط الليبي لم يتجاوز 400 ألف برميل في اليوم أي ربع الحصص المقررة سابقاً من أوبك وهي 1.6 مليون برميل يومياً.

ما زاد الوضع تعقيداً أن بعضاً من الإنشاءات النفطية قد تضررت أضراراً جسيمة وستحتاج صيانتها أو استبدالها شهوراً وربما أكثر. علماً بأنه خلال فترة الأحداث التي صاحبت ثورة 17 فبراير عام 2011 فإن البنية التحتية النفطية ظلت في معظمها سالمة من الأضرار، إلا أن الاشتباكات المسلحة عام 2014 قد نتج عنها اشتعال صهاريج التخزين الرئيسة في ميناء السدرة وحدث بها تلف جسيم اخرج معظمها عن العمل. زيادة على ذلك فقد كانت هناك مجموعات مسلحة خارجة عن القانون تجوب مناطق الحقول وأحدثت اعطاباً وتلفاً جسيماً في عديد من المعدات والإنشاءات الحقلية بمنطقة جنوب شرق سرت.

في نوفمبر 2016، أعلن رئيس المؤسسة الوطنية للنفط بأن المؤسسة تسعى لاستعادة الإنتاج ليصل إلى 900 ألف برميل في اليوم مع نهاية العام، ثم إلى مليون ومائة ألف برميل في اليوم في العام التالي 2017، وبالرغم من الوصول إلى بعض من هذه المستهدفات من حين إلى آخر إلا أن الأحداث المتعاقبة في منطقة

الهلال النفطي وما حولها لم يتح فرصة كافية لمواصلة التحسن في الإنتاج بل أنه شهد في العديد من المرات حالات توقف وانخفاض إلى أدنى مستوياته مما شكل عائقاً أمام أي توجه لتعزيز جهود التنمية المرتبطة ارتباطاً كلياً بإيرادات النفط.

3.8. العمالة والكوادر المدربة والهيكل التنظيمية:

من بين أهم مصادر القوة التي يتمتع بها قطاع النفط في ليبيا، هو ما حققه الاستثمار في تدريب كوادر القطاع النفطي على مدى العقود السابقة، وقد تجلت ثمار التدريب عندما تمكنت الكوادر اللبية بإجراء عمليات الصيانة للكثير من المعدات التي طالها العطب والإتلاف في حين كان من غير الممكن استجلاب عمالة فنية من الخارج.

البرهان الجلي الآخر تمثل في مكافحة حرائق خزانات السدرة بأطقم ليلية من المتخصصين في الإطفاء والسلامة في مدة قصيرة دونما خسائر في الأرواح وبدون الاستعانة بالشركات الأجنبية المتخصصة في إطفاء حرائق بهذا الحجم، وهذا الأمر يبعث على الأمل والثقة في خبرات الكوادر المحلية، ومن ناحية أخرى فإن من أهم مصادر الضعف هو أن العديد من الشركات النفطية قد اضطرت لدفع الثمن المؤجل الناتج عن اغفال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه جوارها السكاني فوقعت تحت ضغط البطالة الاجتماعية واضطرت مكرهة لتعيين المئات بل الآلاف من العاطلين فوق الملاك المعتمد وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى رفع تكلفة البرميل في الوقت

الذي يتوجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لقطاع النفط هو خفض تلك التكلفة. مشكلة البطالة كانت قائمة أصلاً غير أن تزايد أعداد الباحثين عما هو متاح من فرص توظيف، تفاقمت بعد ثورة 17 فبراير خاصة في مواقع البريقة ورأس الأنوف ثم شركة الخليج، وهذا ما كشف عن التبعات والثمن الباهظ الذي ترتب عن القصور الكبير في إغفال الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية وتجاهلها للمساهمة في تنمية مناطق الجوار السكاني مما أضاع عليها دعم واسناد تلك المناطق، هذا الدعم الذي كانت الشركات في أمس الحاجة له للحفاظ على ممتلكاتها وحماية إنشاءاتها أثناء العمليات المضطربة التي نتجت عنها.

9. التحديات ذات الصلة بإنتاج النفط والغاز:

هناك جملة من التحديات تختلف حسب طبيعتها، منها ما هي وثيقة الصلة بإنتاج النفط والغاز مثل المشاكل الناجمة عن تقادم الحقول والانحدار الطبيعي في الإنتاج، ومنها ما يتعلق بإعادة الاستقرار والأمن إلى مواقع الإنتاج وتسوية أية خلافات تكون قد ترتبت على فترة الاضطراب وذلك فيما يتعلق بالشركاء الأجانب.

1.9.1. الإنحدار السنوي في الإنتاج:

غالباً ما يبدأ الإنتاج في السنوات الأولى من عمر المكنم النفطي بالتدفق الطبيعي بدفع طاقة ضغط المكنم، إلا أن طاقة الضغط الطبيعي تأخذ في النقصان خلال بضعة سنوات من عمر المكنم وينخفض الإنتاج تبعاً، وهذا يستدعي الاستعانة بوسائل الرفع الاصطناعي سواءً بالرفع بالغاز أو

من أهم مصادر القوة التي يتمتع بها قطاع النفط في ليبيا هو ما حققه الاستثمار في تدريب وتنمية الموارد البشرية، والتي تجلت في تمكينها من إجراء عمليات الصيانة بسواعد محلية ومكافحة حرائق خزانات السدرة بأطقم ليلية

بالمضخات وكذلك حقن المياه، ويتم اللجوء إلى تكثيف الحفر البيني والحفر الأفقي وزيادة برامج صيانة الآبار مع استخدام عمليات حث وتكسير الطبقات وذلك بقصد دعم القدرة الإنتاجية ولجم الإنحدار السنوي في الإنتاج. هذه البرامج عادة ما تكون مكلفة وتتطلب توفير تمويل يتجاوز الميزانيات المقررة سنوياً كما أن النتائج تستغرق بعض الوقت.

2.9. إصلاح وصيانة المعدات والإنشاءات:

لحقت الإعطاب والإتلاف بالعديد من إنشاءات ومعدات الإنتاج بالحقول النفطية أوضحها وأكثرها جسامه هو ما حل بخزانات ميناء السدره نتيجة تعرض العديد منها للحرق والإنهيار الكامل.

3.9. أحوال الاستقرار والأمن والشركاء الأجنب:

ترتبط الكثير من عمليات الإنتاج بشراكات مع شركات أجنبية تأثرت مصالحتها بأحوال عدم الاستقرار التي مرت بها ليبيا ونتج عنها بعض المخاطر الأمنية والسياسية. في هذا الصدد فقد حاول المسؤولون الليبيون التأكيد على تطمين الشركات الأجنبية بأنهم سيلتزمون بالتعاقدات القائمة وفي الوقت ذاته بينوا أنهم يحتفظون بحق مراجعة وتعديل التعاقدات التي قد يتبادر فيها أية شائبة للفساد.

10. الغاز الطبيعي:

كانت ليبيا قد دخلت في تصدير الغاز المسال سنة 1971 واصبحت ثالث دولة في العالم بعد

الولايات المتحدة والجزائر حيث صدرت آنذاك كميات صغيرة إلى إسبانيا. ورغم التطور الذي تحققت خلال العقود الأخيرة في القدرات الوطنية لإنتاج الغاز وتصديره إلا أن مصانع تسييل الغاز في ليبيا تعرضت للأضرار خلال الأحداث التي صاحبت ثورة فبراير 2011 ولم تصدر ليبيا غاز مسال منذ بداية 2011 نتيجة للأضرار الجسيمة التي تعرض لها مصنع الغاز المسال خلال تلك الأحداث.

تأتي مرتبة ليبيا كمنتج للغاز وكمالك لإحتياطيات أقل من مرتبتها كمنتج وكمالك لإحتياطيات النفط الخام، حوالي نصف الإنتاج الليبي من الغاز يتم تصديره إلى إيطاليا من خلال أنبوب المجرى الأخضر. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قبل 2011 كان من المتوقع أن الاستكشاف والاستثمار في الغاز سيرفع احتياطيات ليبيا من الغاز في المدى القصير إلا أن غياب الأمن لم يمنح الفرصة لتحقيق ذلك.

كما تبين أرقام (US Energy information administration) أن كمية الغاز الليبي المصدرة قد بلغت أقصاها (حوالي 600 بليون قدم مكعب) وذلك خلال عام 2010، غير أنه انخفض بمقدار النصف تقريباً خلال عام 2011. وعاود الارتفاع مجدداً متجاوزاً 400 بليون قدم مكعب بقليل وبقي عند ذلك المستوى أي منخفضاً عن المعدل السابق بمقدار الثلث تقريباً. أما الغاز المستهلك محلياً فقد بقي شبه ثابت طوال تلك السنوات ويمثل ثلث الإنتاج الليبي من الغاز أي حوالي 200 بليون قدم مكعب.

من أهم مصادر الضعف اضطراب الشركات النفطية لدفع الثمن المؤجل الناتج عن تجاهل مسؤولياتها الاجتماعية إتجاه جوارها السكني المتمثل في تعيين الآلاف من العاطلين فوق الملاك المعتمد

مثلما ما كان الحال مع النفط الخام الليبي فإن صناعة الغاز الطبيعي الليبية تعافت خلال سنة 2012 ولكن مستوى الإنتاج ظل دون مستوى الإنتاج ما قبل سنة 2011.

1.10. مشروع غاز غرب ليبيا:

مشروع غاز غرب ليبيا هو مشروع مشاركة مناصفة بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني الإيطالية، حيث تم تدشين هذا المشروع سنة 2004 ثم توسع إلى إيطاليا وما بعدها، ويصدر المشروع الغاز المعالج باستخدام إنشاءات معالجة في مجمع Mellitah على الساحل الليبي في غرب البلاد، عبر أنبوب (المجرى الأخضر The Green Stream) إلى الأراضي الإيطالية ثم إلى باقي أوروبا. وفي عام 2005 تم تزويد أنبوب (المجرى الأخضر) بغاز إضافي من حقل بحر السلام البحري في القطعة NC41، ومن ثم كان تطوير حقول بحر السلام والوفاء والبوري التي هي جزء من مشروع غاز غرب البلاد وأنبوب تصدير الغاز الطبيعي يمثل تحولاً في التأكيد على تطوير حقول النفط إلى مزيج من مشاريع تطوير حقول الغاز وحقول النفط، في حين كان تصدير الغاز في السابق مقتصر على الغاز المسال.

مشروع غاز غرب ليبيا (WLGP) الذي تشغله شركة إيني (Eni) مع المؤسسة الوطنية للنفط من خلال المشاركة في مشروع مليته (Mellitah Oil & Gas) يمثل معظم النمو في إنتاج ليبيا من الغاز الطبيعي بعد عام 2003

ويشمل حقل الوفاء على اليابسة وحقل بحر السلام البحري. أما معظم الغاز الطبيعي المنتج من قبل شركة سرت في حوض سرت فهو غاز مصاحب للنفط، في حين أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن خطط لزيادة إنتاج الغاز من الحقول البحرية والحقول على اليابسة، فإن المشروعات التي تساند هذا المخطط تتضمن حقول غاز حر وغاز مصاحب في مراحل مختلفة من التطوير.

ومما لا شك فيه أن الزيادة في الغاز الطبيعي ستؤدي أيضاً إلى زيادة استخدامه محلياً في قطاع الكهرباء وبالتالي يجعل كميات إضافية من النفط الخام متاحة للتصدير، ولكن الشيء المهم جداً هو أنه مثله مثل كل الخطط المأمولة للنفط والغاز الليبي فإن تطويراً كبيراً في قطاع الغاز الطبيعي يظل مرتبطاً ومشروطاً بتوفر أحوال الأمن والاستقرار.

1.11. استهلاك المنتجات النفطية:

حسب البيانات المتاحة من (وكالة الطاقة الدولية) فإن ليبيا استهلكت عام 2014 نحو 220 ألف برميل من النفط والسوائل الأخرى. علماً بأن معظم هذا الاستهلاك يأتي من مصافي محلية، حيث تمتلك ليبيا خمسة مصافي بقدرة تكرير إجمالية 378 ألف برميل في اليوم. وخلال عام 2013 بلغ متوسط استغلال المصافي 20% فقط وكذلك في عام 2014 وذلك بسبب انقطاعات النفط (حسب بيانات HIS Energy).

12. تسويق المنتجات النفطية خارجياً:

معظم المنتجات النفطية التي تنتجها الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط بالخارج تباع شاملاً شبكة تجزئة وتسويق Oil invest تحت اسم تجارى Tam oil في عدد من البلدان الأوروبية والإفريقية، من خلال Tam oil فإن ليبيا منتج مباشر وموزع للمنتجات النفطية في إيطاليا وألمانيا وفي سويسرا ومصر. Tam oil ومركزها في ميلانو تتحكم في حوالي 7.5% من سوق التجزئة الإيطالي للمنتجات النفطية وزيوت التشحيم والتي توزع من خلال 3000 محطة ل Tam oil. وفي بداية عام 2007 كانت المؤسسة بصدد تقييم مقترح استثماري لرفع القدرة الإنتاجية لمصفاة رأس الأنوف، التكلفة الإجمالية لرفع القدرة تقدر بـ 2 بليون دولار. كما كانت تتوقع المؤسسة إعادة طرح عطاء للهندسة والمواد لتطوير مصفاة الزاوية، إلا أن قدرة ليبيا علي زيادة العرض من المنتجات النفطية في السوق الأوروبي تواجه منافسة شديدة، اضف إلى ذلك أن هذا المسار أصبح يواجه تحديات كانت بسبب حاجة المصافي الليبية للتطوير (Upgrading) وتحسين كفاءتها لتتوافق مع المعايير البيئية المتشددة للاتحاد الأوروبي والتي بدأ تطبيقها عام 1996. ونظراً لعدم إنجاز ذلك، فقد توصلت المؤسسة الوطنية للنفط عام 2007 إلى اتفاق مع شركة أمريكية Colony Capital تمتلك بموجبه هذه الشركة 65% من Tam oil بينما تستبقي الحكومة الليبية على 35%. في حين لا زالت ليبيا تتحكم في tam oil

إفريقيا التي تشغل محطات توزيع في مصر وبوركينا فاسو وعدة دول إفريقية أخرى.

13. التكرير والبتروكيماويات:

تمتلك المؤسسة الوطنية للنفط عدة منشآت تكرير وتولى تشغيلها بكوادر ليبية بالإضافة إلى العديد من شركات معالجة النفط والغاز. تعالج المصافي الليبية ما يقارب 380 ألف برميل يومياً يتم تكريره من قبل شركات تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، وفي حدود 60% من النفط المكرر يتم تصديره بالأساس إلى أوروبا. وتنتج مصفاة رأس الأنوف ببتروكيماويات باستخدام النافتا كلقيم لمصنع الإيثلين تقدر بـ 2 مليون طن. منتجاته الأساسية في السنة هي كالاتي: إيثلين 330 ألف طن، بروبيلين 170 ألف طن، مزيج سي 4 حوالي 130 ألف طن، وغازولين 335 ألف طن. تمتلك المؤسسة كذلك مصنعين بولي إيثلين (HDPE) و LLDPE كل منهما في 160 ألف طن متري في السنة.

تنتج هذه المصانع عديد من المنتجات التي يصدر بعضها، وهناك مجمع ببتروكيماويات آخر في البريقة لكنه يستخدم الغاز الطبيعي كلقيم. في مايو 2005 وافقت شركة شل على اتفاق نهائي مع المؤسسة الوطنية للنفط لتطوير موارد نفط وغاز ليبية شاملاً إنشاءات تصدير الغاز المسال. جاء الاتفاق بعد مفاوضات طويلة حول الشروط وكان هذا في مارس 2004 أن تتولى بموجبه شركة شل تطوير وتوسعة مصنع البريقة وربما بناء معمل تسييل آخر وذلك بتكلفة 105 إلى 450 مليون دولار والإنشاءات في هذا التوسع يوضحها الجدول رقم (1).

معمل تسييل الغاز	(في 10 قوة 12 قدم مكعب في اليوم) 44,300 كم مكعب في اليوم 1.565
مصنع الأمونيا	متري في السنة طن 730,000
مصنع الميثانول	متري في السنة طن 660,000
مصنع اليوريا	متري في السنة طن 916,000

14. توسع دول الجوار في التكرير والكيماويات النفطية:

إذا ما صار سقف الإنتاج الليبي محكوماً بتوازنات السوق العالمية وحصص إنتاج أقل من السابق، فإن فرص تحقيق الإيراد المطلوب بحصة إنتاج أقل سوف تملي سياسة راسخة فيما يخص خفض تكلفة الإنتاج وكذلك هناك توجه إستراتيجي طويل المدى إلى صناعة التكرير والبتروكيماويات.

أقامت دول الخليج مجتمعات صناعية ضخمة لإنتاج البتروكيماويات والأسمدة وتتجه إلى الأسواق الآسيوية، وواجهت بعض المصاعب بسبب اتجاه الصين إلى الإكتفاء الذاتي من الأسمدة الكيماوية وكذلك المنافسة من إيران إذا ما خففت عنها العقوبات الدولية. أضف إلى ذلك أن تنشيط مصر أيضاً في هذا المجال خاصة باستخدام غاز حقل (ظهر البحري الجديد) وهناك تقديرات لعوائد بالمليارات. كانت قد وردت بعض الشكاوى

من المسؤول في جمعية حُماة البيئة الليبية بجالو في منشورات عديدة يتهم الشركات النفطية بالواحات بعدم اتخاذها سبل السلامة والتدابير اللازمة للحفاظ على البيئة وحياة الإنسان والحق في التمتع بالهواء الطبيعي. وكانت جمعية حماية البيئة قد اتهمت شركة الواحة بعدم التزامها بالمعايير المقبولة أثناء عمليات الإنتاج، حيث تقوم الشركة بضخ المياه المصاحبة للنفط في برك سطحية مجاورة للحقول بدلاً من حقنها في طبقات عميقة تحت سطح الأرض، الأمر الذي يعتقد أن له علاقة بانتشار حالات الحساسية الجلدية والإجهاض بالمنطقة التي يعزبها البعض إلى عمليات الإنتاج التي تقوم بها الشركات النفطية العاملة في المنطقة.

15. مشاهد خيارات سياسات النفط والغاز

أ	ب	ج
<ul style="list-style-type: none"> النشاط المعتاد لإستكشاف وإنتاج النفط والغاز 	<ul style="list-style-type: none"> التوجه الكثيف إلى تصنيع النفط والغاز والتوسع في خلق القيمة المضافة داخلياً وبما يؤدي إلى توسيع فرص العمل أمام الشباب الليبي 	<ul style="list-style-type: none"> تقليل اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط وتشجيع القطاع الخاص. مشاريع المسؤولية الاجتماعية لشركات النفط (CSR) تنمية مناطق الجوار السكاني لإنشاءات ومواقع الإنتاج
<ul style="list-style-type: none"> بيع النفط والغاز خام لجم الانخفاض في القدرة الإنتاجية ورفع معامل الاسترجاع. مستوى التصنيع منخفض في حدود التقنية المتاحة والتمويل المحلي. الاستنزاف وفق حاجة البلد من الإيرادات لتمويل برامج التنمية. من السهل إدارة الإيرادات واستغلال أية أموال فائضة. متغيرات أحوال الأسواق العالمية للنفط الخام والغاز يسهل متابعتها والاستطلاع المستمر للمؤشرات والاتجاهات. تحقيق الإيرادات التقليدية والعوائد لا يستغرق وقتاً. مستوى الإيرادات يتوافق مع أسعار المادة الخام المتمثلة في النفط والغاز. مستوى التقنية المطلوب متاح ومألوف. لا توجد تعقيدات في أشكال ونماذج التعاقد على البيع. الخبرة بسوق النفط الخام وتسويقه دولياً متوفرة حيث أن المشترين والزبائن معروفون وهناك سابق خبرة معهم. 	<ul style="list-style-type: none"> اجتذاب المستثمرين والتقنية وخيارات التعاقد وتجارب البلدان الأخرى. مستوى الإيرادات يمكن أن يزيد كثيراً بفرق سعر المادة الخام عن سعر المادة المصنعة. مستوى التقنية المطلوب غير متاح ويتطلب شريك أجنبي وترخيص. اجتذاب واختيار الشريك الأجنبي يتطلب مهارة وخبرة بأنواع ونماذج التعاقدات ودراية وأفية بتجارب البلدان الأخرى. الخبرة بسوق منتجات التصنيع وتسويقها دولياً قليلة مع محدودية المعرفة بالزبائن المحتملين. هناك حاجة لكوادر مقتدرة بخبرة عالية لدراسة سوق منتجات التصنيع النفطي واستطلاع أسواقه وشرايحه وإيجاد نوافذ للدخول إليها واستغلال ميزة المقارنة من حيث الموقع الجغرافي أو الجودة أو السعر أو منفعة أخرى متبادلة الخ. متغيرات أحوال الأسواق العالمية لمنتجات التصنيع النفطي تتسم بالتشعب وتتطلب كوادر خبيرة ومقتدرة للاستطلاع اليقظ المستمر للمؤشرات والتنبيه بالاتجاهات. من غير الصعب إيجاد شراكة دولية لتطوير واستثمار الطاقة الشمسية مثل ما يدعي مشروع الطاقة المتجددة عبر المتوسط (TREC) 	<p>هذا البديل الذي يهدف إلى تقليل اعتماد اقتصاد البلد على ريع النفط والغاز في المدى الطويل، يمكن أن يخفف عبء الهياكل والعمالة المتضخمة في شركات القطاع غير أنه في ذات الوقت يتيح فرص العمل الخاص في شكل مشاريع صغيرة ومتوسطة في مناطق جوار إنتاج وتصدير النفط .</p> <ul style="list-style-type: none"> توجد مجالات عديدة للخدمات الإنسانية التي لا تتطلب تقنيات عالية ولا تمويل كبير ولا إدارة معقدة وبالتالي تشجع القطاع الخاص (النقل الخفيف والثقيل، أعمال صيانة الأنابيب واللحام والطلاء الصناعي، والصيانة المدنية والتكييف والتبريد والمباني والطرق، والإعاشة، والطبع والتصوير. الخ . أكثر فرص تلك النشاطات (تسند من الشركات النفطية إلى الغير Outsourcing) يمكن أن تأخذ شكل مشاريع صغيرة ومتوسطة ستكون قرب المركبات الصناعية الرئيسية (مثل البريقة، راس لا نوف طبرق) وبالتالي تمثل تنمية لمناطق الجوار السكاني لمواقع الإنتاج والتصنيع وهي كذلك بمثابة عدالة اجتماعية في سياق التنمية المكانية والتدريب وتطوير الموارد البشرية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع. توفير فرص نجاح المشاريع الصغرى في مناطق الجوار للمواقع الإنتاجية والصناعية؛ سيسدعي وجود مراكز تدريب في تلك المناطق (جامعة النجم الساطع كمثال) وتنشيط حاضنات الأعمال في مدينة اجدابيا مثلا والإقراض الميسر.



ثانياً: الموارد البشرية المحلية وتحديات التنمية

تمهيد:

إن التحول الديموغرافي الذي يشهده الوضع السكاني في ليبيا، ومنذ عقدين مضت قد بدأ بالتحول من معدلات خصوبة مرتفعة إلى معدلات منخفضة، وهذا من شأنه أن يرافقه تحول في الهيكل العمري للسكان يتمثل في انخفاض فئة السكان صغار السن (0 - 14 سنة) مصحوباً بارتفاع في فئة السكان النشطين اقتصادياً (15 - 64 سنة) مع بروز واضح لفئة الشباب (15 - 29 سنة) ضمن المجموع العام للسكان وكذلك السكان في سن العمل، وهذه الظاهرة تعرف في نظرية الديموغرافيا الحديثة باسم (الهبة الديموغرافية) أو ما يعرف علمياً باسم (انفتاح النافذة الديموغرافية) والتي تعتبر منحة مؤقتة تستمر لنحو (أربعة عقود أو أكثر قليلاً) حيث توفر للبلد فرصة مواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط يقود إلى بناء مشروع نهضوي، إضافة إلى ما تفرضه من تحديات في حالة تفويت الاستفادة وعدم توظيفها بالشكل الصحيح. ومن نتائج هذا التحول الديموغرافي هو ارتفاع فئة الشباب (15 - 29 سنة) حيث ترتفع نسبتهم في مجموع السكان وكذلك السكان في سن العمل 15 - 64 سنة، ففي هذا السياق وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات عندما كانت معدلات الخصوبة مرتفعة كانت نسب الشباب لا تتعدى 26% عام 1984، وعندما انخفضت معدلات الخصوبة خلال السنوات 1995 و2006

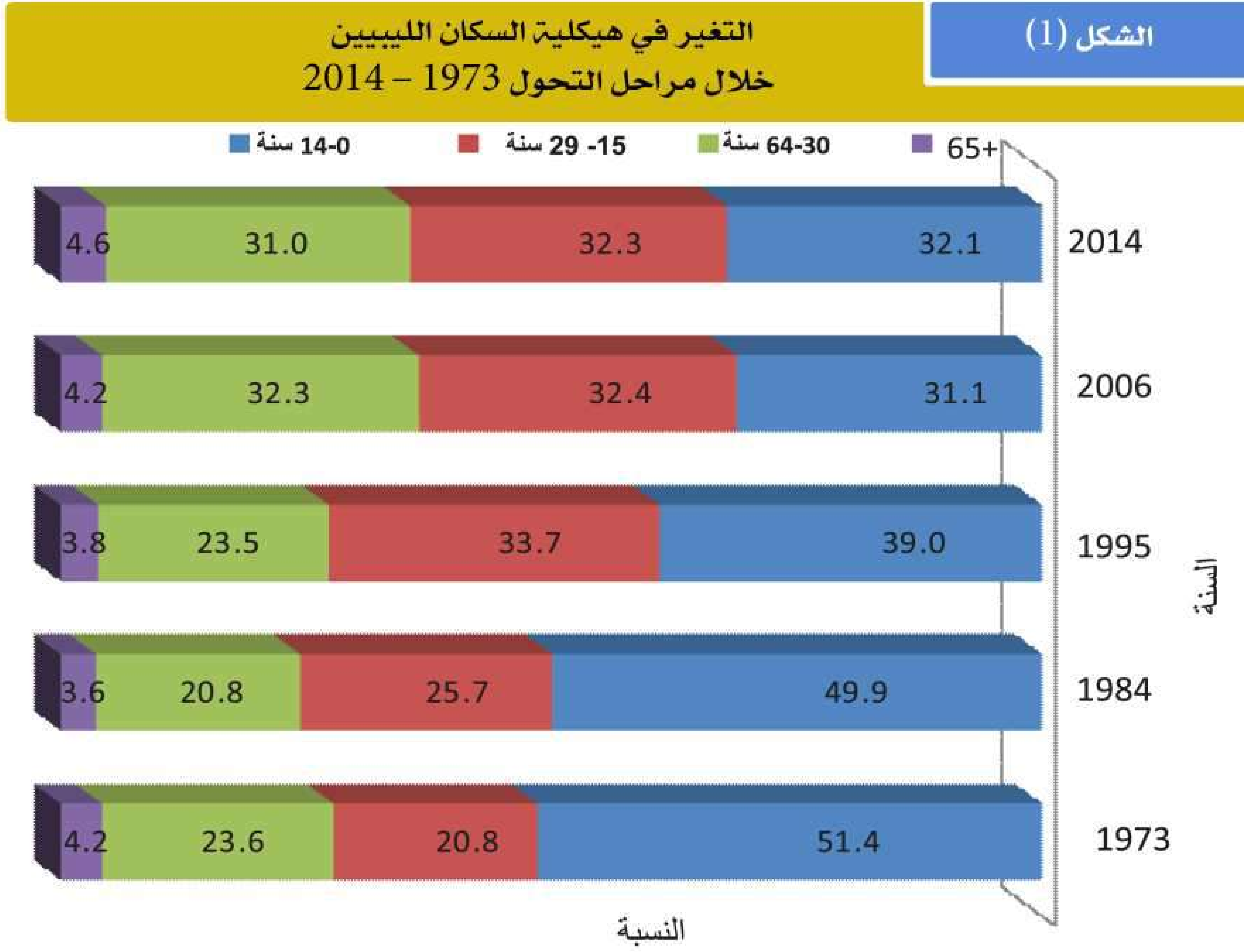
و2014 فإن نسبتهم ارتفعت لتسجل 32.3%، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل الخصوبة ونسبة الشباب في مجموع السكان⁽¹⁾.

1. أهم التحولات الإيجابية للموارد البشرية الوطنية:

يؤدي التحول في الهيكل العمري للسكان بهذا الشكل إلى انفتاح النافذة الديموغرافية حيث تنخفض فيه الأهمية النسبية للأطفال (0 - 14 سنة) وترتفع الأهمية النسبية للسكان النشطين اقتصادياً (15 - 64 سنة) مصحوبة بنزعة خفيفة لارتفاع الأهمية النسبية لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر) وهذا يوضح أن طفرة السكان صغار السن التي سادت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات قد تحولت إلى طفرة للسكان في سن العمل، وهذا ما يعرف علمياً باسم انفتاح النافذة الديموغرافية، أو ما هو متعارف عليه بالهبة الديموغرافية وهي تعتبر فرصة غير مسبوقة ويترتب على هذا التغير في هيكلية السكان من خلق فرصة مواتية للنمو الاقتصادي في الأجلين القريب والمتوسط إذا ما تم إعداد وتنفيذ سياسات ملائمة لهذا الحدث الهام. كما أن بروز فئة الشباب ككتلة ذات وزن نسبي مرتفع في مجموع السكان أدى أيضاً إلى ارتفاع وزنهم النسبي في مجموع السكان النشطين اقتصادياً (السكان في سن العمل) حيث ارتفعت أهميتهم النسبية من 42.8% من مجموع السكان في سن العمل عام 1973 لتصل إلى 55.3%

من شأن التحولات الديموغرافية، أن تتيح فرصة غير مسبوقة لتعزيز الأداء التنموي إذا ما تم توظيفها بشكل صحيح

عام 1995 وانخفضت قليلاً لتصل إلى 46.9% خلال عام 2006 و50% عام 2014، ومن ثم فإن نحو نصف القوى البشرية أو أكثر هم من فئة الشباب، وهذه التركيبة العمرية تمنح ميزة كبيرة لقوة العمل الوطنية. الشكل رقم (1) والجدول رقم (1).



إن بروز فئة الشباب ذات وزن نسبي مرتفع في مجموع السكان في سن العمل، لها ميزة كبيرة لقوة العمل الوطنية.

الجدول (1)
اعداد ونسب الشباب في مجموع القوى البشرية للسنوات 1973 - 2014

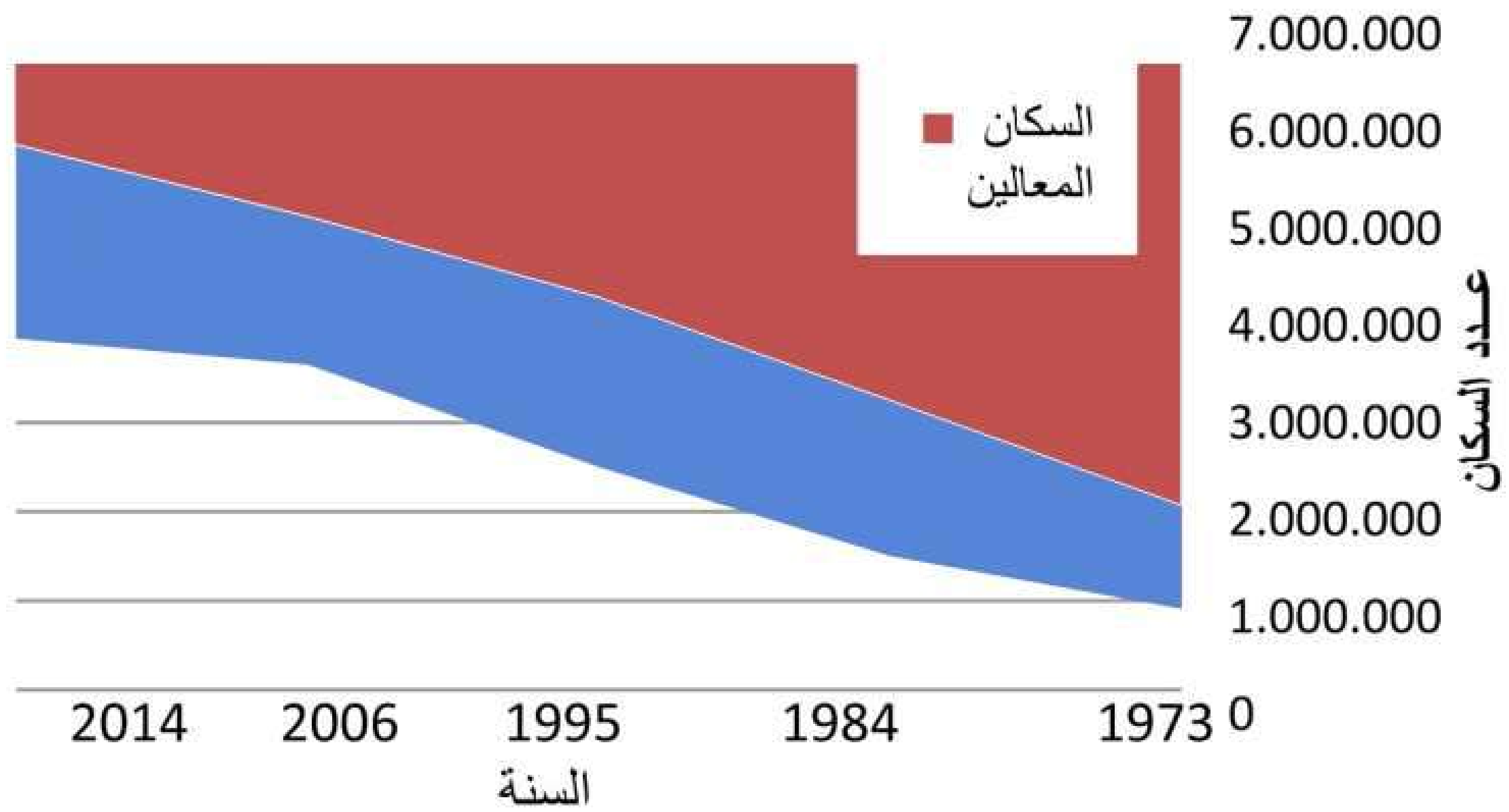
السنوات	السكان النشطين اقتصادياً			الشباب (15 - 29 سنة)			نسبة الشباب في مجموع القوى البشرية		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور
1973	996763	477877	518886	426693	206612	220081	42.8	43.2	42.4
1984	1620120	788043	832077	830842	404295	426547	51.3	51.3	51.3
1995	2675476	1314739	1360737	1480382	731365	749017	55.3	55.6	55.0
2006	3652319	1805834	1846485	1712951	845619	867332	46.9	46.8	47.0
2014	3948175	1954766	1993409	1972999	973890	999109	50.0	49.8	50.1

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، التعدادات العامة للسكان والإسقاطات السكانية.

وهكذا فإن ليبيا، ومنذ نحو عقدين، تحظى بفرصة استثنائية تتمثل في ارتفاع عدد ونسبة فئة السكان النشطين اقتصادياً والتي يتوقع أن تستمر لأكثر من عقدين قادمين فهي تمثل بدورها إمكاناً تنموياً هائلاً غير مسبوق إن أحسن توظيفه وفق سياسات سليمة وقادرة على أحداث نقلة تنموية نوعية. الشكل رقم (2).

الفرصة الديموغرافية أو (الهبة الديموغرافية) كما يطلق عليها، هي تلك التي تظهر عندما تنمو فئة السكان في سن العمل (الناشطون اقتصادياً) بمعدلات تتجاوز معدلات نمو الفئات السكانية المعالة (التي هي خارج فئات الناشطين اقتصادياً) أي الفئات غير المنتجة (الأطفال 14 سنة فأقل وكبار السن من 65 سنة فأكثر).

الشكل (2)
السكان النشطين اقتصادياً والسكان المعالين للفترة 1973 - 2014



الهبة الديموغرافية تتحقق عندما ينمو السكان في سن العمل بمعدل أعلى من الفئات المعالة

2 - تطور قوة العمل في الاقتصاد الوطني:

إن المقصود بقوة العمل في الاقتصاد الوطني، في هذه الفقرة، هي مجموع قوة العمل الليبية وغير الليبية، علماً بأن بيانات العاملين غير الليبيين لا تشمل إلا العاملين غير الليبيين الذين شملتهم الإجراءات الإحصائية من مسوحات وتعدادات سكانية بما في ذلك الذين إجراءاتهم قانونية ويعملون مع الدولة في قطاعات الصحة والتعليم والنفط أو مع شركات محلية أو شركات أجنبية تتولى تنفيذ مشروعات عامة للدولة أو مع القطاع

الخاص الليبي أو الأجنبي، وقيمون إقامة اعتيادية وفي أماكن ثابتة، ومن ثم فهي لا تشمل الوافدون غير القانونيين، الذين ليس لديهم أية إجراءات إقامة رسمية، والذين دخولهم لليبي هو دخول مؤقت أو أن ليبيا بالنسبة لهم منطقة عبور لوجهة أخرى.

توضح البيانات الإحصائية تطور حجم قوة العمل في الاقتصاد الوطني، ليرتفع من 1.8 مليون عاملاً في عام 1995 ليصل إلى 2.1

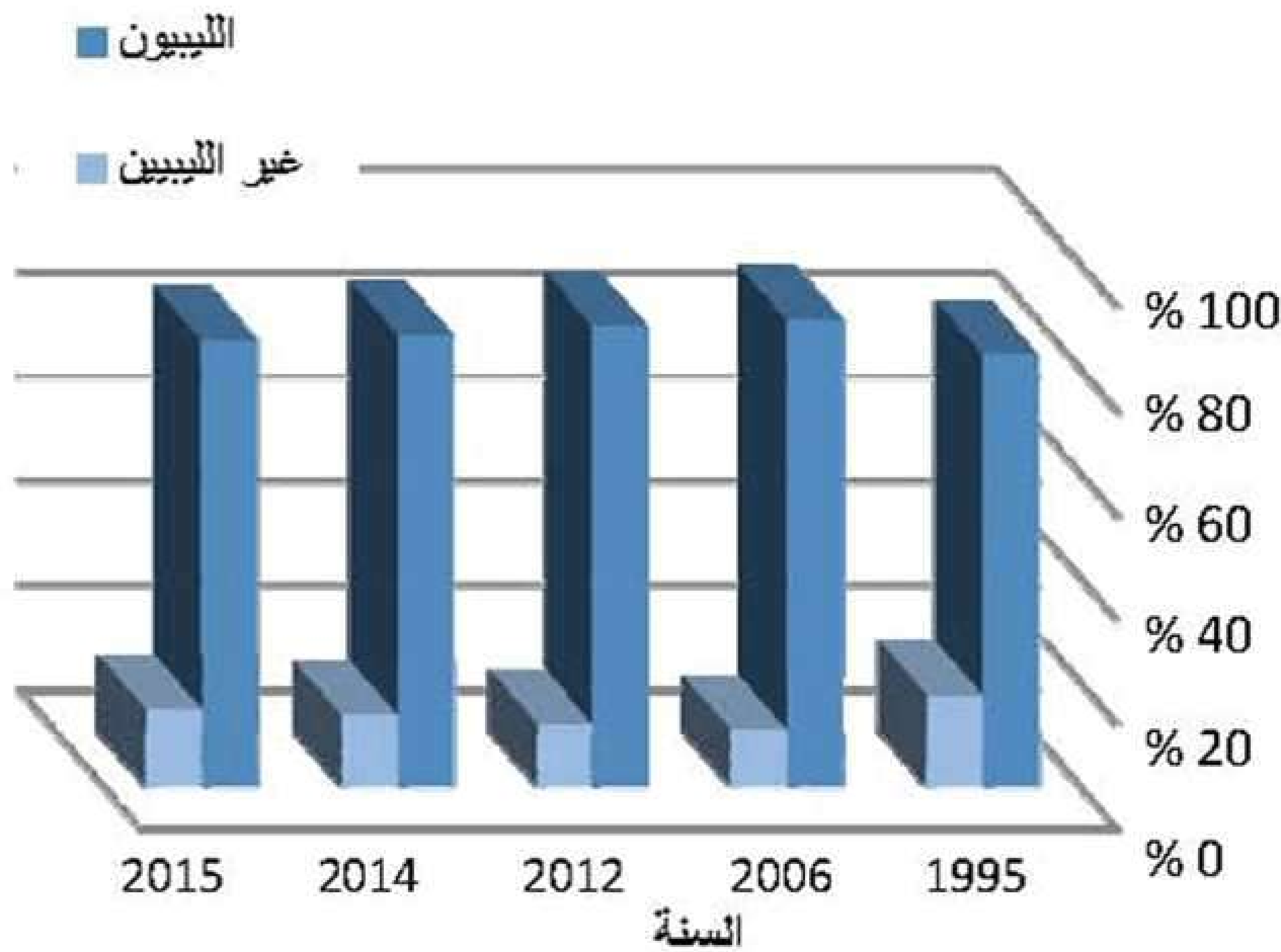
تصل إلى 63.5% مما كان عليه العدد في عام 1995، ويعزى هذا الارتفاع إلى سببين اثنين: أولهما: انفتاح النافذة الديموغرافية للسكان الليبيين والتي تمت الإشارة إليها سلفاً. وثانيهما: انخفاض القوى العاملة غير الليبية وبنسبة تصل إلى 7.3% خلال نفس الفترة. وانطلاقاً من عام 2012، وحتى سنة 2015 سجلت الأهمية النسبية لقوة العمل الليبية تراجعاً بطيئاً في الوقت الذي ما زال فيه الوضع الديموغرافي في حالة انفتاح النافذة الديموغرافية، ولهذا فإن انخفاض الأهمية النسبية لقوة العمل الوطنية، هو نتيجة مباشرة للارتفاع المتواصل لقوة العمل غير الليبية خلال هذه الفترة. الشكل رقم (3).

مليون عاملاً عام 2015 وتطور بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 0.8% عام 2017. علماً بأنه سجلت معدلاً يصل إلى 2.5% خلال الفترة 95 - 2014 وذلك بفعل الزيادة الكبيرة التي حققتها العمالة الوافدة مصحوبة بزيادة بسيطة لقوة العمل الوطنية، وقد يعزى تدني الزيادة في قوة العمل الوطنية عامي 2012 و2014 إلى قصور أو نقص في البيانات الإحصائية في هذين العامين. ومن جانب آخر، وفي علاقة قوة العمل الوطنية بقوة العمل غير الليبية، توضح البيانات، أن الأهمية النسبية للقوى العاملة الليبية شهدت قفزة كبيرة جداً خلال الفترة محل الدراسة من 82.0% عام 1995 إلى 87.0% عام 2006، وبلغت الزيادة المطلقة أكثر من 650 ألف عامل وبنسبة

إحصاءات القوى العاملة الأجنبية لا تشمل إلا العاملين غير الليبيين الذين لديهم إجراءات دخول قانونية

الأهمية النسبية لكل من العاملين الليبيين وغير الليبيين للسنوات 1995 - 2015

الشكل (3)



1.2. خصائص قوة العمل الوطنية:

توضح البيانات الإحصائية المتاحة أن قوة العمل الوطنية تتميز بعدة خصائص منها الإيجابية والتي تمثل عامل قوة لتعزيز جهود التنمية، ومنها السلبية التي تشكل عنصر ضعف وعائق لجهود التنمية، ويمكن بشيء من الإيجاز الإشارة لهذه الخصائص:

1.1.2. الخصائص الإيجابية:

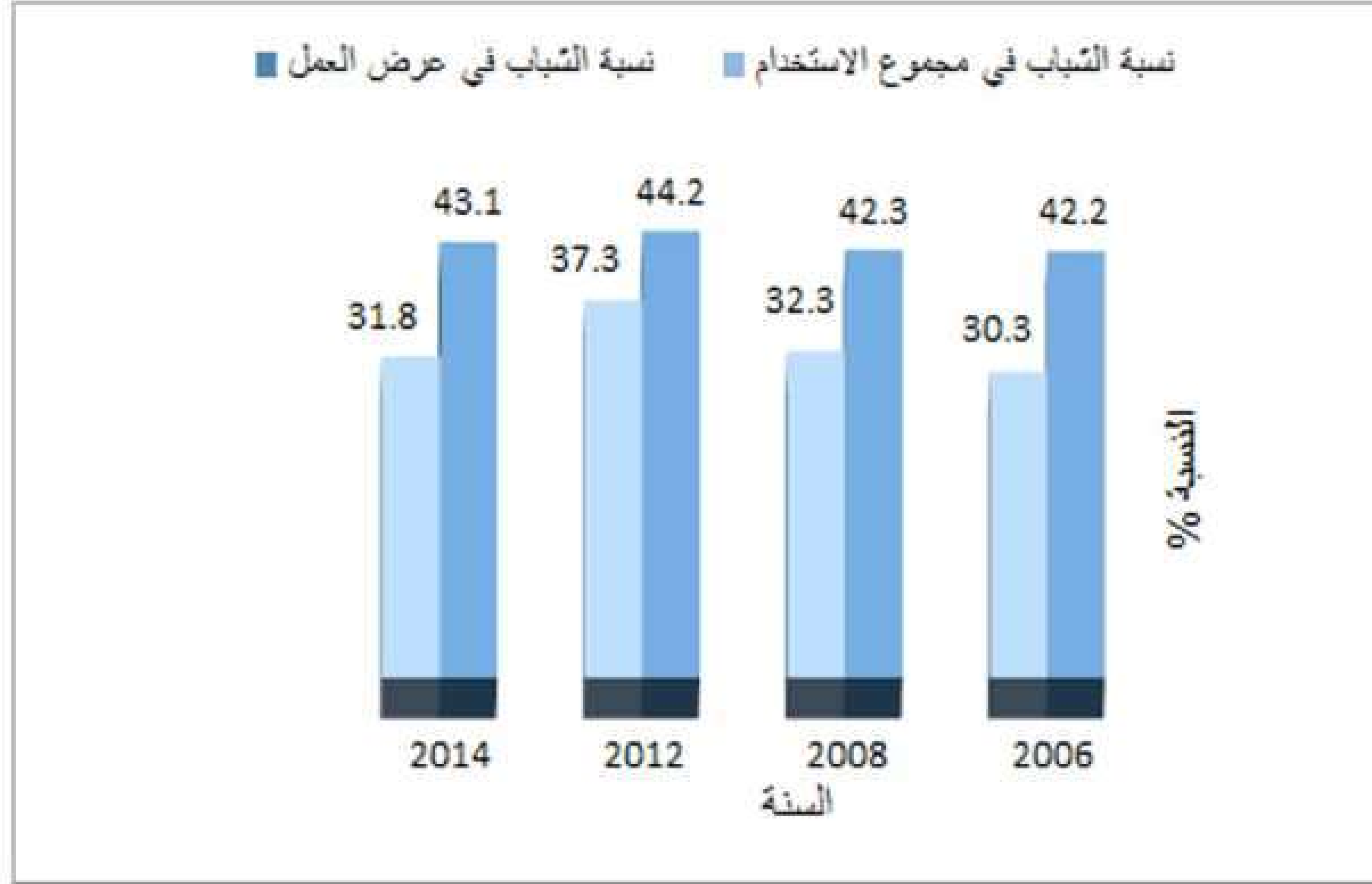
• ارتفاع نسبة صغار السن في مجموع العاملين اقتصادياً ومجموع المشتغلين أيضاً، ففي الحالة الأولى، كانت نسبة الشباب من مجموع العاملين اقتصادياً (عرض العمل من الليبيين) في تطور مستمر طيلة الفترة محل البحث، حيث ارتفعت من 42.2% (39.8% للذكور و48.2% للإناث) عام 2006، لتصل إلى 43.1% (33.1% للذكور و43.2% للإناث) عام 2014.

وفي الحالة الثانية (المشتغلون) قد شهدت نسبة الشباب تطوراً مستمراً ولو أنه بمستوى أدنى مما هي عليه في حالة العاملين اقتصادياً، فقد ارتفعت

من 30.3% (27.6% للذكور و36.9% للإناث) لتصل إلى 31.8% (32.5% للذكور و30.3% للإناث) خلال نفس الفترة. يلاحظ مما تقدم، أن نسب الإناث أعلى ما هو عليه في حالة الذكور في الحالتين معاً باستثناء السنة الأخيرة في حالة المشتغلين، كما يلاحظ أيضاً أن نسب الذكور في تطور متواصل في كل من عرض العمل والمشتغلين، بينما نسبة الإناث في تباطؤ، وهذه ظاهرة هامة جداً تحتاج إلى بحث ودراسة معمقتين، إذ أنها لو استمرت ستعيق جهود تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين في فرص العمل. أما الملاحظة الأخيرة هي أن نسب الشباب تعتبر كبيرة جداً في مجموع عرض العمل وكذلك الاستخدام فهي تصل إلى أكثر من 40% في حالة عرض العمل وإلى نحو 33% في حالة الاستخدام، وهذه خاصية إيجابية لبرامج إعادة التأهيل وتطوير مهارات قوة العمل الوطنية. الجدول رقم (2) والشكل رقم (4).

خلال الفترة
2006 - 2014
ارتفعت الأهمية
النسبية لفتة
الشباب في كل
من عرض العمل
والاستخدام

نسبة الشباب في كل من عرض العمل والاستخدام 2006 - 2014				الجدول (2)
2014	2012	2008	2006	البيان
4	3	2	1	
43.1	44.2	42.3	42.2	نسبة الشباب في عرض العمل
31.8	37.3	32.3	30.3	نسبة الشباب في مجموع الاستخدام



بين الإناث مقارنة مع الذكور في هذه السنة (20% للذكور مقابل 25% للإناث). ومع ذلك فقد حققت المرأة الليبية مكاسب هامة في سياق تحسين واقعهما الاقتصادي والاجتماعي، مقارنة بوضع المرأة في بعض البلاد العربية، فنسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي تعتبر عالية مقارنة ببعض الدول العربية. ووفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية تعتبر نسبة مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة حيث بلغت نسبتها عام 2014 من مجموع السكان في قوة العمل 23.6% في ليبيا بينما بلغت 20% في مصر، فقط 8.9% في الجزائر و17.5% في لبنان و11.5% في الأردن⁽²⁾.

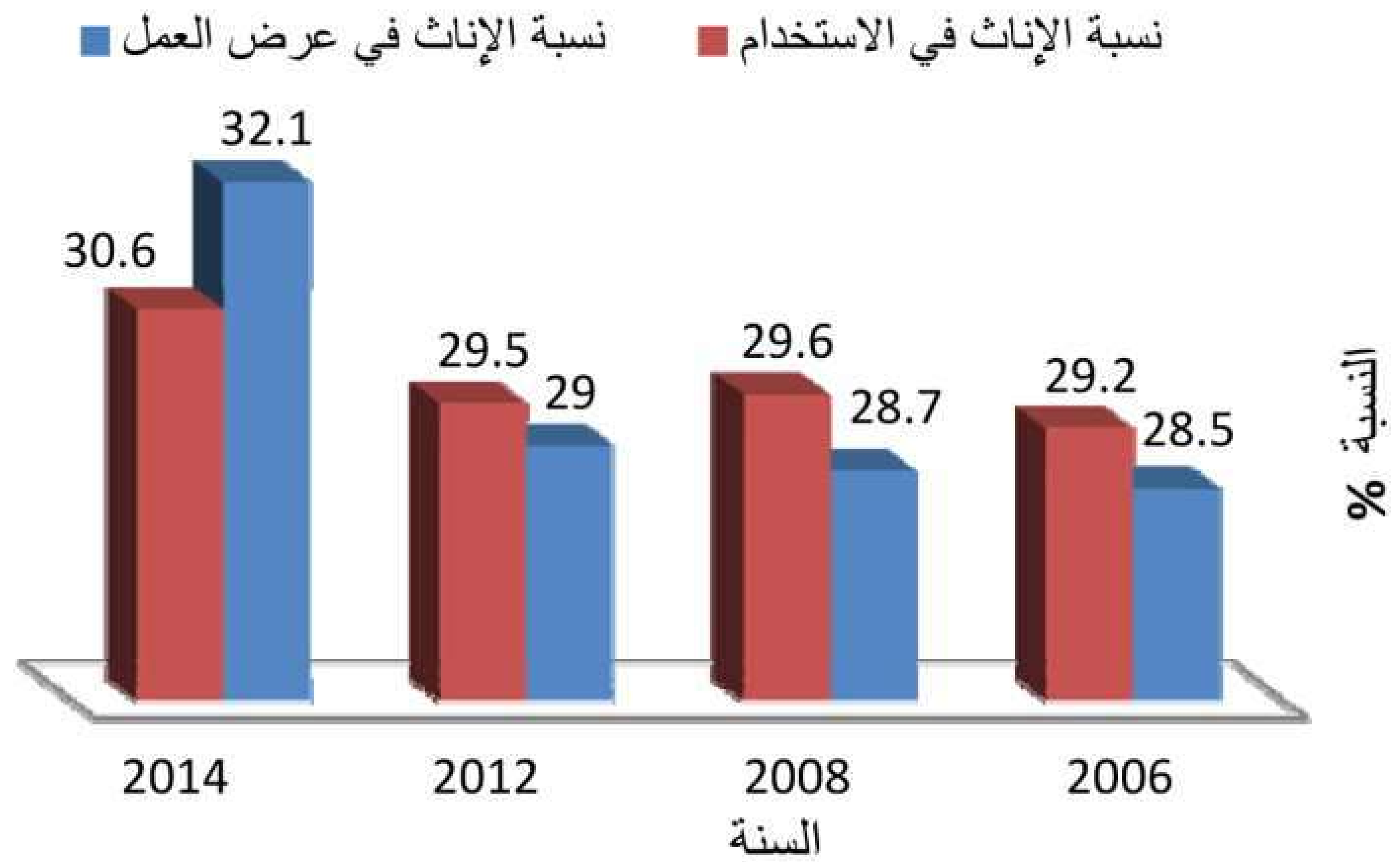
• التطور المتسارع لمعدلات مشاركة المرأة في قوة العمل والاستخدام، ففي حالة عرض القوى العاملة شهدت نسبة الإناث نمواً متواصلاً طيلة الفترة محل الدراسة حيث ارتفعت من 28.5 عام 2006 لتصل إلى 32.1 عام 2014، أي أنها ارتفعت بأربعة نقاط تقريباً خلال هذه الفترة، وفي حالة الاستخدام فقد سجلت نمواً متواصلاً طيلة نفس الفترة وارتفعت من 29.2% لتصل إلى 30.6%، ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (5) أن نسب الإناث في مجموع الاستخدام كانت أعلى من نسبها في عرض العمل في كل السنوات باستثناء عام 2014، وذلك رغم ارتفاع معدلات البطالة

وكما هو في حالة الشباب، فإن الأهمية النسبية للمرأة هي أيضاً ارتفعت في كل من عرض العمل والتشغيل

نسب الإناث في كل من عرض العمل
والاستخدام 2006-2014

الجدول (3)

2014	2012	2008	2006	البيان
4	3	2	1	
32.1	29	28.7	28.5	نسبة الإناث في عرض العمل
30.6	29.5	29.6	29.2	نسبة الإناث في مجموع الاستخدام



حققت الحالة
التعليمية لقوة
العمل الوطنية
تطوراً كبيراً جداً
خلال الفترة
2012 - 1995

15.6 % بين عامي 1995 و 2012 .

يعزى هذا التطور إلى ما تحقق في ميدان العملية التعليمية بالدرجة الأولى، حيث أن برامج محو الأمية والثقافة العمالية تكاد تكون متوقفة خلال هذه الفترة.

وفي مقابل هذا الانخفاض، ارتفعت الأهمية النسبية لحاملي الشهادة الثانوية أو ما يعادلها فما فوق من 39.7 % عام 1995 لتصل إلى 71.6 % عام 2012 وتوضح البيانات أن هذا الارتفاع الكبير يعزى إلى الارتفاع الحاصل في حاملي المؤهلات ما فوق الثانوية ودون الجامعة وحاملي الشهادة الجامعية فما فوق، حيث أن هذين المستويين حققا أعلى زيادة في الأهمية النسبية، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للمستوى الأول من 0.8 % عام 1995 لتصل إلى 11 % عام 2012 والمستوى الثاني من 8.7 %

• لقد حققت الحالة التعليمية لقوة العمل الوطنية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2012، حيث انخفضت الأهمية النسبية للأُميين من أكثر من 12 % عام 1995 لتصل إلى 1.6 % فقط عام 2012، وهذه تعتبر خطوة هامة في القضاء على آفة الجهل بين صفوف قوة العمل الوطنية.

كما انخفضت الأهمية النسبية لمن مستواهم التعليمي القراءة والكتابة فقط من 11.5 % لتصل إلى 2.2 % خلال نفس الفترة، وانخفضت الأهمية النسبية للحاملين مؤهلاً في مستوى الشهادة الابتدائية وما يعادلها (الشق الأول من التعليم الأساسي) من 15.8 % لتصل إلى 9 %، وانخفضت الأهمية النسبية لحاملي الشهادة الإعدادية (الشق الثاني من التعليم الأساسي) وما يعادلها من 20.8 % لتصل إلى

مما تقدم، يتأكد أن الحالة التعليمية لقوة العمل الوطنية هي عنصر إيجابي جداً وتمثل عامل قوة لأي جهود تنموية مستقبلية من حيث تطوير وتنمية مهارات العنصر البشري وتحسين كفاءته المهنية بما يتفق وروح العصر ومتطلبات التوجهات الجديدة لدنيا العمل. الجدول (4) والأشكال رقم (6 و7 و8)

لتصل إلى 24.8% خلال نفس الفترة. وبذلك احتلت الأهمية النسبية لحاملي المؤهل التعليمي ما فوق الثانوي ودون الجامعة المرتبة الرابعة عام 2012 بعد أن كانت هي الأدنى عام 1995، واحتلت المؤهلات الجامعية فما فوق المرتبة الثانية بعد أن كانت ما قبل المرتبة الأخيرة في أدنى سلم الرتب.

التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع 1995-2012 (الأعداد بالآلاف)

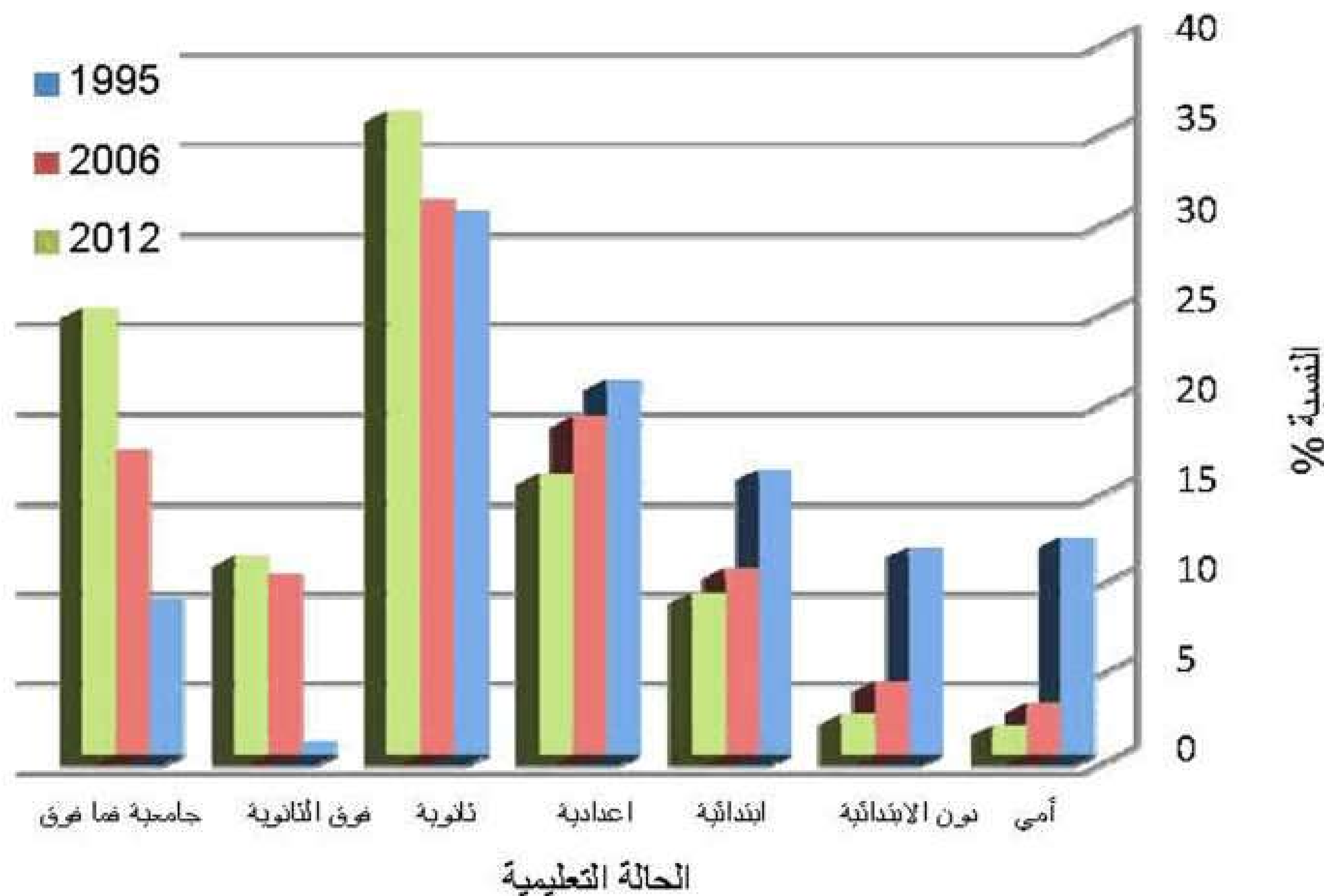
الجدول (4)

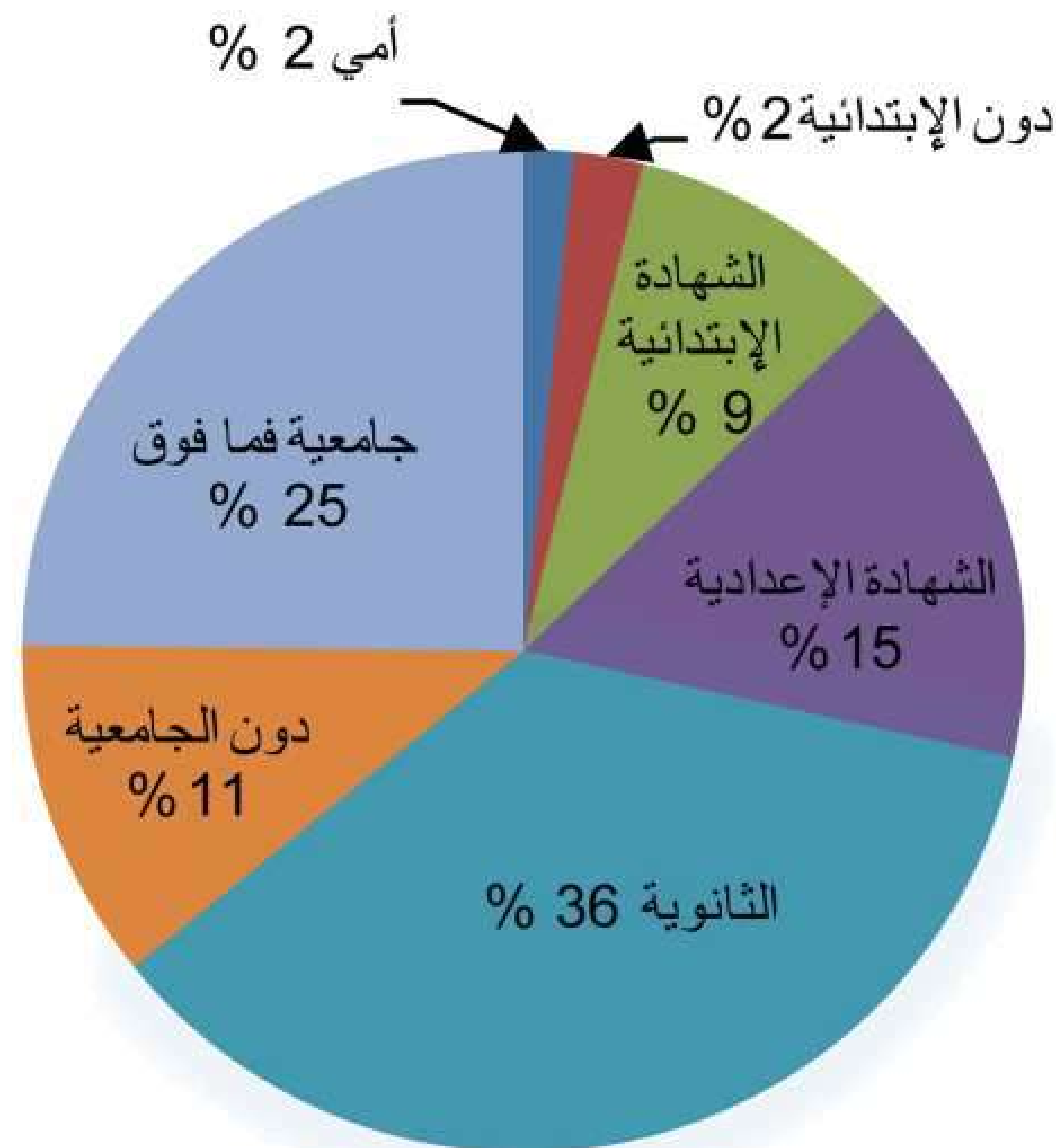
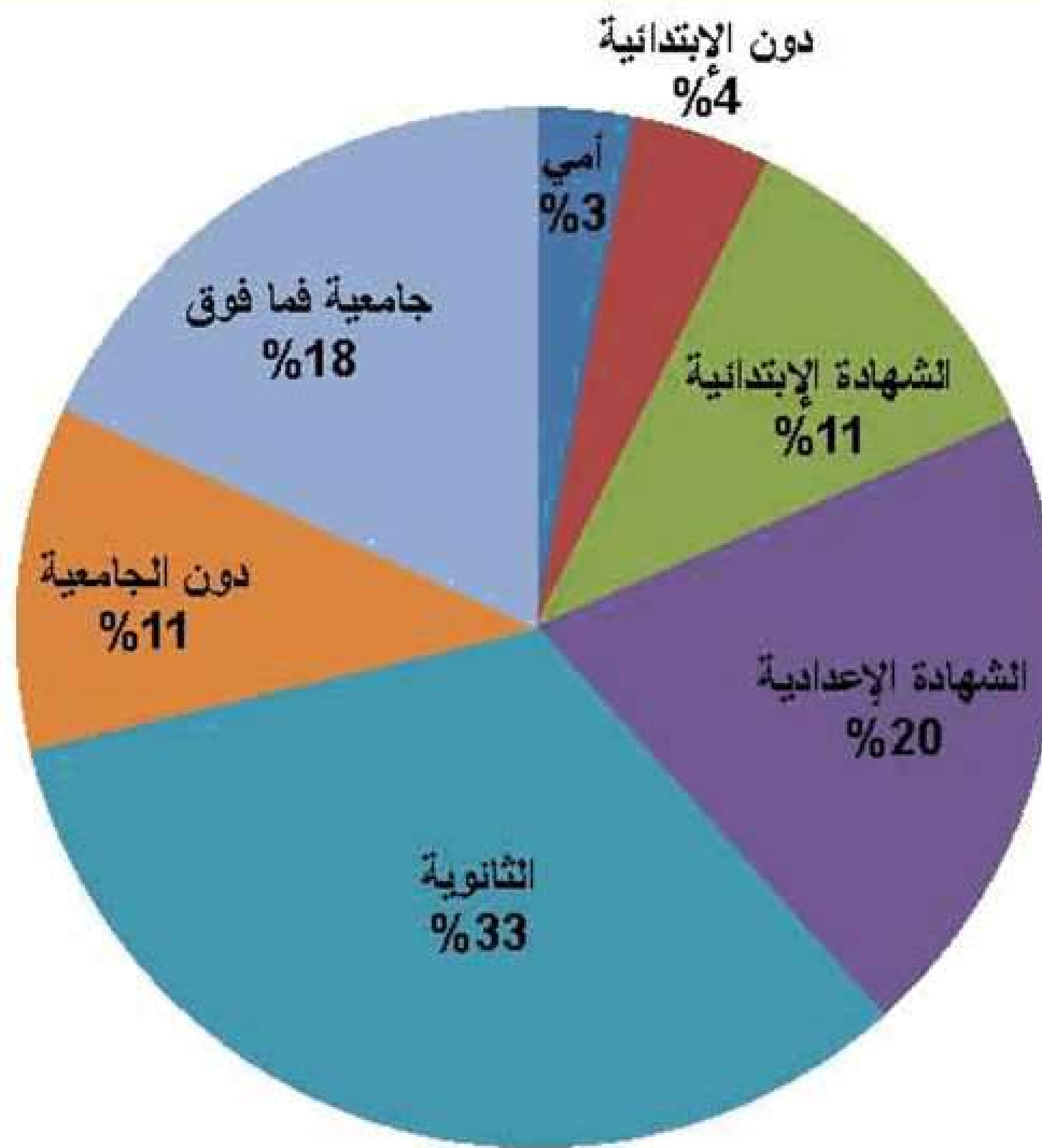
الحالة التعليمية	1995			2006			2012				
	نكور	إناث	المجموع	%	نكور	إناث	المجموع	%	نكور	إناث	المجموع
أمي	111.1	12.9	124	12.09	41.5	6.8	48.3	2.88	18.9	11.7	30.6
دون الابتدائية	113.3	4.9	118.2	11.53	63.8	4.5	68.3	4.07	33.2	8.8	42
الشهادة الابتدائية	152.7	9.6	162.3	15.84	159.7	14	173.7	10.36	145.4	23.6	145.4
الشهادة الإعدادية	180.9	32.7	213.6	20.84	280.5	34.2	314.7	18.78	249.5	43.9	293.4
الثانوي	201.3	108.7	310	30.23	335.9	181.6	517.5	30.88	441.6	231.2	672.8
فوق الثانوي	6.6	1.3	7.9	0.78	151.2	117.9	269.1	10.06	113.4	94.0	207.4
جامعية فما فوق	68.6	20.5	89.1	8.69	165.8	118.5	284.3	16.97	233.6	233.7	467.3
المجموع	834.5	190.6	1025	%100	1198	477.5	1676	%100	1235.6	623.3	1859

المصدر: نتائج التعدادات السكان للسنوات (1995، 2006) وحصر القوى العاملة لسنة 2012، الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات.

الأهمية النسبية للحالة التعليمية لقوة العمل الوطنية 1995 و2006 و2012

الشكل (6)





2.1.2. الخصائص السلبية:

كنتيجة لغياب السياسات السليمة والنظرة الشمولية لدور الموارد البشرية كأهم عنصر لتعزيز جهود التنمية وتحقيق أهدافها المنشودة، فقد عانت قوة العمل الوطنية، ومنذ النصف الأول لعقد الثمانينيات من القرن الماضي، من العديد من المشاكل انطلاقاً من سياسات التوظيف وغياب إدارة سوق العمل وما يصاحبها من تشريعات، وهياكل تنظيمية وسياسات أجور تتفق والتحويلات في مستويات المعيشة للأسر اليبسية، وغياب برامج التطوير ورفع مستوى الكفاءات المهنية والحرفية للمشتغلين، مما نتج عنه العديد من الخصائص السلبية لقوة العمل الوطنية والتي يمكن الإشارة لأبرزها في الآتي:-

- خلل في توزيع المشتغلين على أقسام النشاط الاقتصادي، فقد أظهرت البيانات المتاحة للفترة 1995 - 2012، أن الأهمية النسبية للقوى

العاملة الوطنية حسب أقسام النشاط الاقتصادي، قد شهدت خلال هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في الأنشطة الإنتاجية، مقابل ارتفاع كبير ومتسارع في الأنشطة الخدمية، فقد انخفضت الأهمية النسبية للعاملين بالأنشطة الإنتاجية من 27.4 % عام 1995 لتصل إلى 11.9 % عام 2013، وفي مقابل ذلك ارتفعت الأهمية النسبية للعاملين بالأنشطة الخدمية من 72.6 % لتصل إلى 88.1 % خلال نفس الفترة. وهذه خاصية تتناقض مع السياسات التي تم اعتمادها في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عقدي السبعينيات والثمانينيات بشأن التحول إلى الإنتاج. إن هذه الوضعية لتوزيع قوة العمل الوطنية حسب أقسام النشاط الاقتصادي، يمثل تحدياً كبيراً لتعزيز القدرة الإنتاجية للعنصر البشري بما يحقق أهداف التنمية المنشودة. الجدول رقم (5).

88 % من قوة العمل الوطنية تشتغل بأنشطة خدمية ولا تنال الأنشطة الإنتاجية إلا أقل من 12 % فقط

التوزيع العددي والنسبي لقوة العمل الوطنية حسب النشاط الاقتصادي للسنوات 1995 و2006 و2013

الجدول (5)

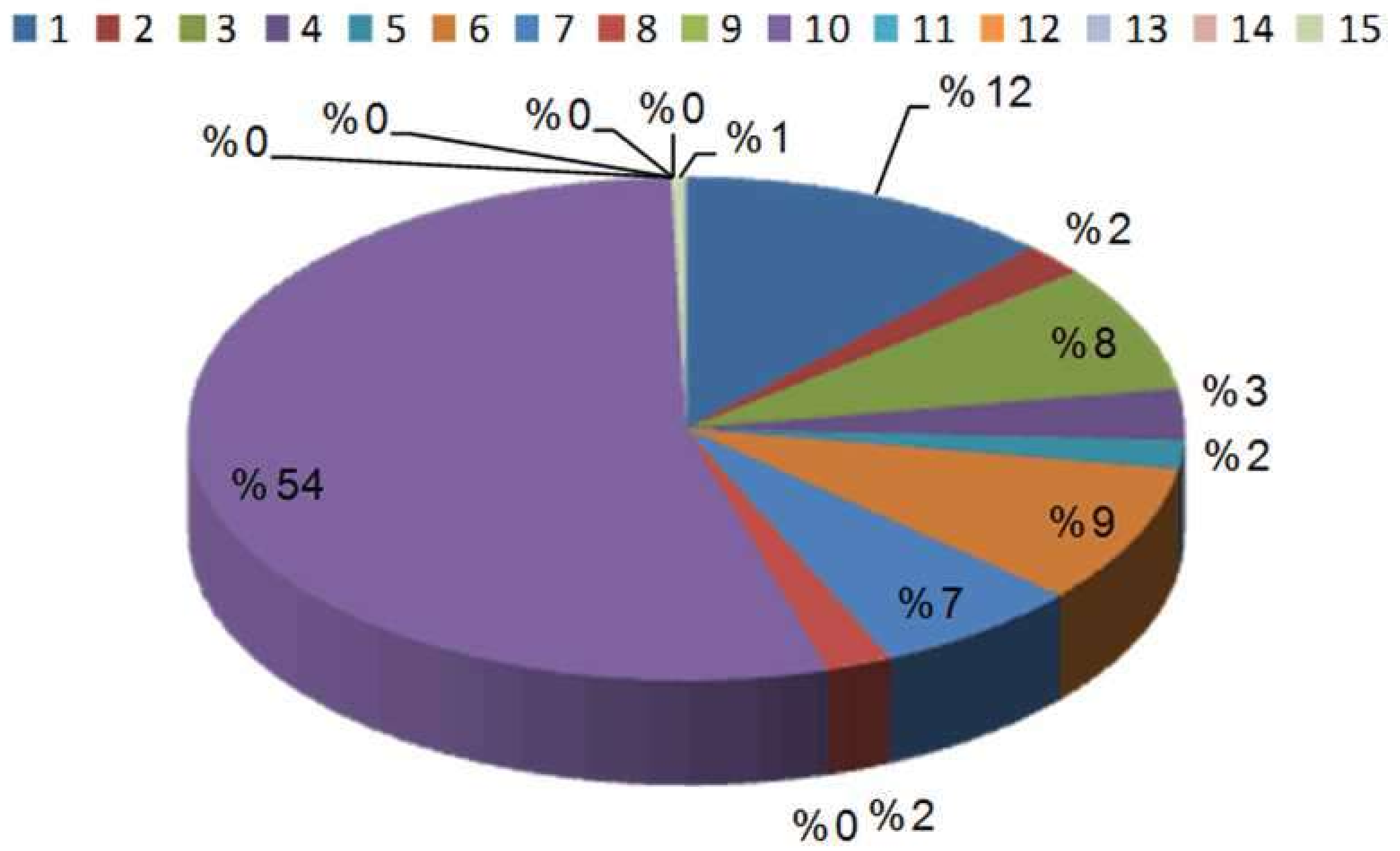
النشاط الاقتصادي	1995		2006		2013	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1 الزراعة والغابات والصيد	111915	12.2	119287	8.9	12951	0.8
2 التعدين والنفط والغاز	19285	2.1	34109	2.6	35914	2.4
3 الصناعات التحويلية	74808	8.2	47190	3.5	61565	4
4 الكهرباء والغاز والمياه	30123	3.3	39603	3	44243	2.9
5 البناء والتشييد	16949	1.8	32236	2.4	27158	1.8
6 تجارة الجملة والتجزئة	82000	8.9	105795	7.9	91431	6
7 النقل والتخزين	62215	6.8	64535	4.8	69316	4.5
8 الوساطة المالية	19481	2.1	17908	1.3	26761	1.8
9 أنشطة العقارات	0	0	11663	0.9	16136	1.1
10 الإدارة العامة	496326	54.1	344654	25.8	526783	34.6
11 التعليم			411454	30.8	487956	32
12 الصحة والعمل الاجتماعي			68498	5.1	104324	6.8
13 خدمات المجتمع والخدمات			24850	1.9	19360	1.3
14 المنظمات الدولية	0		13312	1	261	0
15 غير مصنف	4487	0.5	0	0	0	0
المجموع	917589	100	1335094	100	1524159	100

المصدر: استناداً إلى النتائج النهائية لتعدادات العامة السكان للسنوات (1995، 2006) ومسح التشغيل والبطالة 2013

المشتغلين عام 1995 لتصل إلى 11.9% فقط عام 2013، وهذه ظاهرة خطيرة جداً، إن استمرت سنصل إلى مرحلة نكون معتمدين على الخارج في كل شيء، وأنا لا نستطيع بناء تنمية معتمدة على ذاتها وتولد عوامل نموها وتطورها من الداخل. الأشكال رقم (9 و10 و11)

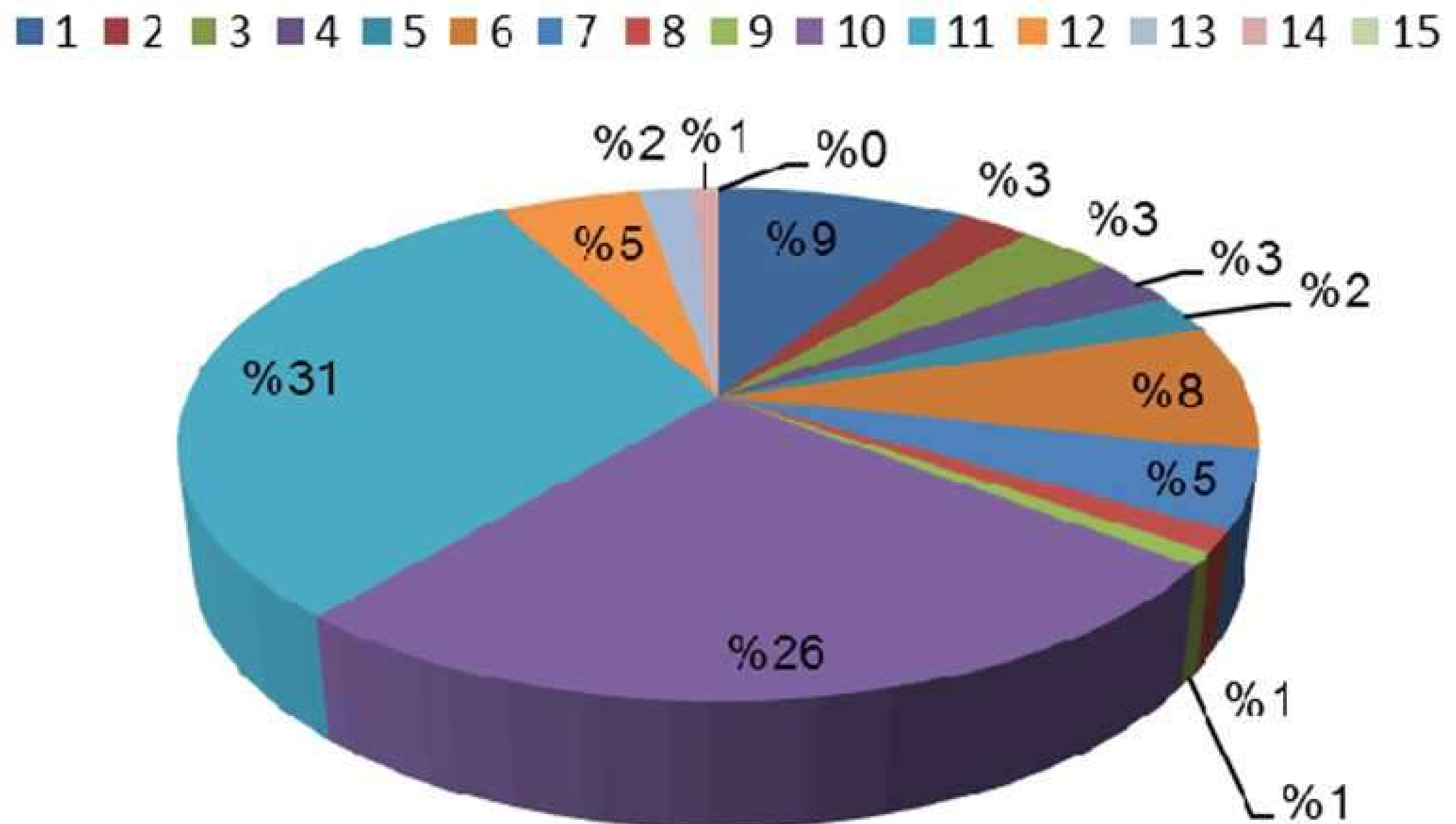
ويلاحظ من التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الخدمية، أن الأهمية النسبية للمشتغلين في الأنشطة الإنتاجية في حالة انخفاض متواصل وبشكل كبير جداً، فقد انخفضت من 27.6% من مجموع

الشكل (9)
توزيع قوة العمل الوطنية
حسب النشاط الاقتصادي لعام 1995

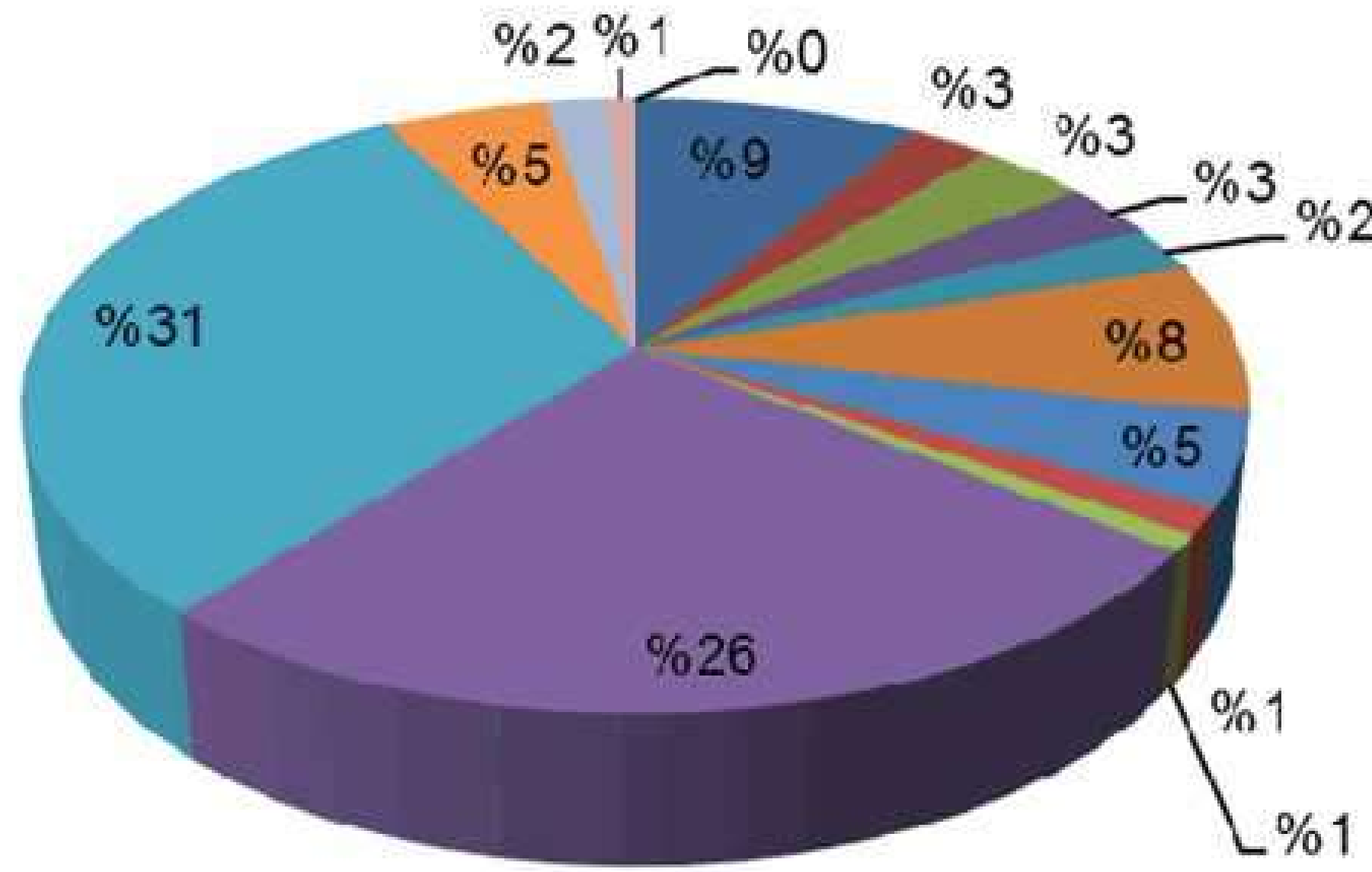


العاملون بالأنشطة الإنتاجية من قوة العمل الوطنية شهد انخفاضاً متواصلاً لتصل إلى 11.9% مقابل 27.4% عام 1995

الشكل (10)
الأهمية النسبية لقوة العمل الوطنية
حسب أقسام النشاط الاقتصادي لعام 2006



1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15



فقط عام 2013، في مقابل نمو متواصل للأهمية النسبية للمشتغلين بالمهن المرتبطة بالخدمات من 69.3% لتصل إلى 92.6% خلال نفس الفترة. إن هذه الخاصية لقوة العمل الوطنية تشكل عامل ضعف وتحد لتعزيز القدرة الإنتاجية للقوى العاملة الوطنية وتعزيز حالة الأداء للاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. الجدول رقم (6) والشكل رقم (12).

• خلل في توزيع المشتغلين على أقسام المهن الرئيسية، وكما هو في حالة التوزيع حسب الأنشطة، فقد تميز توزيع المشتغلين حسب أقسام المهن الرئيسية بانخفاض متواصل للمشتغلين بالمهن المرتبطة بالإنتاج، في مقابل متواصل لنسب المشتغلين بالمهن المرتبطة بالخدمات والإدارة. ففي المهن المرتبطة بالإنتاج انخفضت الأهمية النسبية للمشتغلين بها من 30.7% عام 1995 لتصل إلى 7.4% نمو

كما هو في حالة توزيع المشتغلين حسب الأنشطة، فقد تميز توزيع المشتغلين حسب أقسام المهن بانخفاض متواصل للمشتغلين بالمهن المرتبطة بالإنتاج

خلال الفترة
2013 - 1995

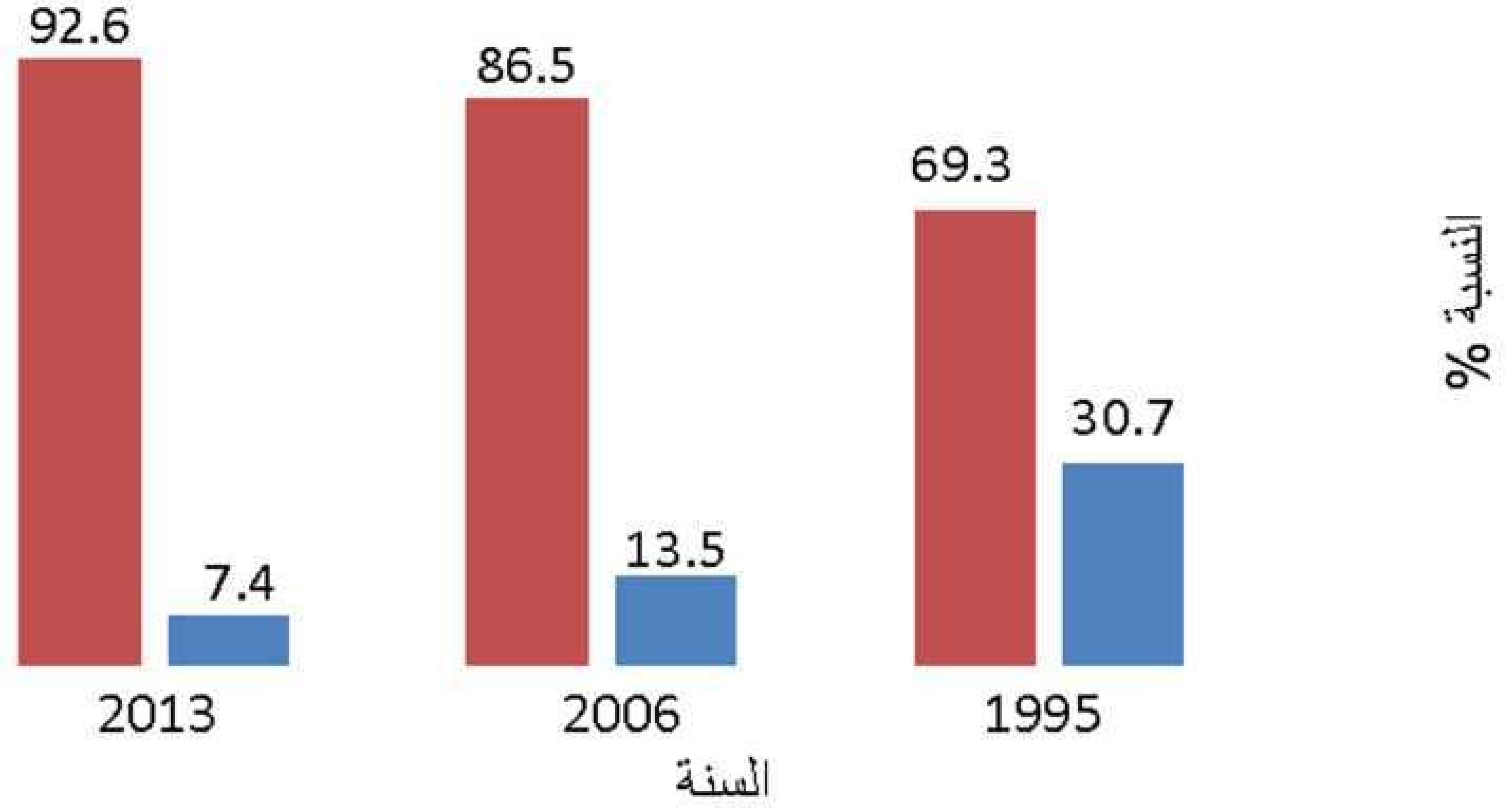
ارتفعت الأهمية النسبية للمشتغلين بالمهن المرتبطة بالخدمات من 69% لتصل إلى 93% تقريباً

الجدول (6)
توزيع المستخدمين الليبيين حسب أقسام المهن الرئيسية خلال الفترة 2013-1995

2013	2006	1995	أقسام المهن الرئيسية
48.9	41.5	26.3	أصحاب المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين
2.5	0.6	0.3	المديرون وكبار الموظفين التنفيذيين
21.9	25.2	15.9	موظفو الأعمال الإدارية والكتابية
6.5	6.4	5.7	مهن البيع والشراء
0.7	8.2	11.0	مهن الزراعة والصيد البري والبحري
12.8	11.9	20.7	مهن الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية
6.7	5.1	19.7	مهن الإنتاج وتشغيل الآلات والمعدات
0.0	1.1	0.4	مهن غير مصنفة
100.0	100.0	100.0	المجموع الكلي
7.4	13.5	30.7	المهن الانتاجية
92.6	86.5	69.3	المهن الخدمية

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات ومصلحة الإحصاء والتعداد : نتائج التعدادات العامة للسكان للسنوات 1995 و2006 ونتائج مسح البطالة والتشغيل 2013

المهن المرتبطة بالإنتاج ■ المهن المرتبطة بالخدمات ■



لقد شكلت معدلات البطالة في العقود الأخيرة مستويات مرتفعة لم تكن مسبوقة وتجاوزت الـ 21%

تصل إلى 20.7% عام 2006، وهو أعلى معدل في تاريخ الاقتصاد الوطني الموثق إحصائياً، وكان هذا المعدل 21.6% للذكور و18.7% للإناث، وخلال عامي 2008 و2012 انخفض معدل البطالة قليلاً ليسجل 16.5% و15.3% على التوالي، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه لا زال يشكل مستوى مرتفعاً جداً ولا يتفق مع أهداف رفع القدرة الإنتاجية لقوة العمل، ولا أهداف التوظيف الكامل للموارد البشرية. كما يلاحظ أنه، وخلال الفترة 2006 حتى سنة 2012، أن معدلات البطالة بين الإناث أقل من مثلتها بين الرجال، وفي عام 2014 سجل معدل البطالة في صفوف قوة العمل الوطني ليصل إلى 20.8% (19.9% للرجال و24.7% للنساء)، وهذه أول مرة تسجل فيها معدلات

• منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، شهدت قوة العمل الوطنية آفة البطالة الظاهرة بعد أن اختفت هذه الآفة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، ولقد شكلت معدلات البطالة في العقود الأخيرة مستويات غير مسبوقة في الاقتصاد الوطني حتى وهو في أقصى حالات الفقر في خمسينيات القرن الماضي، وانطلقت هذه المعدلات في نمو متواصل طيلة هذه الفترة وهي تمثل ظاهرة خطيرة اقتصادياً واجتماعياً على الوطن والمواطن، وغير مقبولة اقتصادياً واجتماعياً في دولة غنية بمواردها وقليلة في عدد سكانها وتوفر مئات الآلاف من فرص العمل المنتج للعمالة الوافدة.

وتوضح بيانات الجدول رقم (7) والشكل رقم (13)، أن معدل البطالة في صفوف قوة العمل الوطنية، قد سجلت أعلى مستوى لها وبقيمة

استمرارها يعني استمراراً لهدر الموارد الوطنية وقصور في تحقيق التوظيف الأمثل لهذه الموارد الثمينة للمجتمع. ويعمل على ضياع التوظيف الأمثل للنافذة الديمغرافية التي انفتحت في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي.

البطالة بين النساء أعلى من مثيلاتها لدى الرجال وبفارق كبير يصل إلى 5 درجات مئوية تقريباً. إن هذه المستويات لمعدلات البطالة بين صفوف قوة العمل الوطنية، التي أخذت في النمو المتواصل منذ عام 1995، تمثل أحد أهم تحديات تنمية الاقتصاد الوطني إذ أن

معدلات البطالة لقوة العمل الوطنية 2006-2014

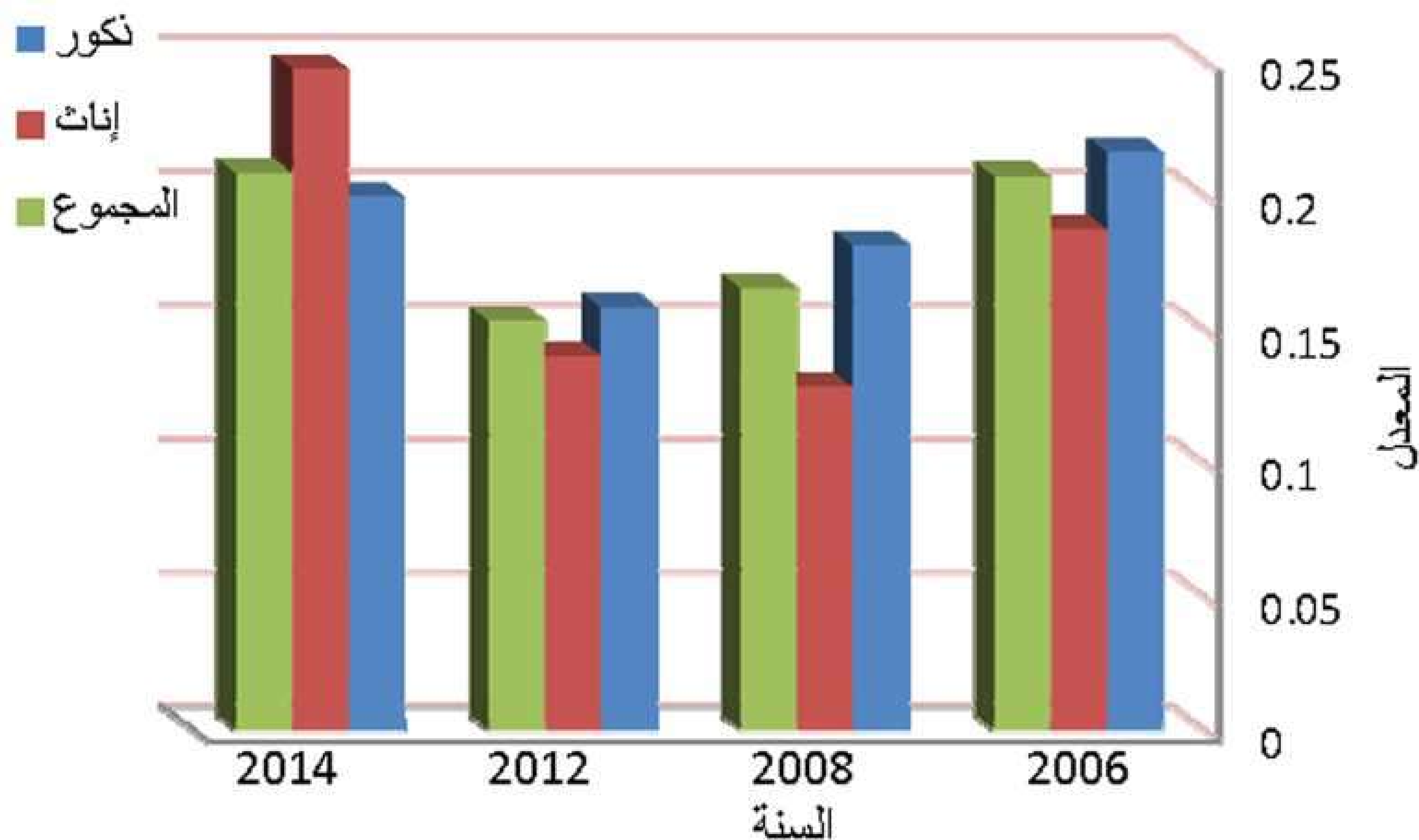
الجدول (7)

معدلات البطالة			السنوات
المجموع	إناث	ذكور	
20.7	18.7	21.6	2006
16.5	12.8	18.1	2008
15.3	14	15.8	2012
20.8	24.7	19.9	2014

المصدر: مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية لسنوات محل البحث

معدلات البطالة في قوة العمل الوطنية 2006 - 2014

الشكل (13)



• إلى جانب الخلل في توزيع الاستخدام من الليبيين على أقسام النشاط الاقتصادي وأقسام المهن الرئيسة، هناك أيضاً خلل كبير في التوزيع حسب قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق توضح البيانات الإحصائية للسنوات 2006 و 2012 و 2013 الخلل في الاقتصاد الوطني طيلة هذه السنوات، وأن الاتجاه العام في توزيع استخدام الليبيين حسب قطاعات الاقتصاد الوطني هو من السيئ إلى الأسوأ.

ففي عام 2006 سجلت الأهمية النسبية للمشتغلين بالجهاز الإداري للدولة 64% (53.7% للذكور و 88.3% للإناث) أي نحو ثلثي المستخدمين من الليبيين هم بالجهاز الإداري، وترتفع كثيراً هذه الأهمية إذا أضفنا إليها المشتغلين بالمنشآت العامة المملوكة للدولة (المشتغلون بالقطاع العام) لتصل إلى 77.6% (71% للذكور و 92.3% للإناث) أي أن أكثر من ثلاث أرباع مجموع المستخدمين الليبيين هم ممن يشتغلون في الجهاز الإداري والقطاع العام، وتصل الأهمية النسبية للمشتغلين لحسابهم سواءً بمفردهم أو معهم آخرون 12.3%، في حين تصل هذه الأهمية للمشتغلين بالشركات الخاصة محلية أو أجنبية 10.2%.

وفي العام 2012 ازداد الوضع أكثر سوءاً، فقد ارتفعت نسبة المشتغلين بالجهاز الإداري ليصل إلى 76.7% (69.3% للذكور و 92.5% للإناث)، وفي مقابل هذا الارتفاع، انخفضت الأهمية النسبية للمشتغلين في باقي القطاعات، فقد انخفضت في

القطاع العام لتصل إلى 7.6% (9.2% للذكور و 4.3% للإناث)، وعليه فإن الأهمية النسبية للمشتغلين بالحكومة والقطاع العام قد ارتفعت لتصل إلى 84.1% (78.5% للذكور و 96.8% للإناث)، كما انخفضت الأهمية النسبية للمشتغلين بالشركات الخاصة المحلية والأجنبية لتصل إلى 9.1% وللمشتغلين لحسابهم بمفردهم أو معهم آخرون لتصل إلى 6.8%.

وفي عام 2013 استمرت المعاناة وارتفعت الأهمية النسبية للمشتغلين في الجهاز الإداري للدولة لتصل إلى 78.5% (71% للذكور و 93% للإناث) والمشتغلون بالمنشآت العامة (القطاع العام) لتصل إلى 6%. والمشتغلون بالشركات الخاصة محلية كانت أو أجنبية والمشتغلين لدى الغير 8.4%.

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن هناك:

• تكس كبير للمشتغلين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام، وبشكل يزيد كثيراً عن حاجته الحقيقية، وأن هذا التكس في نمو متواصل حيث ارتفع من 76% في بداية الفترة ليصل إلى 84%.

• جل النساء الليبيات المشتغلات يعملن في الجهاز الإداري للدولة، وأن نسبتهم في نمو مستمر طيلة الفترة، حيث ارتفعت من 88.3% في بداية الفترة لتصل إلى 93.0% في نهايتها، وإذا أضفت نسبة العاملات في القطاع العام، فإن النسبة ترتفع من 92.3% في أول الفترة لتصل إلى 96.5% في نهايتها.

في عام 2012 بلغت الأهمية النسبية للمشتغلين في الجهاز الإداري والقطاع العام أكثر من 84% من المجموع الكلي لقوة العمل الوطنية

96.8% من النساء الليبيات المشتغلات هن يعملن بالجهاز الإداري والقطاع العام عام 2012

- تناقص متواصل للأهمية النسبية للمشتغلين بالقطاعات المرتبطة بالقطاع الخاص مثل الشركات الخاصة محلية كانت أم أجنبية أو مشتركة والعاملين لحسابهم سواءً فرداً أو جماعة.
- إن هذا التوزيع للمشتغلين حسب قطاعات الاقتصاد الوطني لا يخدم أية سياسة أو توجه لتعزيز القدرة الإنتاجية لقوة العمل الوطني أو الأداء التنموي للاقتصاد. الجدول (8) والشكل (14).

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات 2006 2013				الجدول (8)
2013	2012	2006	النوع	القطاعات
71.0	69.3	53.7	ذكور	العاملون بالجهاز الإداري
93.0	92.5	88.3	إناث	
78.5	76.7	63.8	المجموع	
7.3	9.2	17.9	ذكور	العاملون بالمنشأة العامة
3.5	4.3	4.0	إناث	
6.0	7.4	13.8	المجموع	
11.3	11.8	13.3	ذكور	العاملون بالشركات الخاصة محلية وأجنبية
2.9	2.7	2.2	إناث	
8.4	9.1	10.1	المجموع	
10.4	9.7	15.1	ذكور	العاملون لحسابهم بمفردهم أو معهم آخريين
0.6	0.5	5.5	إناث	
7.1	6.8	12.3	المجموع	
100.0	100.0	100.0	ذكور	المجموع العام
100.0	100.0	100.0	إناث	
100.0	100.0	100.0	المجموع	

إن توزيع قوة العمل الوطنية على كل المستويات لا يخدم أية سياسة أو توجه لتعزيز القدرة الإنتاجية لقوة العمل الوطنية

الشكل (14) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاع للفترة 2006-2013



• إلى جانب ما تقدم، تكتسب قوة العمل الوطنية مجموعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تمثل عاملاً سلبياً لجهود تعزيز القدرة الإنتاجية لقوة العمل الوطنية وتعرقل تنفيذ سياسات التوظيف الأمثل للموارد البشرية الوطنية المتاحة. ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

* عزوف الليبيون عن امتهان العديد من المهن والوظائف، والتي يعتبرونها أعمال دونية لا تليق بابن دولة النفط، مثل المهن الحرفية وأعمال الزراعة وصيد الأسماك والبناء والتشييد وأعمال المناولة والتفريغ والتعبئة وحماية البيئة، وبالتالي أصبحت هذه المواقع شاغرة للقوى العاملة الوافدة.

* بالرغم من النمو المطرد لمشاركة المرأة الليبية في قوة العمل إلا أن القيود الثقافية والاجتماعية، تحد من التوظيف الأمثل لمشاركة المرأة، حيث أن ممارستها للعمل مقتصرة على أنشطة محدودة جداً ومهن معينة دون غيرها وتتركز في القطاع الحكومي، وتكاد تكون مشاركتها معدومة في القطاع الخاص، كما أن عمل المرأة محصوراً في أماكن إقامتها ولا يمكن لها التحول أو الانتقال إلى غير ذلك نتيجة لواقعها الاجتماعي، والقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة.

* الطلب الاجتماعي المتزايد والموجه نحو العمل بالجهاز الإداري للدولة، مما انعكس سلباً على المبادرات الخاصة والاستثمارات المحلية والعمل الحر والعزوف عن العمل المهني والحرفي.

* تركز الفئة النشطة اقتصادياً في مهن إدارية وخدمية، حتى أنها أصبحت عاملاً مغذياً لإنتشار

ظاهرة البطالة المقنعة في الاقتصاد الليبي. من خلال توضيح أهم خصائص قوة العمل الوطنية، يتبين لنا أن الخصائص السلبية هي الأكثر، وأن الخصائص الإيجابية بالرغم من قلتها، إلا أنها لم يتم توظيفها بالشكل المطلوب إلى حد الآن، وبشكل خاص خاصية انفتاح النافذة الديموغرافية بالرغم من مرور أكثر من عقدين على ظهورها. ومع هذا القصور في سياسات إدارة قوة العمل، إلى جانب تعدد الخصائص السلبية، فقد نتج عن ذلك ضعف واضح في تحقيق التوظيف الأمثل لقوة العمل الوطنية، مما أدى ذلك إلى نتائج سلبية في تعزيز القدرة الإنتاجية لهذا المورد الاجتماعي الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني. ومن بين مظاهر الضعف تلك ما يلي:

• تكسب قوة العمل الوطنية مجموعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تضاف إلى العوامل السلبية لجهود تعزيز القدرة الإنتاجية وتعرقل تنفيذ سياسات التوظيف الأمثل

• تكسب قوة العمل الوطنية مجموعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تضاف إلى العوامل السلبية لجهود تعزيز القدرة الإنتاجية وتعرقل تنفيذ سياسات التوظيف الأمثل

• تكسب قوة العمل الوطنية مجموعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تضاف إلى العوامل السلبية لجهود تعزيز القدرة الإنتاجية وتعرقل تنفيذ سياسات التوظيف الأمثل

• تكسب قوة العمل الوطنية مجموعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تضاف إلى العوامل السلبية لجهود تعزيز القدرة الإنتاجية وتعرقل تنفيذ سياسات التوظيف الأمثل

• تكسب قوة العمل الوطنية مجموعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تضاف إلى العوامل السلبية لجهود تعزيز القدرة الإنتاجية وتعرقل تنفيذ سياسات التوظيف الأمثل

تكتسب قوة العمل الوطنية مجموعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تضاف إلى العوامل السلبية لجهود تعزيز القدرة الإنتاجية وتعرقل تنفيذ سياسات التوظيف الأمثل

توضح خصائص قوة العمل الوطنية، أن الخصائص السلبية هي الأكثر، وأن الخصائص الإيجابية رغم قلتها لم يتم توظيفها بالشكل الصحيح

للعمل في الجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام، وكذلك قصور السياسات والبرامج التنفيذية لتوظيف الخصائص الإيجابية، إلى تواجد كم هائل من مواطن الشغل الشاغرة، والتي شكلت حافزاً كبيراً لتوافد العمالة الأجنبية لشغل هذه المهن دون أن تستطيع الأجهزة الأمنية أن توقف هذا التوافد لأن سوق العمل المحلية في حاجة لمن يشغلها، وأصبح تواجد العمالة الوافدة عائقاً أمام كل المحاولات الإصلاحية الموجهة لإقرار التوازن بين العرض والطلب والتوظيف الأمثل لقوة العمل الوطنية.

• لقد أدى ارتفاع معدلات التحاق الفتيات بالدراسة إلى تطور ملحوظ في الحالة التعليمية للمرأة الليبية، ومن ثم تطور مساهمتها في عرض العمل للقوى العاملة الوطنية، إلا أنه في مقابل ذلك لم تتوفر سياسات تعليمية وتأهيلية وسياسات توظيفية تتعامل بكفاءة مع هذا الوضع لكي تتعزز القدرة الإنتاجية للمرأة الليبية تتفق ومعدلات مشاركتها في قوة العمل التي تعتبر مرتفعة مقارنة مع البلدان العربية.

• سيادة ثقافة الاستهلاك والتواكل والربح السريع وغياب روح المبادرة والإبداع.

• الطلب الاجتماعي المتزايد والموجه نحو العمل بالجهاز الإداري للدولة، مما انعكس سلباً على المبادرات الخاصة والاستثمارات المحلية والعمل الحر والعزوف عن العمل المهني والحرفي.

• تركز الفئة النشطة اقتصادياً في مهن إدارية، وخدمية حتى أنها أصبحت عاملاً مغذياً لإنتشار

ظاهرة البطالة المقنعة في الاقتصاد الليبي. * يعاني الاقتصاد الليبي من مشكلة التضخم وزيادة الأسعار، حيث أدت السياسات التمويلية والاقتصادية إلى ظهور تشوهات كبرى في سوق العمل بسبب سياسات الانفاق التي اتبعتها الدولة الليبية، والتي أسهمت في بروز الكثير من المساوئ في الاقتصاد الليبي كالبطالة والركود، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتعثر برامج التنمية وتدني مؤشرات الأداء، وانخفاض مستوى المعيشة.

3. واقع سوق العمل في الاقتصاد الوطني:

من خلال العديد من الدراسات وأوراق العمل والأوراق البحثية التي تم عرضها في اللقاءات والندوات حول سوق العمل، أتضح أن أوضاع سوق العمل في الاقتصاد الوطني تعاني العديد من أوجه القصور ومظاهر الضعف والخلل سواءً في جانب الهياكل التنظيمية لإدارة هذا السوق والتشريعات وسياسات التوظيف التي لا تتفق وروح العصر. فسوق العمل الوطنية، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، تم الابتعاد كلية عن الأسس العلمية والتنظيمية الصحيحة لإدارة سوق العمل وعن المسميات الحقيقية للمصطلحات المستخدمة في هذا المجال، فقد تم وقف استخدام مسميات مثل العامل والشغل وقوة العمل وسوق العمل والعرض والطلب على قوة العمل والأجر والكثير غيرها، ومن ثم توقفت كل البرامج والمشاريع التي تعنى بتطوير إدارة سوق العمل، وتم إلغاء بعض القوانين والتشريعات أو استبدالها بتشريعات وقوانين تتفق وذلك الفكر،

يعاني سوق العمل في الاقتصاد الليبي العديد من أوجه القصور ومظاهر الضعف والخلل

ومنذ ذلك التاريخ توقفت كل الإصلاحات القائمة على أسس علمية صحيحة لإدارة سوق العمل وإدارة الموارد البشرية بشكل عام، وتم تشويه سوق العمل في الاقتصاد الوطني بمسميات ومقولات لا علاقة لها بالواقع وحقيقة ما يجري على الأرض، وأصبحت سوق العمل تتصف بخصائص ومسميات لا تعزز كفاءات ومهارات الموارد البشرية المحلية وترفع من قدرتها الإنتاجية، والتي من أبرزها:

• عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه نتيجة لغياب التخطيط للقوى العاملة وتقدير احتياجات سوق العمل بالكم والكيف المطلوبين، وغياب لأي رؤية إستراتيجية طويلة المدى للأهداف الاقتصادية والتنمية.

• معدلات بطالة متنامية بين صفوف قوة العمل الوطنية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وبلغت مستويات خطيرة جداً اقتصادياً واجتماعياً تراوحت بين 20 و25% في السنوات الأخيرة في الوقت الذي يستوعب فيه الاقتصاد الوطني مئات الآلاف من العمالة الأجنبية وتصل إلى أضعاف مضاعفة عدد الباحثين عن عمل من الليبيين.

• سوء توزيع لقوة العمل الوطنية على كل المستويات، المستوى القطاعي والمستوى المهني وحسب الأنشطة وحسب المناطق أيضاً، مما نتج عنه ارتفاع غير مسبوق للبطالة المقنعة في الجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام.

• الافتقار للمعلومات والإحصائيات الشاملة والدقيقة عن أوضاع سوق العمل، وخاصة عن

العمالة الوافدة من حيث المهن والأنشطة التي تعمل بها، ومستوى تواجدها حسب المناطق والقطاعات و الأنشطة و المهن وعن مستويات الأجور والرواتب في الاقتصاد الوطني حسب الليبيين وغير الليبيين، ومستويات الإنتاجية والمستويات المهنية المتاحة بين قوة العمل الوطنية وغير الوطنية ومستويات وتصنيف فرص العمل الشاغرة.

• غياب الهياكل التنظيمية والإدارية التي من شأنها تعزيز أداء سوق العمل في الاقتصاد الوطني من خلال ضبط سياسات التوظيف والتشغيل وحماية الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة وتحقيق العدالة الاجتماعية في دنيا العمل.

• ضعف القدرة التنافسية للباحثين عن عمل بسبب تدني مستوى المهارة المهنية.

• وجود تشريعات معرقة لآليات سوق العمل الليبي ومكبلة له.

• عدم وضوح هوية الاقتصاد الوطني، وما يترتب عليه من اضطراب في نظم وعلاقات العمل.

• تدفق كبير للقوى العاملة الوافدة بدون أية ضوابط أو تقنين للدخول والتواجد أيضاً وممارسة النشاط، وأصبحت العمالة الوافدة خاصة من خصائص سوق العمل، وخاصة سلبية لقوة العمل من خلال المنافسة غير المتكافئة مع العمالة الوافدة.

إن الاختلالات التي يعانيها سوق العمل الليبي تعود بالأساس إلى الافتقار للإستراتيجيات وغموض الرؤية الوطنية المناسبة وفوضى السياسات والقرارات وضعف الأداء وتشتت الجهود التي في مجملها ساهمت في تأزم

نقص شديد في معلومات سوق العمل بما في ذلك معلومات القوى العاملة الوافدة

إن الاختلالات التي يعانيها سوق العمل الليبي تعود بالأساس إلى الافتقار للإستراتيجيات، وغموض الرؤية الفوقية المناسبة وفوضى السياسات والقرارات وضعف الأداء وتشتت الجهود

الأوضاع المعيشية والاقتصادية وتدني الخدمات وانتشار بعض الظواهر السلبية، مما يجعل من الضرورة اتخاذ الإجراءات العاجلة لمعالجة هذه التشوهات والاختلالات، كأمر بالغ الأهمية خاصة في المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد وفي هذا السياق تشير التقديرات الأولية، أن عرض العمل من الليبيين (العاملون اقتصادياً) يقارب على 2.147 مليون نسمة موزعين بين 63.5% ذكوراً و 36.5% إناثاً، وهذا يقضى بتوفير أكثر من 332 ألف فرصة خلال الفترة 2012 – 2015. وهذه تعتبر قوة عمل شابة تشكل أداة ضاغطة وتحدي آخر يواجهه سوق العمل الليبي في ظل وقف جهود التنمية ومن ثم نقص فرص العمل أمام الداخلون الجدد لندنيا العمل، وهذه إحدى أهم الظواهر التي تعمل على ارتفاع معدلات البطالة بين المؤهلين والخريجين منهم وخاصة أولئك الذين يحملون مؤهلات لا تتوافق واحتياجات سوق العمل، والمتمثلة في انخفاض مستوي المعارف والمهارات وقيم العمل وسلوكياته لدى معظم الخريجين، إضافة إلى اختلال التوازن بين التخصصات، ناهيك عن ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل وخروجها المبكر منه. كما أن تحول العمالة من القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية إلى قطاع الخدمات يشكل تحدياً وعبئاً آخر على سوق العمل والتنمية الاقتصادية والقيمة المضافة من خلال تدني مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من فترة إلى أخرى.

من منطلق
التوظيف الأمثل،
ومن دواعي
الضرورة التنموية
وتعزيز الأمن
الاقتصادي
والاجتماعي،
يتوجب إيجاد
أفضل السبل التي
تضمن تحقيق
التوظيف
الاقتصادي المنتج
لكل ما هو متاح من
الموارد البشرية
الوطنية

4.التحديات التي تواجهها الموارد البشرية:

العمل هو حق وواجب وطني، يفرض على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني والفاعليات الاقتصادية وخبراء الاقتصاد والتنمية والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين أن يعملوا معاً في إطار جهد مشترك على إعداد السياسات ووضع الآليات التنفيذية المناسبة لتوسيع فرص العمل المنتج والمناسب لأبناء الوطن القادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه، وأخذاً في الاعتبار، أن الغالبية العظمى من الأعداد الكبيرة التي تم تنسيبها للجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام في السنوات الأخيرة، وكذلك الباحثون عن عمل، هم من فئة الشباب الداخلون الجدد لندنيا العمل، ومن منطلق التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة، ومن دواعي الضرورة التنموية وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي لأبناء المجتمع، يتوجب إيجاد أفضل السبل والوسائل التي تضمن تحقيق التوظيف الاقتصادي المنتج لأولئك الأفراد، ولكل ما هو متاح من الموارد البشرية الوطنية.

ولا يتحقق هذا إلا من خلال إعداد وتنفيذ خطة إستراتيجية واضحة تبنى برؤية مستقبلية تأخذ في الحسبان حالة وخصائص قوة العمل الوطنية ومعتمدة على بعض الأهداف الهامة، كتعزيز التنمية البشرية ونشر المعرفة وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المهارات والخبرات، وكذلك تعزيز جهود نقل المعرفة وتوطينها في جميع القطاعات

الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة والحد من معدلات التسرب وتطوير برامج تدريب القوي العاملة المحلية وتأهيلها معرفياً وتقنياً بما يواكب المعارف والتقنية الحديثة، وإعادة هيكلة المنظومة التعليمية والتدريبية بما يتفق واحتياجات سوق العمل في عصر العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات.

إن الإطار العام للخطة هو وضع تصورات وتطبيقات جديدة لسياسات التوظيف والإدارة العامة وسوق العمل والاستخدام وتخطيط القوى العاملة، بحيث تتفادى الأساليب التقليدية الماضية التي عملت على تكديس العمالة الوطنية في إدارات الدولة والمنشآت المملوكة من قبل المجتمع، انطلاقاً من النظرة إلى قطاع الخدمة المدنية كمستودع لامتناس فائض العمل وفق حسابات ظرفية للطلب الاجتماعي.

5. أهداف الخطة الإصلاحية:

- 1- إعادة الاعتبار لقطاع الخدمة المدنية وتحويله إلى قطاع رائد في تسيير المصالح العامة للدولة وللمجتمع وللاقتصاد الوطني، يعتمد قواعد العرض والطلب والإنتاجية، ومعايير الأداء في عملية التوظيف، وذلك من خلال تصميم نماذج وأساليب مغايرة تربط بين التخطيط للقوى العاملة وتوسيع واستحداث مواطن الاستخدام في القطاعين العام والأهلي، والخفض التدريجي من بطالة الشباب وتحديث أسواق العمل، ووضع التقديرات لمعدلات فرص العمل المتوقع استحداثها لكل سنة من سنوات الخطة.
- 2- ويرتبط بهذه الأساليب الجديدة آليات عمل

تحدد المهام والنشاطات والأطر المؤسسية المطلوبة والجهات التي تشارك في تنفيذه والجدول الزمني المطلوب لذلك، كما تهتم تلك الآليات بتقرير كيفية وضع نظم الحوافز وبرامج العمل لتوسيع النشاط الأهلي وتحديث المنشآت الصغرى والمتوسطة القائمة بهدف توسيع فرص العمل واستيعاب المزيد من الباحثين عن العمل وتصميم برامج للتدريب وإعادة التأهيل والإقراض والتعويض واختيار المشروعات وتقدير جدواها وفق استراتيجية واضحة وتقديرات لأسواق العمل في كل بلدية وفي مناطق وبؤر النمو بين البلديات المتجاورة، واختيار وتحديد التكنولوجيا رخيصة التكاليف والملائمة لبعث المشروعات الفردية والشركات التي تقدم نتاجها للسوق المحلية وتلك التي يمكن أن تتوجه نحو التصدير وفتح أسواق جديدة للمنتج الليبي.

3- المساهمة في وضع تصور جديد للسياسات التعليمية والتدريبية وبالأخص في مستوى التعليم العالي والتدريب التقني المتوسط من أجل التوصل إلى حالة من التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

4- المساعدة في وضع مرامي ومستهدفات مرحلية من أجل إعادة هيكلة الجهاز الإداري والتخفيض من حجم العاملين به والحد من التضخم الوظيفي الناتج عن التوسع المخل لقطاع الخدمة المدنية وما أفرزه من انتشار ظاهرة التشغيل المنقوص وانخفاض الإنتاجية والبطء في تقديم الخدمات، وضعف الانضباط وزيادة معوقات البيروقراطية والروتين الإداري.

إعادة الاعتبار
لقطاع الخدمة
المدنية، وتحويله
إلى قطاع رائد في
تسيير المصالح
العامة للدولة
والمجتمع
وللاقتصاد الوطني

1.5. نشاطات المرحلة الأولى:

أولاً: توفير قاعدة بيانات تستند عليها الخطة الخماسية في بناء توقعاتها ورسم مستهدفاتها وتحديد مشروعاتها، ويتم ذلك عن طريق تنفيذ مسح ميداني وطني بالعينة لتشخيص أوضاع سوق العمل في القطاعين العام والخاص، ويتم لهذا الغرض فرز عينة فرعية من مسح (حصر القوى العاملة) الذي جرى تنفيذه عام 2012 أو 2013، وفي الواقع أن ليبيا لم تشهد من قبل إجراء مثل هذا المسح في حين أن غالبية البلدان العربية قد عملت على تنفيذه والاستفادة من نتائجه في تشخيص أوضاع القوى العاملة وتركيبية المهارات والوظائف وانماط التوظيف ودوران العمل في قطاع الخدمة المدنية ومنشآت القطاع العام وفرز الفائض عن الحاجة وفق معايير دقيقة للأداء، وتحديد احتياجات سوق العمل الحاضرة والمقبلة وتحديد تصنيفات المهن التي يمكن أن يستوعبها القطاع الأهلي بصورة مباشرة، وتلك التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، مع تشخيص المهن والاختصاصات المتقدمة التي لا تتمتع بطلب وتلك المستحدثة التي بدأ يفرضها التقدم العلمي والتقنيات الصناعية والفنية وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة والمطلوبة لتطوير سوق العمل الليبية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

كما يقدم المسح الوطني المقترح بيانات وتحليلات حول واقع وإمكانات النشاط الاقتصادي في القطاع الأهلي (النشاط الفردي والمشروعات الصغرى والمتوسطة والشركات المساهمة) وتحديد القطاعات الإنتاجية

والخدمية القابلة للتطوير والتوسيع ورسم معالم السياسات المطلوبة لاستحداث فرص العمل في تلك القطاعات، وحصر واقع العمالة الأجنبية وتحديد المنتج والهامشي منها، ورسم أولويات للإحلال الآني والتدريجي لقوة العمل.

ويقوم بتنفيذ المسح الوطني مصلحة الإحصاء والتعداد التابعة لوزارة التخطيط بالتعاون مع الإدارة العامة للتخطيط وتنمية الموارد البشرية بالوزارة، على أن يتم الاستعانة بالخبرة الدولية في إطار المشروع المشترك بين وزارة التخطيط وأي من المنظمات الدولية أو العربية ذات العلاقة، بتطوير أدوات المسح ووضع الاستبيانات وجداول الإنتاج والمشاركة بعد أن يتم جمع البيانات وتفريغها بتحليل النتائج وكتابة التقرير النهائي، على أن يتم الإنتهاء من العمل بالمسح وتقديم نتائجه خلال فترة لا تتعدى تسعة أشهر.

ثانياً: تتضمن نشاطات المرحلة الأولى كذلك، العمل على تصميم وإقرار نظام وطني لأسس تخفيض وتعويض العاملين في أجهزة الخدمة المدنية.

تقوم الخطة على وضع برنامج متكامل لهذا النظام بالاعتماد على مراجعة التجارب الدولية الناجحة وبمراعاة خصوصية الواقع الليبي، ويمكن الإشارة في هذا السياق، إلى تجربة جمهورية فيتنام في هذا المجال في تسعينيات القرن الماضي وقد تكون مفيدة جداً.

كما يهدف هذا النظام إلى تخفيض حجم العاملين في أجهزة الدولة بنسبة معينة يتم الاتفاق عليها بين السلطات التشريعية والتنفيذية، ضمن

توفير قاعدة بيانات حديثة وشاملة ومفصلة يستند عليها في إعداد الخطط وبناء توقعاتها ورسم مستهدفاتها وتحديد مشروعاتها

إعادة تعريف الجهاز الإداري بما يتفق والتعريف المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية

برنامج مرحلي، وكذلك وضع تصور لإعادة النظر في قانون المرتبات والحوافز.

ثالثاً: أما الخطوة التالية خلال هذه المرحلة، هي تشكيل مجلس أعلى لسياسات الاستخدام والإصلاح الإداري برئاسة وزارة التخطيط ويضم كل من وزارة العمل والتأهيل ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة التربية والتعليم العام والعالي إضافة إلى مدير صندوق التضامن وصندوق التحول للإنتاج، وتتبعه لجنة فنية من أجل وضع التصور الشامل لإعادة هيكلة أسواق العمل وإعادة النظر بأجهزة الخدمة المدنية ومتابعة تنفيذ الخطة المقترحة.

وتتولى الخطة خلال العام الأول من عمل المجلس توفير دراسات وصياغة أوراق عمل والإنتهاء بقرارات حول ما يلي:

1. إعادة تعريف الجهاز الإداري بما يتفق والتعريف المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية، وذلك بما يعمل على فصل الجهاز الإداري عن الوظائف الخدمية بنشاط التعليم والصحة والأمن العام مع تحديد دور ووظائف الدولة والوزارات في تقديم الخدمات العامة.

2. تقديم حلول وتصورات بديلة لكيفية توفير الخدمات العامة عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والأهلي بما في ذلك نظام شراء الخدمة.

3. وضع قوانين وإجراءات موضوعية للتوظيف تعتمد معايير الجدارة والاحتياجات الفعلية وإيقاف تجاوزات التعيين من خارج الملاك.

2.5.2.5. نشاطات المرحلة الثانية:

تبدأ نشاطات الخطة بتقديم المساعدة الفنية في كيفية رسم سياسة جديدة لسوق العمل تقوم

على أساس تخلي الدولة عن الموقف السلبي الذي اتخذته سابقاً من مسألة البطالة ومن تكديس العمالة في قطاع الخدمة المدنية، والتحول باتجاه الموقف الإيجابي المبادر والموفر لاستراتيجية متواصلة تضع باعتبارها الفئات المستهدفة من توسيع فرص العمل، وبالذات قطاع الشباب. وتندرج في إطار ذلك البرامج التالية:

أولاً: وضع خطة لتطوير أسواق العمل والقضاء التدريجي على البطالة وتحديد المستهدفات لاستحداث مواطن الشغل وفرص العمل في القطاعات المختلفة التابعة للنشاط الأهلي، حيث تتضمن نشاطات تلك البرنامج ما يلي:

أ- وضع مخطط زمني لتلييب القطاعات الإنتاجية والخدمية وتصميم سياسة جديدة للقوى العاملة الوافدة ونشاط الشركات الأجنبية، ويمكن اعتبار قطاع التشييد والبناء من بين أولى تلك القطاعات التي يجب أن تخضع للتلييب والتحديث حيث أن نسبة القوى العاملة غير الليبية تشكل نحو 70% من مجموع العاملين فيه وفق نتائج حصر القوى العاملة 2001، و67% حسب نتائج التعداد العام لسنة 2006، علماً بأن هذا الأخير لم يشمل كل العاملين غير الليبيين.

ب- وضع تصور متكامل لكيفية القضاء على بطالة الشباب وبالأخص خريجي الجامعات والمعاهد العليا، حيث يشكلون نحو 80% من مجموع الباحثين عن عمل وفق إحصاءات عام 2006، ويتم بهذا الصدد وضع برنامج سنوي يهدف إلى

إعادة تعريف
الجهاز الإداري بما
يتفق والتعريف
المعتمد من قبل
منظمة العمل
الدولية

تخفيض حجم البطالة بنسبة معينة تضمن القضاء على ظاهرة البطالة خلال فترة زمنية لا تتعدى 5 سنوات من تقديم هذا التصور، وفي ضوء الإحصاءات الحالية والاسقاطات المستقبلية فمن المتوقع أن يزداد عدد الباحثين عن عمل من الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال السنوات القادمة بمعدل 45 ألف سنوياً، يضاف إلى ذلك نحو 50 ألف سنوياً ممن يتم تسريحهم من قطاع الخدمة المدنية ومنشآت القطاع العام وتحويلهم نحو الإنتاج (بفرضية تخفيض جهاز الخدمة المدنية الحالي بنسبة 33%).

يعني ذلك بأن الخطة كي تتمكن من تخفيض معدلات البطالة إلى النصف عليها أن تضع في مستهدفاتها خلق 40 ألف فرصة عمل في القطاع الخاص سنوياً، إضافة إلى وظائف الأشغال العامة والمقاولات الرئيسية والفرعية التي تقدمها الدولة بهدف تحسين مستوى تقديم الخدمات وتوسيع فرص العمل، ويجري بهذا الصدد إعادة النظر بسياسات العمالة الوافدة، والعمل التدريجي على تلييب القطاعات الخدمية والإنتاجية والبدء في تلييب قطاع التشييد والبناء. ج- يتضمن التصور المتكامل للقضاء على البطالة تصميم مخطط لمنع حالات البطالة طويلة الأمد (أكثر من سنة) واتخاذ معايير للتغلب عليها، ويتضمن ذلك أن تقدم الدولة لكل شخص عاطلاً عن العمل فرصة لإعادة التدريب لإعداده للدخول إلى سوق العمل خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تعطله، ويتم تقديم الفرص من خلال قنوات عديدة حسب

حالة العاطل (تدريب، إعادة تأهيل، ممارسة مهنة مؤقتة من أجل التدريب عليها، توفير فرصة عمل مستقرة من خلال مكاتب الاستخدام... الخ). وفي هذا الإطار يقترح وضع برنامج عمل للتقليل من عدد العاطلين لفترة الانتظار التي تتجاوز السنة بنحو 20% لكل عام.

وتعتمد الخطة المقترحة لمعالجة ظاهرة البطالة والتي ستساعد الخطة في تحديد الأنشطة على وضع آليات عمل وتقديم الخبرة والمشورة الفنية من أجل تحقيق ما يلي:

- دعم مشاريع توسيع فرص العمل في البلديات والمساعدة في وضع خطة عمل طويلة المدى لكل بلدية من أجل تطوير أسواق عملها محلياً ومناطقياً ضمن البلديات المجاورة.
- توفير إعانات مادية والمساهمة في تحمل جزء من المرتب للمنشآت الأهلية التي تستخدم عاطلين عن العمل.
- تقديم الإرشاد الاجتماعي للعاطلين.
- توسيع إنشاء مكاتب الاستعلامات واستخدامات الحاسب الألي للإعلان عن فرص العمل وكيفية إنشاء المشروعات الفردية والتشاركية.
- الرفع من المستوى المهني للعاطلين من غير المهرة أو من ذوي المهارات البسيطة.
- خلق فرص عمل جديدة في قطاعات المعلومات والاتصالات وقطاع الخدمات الاقتصادية، والعمل على تقدير المهن المستحدثة في تلك القطاعات التي سيطلبها سوق العمل.
- تشجيع نظام العمل بوقت جزئي للنساء

وبساعات العمل المرنة، وتنظيم التوظيف بحيث يوائم بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية.

• وضع سياسة للأجور وإمكانات للتقاعد المبكر.

• إعادة النظر بسياسات العمالة الوافدة وإحلال القطاعات الإنتاجية.

• وضع خطة محلية للتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل للمحاليين من قطاع الخدمة المدنية أو الداخلين الجدد لسوق العمل من ذوي الاختصاصات غير المطلوبة، وإشراك مؤسسات القطاع الأهلي والعام في عمليات التدريب، على أن تكون البرامج إما ممولة تمويلًا كاملاً من قبل البلدية ضمن خطتها التدريبية، أو عن طريق تقديم دعم مالي للمنشآت الأهلية والشركات التي توفر خدمات تدريب.

• زيادة كفاءة الحياة العملية ومواقع العمل عن طريق توفير برامج للتعليم غير النظامي تهدف إلى الرفع من مستوى مهارات قدامى الموظفين من ذوي الممارسة والخبرة وذلك في مجال الاتصال والمعلوماتية والمعارف الحديثة ضمن إطار برنامج أوسع تتبناه البلديات للتعليم مدى الحياة وتعليم الكبار والتعليم عن بعد، وذلك من أجل إعطاء العاملين في أجهزة الدولة والمنشآت العامة والخاصة فرصة للحصول على المعرفة المتجددة تضاف إلى ما حصلوا عليه من تعليم

وتخصص وفق حاجات المجتمع والحياة العملية ورغبات الأفراد، ويتطلب هذا البرنامج الضخم بطبعه جهوداً مشتركة ومكثفة من مؤسسات التعليم العالي ومن قطاع الأعمال والمؤسسات المهنية والتطوعية بالمجتمع المدني.

ثانياً: في مجال التطوير المؤسسي تتضمن نشاطات المرحلة الثانية للخطة تطبيق مشروع تجريبي يضم عدد قليل من البلديات من أجل تحويلهما إلى إدارة إلكترونية قبل أن يتم تعميم المشروع على بقية البلديات.

يتم بهذا الصدد، وفي إطار اللجنة المكلفة بموضوع ميكنة الإدارة وبالتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات، والاستعانة بمستشارين من الأمم المتحدة بوقت جزئي لوضع قواعد عمل وعلاقات نظم الإدارة الحديثة وتبسيط الإجراءات والمعاملات الإدارية وتخفيف حدة البيروقراطية وتطبيق أسلوب الشباك الموحد في إنشاء المشروعات الصغرى والمتوسطة والشركات المساهمة وتطوير نظم معلومات السوق من أجل زيادة حركية النشاط الاقتصادي، ومن ثم توسيع فرص العمل في إطاره بعد أن يتم تقديم الحوافز اللازمة له من خلال النظام الجديد للإدارة الإلكترونية.

تساعد الإدارة الإلكترونية البلديات في برمجة الميزانيات واستخدامها كأدوات للتسيير الإداري وكذلك في تحديد ضوابط الأمر كزية الإدارية والمالية وارتباطاتها بالخزانة العامة.

ثالثاً: يهتم النشاط الثالث في المرحلة الثانية من الخطة بإعادة النظر بالسياسة التعليمية في إطار البرنامج الوطني للقضاء على البطالة وتطوير أسواق العمل، وتحديد جملة إجراءات يجري تطبيقها بالتدرج خلال سنوات الخطة، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

* تعديل سياسات القبول في التعليم الثانوي والمعاهد والجامعات، واستحداث أقسام وإلغاء أخرى وفق متطلبات السوق، وبحيث أن أعداداً أكبر من الطلبة يتاح لهم الدخول إلى اختصاصات العلوم والتكنولوجيا والمهن الحديثة.

في الوقت الحالي يلاحظ بأن غالبية الخريجين من كليات التعليم العالي هم من ذوي الاختصاصات الأدبية والإنسانية حيث تصل نسبتهم إلى نحو 60% من المجموع في حين أن نسبة خريجي اختصاصات العلوم والتكنولوجيا لا تتعدى 20%.

ووفق الخطة التي يقترحها هذا البحث فإن تلك النسبة يتوجب رفعها إلى 40% ضمن البرنامج المخطط لتنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة.

* إعطاء جميع الطلبة في نهاية المرحلة الثانوية دروساً مهنية متوجهة بالأساس نحو إعدادهم لسوق العمل والتعريف بالخيارات الموجودة للعمل الفردي والتشاركي وبأساليب بعث المشروعات وحساب جدواها وتكاليفها.

* متابعة الطلبة الخريجين من المراكز الثانوية

المتخصصة والمعاهد والجامعات وإجراء مقابلات مكثفة معهم من أجل التوجيه المهني، وحتى يحصل الخريج على عمل، أو يجري ادخاله في إطار برنامج تدريبي للتأهيل أو إعادة التأهيل.

* تحقيق تعاون وتنسيق مباشر بين المراكز والمعاهد المهنية والمنشآت الإنتاجية العامة والخاصة، والاستعانة بفنيين من تلك المنشآت للتدريس في المعاهد والثانويات المتخصصة. كما يمكن وضع أسس نظام التدريب أثناء الدراسة وبحيث يمكن للطلاب أن يتلقى دروساً تطبيقية في المنشآت.

* تطوير المناهج في المراحل التعليمية المختلفة، وبالذات مناهج التعليم العالي والمعاهد والثانويات المتخصصة (خصوصاً الاختصاصات العلمية والتقنية) بحيث تعكس متطلبات سوق العمل المتجددة من المهارات والمهن.

* إعادة تأهيل الهيئة التدريسية في المراحل التعليمية المختلفة وتطوير مهاراتها المهنية ومحو أميتهم التقنية في مجال المعلوماتية، كذلك تزويدهم بالأساليب الجديدة للتدريس والتفاعل الفعلي وكيفية إيلاء أهمية خاصة للتلاميذ ذوي الإحتياجات الإضافية للتعليم.

* تعميم استخدامات الحاسب الألي في مراحل التعليم المختلفة وفق خطة تدريجية وتطوير أساليب التدريس بحيث تكتسب الصفة التفاعلية وتتمحور حول التلميذ وتعتمد على المصادر المعرفية من المجتمع خارج البناء المدرسي ومن خدمات الأنترنت إضافة للكتاب المدرسي المقرر.

* تحسين أوضاع التعليم والعمل على التقليل من أعداد المتسربين من الدراسة الذين يدخلون لسوق العمل بسن مبكرة وبدون إعداد مهني كاف مما يصعب ادماجهم في سوق العمل بالرغم من الجهود التدريبية المبذولة لذلك.

* الإهتمام بالتلاميذ الذين يواجهون صعوبة في التعليم ولا يتكيفون مع النظام التعليمي والمدرسي.

* تكثيف تعليم اللغات الأجنبية ووضع برامج مدرسية متخصصة في تعليم اللغة الإنجليزية باعتبار ذلك من متطلبات العصر للتفاعل مع المعرفة واكتسابها.

3.5. نشاطات المرحلة الثالثة:

تختص نشاطات هذه المرحلة بوضع برنامج وطني للنهوض بالمنشآت الصغرى والمتوسطة وتحديثها من أجل توسيع فرص العمل فيها بصورة مضاعفة.

ويشترك في تنفيذ هذا البرنامج الوطني وزارة العمل والتأهيل ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصناعة وبعض المصارف ومؤسسات التمويل ذات العلاقة إضافة إلى إشراف وزارة التخطيط على تنفيذ البرنامج باعتباره جزءاً من نشاطات الخطة المقترحة.

يتضمن البرنامج الوطني ما يلي:

1- تأسيس مركز وطني للنهوض بالمنشآت الصغرى والمتوسطة وتدريب العاملين فيه وتأهيلهم في دورات محلية وخارجية، والاستعانة بخبرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ذلك، لمساعدة المركز على تحقيق ما يلي:

أ- تولي الإشراف على صندوق التحول للإنتاج مع إعادة تعريف أهدافه بحيث لا يقتصر على الإقراض وإنما يتولى مهام المساعدة في توفير المعلومات ودراسات الجدوى وفرص المشاريع المتوفرة والشراكة الممكنة مع مؤسسات خارجية وفرص التصدير، وكذلك مهام تدريب الفعاليات الاقتصادية... الخ.

ب- النهوض بالمنشآت الإنتاجية والخدمية للمنشآت الصغرى والمتوسطة من خلال جملة نشاطات ومشروعات تهدف إلى ما يلي:

• إنشاء مركز معلومات داخل البلدية يقدم معلومات تفصيلية للباعثين الاقتصاديين الليبيين والأجانب حول فرص الاستثمار والمشروعات المتاحة داخل البلدية أو فيما بين عدد من البلديات.

• تقوية الربط المؤسسي بين المنشآت الصغرى والتشركات وبين الشركات المساهمة الكبرى ومنشآت القطاع العام لتشجيع المقاولات النوعية والمناولات، وربطها كذلك بالشركات الأجنبية.

* تطوير الخبرة في إدارة المشروعات والقدرات التسييرية والمعرفة والتقنية للريادات والفعاليات الاقتصادية ووضع برامج تدريبية وتوعوية لذلك.

* مساعدة المنشآت في خلق الطلب وفي التسويق وفي الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية.

• توطين أكبر قدر ممكن من تكلفة استخراج النفط والغاز الطبيعي، من خلال التوسع في تلك النشاطات (التي تسند من الشركات النفطية إلى

الوطنية في كافة مجالات العمليات النفطية.
* تطوير المنشآت الريفية الصغيرة ووضع برامج تدريب واقراض متخصصة لخلق فرص عمل زراعية جديدة.

* المساعدة في رسم سياسة جديدة للقروض بحيث يجري ربط القرض بشرط تحديث المؤسسات وتوسيع مواطن التشغيل ووضع توقعات واسقاطات لذلك.

* المساعدة في تحسين المستوى النوعي للمنتج المحلي للمنشآت الصغرى والمتوسطة عن طريق ربطه بالمقاييس العالمية ووضع أسس للتنافس مع السلع الأجنبية.

• المساعدة في تحويل عديد المنشآت الصغرى من خدمة إلى إنتاجية لخلق المزيد من فرص العمل.

• المساعدة في الرفع من مستوى التكنولوجيا المستخدمة في المنشآت الصغرى والمتوسطة المحلية.

4.5. نشاطات المرحلة الرابعة:

1. الاستمرار في تنفيذ البرامج التي تم اقتراحها في المراحل الثلاث الأولى للخطة.

2. بالإضافة إلى ذلك تتضمن النشاطات لهذا المرحلة الرابعة القيام بما يلي:

* البدء بوضع خطة لتعميم نظام الإدارة الإلكترونية على البلديات بعد تقييم التجربة النموذجية التي تضمنت عدداً من البلديات في البداية.

* تعميم استخدام التقنيات المعلوماتية المتطورة في النظام الإداري ومؤسساته وتصميم المنظومات اللازمة لذلك.

الغير (Outsourcing) ويمكن أن يتكفل بها القطاع الأهلي وتأخذ شكل مشاريع صغرى ومتوسطة وتكون قرب المركبات الصناعية الرئيسية (مثل البريقة ورأس الأنوف طبرق والزاوية والزويتينه ومليته) بالتالي تمثل تنمية لمناطق الجوار السكاني لمواقع الإنتاج والتصنيع وهي كذلك بمثابة عدالة اجتماعية في التنمية المكانية والتدريب وتطوير الموارد البشرية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع النفطي.

• توجد مجالات عديدة للخدمات الإنسانية في قطاع النفط والغاز التي لا تتطلب تقنيات عالية ولا تمويل كبير وبالتالي تشجع القطاع الخاص (النقل الخفيف والثقيل، أعمال صيانة الأنابيب واللحام والطلاء الصناعي، والصيانة المدنية والتكييف والتبريد والمباني والطرق، والإعاشة، والطبع والتصوير.. الخ)

• رفع مساهمة القطاع الأهلي في توفير الخدمات الإنسانية للقطاع النفطي والاضطلاع بأعمال المقاولات وصولاً إلى ممارسة العمليات النفطية الأساسية، مع إعطاء الأولوية للشركات المحلية وإعادة تأهيلها وتحريرها من القيود. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى عدم اقتصار مردود النفط والغاز على مع إعطاء الأولوية للشركات المحلية وإعادة تأهيلها وتحريرها من القيود. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى عدم اقتصار مردود النفط والغاز على الإيرادات النقدية وذلك برفع نسبة المكون المحلي وتقليل التكلفة عن طريق تكثيف استخدام العنصر الوطني للوصول إلى بناء القدرات وتراكم الخبرات لدى الشركات

5.5.5. نشاطات المرحلة الخامسة:

بالإضافة إلى متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات للسنوات السابقة تختص النشاطات في هذه المرحلة بما يلي:

1 - القيام بدراسة مسحية لتقييم أداء الخطة ومراجعة أداء الإدارة اللامركزية في البلديات على ضوء الاصلاحات التي تضمنتها نشاطات الخطة.

2 - القيام بدراسة مسحية لمراجعة الواقع الجديد لسوق العمل في ضوء الإجراءات التي تمت للنهوض بالمنشآت الصغرى والمتوسطة.

3 - الخروج بوثيقة وطنية ترسم معالم الخطة القادمة ومواصلة العمل في الإصلاح الإداري.

6.5. تنفيذ الخطة:

من المقترح أن يتم تنفيذ نشاطات هذه الخطة من خلال مشروع مشترك بين وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار البرنامج الأوسع لبناء القدرات لإدارة اللامركزية.

وعند حصول الموافقة المبدئية حول هذا الإطار العام لأهداف ونشاطات الخطة، فإن المرحلة التالية هي كتابة وثيقة تفصيلية بالمشروع يقوم بها مستشار من الأمم المتحدة تتضمن تحديد النشاطات وتسمية الخبرات المحلية والعربية والدولية المطلوبة ومددها الزمنية وجداول تنفيذها.

المصادر والمراجع:

- 1 - الهيئة العامة للمعلومات. تعداد السكان، 1995.
- 2 - الهيئة العامة للمعلومات - حصر القوى العاملة، 2001.
- 3 - الهيئة العامة للمعلومات - تعداد السكان، 2006.
- 4 - مجلس التخطيط الوطني - الإستراتيجية الوطنية لسوق العمل، 2013.
- 5 - مجلس التخطيط الوطني - الإستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013.
- 6 - المركز الوطني للتطوير والتعليم - تقرير عن حالة التعليم، (2008 - 2009).
- 7 - مسعود أبوراوي، رسالة دكتوراه غير منشورة 2012، جامعة القاهرة.
- 8 - علي الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة 2018، منشورات الجامعة المغاربية.
- 9 - مركز مكافحة الأمراض ومصلحة الإحصاء والتعداد، المسح الوطني لصحة الأم والأسرة 2014.

ثالثاً: استراتيجية الاستجابة الآنية لتحديات

إعادة البناء والإعمار

تمهيد: -

خلال العقود الثلاث الماضية طرأ تطوراً فكرياً وتنفيذياً بشكل كبير في إدارة الكوارث والأزمات ما بعد الحرب و النزاعات المسلحة، والتأكيد على تقليل حدتها و مواجهة التحديات التي تليها، فالمنظمات الدولية بما فيها البنك الدولي والأمم المتحدة يؤكدون ويشجعون التغيير والقيام بذلك بشكل كامل لإدارة الإستراتيجيات و السياسات و التخطيط في الحكومات و التي يجب أن يشكل نشاطها الإستراتيجي نقطة ارتكاز رئيسة لأي استجابة حكومية، إذ أن الجهود المبذولة من الحكومات المتتالية الطارئ لسكان المدن الليبية، لا ترتقي إلى سد أدنى احتياجات المتضررين بشكل مباشر أو المدينة بشكل جماعي أو الأقليم بشكل عام، و ذلك لغياب إستراتيجية واضحة المعالم والأركان ومعلنة بشكل رسمي و شفاف لكل أطراف أصحاب المصلحة.

وبالرغم من تكرار وهيمنة أحاديث "الإستراتيجية" في وسائل الإعلام المحلية وفي أروقة الحكومات المتتالية، إلا أن الكثير يميلون إلى استخدام مصطلح الإستراتيجية بديلاً لمصطلح "الخطة" أو "المفهوم" أو "المسار أو الرؤية" وهو استخدام غير صحيح، ويرسم فكرة خاطئة عن تعقيدات عمليات صياغة الإستراتيجية الحقيقية ويستخف بها بكون أنها فكرة جيدة من دون فهم النظرية الكامنة ورائها. في هذا الجزء

سيتم سرد الأدبيات العامة لإستراتيجيات الاستجابة وتسلط الضوء على ما يمكن أن يطبق لوضع رؤى متعددة الأبعاد لمجابهة تحديات إعادة البناء في المدن الليبية والضغط المتوقع على القدرات والموارد البشرية المتوفرة، وتوظيف نظرية النظم في محاولة لفهم المرتكزات الرئيسة لرسم خطة إستراتيجية تمكن من وضع سياسات حكومية وخطط آنية يؤمل منها أن تستجيب للإحتياجات الملحة في عملية إعادة بناء المدن الليبية المتضررة.

1. وصف حالة الصراع:

الحرب أو النزاع بشكل عام هي صراع يتضمن استخداماً منظماً للأسلحة بكل أنواعها التقليدية وغير التقليدية، من قبل الدول أو المجموعات المتنازعة، وهي سلسلة من الحملات العسكرية التي تشن بين جانبيين متضادين، تتضمن نزاعاً حول السيادة على الأراضي أو المصادر الطبيعية أو مواقع ذات أهمية خاصة في السيطرة والتحكم أو سيادة وسيطرة عقيدة دينية معينة أو أيديولوجية ما. ولكل حرب قيادتها (شخص أو منظمة) يمكن أن تستسلم أو تنهار بإنهيار قواتها وتكون نهاية للحرب، وقد تنتهي تلك النزاعات المسلحة إما بالمصالحة أو الإحتكام للقانون.

أما الحرب الأهلية فهي حرب داخلية ضمن حدود بلد ما، يكون طرفي أو أطراف النزاع فيها من جماعات مختلفة، يتشكلون من سكان تلك البلد، حيث من أراد البقاء على الحياد في تلك

الحرب الأهلية هي حرب داخلية وأطرافها الرئيسيين من داخل البلد ويكون الحل لهذه الحرب إما التفاوض السلمي بين أطراف الصراع أو هزيمة احدهما

الأوضاع يعتبر خائناً من إحدى أطراف النزاع أو كليهما، و يكون الحل لهذه الحروب و النزاعات هو إما بالتفاوض السلمي بين أطراف الصراع أو هزيمة أحدهما، ويكون السبب في نشوب هذا النوع من الحروب، هو الصراع على السلطة وتسلم مقاليد الحكم والسيادة في تلك الدولة، أو الثورة على نظام الحكم فيها وحمل أقلية مهمشة السلاح في وجه الدولة، وغالباً ما تتصف تلك الحروب بالدموية والعنف، وتكون نتائجها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كارثياً على المدى القريب، وتستمر في التأثير على هذه الجوانب على المدى البعيد، لأنها تقوم بالتركيز على المناطق الآهلة بالسكان، بحيث تتعرض تلك المناطق لهجمات متقطعة غير منتظرة، ومن خلالها يدب العداء بين الأهل والجيران، ويتمزق النسيج الاجتماعي وتُشل الحركة الاقتصادية.

الأسباب الرئيسة للحروب إما أن تكون سياسية أو عرقية أو طبقية أو دينية أو إقليمية أو أيديولوجية، وقد تكون مزيجاً من جميع ما ذكر، ولأن تلك الحروب تكون سبباً في إضعاف سيادة الدولة ونظام الحكم فيها، ولأنه أيضاً تلك النزاعات ربما تكون السبب في التأثير على الدول المجاورة، حينها تكون الفرصة سانحة لتدخل تلك الدول أو الدول الكبرى في فض تلك النزاعات، وإبرام المعاهدات وإرسال وحدات دولية إلى المنطقة محل النزاع للعمل على إحلال السلام فيها.

إن الحرب على جماعات منظمة ومسلحة وخارجة عن سلطة الدولة والتي قد تحمل

مشروعاً سياسياً أو دينياً شمولياً في منطلق يعرفه الكثير بأنه "حرباً على الإرهاب"، ومن هنا استخدمت العديد من القوى الدولية مثل هذه الحروب للسيطرة أو تقويض سيطرة المنافس لها.

تعتمد العواقب السياسية والاقتصادية للحرب على "الوقائع على الأرض" ويتفق الباحثون على أن الصراعات تؤدي إلى ظهور الأزمات، فأنها قد توقف العدوان مما يؤدي إلى تجنب المزيد من الخسائر في الأرواح والممتلكات. فهي قد تؤدي إلى اقرار الحدود الإقليمية وإعادة رسم الحدود عند خطوط السيطرة العسكرية أو التفاوض من أجل الاحتفاظ أو استبدال المناطق المحتلة، ويمكن تلخيص أهم آثار النزاعات المسلحة والحروب فيما يلي:

- الوفيات وفقدان الممتلكات.
- الأضرار البيئية والأضرار بالبنى التحتية.
- المجاعات.
- الأمراض.
- التأخر العلمي.
- التأثيرات النفسية السلبية على الأفراد.
- استنزاف الموارد (الاقتصادية والطبيعية والبشرية).
- نزوح السكان في الداخل والخارج بسبب الصراع.
- تراجع القدرة التنافسية للمتضررين.
- التفكك الأسري والاجتماعي.
- عدم القدرة على نفاذ القانون ومن ثم ضعف الأجهزة القضائية وانتشار الفوضى وانعدام الأمن.
- تؤدي الحروب إلى خلل كبير في تخصيص

الموارد المتاحة من التخصيص لبرامج وخطط التنمية وتحسين الخدمات إلى التسليح وعلاج الجرحى، هذا إلى جانب تعطيل وتوقف القدرات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد الوطني.

2. تحديات إعادة البناء بعد الحرب والنزاع ما بعد 2011 في ليبيا:

كانت و لازالت المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ العام 2011 هي انعدام الأمن، فقد كان لانعدام الأمن تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات وبالتالي قوض هذا الانعدام كل الجهود الرامية إلى الوصول إلى حالة من الاستقرار والتي قد تمكن الدولة من إعادة الثقة بينها وبين الشركاء المحليين والأجانب في تدوير عجلة إعادة البناء واستعادة سلطة الدولة وسطوة القانون، وهناك دراسة⁽¹⁾ تشير بوضوح إلى أن العائق الأساسي لجهود المصالحة وإعادة البناء هو انتشار الأسلحة في أيدي جماعات خارجة عن شرعية الدولة، أضف إلى ذلك عدمية الدولة وغياب الوحدة السياسية و المؤسسية في ليبيا، وأكثر ما يتوارد في ما كُتب مؤخراً عن تحديات ما بعد الحرب و النزاع في ليبيا، هو غياب إرادة داخلية وطنية في وضع إستراتيجيات المواجهة والتحكم في نتائج الأزمة.

وفي ذات السياق يشير العديد من البحوث إلى أنه كلما زاد أمد بقاء النظم المستبدة في الحكم، كلما زادت احتمالات عدم الاستقرار بعد زوالها من السلطة، خاصة إذا جاءت الإطاحة بهم عبر عمل قسري ومسلح، الأمر الذي يفرض بقوة ضرورة قيام نظم تؤمن بتناول سلمي للسلطة بصورة سلمية ودورية على نحو يحول دون قيام نظم مستبدة طويلة الأمد بالمنطقة⁽²⁾.

وهذا هو نفس المشهد الذي تحقق في ليبيا منذ ثورة 17 فبراير 2011.

إن عملية إعادة الإعمار والتنمية بعد تسوية النزاعات و الحروب، عملية ديناميكية مُعقدة، إذ من الصعب الحصول على إجابات شافية أو مؤكدة بشأنها، كما أن مجالها والظروف التي تحدث فيها تثير العديد من الأسئلة المتنوعة والمتباينة حول الطبيعة البشرية أو الإنسانية وحقوق الإنسان والواجبات أو المسؤوليات ومناهج وطُرق إعادة الإعمار، كما إنها تتطلب قدراً عالياً من المثابرة وتوفير الموارد والشجاعة والقيادة الملتزمة بالمبادئ في إطار المفهوم العام لسياسات الدولة، حيث تزيد تحديات الفقر والنزوح القسري والتفكك المجتمعي، من تفاقم الأوضاع، لذا فإن عملية إعادة الإعمار تتطلب عملاً جماعياً واستجابة حازمة للتحديات ومعالجتها.

إن التحدي الماثل أمام المجتمع الليبي ومؤسسات الدولة الليبية يتجسد في إعداد إطار شامل لإعادة الإعمار والتنمية بعد تسوية النزاعات في المناطق المتأثرة بالنزاع والحرب، على أن يتميز هذا الإطار الشامل بالقدرة على المزج والتنسيق بين عناصر هامة يمكن سردها في الآتي:

1. الأهمية الإستراتيجية والمعيارية لعملية إعادة البناء.
2. منهج الدروس المُستفادة من التاريخ الإنساني وتعيين نقاط الشبه والاختلاف في الحالة الليبية.
3. تعزيز دور السلام في توفير المناخ الملائم لتحريك عجلة الاقتصاد والمنفعة انطلاقاً من مبدأ

المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ العام 2011، هي انعدام الأمن والذي قوض كل الجهود الرامية للوصول إلى حالة من الاستقرار

عملية إعادة الإعمار بعد النزاعات المسلحة عملية ديناميكية معقدة، تتطلب عملاً جماعياً واستجابة حازمة للتحديات ومعالجتها

"الكل خاسر في الحرب".

4. تحسين التماسك والتناسق بين أصحاب المصلحة في عملية إعادة البناء.

5. بناء قدرة الدولة على تقديم الخدمات، مع التركيز على إدارة الموارد البشرية وتطويرها، واكتساب المهارات، وإعداد خطط إستراتيجية للتطبيق، ورفع قدرات المؤسسات القائمة وتحديثها.

وفي دراسة قامت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة⁽³⁾ أوضحت أن التحديات الأساسية في هيكله الحوكمة بعد

الحروب تندرج تحت التالي:

1. الثقة بالشرعية وسلطة الدولة.

2. الإرادة السياسية في الشفافية والمساءلة.

3. انفاذ القانون.

4. التكوين والتماسك الاجتماعي.

5. المصالحة الشاملة.

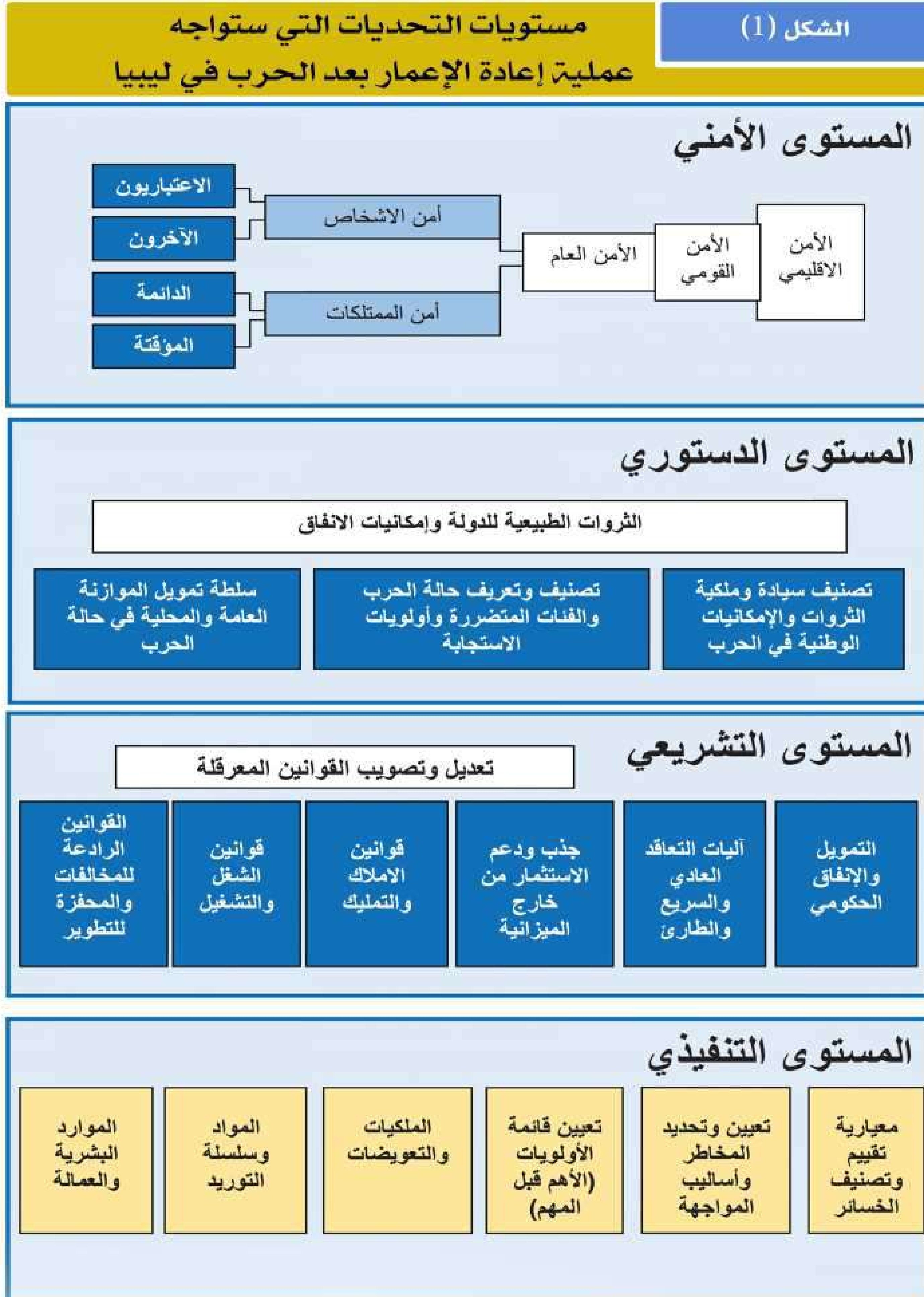
6. التطوير الاقتصادي وهياكل تقديم الخدمات.

7. الأمن العام وتأمين الحركة على حدود

الدولة. بشكل عام يمكن تصنيف مستويات

التحديات التي ستواجه عملية إعادة الإعمار بعد

الحرب في ليبيا. كما في الشكل رقم (1).



3. الإستراتيجيات وأهميتها في إعادة

الإعمار:

قد تفهم الإستراتيجية على أنها، إما أن تكون الخطة أو الكيفية التي نصل بها إلى الأهداف المنشودة أو هي أيضاً حالة من التموضع التي قد تؤهل القوى العسكرية لكسب الأرض أو حتى قوى تجارية تتطلع إلى زيادة حظوظها في السوق. كما تفهم أيضاً بأنها المنظور النظري الذي به يتسنى لنا فهم القضايا الشائكة بكل مدخلاتها و مخرجاتها و محيطها وبالتالي يؤهلنا لاتخاذ القرارات بشأنها، وأخيراً قد تفهم الإستراتيجية بأنها النمط الذي يتبعه الأشخاص أو

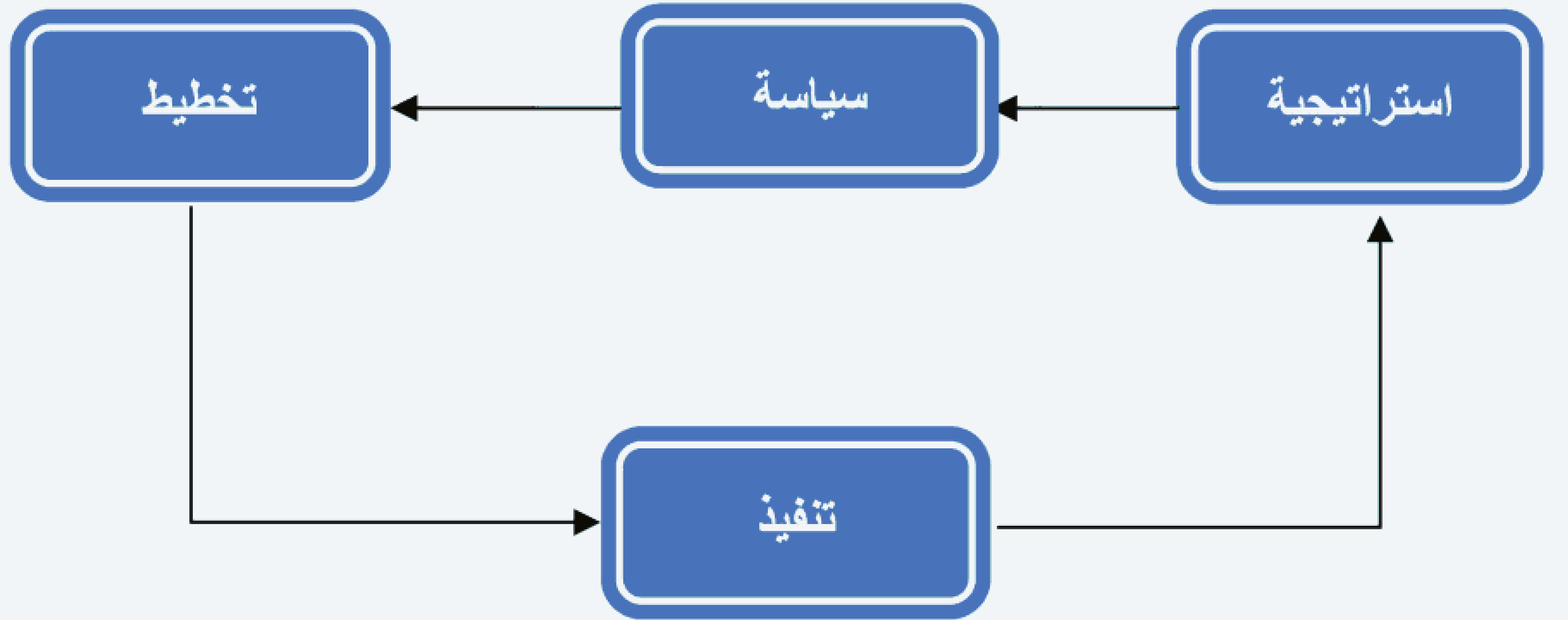
المؤسسات في مجابتهم للتحديات، و لكنه في العموم، التعريف الواقعي والعملي للإستراتيجية وهو كل ما تقدم من مفاهيم فهي الخطة والمنظور والتموضع والنمط الذي قد يجدي اتخاذها مفردة أو مجتمعة في الوصول إلى الهدف المنشود.

أما الإستراتيجية فتعتبر آلية تحقيق الأهداف بعيدة المدى حيث تعتبر جوهر الإدارة الإستراتيجية التي انبثق عنها ما يسمى بالخطة الإستراتيجية، والمخطط في الشكل (2) يوضح التسلسل المنطقي والصحيح للعملية.

الإستراتيجية هي الخطة والمنظور والتموضع والنمط الذي قد يجدي اتخاذها مفردة أو مجتمعة في الوصول إلى الهدف المنشود

الشكل (2)

التسلسل المنطقي لمكانة الإستراتيجية



1.3. ركائز الإستراتيجية لإعادة الإعمار بعد الصراع المسلح:

قبل الخوض في كيفية إعداد الإستراتيجيات العامة وخططها في مواجهة التحديات المختلفة قبل الانخراط في عملية إعادة البناء بعد الحرب، يجب تحديد الركائز الأساسية لهذه العملية، والمقصود بهذه الركائز هو التعرف على الظروف الملائمة لنجاح هذه العملية والتي تمكن المؤسسات والأفراد للاستعداد الكامل لمواجهة هذا الكم المفاجئ والمتنوع من الأعمال والتحديات.

إن صانعي القرار في هذه الحالة من الخصوصية لن يتمكنوا من العمل بالنمط المعتاد والتقليدي، فالحالة الاستثنائية التي تتميز بها المدن بعد الدمار تحتم عليهم الرؤية في اتخاذ القرار والسرعة في الاستجابة وأحياناً البحث خارج الصندوق عن الحلول الاستثنائية واحتمال نجاحها.

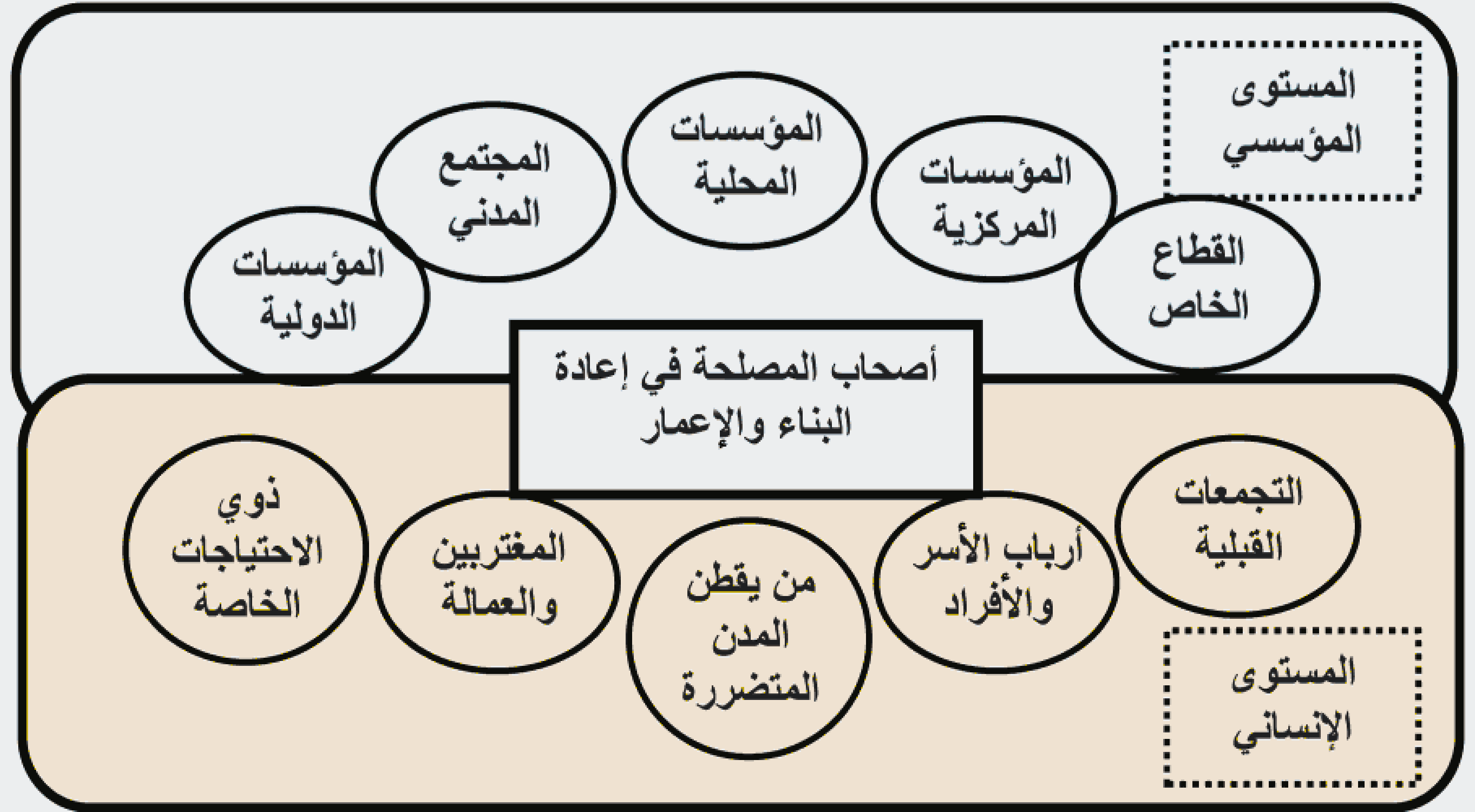
إن مساعي الدول الصناعية الكبرى في إعداد إستراتيجيات تسمح بإعادة الإعمار والبناء في الدول بعد النزاع والحرب لا تتوقف لقناعتها بتوفير السوق الرائجة لمنتجاتها المتطورة بصفة مستمرة، ولكنها أيضاً تسعى لتبعية هذه الدول لتقوية سيطرتها الإقليمية والأمنية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى عقد شراكات إقليمية ودولية للمساهمة في إعادة الإعمار بصورة يتم فيها تبادل المنفعة والمصالح المشتركة مع الحفاظ على الثوابت القومية للدولة. إنه لمن الضروري

أن ينخرط البحاث والأكاديميين والمهنيين والمهتمين بالشأن العام في مرحلة إعادة البناء والإعمار بعد الحرب في نقاش موسع وموثق مع أصحاب المصلحة حول العيش الكريم في هذه المدن المستهدفة لإيجاد الركائز التي تبنى عليها الإستراتيجيات، ولا يختلف الكثير عن تعيين هؤلاء وتحديد هم ولكن العمل الحقيقي في تأطير احتياجاتهم وتطلعاتهم في صورة أهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل يحتاج إلى إرادة سياسية واضحة المعالم ودعم اقتصادي يتسم بالواقعية والعملية، والشكل رقم (3) يبين تنوع أصحاب المصلحة في عملية إعادة الإعمار على المستويين المؤسسي والانساني.

الإطار رقم (1)

أوضح (بركات، 2016) في إشارته إلى منطقة الشرق الأوسط بأن الوقت قد حان لتكوين "استراتيجية إقليمية لإعادة الإعمار" من شأنها أن تعالج العنف بكافة أنواعه، وليس فقط الصراعات المتعلقة بدول الربيع العربي، وإعادة إعمارها وهو السبيل الأمثل لتوطين الأمن والسلام، وعدد جملة من الركائز لهذه الإستراتيجية تشمل رؤية إقليمية جماعية ومشاركة محلية فعالة وأمن ذكي، بالإضافة إلى المصالحة والعدالة والانصاف وإعادة الإعمار والتنمية والقدرة.

الحالة الاستثنائية التي تتميز بها المدن بعد الدمار تحتم على صانعي القرار الرؤية والسرعة في الاستجابة، وأحياناً البحث خارج الصندوق عن الحلول الاستثنائية



إن أنجع مقومات وأشكال البناء السليم لركائز نهوض الدولة أن تكون خالية من الفساد معتمدة على أساس العدالة والفرص المتكافئة

وتاورغاء، يمكن تلخيص ركائز عدة في إستراتيجية إعادة البناء في ليبيا بعد الحرب :

- **الركيزة الأولى "الأمن والاستقرار"**، وذلك بتكثيف الجهود في توحيد وتطوير المؤسسات العسكرية والأمنية لتمكينها من بسط الأمن وتوطين الاستقرار على كامل التراب الليبي.
- **الركيزة الثانية "التعليم"** حيث من خلالها تنصدر أهمية التعليم كقاعدة أساسية لبناء الدولة بعد الحرب والرقى بالوعي العام وبالتسلح بالعلم والإبداع والمهارة.
- **الركيزة الثالثة "الصحة"** وهي من أبرز الركائز التي تقوم عليها النهضة والتنمية وجعل الشعب

وقد دأبت الأمم المتحدة عبر بعثتها في ليبيا (UNSMIL) والاتحاد الأوروبي على دراسة خيارات إعادة الإعمار عن كثب، في حين أن بعض الحكومات الغربية (وغير الغربية) تحضر نفسها لتلعب دوراً في عملية إعادة الإعمار، كما تعزز الدول الإقليمية أنشطتها في هذا الصدد، حيث لا يريد أحد أن يفوته القطار عندما يحين الوقت لكي تتخذ ليبيا خطوة تجتاز بها الصراع الحالي. ولكن يبدو أن هذا الحراك حول إعادة الإعمار يقوم على افتراض أن خطط إعادة الإعمار بعد الحرب ستستهدف المدن المتضررة بشكل أولوي، وعلى رأسها بنغازي وسرت

صحيح البنية وسوي المعيشة والعمل على إصلاحات جذرية في النظام الصحي والوقائي.

• **الركيزة الرابعة** "العدالة الاجتماعية"، من خلال تقديم تكافؤ فرص ونظام عادل لتوزيع الأجور والمرتبات، إلا أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتمد على تنمية الاقتصاد ووضع نصوص قانونية ودستورية توضح مفهوم الأجر، إلى جانب ضرورة التخلص من الفجوة بين الأجور الإسمية والأجور الحقيقية.

• **الركيزة الخامسة** والتي تندرج تحت عنوان "المأزق الاقتصادي وكيفية الخروج منه" وهنا يتوجب على القائمين على عملية إعادة الإعمار إعداد تصوراً مفصلاً عن ملامح الخروج من المأزق الاقتصادي الذي وإعادة هيكلة الموازنة العامة والبيان الوزاري الذي يقوم بتنفيذ السياسات.

• **الركيزة السادسة** فهي "الفقر وإعادة توزيع ثروة البلاد"، انطلاقاً من موقف العدالة في توظيف الثروة في الاقتصاد المحلي وتكافؤ فرص التنمية المكانية والإقليمية.

• **الركيزة السابعة** "تطوير الجهاز الإداري للدولة وتفكيك دولة الفساد"، من خلال تطوير الجهاز الحكومي والتوعية الهادفة إلى عدم استدامة الفساد ودوره السلبي في تقويض كيان الدولة السياسي والاقتصادي والأمني.

• **الركيزة الثامنة** "الدستور" وهنا يجدر القول إن الاستعجال في كتابته والاستفتاء عليه لا يمثل بأي حال من الأحوال استدامته، فالعمل على استمرار التداول والنقاش والبحث والدراسة

ب طرق سليمة في المسار الدستوري هو المنطلق للوصول إلى أكبر درجات التوافق المجتمعي عليه مهما أخذ من وقت في ذلك، وهذا ما يقصد به في إعتبره ركيزة أساسية للعمل في إعادة البناء والإعمار.

2.3. عناصر استدامة إستراتيجية إعادة الإعمار:

الاستدامة بشكل عام تقوم على توفير احتياجات الحاضر وضمان توفير احتياجات الأجيال القادمة، وتضمن أيضاً بقاء الأهداف واضحة جلية في كل مراحل تطبيق الإستراتيجية، ومن هنا فإن مجاراة مراحل إستراتيجية إعادة البناء والإعمار تحتم وجود عناصر أساسية تضمن حياة وحيوية الإستراتيجية واستمرارها في أسوأ وأحسن الظروف على السواء.

الوضع الاستثنائي للعمل تحت ظروف الحرب وما بعد نهايتها يكسر جميع حواجز الإنضباط والإدارة في الدول الأكثر تقدماً، ويزداد سوءاً في الدول النامية والتي تسببت الحرب في إنهيار هرم السلطة السياسية والإدارية بها، والحرب والنزاع في ليبيا تطور إلى ذروته ما بين عامي 2014 حتى 2017 من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية ولا زالت الطريق في استعادة الأمن والاستقرار محملة بالمخاطر.

إن الجهود المبذولة للخروج بأية إستراتيجية حكومية لإعادة البناء والإعمار في ليبيا يجب أن تتوافر لها عناصر الاستدامة اللازمة للوصول إلى أهدافها، واسترشاداً بأعمال الأمم المتحدة في مجال تطوير استدامة إستراتيجية التطوير في

الدول ما بعد النزاع⁽⁵⁾ فإن العناصر التالية يجب توافرها:

1.2.3.العنصر الأول: الفهم العميق لسبب النزاع:

من باب الحيطة لاحتمال تجدد النزاع في ليبيا على المستويين المحلي والقومي يجب مناقشة الجوانب المنظورة وغير المنظورة لأسباب النزاع مهما كانت مؤلمة وجدلية والتي تدرج تحت الآتي:

• الفقر والعوز في المدن والقرى وتهميش السلطة المركزية لها.

• الضغط المفرط على استغلال الموارد القومية دون الالتفات إلى الاقتصاد المحلي لهذه المناطق.

• غياب الجيش الموحد والتواجد المحلي له وقلة انتشاره.

• الاستقطاب العقائدي والديني وانتشار الفكر المتطرف.

• الانعزال العرقي والقبلي عن الدولة.

• عدمية الدولة وعدم احترام القانون في المناطق المهملة من السلطة المركزية.

• التفكك المجتمعي والتغيير الديموغرافي للمناطق الحدودية والنائية.

• انهيار الخدمات والبنية التحتية للسكان الأكثر تضرراً.

2.2.3.العنصر الثاني: ربط التطوير المستدام ببناء السلام:

بناء الأمن والسلام لن ينجح إلا باستدامة العناصر التالية:

• الاستدامة الاقتصادية للوصول إلى رفاه المجتمع الليبي بالعدالة، والقضاء على الفقر من خلال خلق الثروة وسبل العيش والوصول إلى الموارد والاستخدام الأمثل والفعال للموارد الطبيعية في جميع أنحاء ليبيا.

• استدامة السلم المجتمعي وذلك بتشجيع كل سبل ومبادرات المصالحة المجتمعية بين القبائل والمكونات والاعراق وعقد موثيق محلية مبنية على نجاحات ليبية سابقة.

3.2.3.العنصر الثالث: إدارة عملية التطوير المستدام بعد الحرب:

يجمع البحاث بخصوصية وتفرد ظروف كل دولة أو حتى إقليم في البيئة الإدارية والسياسية والاقتصادية وبالنظر إلى الظروف الحالية في ليبيا فإن مبادئ توفير البيئة المثلى لإدارة عملية التطوير يمكن سردها في التالي:

• المشاركة وعدم الاقصاء لأي من أصحاب المصلحة.

• التوافق على الأولويات وحجمها وأهدافها وآجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة.

• الاستفادة من التكرار والتغذية العكسية للعملية وعدم قولبة الحلول.

4.2.3.العنصر الرابع: بناء القدرات البشرية المحلية والقومية:

الأساس في أية عملية للتطوير المستدام هو البعد البشري وكيفية استغلال موارده بالطريقة المثلى، ولكن ما تشير إليه الأرقام والإحصائيات الليبية الرسمية والدولية لن يجعل توفير هذه القدرات أنياً بالأمر الهين، فتدني مستويات

الوضع الاستثنائي للعمل تحت ظروف الحرب وما بعد نهايتها يكسر جميع حواجز الإنضباط والإدارة في الدول الأكثر تقدماً ويزداد سوءاً في البلدان النامية

التعليم النظري والمهني واختفاء فرص العمل والخبرة الميدانية سيكون العائق الأساسي لهذه العملية، وبذلك تبرز الحاجة الملحة لتطوير وبناء الثروات البشرية بإتباع الخطوات التالية:

- جمع وتقوية جودة المعلومات الحالية لحالة الموارد البشرية وتصنيفاته.
- توحيد معايير الكفاءة للموارد البشرية وإعادة الثقة في التصنيف الحكومي لها.
- توفير أحواض التوظيف لأرباب العمل في القطاع الحكومي والخاص.
- تشجيع الإبداع والريادة في المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- تمييز القادة والمتفوقين في مجالات العمل بالخطوة الإستراتيجية لإعادة الإعمار.

5.2.3.العنصر الخامس:

الأولويات والتسلسل في الإصلاحات السياسية والإدارية في القطاع الحكومي:

خلال العقود الماضية، تطور مفهوم الدولة ليشهد تغيراً جذرياً في دور الحكومات وحجم تدخلها الهادف لإعادة البناء بعد النزاع ولتسيير عجلة الحياة اليومية للمواطن وتوفير الخدمات الضرورية له في هذه الظروف الاستثنائية، ومع ازدياد حجم الضغوطات والأعباء الخدمية على الحكومات إثناء وبعد الأزمات، كان لزاماً عليها القيام بالعديد من عمليات الإصلاح والتغير في آليات عمل مؤسساتها الحكومية لتتكيف مع الازدياد المفاجئ على الطلب لخدمات القطاع العام، ولكن السؤال هنا يكمن في كيفية وسرعة وجودة هذا التغيير في التشريعات والقوانين والتي

قد تكون بمثابة عملية تكيف واستجابة عوضاً عن كونها إصلاحاً وقد تحدثت العديد من المصادر عن المراحل التي يمكن اتباعها لهذا التكيف ومن أبرزها دراسة الأمم المتحدة (NSDS, 2009) والتي سيتم الاستدلال بهذه المراحل ببعض الاسقاطات المحلية والتي قد تتناسب والوضع الراهن في ليبيا ومحاولة تسريع العملية بجعل الإطار الزمني أقل:

• **المرحلة الاولى (0 - سنتان) تكيف الاستجابة الآنية للمواقع الخطرة وتقليل الخسائر البشرية والمادية للمدن المتضررة، وسنتطرق إلى هذا الجانب من الاستجابة ودورها في تكوين وتقوية الإستراتيجية فيما بعد.**

• **المرحلة الثانية (2-3 سنوات) تطوير نوعي للمعلومات - بجمع وتقوية جودة المعلومات الحالية لحالة الموارد البشرية وتصنيفاتها وتوفيرها لبيئة أرباب العمل عبر جهات حكومية وغير حكومية في منظومة تتبنى مبدأ حرية المعلومة ودقتها كونها حق أصيل لكل أصحاب المصلحة في عملية إعادة البناء.**

• **المرحلة الثالثة (3-4 سنوات) تكيف العودة إلى الاستقرار الخدمي والوصول إلى الحالة الطبيعية من الخدمات العامة للمواطنين وإعادة الإعمار مع مراعاة تحسين وتطوير هذه الخدمات للوصول إلى مستويات مقبولة من رضا المواطنين، ومن هنا تبدأ الإستراتيجية في مرحلة التنفيذ الفعلي لعمليات الإصلاح للأمد المتوسط والبعيد.**

3.3. الاستجابة الآنية ودورها في وضوح

الإستراتيجية:

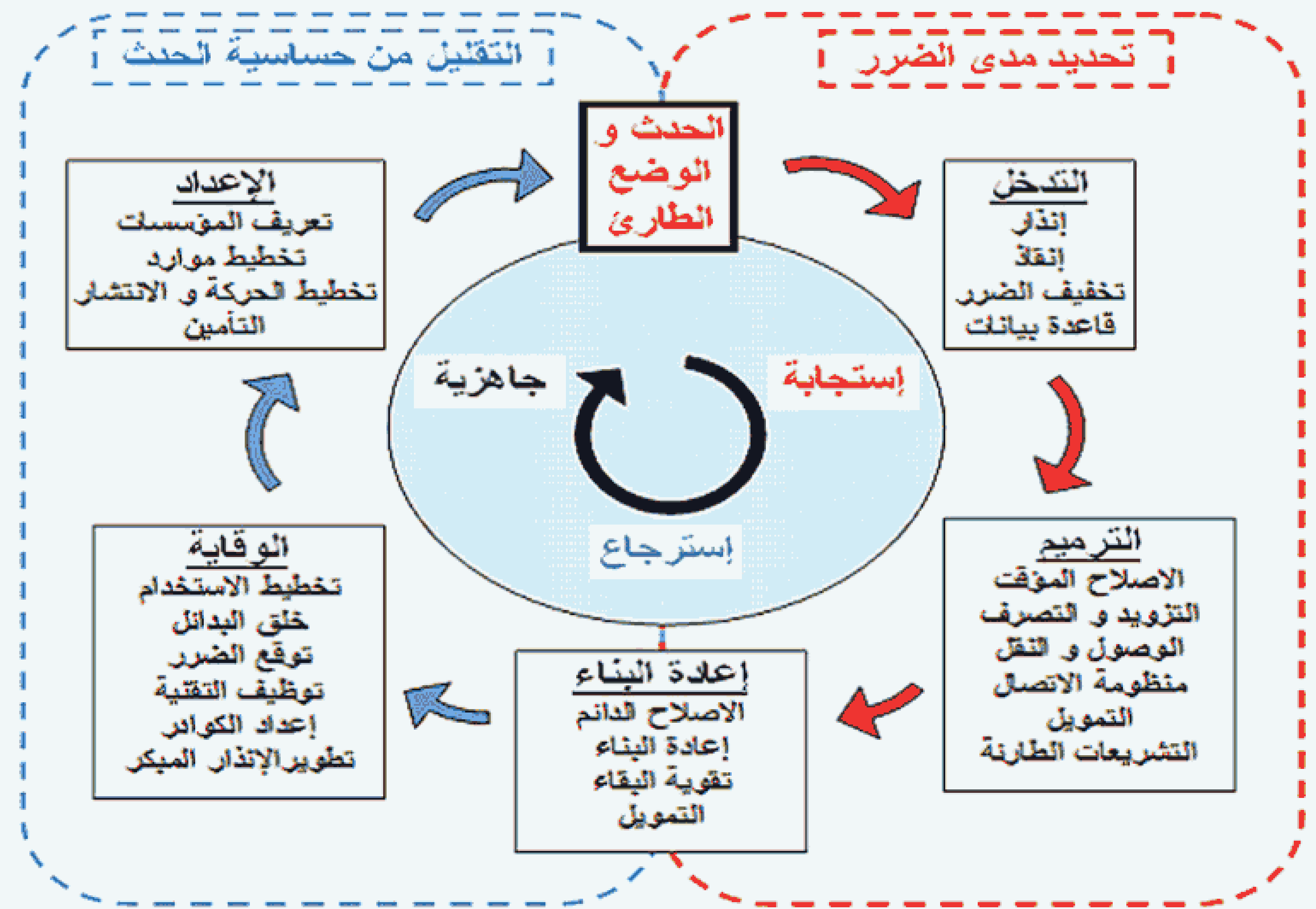
ونقص الموارد في دوائر صانعي القرار المحليين والدوليين، فإن هذا يشير إلى ضرورة تطوير مسارات ابتكارية وإعادة نظر قد تكون جذرية في السياسات التقليدية الخاصة بعملية إعادة الإعمار. حالة الاستجابة الآنية لتحديات الحرب وآثارها على البنى التحتية والمدن قد تشابه إلى حد كبير ما ينتج عن الكوارث الطبيعية والأزمات الناتجة عن ظروف قد تكون خارجة عن إرادة البشر، ولكن الفرق الأساسي هو أن حالة الحرب والنزاع قد تتجدد بشكل مفاجئ وعنيف أن لم تعالج أصول المشاكل والمسببات، وبشكل نظري وعام فإن دورة الاستجابة الآنية يمكن تمثيلها بالشكل رقم (4).

إن تغير طابع الصراع والحرب في بدايات القرن الواحد والعشرين ب بروز التطرف العابر للقارات وحالات الاستقطاب الديني والعنقي الحادتين اللتين أصبحتا تتزايد سرعة في الإنتشار والتكون مع تنوع الأسلحة وسهولة الحصول عليها وتوظيف ثورة الاتصالات والتواصل الاجتماعي، يحتم علينا إعادة النظر في إتباع المناهج التقليدية إزاء إعادة الإعمار بعد الحروب والنزاع.

إن تواتر النزاع والمواجهات المسلحة آخذ في التزايد وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن تأثيرهم الذي يلحق بالسكان يتزايد بصورة مخيفة، فإذا أضيف ذلك إلى التواكل والتلكؤ

الشكل (4)

الدورة النمطية للاستجابة الآنية بعد الحروب



السريعة بشكل أكبر في سياق إعادة الإعمار يجب ألا نفاجاً بفشل جهود إعادة الإعمار بأسلوب بيروقراطي، حيث أن حجم هذه الجهود تتجاوز بكثير ما يسمى "القيود على المهام التنظيمية"⁽⁶⁾ وهي من صلب أسلوب العمل البيروقراطي.

إن مجمل نطاق جهود إعادة الإعمار يتطلب مستوى عالي ومعقد من التنسيق، أبعد مما يمكن أن يحققه البيروقراطيات، وفي نظرة فاحصة على حالات النجاح في ألمانيا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية واليابان، يتضح جلياً أن وجود مؤسسات مكتملة قبل الاحتلال رفع مستويات النجاح في كلتا الحالتين، والذي سمح بوجود نوع من الاستقرار المؤسسي، وجعل للمحتلين في ذلك الوقت، حرية العمل على الهوامش بدلاً من بناء القواعد والأعراف والمعتقدات في بيئة العمل ونظم وأشكال تنظيمية من الصفر. هذا يعني أن المحتلين لم يعانون من مشكلة معرفة كيفية البناء، ناهيك عن تنسيق بناء المتطلبات المؤسسية للديمقراطية الليبرالية للدول المتضررة من الحرب.

إن الحالة السائدة في المشاريع ذات المسار السريع بعد الدمار، هي فرض مخاطر فنية ومالية وقانونية إضافية وارتفاع احتمال إعادة العمل تكاد تكون حتمية وبذلك يجب أن تتعامل العقود مع هذه المخاطر الإضافية والمسؤوليات المرتبطة بها وتعيينها بشكل معقول بين أصحاب المصلحة في المشروع⁽⁷⁾ وفي محاولة سابقة⁽⁸⁾ لإيجاد إطار عام ينظم التعاقد الحكومي

إن فعالية الاستجابة السريعة والآنية لها القدرة في أن تؤسس لتحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار باتباع مبدأ بعد النظر وتوقع المخرجات والنتائج، وبالتالي فإن وجود المؤسسات وقوتها واستدامتها واستقرارها يعتبر العامل الأكثر فعالية في الاستجابة وتقليل المخاطر وربما العامل الأساسي في توفير هذه الحالة من الاستقرار هو توفر الأمن والاستقرار والوحدة السياسية في البلد المتأثر من الحرب والصراع. إن توفر الإرادة السياسية والدولة الموحدة لن يتأتى إلا بميثاق حقيقي للعمل على مواجهة تحديات إعادة البناء والإعمار بعد الحرب والنزاع، والوضع القائم في ليبيا لن ينتج إلا مزيداً من النزاع والفساد في التنافس على "برنامج" إعادة البناء والإعمار متزامناً مع غياب القانون وانفاذه في شكل آلية التعاقد على مشاريع إعادة البناء والإعمار، وبذلك تبرز ضرورة ملحة في إيجاد إطار عام للتعاقد وسياسات هادفة وفعالة لهذه العملية.

4. الحاجة إلى إستراتيجية التعاقد الحكومي لإعادة البناء والإعمار:

إن عمليات إعادة البناء و الإعمار في طبيعتها العاجلة و الملحة لا تتماشى مع الأساليب والآليات التقليدية للتعاقد الحكومي في ليبيا، والتأخير والتعقيد في إنجاز العقود مع الأطراف التنفيذية جداً منفرة لهم ولا تلبى طموحاتهم الربحية في أحسن الظروف، فالتأخير المزمّن في دفع الالتزامات المالية للأعمال المنجزة يضر بشكل كبير بالإطار الزمني وتدفق الأموال في المشاريع بشكل عام والمشاريع ذات السمة

إن تأثيرات النزاعات المسلحة على السكان إلى جانب التواكل والتلكؤ ونقص الموارد في دوائر صنع القرار يحتم ضرورة تطوير مسارات ابتكارية وإعادة نظر قد تكون جذرية في السياسات التقليدية

إن عمليات إعادة الإعمار في طبيعتها العاجلة والملحة، لا تتماشى مع الأساليب والآليات التقليدية للتعاقد الحكومي

باستخدام نظرية الأنظمة⁽⁹⁾ والتي يمكن معرفة مسارها المنطومي والذي تم تطويره⁽¹⁰⁾ تماشياً مع الظروف الراهنة في المدن المتضررة نتيجة الحرب على الإرهاب والذي بني على خصائص وسمات يمكن سردها كالاتي:

- الآنية والاستعجال.
- تسارع الأضرار وآثارها.
- خطر تجدد النزاع وتنوعه.
- ارباك حدود الملكية والحرمان.
- التغيير الديموغرافي والإسكاني.
- تنوع آليات التمويل والإدارة المالية والرقابة عليها.
- ارباك قائمة الأولويات الفنية والتنفيذية.
- ارتفاع وتيرة وكميات التوريد والاستيراد.
- ارتفاع معدلات التشغيل للعمالة المحلية والوافدة.
- تسارع الإجراءات الإدارية للتعاقد.
- تداخل السلطات المالكة.

بالرغم من تعدد وتنوع العقود المتاحة للجهات الحكومية في عملية إعادة البناء والإعمار، إلا أن الصعوبة والتحدي يقعان في مدى ثقة الأطراف المتعاقدة في نجاح العقد في تلبية الأهداف المرجوة من المشاريع، وهنا يجدر الذكر أنه لا وجود للعقد الصحيح أو الخطأ بالمطلق والجزم، بيد أن المصطلح الصحيح هو "العقد الأمثل"، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تحديد معايير عامة وخاصة لإختيار نوع ونمط العقود الحكومية في حالة إعادة البناء والإعمار بعد الحرب في ليبيا. وقبل الشروع في البحث عن هذه المعايير يجب

أيضاً وضع محددات هذا النشاط القانوني والفني بشكل سريع، والتي قد تتلخص في المحددات التالية:

- الإبتعاد عن النمطية والحلول المظلمة.
- المرونة والقدرة على التكيف.
- الآنية والسرعة.
- الإفصاح والشفافية عند أصحاب المصلحة.
- المعيارية الفنية والرقابة عليها.
- المسؤولية الإنسانية والاجتماعية.
- الربحية والتحفيز.
- تنشيط الاقتصاد المحلي.
- زيادة وتنوع فرص العمل.
- ضمان التمويل وآلياته.
- فرص التعاون الإقليمي والدولي.

ختاماً:

إن تبعات الحرب والنزاع لا تنتهي عند فقدان الأرواح البشرية فحسب، فتوقف عجلة المعيشة والعمل لا يقل خطورة عن موت الضحايا، فهدم الدور المؤسسي للدولة وتهديد قدراتها المادية والإدارية في مواجهتها لتحديات الاستجابة الآنية لآثار الحرب والنزاع سيزيد من الضحايا بشكل غير مباشر وذلك بتردي جودة الخدمات بأنواعها للمدن المتضررة والذي بدوره يمد من أمد مرحلة التعافي ويزيد من معاناة المواطن، ناهيك عن إمكانية تجدد النزاع وعودة الحرب من جديد.

السعي وراء الحلول الناجعة في عملية إعادة البناء والإعمار يحتاج بشكل جوهري وبنوي إلى تبني إستراتيجيات واضحة وحازمة لمواجهة هذه

لا وجود للعقد
الصحيح أو الخطأ
بالمطلق بيد أن
المصطلح الصحيح
هو العقد الأمثل

الحالة الاستثنائية من العمل والبناء، وهذه الورقة هي محاولة لرسم ملامح هذه الإستراتيجية من منطلق تعيين التحديات الماثلة أمام هذه العملية وتعيين الركائز الرئيسة لها في الحالة الليبية.

من الواضح أن دراسة الأمثلة الحسنة واستسقاء الدروس من تجارب الدول التي قد مرت بهذا النوع من التحديات في إعادة بناء وإعمار المناطق المتضررة من الحرب، سيضيف الكثير إلى تحديد وتعيين المرتكزات التاريخية والخبرة لأية محاولة لإعداد الإستراتيجية في ليبيا، ولضمان الوصول إلى أعلى مستويات الرضى والكفاءة في عملية إعادة البناء يجب تعيين عناصر رئيسة تساعد على استدامة هذه الإستراتيجية والتي يجب أيضاً أن تتسم بالشمولية في اشراك كل أصحاب المصلحة مع سمة المرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة لكل مشاريعها.

يعتبر دور مرحلة الاستجابة الآنية لأضرار الحرب والنزاع الخطوة الأولى في تأسيس إستراتيجية تلي الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، وإهمال سرعة وآنية هذه العملية سيؤثر بشكل مباشر على كل مخرجات عملية إعادة البناء، ولذلك كان لزاماً أن تتصدر الاستجابة للمراحل الأولى من إستراتيجيات إعادة البناء والإعمار.

الدور الأكبر في إنجاح هذه الإستراتيجية يقع على عاتق الإرادة السياسية في تشكيل بيئة تساند وتساعد على الوصول إلى الأهداف المرجوة

وتراقب وتحاسب بحزم وعدل وشفافية كل الأطراف المنخرطة في إعادة البناء وتعمل على ترسيخ فكرة المسؤولية الجماعية في العمل والدعم والمشورة في كل مراحل هذه الإستراتيجية، والخطوات العملية لذلك يجب أن تبدأ من الواجب الإنساني للدولة تجاه من تضرر مروراً بالحق الدستوري والقانوني والمجتمعي والتي في مجملها تحتاج إلى العمل المستمر في دسترة الحقوق وتشريع وتقنين كل ما تحتاج إليه هذه المرحلة الإستثنائية من غطاء.

التوسع والتنوع في المشاريع التي ستصاحب عملية إعادة البناء والإعمار في ليبيا سيجعل من عملية التعاقد بالطرق التقليدية المعتادة في ليبيا أمراً ليس باليسير، ناهيك عن القصور المرتقب في نوع وشكل العقود التي لا تتماشى والنمط المستعجل والضروري لكل مشاريع إعادة البناء بعد الحرب، ولذلك برزت ضرورة إعادة النظر في أساليب وإستراتيجيات التعاقد الحكومي في هذه المناطق المتضررة على الأقل، وفتح باب التنوع والإبداع في الصفة التعاقدية لأطراف البناء، والتي تضمن المرونة والقدرة على التكيف في الوصول إلى تلبية احتياجات السكان من هذه المشاريع وربحية الأطراف التجارية المتعاقدة إما بالتصميم والدراسة أو التوريد أو التنفيذ وصولاً إلى الهدم والتخريد.

1. A. El-hasia (2006), a theoretical basis for the evaluation of the outcome of public onstruction projects: case study evidence from Libya (In-press), Journal of Public Procurement.
2. A. El-hasia ,(2013), Understanding the Policy-making Process in the context Public onstruction Procurement: Using Soft System Methodology (SSM), with emphasis on the opportunity to understand the Libyan context, IDOSI, International Digital Organization for Scientific Papers
3. Baradan, berna, analysis of the post disaster reconstruction process following Turkish earthquakes, Izmir institute of technology, turkey, 2004.
4. C. S Christopher and J Martini, (2014), ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات المستقبل, NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, RAND Corporation. ISBN: 978-0-8330-8489-7
5. Dennen, J.M.G. van der, (1995), the origin of war, University of Groningen Research Database.
6. Fred Nickols (2016), Strategy, Definitions & Meanings http://www.nickols.us/strategy_definitions.pdf
7. Harry R Yarger, (2010), Strategic Theory for the 21st Century: The Little Book on Big Strategy, the Letort Papers.
8. James, Paul; Friedman, Jonathan (2006). Globalization and Violence, Vol. 3: Globalizing War and Intervention. London: Sage Publications.
9. Michael Porter (1996), "What is Strategy?" Harvard Business Review (Nov-Dec 1996).
10. Moazzami M. , DehghanJ R., Ruwanpura.Y, (2011), Contractual Risks in Fast-Track Projects, Procedia Engineering, Volume 14, 2011, Pages 2552-2557

- 11- فريدريك (2014)، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارتيغي - الشرق الأوسط.
- 12- البنك الدولي (2016)، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الآثار الاقتصادية للحروب والسلام، العدد (6) يناير 2016.
- 13- أمال العبيدي، المن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا في الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالي، يونيو 2012، الدوحة، ص4.
- 14- إبراهيم شرقية (2013)، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة.
- 15- سلطان بركات، (2016) إستراتيجية إقليمية لإعادة الإعمار في منطقة الشرق الوسط، معهد بروكينجز، الشرق الوسط.
- 16- عبدالخالق فاروق (2016)، الركائز الإستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 17- محمد الجغلاني (2013)، أوراق العالم العربي في حالة انتقالية، تحديات السلم في ليبيا ما بعد الثورة، مؤسسة قرطبة بجنيف،
Cordoba Foundation of Geneva .
- 18- محمد مهدي، (2014)، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة،
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm>

الفصل الخامس

الأوضاع الاجتماعية وتحديات التنمية

أولاً : صحة الطفل.

ثانياً: الشباب وتحديات التنمية .

ثالثاً: مشاركة المرأة في التنمية (الفرص و التحديات).

رابعاً : شبكة الأمان الاجتماعي.



أولاً: صحة الطفل

تمهيد:

يمثل الأطفال أمل كل أمة ومستقبلها، ولذا فهم في قلب برامج التنمية، فالاستثمار في صحة ونمو الأطفال يعني الاستثمار في مستقبل الأمة، كما يعتبر الأطفال مجموعة ضعيفة يجب حماية احتياجاتها وحقوقها بما فيها الحق في الصحة والتنمية.

وانطلاقاً من هذا تحتل صحة الطفل رأس قائمة أولويات كل المستويات بالمجتمع (من الأسرة ومؤسسات الدولة)، وذلك منذ ولادته وحتى اجتيازه المراحل العمرية المبكرة الأولى من حياته، ووصوله إلى بر الأمان والذي يستطيع فيه نسبياً الاعتماد على ذاته، حيث يقع على عاتق ذوي الأطفال بما في ذلك مؤسسات الدولة العاملة في هذا المجال اتباع العادات الصحية السليمة المتعلقة بصحة أبنائهم بكل دقة، ومتابعة حالاتهم الصحية والانتباه لأي تغير يطرأ عليها، تفادياً لوجود أية مشكلات صحية وتجنباً لتفاقمها.

ومن هذا المنطلق أصبح الاستثمار في مجال الطفولة، ضرورة تنموية لتهيئة جيل قادر على تحمل مسؤولياته المستقبلية والاستجابة بكفاءة لمستجدات العصر في عالم يتغير بوتيرة عالية، ويواجه في الوقت ذاته مشكلات اقتصادية واجتماعية عصبية، تفرزها العولمة وسوء استخدام الموارد والنزاعات المتواصلة، وتراجع الاهتمام بحقوق الإنسان، وبالأخص الأطفال. وفي ليبيا تفاقم الوضع واتسعت مشكلات الأطفال بشرياً وجغرافياً وتنامت حدة الحروب والصراعات والحصار، وعوامل الإرهاب

والعنف، وتراجع قدرة الدولة على تمويل البرامج الاجتماعية، وما ترتب عليها من شلل مؤسسي وضعف في الضوابط القانونية والأخلاقية، وتراجع دخل المواطن، وانتشار مشكلات البطالة، والهجرة، والجريمة وغيرها ما انعكس سلباً على حياة الطفل ومدى تمتعه بحقوقه غير القابلة للتجزئة⁽¹⁾.

إن بناء نهضة ليبيا وتعزيز مسيرتها التنموية، وتطوير وتنوع مواردها البشرية يتطلب جهداً استثنائياً لتأهيل وتمكين رأس المال الاجتماعي واستثماره في بيئة مؤاتية تحترم فيها كرامة الإنسان، وتتاح له الفرص التي تمكنه من العيش بدرجة مناسبة من الكفاية والأمان والاسهام في حياة المجتمع بوصفه مشاركاً في تقرير مصيره وتحديد أفق مستقبله، ويقع الأطفال في مقدمة ممن يستحقون منا كل جهد مبارك يستند إلى قاعدة علمية موضوعية بوصفهم صنّاع المستقبل، وطاقته، وشهود مسيرته نحو الأهداف التنموية.

لقد كانت معاناة الطفل في ليبيا فريدة وتنطوي على مفارقة لأفئة بين مجتمع امتلك منظومات من القيم الروحية العظيمة، وموارد اقتصادية كبيرة، وبين أطفال تقلصت فرص نماءهم الجسدي والنفسي وانطوت بيئاتهم الاجتماعية على مخاطر متعددة المصادر ضاعف العنف والإرهاب من أثارها، وقد أصدرت ليبيا عديد التشريعات لحماية الطفل وبقائه حياً وهي: القانون رقم (3) لسنة 1981 بشأن المعاقين و القانون رقم (5) لسنة 1981 بشأن حماية

الطفولة والقانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن ذوي الإعاقة، وقانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980، وجميعها تتفق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وانطلاقاً من الحاجة إلى الحد من تلك الآثار وإعمالاً بالقوانين النافذة فإنه يجب على الدولة أن تتبنى سياسة إيجابية حضارية تجسد مسؤولية الروح الوطنية تجاه أبنائها، وتؤكد حرص المسؤولين على تحمل مسؤولياتهم الوطنية والدولية، وإلتزامهم بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، انطلاقاً من حقيقة أن الاستثمار في مجال الطفولة، ومراعاة متطلباتها، وحقوقها والإحاطة بمشكلاتها يمثل أحد عناصر المرجعية الوطنية للدولة في بلد ديمقراطي متمسك بأصالته، وقيمه الروحية ومتطلعاً إلى حداثة تعزز نموذجه التنموي والإنساني.

إن تأمين احتياجات الطفل المختلفة ضرورة ملحة تطبيقاً للدين الإسلامي والمبادئ التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ليبيا وإعمالاً بالقوانين الصادرة بحق الطفل من الجهات التشريعية.

1. تعريف الطفل:

وفق الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في نيويورك من أجل الطفل سنة 1998، وحسب اتفاقية حقوق الطفل سنة 1990، ووفق القوانين السارية في ليبيا (يعتبر طفلاً: كل إنسان لم يتم الثامنة عشر من العمر)⁽³⁾ وعرف القانون الليبي رقم 5 لسنة 1996 بشأن حماية

الطفولة في مادته الأولى بأنه (المولود ذكراً أو أنثى الذي لم يتم الثامنة عشرة من العمر)⁽⁴⁾.

2. تطور عدد المواليد خلال الفترة 2011 – 2017:

مما لا شك فيه أن ليبيا، ومن خلال معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها السكان الليبيين طيلة العقود الماضية، قد شهدت خاصية مميزة للتركيب العمري للسكان الليبيين فقد بلغت نسبة عدد السكان الليبيين الذين تصل أعمارهم (19) سنة فأقل إلى 42.2% من مجموع السكان الليبيين سنة 2012، وعلية فالأهمية النسبية لفئة الأطفال تشكل نسبة عالية جداً من مجموع السكان وبذلك فهي أكبر فئة في مجموع السكان، علماً بأن هذه النسبة للسكان غير الليبيين تقدر بنحو 20% خلال السنة نفسها⁽⁵⁾.

وتشير الإحصائيات المتاحة بشأن الخصوبة في المجتمع الليبي خلال السنوات السابقة إلى أن هناك انخفاض في معدل الخصوبة الكلية للنساء (15-44) من 3.02 مولوداً خلال الفترة (1998 – 2002) ليصل إلى 2.60 مولوداً في الفترة (2003 – 2007) وهذا المعدل قد طال كل السكان في المدن والدواخل وجميع المستويات التعليمية للنساء المتزوجات⁽⁶⁻⁷⁾. ولقد عاد معدل الخصوبة للارتفاع من جديد، حيث سجل سنة 2014 معدل وقدره 3.4 مولوداً⁽⁸⁾، وينعكس ذلك على أن عدد المواليد الجدد في ازدياد مضطرب خلال هذه السنوات. الجدول رقم (1) والشكل رقم (1).

تطور عدد المواليد الليبيين ونسبة الزيادة
السنوية خلال السنوات 2011-2017

الجدول (1)

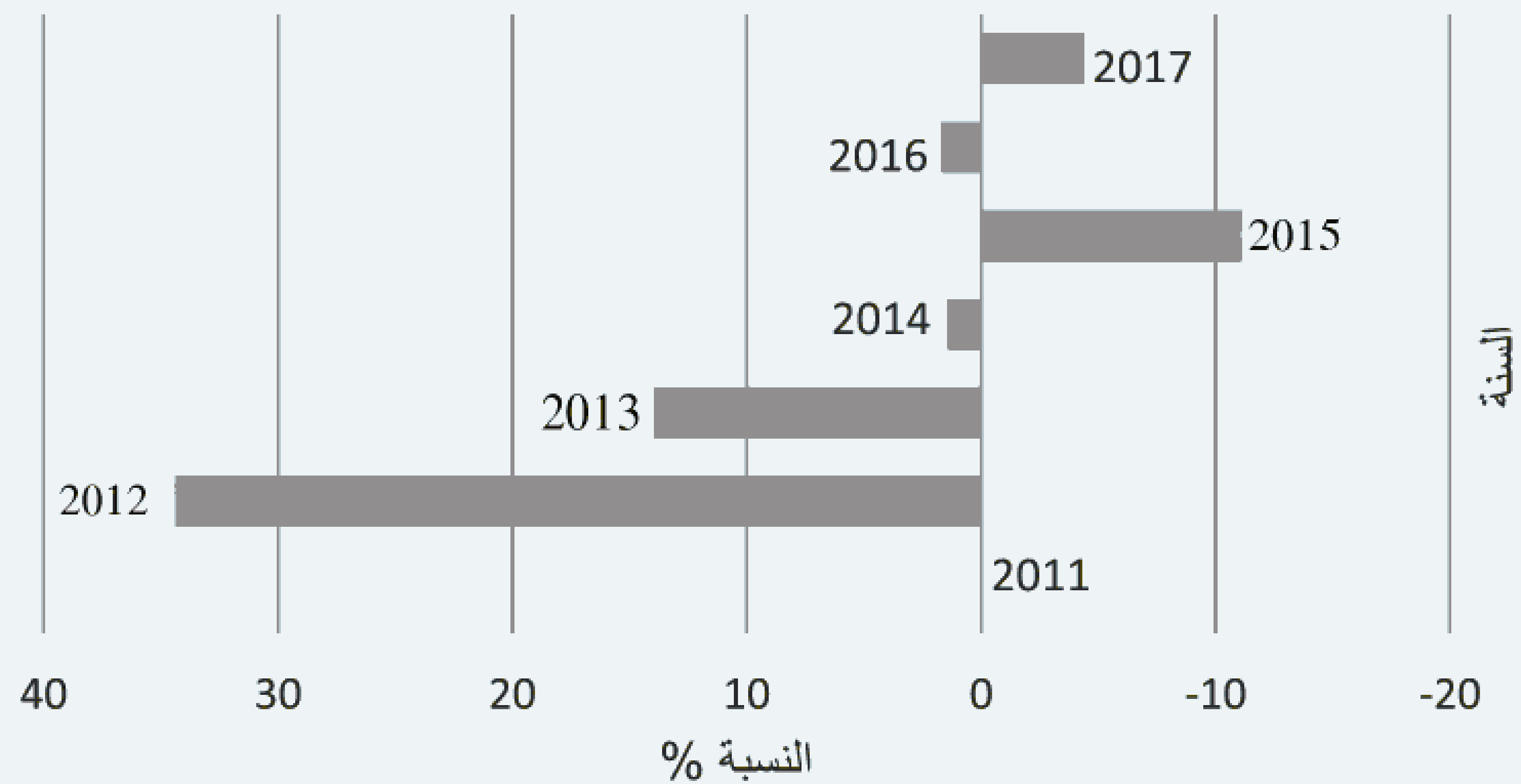
السنة	العدد	نسبة الزيادة %
2011	150448	0
2012	202265	34.4
2013	230715	14.1
2014	234006	1.4
2015	208078	-11.1
2016	211543	1.7
2017	202265	-4.4

المصدر: مصلحة الأحوال المدنية

بعد الانخفاض
الكبير الذي سجله
عدد المواليد خلال
عقد التسعينيات،
سجل ارتفاعاً
ملحوظاً ومتواصلاً
طيلة الفترة من
عام 2002 وحتى
عام 2017

نسبة الزيادة السنوية المطلقة للمواليد
الليبيين خلال الفترة 2011-2017

الشكل (1)



الطفل، والرعاية تكون قبل الولادة وبعدها والرعاية الوقائية والتوعية بصحة الطفل والتغذية والنظافة والوقاية من الحوادث ومزايا الرضاعة الطبيعية وضمان توفير الرعاية الصحية الأولية وتتعهد الأطراف بمكافحة الأمراض وسوء التغذية عن طريق توفير الأطعمة المغذية الكافية ومياه الشرب النقية آخذة في الاعتبار أخطار ومخاطر التلوث البيئي⁽²⁾. وقد قطعت ليبيا شوطاً كبيراً في الاهتمام بصحة الطفل والعناية به وتوفير جميع متطلباته.

3. مكافحة الأمراض المستهدفة بالتطعيم:

استحدثت في العالم برنامج التطعيمات منذ سنوات طويلة من أجل القضاء على بعض الأمراض وتقليل حدوث عدداً آخرها منها، وقد كانت ليبيا من بين البلدان السبابة التي بادرت بتطبيق هذا البرنامج من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتطعيمات، حيث تم تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على مرض شلل الأطفال، ولم تسجل أية حالة شلل أطفال في ليبيا منذ سنة 1991 ولم يتم تسجيل حالة كزاز وليدي منذ سنة 1993.

لقد وضعت ليبيا برنامجاً وطنياً للتطعيمات الذي يغطي جميع الأمراض المستهدفة بالتطعيم عالمياً ووفرت له كل الإمكانيات اللازمة، والجدول رقم (2) يوضح التطعيمات المنفذة في ليبيا بالإضافة إلى إعطاء تطعيمات خاصة أخرى للكبار في السن وعند الحج أو العمرة والفئات ذات الإخطار وكذلك العاملين الصحيين.

صحيح أن هناك زيادة في عدد المواليد منذ عام 2002 بعد أن شهد تنافساً في عقد التسعينيات، إلا أن ما توضحه بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) بخصوص التغيرات في أعداد المواليد بين السنة والسنة الأخرى عليها الكثير من علامات الاستفهام إما ارتفاع كبير جداً وبنسبة عالية تصل إلى أكثر من الثلث أو بزيادة بسيطة جداً لا تتعدى 2% أو انخفاضاً يصل إلى أكثر من 114%، ولا تتوفر أية مبررات لهذه الاتجاهات المتناقضة للزيادات السنوية.

2. صحة الأطفال:

تبدأ الخدمات الصحية للطفل منذ وجوده جنيناً في رحم أمه وذلك من خلال تقديم خدمات الأمومة والإهتمام بالأم الحامل وجنينها ومتابعتها والإهتمام بالمولود عند ولادته بالكشف عليه بعد الولادة مباشرة من أجل انعاشه وتطعيمه وبعدها تبدأ الخدمات الصحية بالكشف الدوري وعلاجه وتقديم التطعيمات له، وتقدم الخدمات الصحية للأطفال من خلال المرافق الصحية المختلفة وبرامج الصحة المدرسية وحملات التطعيمات والتوعية والتثقيف الصحي، ويتم كل ذلك ويقدم بالمجان في المرافق الصحية الحكومية. وتلتزم الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل بأن تكفل إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه، (المادة 6) ولكل طفل الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل ويشمل هذا رعاية

تلتزم الدول
الأطراف الموقعة
على اتفاقية
حقوق الطفل بأن
تكفل إلى أقصى
حد ممكن بقاء
الطفل ونموه

الجدول (2)

التطعيمات المنفذة في البرنامج الوطني للتطعيمات (1)

العمر	نوع التطعيم
عند الولادة	- BCG, HepB, bOPV
في عمر شهرين	- HEXA – IPV, DTaP, Hep B, HiB, + Rota Virus + PCV
أربعة أشهر	- HEXA – IPV, DTaP, Hep. B, HiB, + Rota Virus + PCV
ستة أشهر	- HEXA – IPV, DTaP, Hep B, HiB. – Rota Virus.
تسعة أشهر	- bOPV + Meningococcal A+C+y +w 135 Conjugate
إثنا عشر شهرا	- MMR +Meningococcal A+C+y +w 135 Conjugate+ PCV
ثمانية عشر شهرا	- Penta: IPV, DTaP, Hib+ MMR
ست سنوات	OPV – Meningococcal A+C+y +w 135 Conjugate tdaP+ IPV
12 سنة للبنات	HPV
15 سنة	TdaP+ Meningococcal A+C+y +w 135 Conjugat

المصدر: قرار مدير عام المركز الوطني لمكافحة الأمراض رقم 76 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 27.05.2017 بشأن تعديل الجدول الوطني للتطعيمات والذي يعمل به من 01.01.2018.

ويوضح الجدول رقم (3) التغطية بالتطعيمات والذي من خلاله تبين أن التغطية بالتطعيمات ما زالت عالية رغم صعوبة توفيرها وصعوبة الوصول إلى المستهدفين بها. ويوضح الشكل رقم (2) نسبة التغطية بالتطعيمات لسنة 2016.

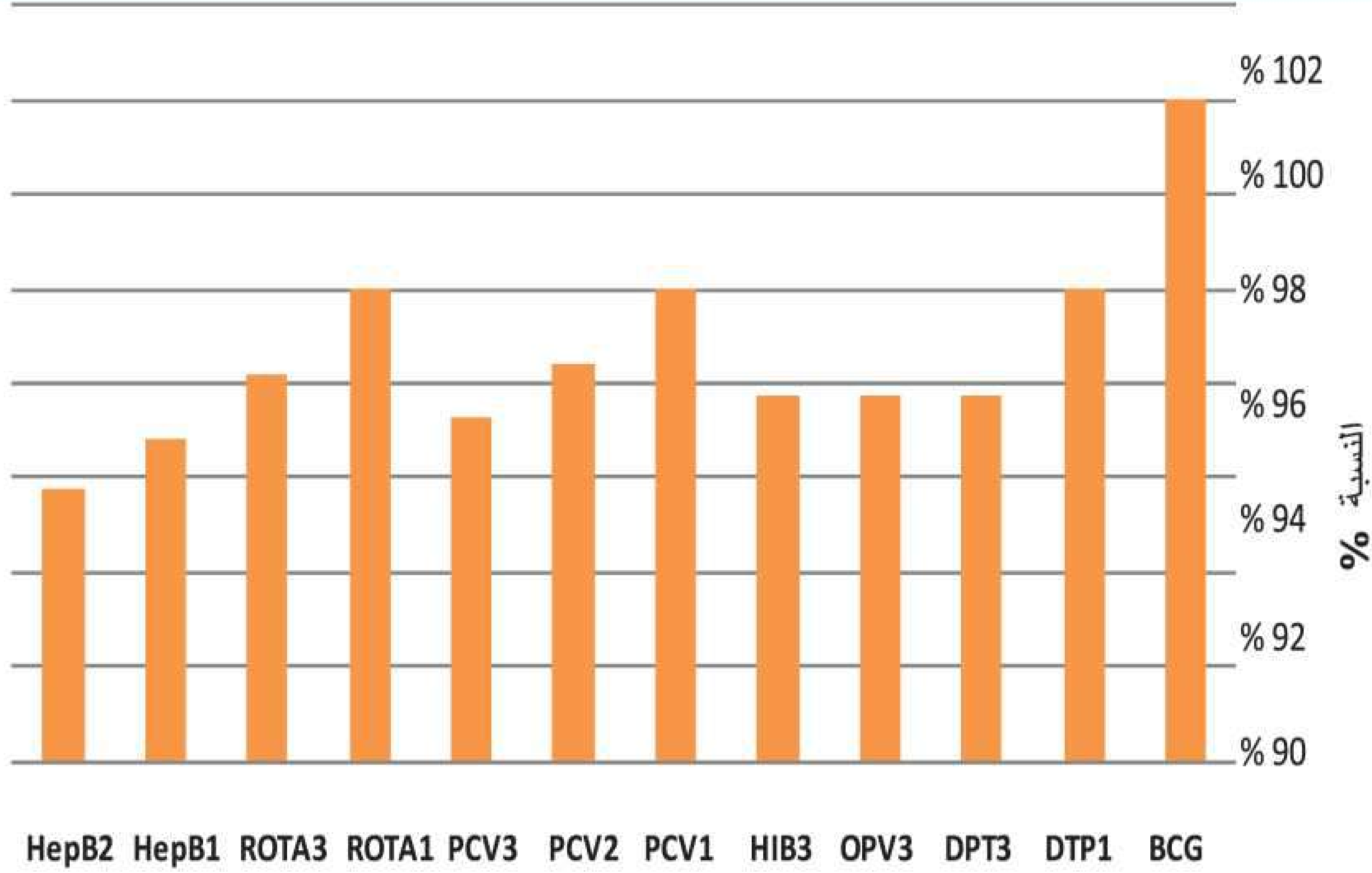
نسبة التغطية بالتطعيمات لسنة 2016		الجدول (3)
النسبة %	نوع التطعيم	ر.م
100	BCG	1
96	DTP1	2
93.70	DPT3	3
93.70	OPV 3	4
93.70	Hib 3	5
96	PCV1	6
94.40	PCV2	7
93.30	PCV3	8
96	Rota 1	9
94.20	Rota 3	10
92.80	HepB1	11
91.80	HepB2	12

المصدر: المركز الوطني لمكافحة الأمراض

من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتطعيمات تم تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على العديد من الأمراض

الشكل (2)

نسبة التغطية بالتطعيمات لسنة 2016



توضح بيانات عام 2016 أن نسب التغطية بالتطعيمات مرتفعة جداً وتتراوح بين 92% و100%

مما تقدم توضح بيانات عام 2016، أن نسب التغطية مرتفعة جداً وتتراوح ما بين 92 و100% وهذا يمثل انجازاً كبيراً يضاها ما تحقق في المجتمعات المتقدمة، ولكن القضية الأهم هو أن هذه المستويات هل لازالت قائمة إلى حد الآن وما السبيل للمحافظة عليها في المستقبل بما يتفق وأهداف البرنامج الأممي للتنمية المستدامة، خاصة وأنا نعلم أنه خلال السنوات الأخيرة ارتفعت الأسعار بمستويات عالية جداً وانخفضت الموازنات العامة، أضف إلى ذلك أن العديد من المناطق لم يصلها الإمداد الطبي بما يتفق واحتياجاتها الحقيقية، وأن كل هذه المختنقات تمثل أكبر تحدى

للتنمية في ميدان تعزيز رفاهية الطفولة.
4. برامج مكافحة وعلاج الأمراض المعدية:

مرض الإيدز والالتهاب الكبدي يسبب العديد من المضاعفات وسبب رئيس للوفيات وهناك صعوبة في علاجهم وعدم توفر تطعيم للإيدز والالتهاب الكبدي الجيمي، والجدول رقم (4) يوضح نسبة انتشار المرض بين الليبيين والذي يتضح فيه أن نسبة انتشار مرض الإيدز بين الليبيين وصلت إلى 0.13% والالتهاب الفيروسي نوع (ب) 2.18% والالتهاب الفيروسي نوع (ج) 1.19% (9).

المرض	معدل الانتشار
الالتهاب الفيروسي نوع (ب)	2.18%
الالتهاب الفيروسي نوع (ج)	1.19%
الإيدز	0.13%

المصدر: مركز المعلومات والتوثيق ومركز الأمراض بوزارة الصحة - تقرير عن البرنامج الوطني للإيدز سنة 2013 .

1.4 مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب - الإيدز:

مرض الإيدز ويسمى مرض فقدان المناعة المكتسب أو مرض السيدا وهو من أمراض العصر الحديث حيث تم اكتشافه وتشخيص أول حالة سنة 1981 ثم بدأ في الانتشار في كل دول العالم ومنها ليبيا. وينتقل هذا المرض من الأم إلى جنينها خلال الحمل والرضاعة، في حالة كون الأم تحمل هذا المرض، وعن طريق الاتصال الجنسي بين شخص مصاب وآخر معافى وعن طريق نقل الدم الملوث بالفيروس والحقن الملوثة وإلى حد الآن لم يكتشف له لقاح واقى ويوجد عدد من الأدوية التي تعمل على تبطية نشاط الفيروس وتزيد من مناعة المريض ولكنها لا تشفى المريض شفاءً كاملاً. ويبلغ إجمالي عدد المصابين من مختلف الأعمار بهذا المرض من الليبيين حوالي 12000 حالة⁽¹⁰⁾ (مركز الأمراض 2015) وتصل نسبة الإصابة بمرض الإيدز بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن إلى 87% وهي أعلى نسبة في العالم ويصل في

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

وفقاً لبيانات
مركز الأمراض
بوزارة الصحة
بلغ عدد
المصابين من
مختلف الأعمار
بفيروس نقص
المناعة نحو
12000 حالة
عام 2015

تونس إلى 2.6% ومصر 7.7% وتصل النسبة إلى 3.5% بين الرجال الذين يمارسون في اللواط ونسبة الإصابة بالإيدز بين بائعات الهوى إلى 15.7%⁽¹¹⁾.

2.4 الالتهاب الكبد الفيروسي:

هو إصابة الكبد بأنواع معينة من الفيروسات التي تصل إلى الكبد عن طريق الدم وهي ثلاثة أنواع ((نوع (أ) ونوع (ب) ونوع (ج)). والنوع (أ) ينتقل إلى الإنسان عن طريق الفم وله علاقة وطيدة بتلوث البيئة والسكن غير الصحي وتلوث المياه بمفرغات الإنسان ولذا نجده ينتشر بكثرة بين المهاجرين غير الشرعيين لسوء أوضاعهم الصحية، والالتهاب الفيروسي نوع (ب) و (ج) ينتقل إلى الإنسان عن طريق الدم الملوث والحقن الملوثة والاتصال الجنسي ويؤدي هذين الفيروسين إلى تليف الكبد الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الضغط في الوريد البابي الذي يجعل المريض يتقي الدم ويتم علاجه عن طريق المناظير إما بالحقن أو الكي والحرق وكذلك الملصقات الطبية أو اجراء العمليات

3.4 الأمراض المزمنة والوراثية لدى الأطفال:

تنتقل العديد من الأمراض عن طريق الوراثة من الأبوين إلى الأطفال ثم تستمر هذه الأمراض الوراثية المزمنة منها إلى مرحلة الشباب مثل الداء السكري ومرض ارتفاع ضغط الدم المزمن وتقع نسبة انتشار هذين المرضين بين الليبيين كما هي موضحة في الجدول رقم (5) والذي يتضح فيه أن نسبة انتشار الداء السكري وصلت إلى 4% ومعدل انتشار داء ضغط الدم (ضغط الدم المرتفع) إلى 4% وهذين المرضين لهما العديد من المضاعفات مثل العمى والفشل الكلوي وقصور الجهاز التناسلي والدوري. الأمر الذي يتطلب من الدولة القيام بالدراسات والأبحاث والتوعية والتثقيف الصحي بين الشباب والاكتشاف المبكر للأمراض الوراثية وتوفير العلاج اللازم لذلك، مع العلم بأن عدد منها ثانوي بسبب أمراض أخرى يمكن علاجها قبل وقوع المضاعفات مثل التضيق الحاصل في شريان الكلية أو الكليتين وكذلك وجود حصى في المسالك البولية وحوادث السير وغيرها من الأمراض التي تؤدي إلى الوفيات والمضاعفات في سن الشباب.

الجراحية الخاصة بمثل هذه الحالات، ويؤدي فيروس (ج) إلى سرطان الكبد وجميع هذه الفيروسات تؤدي إلى فشل الكبد ويتم تشخيص الالتهاب الكبدي الفيروسي عن طريق إجراء تحليل مصلي خاص على دم المريض، والالتهاب الكبدي الفيروسي نوع (ب) له تطعيم خاص يقي الإنسان من خطر الإصابة بالمرض، أما الفيروسان الآخران فلا يوجد لهما تلقيح مصلي إلى حد الآن ويتم علاج المرض عن طريق حقن مضادة للفيروسات ومحاليل وريديه وبرنامج غذائي خاص ومخفضات للحرارة وعند فشل الكبد يتم إجراء عملية زراعته للكبد. ونسبة الإصابة بهذا المرض بين الليبيين في الفيروس الكبدي نوع (ب) 2.19% والفيروس الجيمي نوع (ج) 1.19%، وتصل نسبة الإصابة بمرض الالتهاب الكبدي الفيروسي بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن إلى 90%⁽⁹⁾. ومما تقدم يلاحظ أنه لا توجد إحصائية تفصيلية لعدد المصابين بتلك الأمراض ممن هم في عمر الطفولة وأن الإحصائيات والمؤشرات هي عامة ولكل الفئات العمرية من الجنسين. إن هذا يعتبر نقصاً معيماً جداً ويقف حجرة عثرة أمام متخذي القرار وراسمي السياسات في هذا الميدان، ومن ثم تمثل هذه الظاهرة إحدى تحديات التنمية فيما يخص صحة الأطفال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعاني الإحصائيات الوطنية من نقص شديد للبيانات التفصيلية حسب فئات السن وحسب أنواع المرض

نسبة انتشار داء السكري ومرض ارتفاع الضغط وصلت إلى 4% بين الأطفال ونتيجة لمضاعفات هذين المرضين يتطلب الأمر تكثيف الدراسات والبحوث والاكتشاف المبكر بين الأطفال والشباب

الجدول (5)

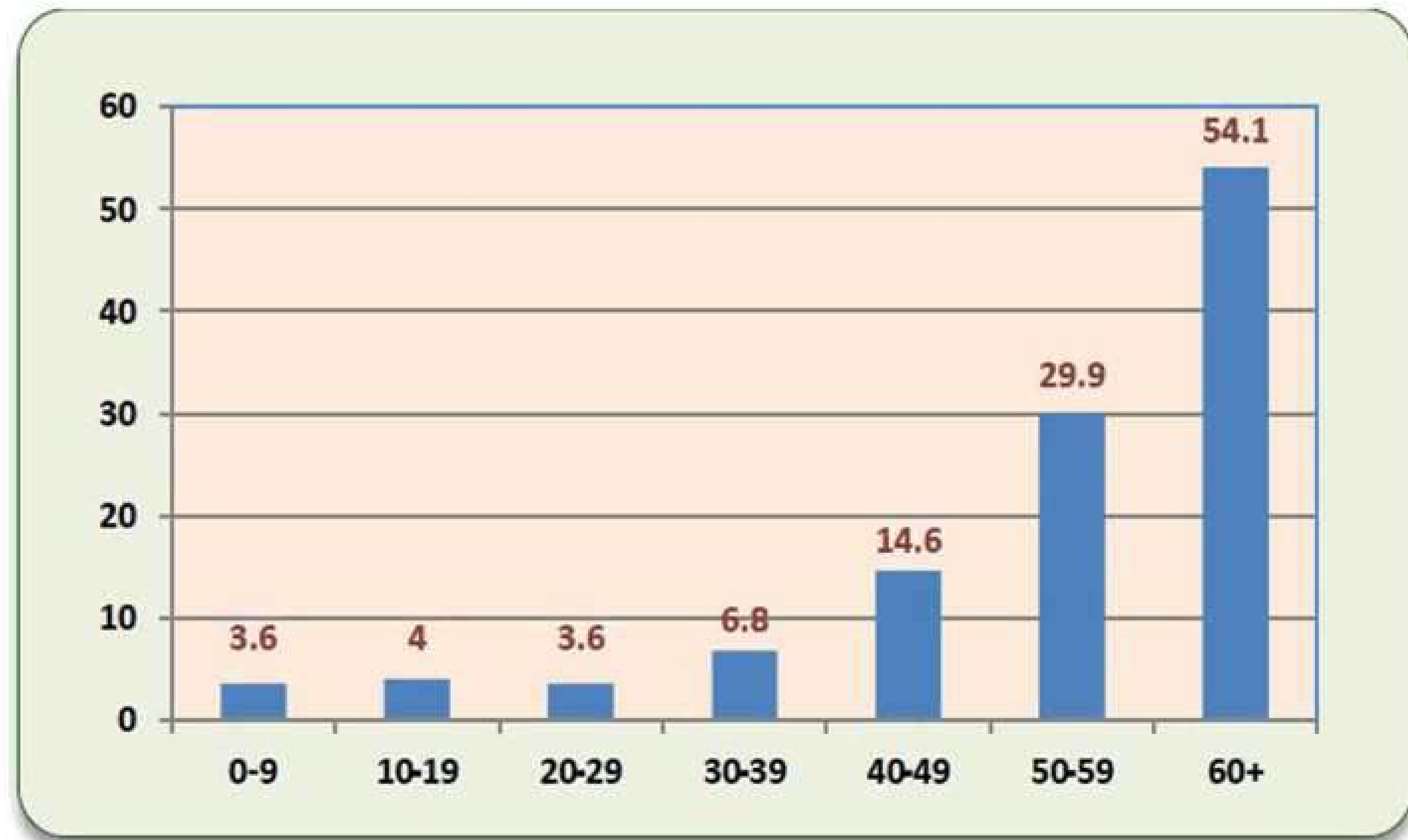
معدلات انتشار الداء السكري وضغط الدم المرتفع

المؤشرات	ذكور %	إناث %	المعدل العام %
معدل انتشار الداء السكري في المجتمع	3.7	4.2	4
معدل انتشار داء ضغط الدم (ضغط الدم المرتفع)	3.2	4.4	4

ويوضح الشكل رقم (3) أن 3.6% من الشباب يعانون من مرض واحد مزمن على الأقل الأمر الذي يتطلب معه إجراء الكشوفات الدورية على الشباب ومتابعة حالتهم الصحية.

الشكل (3)

نسب الأفراد المصابين بمرض مزمن واحد على الأقل حسب الفئات العمرية



المصدر: المسح الوطني لصحة الأسرة 2014

5. الرضاعة الطبيعية:

حتى تمام سنتين وأجمع فقهاء الدين الإسلامي على أن الرضاعة وأجب على الأم شرعاً وقانوناً، لذلك ألزمت الفقرة (ب) من المادة (61) من القانون رقم (10) لسنة 1984 الأم بارضاع مولودها دون أجر على ذلك ما دامت في عصمة

الرضاعة الطبيعية من الضروريات المهمة للحفاظ على صحة المولود وعافيته وشفائه واكسابه المناعة الطبيعية من الأمراض والتي تمنحه القدرة الذاتية على مقاومته لها، وقد أمرت الشريعة الإسلامية الأمهات بإرضاع أولادهن

أبيه وسوف تستحق الأجرة في حال انفصالها عن والده مقابل ارضاعها لإبنه ولذلك لا تضار والدة بولدها. وتنتشر الرضاعة الطبيعية في ليبيا انتشاراً واسعاً، حيث أوضحت الدراسات والمسوحات الوطنية (6-7-8) حدوث ذلك

وهناك تفاوتاً من سنة إلى أخرى. والجدول رقم (6) يوضح مقارنة نتائج مسح الأسرة في سنوات المسح التي تمت في ليبيا (1995-2007-2014).

مقارنة الرضاعة الطبيعية في سنوات المسح الأسري (1995-2007-2014)			الجدول (6)
2014	2007	1995	الرضاعة الطبيعية
29 %	14.10 %	-	بداية الإرضاع خلال الساعات الأولى من الإنجاب
9 أشهر	11.7 شهرا	11 شهرا	متوسط مدة الرضاعة الطبيعية
89 %	94 %	90 %	نسبة الرضاعة الطبيعية بين الولادات
13 %	82 %	58 %	نسبة الإرضاع دون 6 أشهر

ويلاحظ أن مدة الرضاعة قد تناقصت من 11 شهراً سنة 1995 إلى 9 أشهر فقط سنة 2014 وهناك تعثر في تطبيق مبادرة المستشفيات صديقة الطفولة التي تهتم ببرامج الرضاعة الطبيعية رغم وجود لجنة وطنية لهذا الموضوع منذ سنوات طويلة وقد قامت بتنفيذ العديد من المحاضرات واللقاءات في المستشفيات لتنفيذ برنامج المستشفيات صديقة الطفولة وأعدت العديد من المنشورات والملصقات الخاصة بهذا الموضوع إلا أنه لم يتحقق شيء يذكر على أرض الواقع. وحيث أن الرضاعة الطبيعية هي عنصر هام في تقوية المناعة لدى المولود لمقاومة أمراض الطفولة والوقاية

منها، فيجب أن يكون أحد أهم أهداف السياسة الصحية، هو تعزيز ونشر برامج الرضاعة الطبيعية، وبشكل خاص في ظل نقص الإمدادات الطبية نتيجة لقلّة الموارد المالية.

6. الأطفال ذوي الإعاقة:

المعاقون هم أفراد يعانون من إعاقة نتيجة عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة وهي قصور في القدرة على تعلم أو اكتساب خبرات أو مهارات أو أعمال يقوم بها الشخص السليم، ولهذا بالإضافة إلى احتياجات الفرد العادي فإن لهم احتياجات خاصة تعليمية، وصحية، ونفسية، ومهنية يلتزم المجتمع بتوفيرها لهم كونهم مواطنين وبشراً قبل أن يكونوا معاقين.

وعرفت منظمة الصحة العالمية المعاق على أنه " حالة من القصور أو الخلل في القدرات الجسدية أو الذهنية ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية تعيق الفرد عن تعلم بعض الأنشطة التي يقوم بها الفرد السليم المطابق له في السن". فالإعاقة هي التغير في الوظيفة الأساسية لأحد مكونات في الجسد البشري ومنها إعاقة حركية وإعاقة عقلية وهي كالاتي:

إعاقة عقلية، إعاقة بصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة الإنفعالية، الإعاقة الحركية، صعوبات التعلم، اضطرابات التواصل، الموهبة والتفوق، التوحد، الإعاقة الصحية، الإعاقة الجسدية المزدوجة، الإعاقة المتعددة.

والعالم الآن مهتم بهذه الشريحة من المجتمع وخاصة بعد أن أصبحت تشكل نسبة 15% من عدد سكان العالم⁽¹²⁾ حيث تنصب الإهتمامات بكيفية رعاية وتأهيل هذه الفئة ومحاولة ادماجهم في المجتمع وكذلك تقديم الخدمات اللازمة لهم وخاصة شديدي الإعاقة الذين يحتاجون إهتمام ورعاية خاصة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأهداف الإنمائية للألفية قد إهتمت بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بوضع خطة شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده وتشمل الخطة الجوانب الآتية:

1. التدابير التشريعية وخطط العمل والبرامج التنفيذية: تحديث وتطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديل التشريعات القائمة.

2. القضاء على الفقر: وذلك باتخاذ الإجراءات

اللازمة للتخفيف من حدة الفقر الذي يعانيه الأشخاص ذوي الإعاقة.

3. الوصول إلى التعليم: النهوض بالبرامج التعليمية الشاملة لتمكين مواصلة تعليم الأطفال المعاقين وتيسير وصولهم للمدارس وتجهيز المدارس بالإمكانيات البشرية والمادية لتعليم وتدريب المعاقين.

4. المساواة بين الجنسين: وذلك ببذل الجهود للنهوض بوضع النساء ذوات الإعاقة.

5. الصحة وإعادة التأهيل: تقديم الرعاية الصحية الشاملة للمعاقين وكذلك تعزيز الصحة الإنجابية وتوفير الدعم للمعاقين المصابين بفيروس نقص المناعة. إن هذه الفئة من فئات المجتمع قدر الله لها أن تصاب بإعاقة أثرت على القيام بدورها على الوجه المطلوب مثل ما يقوم به الأشخاص الطبيعيين، مع أن الشخص المعاق هو إنسان له كيان وإحساس ويجب أن يحترم ويقدر ويعامل على أساس أنه مواطن له حقوق وكذلك يستطيع أن يمارس ولو لبعض الواجبات والتي تتناسب مع قدراته وإمكاناته سواءً كانت ذهنية أو جسدية ويصبح عندئذ عضواً فعالاً في المجتمع إذا ما توفرت له الرعاية والتأهيل والتدريب والتي تتناسب مع قدراته. إن البيانات والتقارير الصادرة عن "الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي" تشير إلى أنه هناك زيادة في عدد المعاقين حيث ارتفع من (70721) شخص عام 2009 ليصل إلى (96031) شخص في عام 2013 موزعين بين (54703) ذكوراً و (41326) إناثاً، أي بزيادة تصل إلى (25310) وبنسبة (35,8%)⁽¹³⁾.

توضح البيانات الإحصائية أن هناك زيادة ملحوظة في عدد المعاقين من مختلف الأعمار بين عامي 2009 و 2013 وبنسبة تصل إلى نحو 36%

بعد أن كانت 14.7% (7-8). وبالرغم من أنه قد يعزى ارتفاع الإعاقة الحركية إلى انتشار النزاعات المسلحة والحروب في السنوات الأخيرة في أغلب مناطق ليبيا ومن بين المشاركين في هذه الحروب هم جزء من الأطفال والشباب بمختلف أعمارهم مع ضعف الخدمات الصحية بالمرافق الصحية وسوء خدمات الاسعاف والإنقاذ والإغاثة. أما ارتفاع نسب الإعاقة البصرية فهو يحتاج للمزيد من البحث والتدقيق في الأسباب الرئيسة لانتشاره. والجدول رقم (7) يوضح المقارنة بين حالات الإعاقة في سنة 2007 وسنة 2014 والذي يتضح فيه أن حالات الإعاقة بجميع أنواعها قد زادت في سنة 2014 عنها في سنة 2007.

توضح البيانات المذكورة سلفاً أن هناك زيادة ملحوظة في حالات الإعاقة مما يتطلب دراستها من أجل الوصول إلى حلول علمية مناسبة، وبدراسة نتائج المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة لسنة 2007 مقارنة بنتائج مسح الأسرة لسنة 2014 م يتضح أن نسبة الإعاقة بين الشباب قد وصلت فيه الإعاقة الحركية من بين أنواع الإعاقة الأخرى بين الذكور إلى 43.2% بعد أن كانت 26.9% ووصلت بين الإناث إلى 44.7% بعد أن كانت 31.4% (7-8) بمختلف أعمارهم وكذلك الإعاقة البصرية التي وصلت النسبة فيها من بين الإعاقات الأخرى عند الذكور إلى 37.8% بعد أن كانت 9.7% ووصلت بين الإناث إلى 33.9%

مقارنة نسبة انتشار لأهم أنواع الإعاقة حسب الجنس بين عامي (2007 - 2014)

الجدول (7)

2014		2007		السنة
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	نوع الإعاقة
43.2	44.7	26.9	31.4	الإعاقة الحركية
18.6	13.4	17.9	14.1	الإعاقة السمعية
17.2	16.6	24.2	19.7	إعاقة القدرة على التواصل والقدرة على الفهم (تخلف شديد، متوسط، بسيط)
37.8	33.9	9.7	14.7	الإعاقة البصرية

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة: 2014-2007

7. حالة التغذية لدى الأطفال:

بالرغم من المؤشرات الإيجابية للحالة الغذائية في ليبيا والتي تمثلت في ارتفاع نسبة المواليد الذين لا يقل وزنهم عن 2.5 كيلو جرام إذ بلغت 96 % وأن نسبة الأطفال بوزن يناسب العمر بلغت 95 % ولكن لازال الأطفال يعانون من الأمراض المتعلقة بالغذاء والتغذية، حيث تشير دراسات المؤشرات الانتروبومترية إلى أن قصر القامة والنحافة ونقص الوزن والسمنة منتشرة بين الليبيين نتيجة سوء التغذية بالنقص أو بالزيادة. والجدول رقم (8) يوضح مقارنة عدد من مؤشرات الحالة الغذائية لسنة 2007 مع مثلها لسنة 2014، والذي يوضح أن نسبة قصر القامة وصلت إلى 38 % لسنة 2014 مقابل 15 % فقط سنة 2007، ونقص الوزن سجل ما نسبته 12 % سنة 2014 التي كانت فيه 4.8 % سنة 2007 (7-8) وهذين المؤشرين

يعبر على نقص الغذاء والتغذية في سنة 2014 مقارنة بسنة 2007 والسمنة وصلت نسبتها إلى 16.9 % والنحافة سجلت 5.9 % سنة 2007، هذه النتائج تتطلب العديد من الإجراءات من الناحية الصحية وتوفير الغذاء الصحي السليم وتشديد الرقابة الصحية لضمان سلامة الغذاء وتوفره في جميع المناطق. فإلى جانب ما تقدم يعاني الشباب في عدد من المناطق من فقر الدم بسبب نقص الغذاء أو أحد مكونات الغذاء أو بسبب زيادة دم الدورة الشهرية وكتمان ذلك في صدر الفتاة لعدم وجود برامج توعوية في مجال الصحة الإنجابية وهناك حالات تعاني من قصور في وظيفة الغدة الدرقية بسبب نقص عنصر اليود في الطعام وعدم توفر الملح المحتوي على عنصر اليود في بعض المناطق واستخدام الملح الصخري بدلاً من الملح المؤيدن في المناطق الجنوبية من ليبيا، وقد وصلت نسبة استخدام الملح المحتوي على اليود في ليبيا إلى 69.9 % سنة 2014 (8).

الجدول (8)

المؤشرات الانتروبومترية لدى الأطفال

النسبة %		المؤشرات
2014	2007	
38	15	قصر القامة
-	5.90	النحافة
12	4.80	نقص الوزن
-	16.90	السمنة

المصدر: المسح الوطني لصحة الأسرة (2007-2014)

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

8. الصحة النفسية لدى الشباب:

تصل نسبة انتشار الأمراض النفسية خصوصاً الاكتئاب والقلق بين الأطفال والشباب إلى 20% بسبب ما يتعرض له الشباب من تجارب العنف والإذلال والقهر والإنقاص من القيمة والذات، ومن خلال دراسة نتائج المسح الليبي لصحة الأسرة لسنة 2014 وجد أن 1.5% من أفراد العينة الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر يعانون من مرض نفسي وأن 43.8% منهم ذهبوا لتلقي استشارة طبية، كما بينت الدراسة أن 42.7% منهم يتناولون علاج لهذا المرض، وهناك تفاوت بين الذكور والإناث حيث تبين أن نسبة الذهاب للطبيب لتلقي العلاج من بين الإناث بلغت 35.6% مقابل 52.6% بين الذكور⁽⁸⁾.

وبالنسبة للعلاج من الأمراض النفسية تبين أن الذكور أكثر إقبالاً على تناول العلاج من الإناث. وبناءً على دراسة غير منشورة أجريت لصالح فريق

المبادرة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تعمل تحت مظلة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة سنة 2014، تبين أن زيادة الأمراض النفسية لدى الشباب في ليبيا يعزى إلى الأسباب التالية:

- عدم وجود أماكن للترفيه وتقضية أوقات الفراغ.
- انتشار السلاح بجميع أنواعه وفي كل مكان وأخذ الحق بالقوة.
- غياب دولة القانون والقضاء.
- عدم مقدرة الشباب على توفير متطلبات الزواج وبناء عش الزوجية.
- التفكير العميق في الهجرة غير الشرعية وركوب المصاعب يؤديًا إلى العزلة والشرد.

9 - التدخين لدى الأطفال:

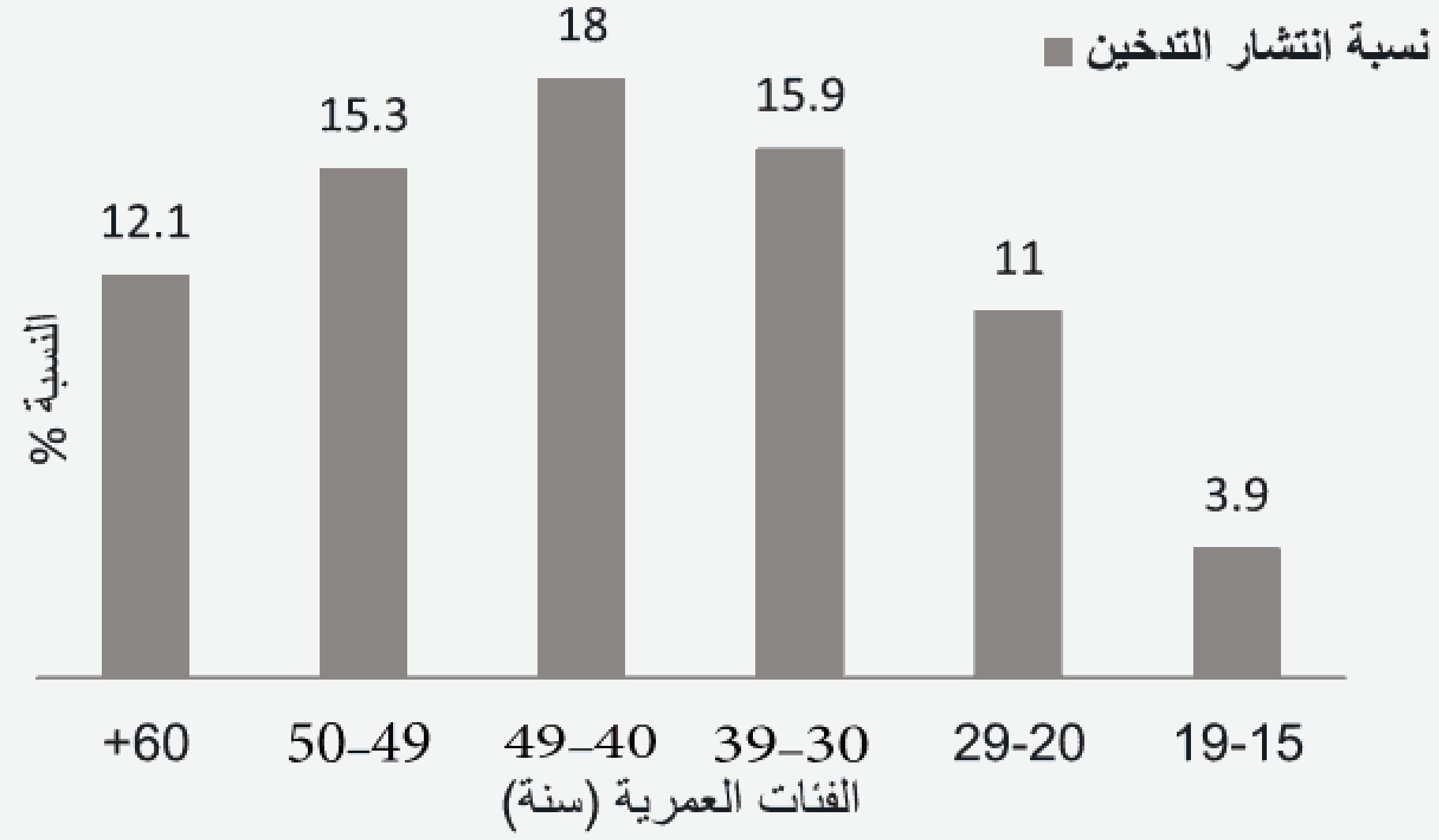
يتعاطى التبغ على مستوى العالم حوالي 150 مليون شاب وينتشر التدخين في ليبيا بنسبة كبيرة في مختلف الأعمار وتصل نسبة الشباب المدخنين إلى 9.14% والجدول رقم (9) والشكل رقم (4) يوضحان نسبة المدخنين في ليبيا حسب الفئات العمرية⁽⁸⁾.

الجدول (9)

نسبة انتشار التدخين حسب الفئة العمرية بين السكان الليبيين

الفئة العمرية	19-15	29-20	39-30	49-40	50-49	51 فأكثر
%	3.9	11	15.9	18	15.3	12.1

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة 2014



تصدرت ليبيا قائمة الدول الأعلى لمعدلات لوفيات بحوادث السيارات في العالم وبنسبة تصل إلى 73.4 حالة وفاة لكل 100000 نسمة من السكان

الطرق وتصدرت ليبيا قائمة أكثر معدلات الوفاة الناتجة عن حوادث المرور في العالم بنسبة وصلت إلى 73.4 حالة وفاة عن كل 100.000 نسمة. وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية السنوي لعام 2015 حول "سلامة الطرق" على مستوى دول العالم، كشف أن حوادث الطرق تحصد أرواح أكثر من 1.2 مليون شخص سنوياً، وأن 90% من هذه الوفيات تحدث في الدول النامية على الرغم من أنها لا تضم سوى 54% فقط من أعداد السيارات على مستوى العالم، وذلك بسبب غياب القوانين المنظمة لسلوكيات القيادة والسرعة في تلك الدول، إضافة إلى عدم تخطيط الطرق على النحو الجيد الذي يضمن سلامة السائقين الأكثر عرضة لمخاطر الطريق، وتعد السبب الرئيس للوفاة بين الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عاماً، وهي تكبد الحكومات نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الصعيد العربي في سنة

وللتدخين مضاعفات كثيرة تؤثر على حياة الشباب منها أمراض الفم والجهاز التنفسي والهضمي والبولي والإصابة بالسرطانات المختلفة وانبعث الروائح الكريهة من جسد الشاب، وقد يتعلم المراهق التدخين من والديه أو أقرابه وأصدقائه ويتعود على ذلك ثم يصبح مدمن على التدخين ويجره ذلك إلى تعاطي المخدرات ومغيبات العقل.

10. حوادث الطرق:

الحوادث أحد أهم المخاطر الأساسية بين الأطفال والشباب في ليبيا، فالسيارة في ليبيا هي الوسيلة الرئيسة للنقل والشحن والمواصلات، ولكن الحوادث الناجمة عنها جعلت هذه الوسيلة جانحة كبرى ومشكلة كبيرة لا يستهان بها حيث وصل عدد الوفيات إلى حوالي 12 حالة وفاة يومياً، ووفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية⁽¹⁴⁾ عام 2015 توفي عدد 4398 مواطن ليبي خلال هذه السنة بسبب حوادث السيارات على

بالطرق يشكل نحو ثلاث اضعاف المعدل الذي يليه وهو معدل المملكة العربية السعودية ويعادل أكثر من عشر اضعاف أدنى معدل في القائمة وهو الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فإن معدل الوفيات في ليبيا يمثل تحدياً كبيراً وكبيراً جداً في الحفاظ على أرواح البشر، ويحتاج إلى دراسة معمقة لتحديد الأسباب الحقيقية وكيفية معالجتها.

2015 جاءت ليبيا في المركز الأول عربياً تلتها السعودية في المرتبة 22 عالمياً من حيث زيادة معدلات وفيات الطرق، والجدول رقم (10) يوضح مقارنة نسبة الوفيات في ليبيا بسبب حوادث السير مع عدد من الدول لكل 100 ألف من السكان. وكذلك توضح بيانات الجدول رقم (10) أن معدل الوفيات في ليبيا بسبب حوادث السير

معدل الوفيات من حوادث السير لكل 100 ألف من السكان			الجدول (10)		
المعدل	الدولة	ر. م	المعدل	الدولة	ر. م
20.2	العراق	8	73.4	ليبيا	1
18.7	الكويت	9	27.3	السعودية	2
12.8	مصر	10	26.3	الأردن	3
8.0	الإمارات	11	25.3	عمان	4
18.8	الصين	12	22.6	لبنان	5
16.6	الهند	13	21.5	اليمن	6
10.6	أمريكا	14	20.8	المغرب	7

المصدر: التقرير السنوي للحوادث الصادر عن منظمة الصحة العالمية لعام 2015

أدت النزاعات المسلحة خلال السنوات الأخيرة إلى ارتفاع نسبة الوفيات والجرحى ومبتوري الأطراف بين الشباب والأطفال

11. الحروب والنزاعات المسلحة وأثرهما على صحة الشباب:

- ارتفاع كبير في عدد الوفيات من بين الشباب خلال الحروب والنزاعات المسلحة، ولا توجد إلى حد الآن إحصائيات دقيقة عن عدد الوفيات ولكن يتوقع أنها تصل إلى عشرات الآلاف.
- ازدياد عدد الجرحى ومبتوري الأطراف فقد ارتفع عدد الجرحى ومبتوري الأطراف كنتيجة مباشرة للحروب ونتيجة لكيفية إنقاذ الجرحى بين طرفي النزاع.

أدت الحروب والنزاعات المسلحة في ليبيا خلال السنوات الأخيرة إلى العديد من المشاكل والمضاعفات جلها وقعت في سن الطفولة هذه السن التي استخدمت كوقود للحرب والنزاعات المسلحة ونتج عن ذلك الآتي:

- ارتفاع في نسبة الوفيات خلال سنوات المواجهات المسلحة.

• **الأثار البيئية للحرب:** انبعثت خلال الحروب العديد من الغازات، ونتج عنها تلوث الهواء ما أدى إلى دخول أعداد كبيرة جداً من مرضي الجهاز التنفسي من الأطفال وكبار السن إلى المرافق الصحية خلال الحرب وسيكون لهذه الغازات تأثيرات بيئية كبيرة جداً في المستقبل نتيجة لما تحتويه من مواد ضارة سواءً للبشر والزراعة وغيرها.

• **تلوث البيئة:** نتيجة تراكم الأزقة والشوارع بالفضلات والمخلفات الصلبة والعضوية، عجزت سيارات نقل القمامة والعاملين بها إلى الوصول الي أماكن تجميع القمامة بسبب وقوع هذه الأماكن في دائرة الاشتباكات المسلحة أو إلى رفض بعض القاطنين بالقرب من هذه الأماكن، ما أدى إلى انتشار وتكاثر نواقل الأمراض المختلفة وانبعاث الروائح الكريهة التي أثرت على حياة عامة أفراد الشعب وعلى صحتهم وعافيتهم.

• **الأمراض النفسية:** يتأثر الشباب المشاركون في الحرب بالأمراض النفسية المختلفة فأصوات الرصاص والقذائف تؤثر تأثيراً مباشراً على الناحية النفسية للمواطنين عامة وللمشاركين في النزاع بصفة خاصة بمختلف أعمارهم، بالإضافة إلى فقدان أحد أفراد الأسرة سواءً بالموت أو السجن والأسر أو الاختطاف وعدم معرفة مصيره، كل ذلك يؤثر على الحالة النفسية لكافة أفراد أسرته عامة أما الذين هجروا قسراً من مدنهم وقراهم أو هدمت منازلهم وفقدوا مأواهم بصفة خاصة الأمر الذي ينتج عنه العديد من الأمراض النفسية منها:

* التبول اللا إرادي وآلام الرأس وغيرها من الأمراض العصبية.

* الاكتئاب والعصبية الزائدة والضغط النفسي.
* الأمراض النفسية المختلفة مثل الاكتئاب وجنون العظمة والتخيل وغيرها.
* عدم النوم المنتظم والأحلام المزعجة والتصادم والعنف عند اللعب مع الاقران.

• **الأجيال القادمة:** تنشر الحرب وتتسبب في ثقافة الخوف والقلق والفرار من الواقع ما يعطل الأجيال التي تعاصر الحرب من التواصل مع الحياة بشكل جيد إن لم يتم علاجها بالطرق المثالية، والأثار غير الصحية للحرب التي تقع على الشباب على المدى البعيد تتمثل في الآتي:
* انتشار الأمراض العقلية والنفسية وكذلك الأمراض المرتبطة بالجينات.

* انتشار الأمراض والأوبئة المرتبطة بتلوث الهواء والماء والبيئة.

* انتشار سرطان الجلد والدم وغيره من أنواع السرطانات.

* ظهور جيل من المرضى النفسيين والمعتوهين ومبتوري الأطراف والمشوهين وظهور عدد غير محدد من التشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد.

* انتشار أمراض الحساسية بمختلف أنواعها (الجلدية والتنفسية وغيرها) وانتشار الأمراض المعدية.

* وحسب نتائج المسح متعدد القطاعات الذي نفذته مصلحة الإحصاء والتعداد سنة 2016 يتضح أن الأطفال أكثر شرائح المجتمع تأثراً بسبب الحرب، حيث أوضحت هذه الدراسة نسب الإعاقة بسبب الحرب مقارنة بنسب الإعاقة المرتبطة بظروف متعلقة بالولادة والتي يوضحها الجدول رقم (11).

إن النزاعات المسلحة لها تأثير كبير على الحالة النفسية للسكان عامة والشباب والأطفال بصفة خاصة

الجدول (11)

مقارنة نسب الإعاقة بسبب الحرب ونسب الإعاقة المتعلقة
بظروف الولادة حسب فئات السن

سبب الإعاقة / العمر	أقل 4 سنوات	5 - 14	15 - 64	فوق 65
نسبة الإعاقة بسبب الحرب	12	6	5.7	2
نسبة الإعاقة بسبب ظروف متعلقة بالولادة	38.3	29.1	11.8	8

المصدر: نتائج المسح متعدد القطاعات 2016.

الانتحار بين الشباب في العالم العربي بنسب متفاوتة لأسباب عديدة، وتعتبر السودان أكثر بلد عربي يعاني من هذه الظاهرة، والجدول رقم (12) يوضح نسبة وقوع الحوادث لكل 100 ألف شخصاً، حيث وصلت نسبة الانتحار إلى 17.2% لكل ألف شخصاً في السودان تلتها المغرب ثم قطر واليمن والإمارات وموريتانيا ثم تونس⁽¹⁵⁾ وفي ليبيا 0.75% لكل 100.000 شخصاً⁽¹⁶⁾.

وتشير بيانات الجدول رقم (11) إلى أن نسب الإعاقة بسبب الولادة مرتفعة، وهذا إلى حد ما طبيعياً، إلا أن الإعاقة بسبب الحرب وبالرغم من أنها أقل إلا أنها ظاهرة تثير الانتباه بشكل ملحوظ وتحتاج للمعالجة خاصة وأنها تؤثر بشكل كبير على الفئات العمرية الصغيرة.

12. الانتحار: يقدم الشباب على الانتحار لأسباب عديدة منها: النفسية، والمادية، والاجتماعية وقسوة الأهل والجهل والبطالة وسوء الأحوال المعيشية والاكتئاب وينتشر

تعتبر ليبيا من أقل البلدان العربية معدلاً في ظاهرة الانتحار ولم تتعد الـ 1% لكل 100000 نسمة من السكان

الجدول (12)

نسبة الانتحار في عدد من الدول العربية لكل 100.000 من السكان

الدولة	السودان	المغرب	قطر	اليمن	الإمارات	موريتانيا	تونس	ليبيا
النسبة	17.2	5.3	4.5	3.7	3.2	3.2	2.4	0.75

المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية WHO بعنوان: منع الانتحار - ضرورة عالمية 2015

وليبييا تتوفر فيها الأسباب المشار إليها سلفاً أضف إلى ذلك الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة والخطف والعنف والسجن القصري والتعذيب والتهجير والهجرة والانفصال عن الأهل من كل الأسباب المنتشرة في جميع أنحاء ليبيا، عليه فإن الانتحار بين الشباب في ازدياد مستمر وذلك وفق الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل في التقرير السنوي عن الجريمة لعام 2012 التي جاء فيها إنها سجلت عدد 70 حالة انتحار في مختلف الأعمار، موزعة بين عدد 52 ذكوراً وعدد 18 إناث وأما فئة الأطفال فعدد الحالات يمثل 24 حالة انتحار وهذا العدد أكثر من 34% من إجمالي الحالات وهي نسبة مرتفعة، وتوزعت عدد الحالات بين عدد 21 ذكوراً وعدد 3 إناث⁽¹⁶⁾.

13. المخدرات وأثرها على الأطفال:

تنتشر المخدرات في العديد من المناطق في ليبيا على هيئة أقراص أو حبوب أو حقن وقد راجت تجارة المخدرات في ليبيا يعد أن ازداد عدد المهاجرين غير القانونيين، ونتيجة لرخص ثمن المخدرات، حيث تساوي حبة (تراما دول) على سبيل المثال لا الحصر ديناراً واحداً وقطعة صغيرة من الحشيش عشر دنانير وهذا الانخفاض في السعر نتيجة الوفرة في هذه الممنوعات، وأن انتشار هذه الآفة هو نتيجة لشعور الأطفال والشباب بالإحباط والقلق النفسي وانتشار الاتصالات الإلكترونية وسهولة

الولوج إلى المواقع الإباحية دون رقيب ولا حسيب بجميع أنواعها ومواقعها واتجاهاتها، وأن ضعف الشرطة والأمن وسلطة القضاء جعل الشباب ينجر إلى تعاطي المخدرات وممارسة سلوكيات منحرفة غير مقبولة أخلاقياً ولا دينياً، فقد تبين في دراسات ميدانية أجريت على الحالات التي تم إيوائها بمستشفى الرازي للأمراض النفسية أن أغلب حالات الإدمان بدأت بالهروب من مقاعد الدراسة في المرحلة الإعدادية وممارسة عادة التدخين ثم بعدها المخدرات وذلك نتيجة لأسباب عائلية مثل، انفصال الوالدين، وتعدد الزوجات، غياب الوالدين عن البيت وعدم متابعتهم لأبنائهم وأن أغلب الأطفال لا يكتفون بمخدر واحد وأن أكثر المخدرات استخداماً بين القصر هي المخدرات البيضاء - والهروين والذي يمثل 97% من الحالات وما نسبته 3% هو باقي أنواع المخدرات الأخرى. والجدول رقم (13) يوضح مقارنة استخدام مغيبات العقل (الإدمان على المخدرات والخمور) خلال سنتي 2010-2012 بين فئة الشباب والذي يتضح فيه أنه هناك زيادة في عدد حالات متعاطي المخدرات بين الشباب ونقص في متعاطي الخمور⁽¹⁶⁾.

البند / السنة	2010	2012	نسبة الزيادة او النقص
- الإتجار بالمخدرات	28	36	28.6 %
- تعاطي المخدرات	148	254	71.6 %
- تعاطي الخمر والإتجار بها	6511	2360	63.8-%

المصدر: الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل في التقرير السنوي عن الجريمة لعام 2012

تأثير المخدرات على صحة الأطفال:

• غياب العقل والتفكير، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتكاب الجرائم دون وعي أو ادراك وقد سجلت حالات قتل واعتداء وسرقات دون وعي من فاعليها وبعد انتهاء مفعول المخدر كان أغلبهم لا يتذكرون ما فعلوا وما قاموا به من جرائم.

• تناول المخدرات عن طريق الحقن غير الآمن يؤدي إلى انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الدم سواءً بكتيرية أو طفيلية أو فيروسية وقد وصلت نسبة الإصابة بين مدمني المخدرات عن طريق الحقن بمرض الإيدز من بين الليبيين إلى 87% وهي أعلى نسبة في العالم والالتهاب الكبدي الفيروسي بين مدمني المخدرات إلى 90%⁽¹¹⁾.

• زيادة عدد الأطفال المصابون بأمراض نفسية وعصبية بسبب تناول المخدرات ومغيبات العقل (والتقارير الدولية تشير إلى أن 14% من المراهقات و18% من المراهقين من الفئة العمرية من سن 13-15 عاماً يتعاطون الكحول في البلدان النامية).

14. الالتحاق المدرسي للأطفال:

أكدت اتفاقية حقوق الطفل على أحقية الأطفال في التعليم وصدر القانون رقم (95) لسنة (1975) بشأن التعليم الإلزامي وضرورة التحاق الأطفال عند بلوغهم السن القانونية بالمدارس⁽²⁾ وأكد القانون رقم (137) لسنة 1970 على إلزام وزارة التربية والتعليم بتولي مسؤولية النشاط المدرسي بأنواعه المختلفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك والعناية بصحة الأطفال وتوفير أسباب الوقاية والعلاج لهم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، على أن يكون التعليم الأساسي مجاناً إلى السنة التاسعة من الدراسة، والتعليم الأساسي يمثل الهدف الثاني من الأهداف الألفية (تحقيق شمولية التعليم الأساسي) وغايته ضمان شمول التعليم الأساسي لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً ووضع ليبيا في مؤشر نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول ووصلوا للصف الخامس الذي تعبر عليه مرحلتي التعليم الابتدائي (6 سنوات) والإعدادي (3 سنوات) مرحلة تعليمية واحدة مدتها 9 سنوات وتسمى مرحلة التعليم الأساسي أو مرحلة

التعليم الإلزامي لأنها مرحلة إلزامية وفق القانون، كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه المرحلة مجانية في المدارس الحكومية مثلها مثل كل المراحل التعليمية الأخرى وقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي من 1175300 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1991/1990 ليصل إلى 1365000 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1995 / 1996 وتطور بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 3.0% وهو أعلى من معدل نمو السكان خلال هذه الفترة والذي بلغ نحو 2.8%.

وخلال السنوات الدراسية (2000 / 2001) و(2005/2006) و(2010/2011) شهد حجم الالتحاق انخفاضاً كبيراً وخاصة في العام الدراسي (2005 / 2006)، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي 1342046 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2014 / 2015.

منذ سبعينيات القرن الماضي شهدت معدلات الالتحاق الصافي تطوراً سريعاً حتى أن بلغت 99% في العام 2014 / 2015 مقابل 97% في العام 2005 / 2006. ويقصد بالالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي بأنه عدد الملتحقين في العمر من 6 : 14 سنة منسوباً إلى عدد السكان في نفس العمر مضروباً في 100، أما الالتحاق الإجمالي هو مجموع الملتحقون بالتعليم بغض النظر عن أعمارهم منسوباً إلى السكان في السن المدرسية من (6 : 24 سنة) مضروباً في 100.

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

وتوضح بيانات الجدول رقم (14) والشكل رقم (5) التطور في معدلات الالتحاق الإجمالي حيث سجلت تباطؤ منذ العام الدراسي 2000 / 2001 إلى العام الدراسي 2010 / 2011 وفي السنة الدراسية الأخيرة ارتفع معدل الالتحاق ليصل إلى مستوى قريب مما كان عليه في العام الدراسي 1995 / 1996، وقد يعزى هذا الاتجاه إلى أنه في السنوات من عام 1990 إلى عام 2010 كان هناك مراقبة وتشديد على التقيد بالسن القانونية للدخول للمدارس وإن كل من يريد ادخال ابنه إلى المدرسة قبل السن القانونية عليه أن يقوم بتسجيله في برنامج التعليم المنزلي، أما في السنة الأخيرة يتضح أن عمليات الرقابة والتشديد قد ضعفت وتراخت وقل الإلتزام بها من الجهتين ولى الأمر والمدرسة⁽¹⁷⁾.

لقد تطورت
معدلات الالتحاق
الصافي بمرحلة
التعليم الأساسي
لتصل إلى 99%
في العام الدراسي
(2014 / 2015)

معدلات الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم
الأساسي 1990 - 2015

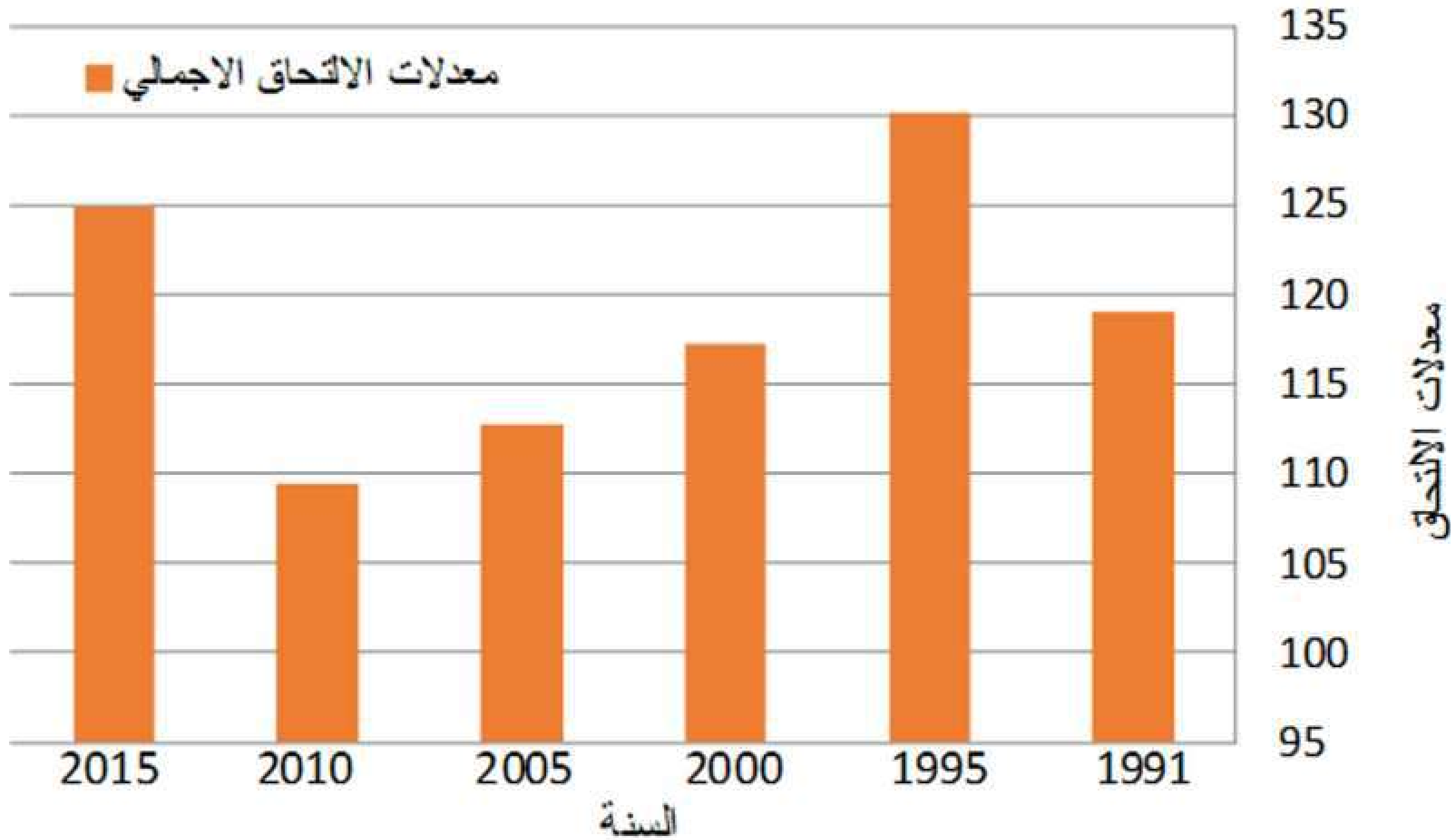
الجدول (14)

معدل الالتحاق الإجمالي	نسبة النوع	الملتحقون			السنة الدراسية
		المجموع	بنات	بنين	
119	48.4	1175300	568845	606455	1991 / 1990
130.1	48.5	1365000	662025	702975	1996 / 1995
117.3	48.4	1176843	571821	605022	2001 / 2000
112.8	48.6	1088125	532215	555910	2006 / 2005
109.5	49.2	1133708	573492	560216	2011 / 2010
124.9	49.6	1390533	689704	700829	2016 / 2015

المصدر: تقرير أهداف التنمية للألفية في ليبيا 2015 - الهيئة العامة للمعلومات

معدلات الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم
الأساسي 1990 - 2016

الشكل (5)



يلاحظ أن معدلات الالتحاق الإجمالي قد تخطت نسبة الـ 100% وهذا يعزى لسببين اثنين هما:

1- ارتفاع معدلات الإعادة في السنوات التي يتم فيها إجراء امتحانات نهاية السنة، ومن ثم ارتفاع نسبة متجاوزي السن بهذه المرحلة (Over age).

2- وجود تجاوز لقبول طلاب دون السن القانونية لهذه المرحلة، وبشكل خاص في الصف الأول مما يؤدي إلى ارتفاع الطلاب دون السن القانونية (Under age).

ووفقاً لما توضحه بيانات الجدول (14) فإن نسبة النوع سجلت نمواً متواصلاً خلال الفترة محل البحث من 48.4% في السنة الدراسية الأولى لتصل إلى 49.6% في آخر سنة دراسية وهي تتفق والاتجاه التنازلي لنسبة النوع على مستوى المجموع الكلي للسكان خلال سنوات التعداد الماضية، وهي نسبة تنمو لصالح الإناث.

15. الأطفال النازحون:

تمثل مشكلة الأسر النازحة مشكلة كبيرة جداً خصوصاً الفئات الهشة وهي، كبار السن والمرضى والنساء والأطفال، ويمثل النزوح للأطفال معاناة إنسانية متواصلة وستستمر آثارها طوال العمر وستنعكس على سلوكيات الطفل واتجاهاته حالياً ومستقبلياً، أضف إلى هذا، أن النزاع المسلح وحالة الاضطراب السياسي والانقسامات التي طرأت على بعض المؤسسات والكيانات وتصادم الأعمال العدائية علي المدنيين وتصادم انتهاكات حقوق الإنسان بليبيا، جميعها تشكل أكبر عامل في تصاعد

مؤشرات تردي الأوضاع الإنسانية والمعيشية للمدنيين بليبيا، علماً بأن ما يزيد عن 3 ملايين شخص في مختلف أنحاء ليبيا في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، مما يثير القلق الشديد حيال تفاقم الأوضاع الإنسانية للنازحين والمهجرين داخل وخارج ليبيا. وخاصة بعد تفاقم مؤشرات الأوضاع الإنسانية السيئة للنازحين والمهجرين الفارين من مناطق النزاع جراء أحداث العنف التي اندلعت أواخر عام 2014 بالعاصمة طرابلس ومناطق كككلة، وورشفانة وغرب ليبيا، إضافة إلى مناطق سبها، وأوباري والكفرة بجنوب ليبيا، وبنغازي ودرنة بشرق ليبيا وسرت وبن جواد والنوفلية بوسط ليبيا.

وإعلان أربع مدن ليبية منكوبة إنسانياً وهي بنغازي وسرت وورشفانة وكككلة جراء احتدام أعمال العنف بها ونزوح أغلب سكانها.

وبلغ عدد النازحين والمشردين داخلياً جراء أحداث العنف سنة 2014 حوالي 519 ألف نسمة والجدول رقم (15) يوضح عدد السكان النازحين والمدن التي تم منها النزوح مع العلم بأن أغلب المتضررين من فئة النساء والأطفال ومن خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح أن حوالي نصف سكان ليبيا بين مشرد ومهجر ولاجئ وعدد الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية بلغ 4.4 شخص مليون أي أن 79% من السكان متضررين وأغلبهم من النساء والأطفال والحياة الصعبة التي يعيشها النازحون وانعدام الحيل والفرص كلها، عوامل تسببت في ظهور مشكلات نفسية وصحية وسلوكية

تمثل ظاهرة النزوح تأثيراً سالباً جداً للسكان عامة وللنساء الهشة بصفة خاصة

لدى النازحين وفي هذا الجانب أظهرت دراسة أجراها مستشفى بنغازي ونشرت نتائجها خلال السنوات الماضية، أن 87% من النازحين يعانون الإكتئاب والقلق والخوف والاضطراب النفسي والكوابيس أثناء نومهم⁽¹⁸⁾.

الجدول (15)

عدد النازحين والمهجرين داخلياً من المدن والمناطق الليبية بالآلاف

عدد المهجرين والنازحين (بالآلاف)	المدينة
27	بنغازي
7	درنة
13	سرت
27	تاورغاء
8	الكراريم وطمينه
10	طرابلس
260	ورشفانه
4.5	الطوارق بغدامس
3.345	الجرامنة بدرج
12	ككلة
18	المشاشية بالعوينية
3	القواليش
393.000 ألف نازحاً أو مهاجراً	المجموع

المصدر: قسم الشؤون الإنسانية. باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا

وازداد عدد المهجرين والنازحين سنة 2017 حيث وصل إلى 484481 مواطناً وأغلبهم من المناطق التالية: بنغازي، سرت، مصراته، أوباري، الكفرة والجدول رقم (16) يوضح عدد النازحين والمهجرين والعائدين.

العدد	الصفة
256615 مواطن	نازح
351382 مواطن	مهجّر
484481 مواطن	المجموع
227866 مواطن	عائد

المصدر: تقرير وكالة الأمم المتحدة للهجرة سنة 2017

ليبيا ورغم
إمكانياتها المادية
إلا أنها ضعيفة
البنية الأساسية
ولا تمتلك
المقومات الكافية
لمواجهة كوارث
الحروب والنزاعات
المسلحة

والخوف والتبول اللاإرادي وفقدان العقل
وأحياناً من الممكن أن يصلوا لمرحلة الجنون.

• انتشار الانتحار بين فئة الأطفال والشباب
بسبب العزلة والبطالة والفقر والعوز والشعور
بالغبن وانعدام شعورهم بالأمان ووقوف
ومساندة الدولة لهم.

• الانعزال عن المجتمع سيولد لديهم ردات فعل
منهم تتمثل في الانخراط في الإجرام والقتل
والاعتداء على الآخرين.

• عدم المقدرة على الدراسة لعدم توفر الظروف
الملائمة لها مما ينتج عنها جيل جاهل غير متعلم
ولا يمتلك المهارات المهنية ولا العقلية المتفهمة
للحياة.

16. عمل الأطفال:

يقصد بعمل الأطفال تشغيل الأطفال دون
السن القانونية للعمل، وهناك عوامل عديدة
تؤخذ بعين الاعتبار في مجال عمل الأطفال
ومنهم تحديد سن الطفل وساعات ونوع العمل

وقد حذرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
بليبيا، من مغبة حدوث كارثة إنسانية للنازحين
الليبيين في صورة استمرار الصراع وتواصل
إهمال السلطات الليبية وهيئات الأمم المتحدة
المتخصصة في مجال العمل الإنساني والإغاثي
لهذه الفئة من شأنها أن تحدث تفككاً واسعاً في
الأسرة وفي النسيج الاجتماعي لهذا المجتمع،
وأن التوسع في حالة العزلة نتاج الابتعاد عن
الأهل ممّا لاشك فيه سيكون له الأثر السلبي على
الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والنفسية
للأطفال وللأسر بصفة عامة، بالإضافة إلى
اضعاف وتناقص فرص العمل والتعليم، وهذا
بدوره سيحدث هشاشة عالية بين الأطفال
ويعرضهم للسلوكيات الخطرة وسينعكس هذا
الوضع على سلوك الأطفال المهجرين والنازحين
طيلة حياتهم من النواحي النفسية والاجتماعية
وسيعانون من الآتي:

• الأمراض النفسية مثل الإكتئاب النفسي والقلق

هو قدراته في بيئة إنسانية لائقة، ويمكن أن يكون لها أثراً إيجابية تنعكس على نموه العقلي والمهني والجسمي والذهني، وخاصة إذا قام بها الطفل باستمتاع والحفاظ على حقوقه الأساسية لأنه ومن خلال العمل يتعلم الطفل المسؤولية والتعاون والتسامح والتطوع بمحض إرادته وبناء العلاقات مع الآخرين.

1. الإطار القانوني:

أقرت المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها ليبيا حق الطفل في "حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي". كما تلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لضمان تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة، بما في ذلك "وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه" و"فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة"، كما تتعرض عدة أحكام أخرى من الاتفاقية لمعاملة الأطفال العاملين، بما في ذلك الحق الذي تضمنه الدولة في الانتفاع بالمرافق الحكومية لعلاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي، والتعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، والراحة وشغل وقت الفراغ.

وتحديد الأجور وعلاقات العمل وظروفه ومكانه وأوقاته. وعند تناول موضوع عمل الأطفال لا بد أن نشير إلى بعض الأعمال التي تعتبر ذات فائدة للطفل من ناحية تعلمه تحمل المسؤولية وكذلك قد تعود عليه وعلى عائلته بمردود اقتصادي أو تكسبه مهارات يجدها في حياته المهنية، بينما عمل الطفل هذا قد يتداخل مع الأداء المدرسي والتمتع بطفولة طبيعية. فعليه يكون على الدولة ضرورة حماية الطفل الذي يعمل في مثل هذه الظروف وذلك من خلال التأكيد على العوامل المشار إليها سلفاً. هذا وقد سنت عدة قوانين دولية في هذا الخصوص.

وينقسم مفهوم عمل الأطفال إلى قسمين الأول سلبي والثاني إيجابي:

• مفهوم عمل الأطفال السلبي: هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل أو الذي يهدد سلامته وصحته ورفاهيته ويكون على حساب طفولته وبراءته، وهو العمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، ويستغل الأطفال كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار، وهذا العمل الذي يعيق تعليم الطفل ونموه وتدريبه ويغير حياته ومستقبله الذي يحلم به ويتوق له.

• مفهوم عمل الأطفال الإيجابي: يتضمن هذا التعريف كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة التي يقوم الطفل بها والمناسبة لعمر

بالرغم من أن عمالة الأطفال لا تشكل ظاهرة كبيرة، إلا أن الشيء السلبي فيها هو عدم توفر المعلومات الحقيقية والشاملة والتفصيلية لهذه الظاهرة

وتأكيداً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في العمل التي وردت في الاتفاقيات الثمانية، أصدرت منظمة العمل الدولية في عام 1998 إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ليكون أداةً ترويجيةً لمبادئ المنظمة، والغاية منها ضمان واحترام الحقوق والمبادئ الرئيسة في العمل كشكل من أشكال العدالة الاجتماعية، حيث جاء في البند الثاني من الإعلان أن جميع الدول الأعضاء، وإن لم تكن قد صادقت على الاتفاقيات موضوع البحث، ملزمة بمجرد انتمائها للمنظمة بأن تحترم المبادئ والحقوق الأساسية التي تشكل موضوع هذه الاتفاقيات وأن تعززها وتحققها بنية حسنة وهذه الحقوق هي:

- الحرية النقابية والاقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية.
- القضاء على جميع أشكال العمل الجبري.
- القضاء الفعلي على عمل الأطفال.
- القضاء على التمييز في الاستخدام (التشغيل) والمهن.

وقد اعتبرت منظمة العمل الدولية يوم 12/6 من كل عام يوماً لمكافحة عمل الأطفال وروجت لذلك في مؤتمراتها التي تعقد سنوياً في جنيف.

2. التشريعات والقوانين الوطنية:

تمثل التشريعات الوطنية قانون العمل رقم (12) لسنة 2010، ومن أجل مواجهة مشكلة عمل الأطفال، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إجراءات وقائية وعلاجية تقع مسؤوليتها على

عدة جهات متمثلة بالحكومة ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال وأصحاب العمل. فالتصديق على الاتفاقيات والتوصيات الدولية الخاصة بعمل الأطفال من قبل الحكومة الليبية يعطي للتشريعات الدولية قوةً وتطبيقاً محلياً يراقب من قبل السلطة القضائية من أجل الاستجابة والإلتزام للمواد الواردة فيها، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الوطنية، كما فعلت ليبيا حيث تضمن قانون علاقات العمل رقم (12) لسنة 2010⁽¹⁹⁾ الصادر بتاريخ 2010.01.18 في المواد (5، 27، 28، 29)، حيث يشير القانون إلى السماح للأطفال بالعمل تحت مسمى: العامل الحدث، ويعرفهم بأن كل شخص طبيعي بلغ سن السادسة عشرة ولم يبلغ سن الثامنة عشر من العمر، وقد جاء في المادة (27) بأنه لا يجوز لمن تقل سنه عن ثماني عشرة سنة ممارسة أي نوع من أنواع العمل، واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز السماح للحدث بالعمل متى أكمل ستة عشرة سنة بشرط مراعاة صحته وسلامته والمحافظة على أخلاقه وبشرط أن يكون تشغيله من أجل أن يتلقى تعليماً أو تدريباً مهنيّاً، وجاء في المادة (28) لا يجوز تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات في اليوم تتخللها فترة أو أكثر للراحة وتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة بحيث لا يشتغل الحدث شغلاً فعلياً أكثر من أربع ساعات متصلة. كما لا يجوز تشغيل الحدث أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات

من أجل مواجهة انتشار ظاهرة عمل الأطفال يجب الأخذ بعين الاعتبار إجراءات وقائية تقع مسئولية اتخاذها على الأجهزة التنفيذية ذات العلاقة

الرسمية وأثناء الليل وتحدد (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) مجلس الوزراء حالياً الأعمال والحالات التي يسمح فيها للحدث بالعمل وإجراءاته وشروطه والأعمال المحظور تشغيله فيها. وجاء في المادة (29) يجب على جهة العمل في حالة تشغيلها لحدث أو أكثر أن تضع في مكان العمل نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث وأن تبلغ مكتب التشغيل بأسماء الأحداث وسنهم وتاريخ تشغيلهم والأعمال المكلفين بها، وأن تضع في مكان العمل وبشكل ظاهر كشفاً موضحاً فيه ساعات العمل وفترات الراحة بالنسبة لهم.

وبما أن ليبيا، ومن خلال انضمامها إلى الاتفاقية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال العمل للأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها الصادرة في جنيف سنة 1999 وكان ذلك بتاريخ 04.10.2000 ونشرت في مدونة التشريعات (الجريدة الرسمية) رقم 21 لسنة 2002⁽²⁰⁾، فهي أصبحت عضواً في هذه الاتفاقية، ومن ثم ينبغي عليها اتخاذ التدابير الفعالة والفورية لتأمين الحظر والتخلص من أسوأ أشكال العمل للأطفال في أسرع وقت ممكن طبقاً للمادة 3 من اتفاقية تحديد أسوأ أشكال عمل الأطفال، والتي تتضمن الآتي:

• كل أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، مثل بيع الأطفال والإتجار بهم وعبودية الدين والعمل القسري أو الإجباري، أو التجنيد

الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة.

• استخدام الطفل أو تشغيله أو عرض الطفل لممارسة الدعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.

• استخدام و(تشغيل) الطفل لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما إنتاج المخدرات والاتجار بها على النحو المحدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة.

• الأعمال التي، بحكم طبيعتها أو الظروف التي تتم فيها، من المرجح أن تضر بصحة أو سلامة أو أخلاق الأطفال.

وقانون العمل الليبي رقم 12 لسنة 2010 ينص في المادة رقم (27) على حظر عمل الأطفال دون سن 18 سنة في الأعمال الآتية:

- حظر ممارسة الأعمال التي تكون بطبيعتها أو ظروف ممارستها مؤذية لصحتهم أو تكون خطراً على سلامتهم أو أخلاقهم.

- العمل في بيئة غير صحية قد تعرض الأطفال لخطورة حقيقية.

- العمل في ظروف صعبة مثل العمل لساعات طويلة أو العمل في ساعات الليل أو العمل الذي يحتجز فيه الطفل في مكان العمل لسبب غير معقول.

وبما إن ليبيا قد وافقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية - الصادر في نيويورك عام 2000 وذلك سنة

2003 ونشرت في مدونة التشريعات (الجريدة الرسمية) في العدد رقم 3 الصادر بتاريخ 2004.06.18 لذا فإنه ممنوع كل عمل يخالف هذه الاتفاقية مثل: تجريم كل أشكال العبودية أو الممارسات المشابهة لذلك كبيع الأطفال أو المتاجرة بهم أو عبودية الأرض أو الإقراض بالعبودية أو العمل القسري أو الإجباري ومن ضمنها الأعمال المفروضة بالقوة مثل تجنيد الأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة.

17. حجم مشكلة عمل الأطفال:

مما لا شك فيه أن ظاهرة عمل الأطفال مشكلة حقيقية تعاني منها أغلب المجتمعات الفقيرة والمجتمعات النامية لما تشكله هذه المشكلة من عائق أمام مجالات التنمية البشرية، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية التي تخلفها والتي تلحق بالأطفال نتيجة حرمانهم من العيش في طفولة سعيدة وفي أجواء طبيعية وآمنة.

إن تعرض المجتمع الليبي للأزمات التي مر بها من حروب وحصار اقتصادي أدت بشكل واضح إلى ظهور ضغوط نفسية وأزمات اجتماعية متواصلة وولدت الكثير من المشكلات والتحديات، ويتمثل هذا الوضع بالعنف المسيطر على حياة الليبيين، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية كالبطالة والفقر، وانخفاض الدخل الحقيقي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد الليبي مع انخفاض سعر الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الأخرى، كل ذلك ساهم في زيادة نسب تشغيل الأطفال بشكل واضح في السنوات

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

الأخيرة وبصورة تدعو للقلق وسرعة الوقوف عندها والحد منها، ويلاحظ ذلك بوضوح في المحلات التجارية والأسواق العامة ولا توجد دراسات رصينة يعتمد عليها في رصد هذه القضية.

وقد جاء في المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة 2007 (وكان السؤال موجه للمواطنين عن حجم عمالة الأطفال في المدن موضوع الدراسة) أن 10.4% من الشباب ذكوراً وإناثاً يعملون منهم 5.1% أطفال في سن (15 - 19 سنة)⁽⁷⁾ ووفقاً للمسح متعدد المؤشرات والقطاعات الذي نفذ سنة 2016 فقد اتضح أن نسبة عمالة الأطفال دون سن الثامنة عشر من العمر وصلت إلى 21.5% مع ملاحظة ارتفاعها في بعض البلديات عن هذا المستوي. ومن خلال مقارنة نسبة عمالة الأطفال في سنة 2007 التي كانت 5.1% ووصلت إلى 21.5% سنة 2016 يتضح أن ليبيا تعاني من مشكلة كبيرة جداً في موضوع عمالة الأطفال بعد سنة 2011 حيث تشكل حالياً هذه الظاهرة مشكلة حقيقية في المجتمع الليبي ويجب دراستها ووضع الحلول الجذرية لها.

18. العنف ضد الأطفال:

ورد تعريف العنف ضد الأطفال في التقرير العالمي عن العنف والصحة 2002 بأنه "الاستخدام المتعمد المتعمد للقوة أو الطاقة البدنية المهدد بها أو الفعلية ضد أي طفل من قبل أي فرد وجماعة تؤدي أو من المرجح للغاية أن تؤدي إلى ضرر فعلي أو محتمل لصحة الطفل أو بقاءه

تشير النتائج النهائية للمسح الوطني لصحة الأم والأسرة لسنة 2014، إلى أن 68% من أفراد العينة من الأطفال من فئة العمر (2-14) سنة تم تأديبهم بصورة معنقة

على قيد الحياة أو نموه وكرامته" والأطفال معرضون بشكل خاص لجميع أشكال العنف التي تمارس ضدهم، وخاصة حينما تكون من شخص يثقون به، مثل الآباء والأمهات وأفراد الأسرة، والمعلمين، وقد يحدث العنف ضد الأطفال في أي مكان و في أي وقت، بل يمكن أن يحدث في دور الأيتام والمدارس ومراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز وفي المحاكم، أو حتى في داخل المنزل، كما يمكن أن يكون الأطفال عرضة للعنف المرتبط بالنزاعات المسلحة ويتعرض أكثر من ربع الأطفال إلى العنف الجسدي الشديد والقاسي كأسلوب أسري في تأديب الأطفال وضبط سلوكهم وقد سجلت العديد من المستشفيات جميع أنواع العنف والتعذيب للأطفال وبعض الأسر تستخدم العنف النفسي تجاه أطفالها كأسلوب تأديبي من

سب وشتم وإهانة حيث أن طفل واحد من بين كل أربعة أطفال يتعرضون للعنف النفسي، وفي المناطق الداخلية العنف ضد الأطفال يكون بدرجة أكبر من الأسر الحضرية كذلك الحال عند الأسر الفقيرة أشد مما هو عليه عند الأسر الغنية ويتعرض الذكور للعنف بنسبة أكبر مما تتعرض له الإناث وفي الفئة العمرية الأكبر تكون الإناث بدرجة أكبر تعرضاً للعنف من الذكور، والجدول رقم (17) يوضح العنف ضد الأطفال حيث جاء فيه أن أربعة أنواع من الجرائم المبلغ عنها خاصة بالأطفال هي (قتل الوليد صيانة للعرض، تسبب الوليد صيانة أيضاً للعرض وتحريض الصغار على الفسق والفجور، وإساءة معاملة الأسرة، الانتحار) بما يكون جزء منها الأطفال⁽¹⁶⁾.

مقارنة أنواع وأعداد الجرائم المبلغ عنها خلال سنتي (2010 وسنة 2012)		الجدول (17)
2012	2010	نوع الجريمة
2	2	قتل الوليد صيانة للعرض
12	30	تسبب الوليد صيانة للعرض
3	8	تحريض الصغار على الفسق والفجور
26	-	إساءة معاملة الأسرة
غير محدد	56 (منها 27 انتحار 29 محاولة انتحار)	الانتحار

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الداخلية لسنة 2012

ويتعرض الأطفال في ليبيا إلى التعذيب داخل الأسرة خصوصاً في حالة وجود مشاكل عائلية وقد أظهرت نتائج المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة لسنة 2014 أن 68% من الأطفال في الفئة العمرية (2-14) قد تم تأديبهم بصورة عنيفة وهذا يحدث في غياب القيام بزيارات

تثقيفية دورية من قبل الجهات المختصة برعاية الطفولة خصوصاً للأسر التي لها سوابق في القيام بهذه العمال غير اللائقة بالأطفال، وأن 14.9% من الأطفال قد تم تأديبهم بصورة غير عنيفة⁽⁸⁾.

وتعرض العديد من الأطفال للتعذيب خلال الحروب والنزاعات المسلحة داخل ليبيا، وتم اختطاف عدد منهم وابتزازهم وابتزاز أهاليهم وضربهم وتعذيبهم ووصل الأمر إلى حد قتلهم في العديد من الحالات من أجل الضغط على أسرهم لدفع مبالغ مالية كبيرة لإطلاق سراحهم وتستقبل المرافق الصحية يوميا أعداداً كثيرة من الأطفال المعذبين من ذويهم أو من الخاطفين لهم ومازالت بعض المدارس تستخدم في أسلوب الضرب المبرح لردع طلبة المدارس. وقد حرم الدين الإسلامي الإيذاء وأوجب احترام الطفولة وإعطائها حقها وتربيتها والمحافظة عليها، ومنعت القوانين الليبية تعذيب الطفل وإساءة معاملته والمساس بشخصيته أو بسمعته ولا يجوز الاعتداء عليه بأي شكل من الأشكال وورد في قانون العقوبات الليبي عدم إساءة تربية الطفل أو المساس ببدنه أو إهماله في المواد (396 - 398) عقوبات ويعاقب بالسجن كل من أساء استعمال وسائل الإصلاح والتربية استعمالاً غير مشروع على من هو خاضع لسلطته أو من عهد إليه بتربيته وفقاً للمادة (398) عقوبات.

19. ظاهرة التسول لدى الأطفال:

يقصد بطفل الشارع إنه " أي طفل أو طفلة لم يصل سن البلوغ والذي أصبح الشارع مكان إقامته أو مصدر معيشته وبدون حماية ومتابعة من قبل أي شخص بالغ ومسؤول"⁽²²⁾ وصنفت اليونيسف نوعين من أطفال الشوارع: النوع الأول وهم يجوبون الشوارع ويعملون فيه طيلة

النهار ومن ثم يذهبون لمنازلهم للنوم وهناك نوع آخر وهم الأطفال الذين يعملون وينامون في الشوارع⁽²³⁾.

أما الطفل المتسول، هو ذلك الطفل الذي يتخذ من استجداء الناس وسيلة للحصول على المال ويؤدي مظهره الشخصي الدال على فقره وعوزة إلى شفقة الآخرين وعطفهم عليه ويقوم بهذا السلوك عن قصد وبشكل متكرر ومنتظم ويحدث هذا السلوك نتيجة لإجبار الوالدين والقائمين على رعايته للعمل على التسول.

1.19. أنواع التسول:

• تسول مباشر: يُسمّى أيضاً بالتسول الظاهر وهو التسول الصريح الذي يطلب فيه المتسول المال ويتم عن طريق ارتداء ملابس ممزقة ومتسخة ورثة أو مدّ يده للمارة أو اظهار عاهة مُعيّنة لديه وأحياناً تكون مفتعلة وغير موجودة بالأساس أو ترديد عبارات مُعيّنة كعبارات الدعاء التي تستثير عاطفة الناس أو الجمع بين أكثر من وسيلة منها.

• تسول غير مباشر: يُسمّى أيضاً بالتسول غير الظاهر أو المُقنّع، وهو أن يستتر المتسول خلف خدمات رمزيّة يقدمها للناس، كدعوتهم لشراء بعض السلع الخفيفة كالمناديل الورقية أو مُمارسة عمل خفيف كمسح زجاج السيارات أو الأحذية وغيرها.

• تسول اجباري: هو التسول الذي يُجبر فيه المتسول على ممارسة هذا الفعل كحالات اجبار الأطفال على ذلك.

ظاهرة تسول
الأطفال موجودة
للعيان في شوارع
العديد من المدن
الليبية، ونتيجة
لغياب البيانات
الفعليّة
والتفصيلية، لا
تتوفر معلومات
عن أعدادهم ولا
فئات أعمارهم ولا
أيضاً جنسياتهم
(ليبينون وغير
ليبين)

• تسوّل اختياريّ: هو التسوّل الذي لا يكون فيه المتسوّل مضطراً لشيء سوى رغبته في جني المال بأي وسيلة.

• تسوّل موسميّ: هو التسوّل الذي يكون في المناسبات والمواسم فقط كمواسم الأعياد وشهر رمضان.

• تسوّل عارض: هو التسوّل الذي يكون طارئاً ومعبراً لحاجة ماسّة حلّت للشخص، كالشخص الذي ضلّ طريقه أو أضاع أمواله في الغربة، حيث ينتهي هذا النوع من التسوّل بانتهاء حاجة الشخص المتسوّل.

• وهناك نوع آخر من التسول وهو تسول نعي واحتيال حيث ترى المتسول واقفاً في إحدى الشوارع الرئيسة أو على الطرقات يحمل علبة دواء فارغة ويدعي أنه ليس لديه ثمنها أو تراه قابلاً أمام إحدى المستشفيات وهو يحمل نموذج تحليل لمريض عنده موجود بالمستشفى ولا يملك ثمن التحليل وفي الأصل لا توجد صحة عن ما يدعى وتجده واقفاً بنفس المكان لهذا الغرض عدة أشهر.

• تسوّل غير القادر: هو التسوّل الذي يُمارسه الشّخص العاجز أو المريض والمتخلّف عقلياً، حيث يوضع في دور الرعاية المُخصّصة له حين القبض عليه.

• تسوّل الجانح: هو التسوّل الذي تُصاحبه أفعال إجرامية كالسرقة، حيث يُسهّل غطاء التسوّل على المتسوّل ممارسة هذه الأفعال الإجرامية.

2.19. أشكال التسول:

يستخدم المتسولون أشكالاً مختلفة للقيام

بالتسوّل، ويتخذون كثيراً من الطرق والحيل للحصول على المال ويتفنّنون في ذلك، ومن هذه الأشكال:

• اظهار الحاجة الماسّة للناس عبر البكاء، كأن يدّعي المتسوّل أنه عابر سبيل ضاع ماله أو نفذ، فيطلب من الناس المساعدة، وأحياناً يتم استغلال المساجد للحصول على مأربه وكل يوم أو وقت من أوقات الصلاة تجده في مسجد ما.

• انتحال بعض الأمراض والعاهات غير الحقيقية عبر الخداع والتّمويه كاستخدام المستحضرات التجميلية مثلاً لإستثارة عواطف الناس.

• طلب التبرعات لأجل مشروع خيري كبناء المساجد أو المدارس ونحوها.

• ادّعاء الإصابة بالخلل العقليّ عبر التلفظ بعبارات غير مفهومة أو التلويح بإشارات مُبهمة، لكسب شفقة الناس وأموالهم.

• اصطحاب الأطفال خاصّة الأطفال الذين يُعانون من خللٍ أو إعاقة مُعيّنة إلى أماكن مُعيّنة يرتادها الناس بكثرة كالمساجد والأسواق، لأثارة مشاعر الرّحمة والعطف لدى الناس.

• استئجار أطفال واستخدامهم كوسيلة للتسول مع دفع مقابل لأسرة الطفل، حيث يقومون بعمل عاهات مُصطنعة للأطفال غالباً ما تكون باستخدام أطراف صناعية مشوّهة.

• استغلال مشاعر الناس وعطفهم عبر اظهار وثائق رسميّة وصكوك غير حقيقية لحوادث وهميّة يلزم دفعها كقائمة حساب الماء والكهرباء، أو وصفات الأدوية.

3.19. أسباب التسول:

• ازدياد الفقر وانتشاره ليشمل أعداداً أكبر في المجتمعات.

• ازدياد نسبة البطالة لدى الشباب.

• تشجيع بعض الناس للمتسولين، إذ يغلبهم شعور الرأفة والعطف فيعطون دون تردد.

في ليبيا أصبحت ظاهرة التسول لدى الأطفال بجميع أشكالها وأنواعها وأسبابها أمراً ظاهراً للعيان في كل وقت وتتواجد هذه الظاهرة في

تقاطعات الطرق والإشارات الضوئية والمساجد ومطبات الطرق وفي المنازل والمحلات التجارية، وقد بلغت نسبة التسول بين الأطفال

في ليبيا 10% من حجم عينة الدراسة 8% الذكور و2% إناث مع العلم بأن هذه النسبة تشير لفئة العمر بعد سن الثامنة عشر من العمر،

حيث بلغت نسبة المتسولين من الذكور 44% والإناث 56% (24) وهنا لا بد من الإشارة إلى

ما هو أهم في هذه الظاهرة، وهو أن النسبة الأكثر من المتسولين من جميع الفئات ليسوا من الليبيين ولكن للظروف السائدة في البلاد وعدم

وجود أو رغبة من الأجهزة الرقابية على ضبط هذه الفئة والتي انتشرت في كل ربوع بلادنا حتى أصبحنا نراها في شوارعنا الرئيسية وعلى

مرأى ومسمع من كافة الأجهزة الأمنية والرقابية، وتجد من بين المتسولين من جنسيات عربية وأفريقية يرتدون الملابس الليبية ويتفوهون

بلهجة ليبية مكسرة ايهاً للناس بأنهم من أصل البلاد واستغلالاً للظروف التي تمر بها ليبيا حيث

اتخذوا من هذه المهنة أسهل طريقة للإرتزاق

السهل والمريح.

20. مقومات القوة ومكامن الضعف -الفرص والتحديات الخاصة للنهوض

بالطفولة:

1.20. مقومات القوة:

• يتمتع المجتمع الليبي بالقيم الإسلامية والاجتماعية.

• النسيج الاجتماعي القوي وترابط الأسرة في ليبيا يجعل الأطفال يشعرون بالأمان والعطف والحنان.

• ارتفاع نسبة الخصوبة وجميع الولادات تقع تحت إشراف طبي.

• القضاء على مرض الجدري وشلل الأطفال والتسمم الوليدي.

• نجاح البرنامج الوطني للتطعيمات وتحقيق مستويات عالية للتغطية بالتطعيمات بكافة مناطق ليبيا.

2.20. مكامن الضعف:

• ضعف تواصل وتفاعل التعليم في ليبيا مع أنظمة التعليم والبرامج المتطورة في البلدان المتقدمة والاستفادة من برامجها واستخدام برامج تعليمية

مشتركة معها أو اتباع أسلوب التوأمة على مستوى الجامعات ومؤسّسات البحث العلمي الليبية والعربية والأجنبية.

• حالة الانفلات الأمني وانخفاض صادرات النفط وتذبذبها بين الانخفاض والارتفاع وتدنى أسعاره ونضب الموارد الطبيعية وتقلص إنتاجها.

• ضعف الكفاءات والقدرات المهنية والفنية والنقص الملحوظ في برامج إعداد وتأهيل المدرّسين خاصّة بالنسبة للتعليم الأساسي

والثانوي، فلا تزال طرق التدريس تقليدية كالتسميع والحفظ والتلقين ولا تتبنى مهارات الفكر النقدي والكفاءة العقلية اللازمة لبناء مواطن العصر الحديث.

• غياب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

3.20. الفرص:

• وجود أعداد كبيرة من العناصر الطبية ونجاح البرنامج الوطني للتطعيمات وتحقيق مستويات عالية للتغطية بالتطعيمات.

• وجود أعداد كبيرة من العناصر الطبية المساعدة المؤهلة تأهيلاً عالياً في جميع أنحاء ليبيا، ووجود مرافق صحية منتشرة على نطاق واسع في كل التجمعات السكانية داخل وخارج المدن.

• وجود جملة من القوانين والقرارات التشريعية التي تخص الطفل والتي من شأنها اعطاء السند القانوني للنهوض بالطفولة.

• وجود عدد كبير من المعلمين والمعلمات في جميع أنحاء ليبيا ووجود وانتشار المدارس في كل مكان.

4.20. التهديدات.

• استمرار النزاع المسلح والحروب.

• النقص الشديد في الأدوية والمعدات والمستلزمات الجراحية ومستلزمات المعامل.

• النقص الحاد في البيانات والمؤشرات التي تعكس الوضع الحقيقي للطفولة.

• الانخفاض الشديد في سعر الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى ما أدى إلى ارتفاع كبير في

أسعار السلع الأساسية كالغذاء والدواء.

• ضعف الموارد المالية للدولة ما نتج عنه قصور واضح في الإمدادات الغذائية الأساسية بما في ذلك حليب الأطفال والأدوية وخاصة التطعيمات.

• وجود ضعف في رصد ومتابعة أمراض الطفولة والظواهر السلبية مثل العنف ضد الأطفال وسوء معاملة الإناث.

• ليبيا تعاني من وجود تفاوت في الخدمات الصحية والتعليمية بين المناطق.

• وجود عدد من الأسر تحت خط الفقر ما ينعكس سلباً على حياة الأطفال.

• نقص السيولة وانقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود غاز الطهي لفترات طويلة يعرض الأطفال للأمراض وسوء التغذية والإضطرابات والأمراض النفسية.

• عدم تمكن الدولة من تقديم الخدمات المجانية للأطفال.

• المشاهد المقترحة للنهوض بالطفولة:

الإجراءات التنفيذية.	المشاهد
<ul style="list-style-type: none"> • تقديم إعانات نقدية وعينية للأسرة متوسطة الدخل والتي تعول عدد كبير من الأطفال. • توفير الأدوية المجانية للأطفال ولو بأصناف معينة منها. • وضع برامج توعوية للرضاعة الطبيعية وتشجيعها وإعطاء منح ودعم مالي وهدايا تشجيعية للمرأة المرضعة لأكثر من ستة أشهر. • رفع كفاءة العناصر الطبية والطبية المساعدة. • رفع كفاءة المعلمين والمدربين. • نشر الوعي الصحي والعمل على تنفيذ برامج التوعية والتثقيف الصحي • توفير الإمكانات اللازمة للصحة والتعليم والثقافة الخاصة بالطفولة وتقديمها بصفة مجانية. 	<p>المشهد الأول: التوفيق بين الوضع القائم والمستجد.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير التعليم وتدريب المعلمين ورفع كفاءتهما. • إدخال وسائل التعليم الحديثة. • تطوير الصحة والعمل الاجتماعي وتوفير وسائل الترفيه للأطفال وتدريب العاملين في مجال العمل الصحي والاجتماعي والثقافي ورفع كفاءتهم. • توفير الإمكانات اللازمة للصحة والتعليم والثقافة الخاصة بالطفولة. 	<p>المشهد الثاني: إصلاح الوضع القائم</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطبيق التأمين الصحي وإلزام الدولة بتغطية نفقات علاج الأطفال مجاناً. • تطبيق معايير الجودة على جميع المدارس والمرافق الصحية العامة والخاصة وقل كل من لم تتوفر فيها المعايير المعتمدة من الجودة. 	<p>المشهد الثالث: التغيير الجذري</p>

المصادر والمراجع:

1. تقرير واقع الطفل العراقي، إعداد مكتب هيئة رعاية الطفولة، إصدار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالعراق عام 2011.
2. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1990.
3. الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائته الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في نيويورك من أجل الطفل سنة 1998.
4. قانون الطفولة رقم 5 لسنة 1990.
5. التقرير الوطني الدوري الثالث والرابع للفترة (2003 – 2012) بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل – وزارة الشؤون الاجتماعية 2017.
6. المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (1995).
7. المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2007).
8. المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014).
9. التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة لسنة 2014 م الصادر عن مركز المعلومات والتوثيق.
10. تقرير عن مرض الإيدز الصادر عن المركز الوطني للأمراض في سنة 2014.
11. دراسة مركز الأمراض مع مدرسة ليفربول لطب المناطق الحارة حول المسح السلوكي الحيوي لدى الفئات الأكثر خطراً في ليبيا 2009 – 2010.
12. التقرير الدولي للإعاقة 2015.
13. التقرير السنوي للهيئة العامة للتضامن عام 2007.
14. التقرير الإحصائي المروري السنوي لوزارة الداخلية سنة 2016.
15. تقرير منظمة الصحة العالمية عن الانتحار 2015.
16. التقرير السنوي عن الجريمة الصادر عن وزارة الداخلية الليبية سنة 2012.
17. تقرير الأهداف التنموية للألفية في ليبيا 2015 – الهيئة العامة للمعلومات.
18. تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا رقم (3) لسنة 2015. بشأن الأوضاع باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا. صدر بالبيضاء ليبيا 16 / نوفمبر / 2015 الإنسانية للنازحين والمشردين داخلياً والمهجرين خارجياً – قسم الشؤون الإنسانية.
19. قانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.
20. كتاب الاتفاقيات الدولية والثنائية التي صادقت عليها ليبيا، د. عبد السلام صالح عرفة 2008.
21. المسح الوطني متعدد القطاعات لتقييم الحاجيات الأسرية للاتفاقيات مصالحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط واليونيسيف (2016).
22. تعريف المنظمات في سويسرا سنة 1983.
23. أطفال الشوارع، فيصل حمدان الشمري، على الرابط www.Almualem.net 2003.
24. ظاهرة التسول في ليبيا، مركز الدراسات الاجتماعية (2011).

ثانياً: الشباب وتحديات التنمية

تمهيد:

تعد التنمية بكل أبعادها حركة دائمة مستمرة تبعث الحياة في كيان المجتمع البشري، ودفعة أساسية تفضي به إلى مصاف التقدم والرقى الحضاري، وتتجاوز به عقدة تثليث التخلّف - Triangulation of Backwardness، المعروفة في أدبيات التنمية "بثلاثية التخلّف " Trigonometry.

إلا أن التنمية كقوة دافعة لحركة المجتمع بحاجة إلى طاقة متجددة، وعنصر مولد للطاقة الحيوية لكي يعزز حركتها، ويحافظ على استدامتها، ومردودها الإيجابي، والمساعدة في القضاء أو التخفيف من قساوة الحياة وشظف العيش، فالعنصر الأساسي للتنمية ومحركها المادي والمعنوي هم الشباب الجيل الجديد المتجدد، الذي تعوّل عليه المجتمعات في مسيرتها التنموية، وتحولاتها الاجتماعية والاقتصادية الثقافية والسياسية، فقدرة الشباب على تعضيد التنمية تزداد أهمية في سياسات التحولات التنموية، فالشباب يمثل العنصر البشري الفاعل في عمليات التنمية. ولكن أي شباب تحتاجه التنمية؟ وما الذي ينبغي أن يعطيه المجتمع للشباب لكي يكون الشباب عنصراً تنموياً فعالاً؟

دون شك التنمية بحاجة إلى الشباب المؤهل

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

الذي يمتلك القدرة على المنافسة في سوق العمل بما يمتلكه من مؤهلات، وكفاءات ومهارات مطلوبة لتنفيذ برامج التنمية.

وفي المقابل على المجتمع أن تكون لديه سياسات تنموية تؤهل الشباب لأداء دورهم التنموي، واشباع حاجاتهم، ومعالجة مشكلاتهم، بما يجعلهم قادرين على المساهمة الفعالة في برامج التنمية المجتمعية، وهذا بدوره مرهون بسياسة المجتمع، ومدى فعاليتها، وعنايتها بفئة الشباب، والعمل على إعدادها، وتزويدها بالمعارف والمهارات والتأهيل من خلال التعليم والتدريب المهني في مختلف مجالاته. لهذا لا يمكن تناول قضية الشباب، ومطلقاتها بكل مكوناتها، بمعزل عن قضية التنمية، ومراعاة لهذه الاعتبارات وأهميتها يتناول هذا البحث (الشباب في ليبيا) من منظور العلاقة المتداخلة والمترابطة بين الشباب والتنمية.

1. المفاهيم:

يعد مفهوم الشباب من المفاهيم الجوهرية تنموياً وديموغرافياً وفلسفياً، فهو من المفاهيم التي يتفق حوله غالبية الباحثين والمنظرين في الاجتماع والسياسة، والاقتصاد، وعلم النفس، والجغرافيا من المنظور الكمي، وإن اختلفوا حوله من المنظور النوعي.

التنمية كقوة
دافعة لحركة
المجتمع بحاجة
إلى طاقة
متجددة، وعنصر
مولد للطاقة
الحيوية لكي يعزز
حركتها،
ويحافظ على
استدامتها

العنصر الأساسي
للتنمية
ومحركها
المادي
والمعنوي، هم
الشباب الجيل
الجديد المتجدد

1.1. المفهوم النوعي للشباب:

يعتمد على محاولة تقديم، وصف عضوي، وعقلي، ونفسي، وديموغرافي لأفراد هذه الفئة من السكان بأسلوب يتميز بعمق في التحليل، والوصف، وانطلاقاً من هذا المنظور، فإن الشباب هم جماعة بشرية تتميز بخصائص خاصة متميزة عن بقية أفراد المجتمع من حيث النضج العقلي والنفسي، والبناء الجسمي، ومستوى التفكير والقوة والحيوية، وطبيعة الدور الذي يقومون به، والمنسوب إليهم من قبل مجتمعهم الذي يحدد دورهم الوظيفي تعليمياً ومهنياً.

حيث يعيش الشباب في هذه المرحلة في مواجهة أدواراً جديدة مطلوبة منهم في المرحلة المقبلة، فالفرد يتفاعل طوال فترة تكوينه مع البيئة المحيطة وتأثيراً، وتتأثر هذه السيرورات في فترة التكوين الشبابي في حياته، وبالمؤسسات الاجتماعية التي ترعى الشباب⁽¹⁾.

1.2. المفهوم الكمي للشباب:

يحدد المفهوم الكمي لهذه الفئة العمرية من حياة الإنسان بمقياس كمي (رقمي فتوي) يعتمد على تحديد فئة عمرية معينة. إن مفهوم الشباب من المنظور الكمي تحذوه اختلافات طفيفة، فهناك اتفاق على بداية هذه المرحلة والتي تتحدد بـ 15 سنة، ولكن الاختلاف حول نهايتها حيث تتراوح من 24 - 34 سنة.

في بيان المؤتمر الدولي للشباب ببرشلونة سنة 1985 تبنى المفهوم الكمي للشباب الذي حدده علماء الاجتماع في بداية السبعينيات

كإطار مرجعي للسنة الدولية للشباب والذي مفاده أن فترة الشباب تخص الفئة العمرية (15 - 25) عاماً. وكذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقترحان التركيز في الدرجة الأولى على الشباب ذكوراً وإناثاً الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15، 24 عاماً، كما يقترحان أحياناً توسيع فئة الشباب لتشمل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25-25 عاماً وخاصة في الدول التي تمر بمرحلة صراع. وفي ليبيا تم اعتماد الفئة العمرية (15 - 29 سنة) في دراسة لحالة الشباب في ليبيا أجريت بالتعاون بين وزارة التخطيط والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية (UNFPA) عام 2017.

2. الشباب والتنمية:

إن التركيبة الديموغرافية والاجتماعية تعد أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة في التوجهات العامة لاستراتيجيات التنمية التي تعكس توجهات المجتمع التنموية من منطلقات عدة منها:

- الإمكانيات والموارد اللازمة للدفع بعجلة التنمية والتغيير نحو الانطلاق وتمثل في مدى إمكانية توفر الموارد البشرية والطبيعية بالمجتمع المعنى.

- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والسياسية و الأمنية السائدة في المجتمع برمته، ومدى قدرتها على استيعاب الطاقة البشرية الجديدة التي يمثلها الشباب باعتبارهم العنصر

البشري الحيوي بطاقاته البشرية، والوسيلة الجوهرية المؤهلة لإرساء قواعد فعلية متينة داعمة لحركة التنمية، وتسهم في انطلاقة المجتمع نحو التقدم الحضاري المنشود، وتساعد في إنشاء مؤسساته التشريعية والتنفيذية والخدمية.

• الكثافة السكانية والتوزيع السكاني المتوازن جغرافياً، والخبرات، والقدرات الفنية المؤهلة لقيادة وتوجيه حركة التنمية.

• خيارات المجتمع التنموية حاضراً ومستقبلاً، وتأتي في مقدمتها الظروف والمعطيات الدولية وتدخلاتها في السياسة العامة للمجتمع، والتي يتم في ظلها رسم السياسات التنموية، وتحديد التوجهات اللازمة لتنمية المجتمع.

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية لها انعكاساتها السلبية على السياسات العامة لعملية التنمية، خاصة تلك المجتمعات التي استهدفت بالتغيرات السياسية في نهاية عام 2010 وما قبلها مثل ليبيا وتونس، ومصر، والعراق، وسوريا واليمن.

1.2. سياسات تمكين الشباب:

يمثل الشباب في ليبيا، قوة بشرية هائلة قادرة على أن تشارك بكل فعالية إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها في مجالات التنمية المتنوعة والمتعددة، إذ يمثل السكان في سن الخامسة والعشرين فأكثر غالبية السكان في المجتمع العربي، وأن 22% من السكان هم من فئة العمر

(15-24 سنة)، حسب نتائج التعداد العام للسكان 2006.

إن النمو في أعداد الشباب يستوجب ضرورة أن ينتهج المجتمع نهجاً تنموياً متوازناً مستفيداً من هذه (الطفرة) الديموغرافية ويوظفها توظيفاً ناجحاً في ضوء استراتيجيات تنموية هادفة تحقق طموحات السكان بشكل عام والشباب بشكل خاص وتمكنهم من المساهمة الإيجابية في حركة التحولات التنموية بما يضمن لهم الحماية من الانحراف والتطرف والإنجرار وراء الحركات الهدامة التي تستغل عقول الشباب وعواطفهم الروحية والوجدانية وتوظيفهم في تحقيق توجهاتها المضادة للتنمية وقيم المجتمع الأخلاقية والروحية.

لقد رسمت، وأقرت العديد من سياسات التمكين على المستويات القطرية والدولية وفي هذا السياق من الأهمية بمكان الإشارة إلى سياسات التنمية في ليبيا تجاه الشباب وتمكينهم من أداء دورهم التنموي، فسياسات التنمية في ليبيا على مدى عقود مضت أولت أهمية خاصة بعنصر الشباب خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية، فقد تضمنت العديد من التوجهات ذات العلاقة الوثيقة برعاية الشباب وحمايتهم من متغيرات الانحراف الاجتماعي، إذ أكدت سياسات التحول الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا عبر الخطط التنموية المتعددة على ضرورة التركيز على إعطاء الأولوية لفئة الشباب، وتقديم العناية اللازمة، وتنفيذ البرامج والمشروعات التي

تسمح بتوفير الخدمات التي ترفع بمستواهم بصورة شاملة ومتكاملة بفئاتهم المتنوعة، ومراحل أعمارهم المختلفة، وتوجيههم توجيهاً سليماً، وتوفير الوسائل التي تجنبهم الانحراف والقلق، وتبعدهم عن الصراعات المسلحة واهتزاز القيم، وتحقيق تكامل الشخصية والتوافق الوجداني، وتعميق شعورهم بالانتماء للمجتمع⁽⁵⁾ فضلاً عن توفير إقامة العديد من المراكز الخاصة بالرعاية والتوعية الاجتماعية متمثلة في دور رعاية البنين والبنات، ورعاية الأحداث، وحماية المرأة، ورعاية تأهيل المعاقين وبيوت الشباب، والمصايف الشبابية والتعليم ومراكز التعليم والتدريب المهني.

أما مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013-2040. فقد تضمنت جملة من المرتكزات في هذا الإطار منها توسيع الخيارات أمام الإنسان كأساس للتنمية البشرية وجودة التعليم وتوافق مخرجاته مع احتياجات التطوير والتنمية وترسيخ ثقافة العمل والكسب المشروع والمبادرة والإبداع والريادة، وثقافة التمكين بديلاً عن الإقصاء والتهميش، والانفتاح على الذات والآخرين⁽⁶⁾.

إن مشاركة الشباب في التنمية المستدامة يتطلب ادماجهم في كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، ويمكن ترجمة سياسة التمكين في توسيع خيارات الشباب، واستحداث فرص عمل منتجة وتحسين أوضاعهم اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً بما يكفل لهم "سبل العيش اللائقة" فنجاح سياسة التمكين تعنى زيادة عدد

الوظائف للشباب، وتعزيز جودة الوظائف من خلال تحسين إنتاجيتها، وتسهيل انتقال الشباب إلى قطاعات أكثر إنتاجية، وزيادة إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، وبناء مهارات أصحاب العمل من الشباب، ودعم المؤسسات الاجتماعية وفرص العمل في القطاعين العام والخاص وتعزيز بيئة سياسية مواتية لخلق فرص العمل للشباب.

إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا وما بعدها تضمن ضرورة تمكين الشباب وتوظيفهم توظيفاً إيجابياً في إطار توجهات إستراتيجية تنمية شاملة تنبذ التطرف بأشكاله المختلفة، وحماية الشباب من طاحونة النزاعات المسلحة، وأتون الفراغ والجريمة المنظمة، وشبكات التهريب والعمل على ادماجهم في حركة التنمية لتحقيق تطلعاتهم واستثمار طاقاتهم الحيوية استثماراً تنموياً مثمراً لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، وهذا التوجه التنموي بدوره يستوجب "ضرورة حث الخطى نحو إقامة مجتمع المعرفة، وضرورة لادماج الفعال للشباب في عمليات بناء التنمية، وتوفير البيئات التمكينية لهذا البرنامج على أسس من العدالة الاجتماعية، ودعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة⁽⁷⁾ وفي إطار ما يظهر عجز سياسات التنمية في ليبيا بشكل خاص والمجتمع العربي بشكل عام فقد عجزت الدول العربية عن توفير بيئات تمكينية تدعم الشباب، بل أنها عجزت عن حماية فئة الشباب من الفقر والبطالة، والتهميش والإقصاء"⁽⁸⁾.

يمثل الشباب في ليبيا قوة بشرية هائلة قادرة على المشاركة الفاعلة في جهود التنمية إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها

2.2. التمكين يعزز دور الشباب في التنمية:

إن العلاقة بين الشباب والتنمية تحكمها أطر منطقية من بينها "الحرية" التي تترجم في سياق تنمية القدرات وتوسيع الخيارات، وتوفير متطلبات المعرفة، وحق التعبير، ودعم التوجهات في إطار مجتمعي متوازن يخلو من القيود السياسية والمادية التي تعيق حركة الشباب التنموية في مختلف مظاهر النشاط الاجتماعي والاقتصادي بهذا الخصوص، وأكدت التقارير التنموية من بينها تقرير المعرفة العربية (2010-2011) على الثلاثية المتلازمة للتنمية وهي "المعرفة، التنمية، والحرية"⁽⁹⁾ وهذا من شأنه أن يقود إلى توضيح العلاقة بين المعرفة والنمو الاقتصادي، وهي علاقة ليست خطية أحادية بسيطة، بل تتضمن اشكالية متمثلة في التناقض الكامن في مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة. فالتنمية المرتكزة على المعرفة في المجتمعات ذات الطفرة السكانية، ومن بينها ليبيا لا تتحقق إلا من خلال إعداد الشباب إعداداً جيداً ودعم قدراتهم، ومهاراتهم وقيمهم.

إن هذا التوجه بدوره مرهون بتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، واستبعاد التهميش "فالعدالة الاجتماعية" كشرط أساس من شأنه أن يوفر السياسات الاجتماعية الداعمة لبناء قدرات الأفراد، وتوسيع فرص المشاركة في كل مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

فالدور التنموي للشباب يتأتى من خلال الإهتمام المباشر والدائم من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بهذه الفئة العريضة من السكان، وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات

اللازمة لتنمية مهاراتهم وقدراتهم وإبداعاتهم التي تعزز حركة التنمية ويكونوا داعمين لها لا مخربين. إن الاستثمار في الشباب، وادماجهم في عملية التنمية يتطلب تجهيزهم بالمهارات التي تمكنهم من التعامل مع متطلبات نقل وتوطين المعرفة، وبخاصة مهارات الحياة التي تساعد الشباب على الاندماج في الحياة، وتشكل حلاً واعداً لإزاء تحديات البطالة⁽¹⁰⁾.

وفي سياق الحديث عن إستراتيجيات التنمية البشرية، ودعم الشباب من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قدّم فريق من الخبراء المحليين مقترحاً لإستراتيجية التمكين والتنمية البشرية وهي خطة مستقبلية مداها الزمني (27) عاماً ولكن تظل حبراً على ورق ما لم تجد الهيئات والمؤسسات القادرة على ترجمتها إلى برامج عمل تنموية فاعلة خاصة بعد أن فقدت من عمرها الزمني العديد من السنوات دون أن تحرك المؤسسات الرسمية حيالها ساكناً لبث الحياة فيها.

إن الهدف الإستراتيجي لهذا المقترح يتمثل في "التوجه نحو التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تستجيب مؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل، والعمل على تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة وإيجاد قاعدة معلومات شاملة للموارد البشرية وفرص العمل لتحديد أبعاد الواقع الاقتصادي والتنموي ومتطلباته من الموارد"، كما تضمن جملة من المرتكزات من بينها، توسيع الخيارات أمام الإنسان كأساس للتنمية البشرية، وجودة التعليم.

إن مرحلة المقبلة تتطلب ضرورة تمكين الشباب وتوظيفهم توظيفاً كفوفاً في إطار توجهات استراتيجية تنموية

3. الشباب وفرص التعليم:

في مجال تنمية القوة البشرية والتعليم تعد ليبيا من المجتمعات التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال نشر التعليم بمختلف أنواعه وفروعه المعرفية، وفي المناطق كافة الريفية منها والحضرية على حد سواء، وهي من المجتمعات التي جعلت التعليم إلزامياً لكل السكان ذكوراً وإناثاً حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي المرحلة الإعدادية، فضلاً عن مجانية التعليم في جميع المراحل التعليمية بالمؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية، وهذا يمثل مبدءاً أصيلاً من مبادئ التنمية في ليبيا.

وفي مجال توصيف وتصنيف الإنجاز الوطني في مجال التنمية البشرية تشير التقارير ذات العلاقة إلى أن ليبيا تعد من مجموعة البلدان التي تميزت بالإنجاز المرتفع في حقل التنمية البشرية، على متدرج قياسي يقع بين (0-1) يأتي تقدير قيمة الأداء الليبي مساوياً (0.806)، واحتلت ليبيا المرتبة (64) من تسلسل الإنجاز الإنمائي من بين (187) بلداً⁽¹¹⁾.

إن استعراض البيانات الكمية عن حالة التعليم في ليبيا في مرحلة التعليم المتوسط والجامعي والعالي يعنى عرضاً لحالة الشباب حسب المستوى التعليمي لأن هذه المراحل التعليمية تشمل الشباب في الفئة العمرية من 15 سنة حتى 24 سنة وما فوق، وتمتد إلى 34 سنة، وتشير البيانات المتاحة بهذا الخصوص إلى أن عدد الملحقون بمرحلة التعليم الأساسي قد عاود الارتفاع بعد أن شهد انخفاضاً في عقد

التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لانخفاض عدد المواليد في تلك الفترة وما قبلها. فقد ارتفع من 1082347 طالباً وطالبة (555910 بنين و526437 بنات) في العام الدراسي 2004 / 2005 ليصل إلى 1342046 طالباً وطالبة (676391 بنين و665654 بنات) في العام الدراسي 2014 / 2015) وارتفعت نسبة النوع بهذه المرحلة من 48.6% في العام الدراسي الأول لتصل إلى 49.6% في العام الأخير⁽¹²⁾.

وفي مرحلة التعليم المتوسط تطور عدد الملحقين من 333091 طالباً وطالبة (143033 بنين و190058 بنات) في العام الدراسي 2004/2005 ليصل إلى 402048 طالباً وطالبة (195797 بنين و206351 بنات) في العام الدراسي 2014 / 2015، ويلاحظ أن عدد البنات يفوق عدد الأولاد وبذلك بلغت نسبة الإناث بهذه المرحلة 57.1% و51.3% للسنين على التوالي.

إن مناقشة مسألة سوق العمل والبطالة من منظور كمي نوعي في إطار البيانات الكمية المتاحة بالرغم من قدمها بهدف تسليط الضوء على أزمة الشباب العاطل عن العمل والباحث عنه، ولم يجده ويمكن تعزيزها ببيانات كمية عن هذه الفئة الاجتماعية الهامة والمحرومة من العمل والإنتاج، فتصور سيولوجيا العمل يعتمد على توصيف حالة الشباب العاطل عن العمل اعتماداً على أفكار نابذة من الوضعية المتأزمة التي يعيشها الشباب في ليبيا، واستناداً إلى المعاشة اليومية لحالة هذه الفئة الاجتماعية،

الدور التنموي للشباب يتأكد من خلال الإهتمام المباشر والدائم من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بهذه الفئة العريضة من السكان

لقد قطعت ليبيا شوطاً كبيراً في مجال نشر التعليم على المستويين الأفقي والرأسي ولكل من الذكور والإناث

وفي مرحلة التعليم الجامعي تضاعف عدد المسجلين بهذه المرحلة لأكثر من 100 %، فقد ارتفع عدد طلاب التعليم الجامعي من 206040 طالباً وطالبة (111269 بينين و148771 بنات) في العام الدراسي 2004 / 2005 ليصل إلى 502391 طالباً وطالبة (237631 بينين و269761 بنات) في العام الدراسي 2014 / 2015، وبالرغم من هذه الزيادة الكبيرة فإن الزيادة بين البنين كانت أكبر بكثير مما هي عليه بين البنات ولهذا انخفضت

نسبة النوع من 72.2 % في السنة الأولى لتصل إلى 52.7 % في السنة الأخيرة. وفي مجال التعليم المهني (التقني والفني) فإن البيانات تشير إلى أن عدد الطلاب بالمعاهد الفنية المتوسطة خلال العام 2012 / 2013 بلغ (60691 طالباً وطالبة) موزعين حسب النوع كالتالي: ذكوراً (33189) طالباً، وإناث (27502) طالبة، وبلغ إجمالي مؤسسات التعليم التقني والفني (384) معهداً أو مركزاً.

الجدول (1)

تطور عدد الملتحقين بالتعليم والتدريب المتوسط والعالي حسب النوع والمرحلة 2005 و2015

المرحلة	2005 / 2004			2015 / 2014			الزيادة %
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
تعليم ثانوي	143033	190058	333091	195797	206351	402148	20.7
تدريب متوسط	0	0	0	33189	27502	60691	0
تعليم عالي	111269	148771	260040	237631	264761	502392	93.2
المجموع العام	254302	338829	593131	466617	498614	965231	62.7

المصدر: مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي - صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير حالة الشباب 2017

توضح بيانات الجدول رقم (1) أن عدد الملتحقين بالتعليم والتدريب المتوسط والعالي عام 2015 يصل إلى أكثر من 44 % من مجموع الشباب لهذه السنة، وهي نسبة عالية بالرغم من عدم احتساب من هم في التعليم الأساسي من فئات العمر 15 و 16 سنة ممن هم متأخرين أو متعثرين في الدراسة وكذلك الملتحقون بأنماط أخرى من التعليم والتدريب لم تشملها الإحصاءات الرسمية.

4. الشباب وسيولوجيا العمل:

أبرزت التطورات السياسية التي طرأت في

ليبيا بداية العام 2011 تغيرات عميقة طالت كل مؤسسات المجتمع وبنيتته وتركيبته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما أفضى إلى تغيرات مقلقة على كافة المستويات ولا زالت آثار هذه التغيرات بكل أزماتها مستمرة بعد مضي أكثر من ثمان سنوات وتأثر بها الشباب بشكل مباشر، خاصة على صعيد العمل والتوجهات الفكرية والسياسية والاجتماعية نتيجة لما يدور حولهم من أحداث لم يتمكنوا من استيعابها والتكيف معها في سياق يخدم حركة التنمية فكل المعطيات ومستجداتها استرعت

بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم

المتوسط والعالي 44 % من مجموع فئة الشباب عام 2015

اهتمام فئة الشباب ووضعه أمام مفترق طرق وخيرات صعبة وأستناداً إلى المعيشة الحالية اليومية هذه الفئة الاجتماعية وعلى الملاحظة المباشرة. ويسعى هذا المدخل إلى محاولة التعرف على المحددات الاجتماعية

لهذه الظاهرة من منظور كمي رغم الصعوبات الكمية والنوعية التي تطرحها الظاهرة المدروسة في ظل ندرة البيانات والدراسات الخاصة بهذه الفئة في المجتمع الليبي، واختلاف المقومات السيسولوجيا لهذه الفئة واختلاف تكوينها الاجتماعي. وانطلاقاً من هذا الإطار النظري سنستعرض النقاط الأساسية ذات الصلة بسيسولوجيا العمل في سياقها التالي: الشباب وسوق العمل، توزيعات الشباب حسب العمل الوظيفي المهني، توزيعات الشباب الباحثين عن فرصة عمل، توزيعات الشباب العاطلين عن العمل.

- الشباب وسوق العمل " تخوفات ومستقبل غامض "

يثير العديد من الباحثين المهتمين بمسائل العمل طرح الكثير من التصورات والأفكار حول مستقبل العمل وما يكتنفه من غموض وقلق وما نتج عنه من مخاوف قد تكون في محلها خاصة في ظل تنامي مخرجات الثورة الصناعية، ومتغيرات التكنولوجيا الرقمية، ودخول الأجهزة الآلية ذاتية الحركة (الروبوتات) في معترك سوق العمل، وعملية الإنتاج. وفي هذا السياق يرى الباحثون، أنه على الشباب أن يتكيفوا بقدر أكبر وبشكل جوهري بمواكبة متطلبات كيان العمل في الغد⁽¹³⁾ وربما يسري هذا الرأي على الشباب في ليبيا الذين مازال أغلبهم متفوق

داخل دائرة العمل المكتبي، ويتعفف عن العمل الميداني العضلي "الإنتاجي" بالرغم من أن هناك مؤشرات دالة تؤكد فعلاً أن هذه النظرية آخذة في التلاشي، وأن الشباب تغيرت آرائهم ونظرتهم إلى العمل، وأن الكثير منهم أقدم على قيادة سيارات الأجرة، والمركبات العامة، وسيارات الشحن، والعمل في مجال النظافة، والبناء والصيانة والسباكة وكهرباء المنازل، ومحطات غسل السيارات وتغيير زيوتها.. الخ، وهذا ما يلمس من خلال الإعلانات التي تدون أرقام الهواتف الخاصة بالأفراد الذين يزاولون هذه الحرف مع التأكيد من خلال الإعلان على لفظة (ليبي). هذه مجالات إنتاجية خدمية لم يكن الشباب في ليبيا يميلون إليها في السابق، بحجة أن العمل بها يقلل من مكانة الفرد الاجتماعية، فتركت للعمالة الوافدة بالرغم من العائد المجزي الذي تدره، وفي هذا السياق، يرى "آرون سوندار ارجان" أن حوالي 40% من العمالة المستقلة في أمريكا التي تكسب دخلها الأساسي من خلال العمل غير المرتبط بالتوظيف هم من جيل الألفية⁽¹⁴⁾.

يبدو فعلاً أن هناك توجهها عالمياً ومحلياً من طرف الشباب للتحويل على العمل غير الوظيفي التابع للحكومات والبحث عن عمل خاص مستقل والكثير من الشباب في ليبيا، بات مقتنعاً أنه ينبغي ألا يعوّل على الحكومات في شيء. ويرى المهتمون بشؤون سوق العمل والشباب أن التغييرات الاقتصادية بما فيها من أزمات تؤثر سلباً على سوق العمل، وقدرته على استيعاب الطاقات البشرية الجديدة من القوى العاملة التي

يستقبلها سوق العمل دائماً في كل المجتمعات واعتماداً على هذا التوجه الجديد للعمل الحر من قبل الشباب، يقع على عاتق الحكومة وأجهزتها التنفيذية، رسم وإعداد السياسات التوظيفية والمالية والنقدية التي تعزز الانطلاق إلى سوق العمل الخاص.

إن حالة وأوضاع الشباب في ليبيا لا تبعد كثيراً عن هذا التوصيف أو التشخيص فاليوم يواجهون محن اقتصادية واجتماعية ومهنية، وسياسية، وفكرية وأزمات مرتبطة بهذه المتغيرات المؤثرة، ازدادت تعقيداً في غياب سياسات تنموية فاعلة في ظل غياب الدولة الفاعلة. ويرى "بيرك" في سياق مناقشته للمستقبل الغامض للشباب أن جيل الألفية مواطنين رقميين لديهم وعي فطري بالتكنولوجيا الحديثة، فهي جزء من تكوينهم، ولكنهم قلقون رغم ذلك من أن تستحوذ الآلة ذاتية الحركة "الروبوت" على وظائفهم في يوم ما⁽¹⁵⁾.

وبهذا الخصوص يتعين على منظمات المجتمع والحكومة مراقبة هذه التغيرات ضمن ترتيبات العمل، لتجنب حدوث زيادات أخرى من عدم المساواة، وقد يكون من الحكمة أيضاً إعادة تقييم مناهج المدارس الثانوية المتوسطة (المهنية والفنية) للجيل القادم. ومع توسع القدرات المعرفية للآلات الرقمية، قد يحتاج الطالب إلى تعليم أقل في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وقد يستفيدون من التركيز الأكبر على التفكير التصميمي وريادة الأعمال والإبداع لإعدادهم لمشروع بالغ الصغر كمهنة، وفي الوقت نفسه، يجب إعادة تشكيل

العقد الاجتماعي لاستيعاب نوع مختلف من القوى العاملة. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين، وضعت مجموعة متنوعة من قوانين العمل لتحسين نوعية الحياة المهنية للموظفين بدوام كامل بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي والتأمين، ويستند التمويل لعدد من الحوافز الأخرى والمرتبات المستقرة، والإجازة مدفوعة الأجر، والتدريب في مكان العمل، والرعاية الصحية، ويجب موازنة تصميم وتمويل شبكة الأمان الاجتماعي في الغد من أجل قوة عاملة تتسم بالاستقلالية المتنامية⁽¹⁶⁾.

إن طرح هذه الرؤية والمخاوف الناتجة عن التغيرات التي طرأت وستطرأ مستقبلاً بفعل تغيرات التكنولوجيا التي تمثل التيار القوى والمتواصل للثورة الصناعية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، بكل تأكيد مازالت بعيدة المنال بالنسبة لمنظومة المجتمعات النامية ومنها الحالة الليبية وليست حاضنة لمثل هذه التحولات التكنولوجية، ورغم كل ذلك لا بد من الاستعداد لليوم الذي نكون فيه متأثرين مباشرة بمثل هذه التطورات، أما المخاوف المشروعة اليوم لدى الشباب في كل ما له علاقة بسوق العمل والتشغيل أو التوظيف يمكن توضيحها في الآتي:

- إن فتح فرص العمل وخلق الوظائف للداخلين الجدد، يتطلب توفر اقتصاد ديناميكي تتضاعف فيه جهود التنمية وتتوسع فيه المشروعات الإنتاجية والخدمية، إلا أن مثل هذا أصبح غير ممكناً في ظل الوضع القائم الآن والذي يهيمن عليه عدم الاستقرار وغياب الأمن وشح الموارد.
- غياب سياسات فاعلة وواقعية للتوظيف وتنظيم

خلق الوظائف
للدخلىين الجدد
لنيل العمل، يتطلب
وجود اقتصاد
ديناميكي تتضاعف
فيه جهود التنمية

سوق العمل المحلي ليكون قادراً على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب من خريجي المؤسسات التعليمية كل عام.

• الخوف من سوق العمل المفتوحة التي شرعت أبوابها أمام العمالة الوافدة، وافتقارها إلى استراتيجية تنظمه.

• التخوف من استمرار سيطرة الهاجس التقليدي السائد في الوسط الشبابي في ليبيا ومضمونه أن الفرد إذا لم يتحصل على وظيفة حكومية، يعد عاطلاً عن العمل، فالأنشطة الاقتصادية الأخرى فهي تعد إلا مصدراً مؤقتاً ومساعداً للدخل حتى بعد الانخراط في العمل ضمن القطاع العام، بل العكس يحرص عليها أكثر من حرصه عن العمل الحكومي فيمكن أن يكون أداءه ضعيفاً في القطاع العام وجيداً في العمل الخاص، ويتغيب في الوظيفة الحكومية ولا يتغيب في الوظيفة الخاصة، هذه المخاوف تستوجب ضرورة التركيز على سياسة الاستثمار في الموارد البشرية الشبابية، عن طريق التعليم الجيد والتدريب وتحسين مستويات الخدمات الصحية والانفاق المخطط على هذه المجالات، بما يقضي إلى بناء جيل من الشباب يتسم بصحة العقل وقوة البنية وقادراً على العطاء والتغيير والإبداع، وهذا له تكلفة عالية يدفعها المجتمع، ولكن له منفعة مستقبلية تعود على الشباب، والمجتمع برمته.

5. مشكلات الشباب:

تعتبر مشكلات الشباب من النوع الذي يتصف بالخصوصية وليس بالعمومية لاقتصارها على فئة ديموغرافية محددة من السكان تعاني من عدة صعوبات وفي مقدمتها صعوبة الحصول

على فرصة عمل لاشباع حاجاتها، وهذا القصور من شأنه أن يترتب عنه مشكلات اجتماعية أخرى تكون أكثر خطورة على المجتمع.

يعاني الشباب في ليبيا من مشكلات متعددة الأبعاد من منظور الأسباب الكامنة وراء تلك المشكلات، وتأتي في مقدمتها ما يتعلق بالبعد الاجتماعي من حيث التأخر في الزواج، ثم المشكلات المتصلة بالبعد الاقتصادي وفي مقدمتها صعوبة الحصول على عمل بعد التخرج.

1.5. بطالة الشباب:

ترتبط البطالة بالحالة الاقتصادية في المجتمع ومستوى الأداء التنموي السائد الذي يحدد حالة التوظيف للموارد الاقتصادية المتاحة بما فيها الموارد البشرية وكفاءة إدارة الاقتصاد الوطني بما في ذلك إدارة سوق العمل وبالحالة الأمنية ودرجة الاستقرار الاجتماعي وبرامج التنمية التي تسمح بمزيد من الأنشطة الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل التي تستوعب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة.

إن تردّي الوضع الاقتصادي ونقص فرص العمل قد دفع بالعديد من الشباب الليبي للهجرة إلى الخارج بحثاً عن لقمة العيش وتحقيق الذات فقد أكدت العديد من الدراسات ارتباط البطالة بارتفاع معدلات العنف المجتمعي والجريمة وتعاطي المخدرات جراء الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها ليبيا⁽¹⁷⁾.

توضح البيانات الكمية التي توثق عدد الباحثين عن العمل من فئة الشباب، أن عددهم قد بلغ 301.1 ألف نسمة عام 2006، وبمعدل

يصل إلى 34.5 %، ثم انخفض في عام 2012 ليسجل 283.5 ألف شخص، وبمعدل يصل إلى 32 % من مجموع عرض العمل من الشباب، وفي عام 2013 ارتفع العدد قليلاً ليصل إلى 292.8 ألف شخص. وبمعدل يصل إلى 31.4 % . ويلاحظ أن معدل البطالة قد

انخفض مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يعزى لارتفاع عرض العمل من الشباب وانخفاض عدد عاطلين، وبالرغم من هذا فهو لازال مرتفع ويتخطى الحدود المعقولة اقتصادياً واجتماعياً، الجدول رقم (2).

معدلات البطالة بين الشباب للفترة 2006 - 2013 (الاعداد بالآلاف شخص)				الجدول (2)
السنوات	العاملين اقتصادياً	المشتغلين	العاطلين عن العمل	معدل البطالة
2006	872.4	571.3	301.1	34.5
2012	885.0	601.6	283.4	32.0
2013	931.0	638.4	292.6	31.4

المصدر: نتائج التعداد العام للسكان 2006 ومسح القوى العاملة والبطالة لعامي 2012-2013

2.5. التأخر في الزواج:

إن مشكلة تأخر سن الزواج تعد من المشكلات الناتجة عن ضيق الحالة الاقتصادية للشباب والمتمثلة في البطالة وانخفاض الدخل، وصعوبة الحصول على مسكن خاص للشباب المقبلين على الزواج، تحقيقاً للاستقلالية الذاتية، والإبتعاد عن المشاكل التي تبرز بعد الزواج بسبب السكن المشترك مع الأسرة الممتدة، وكل هذه المتغيرات المتداخلة في التأثير أدت إلى تأخر سن الزواج لدى الطرفين (الذكور والإناث) بالرغم من أن المتغير الأكثر تأثيراً هم الذكور، وتعزى هذه المشكلة، "تحديداً مشكلة السكن" إلى عدم وجود سياسة اسكانية في ليبيا تعزز قدرة المؤسسات التنفيذية والأشخاص على توفير السكن وفقاً للمواصفات والإمكانات المتاحة. إن من أهم الأسباب التي ساهمت وبقوة في خلق أزمة السكن في ليبيا، هو توقف البرنامج

إن ظاهرة بطالة الشباب من أهم المسائل المقلقة للمسؤولين وللمهتمين بشأن سوق العمل والعاملين والأداء التنموي بشكل عام، فقد بلغت الأهمية النسبية للشباب من المجموع الكلي للباحثين عن عمل طيلة الفترة من 1984 إلى 2012 أكثر من 80 % فقد سجلت 85 % عام 1984 و 96 % عام 1995 و 88 % عام 2006 و 64.1 % عام 2012⁽¹⁸⁾ و 92.5 عام 2012 و 81.7 عام 2013⁽¹⁹⁾ أي أن الشباب هم من يعاني من آفة البطالة في الاقتصاد الوطني طيلة العقود الأربعة الماضية، ومن المتوقع أن تستمر إلى ثلاثينيات هذا القرن، ومن ثم أصبحت مسألة توسيع فرص العمل وتوفير مواقع شغل منتجة للباحثين عن عمل بشكل عام والداخلين الجدد لدنيا العمل بشكل خاص أحد أهم تحديات التنمية في الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور.

تمثل فئة الشباب نحو 46 % من عرض العمل من القوى العاملة الوطنية عام 2012

الرامية إلى توفير السكن، وفي المقابل توثق هذه الدراسة بأن الشروط المصرفية والضمانات القارية التي تفرضها المصارف لأجل الحصول على قرض سكني من أهم معوقات الحصول على سكن⁽²¹⁾. ومن المؤشرات الدالة على عمق هذه المشكلات التي يعاني منها الشباب وعلاقتها بتأخر سن الزواج "هي مشكلة العمل" وبهذا الخصوص توضح بيانات النتائج النهائية للعدد العام للسكان 2006 أن فئة الشباب (15 - 34 سنة) الذين لم يسبق لهم الزواج، كان تعدادهم 1775475 نسمة منهم 985338 ذكوراً و790137 إناثاً، وأن نسبتهم إلى مجموع الشباب هي 80.50% (88.28% للذكور و72.53% للإناث) ونسبتهم إلى مجموع الذين لم يسبق لهم الزواج من جميع الفئات العمرية هي 90.07% (92.37% للذكور و88.7% للإناث) وفي هذا السياق تشير بيانات نفس المصدر إلى أن أكبر عدداً للباحثين من الشباب هم من الذين لم يسبق لهم الزواج، حيث بلغت نسبتهم 83.5% (83.6% للذكور و83.3% للإناث). الجدول رقم (3) والشكل رقم (1).

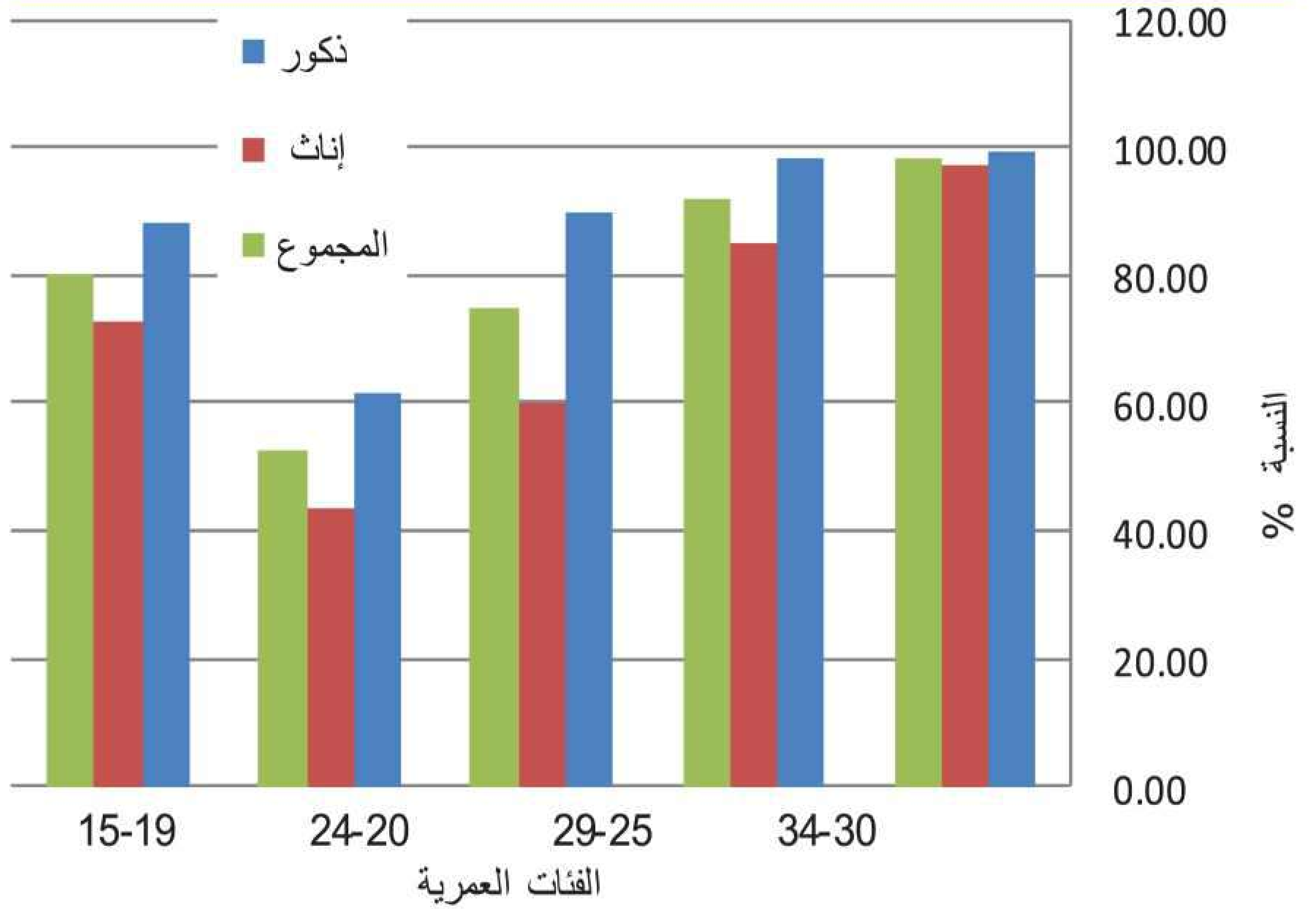
الاسكاني العام منذ منتصف عقد الثمانينيات إلى حد عام 2007 وذلك بسبب ما واجهته ليبيا من مشاكل سياسية واقتصادية خلال تلك الفترة، وكذلك توقف البرنامج الاسكاني 2008-2012، بالرغم من أن القطاع الخاص لم يتوقف عن إنجاز الوحدات السكنية الخاصة أو لأجل الاستثمار إلا أن إمكانياته محدودة ولا يستطيع تلبية الطلب العام وخاصة من حيث الاسعار. وفي هذا السياق تشير نتائج أحد الدراسات التي أجريت حول محددات السياسة الاسكانية في ليبيا⁽²⁰⁾ إلى أنه لا توجد سياسة اسكانية واضحة وناجعة لمعالجة مشكلة السكن، وأسفرت نتائج الدراسة أيضاً بخصوص المعالجة المجتمعية لهذه المشكلة، إن القطاعين العام والخاص لم يسهما بشكل فعال في معالجة مشكلة السكن الأمر الذي ترتب عنه تفاقم أزمة السكن في المجتمع، فضلاً عن أن مساهمة المصارف المعنية، تعد مساهمتها محدودة أمام ضخامة المشكلة الاسكانية خاصة في السنوات الأخيرة التي اعقبت ثورة السابع عشر من فبراير 2011، الأمر الذي أسهم في توقف المصارف عن إنجاز خططها وبرامجها

عدد الشباب (15-34) وعدد من لم يسبق لهم الزواج حسب فئات السن والنوع 2006

الجدول (3)

فئات السن	مجموع السكان (15-34 سنة)			من لم يسبق له الزواج			نسبة العزوبية		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
19 - 15	573026	282458	290568	275451	275451	289226	98.54	97.52	99.54
24 - 20	573287	283624	289663	526048	240534	285514	91.76	84.81	98.57
29 - 25	566458	279357	287101	425563	168190	257373	75.13	60.21	89.65
34 - 30	492828	243953	248875	259187	105962	153225	52.59	43.44	61.57
المجموع الكلي	2205599	1089392	1116207	1775475	790137	985338	80.50	72.53	88.28

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات - النتائج النهائية للعدد العام للسكان 2006



من بين أهم
المشاكل التي
يعاني منها الشباب
الليبي هي البطالة
التي تمثل أكثر
من 31 %
والعزوبية 80.5 %

الأسرة وهذه الأسباب مجتمعة حالت دون زواج الشباب في السن المناسبة، وأفضت إلى تأخر سن الزواج في صفوف الشباب بما انعكس سلباً على الإناث فازدادت معدلات العنوسة في صفوفهن. الجدول رقم (4) والشكل رقم (2).

ومن خلال البيانات الكمية لتوزيعات الشباب الباحثين عن عمل حسب الحالة الزوجية يمكن استخلاص المؤشرات الديموغرافية التالية:

المؤشر الأول: يشكل الذين لم يسبق لهم الزواج الغالبية العظمى من الشباب الباحثين عن عمل وبنسبة تصل إلى 83.5 % (83.6 % للذكور و83.3 % للإناث) وهذا يعكس إن الشباب في ليبيا يعيشون في أوضاع مادية صعبة من حيث ندرة فرص العمل، ومعاناتهم للبطالة، وانخفاض الدخل، وصعوبة الحصول على الإمكانات المطلوبة للزواج وتكوين

التوزيع العددي والنسبي للباحثين عن
عمل حسب الحالة الاجتماعية والنوع 2006

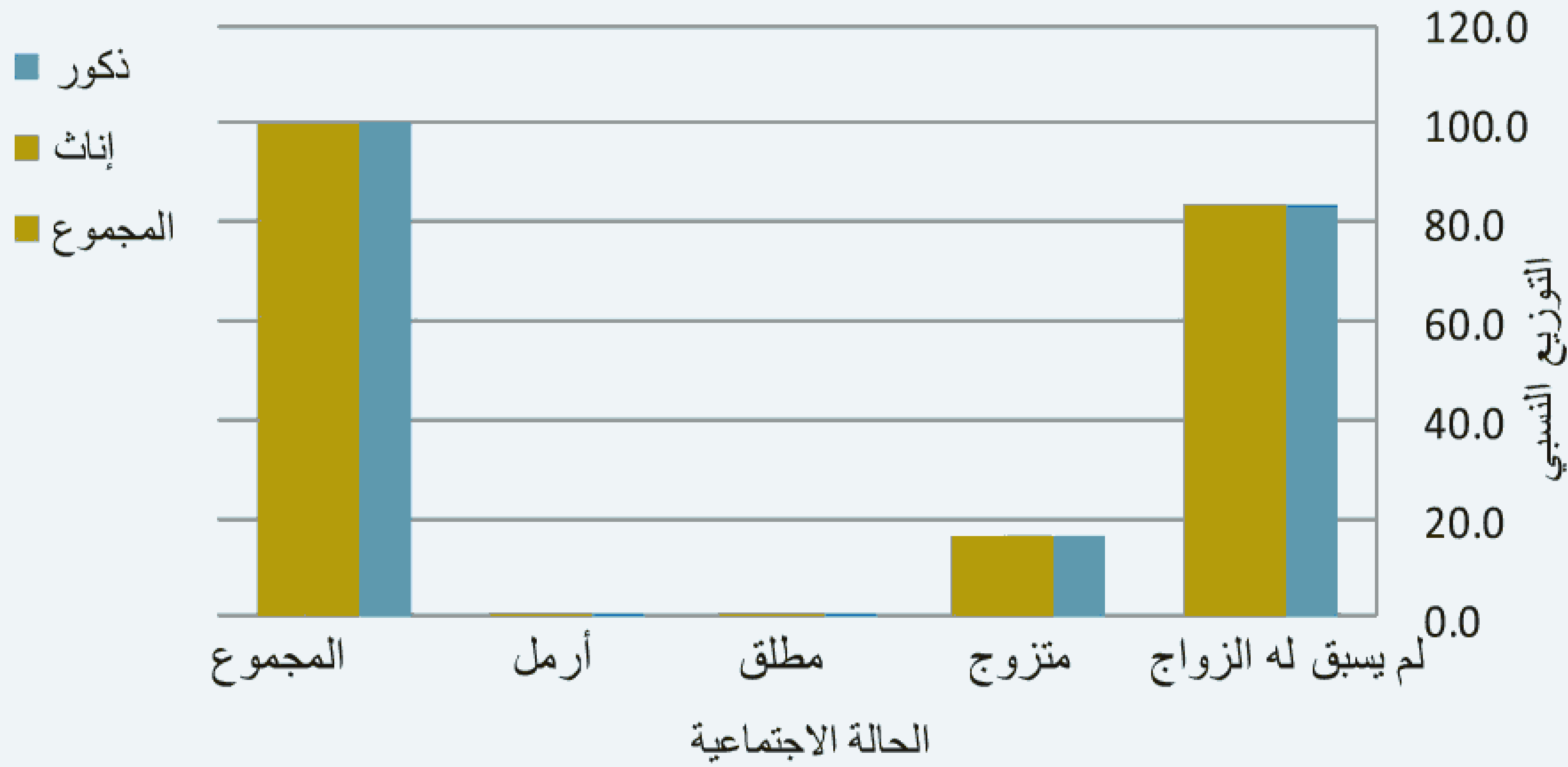
الجدول (4)

الأهمية النسبية			المجموع			البيان
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
83.5	83.3	83.6	290296	74444	215852	لم يسبق له الزواج
16.2	16.1	16.2	56184	14390	41794	متزوج
0.3	0.4	0.2	924	394	530	مطلق
0.1	0.1	0.0	190	91	99	أرمل
100.0	100.0	100.0	347594	89319	258275	المجموع

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات - المرجع السابق

التوزيع النسبي للباحثين عن عمل حسب الحالة
الاجتماعية لسنة 2006

الشكل (2)



المؤشر الثاني: وجود علاقة طردية تحكم العلاقة بين متغير العمر والزواج في اتجاه أن التأخر في الزواج تنخفض معدلاته بتقدم السن، فالشباب في الفئات العمرية الأكبر سناً أقل من الشباب في الفئات العمرية الأصغر، " فقد وثقت البيانات الكمية أن الشباب في الفئة العمرية (15-19) الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر من فئات الشباب الأكبر سناً (20-34) سنة، وهذا قد يعزى إلى تطور المستوى التعليمي للسكان عامة وللمرأة بصفة خاصة وإلى استمرار مواصلة التعليم إلى مرحلة التعليم المتوسط والعالي وزيادة مساهمة المرأة في العمل، اضف إلى ذلك الانصياح لتطبيق قانون الزواج الذي يحدد السن القانونية للزواج للذكور والإناث.

هناك الكثير من مشكلات الشباب التي تعذر الحصول على بيانات كمية بخصوصها، السكن، والمركوب والدخل والأجور المنخفضة للعاملين من الشباب، ومشكلات معرفية منها الانقطاع عن الدراسة وعدم القدرة على استكمالها، وعدم التأهيل المهني والتدريب على الحرف الصناعية التقليدية التي من المتوقع أن يكون لها رواج مستقبلياً مع تحسن السياحة وظروفها، وأممية الخريجين خاصة في مجال تعليم تقنيات الحاسوب، وتعلم اللغات الأجنبية، وعجز مؤسسات الدولة على استيعاب الموهوبين والمتفوقين في مجالات تخصصاتهم، ومشكلات على صلة بالقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة في مختلف المجالات والقدرة على توظيفها في خدمة الشباب وتلبية رغباتهم المعرفية

وتحسين أوضاعهم المهنية والعلمية والوظيفية حتى يكونوا قادرين على المنافسة، والمساهمة الفاعلة والإيجابية في برامج التنمية التي من شأنها أن تساهم في معالجة مشكلات الشباب عبر الوسائل المختلفة.

6. المعالجات المقترحة:

6.1. الإستراتيجيات:

اعتماداً على دراسة وتحليل قضايا الشباب وتحديات التنمية والبحث في أسلوب معالجتها ووضع إستراتيجية مناسبة له ومحاولة مواجهة تحدياتها، يمكن اقتراح الآتي:

أولاً: وضع إستراتيجيات واقعية ومتوازنة بعيداً عن التنظير، ومتعددة الأبعاد تتضمن كل متغيراتها متداخلة التأثير للوصول إلى بناء جيل شباب خالي من كل عقد المجتمع المعاصر.

ثانياً: وقف تجنيد الشباب خارج شرعية الدولة والعمل على فتح مجالات العمل الإنتاجي أمامهم، والرفع من إمكاناتهم وقدراتهم وتحسين مهاراتهم وتزويدهم بالخبرات والمؤهلات التي تساعدهم على الاندماج في سوق العمل وبكل اقتدار.

ثالثاً: وضع سياسة خاصة لدمج الشباب وإعادة تأهيلهم، وتمكينهم من العمل، وإعادة تأهيلهم إلى مؤسساتهم التعليمية التي غادروها منذ الأحداث التي صاحبت ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011.

رابعاً: وضع برامج علاجية للشباب الذين مارسوا العنف، وتأثروا نفسياً واجتماعياً بتلك الأحداث، وإعادة تأهيلهم خاصة المصابين منهم.

بشؤون الشباب للعمل معها وتقديم المساعدات اللازمة لنظرائهم والذين يعانون من مشكلات معينة.

خامساً: وقف تيار الهجرة القانونية وغير القانونية التي أخذت تتزايد في صفوف الشباب الليبي نتيجة للظروف الصعبة السائدة في المجتمع على كافة الصعد .

1.1.6. معالجات تتطلب فترات زمنية متباينة:

- العمل على حصر المشكلات التي يعاني منها الشباب وتحديد مدى خطورتها على هذه الفئة الأكثر عدداً في المجتمع، وتحديد الاحتياجات المادية والمعنوية اللازمة لدراستها من أجل وضع الحلول المناسبة لها. (التوسع في إجراء المسوحات الميدانية المتعلقة بالشباب ومشاكلهم وذلك وصولاً لإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل).

- وضع خطة تشمل الاحتياجات المالية المطلوب توفيرها لمعالجة هذه المشكلات، وتحديد مدى القدرة على الاستمرار في متابعة هذه المشكلات، والقدرة الدائمة على تقديم المساعدات الكفيلة بمعالجتها والحد من خطورتها.

- مدى استعداد الحكومة على التعاون مع المؤسسات المعنية بالشباب، ومنحها فرصة ممارسة هذا الدور.

- مدى استعداد المنظمات غير الحكومية على الاستمرار في متابعة مشاكل الشباب والتعاون فيما بينها لمعالجتها.

- مدى استعداد الشباب المعني للتعاون مع كل المنظمات والمؤسسات وتقديم البيانات الخاصة ذات العلاقة بالمشكلات التي يعانون منها، ومدى استعداد غير المعنيين من الشباب بالتعاون والمشاركة مع المنظمات المعنية والمهتمة

الإستراتيجية المطلوبة لكيفية التعامل مع مشكلات الشباب في الحاضر ومستقبل

عناصر الإستراتيجية	ماهية العنصر
1 - البيانات والمعلومات الإحصائية	ضرورة العمل على إيجاد قاعدة بيانات خاصة بالشباب وتوجهاتهم واهتماماتهم، ومشكلاتهم التي يعانون منها.
2 -التجنيد خارج الإطار الشرعي	تجنب سياسة عسكرة الشباب، وإيقاف حملات تجنيد الشباب (بالمجموعات المسلحة الخارجة عن القانون والشرعية) والعمل على إخراجهم من معسكرات الجماعات المسلحة وفتح مجالات العمل المدني الإنتاجي أمام الشباب الباحثين عن العمل، وعودة من هم في سن التعليم للمؤسسات التعليمية لاستكمال تعليمهم.
3 - تحديد مشكلات الشباب	تحديد المشكلات التي يعاني منها الشباب في ليبيا المتمثلة في (الزواج، السكن، العمل، التعليم، قضاء وقت الفراغ والترفيه، المواصلات).
4 - تحديد مسؤوليات الأجهزة ذات العلاقة	تحديد المسؤوليات على المستوى الأهلي والرسمي، ووضع آليات تنفيذية يتم من خلالها تقسيم المشكلات على مؤسسات الدولة الرسمية كل في مجالها. فمثلاً مشكلة البطالة والعمل تسند إلى وزارة العمل والتأهيل وهي التي تضع الإستراتيجية المناسبة لمعالجة هذه المشكلة من خلال الإعداد والتأهيل الجيد ووضع سياسات كفوة للتوظيف.
4 - الدعم المالي لبرامج الشباب	ويعني توفير التغطية المالية اللازمة للإنفاق على الخطط المرسومة لمعالجة مشكلات الشباب.
5 - البرمجة الزمنية لخطط وبرامج الشباب	تحديد المدى الزمني لتنفيذ كل خطة من خطط الإستراتيجية العامة.
6 - الخبرات الاستشارية	توفير ودعم الخبرات المخططة والمنفذة للخطط الموضوعية.
7 - آليات التنفيذ	تحديد آليات التنفيذ وتمثل في أن كل جهة تتولى بالتعاون مع المنظمات المدنية (الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية الخيرية الحقوقية) والشركات العاملة والقطاع الخاص الذي ينبغي أن يلعب دوراً هاماً في التشغيل والتوظيف مستقبلاً حتى يخفف العبء الواقع على كاهل الحكومة.

• المصادر والمراجع:

1. المنجى الزيدى: مقدمات لسيكولوجيا الشباب، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 30، يناير - مارس /2002م الرابط:
<http://www.archive.sakhrit.co/authorsArticles.aspx?AID=3174>
2. المختار محمد إبراهيم، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات الشباب: الإستراتيجية الملائمة لمعالجتها، جامعة طرابلس، الموسم الثقافي، للعام 2012.
3. عبد الله بن فائز الحقباني، مشكلات الشباب الجامعي وكيفية معالجتها دراسو ميدانية " جامعة دمشق، سوريا، قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير على الرابط:
https://theses.ju.edu.jo/Show_Abstract.aspx?par1=JUA0698266?Page=9
4. نادية جمال الدين، فلسفة التربية عند أخوان الصفاء، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الاولى، 2002.
5. منى جاسم الزايد، الاستثمار في رأس المال البشري: نموذج مقترح، ورقة مقدمة لأعمال، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرابط
[pdf.-الزايد-5.pdf](http://dr-alameri.com/wp-content/uploads/2015/03/pdf.-الزايد-5.pdf)
6. جورج فريدمان، بيارنافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، منشورات عويدات، بيروت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1985.
7. زهية سالم، مدى انتشار الإكتئاب لدى عينة من طلبة جامعة طرابلس، المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب، خلال الفترة 16 . 18. مايو 2015.
8. حمادي جاب الله: المدرسة المغربية في مواجهة تحديات شبابها، بحوث وأعمال: ندوة وتشغيل وإدماج الشباب المغربي، المملكة المغربية، مراكش، 12 . 13. ابريل 2016. (تنسيق على الحوات).
9. على الحوات: التكوين والتعليم المهنيان وسوق العمل في بلدان المغرب العربي، ما هي نواقص مخرجات التعليم إزاء سوق العمل؟ (بحوث وأعمال ندوة تشغيل وإدماج الشباب المغربي، المصدر نفسه).
10. أحمد بكابوس: هل سوق العمل المغربي مهياً لتشغيل الشباب؟، (بحوث وأعمال ندوة تشغيل وإدماج الشباب المغربي، المصدر نفسه).
11. أسماعيل حسن عبدالباري: الديموغرافية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1982.

12. سميرة عبد الصمد، سهام العقون: الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، الملتي الدولي حول: " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" جامعة المسبقة . الجزائر الرابط " k-tb.com/.../econom04916 "
13. كلير سبنرس، وسعد الدوري، ورقة بحث، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أيار، 2 مايو، برنامج "صوت الشباب العربي": نقل سياسات الشباب من النقاش إلى العمل على الرابط " <https://www.chathamhouse.org/.../2016-05-13-young-arab-voices-spencer-aldouri-ara>
14. منظمة الأمم المتحدة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، التقرير الإقليمي، التعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014.
15. منظمة العمل الدولية: لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العام 2015: طبعة الوظائف المتغيرة. (موجز تنفيذي).
16. برنامج الأمم المتحدة، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014. 2017، شباب ممكن ومستقبل مستدام. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب في المنطقة العربية آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير.
17. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا)، السياسة الوطنية للشباب، تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية.
18. الأمم المتحدة، حقوق الإنسان: إعلان الأمم المتحدة للألفية قرار الجمعية العامة (55/2) "إعلان الحق في التنمية" على الرابط. www.un.org/ar/ga/63/plenary/I_millennium_summit.shtm
19. جمهورية مصر العربية، الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعية"، القاهرة، 7 أبريل، 2016. على الرابط. <https://www.lasportal.org>
20. التوصيات الخاصة بالشباب في: "تحديات التنمية والتحويلات السكانية في علم عربي متغير"، إعلان القاهرة المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014)، 24 - 26 يونيو، 2013. على الرابط <https://akheralanbaa.com>
21. البطالة في الوطن العربي، تقرير صندوق النقد العربي، 01.09.2015 على الرابط. <https://raseef22.com/.../surprises-arab-unemployment-the-report-of-the-arab-monetar>

22. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2017، "تشجيع النمو الاحتوائي"
23. تقرير الأمم المتحدة: حالة سكان العالم 2014، المراهقون وتغيير صورة المستقبل، على الرابط: <https://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=22213>.
24. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية /جيل الألفية ومستقبل العمل، العدد 54، رقم 2، يونيو، 2017.
25. نحو رؤية معاصرة لدور الشباب في التنمية "نظريات الاستثمار في رأس المال البشري" 01.03.2008. على الرابط: css.escwa.org.lb/sdd/0988/b2-a.pdf

ثالثاً: مشاركة المرأة في التنمية (الفرص و التحديات)

تمهيد:

مع تأسيس مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 عندما تبناها برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها وبدلاً عما كان سائداً خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي باعتبار التنمية كمية ما يحصل عليه الفرد من خدمات و سلع مادية. وفي إطار الإهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية تركز أساساً على حشد الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الإهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في العمليات التنموية، فالبشر هم الثروة الحقيقية، و قدرات أية دولة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، وحيث أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية ونصف الرصيد البشري، وعليه يجب أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، كما إن تقدم أي مجتمع أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة اشكال التمييز ضدهن.

يهتم هذا الجزء بتقديم تصور حول مدى تحقق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030، ألا وهو "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، وسيتم ذلك بتحديد وتحليل مدى مشاركة المرأة في مختلف البرنامج التنموية في ليبيا، بغية المشاركة في النهوض بالمجتمع وتعزيز برامج بناء الدولة،

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

وذلك انطلاقاً من تحليل واقعها الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والسياسي، ومحاولة الوقوف على الأسباب الكامنة احتمالاً في تأخر المشاركة الفعلية للنساء في عمليات التنمية لغرض معرفة الإجراءات والسبل لتمكينها من الوصول إلى وضع آليات ومشاهد تنادي بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها جنباً إلى جنب مع الرجال كرصيد بشري مهم تمتلكه الدولة الليبية. وعليه تتركز محاور التحليل تحديداً في طرح مجموعة من التساؤلات منها:

ما هي الأوضاع الراهنة للمرأة الليبية في واقع متغير؟ وما هي الفرص والتحديات التي يطرحها الوضع الراهن للمرأة الليبية؟ وما هي الضروريات اللازمة لبناء مشاهد تيسر من تعزيز وتفعيل دورها في التنمية بهدف الإسهام في بناء دولة القانون والمواطنة؟ وتركيزاً واستناداً على البعد الإنساني، فإن التنمية بمفهومها العام ترتبط بتوفير الآليات والأساليب والوسائل لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة، بحيث يتم اعتبار الفرد عنصراً مشاركاً مستفيداً من عمليات التنمية.

وتشمل التنمية أربعة عناصر رئيسية، وهي الإنتاجية توفير الظروف المناسبة للأفراد حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم، الإنصاف أو العدالة الاجتماعية وهي تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص الاستدامة والتي تعني ضمان العيش الكريم للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، وأخيراً التمكين أو بمعنى توفير

الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية، حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم⁽¹⁾.

من هذا المنطلق يتعين إتاحة كافة الفرص لجميع أفراد المجتمع (رجالاً ونساءً) للمشاركة في عمليات التنمية، وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن تقديرات حجم النساء في ليبيا قد يتقارب ليشكل نصف عدد الرجال، حيث تشير نتائج المسح الأسري متعدد القطاعات 2016 إلى أن نسبة النوع بين السكان في ليبيا كانت معتدلة إذ بلغت نسبة الذكور 50.6% من إجمالي السكان ونسبة الإناث 49.4% بمعنى أن هناك تقارباً كبيراً في أعداد الجنسين، وهذا هدر وفاقد كبيراً قد يسهم في عرقلة عمليات التنمية، إن تم استبعاد واستقصاء المرأة وإلغاء مشاركتها في التنمية. ومن هنا تبرز بشكل واضح أهمية إشراك المرأة في عمليات التنمية، بل وتبرز الحاجة الملحة لبناء نموذج تنموي جديد يركز ويهتم بهذه الطاقة المهدرة بشكل واضح، وخاصة في المرحلة الانتقالية التي تشهدها ليبيا حالياً، فهي فترة انتقالية تتميز بعدم الاستقرار والحاجة الملحة للنهوض وتجاوز الأزمة وتحقيق أهداف التنمية كافة بمساهمة جماعية من الجنسين، وهنا يبرز واقع مهم فيما يخص وضع المرأة ومدى مشاركتها وفعاليتها في صنع القرار والتأثير فيه وادماجها في عمليات التنمية. فهناك تأخر واضح في وضع المرأة بشكل عام، وفي المراحل الانتقالية هناك حاجة ملحة لبناء وتعزيز السلم الاجتماعي والقيام بالتسويات السياسية، وتوزيع مراكز صنع القرار

تمثل المرأة نصف المجتمع في ليبيا ، ولا يمكن للمجتمع أن ينهض دون مشاركة النصف الآخر

والوظائف العليا والمتوسطة، وهذا تحدي كبير يتطلب أحداث توازن بين الكثير من الأولويات والتي منها المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في عملية بناء الدولة، وذلك استناداً على رؤية نقدية للمقاربات الفكرية لقضايا المرأة بما يتفق والخصوصيات الاجتماعية الثقافية للمجتمع الليبي وقيمه بهدف تحقيق التنمية بما يضمن انصهار مختلف الفئات والهويات المجتمعية.

من هنا كان الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع، والتي يمكن الاستفادة منها على أكمل وجه في عملية التنمية المستدامة للمجتمع، وذلك في حال تمكن المجتمع بكل مكوناته من توفير الظروف المناسبة لتفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة. وباعتماد الدول أهداف التنمية المستدامة الجديدة السبعة عشر 2030، حيث ركز الهدف الخامس منها على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

وبهذا يقر المجتمع الدولي ويؤكد أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وعليه فإن مشاركة المرأة في التنمية والإهتمام بدورها الفاعل في تحقيقها، أضحت يمثل أهمية حيوية في الحياة المعاصرة، وخاصة مع التغير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الليبي، من هنا تصبح قضية ادماج المرأة في العمليات التنموية عملية أساسية في برامج الدولة.

فمنذ بداية العقد العالمي للمرأة (1975-1985)

وحتى مؤتمر بيجين 1995 أعطي الأولوية للمرأة، بل وتم التأكيد على ضرورة تبني مفهوم النوع الاجتماعي، وازداد الإهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثلها مثل الرجل، حيث نجد أن المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المنعقد في بكين 1995 يؤكد على أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان، وأن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أموراً أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام، وأن المساواة في الحقوق، والفرص، والوصول إلى الموارد، وتقاسم الرجل والمرأة المسؤوليات عن الأسرة بالتساوي، والشراكة المنسجمة بينهما أموراً حاسمةً لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما وكذلك لتدعيم الديمقراطية. كما أن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتوفير العدالة الاجتماعية يقضي باشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة، بإعتبارهما من عوامل تحقيق التنمية المستدامة الموجهة لخدمة البشر وإعتبارهما مستفيدين منها⁽²⁾.

1. واقع المرأة في ليبيا:

تؤكد التغييرات التي طرأت على الواقع الاجتماعي أن المرأة الليبية تعيش تحولات اجتماعية هامة، حيث شهد المجتمع الليبي تغييرات في الانساق الاجتماعية نتج عنها تغييرات في دور المرأة ومكانتها في المجتمع. إن تحليل

الواقع الاجتماعي للمرأة من شأنه أن يبين إلى حد كبير الإنجازات التي نالتها، وتحدد المجالات التي تبين ما تم تحقيقه من أهداف التنمية المستدامة العالمية. وفي هذا السياق يؤكد التقرير الوطني للتنمية البشرية الثالث، على أن واقع المرأة الليبية قد تغير كلياً عما كان عليه في السابق، فقد غيرت مرحلة التحول التي مر بها المجتمع الليبي خلال القرن العشرين أوضاع المرأة، وقدمت التشريعات مسيرة التغيير حيث تم اقرار مبدأ المساواة الكاملة بين الجنسين في الحقوق والواجبات. إن تغيرات هامة حدثت في الصورة النمطية للمرأة نتيجة للتغيير الذي حدث في مجالات أدوارها الاجتماعية ومكانتها الاجتماعية ونسق القيم المرتبط بها⁽³⁾.

واستكمالاً لما أورده التقرير سيتم في نفس السياق رصد الوضع الاجتماعي الراهن للمرأة، والذي يشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة. وسيتم تحديداً النظر للواقع التعليمي وتطوره، ثم دراسة جوانب المشاركة في النشاط الاقتصادي للمرأة، وأخيراً توضيح إشكالية التمكين السياسي للمرأة وعمليات المشاركة في صنع القرار.

1.1. الحالة التعليمية ومؤشرات تطور تعليم المرأة الليبية:

يعتبر التعليم من المؤشرات الهامة الدالة على مكانة ووضع المرأة، وقياس مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا ولما للتعليم من منافع ومكاسب متعددة للمرأة بل هو مكسباً في حد ذاته، فالتعليم من شأنه أن يدعم تمكين المرأة اقتصادياً ويؤدي إلى ارتفاع المشاركة في النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى بناء الوعي

يقر المجتمع الدولي ويؤكد على أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة

إن التحولات التي شهدتها المجتمع الليبي في الانساق الاجتماعية نتج عنها تغييرات إيجابية هامة في دور المرأة ومكانتها في المجتمع

الذاتي للمرأة، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالمشاركة، وزيادة الوعي بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والنواحي القانونية والتشريعية. وتطور الوعي الاجتماعي والثقافي للمرأة وزيادة الوعي لمفهوم الدولة والمواطنة والحقوق والواجبات والحرية والديمقراطية، وقد برز ذلك في العديد من سلوكيات المجتمع، مثال على ذلك السلوكيات الديموغرافية للمرأة المتمثلة في رفض الزواج المبكر، فعادة تميل الفتيات إلى تفضيل انهاء الدراسة قبل الزواج، فعندما تلتحق الفتيات بالمدارس الثانوية وبذلك يتحقق "الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة"، و يقل احتمال زواجهن في سن مبكرة بست مرات، حيث يتأكد لنا، و من خلال قراءة نتائج المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة الليبية لعام (2014)، أن متوسط السن عند الزواج الأول بين أفراد عينة المسح مرتفع في ليبيا وخاصة بالمقارنة مع دول المنطقة العربية، حيث تشير نتائج هذا المسح إلى أن 48% من أفراد عينة المسح في العمر 15 سنة فأكثر لم يسبق لهم الزواج، وترتفع هذه النسبة إلى 52% بين الذكور مقابل 44% بين الإناث. كما تشير نتائج هذا المسح أيضا إلى أن نسبة الفتيات اللاتي تزوجن قبل سن 15 سنة لم تصل إلى 1%، وتبلغ نسبة الفتيات اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن 18 سنة 4%.

كما تشير النتائج إلى أن متوسط سن الزواج عند الزواج الأول بين الذكور في ليبيا 34.4 سنة مقابل 30.1 سنة للإناث، وهذا مرتبط إلى حد

لقد حققت المرأة الليبية مكاسب جمّة في ميادين التعليم والعمل والصحة والكثير من المكاسب الاجتماعية والتشريعية

كبير ومتداخل مع معدلات النمو الديموغرافي، حيث يلاحظ انخفاض مستويات الخصوبة لدى المرأة، فقد شهد معدل الخصوبة للمرأة الليبية تدنيا منذ منتصف التسعينيات حيث انخفض متوسط عدد الأطفال لكل امرأة من 7.2 طفل عام 1984 إلى 4.1 طفل عام 1995. وتشير بيانات التعداد السكاني لسنة 2006 إلى أن متوسط معدل النمو الصافي للسكان الليبيين بين 1995-2006 بلغ 1.8%.

كما أدى التعليم إلى الرفع من الوعي الصحي لدى المرأة، وبأبعاد الصحة الإنجابية وصحة الأطفال، وقد أشارت نتائج المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة الليبية لعام 2014 إلى أن الغالبية العظمى من النساء المشمولات في عينة المسح 95%، قد تلقين رعاية طبية كافية خلال الحمل من خلال زيارة واحدة أثناء الحمل، وإن حوالي ثلثي السيدات تلقين مثل هذه الرعاية من خلال أربع زيارات أو أكثر وهو الأمر الموصى به دولياً، وقد أظهرت البيانات ارتفاع نسبة المتابعة الطبية بين السيدات الحاصلات على تعليم ثانوي وأعلى عن نسبة السيدات ممن لم يتحصلن على أي شهادة تعليمية⁽⁴⁾ حيث ترتبط ارتفاع معدلات التعليم بانخفاض معدلات الولادات لدى النساء وتحسين الصحة "الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة" وبالمثل هناك احتمالية أكبر لدى النساء مقارنة بالرجال فيما يتعلق باستثمار الدخل الفائض بطرق تحسن من حياة أطفالهن.

2.1. معدلات تعليم المرأة: - من الاختفاء المطلق إلى التطور السريع:

تاريخياً، يمكن القول بأن التعليم كان شبه معدوماً إثناء فترة الاستعمار الإيطالي ويغلب طابع الأمية على الأفراد الليبيين، وبعد حصول ليبيا على الاستقلال سنة 1951 لم يكن في ليبيا سوى عدد 14 ليبيا يحملون الشهادة الجامعية ولم يزد عدد من حصل على أي مستوى تعليمي عن 5000 لبيبي⁽⁵⁾، وبعد صدور الدستور الليبي الذي أكد على حقوق المواطنة كاملة دون أي تمييز وعلى إلزامية ومجانية التعليم، ما ترتب عنه الإقبال على التعليم وانتشاره بين الذكور. وبعد اكتشاف النفط وتغير الظروف الاقتصادية والمعيشية، واستثمار النفط الذي أدى إلى توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع المختلفة في البلاد. ومن هنا تشكلت نقطة الإنطلاق لنظام التعليم وزاد تواجد المرأة في المدارس، وهي خطوة مهمة شجعت على بداية النهوض بدور المرأة في المجتمع.

لقد كانت الدعوة إلى تعليم الإناث في البدايات الأولى مرفوضة من قبل الليبيون أنفسهم، ثم حدث تغير كبير على القيم الاجتماعية وعلى نظرة المجتمع نحو تعليم المرأة. ومن الاختفاء المطلق إلى التحاق أعداد بسيطة من الفتيات، فقد بلغت النسبة خلال العام 1960 حوالي 3%، وارتفعت لتصل خلال العام 1965 إلى 11%، وازدادت خلال العام 1971 إلى 42%⁽⁶⁾ وخلال الفترات اللاحقة، شرع القانون إلزامية التعليم حتى (نهاية مرحلة التعليم الأساسي) الإعدادي والتي تصل مدتها إلى

9 سنوات دراسية، ولذلك ازداد عدد المدارس في جميع أنحاء البلاد بعد السبعينيات من القرن الماضي، ومن هنا تيسرت فرص الالتحاق بالمدارس، وعليه تظهر البيانات التطور السريع الذي نالته المرأة الليبية في مجال التعليم. كذلك أكدت التشريعات على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بشكل عام في البلاد خلال التسعينيات، ما أدى إلى زيادة الالتحاق بالتعليم، وبالتالي المشاركة في الإنتاج والعمل. كما تم إصدار قانون تعزيز الحرية رقم (20) للعام 1991 والذي أكد في نصوصه على المساواة بين الرجل والمرأة، كما أكد على حق المرأة في العمل ومنح لها الحق في الدفاع عن الوطن والمساواة في الامتيازات المالية⁽⁷⁾.

ونتيجة لتطبيق مجانية التعليم منذ خمسينيات القرن الماضي وإتاحته لكل الأفراد الليبيين الطالبين له والراغبين فيه، واعتماد الدولة خطوات عديدة لتحسين مستوى تعليم المرأة، فقد شهدت معدلات الالتحاق المدرسي تطوراً سريعاً، ليرتفع لنسبة معدل الالتحاق العام في عام 1973 من 64.1% منهم (76.2% للبنين، و51.1% للبنات)، لتصل عام 1984 إلى 69.9% (76.3% للبنين، و63.2% للبنات)، وفي عام 1995 سجل معدل الالتحاق 76.0% (77.9% للبنين و74.0% للبنات) وفي عام 2006 سجل معدلاً يصل إلى 81.9% (81.2% للبنين و82.7% للبنات)، ويلاحظ خلال تطور معدلات الالتحاق المدرسي للبنات أن هذا المعدل تطور إلى أكثر من 19 نقطة مئوية في نحو ثلاثة عقود

هناك (1728930) تلميذاً ملتحقين بالدراسة خلال العام الدراسي 2006/2005، أي أن نسبة الالتحاق المدرسي بلغت حوالي (81.9 %) وترتفع لدى الإناث إلى (82.7 %) في حين انخفضت لدى الذكور إلى (81.2 %) ومن الملاحظ أن هذه النسبة ترتفع في الفئة العمرية (13-15) لتصل (98.5 %) (التعداد السكاني 2006: 49). وتستمر معدلات الالتحاق المدرسي في التطور وتشهد ارتفاعاً ملحوظاً لصالح الإناث خلال العام 2015، فقد بلغت حوالي (87.4 %). بينما كانت أقل بين الذكور حيث بلغت حوالي (86.45 %) (9). الجدول رقم (1)

وتطور بالنسبة للبنين 6 نقاط أما بالنسبة للبنات فكان 33 نقطة⁽⁸⁾. خلال العقود الأخيرة تطورت الخصائص التعليمية للمرأة بشكل ملحوظ، حيث شهد مستواها التعليمي تقدماً سريعاً بمعدلات تفوق مثيلتها بين الذكور. وقد ترتب عن ذلك أن أصبح المستوى التعليمي للمرأة يفوق في العديد من المراحل التعليمية مستوى الذكور، وذلك ينطبق على كافة مناطق ليبيا الريفية منها والحضرية. لقد أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 أنه من بين السكان الليبيين الذين هم في سن الدراسة ممن عمرهم (6-24) سنة والبالغ عددهم (2110831) نسمة كان

منذ عام 2010
والى حد عام
2015 تجاوزت
معدلات التحاق
الفتيات نظيرها
لدى البنين

الجدول (1)
عدد السكان في سن الدراسة (6 - 24 سنة)
والملتحقين منهم بالدراسة الفترة (1984 - 2015)

السنة	السكان (6 - 24 سنة)			الملتحقون بالدراسة			معدل الالتحاق	
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	إناث	مجموع
1984	1568971	769538	610287	1096490	486203	610287	63.18	69.89
1995	2139162	1054687	831727	1603264	771537	831727	73.15	74.95
2006	2110831	1038629	870487	1728930	858443	870487	82.65	81.91
2010	2372853	1171162	982468	1967562	985094	982468	84.11	82.92
2012	2423221	1197071	1036763	2075752	1038989	1036763	86.79	85.66
2014	2450550	1208234	1054353	2101289	1046935	1054353	86.65	85.75
2015	2471929	1217730	1084219	2148485	1064266	1084219	87.40	86.92

أعلى عن ما هو عليه من الذكور وأن نسبة الإناث بالتعليم الجامعي تصل إلى (12.8 %) من عدد الإناث الملتحقات بمختلف مراحل التعليم، أما الذكور فقد كانت نسبة المتحقين منهم بالتعليم الجامعي إلى إجمالي الطلبة في مختلف مراحل التعليم (10.41 %)، وتوضح البيانات أن هذه النسبة تتركز في الطلبة الليبيين بحيث أشارت النتائج إلى أن نسبة الإناث الليبيات بالتعليم العالي إلى إجمالي الإناث الليبيات

كذلك اقتحمت المرأة الليبية مختلف مجالات وتخصصات التعليم الجامعي، بل ونجد أن عدد الإناث في بعض كليات الجامعات الليبية البالغ عددها سنة 2017 (24 جامعة) يتفوق على عدد الذكور، وفي هذا السياق تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 إلى أن نسبة الطلبة الملتحقين بالدارسة بمرحلة التعليم الجامعي من إجمالي الطلبة كانت لدى الإناث

الملتحقين كانت (12.88%)، أما نسبة الذكور الليبيين بالتعليم العالي إلى إجمالي الذكور الليبيين الملتحقين كانت في حدود (10.37%)، كما موضح في الجدول رقم (2) وهذه النسبة تبين أن التسرب من التعليم عند الذكور أعلى من نسبة التسرب لدى الإناث وهذا يعكس تحقيق مستوى جيد من العدالة في الوصول للخدمات

التعليمية بين الجنسين في ليبيا. وهنا تطفو على السطح بعض التحديات المتعلقة بالتعليم بين الشباب في ليبيا، فنسبة التسرب عالية في التعليم العالي والجامعي وتسرب الذكور أكثر منه بين الإناث، وتقدر هذه النسبة بحوالي 20% من المسجلين في التعليم الجامعي وربما تزيد قليلاً في التعليم الأساسي والثانوي.

توزيع الملتحقين ليبيين وغير ليبيين، حسب المرحلة الدراسية والنوع 2006

الجدول (2)

عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة						المرحلة التعليمية	
إجمالي الطلاب			الطلاب الليبيين				
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	العدد	%
347 946	332 282	680 228	334 451	319 291	653 742	العدد	المستوي الأول من مرحلة التعليم الأساسي
37.11	36.17	36.64	37	35.92	36.46	%	
209 978	192 506	402 484	202 619	185 743	388 362	العدد	المستوي الثاني من مرحلة التعليم الأساسي
22.39	20.96	21.68	22.42	20.89	21.66	%	
229 497	225 955	455 452	221 665	220 262	441 927	العدد	مرحلة التعليم الثانوي
24.47	24.6	24.54	24.53	24.78	24.65	%	
52 679	49 984	102 663	51 322	49 219	100 541	العدد	فوق الثانوي و دون الجامعة
5.62	5.44	5.53	5.68	5.54	5.61	%	
97 603	117 852	215 455	93 761	114 466	208 227	العدد	تعليم جامعي
10.41	12.83	11.61	10.37	12.88	11.61	%	
937703	918579	1856282	903818	888981	1792799	العدد	المجموع
100	100	100	100	100	100	%	

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات - التعداد العام للسكان، 2006

عام 2013، وبلغت 1.4% فقط بين الشباب في سن 15-29 عام. واعتماداً على نتائج التعداد السكاني 2006 فإنه يلاحظ أن نسبة الأمية أعلى بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة الأمية كانت خلال العام 2006 11.52% من إجمالي السكان، وبلغت بين الإناث 16.89% من إجمالي السكان وحوالي 6.27% بين الذكور. يجب القول بأن هناك تقدماً ملحوظاً بالنسبة

وفي المقابل يشير تقرير المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014) إلى أن نسبة 25% من الأفراد في عمر (15-64) أي في الفئة المنتجة من عينة المسح بدون شهادة دراسية، وترتفع هذه النسبة بين الإناث (حوالي 29%) مقارنة بين الذكور. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تطور مؤشرات الأمية، تراجع نسبة الأمية بين الليبيين من 40% عام 1984 إلى حوالي 15% فقط عام 2004، وحوالي 9%

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

للوامع الؤعلمى للمراة فى لىبىا (من هىث الكم على الأقل) ولا يؤؤء فوارق من هىث الؤوءة و غىابها أو نوعىة الؤعلىم بىن الؤنسىن؁ إلا أن هناك هؤءىاء كئىرة تؤؤر على النؤام الؤعلمى للمراة والرجل؁ ومن أهم القضاىا والمشاكل الؤى لا تزال تؤاؤه المشاركة الؤعلمىة للمراة اشكالىاء ؕوءة الؤعلىم ومتابعة الؤخصص؁ و غىاب الؤنسىق بىن نؤاؤ العملىة الؤعلمىة ومؤطبلاء سوق العمل والعناىة بؤعلىم الإناؤ خاصة فى المناؤق الرىفىة و خاصة بالنسبة للؤعلىم الؤامعى وؤصء البطالة والعمل والؤكؤس فى القؤاع الرسمى وفى مءالات مءوءة (كالؤرىس والعمل الإءارى) مءصلة الؤعلىم الؤقلىءى والسىاساء المءوءة الرؤىة؁ وهؤا ىءل على سوء الؤؤطىط والؤفرىط فى الاسؤفاءة من رأس المال البشرى؁ وعلاوة على ذلك فإن طرؤ الؤرىس والؤكؤب الءراسىة والمناهؤ مازالؤ مءحىزة للذكور ومن ثم فإنها ؕعىء النظرة الؤقلىءىة للإناؤ وىضاف إلى ذلك القصور الؤعلمى فىما ىءلق بمعالجة قضاىا المراة وأوضاعها القانونىة والؤشرىة. إن الؤعلىم بشكل عام ىعتمد على سىاسة الكم لا سىاسة الكىف؁ والؤلقىن والؤفظ الاعؤماء على إعمال الؤفكىر الإبءاعى والقءرة على النقء والاستءلال والاستؤناؤ فى كافة المراحل الؤعلمىة.

2. الوامع الاقؤصاءى:

عمل المراة ومشارؤها فى النؤمىة الاقؤصاءىة:

ؤرب عن ؕغىر القىم الاؤءماعىة المءعلقة بمكانة المراة فى المءؤمع اللىبى؁ ظهور إؤءاه مءؤمعى عام ىسمح وىشؤع عمل المراة؁ لىصء عمل

المراة واقعا ملىموسا؁ وبذلك ؕصء مشاركة المراة فى النؤاؤ الاقؤصاءى حقىة ؕكؤسب قبولا أؤءماعىا واسعا فى لىبىا. لؤء ساهمؤ المراة اللىبىة فى النؤاؤ الاقؤصاءى؁ وعملت فى الزراعة والرعى والصنااعات الؤقلىءىة؁ و خاصة فى المناؤق الرىفىة هىث ؕبءو مساهمؤها واضءة فى النؤاؤ الاقؤصاءى؁ كما كانت مصءرا هاما لءءل الأسرة.

أكد ؕررىر النؤمىة البشرىة الؤالؤ فى لىبىا 2006 أن الؤشرىعاء اللىبىة لم ؕضع أىة عواؤق لعمل المراة؁ بل فؤء ىسرت الؤشرىعاء ؕق المراة فى ؕولى الوؤائف العامة فى الءولة وءق ممارسة كافة الأنشطة الاقؤصاءىة والاؤءماعىة منها⁽¹⁰⁾. وؤنص ؕشرىعاء العمل فى لىبىا على بنوء ؕءلق بءقوق المراة العاملة؁ كمءالات الاسؤءءام وساعات العمل والإءازاء وؤؤفق هؤة الؤشرىعاء مع الؤشرىعاء الءولىة المنؤمة لءقوق المراة والعمل؁ هىث ىعطى الؤشرىع اللىبى الءق فى ممارسة ؕمىع الأنشطة؁ والءق فى ؕولى الوؤائف العامة فى الءولة. وىؤظر الؤمىىز القائم على نوع الؤنؤ فى الؤؤوظىف والأؤور طبقا لقانون العمل (1970)؁ ومع ذلك ؕؤءب بعض النصوص القانونية الؤى ؕءء من قءرة النساء على المشاركة فى النؤاؤ الاقؤصاءى والعمل؁ وذللك فىما عرف بالأعمال الشاقة والأعمال الؤى لا ؕؤناسب مع طىبعة المراة ؕون ؕوضىء وؤرك هؤة النصوص قابلة للؤأوىل والاؤءهاء؁ ما ؕربب علىه ابعاء النساء عن بعض مىاءىن العمل وعلى سبىل المءال المءالات الهندسىة والعمل المىءانى؁ وءعلهن مءصوراؤ فى الأعمال المكئبىة والإءارىة كما سنلاحظ لاءقا.

بالرغم من كل ما
ءءقق فى مءال
ؤعلىم المراة
اللىبىة إلا أنه لا
زالؤ هناك
هؤءىاء من
أبرؤها ؕوءة
الؤعلىم ومتابعة
الؤخصص و غىاب
الؤنسىق بىن إؤناؤ
الؤعلىم ومؤطبلاء
سوق العمل

يجب الإشارة في البداية إلى أن معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مدفوع الأجر قد شهدت تطوراً ملموساً، فقد كانت 6.9% عام 1973، ثم قفزت إلى 36.5% من مجموع قوة العمل الوطنية عام 2015. ومع ذلك لا تزيد مساهمة المرأة ضمن القوى البشرية في النشاط الاقتصادي عن 25% حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006. ويتبين من نتائج استقصاء القوى العاملة لسنة (2013) أن مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل كانت دون المستوى، مقارنة بالذكور

حيث بلغت نسبتهم من مجموع الإناث في سن العمل 25.5% فقط مقابل 51% للذكور.

كما بلغت نسبة العاملات اقتصادياً من مجموع العاملين اقتصادياً 34% فقط. ويعود ذلك في الغالب إلى تمدد فترة التعليم للفتيات ولضعف تشجيعهن على الالتحاق بالعمل وهي بالحصيلة طاقة مهدورة، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوى التعليمي للفتيات مرتفعاً نسبياً بل إن نسبتهن في الجامعات تفوق مثلتهن بين الذكور كما أشير سابقاً. الجدول رقم (3).

حسب بيانات منظمة العمل العربية تعتبر نسبة مشاركة المرأة الليبية في النشاط مرتفعة مقارنة بدول الجوار

نسبة العاملات اقتصادياً حسب نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2013 (الأعداد بالألف)				الجدول (3)
البيان	ذكور	إناث	المجموع	الاناث %
مجموع القوى العاملة	1296.7	746.6	2043.3	36.5
مجموع المشتغلين	1108.8	579.2	1688.0	34.3
نسبة النساء في قوة العمل إلى مجموع النساء في سن العمل 15 سنة فأكثر				
معدل التوظيف للنساء (مجموع المشتغلين/مجموع القوى العاملة من النساء) * 100	77.6			

ومع ذلك يلاحظ أن هناك مكاسب بالنسبة للمرأة الليبية، وتحسن واقعها اقتصادياً مقارنة بوضع المرأة في بعض البلاد العربية، فنسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي تعتبر عالية مقارنة ببعض الدول العربية. ويمكن مقارنة نسبة مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل مع نسبتها في بعض الدول العربية، وفق بيانات منظمة

العمل الدولية، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة حيث بلغت نسبتها عام 2014 من مجموع السكان في قوة العمل 23.6% في ليبيا بينما بلغت 20% في مصر 8.9% في الجزائر. أنظر الجدول رقم (4).

البلد	ذكور %	إناث %
الجزائر	46	8.9
البحرين	50.8	31.5
مصر	47.3	20
العراق	47.9	8.2
الأردن	41.9	11.5
الكويت	43.1	24
لبنان	40.3	17.5
ليبيا	49.4	23.6

المصدر: منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2014.

1.2. عمل المرأة غير المأجور:

مشاركة المرأة غير المنظورة في النشاط الاقتصادي يتطلب التقييم العادل لمشاركة المرأة الاقتصادية، تقييم الأعمال الإنتاجية المتعددة التي تقوم بها في محيط الأسرة وخارجها، بما في ذلك العمل غير المنظور، وهو عادة غير مأجور فالنسبة العظمى من النساء لا يملكن أجراً عن معظم الأعمال التي يقمن بها، وتندرج ضمن هذه الأعمال الإنتاجية للمرأة الأعمال المرتبطة بدورها داخل الأسرة، وكذلك الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية مثل الأعمال المرتبطة بمجال الزراعة كالعناية بالحيوانات وخدمة الأرض، كما تشمل أيضاً مساعدة أفراد الأسرة من الرجال في الحرف والصناعات التقليدية. والملاحظ أن هذا الصنف من الأعمال يتسم بالاندثار بالرغم من أهميته سواءً في المناطق

الريفية أو الحضرية، ويمكن ارجاع ذلك لعدم الاعتراف به وعدم تقديره لأنه خارج نطاق "الدور الرسمي" سواءً في محيط الأسرة أو من جانب القائمين على تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية ومخططاتها، كما أن الإحصاءات الرسمية مازالت تتجاهل عمل المرأة غير المأجور، وتشير بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية للعام 1973 إلى العام 2006، إلى أن مشاركة الشباب في النشاط الزراعي تعتبر عالية لدى الإناث مقارنة بالذكور، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة مشاركة الإناث كانت حوالي 41% من نسبة العاملات بينما كانت حوالي 30% من مشاركة الذكور الشباب في النشاط الزراعي وذلك خلال العام 2006.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة في أعمال المرأة بما فيها ربات البيوت اللواتي يمارسن أعمالهن من داخل بيوتهن، وتم في السنوات الأخيرة تأسيس مجلس سيدات الأعمال يضم في عضويته عدداً من سيدات الأعمال علاوة على مجلس أعمال خاص بالنساء فقط ويضم مجلس إدارة غرفة التجارة الليبية سيدات في عضويته من القطاع الخاص. ومع عدم توفر أرقام دقيقة عن حجم الأعمال التي تملكها وتديرها النساء في ليبيا، فإن مؤشرات عديدة تؤكد وجود العشرات من تلك المشروعات في ليبيا، حيث يوجد سيدات الأعمال الليبيات اللواتي يملكن ويدرن شركات متوسطة وكبيرة في مجالات مختلفة لا ترتبط مباشرة بإحتياجات المرأة التقليدية، مثل محلات الزينة والملابس ومحلات إعداد المأكولات بل وحتى المدارس الخاصة ورياض الأطفال وهناك من يملكن ويدرن الصيدليات، وهذه منتشرة بشكل واضح في المناطق الحضرية وبدأت تظهر بوضوح مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به البلاد حديثاً.

2.2. التمييز النوعي في توزيع تشغيل المرأة حسب الأنشطة الاقتصادية:

يلاحظ أن التمييز بين الجنسين واضحاً في بعض الوظائف والمهن، فمساهمة المرأة في مجال التشريع وكبار موظفي الإدارات والمشرفين التنفيذيين تبدو ضعيفة، وقد بلغ عدد السيدات العاملات فقط 647 سيدة مقابل 7021 رجل خلال العام 2006. وتمثل هذه الأعداد 0.74% من المشتغلين من الرجال لهذه السنة، في حين تصل هذه النسبة بين النساء 0.17% فقط.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بمشاركتها في

المهن الصناعية والحرفية والخدمية وأعمال التشييد والبناء، إذ كانت نسبة المشاركة فيها بمستويات متدنية، وهذه المشاركة تعتبر بعيدة عن تحقيق المساواة في توزيع الذكور والإناث بالنسبة إلى هذه المهن وهذا من الممكن أن يرجع لتكوينها البدني.

كما تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة 2013 إلى أن 93% من النساء العاملات يعملن في الأعمال الحكومية وهذه النسبة العالية مردها لهيكل الاقتصاد الليبي الذي تهيمن عليه المؤسسات المملوكة للدولة، وضعف رقابة إدارة سوق العمل على تطبيق التشريعات النافذة بمنشآت القطاع الخاص مما يخلق نفور بين الباحثين والباحثات عن عمل للعمل بهذا القطاع. وقد أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 أن غالبية المشتغلين الليبيين يعملون في نشاط الخدمات العامة (الإدارة العامة والتعليم) حيث بلغ عدد المشتغلين بالتعليم ما مجموعه (411454) يشكلون نسبة قدرها (30.82%) من إجمالي العاملين اقتصادياً من الليبيين، أي (عرض العمل). أما الليبيين المشتغلين، بالإدارة العامة فقد بلغ عددهم (344654) يشكلون نسبة (25.81%) من إجمالي عرض العمل من الليبيين. وبذلك فإن أكثر من (56%) من إجمالي المشتغلين الليبيين يعملون في مجال الخدمات العامة. كما يمكن ملاحظة تكديس النساء في مجالات محددة وهي التعليم والصحة، فقد كانت مشاركة النساء في القوة العاملة تشكل الغالبية أي ما يزيد عن 66.99% في مجال واحد فقط ألا وهو التعليم وذلك خلال العام 2006، يليها

من بين أهم التحديات التي تواجه المرأة الليبية في سوق العمل هو تركيزها في عدد محدود جداً من الأنشطة 87.5% في (التعليم والصحة والإدارة العامة)

الإدارة العامة وبنسبة تقدر 10.94% ثم قطاع الصحة والضمان الاجتماعي وبنسبة تقدر 9.57% (11). فقطاع التعليم يعتمد كلياً على العناصر النسائية سواءً بالإدارات أو بالمؤسسات التعليمية، وذلك يشمل كافة مراحل التعليم الأساسي والمتوسط والعالي.

إن تعزيز وجود النساء في الإدارة العامة والتعليم كان نتاجاً لقرارات زيادة القدرة الإنتاجية التي صدرت عن الدولة الليبية عام 1977 وكان الهدف منها توسيع مجالات العمل أمام المرأة ولكن اتخذ من منظور العادات والقيم المجتمعية التي تفضل فصل المرأة عن الرجل.

فطبيعة المجتمع في ليبيا وتحفظه على عمل المرأة في بعض القطاعات والمجالات جعل قطاع التعليم يكتظ بالعاملين خاصة من الإناث، على الرغم من وجود نقص في باقي القطاعات، مما ترتب عنه التوجه إلى قطاع التعليم لمطابقته مع الشروط التي يضعها المجتمع للمرأة الليبية، حيث أن العمل في هذا القطاع يعني الفصل الحدي بين الجنسين، وإن تعاملت المرأة مع الذكور فما هم إلا الطلاب صغار السن. إن المبالغة في تأنيث بعض القطاعات الحكومية وتعيين النساء بشكل كبير جداً في قطاع التعليم ترتب عنه إبعادهن عن القطاعات الأخرى، وربما تكون هذه القطاعات المجال الأساسي للدراسة والتخصص بالنسبة للمرأة. كما ترتب عن تكديس النساء في قطاعات وظيفية محددة، وتحويل عدد كبير من النساء العاملات في مجال التعليم إلى الفئات الوظيفية، وهذا يجسده قرار الفئات الوظيفية لعام 2007.

فحسب بيانات وزارة التعليم هناك حوالي 300 ألف معلم ومعلمة لا يحتاجهم قطاع التعليم، وأن الإدارة قامت بحصر هذا العدد، ونسقت مع وزارة العمل والتأهيل وبحثا إمكانية الاستفادة منهم كل حسب تخصصه خارج قطاع التعليم.

عموماً يعتبر الحاق المرأة بالقوة العاملة مهمة شاقة نوعاً ما في ليبيا، وذلك لسيادة بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، والتي تؤطر المرأة في جانب محدد، فعمل المرأة في إطار تربية الأبناء ورعايتهم.

وفي تدبير شؤون الأسرة، يتطلب جهداً كبيراً لتغيير مواقف المجتمعات في عمل المرأة خارج المنزل، بل يتطلب كذلك تغيير مواقف النساء أنفسهن في عملهن خارج المنزل.

3. المشاركة السياسية: تمكين المرأة:

مفهوم تمكين المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة والتنمية، فالتمكين والمشاركة هما وجهان لعملة واحدة، حيث تكمن الغاية من تمكين المرأة سياسياً إلى الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها وتستلزم المشاركة الفاعلة تنمية المرأة لقدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من أحداث التغيير في مجتمعها.

يعد مفهوم التمكين (Empowerment) من المفاهيم التي نشأت حديثاً، حيث كثر استخدامه في التسعينيات من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص في سياسات وبرامج المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، فالتمكين السياسي للمرأة هو جعل

المرأة ممتلئة للقوة والإمكانات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، وذلك بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جديّة وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله. أو بشكل آخر هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات.

استحوذت قضية تمكين المرأة سياسياً على اهتمام كبيراً خاصة من قبل المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان والتنمية وفي أروقة الأمم المتحدة. وحيث أن ليبيا تشهد فترة انتقالية تتميز بحدائث التجربة الديمقراطية وفي هذا السياق يبرز واقعاً مهماً وخطيراً فيما يخص وضع المرأة ومدى مشاركتها وفعاليتها في صنع القرار والتأثير فيه وادماجها في عمليات التنمية فهناك تأخر في وضع المرأة، على الرغم من تحقيقها لبعض المكاسب الهامة حديثاً على المستوى السياسي.

إن الإعلان الدستوري الليبي المؤقت لسنة 2011 يعترف بمساواة المرأة للرجل في الحقوق المدنية والسياسية ويؤكد أن اللبيين سواء أمام القانون، والمساواة تشمل كل إنسان، وهذا يعني ضمناً شمولها للنساء بشكل عام. حيث نصّت المادة (57) من مشروع الدستور

الليبي (2011) المعنية بدعم حقوق المرأة: "النساء شقائق الرجال، وتلتزم الدولة بدعم ورعاية المرأة وسنّ القوانين التي تكفل حمايتها ورفع مكانتها في المجتمع والقضاء على الثقافة السلبية والعادات الاجتماعية التي تنتقص من كرامتها، وحظر التمييز ضدها وضمان حقها في التمثيل في الانتخابات العامة، وإتاحة الفرص أمامها في المجالات كافة، وتتخذ التدابير اللازمة لدعم حقوقها المكتسبة". هذا بالإضافة إلى أن ليبيا وقعت سنة 1989 على اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز النوعي ضد المرأة (CEDAW) مع التحفظ على بعض المواد في هذه الاتفاقية. وهذا من شأنه أن يمكن من تعزيز التشريعات الداعمة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة ويفعل أدوار مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا وحقوق المرأة. كما يضمن أي نظام انتخابي تمثيل المرأة بنسبة 25% من مقاعد مجلس النواب والمجالس المحلية لمدة اثنتي عشر عاماً تلت صدور هذا الدستور مع مراعاة حق الترشح في الانتخابات العامة. غير أن مجرد وجود ضمانات دستورية تكفل حق المرأة لا يجسد بالضرورة واقعاً تحقق فيه النساء كامل حقوقهن المدنية والقانونية والسياسية في ليبيا، كما أن انخفاض نسبة تمثيل النساء والشابات انخفاضاً بنسبة شديدة في أوساط اتخاذ القرار في الكثير من المناصب القيادية في البلاد، قد يجعل من حقوق المرأة الدستورية حبراً على ورق وتصبح مبادئ غير فعالة كثيراً لتأمين مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والمساهمة في التنمية المجتمعية.

إن انخفاض نسبة تواجد النساء في دوائر اتخاذ القرار، قد يجعل من حقوق المرأة الدستورية حبراً على ورق

لقد شاركت المرأة في الحراك السياسي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير، بل وكان لها السبق في المشاركة في الثورة، وساهمت من خلال شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة في المناداة بتغيير النظام السياسي في ليبيا، ثم انطلقت للمشاركة من خلال مؤسسات المجتمع المدني. لقد أظهرت نتائج مسح حالة المرأة الليبية 2013 أن النساء في ليبيا لديهن مستوى عال من الإهتمام في أمور السياسة والحكم مع أكثر من 71% من النساء أكدن اهتمامهن بهذه القضايا، وبالمثل، صوتت المرأة الليبية في أعداد كبيرة في انتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو 2012، مع 66% من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع وأكدن إنهن شاركن في الانتخابات⁽¹²⁾ ورغم ذلك، ما زالت المرأة الليبية تواجه تحديات كبيرة كما في أماكن أخرى في مراحل ما بعد انتهاء النزاع، وتواجه جملة من العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة في العملية الإنتقالية. بشكل عام يُتاح للمرأة الليبية قدر أقل من القدرة على الوصول إلى المعلومات، كما تعاني من التضييق على حرية التنقل وتعرض للمضايقات في الأماكن العامة، حيث أن ثلث النساء الليبيات يشعرن أنهن مقيدات في تحركاتهن في الأماكن العامة⁽¹³⁾، كما أن النساء الليبيات يعشن في

مجتمع يسيطر فيه الرجل على صناعة القرار، بشكل عميق، مع إعلاء دور المرأة كأم وزوجة على أي دور آخر.

ومع أن الأغلبية من النساء والرجال في ليبيا تعرب عن تأييدها للنساء في المشاركة في أدوار سياسية مختلفة. ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة بشكل عام ليست بالمستوى المرتفع، حيث يشير مسح حالة المرأة الليبية 2013 إلى أن عدد قليل جداً من النساء يشاركن في أي نوع من النشاط المدني للتعبير عن آرائهن حول المسائل السياسية والاجتماعية وأن 20% فقط من جميع النساء في ليبيا أعربن عن مشاركتهن في مثل هذه الأنشطة⁽¹⁴⁾. كما توضح نتائج المسح العالمي للقيم⁽¹⁵⁾ أن مشاركة المرأة في أول تجربة انتخابية وهي انتخاب المؤتمر الوطني العام، كانت نسبة المشاركة حوالي 45% ولم تسجل فروق ذات دلالة بين الريف والحضر وكانت نسبة الترشح حوالي 19% من عدد المرشحين مع وجود فروق واضحة جداً بين البيئات الحضرية والريفية حيث كانت في طرابلس 25% وفي مدينة غريان حوالي 2%. وكذلك في تجربة انتخاب مجلس النواب تراجعت نسبة مشاركة المرأة في عملية الانتخاب والترشح فكانت 40% في التسجيل و 9% في الترشح لمجلس النواب. الجدول رقم (5) و(6).

الجدول (5)

نسبة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية

الانتخابات	المتوسط %	أعلى %	أقل %
المؤتمر الوطني العام 2012	45	51 اوياري	36 الخمس
الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور 2014	41	44 طرابلس	32 الخمس
مجلس النواب 2014	40	47 الكفرة	30 الخمس

الانتخابات	المتوسط %	اعلى %	اقل %
المؤتمر الوطني العام 2012	19	25 طرابلس	2 غريان
الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور 2014	11	43 طرابلس	0.01 اجدابيا
مجلس النواب 2014	9	37 طرابلس	0.01 الجبل

المصدر: تقرير مشاركة المرأة في العملية الانتخابية (الحالة الليبية)، المفوضية العليا للانتخابات، طرابلس، ليبيا، 2015

لقد أصبحت المرأة بعد عام 2011 موجودة في الهيئات السياسية والمجالس التشريعية، إلا أن حضورها كان بسيطاً، حيث مثل قرابة 16% . كما حصلت المرأة الليبية على 30 مقعداً من أصل 200 في مجلس النواب الليبي، فتمثيل المرأة الليبية في مجلس النواب كان ضعيفاً مقابل هيمنة الرجل على أغلب المقاعد في البرلمان ولجنة كتابة الدستور المكونة من 60 عضو تضم 6 نساء فقط، كما ان الفارق كبير بين تمثيل المرأة والرجل في عضوية لجان البرلمان الليبي والبالغ عددها 21 لجنة، حيث هيمن الرجال على أغلب المقاعد في هذه اللجان وعلى رئاستها، في حين تراوح تمثيل المرأة بين 4 إلى مقعد واحد في أغلب اللجان وترأسها للجنة واحدة مقابل 21 لجنة. والاستثناء الوحيد كان في لجنة شؤون المرأة والطفل حيث ظفرت المرأة بالنصيب الأوفر، وشغلت 6 مقاعد مقابل مقعدين من نصيب الرجال.

في ذات الوقت، غاب تمثيل المرأة تماماً في ثلاث لجان، وهي لجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة، ولجنة الأوقاف والشؤون

والأمن الإسلامية ولجنة الدفاع القومي، حسب ما جاء في الموقع الرسمي لمجلس النواب الليبي.

كما تشكلت لائحة حكومة الوفاق الوطني التي تم الإعلان عنها في 14 فبراير 2016، لتشمل 13 حقيبة وزارية و5 وزراء دولة. وضمت لائحة الحكومة ثلاث نساء فقط، يجب الإشارة هنا إلى أن هذه البيانات تعطي مؤشر تطور واضح مقارنة بالماضي، حيث لم تكن هناك مشاركة فعالة للمرأة في السياسة منذ عام 1951 أو حتى قبل استقلال ليبيا عن الحكم الإيطالي. وحتى بعد تغير النظام السياسي أي بعد عام 1969 تم تعيين عدد قليل من النساء في مناصب وزارية وكانت جميعها في وزارات ذات طابع غير سيادي، وحازت امرأة واحدة فقط على منصب مدير جهاز الرقابة الإدارية.

أما فيما يتعلق بالهيئات القضائية، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، سمح للمرأة بالمشاركة والعمل في القضاء، وأصبح ممكناً لها أن تشغل وظيفة القاضي والمدعي العام ومنسق القضايا تحت نفس الظروف التي يعمل فيها الرجل. وقد عينت الدولة عدداً من

تراوح تمثيل المرأة بين 4 إلى مقعد واحد في أغلب لجان البرلمان وترأسها للجنة واحدة من بين 22 لجنة

الرجال في معظم الهيئات القضائية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد قضاة المحاكم الابتدائية من الرجال (553) في المقابل كان عدد القاضيات فقط (96)، بينما بلغ عدد مستشاري محاكم الاستئناف الرجال (316) بينما كان عدد النساء (49) سيدة فقط. الجدول رقم (7).

القاضيات، كما يمكن للمرأة الليبية الاشتغال بالمحاماة ولا تتوفر معلومات حول المحاميات المستقلات أو عن جمعيات المحاميات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، ولكن عدد النساء في الجانب القانوني ما يزال الأقل مقارنة بالرجال. حيث تشير بيانات وزارة العدل 2017 بأن عدد النساء كان أقل من عدد

عدد أعضاء الهيئات القضائية ذكوراً وإناثاً 2017

الجدول (7)

اسم الجهة	عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي
مستشاري محاكم الاستئناف	316	49	365
قضاة المحاكم الابتدائية	553	96	649
أعضاء النيابة العامة	653	90	743
أعضاء إدارة القضايا	375	538	913
أعضاء إدارة المحاماة العامة	332	904	1236
أعضاء إدارة القانون	33	12	45
المجموع	2262	1689	3951

المصدر: وزارة العدل، الإدارة العامة للشؤون الادريّة والماليّة، وحدة المعلومات والتوثيق

الديمقراطية بليبيا تعتبر حديثة إلى حد كبير. هذا فضلاً عن تقليدية المجتمع الليبي في شيوع الصورة النمطية التقليدية للمرأة، فما يزال الليبيون يتخذون موقفاً محافظاً من المرأة حيث يرى أغلب الليبيون أن الرجال أفضل من النساء من حيث القدرة على القيادة في المجال السياسي، وكذلك وجود وجهات نظر متضاربة حول مشاركة المرأة وتوليها المناصب القيادية في الدولة، وعدم قدرة المرأة على الإيفاء بالشروط

تشير HRW2013 إلى أن المرأة في المناطق المهمشة، ومن يعيشن في المناطق النائية والريفية، والمسنين وذوات الإعاقات ومن يعانون من الأمية ليست لديهم موارد معلوماتية كافية، كما واجهنا تحديات أكبر في التعرف على عملية التسجيل ثم التصويت.⁽¹⁶⁾ إن مكانة المرأة في المشاركة لا تزال محدودة على المستوى الوطني رغم تسجيل تحسناً ملحوظاً في هذه المشاركة، وهذا يرجع إلى أن التجربة

تشير بيانات وزارة العدل لعام 2017 إلى أن عدد النساء كان أقل من عدد الرجال في معظم الهيئات القضائية

الفنية والمالية للترشح مع ضعف منظمات المجتمع المدني التي تدعم وتساعد المرأة في المشاركة الإيجابية. بالإضافة إلى غياب استراتيجية تمكين شاملة للمرأة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى المنظمات النسائية وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية وخصوصاً المرأة الريفية، وضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة، والافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانات.

4. التحديات ومعوقات مشاركة المرأة في التنمية:

إن التحديات الجوهرية للتنمية في ليبيا لا تتجسد في الحصول على الاستثمار المادي فحسب، بل في تكوين الإنسان وفي تحسين نوعية الحياة، إذ يتطلب ذلك توسيع فرص التعليم والتدريب كماً ونوعاً، فأهم المنافع الاقتصادية للاستثمار البشري في البلاد يتمثل في إطلاق العنان للطاقات الإبداعية والموارد الكامنة بين الجنسين، ما يؤدي إلى الاهتمام بالبحث والتطوير والرفع من معدلات التنمية، وكذلك الارتقاء بالإنسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها الرئيسة. رغم المكاسب العديدة التي نالتها المرأة في ليبيا، ما زالت النساء يواجهن تحديات كبيرة كما في أماكن أخرى في مراحل ما بعد انتهاء النزاع ويواجهن كذلك جملة من العقبات التي تحول دون مشاركتهن الكاملة في

العملية

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

التنموية. بشكل عام يُتاح للمرأة الليبية قدراً أقل في تولي المراكز القيادية ومواقع اتخاذ القرار، ومواجهة التمييز في الحصول على الوظائف وفي أماكن العمل، كما تعاني من التضييق على حرية التنقل وتعرض للمضايقات. كما أن المرأة الليبية تعيش في مجتمع يسيطر فيه الرجال على صناعة القرار، مع إعلاء دور المرأة كأم وزوجة على أي دور آخر. يمكن الإشارة أيضاً إلى أهم التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في تنمية وبناء الدولة كالتالي:

1.4. النظام التعليمي المتردي ومحدودية فرص بناء القدرات وتنميتها:

على الرغم من تطور الخصائص التعليمية للمرأة الليبية وبشكل ملحوظ، والتقدم السريع للمستوى التعليمي للمرأة بل وبشكل يفوق مستويات الذكور كما أشرنا سابقاً، غير أن النظام التعليمي في ليبيا يعاني تدنياً من حيث الجودة والتنوع في العملية التعليمية وضعف القدرات المهنية والفنية لمخرجات العملية التعليمية وعدم ملازمتها لاحتياجات سوق العمل وضعف الكفاءات والنقص الملحوظ في برامج إعداد وتأهيل المدرّسين خاصة بالنسبة للتعليم الأساسي والثانوي، فلا تزال طرق التدريس تقليدية كالتّسميع والحفظ والتلقين ولا تبني مهارات الفكر النقدي والكفاءة العقلية اللازمة لبناء مواطن العصر الحديث. بالإضافة إلى الأمية التقنية المنتشرة بشكل كبير بين النساء، فقد أشارت نتائج تقرير المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة 2014 إلى أن ما يقارب من 37% من السيدات هن في عمر ما بين (15-49) سنة

أهم المنافع الاقتصادية

للاستثمار البشري

يتمثل في إطلاق

العنان للطاقات

الإبداعية

والقدرات الكامنة

بين الجنسين

والمتزوجات أو سبق لهن الزواج والمشمولات في عينة المسح يستخدمن الحاسب الآلي، بينما ما يقارب 31% منهن يتصفحن أو يستخدمن الانترنت على سبيل المثال وذلك كما أشارت نتائج التقرير المشار إليه. لذلك يظهر وبوضوح تحدي عدم التكافؤ بين التقدم الذي أحرزته المرأة في التعليم والصحة والتقدم الذي أحرزته في سوق العمل والحياة العامة.

بالإضافة إلى ذلك وبالرغم من المكاسب غير المسبوقة التي نالتها المرأة تعليمياً كما أُشير سابقاً، بل وتفوقها على الذكور في بعض المجالات والتخصصات العلمية، مما يجعلها مرشحة أكبر في قوة العمل، يبرز هنا وبشكل واضح دور بعض العوامل الذاتية الكامنة في المرأة نفسها، حيث نجد أن نسبة البطالة وخاصة بين المتعلقات عالية، وقد تميل المرأة لعدم المشاركة في النشاط الاقتصادي طواعية، حيث تشير نتائج المسح الوطني لصحة الأسرة 2014 إلى أن أكثر من نصف السيدات المشمولات في عينة المسح لا يرغبن في العمل مستقبلاً. وفي ذات السياق تشير نتائج هذا المسح إلى أن نسبة السيدات العاملات خارج المنزل تتزايد خاصة في الأسر ذات المستوى الأفقر عن مثلتها بين السيدات في الأسر ذات المستوى الأغنى، وهذا يفسر على أن ميل النساء للعمل ليس لتحقيق الذات أو إفادة البلاد من تعليمهن كصيد بشري يسهم في التنمية، بل يرجع للحاجة المادية البحتة فقط.

ومن التحديات العامة لمشاركة المرأة في التنمية ضعف فاعلية المنظمات النسائية ومؤسسات

المجتمع المدني، وقد يكون مرد ذلك قلة الموارد المالية، فالدعم الذي تتلقاه هذه المنظمات قليل جداً، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات، بالإضافة إلى غياب استراتيجية شاملة، وضعف الوعي بأهمية دور المرأة وضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة. إن المشاركة السياسية للمرأة هي دون المستوى، فعلى الرغم من التقدم المهم الذي يشهده وضع المرأة في مجال التعليم، لم تقترن هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في مجالي العمل والميدان السياسي، فالمكاسب التي تحصلت عليها المرأة ما زالت متدنية وتحتاج إلى تدعيمها وتعزيزها بضمانات دستورية وتشريعية محددة واضحة.

2.4. اعتبارات ثقافية اجتماعية تعيق مشاركة المرأة:

الأعراف والتقاليد تعرقل مشاركة المرأة في عمليات التنمية، بل وتؤثر في التطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات التي سنت لصالح المرأة. استناداً إلى هيمنة الثقافة البطريركية (الأبوية) المتداخلة مع قيم الهيمنة والتفوق الذكري المؤكد على تقسيم الأدوار، والتي ترى أن دور الرجل في العمل خارج المنزل وتوفير متطلبات الأسرة المادية، ودور المرأة يتحدد في الوظيفة الاجتماعية والأسرية، أي داخل المنزل ولا تسهم في العمليات والقضايا التنموية وبناء الدولة، ما يسهم في تجذير التمييز النوعي داخل المجتمع ويعد التمييز النوعي ركيزة أساسية في

بالرغم من تطور
الخصائص
التعليمية للمرأة
الليبية، إلا أن
ضعف العملية
التعليمية وتدنى
جودتها لا يفسح
المجال واسع
لبناء القدرات
الفنية والمهنية

النظام الأبوي (Patriarchal System) وهو عادة ما يتم تجاهله في مجالات السياسة وسوق العمل ونطاق الأسرة. إن النظام الأبوي يشكل دعامة أساسية في البناء الاجتماعي في ليبيا، وقاعدة مناصرة النوع الاجتماعي مازالت متدنية إلى حد ما، حيث يلاحظ أن التقاليد والعادات تجذر الأدوار التقليدية للمرأة وتعزز مفاهيم دونية المرأة وتبعيتها الكاملة للرجل، وفي ذات السياق تشير النتائج⁽¹⁷⁾ إلى هيمنة الثقافة البطريركية في المجتمع الليبي، وذلك من خلال تسجيل استجابات عالية في نتائج هذا المسح تؤكد أهمية الاعتماد على الحياة الأسرية وأهمية الشعور بالفخر بالقيم التقليدية العائلية.

بالإضافة إلى أهمية رضا المرأة بكونها ربة بيت. حيث تشير نتائج مسح القيم العالمي 2015 إلى أن الليبيين يشعرون بالفخر بهويتهم اللبية ويتمسكون بالقيم المجتمعية التقليدية. كما يتخذ الليبيون موقفاً محافظاً نحو المرأة، حيث يعتبر حوالي 80% من الرجال أنهم أفضل من النساء من حيث القدرة على القيادة في المجال السياسي وفي قطاع الأعمال. كما أن 65% على الأقل من الليبيين يرون بأنه في حالة ندرة الوظائف يجب أن تعطى الأولوية للذكور على حساب الإناث. كما يعتقد حوالي 55% أن عمل الأم بأجر يسبب معاناة لأطفالها. أيضاً يعتقد أقل من 25% بأن التعليم الجامعي أهم للذكر منه للإناث⁽¹⁸⁾ وأن حوالي نصف السيدات المشمولات في عينة المسح صرحن بأن التصرف في الأجر النقدي للمرأة يكون عادة قرار مشترك بين الزوجين، مما يشير إلى التبعية الاقتصادية للرجل وتأكيد تحكم الزوج في

مصدر دخل الزوجة.

كما تشير النتائج إلى أن حوالي 41% من السيدات في عينة المسح أشرن بأن قرار التصرف في المرتب يعود لهن فقط⁽¹⁹⁾.

3.4. تحدي العنف القائم على النوع:

يقصد بمفهوم العنف القائم على النوع، المصطلح العام المستخدم للتعبير عن العنف الذي يحدث نتيجة لتوقعات الدور المعياري المرتبط بكل نوع من الجنسين، تأسيساً على علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين. ويشكل العنف ضد المرأة والفتيات جزءاً من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتعرف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة والفتيات بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

وقد تتمتع المرأة اللبية بحقوق قانونية مهمة، ومع ذلك فالمرأة مازالت مطالبة بالدفاع أكثر عن حقوقها في ظل مجتمع ذكوري يؤمن بدونية وبعدم أهلية المرأة، إنها مازالت تعاني من وجود بعض التشريعات التمييزية مثل قانون الجنسية الذي يمنعها من منح أبنائها وزوجها جنسيتها. إن المرأة في ليبيا عرضة لأنواع مختلفة من العنف، ولكن نظراً لاعتبار العنف ضد المرأة في ليبيا موضوعاً محرماً وغير مسموح بالإباحة به خارج الأسرة أو شأناً عائلياً خالصاً فإن النساء عادة لا يصرحن به وتظل أغلب الحالات المعنفة

من بين التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في التنمية، هي ضعف المنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني

ضمن إطار العائلة، لذلك لا توجد أو تتوافر إحصاءات أو معلومات مؤكدة حول مداه أو انتشاره في المجتمع⁽²⁰⁾ وبسبب صعوبة تعريف الممارسات التي تشكل أفعال عنف ضد النساء بحسب الثقافات المتعددة و بسبب اختلاف وسائل قياس أفعال العنف عادة من الصعب تقدير مدى انتشار العنف ضد الشابات ومقارنته كظاهرة عبر المجتمعات. إن العنف ضد المرأة هو نتاج للتمييز النوعي ولعلاقات القوة بين الجنسين في المجتمع الليبي والتي يتم تنظيمها من خلال فرضية هيمنة الذكور على "المجتمع" أو على المجال العام وكذلك داخل الأسرة وتمتد لتشمل نطاقاً واسعاً على المستوى المؤسسي مثل القانون والتشريع، كما ويؤثر الهيكل السياسي في ليبيا تأثيراً هاماً على الوضع الاجتماعي للمرأة. إن ليبيا في حالة هشاشة بعد انتهاء النزاع حيث تتأكد السلطة الذكورية في الدولة، كما أن القوانين تدعم سلطة الذكور وتبعية الإناث، ولا يوجد تجريم للعنف العائلي⁽²¹⁾. كذلك لا وجود لقوانين تتعلق بحماية المرأة من العنف، والعمل على البحث عن طرق إثبات بسيطة وغير معقدة أو إمكانية إثبات العنف بكافة الطرق لاثبات الضرر، وبشكل خاص عندما يكون العنف لفظياً، وهو أكثر أنواع العنف السائد في ليبيا سواءً أُسري أم غير أُسري. والعنف الأشد هو الاغتصاب، ففي القانون الليبي يعاقب الفاعل هذا الجرم بالسجن لمدة معينة بدلاً من رفع العقوبة لتصل إلى درجة عقوبة القاتل، كما أن القانون يستخدم مصطلح "المواقعة بالقوة" بدلاً من مصطلح الاغتصاب⁽²²⁾.

تتمتع المرأة الليبية بحقوق قانونية على درجة كبيرة من الأهمية، ومع ذلك فالمرأة ما زالت مطالبة بالدفاع أكثر عن حقوقها

المجتمع الليبي في مرحلة ما بعد النزاع مجتمع ينتشر فيه السلاح ويهيمن عليه الرجال بصورة متزايدة، وفي سياق الصراع المستمر وعدم الاستقرار السياسي، فقد كشفت نتائج مسح حالة المرأة الليبية 2013 أن المرأة تعاني من مستويات متزايدة من الخوف وانعدام الأمن في ليبيا بعد انتهاء النزاع، وأن النساء يخشون بشكل متزايد من محاولات اختطافهن من قبل الخارجيين عن القانون. إن عدم المساواة بين الجنسين في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع لا يزال كبيراً، وممارسات بناء السلام تفشل مراراً وتكراراً في إشراك النساء في عملية صنع القرار، وبالتالي إعادة إنتاج التسلسل الهرمي للجنسين⁽²³⁾ إن النساء الليبيات ما زلن يشهدن العنف الذي يمارس ضدهن سواءً في المنزل أو في أماكن العمل أو أحياناً في الأماكن العامة، وتعرض النساء الليبيات إلى أشكال مختلفة من التحرش الجنسي والمضايقات في الأماكن العامة حيث أشارت نتائج مسح حالة المرأة الليبية 2013 إلى أن 11% من الفتيات ممن أعمارهم بين 18 _ 25 سنة يتعرضن للتحرش والمضايقات خلال تواجدهن في الأماكن العامة، وهذا التحرش يقيد حرية المرأة في التحرك بحرية في المجال العام.

كما أن 57% من النساء يشعرن بأنهن مقيدات في تحركهن خارج منازلهن أو بدون موافقة الأهل، حيث شعرت واحدة من كل 5 فتيات إنهن مقيدات نوعاً ما أو تماماً في الحركة، وأن 24% منهن تشعر بالخوف أو الضغط خلال تواجدهن في المجال العام.

إن أغلب الحالات المعنفة لا تصل إلى الشرطة والقضاء قليلاً ما نجد النساء يلجأن إلى المراكز للتبليغ عن العنف الممارس ضدهن وخاصة من قبل الأب أو الأخ، والكثير منهن يفضلن عدم البوح بذلك خشية رفض المجتمع لهن وبالتالي تبقى الكثير من الأمور مخفية. وتشير بيانات مصحة الصفاء للصحة النفسية (بمدينة طرابلس) لعام 2012 في دراسة تقييمية عن حالات العنف ضد المرأة في ليبيا" إلى أن عدد الحالات التي تم التعامل معها بالمصحة بلغ عددها 420 حالة خلال العام 2012، ومصادر العنف كانت من طرف الأب أو الأخ أو الزوج أو الحبيب أو الخطيب، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود من بين النساء المعنفات معلمات وموظفات ومهندسات (150 موظفة أو 35.7%، 110 معلمة 26.1%، 40 مهندسة 9.5%). كما تشير بيانات هذه الدراسة إلى أن (200 حالة) أو حوالي 50% من المعنفات من الفتيات أعمارهن بين 31-50 سنة. وأن حوالي 47% أعمارهن بين 31-50 سنة وعددهن 200 حالة. بينما حوالي 5% أعمارهن أقل من 12 سنة. أما المستوى التعليمي للحالات المعنفة فقد كانت بنسبة 9.5% متعلقات تعليم ابتدائي ونسبة 23.8% تعليمهن إعدادي ونسبة 28.5% تعليمهن ثانوي ونسبة 26.1% كان تعليمهم جامعي. بينما المتعلقات تعليم عالي فقد بلغت نسبتهن 11.99%.

واستناداً إلى دراسة مصحة الصفاء للصحة النفسية 2012 فإن 47.6% من المعنفات متزوجات و42.8% عازبات و فقط 4.7%

مطلقات و1.1% أرامل بينما 3.5% مخطوبات. وتتفاوت أنواع العنف في عينة دراسة مصحة الصفاء 2012، حيث نجد أن هناك 35 حالة ضرب أي ما يعادل نسبة 8.3%، 39 حالة اغتصاب وبنسبة 9.2%، و20 حالة تحرش أي بنسبة 4.7% و 40 حالة افتكاك المرتب الشهري سواءً من الزوج أو الأب أو الأخ وهذا يعادل نسبة 9.5%، و 30 حالة إهانة نفسية أو 7.1%، و 10 عنف لفظي أي ما نسبة 2.3%، و 17 حالة حرمان من العمل أو 4%، و 13 حالة إيقاف عن الدراسة أي ما نسبة 3%، و 4 حالات معاكسة هاتفية بنسبة 0.9% ويوجد 50 حالة التهرب من الزواج (تهرب الحبيب والعشيق) 11%، 92 حالة حب كاذب 21%، 20 حالة احباط جنسي أو ما نسبة 4.7% 15% حالة إجبار على التعاطي للحشيش وهو يعادل 1%، 10 حالة خيانة زوجية أو ما نسبة 2.33%. أن العنف الجنسي واللفظي والسيكولوجي أكثر خطورة من العنف الجسدي إلى جانب العنف الاقتصادي الذي أصبح منتشرًا في مجتمعنا من خلال اختلاس أموال المرأة العاملة واحتجاز وثائقها الشخصية الخاصة⁽²⁴⁾.

5. متطلبات إدماج وتمكين المرأة في برامج التنمية المستدامة (مشاهد لمواجهة التحديات وتعزيز الفرص):

يتعين تحديد المشاهد أو الآليات المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة، فهي إحدى أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي

منحها مصادر القوة لتكون عنصراً مؤثراً وفاعلاً قادراً على أحداث تغيير تنموي ملموس في البلاد. وتركيز مفهوم التنمية على الإنسان سواءً كان رجلاً أم امرأة بحيث تشكل هذه الرؤية استراتيجية تجعل الإهتمام بالمرأة جزءاً لا يتجزأ من البرامج التنموية، عليه يجب تعبئة الطاقة المنتجة للمرأة، والتي تمثل رصيماً بشرياً وقدرات معطلة لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب. وادخال منظور النوع الاجتماعي (الجندر) في جميع الإستراتيجيات الوطنية لبناء الدولة.

لقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن في سنة 2000، ويدعو القرار إلى تعميم منظور النوع الاجتماعي في فترات الصراع و النزاع وأكد على أهمية دور المرأة في منع وحل النزاعات وبمفاوضات السلام، وكذلك في الإشتراك في عمليات الإغاثة و إعادة البناء والإعمار، كما أكد القرار على أهمية مشاركة المرأة في جهود صناعة و حفظ السلام، و على ضرورة توفير حماية أكبر لها من انتهاك حقوقها الإنسانية، يجاد آليات وتدابير لازمة لحمايتها.

إن ادماج المرأة في عملية التنمية الشاملة بشكل فعال يتطلب العمل الجدي على إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في عملية التنمية والتخطيط لها، وفي هذا السياق يمكن تحديد مجموعة من المشاهد لمواجهة عراقيل وتحديات التنمية وتعزيز الفرص المتاحة:

1.5. المشهد الأول:

من الأهمية القصوى في هذه المرحلة إنشاء مركز دراسات المرأة اللبية ليكون مظلة علمية

أكاديمية في ظل فراغ مؤسساتي كبير، يختص ويعنى بالمرأة في مرحلة انتقالية مهمة لبناء دولة المواطنة والمؤسسات. المركز يكون أساساً مؤسسة علمية أكاديمية مستقلة تعنى بالبحث العلمي والنشر والاستشارات في قضايا المرأة، ويمثل المرجع الأساسي لكل الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، وتوفيرها للباحثين والمهتمين والمؤسسات المختصة بموضوعات و قضايا المرأة، وإجراء البحوث والدراسات والمسوح، وعقد المؤتمرات والندوات، واعداد التقارير والاستشارات، ورسم سياسات خطة وطنية استراتيجية للنهوض بالمرأة وتقديمها لصناع القرار المعنيين بتمكين المرأة مجتمعياً واقتصادياً، ويكون المركز أيضاً منبر خطابي يعمل على تعزيز الوعي بقضايا المرأة من خلال برامج متعددة بما يضمن العدالة الاجتماعية، ويخلق قيادات مجتمعية للنهوض بالنساء، دعماً للعمل الوطني، وذلك لأهمية دور المرأة كشريك أساسي في الجهود التنموية.

2.5. المشهد الثاني:

كما تطفو على السطح أهمية بناء الوعي الذاتي عند المرأة، ويعد ذلك عملية أساسية للتغيير الحتمي للمفاهيم الخاطئة التي تكونها المرأة عن نفسها، وعن حقوقها، ومسؤولياتها لكي تمارسها كرصيد بشري يسهم في تنمية المجتمع. وعن الأدوار المختلفة التي بإمكانها أن تمارسها كإنسان وتتفوق فيها ضمن عملها وأدائها جنباً إلى جنب مع الرجل.

3.5. المشهد الثالث:

تعزيز القوانين والتشريعات الممكنة للمرأة والداعمة لحقوقها في التعليم والعمل والمشاركة

المدنيّة والسّياسيّة وفي اتّخاذ القرار وحمايتها من كافّة أشكال العنف، ووضع السياسات الكفيلة بتشجيع المرأة على دخول جميع أنواع العمل والوظائف ضمن النشاط الاقتصادي، واعتماد آليات محددة وواضحة تساعد المرأة في الوصول إلى مواقع صنع القرار وعلى جميع الصعد (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية)، والعمل على تأمين الخدمات والمستلزمات التي تمكن المرأة من الجمع بين مسؤولية الأسرة ومسؤولية العمل، والمقصود هنا تأمين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية للأم والطفل، وتوفير البدائل التي تحل محل المرأة في الأعمال المنزلية، مثل دور الحضانه ورياض الأطفال التي ترعى الأطفال خلال فترة عمل الأم. مع التأكيد على أهمية تضمين القوانين ولاسيما قوانين العمل مواداً لحماية المرأة من الاستغلال في أماكن العمل كما يشكل بيئة آمنة لدخول المرأة في عملية التنمية وزيادة نسبة الإنفاق على برامج تمكين المرأة، بغية زيادة وعي المرأة وتعريفها بحقوقها وبقدراتها وتدريبها على مهارات القيادة والإدارة وصنع القرار والتخطيط والتفاوض والاتصال والقدرة على التأثير في العمل الجدي على إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في عملية التنمية والتخطيط لها أي إشراك المرأة في التخطيط لحل مشاكلها سعياً وراء حضورها الفعال في مسيرة التنمية، وحث المرأة على العمل وانتخاب من يمثلها في المجتمع.

4.5. المشهد الرابع:

مراجعة نظام التعليم والتدريب والتأهيل في أبعاده الكمية والكيفية، بما يعزز نوعية التعليم

ويحكم العلاقة بين مخرجاته واحتياجات أسواق العمل، والعمل على تعزيز المقررات المدرسيّة والأنشطة الثقافية والتوعوية داخل كافة المؤسسات التعليمية لبناء أجيال جديدة متمكنة من ثقافة المساواة وواعية بحقوق المرأة وبحقوق الإنسان عامة، والعمل على ضمان وتحديث هذه المقررات الدراسية عبر كافة مراحل المسار التعليمي. كما يجب أن تعزز بأنشطة داخل المدارس لخلق المساواة. بالإضافة إلى العمل على بناء آلية محددة للقضاء على الأمية وخاصة التقنية منها.

وأخيراً يجب التأكيد على أن هناك ارتباط وثيق بين التمييز النوعي وثقافة المجتمع وقيمه، فالتمييز النوعي يتعلق بثقافة المجتمع وعاداته وقيمه التي لا بد من تغييرها لكي تتحقق الحدود الدنيا للمساواة. نحن بحاجة ملحة لإثراء الوعي العام بحقوق المرأة في ليبيا وبحيثية تتلاءم مع قيمنا وديننا الإسلامي حيث أن العمل على تنمية المجتمع ومعتقداته هو المنطلق الفعلي لضمان عدم التمييز النوعي.

ولا بد من تغيير بنيوي يغير العقلية السائدة في المجتمع الليبي، عقلية الإيمان بالتفوق الذكوري ودونية النساء، ولن تستطيع المرأة وحدها دون تكاتف وتعاضد من كل أطراف المجتمع للوقوف معها في سبيل أن تغير الكثير من واقعها الذي توطره الأنماط الاجتماعية التقليدية لدورها وهنا يبرز الدور المحوري والجوهري للمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المساواة وتقليل الهوة بين الذكور والإناث.

المصادر والمراجع:

1. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية، (1999)، التقرير السنوي.
2. إعلان ومنهاج عمل بيجين، (1995) ONLINE AT:
3. تقرير التنمية البشرية الثالث، (2006) المرأة في ليبيا، المساواة مع الاختلاف. الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا.
4. مسح صحة الأسرة، 2014: التقرير الرئيسي.
5. تقرير التنمية البشرية الثالث، (2006) المرأة في ليبيا، المساواة مع الاختلاف. الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا.
6. تقرير التنمية البشرية الثالث، (2006) المرأة في ليبيا، المساواة مع الاختلاف. الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا.
7. تقرير التنمية البشرية الثالث، (2006) المرأة في ليبيا، المساواة مع الاختلاف. الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا.
8. التعداد العام للسكان، (2006) الهيئة العامة للمعلومات.
9. IFES (2013). Libya Status of Women Survey. Available online at:
http://www.ifes.org/sites/default/files/libya_status_of_women_survey_report_final2_2.pdf
10. IFES (2013). Libya Status of Women Survey. Available online at:
http://www.ifes.org/sites/default/files/libya_status_of_women_survey_report_final2_2.pdf
11. IFES (2013). Libya Status of Women Survey. Available online at:
http://www.ifes.org/sites/default/files/libya_status_of_women_survey_report_final2_2.pdf
12. تقرير مشاركة المرأة في العملية الانتخابية: الحالة الليبية، (2015)، المفوضية العليا للانتخابات، طرابلس، ليبيا. ONLINE AT: https://hnec.ly/?page_id=10154
13. المنظمة الدولية لحقوق الإنسان (HRW 2013) حقوق المرأة في ليبيا الجديدة. ONLINE AT:
<https://www.hrw.org/ar/report/2013/05/26/256433>
14. المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم (2015) التقرير النهائي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.
15. المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم (2015) التقرير النهائي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.
16. مسح صحة الأسرة، 2014: التقرير الرئيسي.

17. Elabani, Suaad M (2015) Attitudes to and perceptions of domestic violence against women in an Arab community: a case study of Libyan migrants in the UK. Doctoral thesis (PhD), Manchester Metropolitan University. Available Online at: <https://e-space.mmu.ac.uk/582276>
18. Elabani, Suaad M (2015) Attitudes to and perceptions of domestic violence against women in an Arab community: a case study of Libyan migrants in the UK. Doctoral thesis (PhD), Manchester Metropolitan University. Available Online at: <https://e-space.mmu.ac.uk/582276>
19. بن يونس، ايمان. (2015) المرأة الليبية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية تحليل نصوص اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1991م وعلاقتها بالتشريعات الليبية-السيداو-التي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة. *Convention on the Elimination of Discrimination Against Women*.
20. Selimovic.J and Larsson.D (2014) "Gender and Transition in Libya Mapping women's participation in post-conflict reconstruction". UIpaper. No 7/2014. SWEDISH INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS
21. مصحة الصفاء للصحة النفسية، (2012) "دراسة تقييمية عن حالات العنف ضد المرأة في ليبيا". طرابلس، ليبيا.
22. <https://www.arij.org/files/AnnualReport1999Arabic.pdf>.
23. <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html>
24. منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية (2014)، تفتيش العمل والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في الدول العربية (دليل) بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية.



رابعاً : شبكة الأمان الاجتماعي

تمهيد:

إن شبكة الأمان الاجتماعي في أي دولة هي الركيزة التي تسعى لضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين على حد سواء حفاظاً للكرامة الإنسانية ودعمًا للاستقرار في المجتمع بأسره. لذا يعد الأمان الاجتماعي عنصراً أساسياً من عناصر العمل الاجتماعي لخلق التوازن بين مكونات المجتمع ولكي يحزر الإنسان من الحاجة والعوز ويدمجه في عجلة الحياة.

يقصد بالأمان الاجتماعي، الحالة التي يشعر فيها الفرد بإنتمائه إلى مجتمع يلبي احتياجاته لا سيما الأساسية منها: الغذاء والسكن وتكوين أسرة والتعليم والرعاية الصحية الخ... فهذه المتطلبات تمثل الحدود الدنيا لمستوى المعيشة المقبول بحسب المعايير المدنية والكونية في عالم اليوم، ويتحقق هذا الوضع في أي مجتمع إنساني إبتداءً بتفعيل قدرات الأفراد وطاقاتهم الذاتية، ثم من خلال ترتيبات مؤسساتية تؤطر التزام الأفراد تجاه بعضهم البعض، فيما يعبر عنه بالتكافل والتضامن الاجتماعي، أو من خلال التزام الدولة بتأمين كفاية مواطنيها أو اتمام هذه الكفاية باعتبارها الملجأ الأخير للضمان الاجتماعي بمعناه الأخص. كما يعرف الضمان الاجتماعي بأنه ذلك النوع من البرامج الموضوعة من قبل الدولة لضمان وتأمين الأفراد ضد العجز والبطالة وفي حالات فقدان الدخل أو الموت.

لقد عملت السلطات الرسمية في دولة ليبيا منذ دولة الاستقلال الأولى (1951-1969) على

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

إيلاء هذا الموضوع أهمية قصوى خاصة وقد كانت البلاد تعاني من المرض والجهل والفقر وقلة الموارد الاقتصادية والمالية بعد أن كانت ساحة حرب لدول المحور والحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1943) ما أدى إلى هجرة الغالبية الكبرى من شعبها إلى خارج حدودها، حيث سنّ المشرع الليبي وقتها التشريعات اللازمة وأسس المؤسسات لتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية الأولية للفئات الهشة من المجتمع (المرأة والطفل والعجزة وفاقد السند وذوي الإعاقة والمتقاعدين).

إضافةً إلى التوسع في إنشاء الجمعيات الخيرية التي تعنى بتقديم الخدمة والرعاية الاجتماعية التطوعية حيث ساهمت في فتح الملاجئ والإصلاحات، أما خلال فترة الاستقرار السياسي الأطول في تاريخ الدولة الليبية المعاصرة فقد كانت (1969-2010) حيث تم استصدار العديد من القوانين في هذا المجال وكان التركيز بالدرجة الأولى على تغيير المسميات وفصل المؤسسات التي تقوم عليها شبكة الأمان الاجتماعي عن بعضها البعض، ناهيك عن تقييد تأسيس الجمعيات الخيرية بقيود ما أدى إلى تفرغ المؤسسة الاجتماعية من الخدمة والرعاية المقدمة.

إن عالم اليوم المليء بالتعقيدات في تفاصيله المختلفة والمتشعبة في جميع مناحي الحياة ومع تطور المجتمع الإنساني التقني والكمي والاستهلاكي حيث عملت الدول على استحداث طرق جديدة لتوفير الأمان الاجتماعي لاحداث

يقصد بالأمان الاجتماعي الحالة التي يشعر فيها الفرد بإنتمائه إلى مجتمع يلبي احتياجاته، سيما الأساسية منها

في مواجهة
تعقيدات الحياة،
ومن أجل توفير
سبل الحياة
المريحة للفئات
الاجتماعية
الهشة، عملت
الدول على
استحداث طرق
جديدة لتوفير
الأمن والتماسك
الاجتماعي

التنمية البشرية ورفع معدلاتها وخلق تماسك مجتمعي داخلي يشعر الفرد فيه بالانتماء والاندماج وتحقق لديه الرغبة في المشاركة. وتحقيقاً للمادة رقم (23) من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (1948) التي نصت على أنه لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية ويضمن له بصفة خاصة الغذاء والكساء والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية وله الحق في الضمان في حالة مرضه وعجزه وترمله وشيخوخته. لا شك أن ليبيا اليوم ما بعد 2011 تشهد نقلة نوعية وفرصة تاريخية لكي تعيد هيكلية شبكة الأمان الاجتماعي وتنوعها وإعطاء فرصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه الشبكة في شراكة إيجابية وتنموية فيما بين القطاع العام والخاص والقطاع المدني، وإنه من الضروري أيضاً أن يكون لشبكة الأمان الاجتماعي أثراً إيجابياً على التنمية ككل من حيث تأهيل وتدريب ورعاية الفئات الهشة والضعيفة وتلك التي تعتقد بأنها مهمشة وأن تأخذ بيدهم جميعاً لتعيدهم للمشاركة في بناء وإعادة إعمار ليبيا وفق رؤية أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة أفريقيا 2063 " أفريقيًا التي نريد" لكي نكون جزءاً لا يتجزأ من التنمية في العالم.

1. شبكة الأمان الاجتماعي..

التعريفات والمفاهيم:

يمكن تعريف مفهوم الأمان الاجتماعي على أنه مجموعة من التشريعات واللوائح التنفيذية والأليات العملية المتبعة لتوفير حزمة من الخدمات والمساعدات العينية والمادية للفئات

المحرومة والمهمشة والضعيفة في المجتمع حتى تحفظ لها كرامتها وتمكنها من المشاركة في التنمية الاجتماعية والرفع من مستوى المعيشة لهم، على أن تتولى تنفيذ تلك التشريعات واللوائح أجهزة مؤسسية مخصصة لهذا الغرض. وهي كذلك مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة والمستخدمه لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة التي يتعرض لها سواءً كانت من صنع الإنسان كالأزمات المالية والإنحسار الاقتصادي أو الطبيعية كالجفاف والقحط والأوبئة والأمراض المزمنة⁽¹⁾. إذاً فإن أهمية شبكة الأمان الاجتماعي تكمن في علاقتها المباشرة بتعزيز الرفاهية وتحسين حالة المهمشين من الأفراد والجماعات وذلك بالوسائل الآتية:

- اشباع الحاجات الأساسية للإنسان.
- (الغذاء - السكن - الدواء - التعليم).
- دعم القيم الإيجابية في المجتمع.
- (التكافل - الأسرة - الدين).

الإطار رقم (1)

شبكات الامان الاجتماعي بكل مكوناتها ومنافعها النقدية والعينية تساعد ملايين البشر على الفرار من دائرة الفقر رغم ان فجوات التغطية لا زالت باقية

أفاد تقرير لمجموعة البنك الدولي أنه من بين أشد الناس فقراً ممن يتلقون مساعدات من شبكات الأمان، تمكن 36% منهم من الهرب من دائرة الفقر المدقع، مما يثبت بوضوح أن شبكات الأمان الاجتماعي تحدث أثراً ملموساً في محاربة الفقر عالمياً. المصدر بيان صحفي رقم: SPJ /133/2018 بيان صحفي للبنك الدولي

- تمكين الفئات المهمشة والضعيفة من المشاركة في التنمية البشرية. (تأهيلهم مهنيًا).
- الوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار. (البطالة - الفقر - الخ).

إذا الأمان الاجتماعي هو عبارة عن البرنامج الذي تقوم فيه الحكومة بتوفير الأموال للناس غير القادرين على العمل لأنهم كبار في السن أو من ذوي الإعاقة أو العاطلين عن العمل.

2. استقطاعات منافع الضمان الاجتماعي:

لقد أصبح مفهوم الأمان الاجتماعي الآن حقاً مكتسباً من ضمن حقوق الإنسان أو بشكل دقيق حق للشغيلة والعمال، ويجب أن يكون منصوص عليه بشكل واضح في عقد العمل بين أرباب العمل ومستخدميه وعلى الدولة أن تراقب هذا الحق. كما أنه بات موضوعاً تتنافس فيه الأحزاب السياسية في برامجها الانتخابية يسعون من خلاله إلى توفير نظام حماية اجتماعي للطبقة الوسطى والفئات المهمشة والضعيفة في الدولة. ولأهميته يطلق عليه شبكة الأمان الاجتماعي حيث أنه يتميز بالتمدد والتوسع حيناً وبالانكماش حيناً آخر حسب ما يعترى المجتمع من متغيرات اجتماعية وما يحصل في الدولة من نهضة ورقية.

وهناك مؤشرات وطنية على كل حكومة أن تضعها في حساباتها وهي تتعاطى مع هذه الشبكة بمختلف مؤسساتها وبرامجها ولا ننسى أنه هناك مؤشرات دولية شاركت في إعدادها 193 دولة في هيئة الأمم المتحدة في " أهداف التنمية المستدامة 2030 " ذات الـ 17 هدفاً وتجمع عدد 169 غاية تلك هي (أهداف التنمية المستدامة) حيث "أكد الموقعون على وثيقة خطة التنمية المستدامة على «العمل بدءاً من عام 2016 حتى عام 2030، للقضاء على الفقر

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

والجوع في كل مكان، ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية». كما أكدوا على «تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وللازدهار وتعميم وتوفير الفرص للجميع، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية». وفي هذا السياق حققت بلدان كثيرة معظم أهداف الألفية خصوصاً الهدف المعني بالفقر والجوع حيث انخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 1.9 بليون عام 1990 إلى 836 مليوناً في 2015. وبالتالي يتأتى على الحكومات القادمة العمل بجد على حماية ليبيا من الوقوع في دائرة الفقر والعوز، وذلك بانتهاج سياسات استراتيجية وطنية ملزمة للجميع بعيداً عن المحاصصات الجهوية والعرقية وتوحيد مفهوم الوطن وموائمة تلك الاستراتيجيات بالمواثيق والعهود والأجندات العالمية والدولية فنحن جزء منه ويصينا ما يصيبه ويهمنا ما يهمه.

3. تقسيمات شبكة الأمان الاجتماعي في دولة ليبيا:

3.1. الأسرة: تعد الأسرة هي الحصن الحصين الأول للفرد وهي نواة شبكة الأمان الاجتماعي وأساسها وتنقسم إلى قسمين:

* الأسرة النووية، تلك التي تتكون من الأب والأم والأبناء.

* الأسرة الممتدة وهي تلك التي تضم الأجداد والأعمام وتستمر في الإمتداد لتشمل " القبيلة " وهي رابط " الدم " الذي يوفر الحماية والأمان

لقد أصبح مفهوم الأمان الاجتماعي حقاً مكتسباً من ضمن حقوق الإنسان

للافراد، علماً بأن عدد الأسر الليبية حسب آخر تعداد عام للسكان سنة 2006 بلغ (981190) أسرة منهم (886978) أسرة ليبية. والجدير بالذكر أن حكومات ما بعد عام 2011 كانت حريصة على دعم الأسرة من خلال تخصيص مبالغ مالية على هيئة مكافآت مالية مقطوعة لكل (كثير عائلة) تارةً وعلى هيئة بيع قيمة مالية من النقد الأجنبي (الدولار) لكل أسرة تارةً أخرى حيث وفرت هذه الإجراءات نوعاً من الدعم المادي الملموس.

وفي العموم، من حيث الوضع الاجتماعي تتميز ليبيا بالتماسك الاجتماعي والقيم الأسرية القوية، فالأسر الليبية متماسكة وقوية وتحافظ على القيم الدينية والإنسانية وترتبط بعضها مع بعض في نسيج اجتماعي قوي يشكل الوحدة الوطنية، لكن القوانين والإجراءات التي تنظم الوسائل المناسبة لحماية الأسرة ومساندة تركيبها وتقوية روابطها وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة مازالت قاصرة ولا تتماشى مع احتياجات العصر. كما أن ما حدث منذ أحداث ثورة فبراير 2011 من بعض الخارجين عن الشرعية والذين استغلوا هذه الظروف قد سبب شرخاً كبيراً في النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية ما يستدعي الإسراع في الحوار المجتمعي والمصالحة الوطنية العادلة وتحقيق الأمن والاستقرار، والدعوة من جديد إلى عقد اجتماعي موحد يتوافق فيه الليبيون على بناء مؤسساتهم وتأسيس سلطة حاكمة لدولتهم حتى تعمد هذه الأخيرة إلى تقديم الخدمات الأساسية لهم عدم فاعلية السياسات العامة للسلطتين التشريعية والتنفيذية بشأن سن تشريعات وإقرار اللوائح والتي من بينها ما يخص علاوة الأبناء

(منح كل ابن في الأسرة مبلغ وقدره 100 د.ل) والتي تم صرفها لعامين فقط ثم توقفت نتيجة العجز في الميزانيات فيما بعد حسب ما ورد في القرار رقم (27) لسنة 2013 إضافة إلى (منح كل ربة بيت ليبية لا تتقاضى مرتب مبلغ 150 د.ل شهرياً) وهو ما لم يعمل به.

2.3. صندوق موازنة الأسعار:

وهو صندوق يتبع وزارة الاقتصاد والصناعة ومنوط به توفير عدد من السلع الأساسية التي تستهلكها الأسرة الليبية في حياتها اليومية بسعر التكلفة ويتم توزيعه من خلال (الجمعيات الاستهلاكية) وذلك بهدف حماية أصحاب الدخل المحدود من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار على مستوى معيشتهم وللحد من ظاهرة الفقر المدقع في المجتمع. وصندوق موازنة الأسعار صندوق عام تأسس من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار السلع والخدمات وتوفيرها بالأسعار المناسبة لكافة المواطنين في السوق المحلي بما يتناسب مع مستوى دخول الأفراد من أجل خلق توازن بين أسعار السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون والقدرة الشرائية لهم بما يحقق مستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع، وتحدد السلع والخدمات التي يوفرها الصندوق أو يلتزم بموازنة أسعارها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير الاقتصاد⁽²⁾.

هذا وقد بدأت سياسة الدعم السلعي في ليبيا مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي مع صدور القانون رقم (68) لسنة 1971 بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية كمؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد⁽³⁾. الجدول رقم (1) والشكل رقم (1).

الجدول (1)

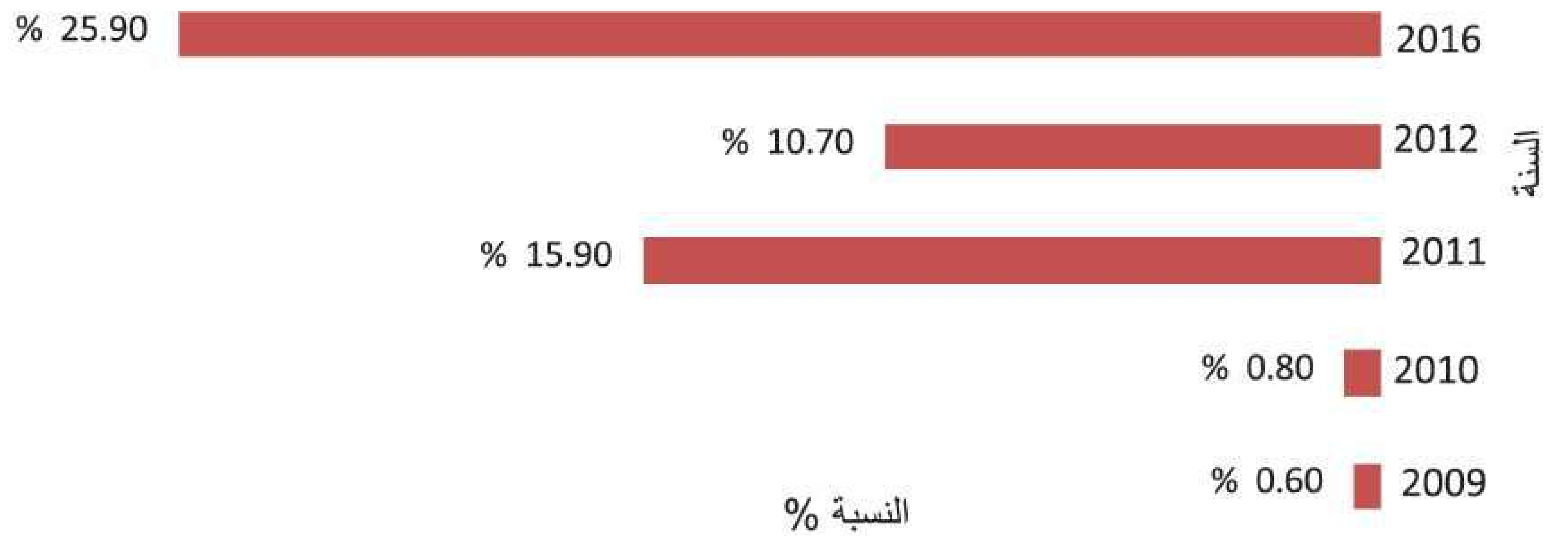
قيمة الموازنة المرصودة لصندوق موازنة
الأسعار خلال السنوات 2009 2016

السنة	القيمة بالدينار	معدل التضخم	عدد السكان (مليون)
2009	8.622.086.120	% 0.60	5.539.000
2010	8.622.086.120	% 0.80	6.100.000
2011	14.600.000.000	% 15.90	6.224.000
2012	14.600.000.000	% 10.70	6.348.000
2016	4.200.000.000	% 25.90	6.348.000

المصدر: صندوق موازنة الأسعار 2017.

الشكل (1)

تطور معدلات التضخم في
الاقتصاد الوطني للفترة 2009 2016



استهلاكية غذائية أساسية مدعمة بتكلفة تبلغ نحو 12% من إجمالي الناتج المحلي " وينادي خبراء الاقتصاد في ليبيا باستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي لكل فرد وذلك لتجنب ظاهرة تهريب السلع المدعومة خارج حدود الدولة.

يتضمن نظام الدعم دعم ضمني على شكل أسعار استهلاكية منخفضة وثابتة على منتجات البترول والغاز الطبيعي والكهرباء والمياه، ودعم صريح على المواد الغذائية بصفة أساسية. وفيما يتعلق بالدعم الصريح، توجد خمس سلع

منذ العام 2006 الذي تضمنته في عقود الامتياز والمشاركة مع الشركات الأجنبية في عقود التنقيب والاستكشاف عن النفط. كما أن هنالك برنامج (المسؤولية الاجتماعية) لبعض المؤسسات التجارية الوطنية (عامّة كانت أو خاصة) التي تقدمها لإحدى فئات المجتمع المعنية بها شبكة الأمان الاجتماعي وهي برامج تحتاج للتأطير.

4.3. منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تقديم الرعاية والنشاطات الخيرية:

لقد عملت هذه المنظمات وفقاً لقوانين تنظمها على الرغم من القصور الذي شاب التشريعات وهي تكمل الدور الرسمي في شبكة الأمان الاجتماعي وذلك من خلال نشاطاتها في تقديم خدمة الرعاية الاجتماعية للفئات الهشة وهي خدمات دورية وموسمية منتظمة في حملات للتبرع والتطوع للعمل المدني الإنساني الخيري التي بلغ عددها 5072 منظمة مجتمع مدني ، قرابة الـ 50% منها تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة (4).

4. دراسة حالة شبكة الأمان الاجتماعي:

لقد تم تقسيم المرحلة الزمنية للدراسة إلى مرحلتين وهما ما قبل 2011 وما بعدها حتى 2016 وذلك حسب ما توفر لدينا من بيانات وإحصاءات.

1.4. حالة شبكة الأمان الاجتماعي سنة 2009:

أهم القنوات التي يتم من خلالها تقديم منافع شبكة الأمان خدماتها:

3.3. تقسيمات أخرى: تتكون شبكة الأمان الاجتماعي في ليبيا من عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعنى بتقديم خدمة الرعاية الاجتماعية (مادية عينية كانت أم مالية) أو على شكل برامج بالمشاركة مع جهات اعتبارية وطنية أو أجنبية أخرى وهي كالآتي:

1.3.3. المؤسسات الرسمية: ويقصد بها تلك المؤسسات التي تتبع الدولة وتدار من قبل الحكومة حسب برنامج كل مؤسسة ومفهومها للأمان الاجتماعي وتعريفها له والهدف المنشود منه، وسوف ياتم تناول الأهمية والأهداف والألية والفئة المستهدفة وتحليل وتقييم مراحلها والتطور الذي طرأ عليها وفقاً لتحليل (SWOT) وعلاقتها بالتنمية والرفاه الاجتماعي.

* صندوق الضمان الاجتماعي (صندوق التقاعد) المنشىء بالقانون رقم (13) لسنة 1980.
* صندوق التضامن الاجتماعي (الهيئة العامة) المنشأ حسب القانون رقم 10 لعام 2001.
* صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المؤسس بموجب قرار ((اللجنة الشعبية العامة)) رقم 330 لسنة 2006.

* صندوق دعم الزواج المنشأ بالقرار رقم 119 الصادر عن الحكومة الانتقالية لعام 2012.
* صندوق الزكاة المنشأ بالقرار رقم 49 من الحكومة الانتقالية سنة 2012.

2.3.3. البرامج الرسمية: هي عبارة عن برامج تقترحها الدولة على بعض الشركات الوطنية أو العالمية التي تتحصل على عقود مقاوله أو امتياز منها، مثال ذلك ما تقوم به المؤسسة الوطنية للنفط في بند (التنمية الاجتماعية المستدامة)

1.1.4. صندوق الضمان الاجتماعي (التقاعد):

مرتب تقاعدي حسب تسوية مالية تعتمد على اخر شهادة دفع في الثلاث سنوات الأخيرة من الخدمة. الجدول رقم (2).

يقدم خدماته للمتقاعدين من الخدمة المدنية والعسكرية والتأمينية بعد تمضية (35) سنة في الخدمة حيث تجمع لهم استقطاعاتهم على هيئة

معاشات الصندوق حسب النوع والعدد والقيمة بالمليون د.ل من 2010 حتى 2012						الجدول (2)
2012		2011		2010		السنة
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	نوع المعاش
478.509	306235	469.625	321259	429.281	287845	م. ضمانتي
2.483	3889	2.680	4362	2.800	4082	م. تأميني
2.516	3007	2.572	3210	2.558	2977	م. تقاعد مدني
141.304	35477	115.450	36492	53.122	34021	م. تقاعد عسكري
624.812	348608	590.327	365323	487.761	328925	الإجمالي

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، مركز التوثيق والمعلومات. سنوات مختلفة.

المضمونين كان 4.7%، وفي حالة المعاش التأميني انخفض عدد الأشخاص عام 2010 مقارنة بعام 2011 إلا أن القيمة ارتفعت. وفي حالة التقاعد العسكري انخفض عدد المتقاعدين عام 2012 مقارنة بعام 2011 وبنسبة تصل إلى 2.8% في حين ارتفعت المعاشات خلال نفس الفترة وبنسبة تصل 22.4%. الجدول رقم (3).

يلاحظ أن عدد الفئات الهشة التي يقدم لها صندوق الضمان الاجتماعي خدماته هي 4 فئات، وكذلك قيم المعاشات لا تتوافق وعدد المحالين ففي حالة المعاش الضماني انخفض عدد المضمونين عام 2012 مقارنة بعام 2011 إلا أن قيمة المعاشات ارتفعت وبنسبة زيادة تصل إلى 2%، وبالرغم من أن الانخفاض في عدد

عدد المعاشات والقيمة المصروفة خلال النصف الأول من عام 2015			الجدول (3)
إجمالي المعاشات		نوع المعاش	
القيمة	العدد		
1.799	3148	تأميني	
1.905	2616	تقاعدي	
563.661	326031	ضماني	
170.541	45095	عسكري	
0.967	520	أجانب	
738.87	377410	الإجمالي	

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، مركز التوثيق والمعلومات. تقرير 2015.

صندوق التضامن الاجتماعي هو أحد مكونات شبكة الأمان في المجتمع وهو يقدم خدمات ضمانية للفئات الضعيفة والمهمشة وذات الدخل المحدود

استحدثت منظومة أمان اجتماعي جديدة، عن طريق صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما عرف ببرنامج توزيع الثروة على المحرومين منها من ذوي الدخل المحدود

يلاحظ من الجدول السابق إضافة فئة " الأجنبيات " إلى الفئات المضمونة وهي ضرورة تحتمها الاتفاقيات الدولية والعربية البينية في مجال الخدمات الضمانية للشغيلة، بالرغم من أن قيمة معاشاتهم لم تصل إلى المليون دينار خلال المدة محل البحث، بحيث أصبح عدد الفئات الهشة هو 5 فئات بدلاً عن الـ 4 فئات، وكذلك قلة عدد فئة الأجنبي (520) المضمونين يوضح تسرب استقطاعات هائلة قياساً بعدد الأجنبي الذين يشتغلون في الدولة. وكذلك نجد أن نسبة المتقاعدین إلى عدد السكان الكلي 5.8 % والملاحظة الأهم حول بيانات الجدول رقم (3) هو أن قيمة المعاشات المدفوعة خلال نصف السنة لعام 2015 تزيد عن القيمة المدفوعة لكامل السنة في السنوات الماضية ما يشير إلى وجود تناقض في البيانات وتحتاج للمراجعة.

2.1.4. صندوق التضامن الاجتماعي:

وهو الهيئة التي تقدم خدماتها للفئات المهمشة والضعيفة وذات الدخل المحدود والأسر الكبيرة الحجم وهي عبارة عن مساعدة (إعانة) مالية شهرية لا تزيد عن الـ (450) د.ل شهرياً لجميع الفئات على حد سواء "وهو ما يعرف بالمعاشات الأساسية وهي منفعة نقدية تقدمها الدولة لمن لا دخل لهم ولمن انقطعت بهم سبل العيش من شيوخ وعجزة ومطلقات وأرامل وأيتام وغيرهم من الفئات المشمولة بالمعاشات الأساسية وذلك من أجل توفير حياة كريمة لهم وليعم الرخاء على جميع أبناء هذا الوطن⁽⁵⁾ وهذه الفئات هي (الأرامل والمطلقات والأيتام وفاقدي السند والعجزة وذوي الإعاقة وأسرة السجناء والمفقودين... الخ).

3.1.4. الجمعيات الأهلية:

كانت هناك جمعيات خيرية محددة تقوم بتقديم الخدمة في مجال الرعاية الاجتماعية والعمل التطوعي الجماعي رغم أنها تمول من الدولة بشكل أو بآخر وقد دخلت في شراكات مع مؤسسات الدولة السيادية وذلك لتقديم الرعاية اللازمة للفئات المذكورة آنفاً. وقد كان التشتت والفصل بين المؤسسات التي تشكل شبكة الأمان الاجتماعي وبعض الوزارات الخدمية الأخرى واضحاً ومستمرًا.

4.1.4. صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

وهو الصندوق الذي شكل العلامة الفارقة وذلك باستحداث منظومة أمان اجتماعي جديدة وهي ما عرف ببرنامج " توزيع الثروة " على المحرومين منها من ذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل من خلال إنشاء صندوق استثماري آخر يتكون من عدد من الشركات القابضة مع مستثمرين أجنبي حيث توزع فيه محافظ استثمارية بقيمة (30.000) د.ل لكل أسرة مستفيدة من ذوات الدخل المحدود تحتوي على أسهم مالية تطرح في سوق الأسهم الليبي المستحدث هو الآخر.

وقد قدر العدد المستهدف بهذا البرنامج بمليون مواطن من الفقراء وهو يغطي عدد (23) مدينة ليبية.

ويوضح الجدول رقم (4) العدد الإجمالي لفئات الاستحقاق الـ 7 وهو 241947 محافظة استثمارية، ويلاحظ أن صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي يستهدف بعض الفئات التي يعمل عليها صندوق التضامن الاجتماعي.

الجدول (4)

عدد أفراد الأسر المستفيدة من خدمات الصندوق
حسب نوع فئة الاستحقاق

الإجمالي	التكوين الأسري (عدد الأفراد)			فئة الاستحقاق
	5	4	3	
44174	27520	7147	9507	أصحاب المعاشات الأساسية
89992	65613	11713	12666	أصحاب المعاشات الضمانية
104293	60977	19300	24016	ذوي الدخل المحدود
2677	2293	203	181	الأسر المعوزة
582	414	52	116	الأدباء والفنانون
215	0	0	215	الهيئات النظامية
14	13	0	1	المتضررون من أحداث القنصلية الإيطالية
241947	156830	38415	46702	الإجمالي

المصدر: صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقارير السنوية للأعوام 2014/2007.

الارتفاع. وبعد عام 2012 تم تقليص الفئات المستهدفة ومن ثم انخفضت القيمة إلى ما كانت عليه. هذا ويعتبر الصندوق متوقف عن تقديم الخدمة منذ عام 2014 بناءً على قرار من المؤتمر الوطني العام.

ويوضح الجدول رقم (5) مجموع قيم الأموال الموزعة التي تقارب الـ 7 مليارات دينار في غضون 7 سنوات. ويلاحظ الارتفاع الكبير جداً في الأموال الموزعة بداية من عام 2010 إلى عام 2012 دون وجود أي توضيح لهذا

الجدول (5)

التوزيعات النقدية على حساب العوائد

السنة	العوائد الموزعة مليون دينار
2007	499.5
2008	702.5
2009	858.3
2010	1234.1
2011	1425.0
2012	1239.9
2013	277.3
2014	124.6
الاجمالي	6361.2

المصدر: صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقارير السنوية للأعوام 2007/2014.

5. حالة شبكة الأمان الاجتماعي في سنة 2012:

لابد من الإشارة هنا إلى المستجدات السياسية التي طرأت على الدولة في هذه السنة بعد تغيير النظام السياسي ونظريته الشمولية الاشتراكية في الحكم حيث تجلى ذلك في إنشاء صندوقين جديدين من قبل الحكومة الانتقالية في قرارين منفصلين.

1.5. صندوق دعم الزواج:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (119) لسنة 2012 وكان الغرض منه تشجيع الشباب - ذكورا وإناثا - على تكوين أسر ومساعدتهم في ذلك بواسطة برامج وآليات.

ولقد وضع هذا الصندوق من ضمن مكونات وزارة الشؤون الاجتماعية، وهذا قد لا يخدم أهداف وأغراض هذا الصندوق لأن هذه الوزارة هي مؤسسة سياسية سيادية أكثر منها خدمية، في حين هدف الصندوق خدمي مباشر للفئات المستهدفة.

وللصندوق مجلس إدارة يتولى رعاية شؤونه ويرسم السياسة العامة ويشرف على الخطط والمشاريع والميزانية العامة وله أيضاً لجنة استشارية تساهم في وضع الخطط الاستراتيجية. لم نقف على أية بيانات ولا إحصاءات صادرة عن هذا الصندوق .

2.5. صندوق الزكاة:

أنشئ هذا الصندوق بقرار من مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2012 وأوكل إليه تطبيق القانون رقم (13) لسنة 1997 المنظم لشؤون الزكاة وجبايتها. ويعد جهة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة وتبعيته اشرافياً تؤول إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويعنى بجباية الزكاة النقدية والعينية ممن تجب عليهم وتوزيعها على مصارفها الثمانية التي حددها الشرع - كتاباً وسنةً - والتي حددتها الآية الكريمة رقم (160) من سورة التوبة

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

وللصندوق مجلس إدارة يتولى رعاية شؤونه ويرسم السياسة العامة ويشرف على الخطط والمشاريع والميزانية العامة له ويتبع الصندوق عدد (30) مكتباً وعدد (6) لجان زكاة منتشرة في ليبيا.

والجدول رقم (6) يوضح حجم الأموال الموزعة وعدد المستفيدين.

السنة	جباية "مليون دينار"	مصروفات "مليون دينار"	عدد المستفيدين
2009	5.260	3.243	-
2010	6.660	4.347	-
2011	4.774	6.169	-
2012	8531	9.387	-
2013	18.733	12.397	6144
2014	22.477	20.635	33.356
2015	25.349	19.845	29.085
2016	34.462	26.095	25.312

المصدر: صندوق الزكاة، التقارير السنوية، 2016/2009.

البلاد شهدت حالة نزوح جماعي لمدن ساحلية وبلدات جبلية وقرى نائية في أقصى الجنوب وكل ذلك بسبب الاقتتال الأيديولوجي تارةً والصراع العرقي تارةً أخرى. الجدول رقم (7).
ومما لا شك فيه إن عمليات التهجير والنزوح الواسعة والمتواصلة من الممكن أن تحدث تغير مهم في توزيع السكان بسبب النزوح والهجرة، سواءً في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية وتوزيع السكان حسب المناطق، بالإضافة إلى تغير في مؤشرات توفر الخدمات الخاصة بالأفراد والأسر فيما يتعلق بالخدمات الأساسية اللازمة لحياة الناس في مناطق اللجوء، والجدير بالملاحظة أنه لم تتمكن المؤسسات المعنية من إجراء الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية التي تبين حقيقة التوزيع الديموغرافي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان حسب المناطق، إضافة إلى البيانات المتعلقة بالمستوى الصحي وتلقي الخدمات الصحية والتعليمية والوضع المعيشي لسكان مناطق النزوح.

• ومن الجدول رقم (6) يلاحظ في بعض الأعوام أن قيمة المصروفات تفوق القيمة التي تمت جبايتها، والسبب هو وجود فائض قيمة من العام الفائت.

كما يلاحظ أن هناك ازدياد متواصل في القيمة المجابهة عاماً بعد عام وذلك لوعي المواطن بقيمة الركن الثالث في الإسلام "الزكاة". وكان واضحاً استمرار الحكومات في إنشاء صناديق الرعاية الاجتماعية كهياكل مفرغة من برامج الخدمة الاجتماعية من رعاية وتأهيل وتنمية بشرية وفقاً لمؤشرات وطنية تواكب المؤشرات العالمية، ووضعها تحت وزارات سياسية تتنازعها التجاذبات ولا تهتم بتقديم الخدمة وبرامج التنمية الاجتماعية وربطها بتنمية الموارد البشرية للفئات الهشة على الرغم من الموازنات الهائلة التي ترصد لها حسب الإحصاءات الصادرة عن تلك الصناديق.

3.5. حالة النزوح الداخلي في الفترة من أواخر سنة 2011 حتى نهاية الـ 2016:
لقد جاء في المسح المتعدد القطاعات لاحتياجات الأسر الليبية في عام 2013 أن

مناطق النزوح وعدد النازحين منها منذ 2011 إلى 2016

الجدول (7)

ت	المنطقة	سبب النزوح	عدد الأفراد
1	قرية القواليش في الجبل الغربي 2011	استيلاء قوات النظام السابق على القرية وفرار السكان منها.	7500
2	قرية العوينية في الجبل الغربي 2011	استيلاء قوات النظام السابق على القرية وفرار السكان منها.	10000
3	بلدة تاورغاء الساحلية 2011	خوف السكان من الانتقام وهروبهم	42000
4	مدينة سرت الساحلية 2011	الخوف من الانتقام	9404
5	منطقة ورشفانة 2014	صراع أيديولوجي	100000
6	بلدة ككلة 2015	صراع أيديولوجي	10000
7	ضواحي العاصمة طرابلس 2015	منطقة اشتباك	12500
8	مدينة بنغازي في الشرق 2015	صراع أيديولوجي	240000
9	مدينة أوياري الجنوبية 2016	صراع عرقي	5000
10	مدينة سرت 2016	الحرب ضد الارهاب	40000

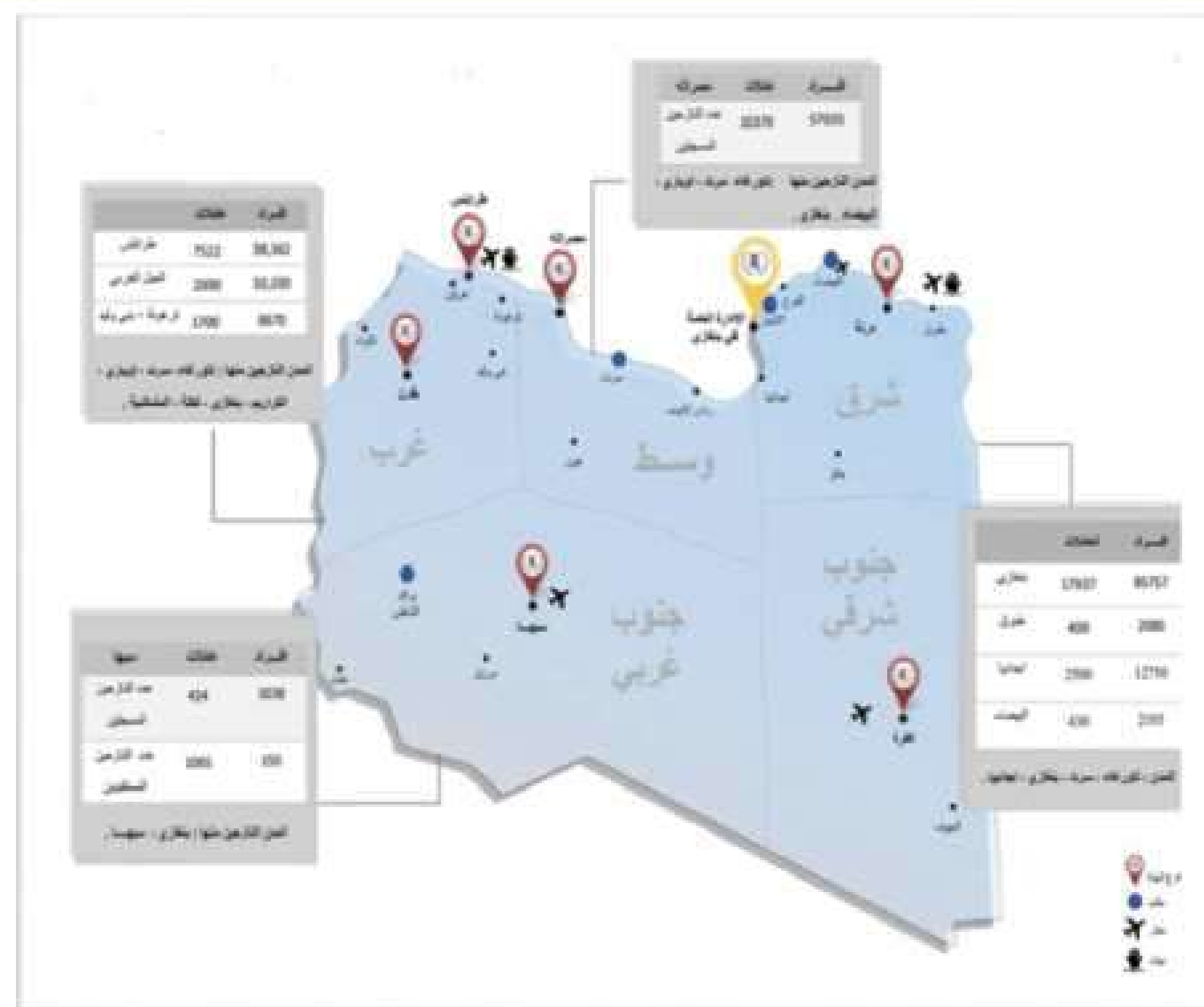
المصدر: الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإغاثة، بيانات 2016.

أموال هائلة لتلك اللجان لتلبية احتياجات النازحين الحياتية اليومية مع التغيرات الديموغرافية التي شهدتها البلاد بنزوح حوالي 400.000 نازح. والخريطة المبينة في الشكل رقم (2) تبين مساحة النزوح التي عمت كامل الأقاليم الجغرافية للدولة.

هذا ويلاحظ تزايد الأعداد للنازحين بعد عام 2011 نتيجة الصراعات الجانبية التي اندلعت بين المدن والقرى فيما بينها تصفية للحسابات وطمعاً في النفوذ ونتج عن ذلك أن شكلت الحكومات المتعاقبة لجان للأزمات في شرق البلاد وغربها ما نتج عنه صرف

عدد النازحين المسجلين لدى الهيئة الليبية للإغاثة على مستوى ليبيا حتى أغسطس 2016

الشكل (2)



يلاحظ من خلال الخريطة انتشار ظاهرة النزوح والتهجير في كامل التراب الليبي حيث شمل المدن والقرى والواحات والبلدات الجبلية، حيث وصلت نسبة النزوح إلى 6.15%.

الأوضاع الاجتماعية وتحديات التنمية

6. حالة شبكة الأمان الاجتماعي في سنة 2016:

لقد كانت حالة شبكة الأمان الاجتماعي في هذه السنة منقسمة على نفسها إلى شرق وغرب وهي سمة الشبكة في 2016 وهذا ما أدى إلى تفشي الفساد والتسيب الإداري وهدر للمال العام وانعدام تقديم الخدمة بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه ما أثر سلباً في فئات المضمونين والمشمولين بخدمات الأمان الاجتماعي في ربوع البلاد.

• حالة شبكة الأمان الاجتماعي في غرب البلاد، ظلت الشبكة متماسكة في غرب البلاد وحافظت على تقديم الخدمات بل والتزمت بتقديم الخدمات للنازحين من مناطق القتال وغيرهم من فئات المضمونين الأخرى.

• حالة شبكة الأمان الاجتماعي في شرق البلاد، تكونت شبكة أمان اجتماعي أخرى في الشرق الليبي وانشقت عن الشبكة الأم في العاصمة طرابلس حيث أثر الانقسام السياسي على الشبكة وظل هذا الانقسام لسنوات ما ترتب عليه سن قرارات ومنافع تسري على المستفيدين من الفئات المستحقة في شرق البلاد دوناً عن غربها وجنوبها ومثال ذلك " استمرار صرف منفعة المعاش الأساسي للمرأة ذات الإعاقة بعد الزواج على الرغم من أن القانون يوقف هذه المنفعة بمجرد زواجها وهذا ما يعمل به في المنطقة الغربية ما زاد من معاناة هذه الشريحة بين مستفيد وآخر محروم وهذا أحدث شرخاً نفسياً واجتماعياً حيث عدل مجلس النواب الليبي في يناير 2017 الفقرة (1) من المادة (4) من القانون رقم (16) لسنة 1985 بشأن المعاش

الأساسي للمرأة ذات الإعاقة حيث كان التعديل باستمرار المعاش الأساسي للمرأة ذات الإعاقة حتى بعد الزواج حسب ما جاء في القانون رقم 1 لسنة 2017.*

1.6. البرامج الرسمية: من البرامج الرسمية التي تبنتها الدولة من خلال بعض مؤسساتها السيادية برنامج المسؤولية الاجتماعية وبرنامج التنمية المستدامة وهي في العادة تكون مكانية.

كيف تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟ يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية من حيث أنه يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن طرق تكوين الثروة والتربح، عليها وفي الوقت نفسه الإهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتوجب عليها ذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين ومحاربة الفساد والعمل على المنافسة الشريفة في السوق. كما تتعدى مسؤولية المؤسسات المساهمة الأعمال الخيرية لتشمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية الفائقة ومحاولة إيجاد الحلول لديها وتوفير الدعم والمساندة من قبل مجلس إدارتها العليا من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل في نطاقها.

يوجد في دولة ليبيا مؤسستين كبيرتين أولتا اهتماماً كبيراً بالمسؤولية الاجتماعية وخصصت جزءاً من أرباحها ومداخيلها للرفع من مستوى معيشة المواطن وتحسين أوضاعه الحياتية وهي: المؤسسة الوطنية للنفط وشركة الاتصالات القابضة.

نتيجة للانقسام الذي أصاب شبكة الأمان، فقد تفشى الفساد والتسيب الإداري وهدر المال العام

حيث كان واضحاً اهتمام المؤسسة الوطنية للنفط بهذين البرنامجين في تعاقداتها مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال التنقيب والاستكشاف مع المؤسسة في مناطق الامتياز كما قامت المؤسسة الوطنية للنفط بإلزام الشركات الوطنية المنضوية تحتها بتخصيص جزء من موازاناتها المالية للقيام بدعم وتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.

1.1.6. برنامج التنمية المستدامة:

يعد هذا البرنامج من البرامج التنموية التي تعنى بتقديم خدمات وتحديث بنى تحتية في المناطق النائية القريبة من آبار النفط ومنصات انتاجه والحقول النفطية ومصانع التكرير في مناطق الأحواض الرسوبية، حيث عمدت المؤسسة الوطنية للنفط إلى ترسيخ مفهوم "الجار الطيب" الذي يحث ويشجع الشركات الأجنبية العاملة في دولة ليبيا وخاصة تلك التي لديها اتفاقيات استكشاف ومقاسمة الإنتاج بالمساهمة وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ مشاريع اجتماعية تساهم في الرفع من مستوى معيشة و حياة المواطن الليبي بشكل عام، حيث وقعت المؤسسة عدداً من الاتفاقيات مع بعض الشركات فيما يخص التنمية المستدامة شملت الاهتمام والمساهمة في أغلب القطاعات مثل: الصحة والتعليم والحفاظ على البيئة والعناية بالآثار وتطوير المراكز والمؤسسات التدريبية والتعليمية، (المؤسسة الوطنية للنفط، 2010-2016) حيث بلغ عدد الشركات التي وقعت مع المؤسسة (10) شركات عالمية من كبريات الشركات النفطية العالمية بإجمالي (18) مشروع تنموي مكاني خلال سنة 2009 - 2010 وكان هناك عدد

(9) برامج تنموية قامت بها عدد (5) شركات عالمية خلال سنة 2012 فيما تعثرت أغلب المشاريع بعد عام 2013 والسبب انسحاب كافة الشركات العالمية نتيجة إعلان حالة "القوة القاهرة" Force Major في أغلب الحقول والموانئ النفطية الليبية.

2.1.6. برنامج ال 100 فرصة تدريبية:

يعد برنامج تأهيلي وتدريبى عهد به إلى عدد من الشركات النفطية العالمية التي قامت بدعم وتمويل نفقات دراسة وتدريب عدد (100) شاب يتم اختيارهم من المناطق المجاورة للحقول والموانئ النفطية وإيفادهم إلى الخارج وتحديداً إلى الدول التي تحمل تلك الشركات جنسيتها.

ومازالت هذه البرامج تحتاج إلى مزيد من التخطيط والتنسيق مع المجالس البلدية في البلديات التي تقع في نطاقها الحقول والموانئ والآبار النفطية في جنوب البلاد وشرقها وغربها وشمالها للوقوف حقيقةً على احتياجات الناس والمشاكل والعراقيل التي يواجهونها في البيئة المكانية لهم.

كما كانت هناك مساعي حثيثة من قبل الشركات الوطنية العاملة في قطاع الاتصالات والتقنية (المدار وليبيانا وشركة الاتصالات والتقنية LTT) للقيام بدور ملموس وفعال من باب المسؤولية الاجتماعية والتنمية المكانية لبعض الشرائح الضعيفة والهشة من خلال دعمها وتمويلها لنشاطات منظمات المجتمع المدني الخيرية والاجتماعية لرعاية وكفالة الأيتام والأرامل والأسر المحتاجة وبالأخص خلال المواسم الدينية والمناسبات الاجتماعية وبداية

تتضمن برامج شبكة الأمان الاجتماعي، برنامج المسؤولية الاجتماعية، والذي يوجب على مؤسسات الأعمال الخيرية المشاركة في تنمية المجتمعات المحلية التي تعمل في نطاقها

العام الدراسي، كما ترعى شركات الاتصالات بعض المنتخبات الرياضية الوطنية وتمول مشاركتها الخارجية في إهتمام وأضح بأهمية الرياضة والمنافسة الشريفة في تنمية قدرات الموارد البشرية، إضافة إلى دعم أفواج الحجيج الليبي في كل عام. ومن المعلوم أن أغلبية الحجاج الليبيين يكونون من فئات الشيوخ والعجزة وأسر الشهداء والمفقودين حيث تمول ليبيا تكاليف رحلة الحج بمعدل الـ 50%.

يلاحظ غياب التخطيط البعيد المدى لمثل هذه البرامج من قبل القائمين عليها وعدم التنسيق والعمل مع مؤسسات شبكة الأمان الاجتماعي الرسمية في تقديم الدعم والتمويل والتأهيل من خلالها، حيث نرى إن ذلك سوف يعود بالنفع الكبير على المستفيدين من المضمونين ويرفع من مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا.

7. التحليل الرباعي:

بعد عرض مؤسسات شبكة الأمان الاجتماعي يمكن إجراء تحليل مكان القوة والضعف والفرص والمخاطر والاطلاع على الأرقام والإحصاءات والنسب من مصادرها الرئيسة سواءً في مؤسسات شبكة الأمان الاجتماعي أو مؤسسات الرقابة النقدية والمحاسبية والإدارية في الدولة.

1.7. نقاط القوة:

- وجود القيم الدينية والإنسانية التي تؤطر عمل شبكة الأمان الاجتماعي بكافة مستوياتها.
- وجود المورد البشري الوطني وبنسبة 90% من العاملين في أغلب مؤسسات ومراكز شبكة

الأمان الاجتماعي.

- قوة التشريعات الوطنية والمصادقات على الاتفاقيات الدولية التي تشكل القاعدة القانونية لعمل شبكة الأمان الاجتماعي وهي مكسب حقيقي للمستفيدين من خدمات الشبكة.

2.7. نقاط الضعف:

- عدم وجود إستراتيجية تنموية موحدة لمكونات الشبكة.
- غياب الاستقرار الإداري وعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب أثر على جودة العمل في شبكة الأمان الاجتماعي.
- عدم وجود حوافز وضعف مرتبات العاملين في شبكة الأمان الاجتماعي حيث انعكس سلباً على الأداء بشكل عام.
- إنتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي المركب الذي أثر على موازنة الشبكة في تأخر مرتبات العاملين ومنح ومساعدات المستفيدين على حد سواء.

3.7. التهديدات:

- ضعف الوضع الأمني للدولة وما ترتب عليه من توقف العمل في بعض المؤسسات وتعطيل في خدماتها ما أدى إلى انقسام في الشبكة نتيجة التجاذبات السياسية.
- إهمال الاستفادة القصوى من وسائل التقنية الحديثة في برامج تقديم الخدمات لمستحقيها والاعتماد الكلي على الإدارة التقليدية والبيروقراطية التي أرهقت كاهل المواطن من أجل الحصول على حقوقه.

4.7. الفرص:

- إمكانية إضافة شرائح جديدة إلى قائمة الفئات الهشة والضعيفة والمهمشة التي تحتاج إلى سن تشريعات أو تعديل القائم منها لكي يستوعبها.
- استغلال طاقة وحجم الشرائح المستفيدة من خدمات الشبكة وذلك بتدريبها وتأهيلها اقتصادياً وإعادة ضخها إلى سوق العمل من جديد عن طريق بعث مشروعات صغرى للأسر المنتجة ولابتكارات ملائمة لذوي الإعاقة الذهنية والحركية.

8. المشاهد:

إن السلطات التنفيذية التي كانت تدير شبكة الأمان الاجتماعي في ليبيا في جميع مراحلها اقتصرت على تقديم المساعدات "المالية" على شكل معاشات شهرية كما جاء في قانون المعاش الأساسي رقم (16) لسنة 1985، كما كانت المساعدات في بعض الأحيان "عينية" وخاصة عند حلول الكوارث والنوازل الطبيعية متمثلة في الأغذية والفرش والمأكل ناهيك عن أن بعض مؤسسات الشبكة قد أسست بقوانين سيادية وبعضها الآخر بقرارات تنفيذية. ومن الواضح خلو مؤسسات شبكة الأمان الاجتماعي من برامج التنمية البشرية للفئات الهشة والمهمشة المشمولة بخدمات ورعاية الشبكة وذلك لغياب الإستراتيجية والتخطيط العلمي وعدم مواكبة المتطورات العالمية في الحد من وطأة الفقر على تلك الفئات والشرائح. إضافة إلى استمرار السلطات الرسمية في سياساتها "الريعية" البحثة والآليات غير الحديثة في عصر يشهد تغييرات وتطورات متسارعة.

لم تقم الدولة بمراقبة القطاع الخاص في الالتزام بدوره في المساهمة في شبكة الأمان الاجتماعي بتسديد ما عليه من استقطاعات وجبايته لخزينة الدولة، كما أنها تركت له المجال ليجتهد وحيداً في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المكانية المستدامة دونما أي تنسيق مع مؤسسات شبكة الأمان الاجتماعي.

1.8. المشاهد المقترحة:

- العمل على تقوية شبكة الأمان الاجتماعي بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت على المجتمع وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات التي تقدم الخدمات والرعاية.
- زيادة الرقابة وتفعيل القوانين الوطنية وربطها بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة في إطار ذوي الإعاقة والمرأة والطفولة وعلاقات العمل الخ.
- النأي بشبكة الأمان الاجتماعي عن التجاذبات السياسية وتوحيد مؤسساتها.
- وضع إستراتيجية وطنية تشارك فيها كافة المؤسسات التي تحويها شبكة الأمان الاجتماعي تكون ذات أبعاد وأهداف ورؤى وطنية واحدة.
- مراجعة الفئات الهشة والشرائح الضعيفة والطبقات المهمشة في المجتمع وإضافتها إلى شبكة الأمان الاجتماعي على أن يتم تأهيلهم والاستفادة من طاقاتهم الإيجابية.
- مراجعة ودراسة جدوى المشاريع الاستثمارية التي تقوم عليها شبكة الأمان الاجتماعي بما لا يشكل عبئاً على الخزانة العامة للدولة.
- ضرورة تحديد معالم هذه الشبكة على

المستوى الوطني والعمل على إبرازها بالشكل الذي تحسّن تلك الفئات المهمشة والضعيفة بوجودها وبأنها تشكل رافدا لهم في الحياة.

• مواكبة أهداف الشبكة لكافة المؤشرات الدولية المطروحة على نطاق كوني والاستفادة من تلك المؤشرات في الرفع من مستوى الخدمات والرعاية.

• الاستفادة القصوى من التقنية الحديثة والتطور المتسارع فيها في أعمال شبكة الأمان الاجتماعي وذلك باللجوء إلى الحكومة الرشيدة والجودة الشاملة وتقنية المعلومات والإدارة الإلكترونية.

• التدريب المستمر لكل العاملين في شبكة الأمان الاجتماعي وتمكينهم من الوصول إلى كل جديد في مجال تقديم الرعاية والخدمة الاجتماعية وبجودة عالية.

2.8. المشاهد المستقبلية لشبكة الأمان الاجتماعي:

من الأفكار التي يجب على المسؤولين أن يشرعوا في دراستها لوقف الهدار المال العام وللتأكد من حصول فئات وشرائح المهمشين والضعفاء في المجتمع على حقوقهم الحياتية التي تكفل لهم مستوى لحياة كريمة ولتحفظ لهم إنسانيتهم، وهي تعد في حكم الحلول العصرية التي تحاكي لغة العصر المتمثلة في لغة الأرقام والربح والخسارة والتدفقات النقدية.

1.2.8. المصرف الليبي للتضامن الاجتماعي:

مصرف ليبي سيادي ملك للدولة الليبية ويدرار من خلال مصرف ليبيا المركزي يكون له فروع

في كافة البلديات على التراب الليبي تؤسسه الدولة برأس مال يبلغ 400.000.000 د.ل (أربعمائة مليون دينار ليبي) مسيلة بالكامل لدى مصرف ليبيا المركزي.

سوف يقوم المصرف الليبي بإقراض الأسر والشباب والمرأة لتمويل أو للمشاركة أو للمرابحة معهم في مشاريع صغرى ومتوسطة طويلة الأجل وبفترة سماح للسداد مع نسبة فائدة (0%) والتالي يكون المصرف داعم ورافد للقطاع الخاص ومشجع للمبادرات الفردية مع إتاحة الفرص للجميع وذلك بتواجده وبفروعه في كافة ربوع الوطن.

2.2.8. صندوقان الزكاة ودعم الزواج:

يقوم الصندوقان المذكوران بتقديم يد المساعدة لمستحقيها ويتبعون في ذلك الآليات نفسها ولهذا يستحسن دمجهما في مؤسسة ليبية سيادية تسمى " مؤسسة الدعم والتمويل " تكون وظيفتها في المجتمع إعانة المقبلين على الزواج من الجنسين ودعم الأسر المحتاجة والفقيرة والغارمين ومن تقطعت بهم السبل.

3.2.8. اشراك منظمات المجتمع المدني:

نعتقد أنه بمقدور مفوضية المجتمع المدني التي تتبع رئاسة الوزراء مباشرة أن تسهم في شبكة الأمان الاجتماعي بشكل إيجابي وأنها تستطيع توجيه المنظمات التي تقوم بإشهارها إلى العمل مع المصرف الليبي المقترح ومؤسسة الدعم والتمويل في تقديم الخدمات إلى مراكز الإيواء ومؤسسات الرعاية والتنشئة المجتمعية للفئات الهشة والضعيفة عن طريق دعم شبه حكومي لها للنهوض بجهود التنمية البشرية المستدامة.

المصادر والمراجع:

1. طرنيش محمد، مخطوط "العمل الأهلي في ليبيا" المنتدى الليبي، صيف 2010.
2. مصطفى التير وآخرون، المسح الاجتماعي الشامل لمستحقي المعاش الأساسي تقرير عام دراسة خاصة بصندوق الضمان الاجتماعي 1986.
3. الشتيوي زهرة وآخرون، "الدراسة التقييمية لدور الرعاية الاجتماعية للبنين والبنات في ليبيا" دراسة خاصة بصندوق التضامن الاجتماعي / إدارة الدراسات والتخطيط، سنة 2007.
4. "مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي" الجزئين 2 و4، (أمانة الضمان الاجتماعي)، سنة 1979.
5. رمزي نبيل "الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية" دار الفكر الجامعي، 2000
6. سويسي سالم عبد الله، "العمل الاجتماعي في القرن الواحد والعشرين الواقع والمستقبل" دراسة تحليلية لدور الجمعيات الأهلية في برامج التنمية على المستوى العربي والمحلي، سنة 2002 ط1.
7. تعداد سكان المملكة الليبية المتحدة عام 1954 الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد.
8. الرفاعي بشير، تقرير عن وزارة الشؤون الاجتماعية - الفصل الخامس مؤشرات السكان الأكثر هشاشة.
9. عبد القادر سالم فرج - دور بنك دي روما في التمهيد للغزو الإيطالي 1907 - 1911 - مجلة جامعة سبها (العلوم الانسانية) المجلد السابع العدد الأول 2008.
10. العالم عزالدين عبد السلام - السياسة الاجتماعية الإيطالية تجاه عرب ليبيا 1911-1943 مقارنة في سياسة الفصل والوصل 2012.
11. محمد فلاق - المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية، شركتا سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية نموذجاً - مجلة الباحث العدد 12 لسنة 2013.
12. زهرة الهادي التومي - قراءة في التقرير الفني لأعمال ملتقى مبادرة صناع السلام - ليبيا "العقد الاجتماعي خطوة نحو الاستقرار" قراءة نقدية لأعمال المبادرة مقدم لبعثة هيئة الأمم المتحدة في ليبيا في نوفمبر 2017.
13. مصرف ليبيا المركزي، إدارة الإحصاء والبحوث، النشرة الاقتصادية - الأعوام 2009/2010/2011/2016.
14. الضمان الاجتماعي الأبعاد والمضامين الاجتماعية والقانونية - ابوغرارة والذويبي - منشورات الجامعة المفتوحة 1994.
15. تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2005.
16. Staff Report for the 2005 Article IV Consultati.

الفصل السادس البناء المعرفي وتحديات التنمية

- أولاً: التعليم في ليبيا إستراتيجية للتنمية البشرية.
- ثانياً: مخرجات التعليم و التدريب واحتياجات سوق العمل.
- ثالثاً: طبيعة الانتفاع بنواتج العلمية التعليمية و التدريبية.



أولاً: التعليم في ليبيا إستراتيجية للتنمية البشرية

تمهيد:

مما لا شك فيه أن التطور العلمي والتكنولوجي لهذا العصر استوجب إعادة النظر في مفهوم التنمية وعلاقته بالتعليم والتربية وفق المفهوم الحديث للتنمية كمنظور مجتمعي، خاصة إذا ما أدركنا الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به التربية والتعليم في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، وذلك من خلال تكوين قاعدة عريضة من المهنيين والفنيين والمتعلمين والعمال المهرة، إلى جانب قدرة البرامج التربوية والتعليمية على تكوين أو تعديل نظام القيم الاجتماعية والثقافية التي تتناسب وأهداف المجتمع وطموحاته في الحاضر والمستقبل المنظور.

وإذا كان مفهوم التنمية التقليدي يهتم بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان إلا أن تحقيق الذات وإتاحة الفرصة لتقرير المصير والشعور بالأمن والكرامة الإنسانية وحرية التعبير والتفكير والإعتزاز بالوطن والمواطنة فهذه كلها أصبحت من المؤشرات الضرورية التي لا بد أن تكون من ضمن وظيفة التنمية في المجتمع وصارت من ضرورات الحياة في هذا العصر، الأمر الذي أدى إلى تعاظم وخطورة دور التربية والتعليم في التنمية، وبالتالي في تطور المجتمع وتقدمه وتحقيق التعايش السلمي الإيجابي والتضامن والتماسك بين مختلف مكوناته وشرائحه السكانية مهما كانت مناطقهم وأماكن إقامتهم وسكناهم في الإقليم الجغرافي للمجتمع، ولذلك

لا غرابة في أن تعتبر مختلف دساتير العالم ومن بينها ليبيا أن التعليم هو من الحقوق الأساسية للإنسان، إلى جانب حقوقاً أخرى والتي أهمها حق الحياة وحق العمل وحق التعبير عن الرأي وحق التنقل إلى غير ذلك من حقوق الإنسان، ولأهمية التعليم فقد نظمت ليبيا هذا القطاع بكثير من التشريعات والقوانين واللوائح القانونية، ومن أهمها وأبرزها:

• الإعلان الدستوري لاستقلال ليبيا كدولة ذات سيادة في 24 ديسمبر 1951 باسم المملكة الليبية المتحدة، ثم تحول الاسم إلى المملكة الليبية في عام 1963، والذي يعتبر التعليم الإبتدائي إلزامياً إلى حد الصف السادس إبتدائي، ومن ثم تم تمديد المرحلة الإلزامية إلى نهاية المرحلة الإعدادية حسب ما نص عليه القانون رقم (95) لسنة 1975 ومجانياً في مدارس الحكومية التي تمول من الخزانة العامة.

• خلال العقود الماضية صدر أكثر من 20 قانوناً ولائحة لتنظيم التعليم ومؤسساته ودوره في المجتمع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الليبي.

و كنتيجة لما حققته ليبيا من إنجازات كبيرة في ميدان التعليم وتساعد رصيدها في النسق القيمي الأوسع في المجتمع، فقد كان ذلك من بين أهم العوامل التي رفعت قيم مؤشرات التنمية في ليبيا طيلة عقدي التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة.

إن التطور العلمي والتكنولوجي لهذا العصر، استوجب إعادة النظر في مفهوم التنمية وعلاقته بالتعليم والتربية وفق المنظور الحديث للتنمية كمنظور مجتمعي

1- التعليم في ليبيا :

إن الارتقاء بالتحصيل التعليمي للفرد أصبح هدفاً للغالبية العظمى من الأسر الليبية وبالرغم من أن العائد الفردي المتأتي من مواصلة التحصيل التعليمي لم يعد مقترناً بالدخل العالي ولا بالمكانة الاجتماعية في العديد من الحالات، إلا أن ذلك لم يؤثر على النظرة الاجتماعية للتعليم باعتباره مكوناً أساسياً لرصيد الشخصية وبمثابة بوابة النجاح في الحياة العملية وتلك بأجمعها مؤشرات نوعية للتنمية البشرية من منظور تحقيق الذات وتوسيع الخيارات أمام الفرد.

تشير نتائج دراسة ميدانية أجريت تحت إشراف فريق تقرير التنمية البشرية الأول 1999 حول أوضاع واتجاهات الشباب، أن هناك شبه اجماع بين أعضاء العينة (94%) حول أهمية التحصيل العلمي العالي وأولويته في سلم الطموحات لدى الشباب الليبي، وتتضح تلك الأهمية كذلك عند التعرف على المهن التي تحظى بقيمة اجتماعية عالية في المجتمع، وكما هو الشأن في بقية المجتمعات العربية، وهي مهن ترتبط عادة بالخلفية التعليمية العلمية العالية (طبيب، مهندس) ويبدو ذلك جلياً من خلال تحليل استمارات رغبات الطلبة وافضلياتهم في التخصص العلمي عند التقدم للجامعة حيث يؤشر أكثر من 90% من المتقدمين للعام الدراسي 1998 على أفضلية تخصصات الطب والهندسة. وفي النطاق الأسري تشير العديد من الدراسات الاجتماعية وبحوث استطلاع الرأي المحلية التي تم إنجازها خلال العقود المنصرمة، إلى أن أولياء الأمور

بالرغم من أن مواصلة التحصيل التعليمي لم يعد مقترناً بالدخل العالي، إلا أن ذلك لم يؤثر على النظرة الاجتماعية للتعليم

الليبيين يطمحون إلى إيصال أبنائهم إلى مرحلة التعليم العالي، ويعتبرون ذلك بمثابة علامة تدل على عدم فشل الأسرة في تربية أولادها، إضافة إلى أن وصول الأولاد إلى المراحل التعليمية العالية يعد بحد ذاته مصدراً للفخر والتباهي.

وقد تختلف النظرة حول أهمية التعليم كقيمة اجتماعية بين الريف والحضر أو بين تعليم الذكور مقابل تعليم الإناث، حيث تشير نتائج أحد الدراسات الميدانية التي تناولت بالتحليل انماط تكيف القرى الزراعية في ليبيا عام 1979 إلى أن غالبية أولياء الأمور المزارعين (78%) يفضلون توفير التعليم الجامعي لأبنائهم من الذكور، في حين لا يعتقد من بينهم من يشيد بأهمية توفير التعليم الجامعي للبنات إلا بنسبة (41%) وبدون شك فإن هذه النسبة المتواضعة تختلف حالياً وبعد مرور أربعة عقود من الزمن، وكما سيتضح في بنود لاحقة من هذا البحث.

وبالمقارنة يبدو أن رأي أولياء الأمور في الحضر يختلف اختلافاً كبيراً، عن ما هو في الأرياف إذ توضح نتائج دراسة أخرى أعدت لغرض تقرير عام 1999 حول أوضاع الأسر محدودة الدخل في مدينة طرابلس، أن نسبة عالية من المستجيبين (94%) تؤكد على أهمية التعليم العالي لأبنائهم، ونسبة عالية كذلك تؤكد على أهمية توفير نفس الفرص للإناث (86%). وبعد هذا التقديم الموجز للمكانة الاجتماعية للتعليم في ليبيا، ننتقل إلى تحليل البناء التعليمي ذاته انطلاقاً من رؤية التنمية البشرية المتكاملة، حيث تساعدنا تلك الرؤية على تشخيص مدى

قدرة النظام التعليمي القائم على تمكين الأفراد والجماعات من القوة المعرفية، ومدى نجاحه أو اخفاقه في تحقيق عنصر الكفاءة في التوظيف الأمثل للموارد والتحكم بالتنوع وضمن سياسة الباب المفتوح وانجاز مهام العدالة الاجتماعية المتمثلة في توفير فرص التعليم لكافة الشرائح والفئات الاجتماعية والتوزيعات المكانية في مثل هذه الأوطر وهناك عدة أسئلة سنحاول أن نبحت عن أجوبة لها:

• ما هي طبيعة الرصيد الذي تراكم نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري خلال العقود الأربعة الماضية؟، حيث أن الإجابة عن هذا السؤال تقودنا للبحث في المخزون القائم من التحصيل التعليمي بين السكان في العمر المدرسي وبالمستويات التعليمية المختلفة.

• هل تم تحقيق هدف التعليم للجميع؟ حيث يجب هذا السؤال عن نواحي العدل الاجتماعي في تقليص فجوة الفرص التعليمية حسب النوع وحسب الاعتبارات الجغرافية بين المناطق ووفق المستويات التعليمية الثلاثة (الأساسي والثانوي والعالى).

• هل تحقق الكيف إلى جانب الكم؟ وكيف يمكن تقييم الجوانب النوعية للإنجاز التعليمي؟ حيث تتعرض الإجابة عن هذا السؤال إلى اختبار مدى كفاءة العملية التعليمية بمدخلاتها وعملياتها الرئيسية، ومدى نجاح جانبها التربوي في تنشئة جيل جديد ذي مهارات حياتية واجتماعية مواكبة للعصر.

• ما هو شكل الانتفاع بالنتائج التعليمي؟ والذي يجب هذا السؤال عن العلاقة القائمة بين الاستثمار التعليمي والعرض المتوفر من رأس المال البشري

مقابل الطلب الذي يقرره سوق العمل ونمط الحوافز المتاحة، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة والبدائل الممكنة.

• ما هي الرؤية المستقبلية للنهوض بقطاع التعليم في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية التي تبناه الدولة؟ حيث ستعرض الإجابة إلى جملة بدائل ومشاهد مستقبلية.

2- تطور الرصيد التعليمي وتحقيق التعليم للجميع:

منذ منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي والنظام التعليمي في ليبيا يخطو في خطوات إيجابية في سياق تطوير التعليم وتحقيق شموليته، ففي الوقت الحاضر ومقارنة بما كان عليه منذ ستة عقود مضت 36.3% من السكان الليبيين يجلسون على مقاعد التعليم والتدريب في العام الدراسي 2014 مقارنة بنحو 15.3% في عام 1964، وإذا ما تمت إضافة الإطار التدريسي العامل في نشاط التعليم والتدريب فإن تلك النسبة تصل إلى نحو 40% من مجموع السكان عام 2014، منخرطين بالعملية التعليمية بشكل أو بآخر، ويعزى هذا الإنجاز الكبير في تعميم التعليم إلى جهود التطوير التعليمي التي شهدتها ليبيا منذ ذلك الوقت، حيث وضعت الاستثمار في رأس المال البشري من بين أولوياتها وآمنت بأن المعرفة (حق طبيعي لكل مواطن)، أما في ما يتعلق بحجم الإنفاق على نشاط التعليم والتدريب من الميزانية العامة للدولة خلال الفترة من 1970 إلى 2014، يمكن توضيحه في الآتي :-

تحليل البناء التعليمي من منظور رؤية التنمية البشرية المتكاملة، التي تساعد على تشخيص مدى قدرة النظام التعليمي على تمكين الأفراد والجماعات من القوة المعرفية وتحقيق الكفاءة في التوظيف الأمثل للموارد البشرية

أكثر من 36% من السكان الليبيين يجلسون على مقاعد التعليم والتدريب عام 2014

1.2. الاستثمار في التعليم والتدريب: لقد

تطور حجم الإنفاق التنموي على التعليم والتدريب من الميزانية العامة للدولة خلال العقود الخمسة الماضية في خمسة مراحل وهي كالاتي:

المرحلة الأولى: (1970 – 1980): ففي

هذه المرحلة و كنتيجة لارتفاع عائدات تصدير النفط الخام وتطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 22.8% خلال هذه الفترة، فقد ارتفع الإنفاق على التعليم وتضاعف إلى أكثر من عشرين مرة وتطور بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 35.4%. وكان من نتيجة هذه الزيادات في الإنفاق على التعليم، أن ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من 0.5% عام 1970 إلى 1.4% عام 1980 ومن الإنفاق التنموي من 4.5% إلى 5.4% خلال نفس الفترة.

المرحلة الثانية: (1981 – 1990):

في هذه المرحلة شهد الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً في النمو وتطور بمعدل نمو أقل من 1% خلال هذه الفترة، وبالرغم من حالة الاستقرار تلك في الناتج المحلي فإن الإنفاق التنموي شهد حالة من عدم الاستقرار وسجل انخفاضاً من سنة إلى أخرى وحقق معدل نمو بالسالب بلغ 14.5%، وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق على التعليم حيث سجل هو الآخر انخفاضاً متواصلاً طيلة هذه الفترة وحقق معدل نمو سنوي بالسالب بلغ 11.5%، وفي هذه المرحلة توضح البيانات الإحصائية، أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي قد سجلت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأربع الأولى من هذه

المرحلة مقارنة بالفترة السابقة، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عند 0.7% عام 1999، إلا أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق التنموي سجلت تحسناً كبيراً مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفعت من 6.7% عام 1981 لتصل إلى 9.1% عام 1990.

المرحلة الثالثة: (1991 – 1999): خلال

هذه المرحلة تنامي الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمعدل أقل مما كان عليه في المرحلة الأولى وبالتالي لم يتضاعف وقد كان معدل نموه أقل بكثير مقارنة بالفترة الأولى، حيث لم يتجاوز 3.2%، في حين أن الإنفاق التنموي شهد حالة من عدم الاستقرار على اتجاه واحد فالانخفاض كان تارة والارتفاع تارة أخرى، في حين أن الإنفاق على التعليم شهد انخفاضاً كبيراً ووصل في بعض السنوات من هذه المرحلة إلى مستوى أقل مما كان عليه في فترة السبعينيات، وذلك بالرغم من أن هذه المرحلة شهدت أعلى حجم من التدفق التعليمي إلى جانب برامج تطوير مرحلة التعليم المتوسط والتوسع في التعليم الجامعي. ففي هذه المرحلة تطور الالتحاق المدرسي من 899 ألف طالب وطالبة بالمستويات التعليمية الثلاثة في العام الدراسي 1979-1980 ليصل إلى 1690 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 1998-1999 أي تطور بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 7.3%، وفي هذه المرحلة أيضاً تضاعف حجم الالتحاق بالتعليم المتوسط أكثر من أربع مرات والتعليم الجامعي تسع مرات.

ونتيجة للانخفاض في الإنفاق على التعليم خلال هذه المرحلة، فإن نسبته إلى الناتج المحلي سجلت أدنى مستوى لها، في حين أن نسبته إلى الإنفاق التنموي قد أظهرت قيمة مرتفعة أعلى مما كانت عليه في الفترات السابقة، إلا أن هذا الارتفاع لا يعود إلى ارتفاع في الإنفاق على التعليم وإنما لانخفاض الإنفاق التنموي بالأساس مقارنةً بالسنوات السابقة.

المرحلة الرابعة: (2000 - 2010):

في هذه المرحلة شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً متصاعداً كنتيجة مباشرة للتطورات التي شهدتها السوق الدولية للنفط الخام والتي سجلت أسعاراً عالية غير مسبوقة، وعليه فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من 14075.2 مليار دينار عام 1999 ليصل إلى 69902.5 مليون دينار عام 2008، وبالتالي تضاعف هذا الناتج نحو خمس مرات وتطور بمعدل نمو سنوي يبلغ 25.3%.

ونتيجة لهذا اليسر المالي فقد ارتفع الإنفاق التنموي من 794.1 مليون دينار إلى 29668.2 مليون دينار خلال هذه الفترة، ومن ثم تضاعف أكثر من 37 ضعفاً وتطور بمعدل نمو سنوي يصل إلى 49.3%.

كما شهد الإنفاق على التعليم توسعاً هو الآخر وارتفع من 102.9 مليون دينار ليصل إلى 1147.9 مليار دينار وتطور بمعدل نمو سنوي يصل إلى 30.7%.

وكان من نتيجة هذا التوسع في الإنفاق على التعليم، أن ارتفعت نسبته إلى كل من الناتج المحلي والإنفاق التنموي وسجلت مستويات مرتفعة مقارنةً بالفترة السابقة، ففي علاقته بالناتج

المحلي فقد تطورت نسبته من 0.73% عام 1999 لتصل إلى 1% فأكثر في كل السنوات خلال هذه الفترة باستثناء ثلاث سنوات هي عام 2003 بنسبة 0.98%، وعام 2004 بنسبة 0.45%، وهي أدنى نسبة سجلت في هذه الفترة، وعام 2006 بنسبة 0.86%.

المرحلة الخامسة: (2011 - 2014):

في هذه الفترة شهدت الدولة أحداثاً ثورية 17 فبراير ما نتج عنها توقف الإنتاج النفطي في العديد من الحقول ومن ثم انخفاض في كمية الصادرات وهذا بدوره أدى إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 47549.5 مليون دينار عام 2011 مقارنةً بمبلغ 67712.3 مليون دينار عام 2009 بل أن الأمر تعدى هذا المستوى في السنوات اللاحقة (2014 و 2015)، ويعزى ذلك إلى توقف الإنتاج في النفط والغاز في العديد من الحقول نتيجة هذه الأحداث والتحديات غير القانونية على الموانئ النفطية، ومن ثم انخفاض كمية الصادرات، كما أدت تلك الأحداث إلى توقف شبه تام لتنفيذ مشروعات البرنامج التنموي من (2008 - 2012) ومن ثم انخفاض كبير في الإنفاق التنموي وانخفاض الإنفاق على التعليم لتتخفض نسبته إلى 2.3% في حين أنها سجلت نسبة عالية من الإنفاق التنموي نتيجة لانخفاض الإنفاق التنموي بالأساس عام 2014.

وخلال الفترة من (1970 - 2014) بلغ مجموع الإنفاق التنموي على التعليم والتدريب من موارد الميزانية العامة 16061.8 مليون دينار ليبي شكلت نسبة 1.5% من المجموع

التراكمي للناتج المحلي خلال نفس الفترة و 8.7% من المجموع الكلي للإنفاق التنموي على قطاعات الاقتصاد الوطني لنفس الفترة. الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)

الجدول (1)

التطور في الناتج المحلي والإنفاق الإنمائي والإنفاق على التعليم للفترة 1970-2014

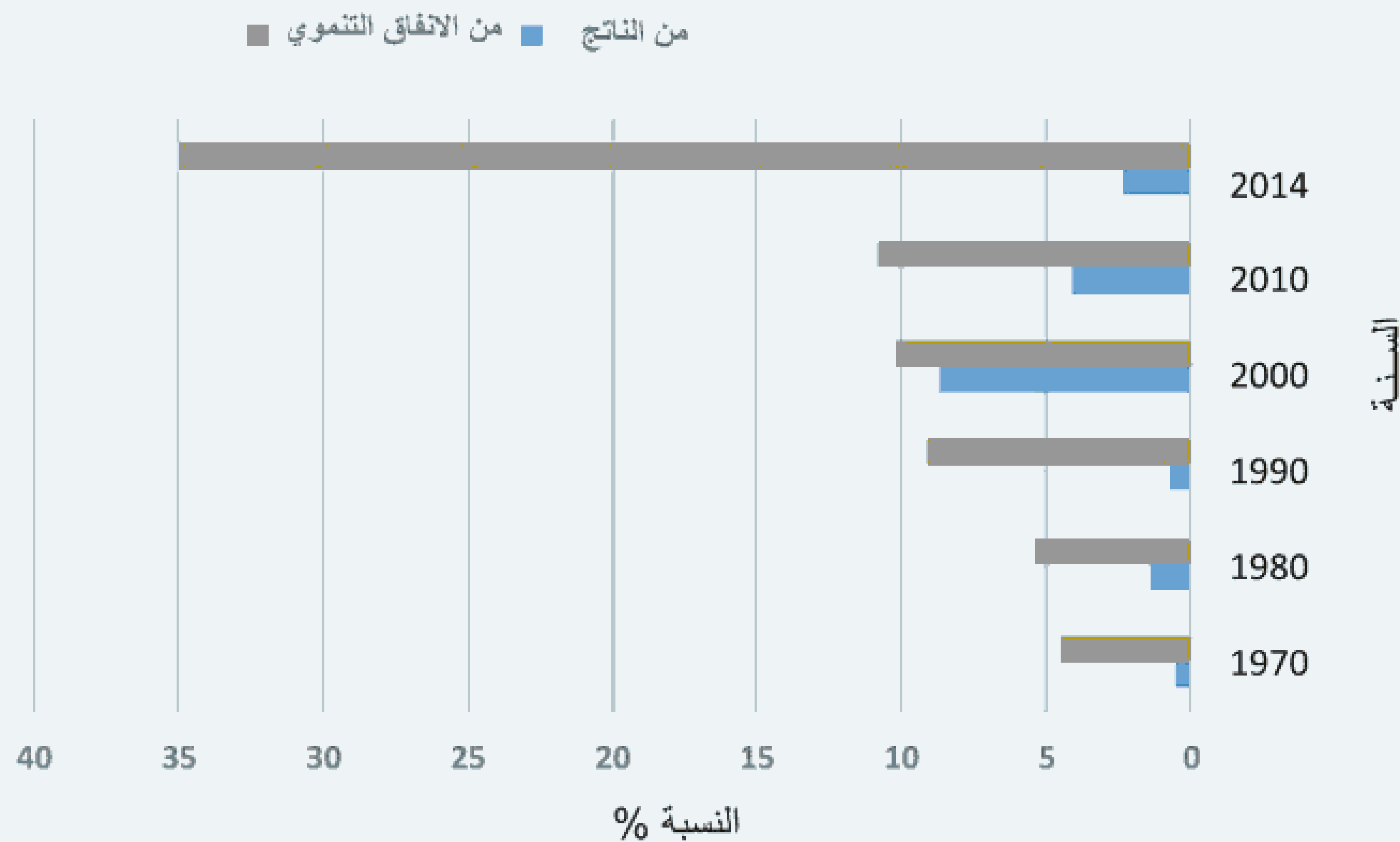
السنوات	الناتج المحلي	الانفاق التنموي	نسبة الانفاق على التعليم من (%)	
			الانفاق على التعليم	الناتج المحلي
1970	1288.3	146	6.6	0.5
1980	10050	2551.6	137.1	1.4
1990	9284.5	702	63.9	0.7
2000	17620.2	1541	260	8.7
2010	69863.9	26235.7	2837.2	4.1
2014	43030.2	2784.3	974.6	2.3

المصدر: وزارة التخطيط تقارير متابعة تنفيذ ميزانية التنمية للسنوات محل البحث

بالرغم من اليسر المالي إلا أن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي كانت ضعيفة جداً

الشكل (1)

نسبة الانفاق على التعليم من كل من الناتج المحلي والانفاق التنموي (1970-2014)



تشير البيانات إلى أن الإنفاق الإنمائي على التعليم كانت نسبته بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء عامي 2000 و2010، أما فيما يتعلق بنسبته من الانفاق الإنمائي على كامل الاقتصاد الوطني كانت مرتفعة إلى حد ما باستثناء السنوات الأولى من الفترة محل الدراسة.

ومن أجل تبيان العوائد النوعية لذلك الاستثمار في رأس المال البشري والتي تحققت في العقود الأربعة الماضية، سنحاول حصر الرصيد التعليمي المتراكم من خلال عدة مؤشرات أهمها:

1.1.2 التحول في الحالة التعليمية للسكان 15 سنة فأكثر:

مقارنة بين عامي 1964 و2012 وحسب ما ورد في النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، وحجم مخرجات التعليم والتدريب التي تشكل أهم مكون من مكونات عرض العمل في الاقتصاد الوطني.

ففي عام 1964 كان جل السكان الليبيين ممن أعمارهم 15 سنة فما فوق إما أميون أو يعرفون القراءة والكتابة فقط، دون الحصول على أي مؤهل تعليمي (93%) وأن 6% فقط الذين يحملون مؤهلاً في مستوى اتمام مرحلة التعليم الأساسي، ولا يتعدى من يحمل مؤهل يعادل الشهادة الثانوية 4750 شخص والشهادة الجامعية 1523 شخص.

إن هذه الحالة التعليمية المتخلفة جداً للسكان الليبيين قد تغيرت بشكل دراماتيكي في خلال أقل من خمسة عقود، أما في عام 2012 فقد

التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

انخفضت الأمية لتصل إلى 10% فقط والذين يعرفون القراءة والكتابة إلى 5% وارتفع عدد من يحملون مؤهل يعادل شهادة اتمام التعليم الأساسي من نحو 50.5 ألف نسمة ليصل إلى 1542 ألف نسمة وشهادة التعليم المتوسط من 4.7 ألف نسمة ليصل إلى 1501 ألف نسمة والشهادة الجامعية من 1.5 ألف نسمة إلى 437 ألف نسمة.

وتوضح مؤشرات الحالة التعليمية للسكان الليبيين والذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فأكثر حالة التحسن الكبير الذي طرأ عليها لدرجة أنها تضاهي مثيلاتها في المجتمعات المتقدمة، فقد انخفضت الأمية من 78% عام 1964 لتصل إلى 10% فقط عام 2012، وكذلك انخفضت نسبة ممن يعرفون القراءة والكتابة من نحو 16% إلى أقل من 5% وارتفعت الأهمية النسبية لحاملي شهادة التعليم الأساسي من أقل من 6% لتصل إلى 37% والشهادة الثانوية من أقل من 1% إلى 37% والجامعية من لا شيء لتصل إلى 11%. الجدول رقم (2) والشكل رقم (2).

الجدول (2)

معدلات الحالة التعليمية للسكان الليبيين
من 15 سنة فأكثر للفترة 1964 - 2012

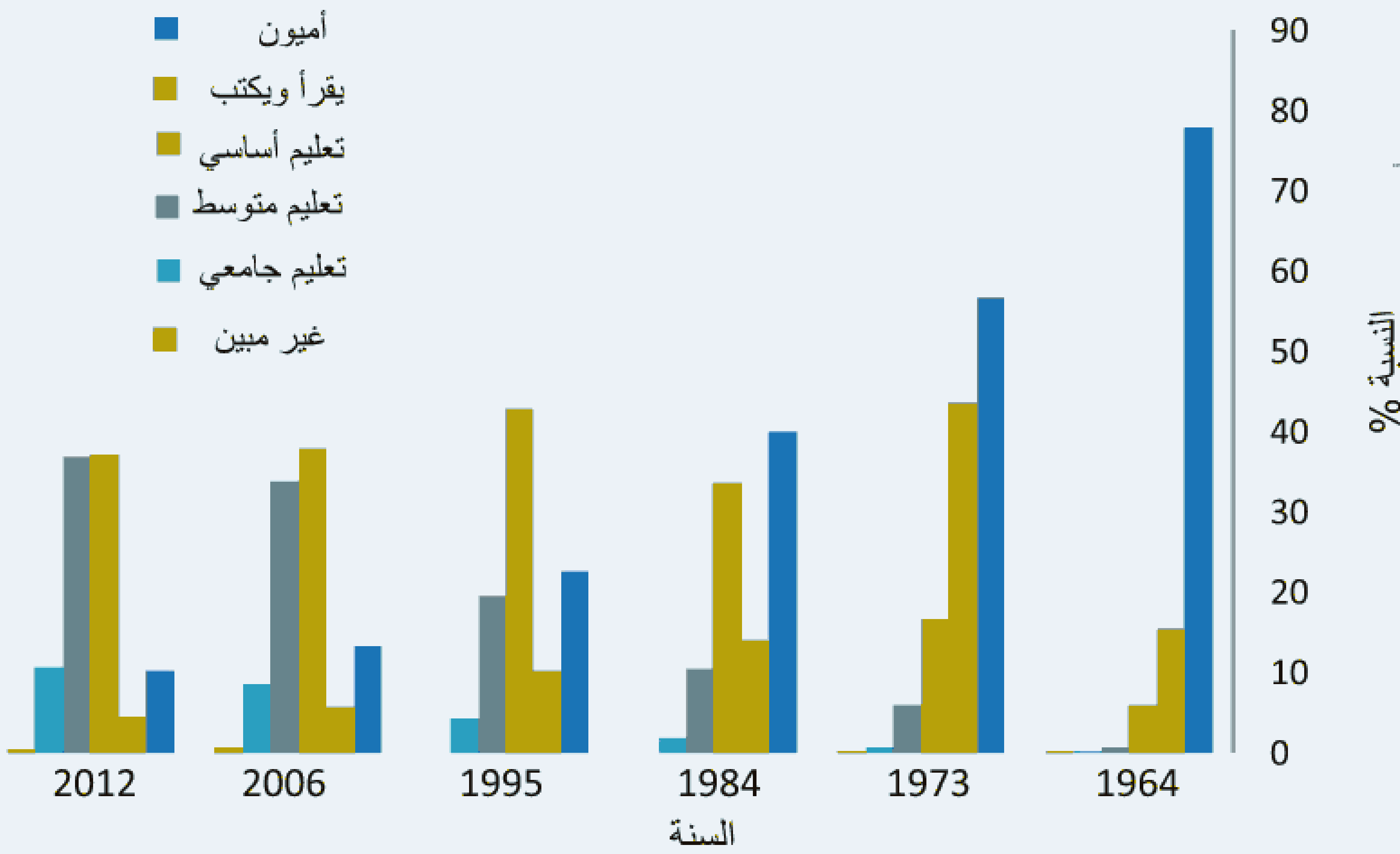
المستوى التعليمي	1964	1973	1984	1995	2006	2012
أمي	77.82	56.73	39.88	22.54	13.21	10.1
يقرأ ويكتب	15.47	20.06	14.13	10.29	5.66	4.51
تعليم أساسي	5.95	16.52	33.67	42.91	37.93	37.15
تعليم متوسط	0.56	5.99	10.43	19.59	33.87	36.96
الجامعية فما فوق	0.18	0.61	1.89	4.31	8.6	10.77
غير مبين	0.03	0.09	0	0	0.74	0.51

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد نتائج التعدادات 64 - 1984، ومسح التشغيل والبطالة 2012، الهيئة العامة للمعلومات
نتائج التعدادات العامة للسكان 1995 و 2006

أكثر من 93% من الليبيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر أميون أو يعرفون القراءة والكتابة فقط عام 1964، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 14.5% عام 2012

الشكل (2)

تطور الحالة التعليمية للسكان 15 سنة فأكثر
للفترة 1964 - 2012



2.1.2 معدلات الالتحاق المدرسي للسكان في السن المدرسية:

من بين المؤشرات الأكثر أهمية للإحاطة بما تم تحقيقه في مجال تطور الرصيد التعليمي والتعليم للجميع خلال العقد الأخيرين هو ما توضحه معدلات الالتحاق المدرسي للسكان في السن المدرسية، من خلال الاستمرار في التوسع الكمي لمنظومة التعليم والتدريب في الاقتصاد الوطني والتي اعتمدت منذ سبعينيات القرن الماضي، فقد تم توفير البنية الأساسية والإطار التدريسي والتدريبي ما أتاح تواصل النمو المطرد لمعدلات الالتحاق المدرسي لفئة السكان (6 - 24 سنة) حتى بلغت مستوياتها القصوى في السنوات الأخيرة ولكل المراحل ولكل من الذكور والإناث على حد سواء. فقد ارتفعت معدلات الالتحاق المدرسي من 75% (76.7% للذكور و73.2% للإناث) عام 1995 لتصل إلى 90.8% (89.6% للذكور و92.0% للإناث) عام 2015

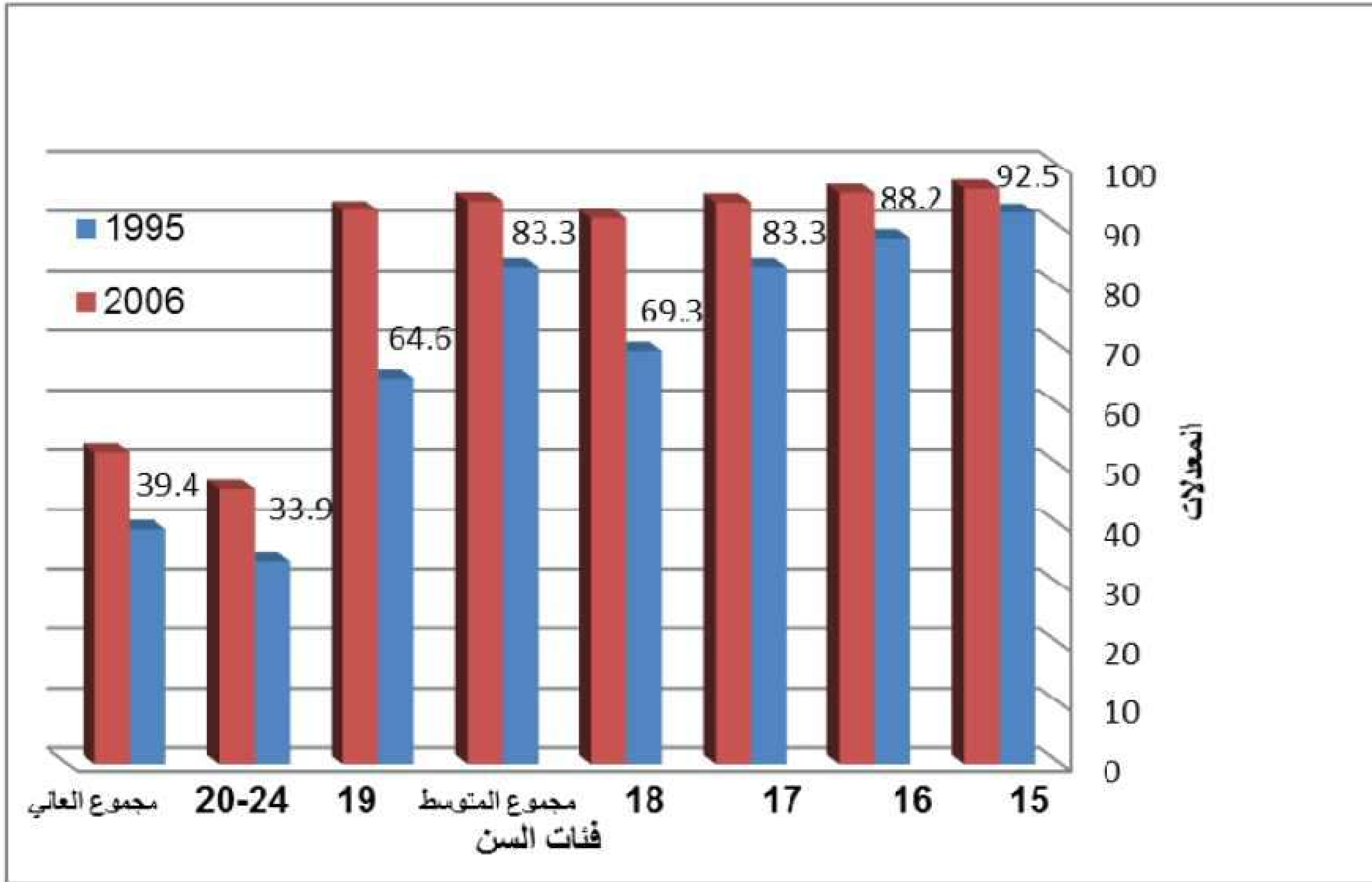
وتعزى الزيادة الكبيرة في معدلات الالتحاق إلى الآتي:

- التطور السريع في معدلات الالتحاق بمراحل التعليم ما بعد الأساسي فقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي من 85.1% لتصل إلى 94% والتعليم العالي من 39.4% إلى 52.2% خلال نفس الفترة السابقة.
- ارتفاع معدلات التحاق الإناث والتي تجاوزت معدلات إلتحاق الذكور بأكثر من نقطتين عام 2015 بعد أن كانت أقل بنحو 3.5 نقطة عام 1995، ومن ثم فقد تمكنت ليبيا من اغلاق فجوة النوع، بل أن هذه الفجوة أصبحت في صالح الإناث، ما يوضح أن ليبيا حالة مميزة في توفير التسهيلات التعليمية للمرأة.
- النمو الملحوظ في الالتحاق بالمناطق الريفية سجل ارتفاعاً عام 2015 ليصل إلى مستوى أعلى من الحضر بنقطة، في حين كان أقل من الحضر بنحو ثلاث نقاط عام 1995. الجدول رقم (3) والشكل رقم (3).

أرتفعت معدلات الالتحاق للسكان في السن المدرسية من 75% عام 1995 لتصل إلى 91% عام 2015

معدلات الالتحاق بالتعليم لما فوق التعليم الأساسي للسنوات 1995 و2006						الجدول (3)	
2006			1995			فئات السن	المرحلة التعليمية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور		
96.5	95	97.9	92.5	88.2	96.7	15	تعليم متوسط
95.8	94.1	97.4	88.2	83.5	92.8	16	
94.2	92.1	96.1	83.3	79.3	87.2	17	
91.5	89.2	93.7	69.3	71.8	67.2	18	
94.4	92.6	96.3	83.3	80.9	85.5	مجموع	
92.9	83.6	82.2	64.6	62.2	67.0	19	تعليم عالي
46.1	50.6	41.6	33.9	32.2	35.6	24 - 20	
52.2	56.1	48.4	39.4	37.6	41.2	مجموع	

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات - مصدر سابق



طيلة السنوات من عام 2006 إلى عام 2015 سجلت معدلات الالتحاق الفتيات بمرحلة التعليم مستويات أعلى من البنين

3.1.2. القضاء على فجوة الالتحاق النوعي والمكاني:

وأما في ما يتعلق بحالة الحضر والريف، فإن النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 توضح أن معدلات الالتحاق بالمناطق الريفية قد تخطت مثلتها بالمناطق الحضرية بأكثر من نقطة مئوية. الجدول رقم (4) والشكل رقم (4).

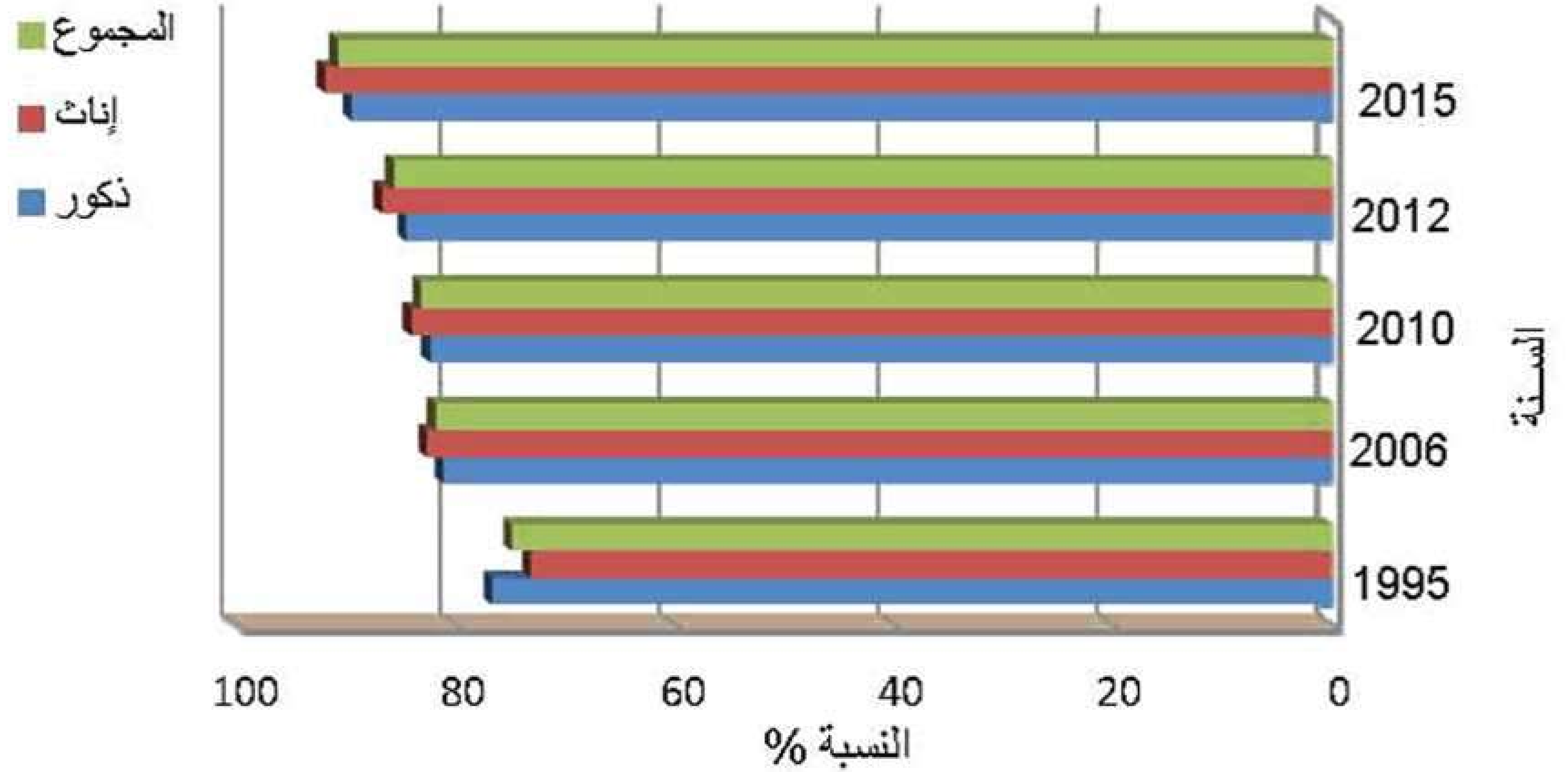
مستوى الدلالة بهذا الصدد، إذا ما تناولنا ما تم بشأن فجوة الالتحاق حسب النوع وحسب التجمعات السكانية (حضر وريف)، ففي حالة النوع نجد أن الإناث قد تخطت معدلات الذكور منذ عام 2006 وإلى حد سنة 2015.

الجدول (4)

تطور معدلات الالتحاق للسكان في السن المدرسية حسب النوع للسنوات 1995 - 2015

السنوات	السكان في سن الدراسة			الملتحقون منهم			معدلات الالتحاق		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
1995م	2139162	1054687	1084475	1603264	771537	831727	74.9	73.2	76.7
2006م	2110923	1038629	1072294	1728930	858443	870487	81.9	82.7	81.2
2010م	2381331	1171162	1210169	1982273	985094	997179	83.2	84.1	82.4
2012م	2423221	1197071	1226150	2075752	1038989	1036763	85.7	86.8	84.6
2015م	2474929	1217730	1257199	2246985	1120766	1126219	90.8	92	89.6

المصدر: نتائج التعدادات العامة للسكان 1995-2006 والتقديرات السكانية.



4.1.2. مخرجات النظام التعليمي والتدريب

ذات العلاقة بسوق العمل:

• خريجو معاهد ومراكز التعليم والتدريب الفني والمهني المتوسطة، والذين هم في مرحلة التعليم المتوسط، هذا مع العلم أنه في عام 1989 وبعد استحداث (أمانة التدريب والتكوين المهني) تم تحويل جل المعاهد الفنية المتوسطة إلى مراكز مهنية متوسطة، وأن التصنيف المهني لخريجي هذه المعاهد والمراكز هو العمال الفنيون أو العمال المهرة وبلغ المجموع التراكمي لخريجي هذا المستوى 506.6 ألف خريج خلال الفترة (1970 - 2007). كما توضح البيانات المتاحة أن المجموع التراكمي للخريجين خلال الفترة من 1970 - 1995 قد هيمنت عليه ستة مهن فقط وكان ترتيبها كما هو موضح بالجدول رقم (5).

ومن بين أهم المؤشرات التي تعزز الإحاطة بما تحقق في الرصيد التعليمي، ذات العلاقة المباشرة بسوق العمل وتنمية الموارد البشرية الوطنية، هو مخرجات النظام التعليمي، وبالتحديد المخرجات التي تمثل الداخلين الجدد لدنيا العمل، حيث تتكون هذه المخرجات، وفقاً للمنظومة التعليمية والتدريبية، من أربع مستويات تعليمية وتدريبية وهي كالاتي:

• خريجو التدريب المهني الأساسي والذين هم في مستوى مرحلة التعليم الأساسي، وتصنيفهم المهني هم عمال عاديون وشبه مهرة. فقد بلغ المجموع التراكمي لخريجي هذا المستوى 123.5 ألف خريج خلال الفترة (1970 - 1999).

رم	المهن	النسبة
1.	المهن الإدارية والمالية بنسبة	26.1 %
2.	المهن الصناعية والميكانيكية بنسبة	21.7 %
3.	المهن الصحية بنسبة	14.0 %
4.	المهن الكهربائية بنسبة	11.5 %
5.	المهن الزراعية بنسبة	8.4 %
6.	المهن الهندسية والإنشائية	12.5 %

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط وتنمية الموارد البشرية

الخريجين من تلك المعاهد قد تضاعف نحو عشرين ضعفاً وتطور بمعدل نمو سنوي مركب وصل إلى 10.1 %، في حين أن المجموع التراكمي لعدد الخريجين خلال هذه الفترة قد بلغ 129024 خريجاً.

• خريجو الجامعات والمعاهد العليا، فقد أدى النمو المتصاعد لمعدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي إلى تطور ملحوظ لخريجي هذه المرحلة وبشكل خاص منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وفي هذا السياق تشير البيانات الإحصائية المتاحة إلى أن عدد الخريجين لهذه المرحلة قد ارتفع من 514 خريجاً في العام الدراسي 69 / 1970 يمثلون ستة مجالات عامة أو بالأحرى (ستة كليات) وليصل عدد الخريجين إلى 2318 خريجاً في العام الدراسي 80 / 1981 يمثلون أحد عشر مجالاً ويرجع ذلك أيضاً إلى استحداث كليات

ومعنى ذلك أن هذه المهن الست استحوذت لوحدها على نسبة 94.2 من المجموع الكلي لخريجي تلك الفترة ومن المجموع الكلي للمهن البالغ عددها أكثر من ست عشر مهنة.

• خريجو معاهد المعلمين والمعلمات بقسميها العام والخاص والمعاهد الصحية المتوسطة وهؤلاء يصنفون حسب التصنيف الدولي للمهن بالفنيين الذين يعملون تحت إشراف اصحاب المهن العلمية والفنية، ومن خلال ما هو متاح من بيانات للفترة من العام الدراسي 64 / 1965 إلى العام الدراسي 95 / 1996، فإن عدد الخريجين قد ارتفع من 443 خريجاً في العام الدراسي الأول ليصل إلى 5517 خريجاً في العام الدراسي 75 / 1976 ثم إلى 9043 خريجاً في العام الدراسي 90 / 1991، وفي العام الدراسي الأخير 95 / 1996 بلغ عدد الخريجين 8743 خريجاً. وبذلك يكون عدد

نتيجة لاعتماد سياسة التوظيف الاجتماعي، فإن مخرجات التعليم والتدريب أصبحت لا تحمل مهارات وحرف فنية وتقنية، وإنما تحمل شهادات تثبت السنوات التي أمضوها في الدراسة

تسجيل نوعاً من التناقص لأعداد الخريجين حيث بلغ 21775 خريجاً في العام الدراسي 2006/2007 وعدد 25265 خريجاً في العام الدراسي الذي يليه 2007/2008 وعدد 24629 خريجاً في العام الدراسي 2008/2009. توضح بيانات الجدول رقم (6)، أن المجموع التراكمي لعدد الخريجين قد تضاعف بين العشرية الأولى والعشرية الثانية، وتضاعف نحو ثلاث مرات بين العشرية الثانية والعشرية الثالثة، وتضاعف أربع مرات تقريباً بين العشرية الثالثة والعشرية الرابعة، وبلغ المجموع التراكمي لكامل الفترة 395323 خريجاً.

وتخصصات لم تكن موجودة بالسابق أي أن العدد تضاعف أكثر من أربع مرات في غضون عقد واحد، ثم تضاعف للمرة الثانية أربع مرات ليصل إلى 8365 خريجاً في العام الدراسي 1993/1994 يمثلون ستة عشر مجالاً، وفي العام الدراسي 1999/2000 تضاعف العدد نحو ثلاث مرات ليصل إلى 23167 خريجاً، علماً بأن هذا العدد لا يشمل جامعة سبها والمعاهد العليا نظراً لعدم توفر بيانات عنها. وفي العام الدراسي 2004/2005 سجل عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا 42389 خريجاً، وفي هذا السياق يلاحظ ومنذ عام 2006

تطور عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا بالداخل خلال الفترة من 1969 إلى 2008

الجدول (6)

السنوات	الخريجون	السنوات	الخريجون	السنوات	الخريجون	السنوات	الخريجون
1969	514	1979	2303	1989	3265	1999	23167
1970	458	1980	2085	1990	3429	2000	28254
1971	627	1981	2350	1991	3968	2001	32458
1972	756	1982	2401	1992	4452	2002	36462
1973	863	1983	2155	1993	6168	2003	39383
1974	1244	1984	2887	1994	8365	2004	42389
1975	1395	1985	3070	1995	10208	2005	18587
1976	1323	1986	3378	1996	10443	2006	21775
1977	1478	1987	2929	1997	10468	2007	25265
1978	1565	1988	3114	1998	14493	2008	24629
المجموع	10223	المجموع	26672	المجموع	75259	المجموع	292369

المصدر: (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً)، الإدارة العامة لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، إحصائيات السنوات 2004-2009.

5.1.2. التعليم والتدريب وسؤال النوعية: -

مما لا شك فيه أن مؤشرات النوعية في الحكم على العملية التعليمية تختلف بين المتمدرس، أي كمية التعليم المقاسة بالالتحاق

والتدرج في المراحل التعليمية المختلفة، وبين التعلم كعملية ابداعية لها مدخلاتها وشروطها لخلق إنسان مزوداً بقدرات ادراكية ونفسية

واتجاهية جديدة، إن المؤشرات السابقة في الجانب الكمي تشير إلى أن النظام التعليمي قد حقق المرامي الكمية، كما تمكن خلال العقود الثلاثة الأخيرة من سد الفجوة في جانب النوع وعلى المستوى المكاني، وهذه وأن كانت خطوات إيجابية ولها أهمية كبرى في تعزيز جهود التنمية والتحويلات الاجتماعية والثقافية إلا أنها لا تغني عن الجوانب النوعية (الكيفية) للعملية التعليمية، فقد تبين بعد أكثر من أربعة عقود من تخصيص الموارد وانفاقها على التعليم والتدريب، وبعد أن تغيرت سياسة التوظيف من توظيف اجتماعي قائم على التنسيب للجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام إلى توظيف قائم على الكفاءة والمهارة المكتسبة وقادراً على خلق فرص العمل وليس البحث عنها لدى الدولة، إن نظام التعليم في ليبيا استجاب للمرامي الكمية وتناسى كلية الجوانب النوعية الكيفية للعملية التعليمية ومن ثم أصبحت مخرجاته غير قادرة لشغل فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني، والتي أصبحت في حكم الوظائف الشاغرة للقوة العاملة الوافدة، وأصبح هؤلاء الخريجون يضافون سنة بعد أخرى إلى أعداد الباحثين عن عمل أو أنهم يعملون في وظائف لا تتفق ومؤهلاتهم التعليمية.

وبالرغم من قصور البيانات الإحصائية وضعفها في مجال نوعية العملية التعليمية، إلا أن تناول بيانات توزيع الخريجين حسب التخصصات الدراسية سواءً على مستوى التعليم والتدريب الفني والمهني أو التعليم العالي قد يساعد إلى حد ما في الإجابة عن سؤال النوعية. ففي عام

2007 حيث تتوفر بيانات تفصيلية عن مختلف المهن لخريجي التعليم الفني والمهني في هذه السنة، نجد أن مهن الحاسوب أخذت الحيز الأكبر من مجموع الخريجين لهذا العام بنسبة تصل إلى 47.2 %، يليها مهن الكهرباء بنسبة 16.1 %، ثم مهن البناء والإنشاءات بنسبة 11.2 %، أي أن هذه المهن الثلاث تشكل أكثر من 74 % من المجموع الكلي، علماً بأن 80.8 % من مجموع خريجي الحاسوب هم من العنصر النسائي.

وفي الوقت الذي نجد أن نشاط السياحة الذي يعتبر نشاطاً واعداً في توسيع فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل، لا يشكل عدد خريجي هذا المجال إلا نسبة بسيطة لا تتعدى 0.4 %، ونشاط البناء الذي هيمنت عليه العمالة الوافدة بنسبة تصل إلى أكثر من 80 % يبلغ عدد الخريجين فيه 11.2 % فقط، وهنا تستدعي الضرورة تبني نظام للحوافز والتشجيع للدراسة والتخصص في هذه المجالات حتى نضمن مستقبلاً تلبية فرص العمل الموجودة، ولا توجد أية مخرجات في مجال النقل والمواصلات والصناعات البتروكيماوية. الجدول رقم (7) والشكل رقم (5).

خريجي التدريب المهني المتوسط حسب الجنس والمهنة لسنة 2007

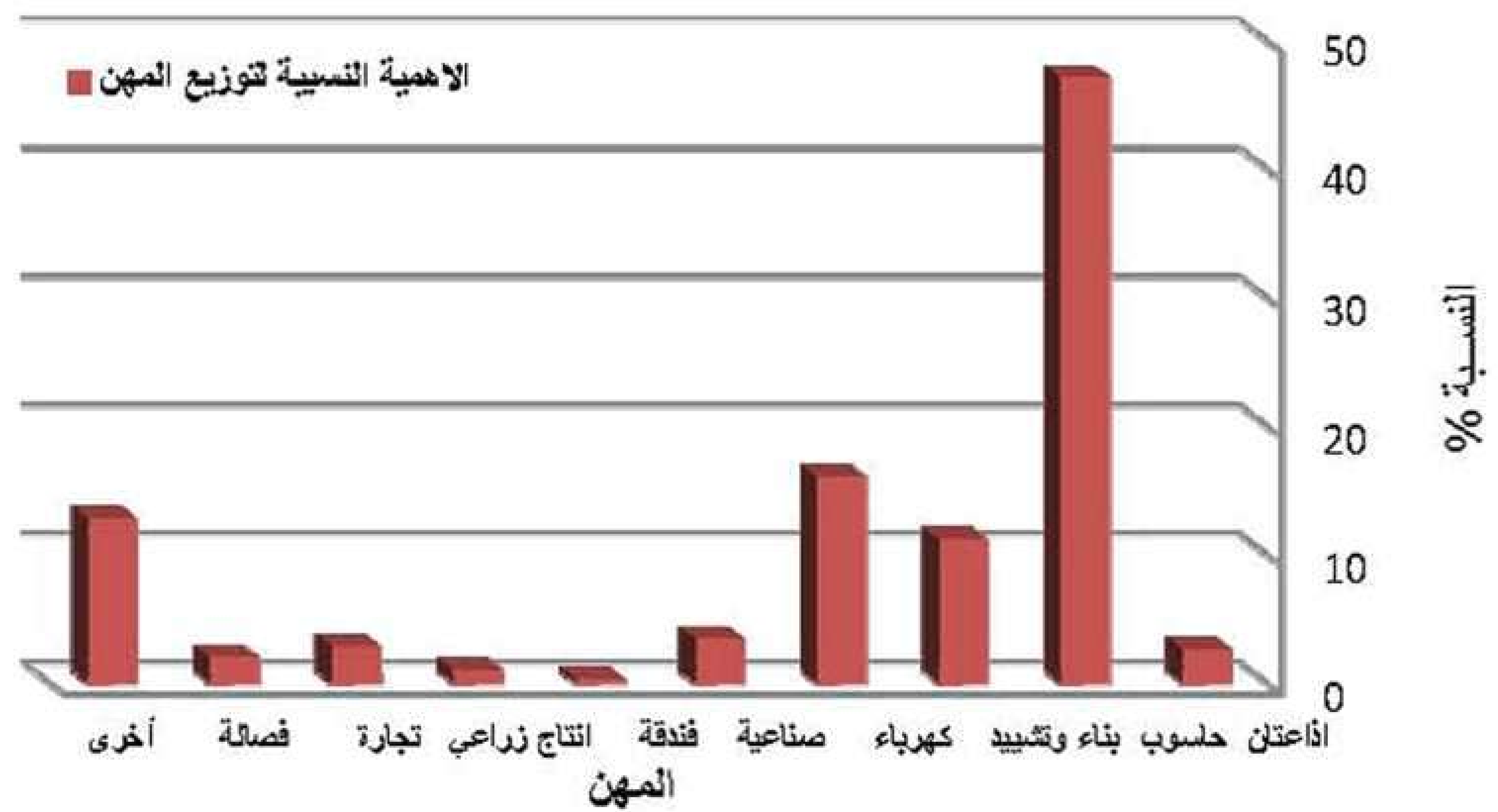
الجدول (7)

المهنة	ذكور	إناث	المجموع	%
إذاعتان	444	66	510	2.69
حاسوب	1712	7221	8933	47.16
بناء وتشبيد	1511	615	2126	11.22
كهرباء	3039	15	3054	16.12
صناعية	622	37	659	3.48
فندقة	49	21	70	0.37
إنتاج زراعي	210	0	210	1.11
نجارة	553	0	553	2.92
فصالة	197	194	391	2.06
أخرى	2234	201	2435	12.86
المجموع الكلي	10571	8370	18941	100

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل سابقاً، إدارة مراكز التدريب

معدلات الالتحاق حسب النوع المهني للفترة 1995 - 2015

الشكل (5)



أنه في هذين العامين سجلت العلوم التطبيقية أهمية نسبية عالية بلغت على التوالي 54.5% و65.5%، أما بقية السنوات فقد سجلت مستويات منخفضة كانت في أعلى مستوى لها 36.3% في العام الدراسي 1980/1997 و22.4% كأدنى مستوى في العام الدراسي 1969 - 1970. الجدول رقم (8) والشكل رقم (6).

وبالنسبة لدراسة بيانات خريجي التعليم الجامعي والمعاهد العليا من حيث المجالات العلمية، نجد أن خريجي العلوم الإنسانية يشكلون الغالبية العظمى من المجموع الكلي لتلك المخرجات خلال السنوات محل الدراسة، باستثناء عامين اثنين فقط هما عام (1984/1985) وعام (1989/1990) حيث

تشكل تخصصات العلوم الإنسانية النسبة الأعلى في مجموع خريجي الجامعات والمعاهد العليا

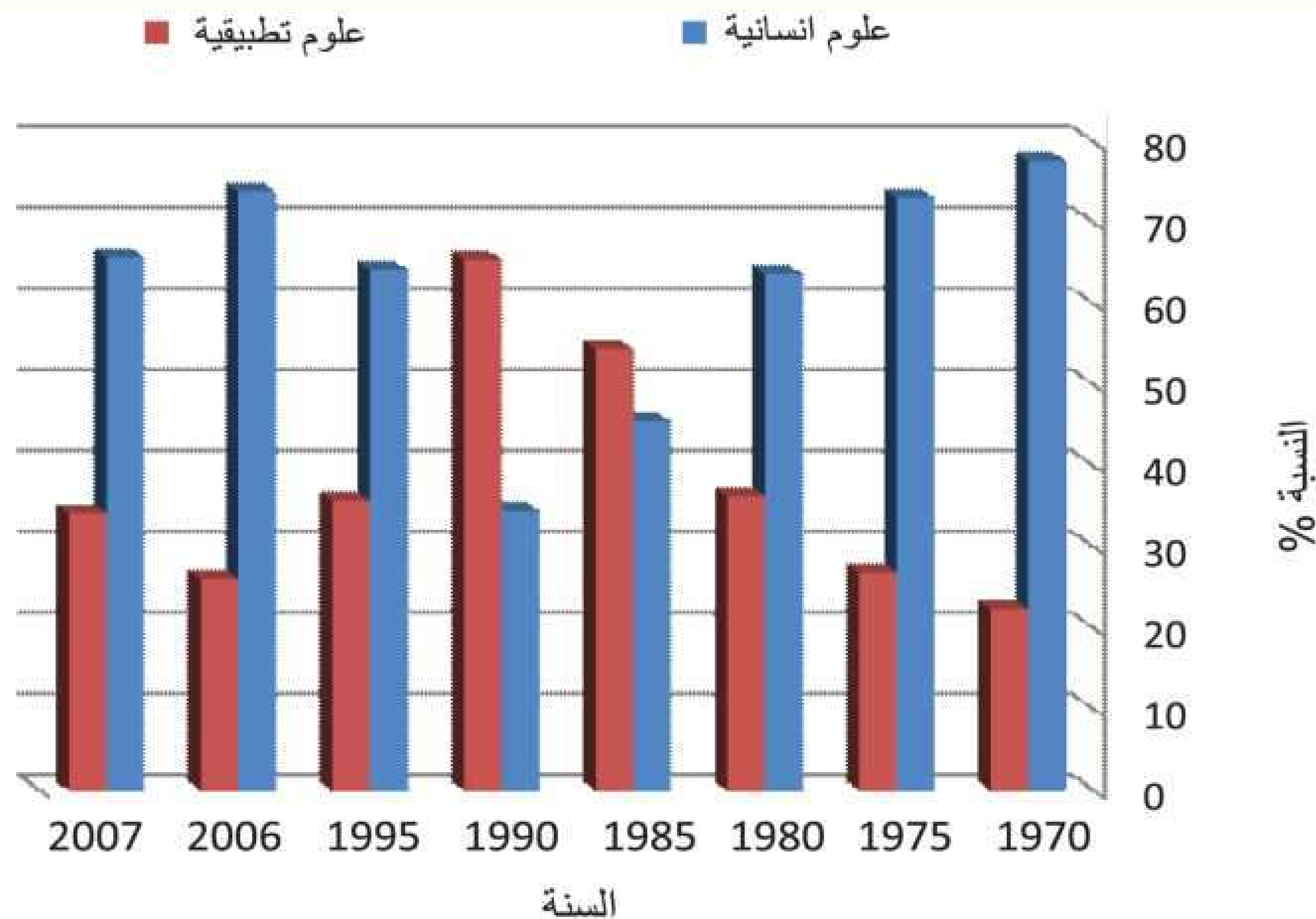
التوزيع العددي والنسبي لخريجي الجامعات حسب المجالات العلمية للفترة 1969 إلى 2007

الجدول (8)

السنوات	علوم إنسانية		علوم تطبيقية		المجموع الكلي	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
1970- 69	77.63	399	22.37	115	100	514
1975 - 74	73.1	1027	26.9	378	100	1405
1980 - 79	63.69	1184	36.31	675	100	1859
1985 - 84	45.53	1080	54.47	1292	100	2372
1990 - 89	34.52	1073	65.48	2035	100	3108
1995 - 94	64.22	5286	35.78	2945	100	8231
2006 - 05	73.91	11521	26.09	4066	100	15587
2007 - 06	65.8	16624	34.2	8641	100	25265

التوزيع النسبي لخريجي الجامعات حسب المجالات لسنوات مختارة

الشكل (6)



إن هذا التركيب المهني لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، يبين بكل وضوح أن هذا الوضع لا يتفق مع الأهداف العامة المرغوبة لسياسات الإعداد والتأهيل، ولا مع سياسات التوظيف للقوى العاملة الوطنية التي تم التأكيد عليها طيلة السنوات الماضية في وثائق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويلاحظ مما تقدم، أنه بالرغم من التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ بداية عقد التسعينيات، والتي من أبرزها تقليص دور الدولة في العديد من المجالات وتخليها عن سياسة التوظيف الاجتماعي وافساح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للمشاركة بدور أوسع في ممارسة النشاط الاقتصادي، فإنه لم يطرأ أي تطور في نفس الإتجاه في سياسات الإعداد والتأهيل للموارد البشرية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى حالة من عدم التوافق بين مخرجات لنظام التعليمي والتدريبي وبين احتياجات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة، وهي الاحتياجات التي تتغير مع التغير في السياسات ونظم إدارة الاقتصاد وكذلك في بنية وتركيب القطاعات الفاعلة في مجمل الاقتصاد.

وبالرغم من أنه لا يوجد تفصيل كافي حول بيانات الباحثين عن عمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا حسب المجالات والتخصصات العلمية، فإن الواقع المعاش يؤكد أن خريجي العلوم الإنسانية يواجهون صعوبات وضغوطات متزايدة في الحصول على فرص عمل في ظل التحولات الاقتصادية الأخيرة، وبشكل خاص

بعد أن تخلت الدولة عن سياسة التوظيف الاجتماعي، وفي هذا السياق أيضاً أوضح تقرير صادر عن وزارة العمل والتدريب والتشغيل عام 2008 بشأن خطة لتشغيل القوى العاملة في إطار البرنامج التنموي (2008 - 2012).

إن 90% من خريجي العلوم الإنسانية لا يستطيعون الحصول على وظائف إلا بعد إجراء تدريب تحويلي لمدة سنة فأكثر، وهذا في حد ذاته يعتبر هدراً للموارد والجهد في الاقتصاد الوطني. وفي عام 2005 حيث تتوفر بيانات للباحثين عن عمل حسب المجالات التخصصية، نجد أن خريجي العلوم الإنسانية يشكلون نسبة 55.4% من أصحاب المؤهلات الجامعية من الباحثين عن عمل.

لذلك فإن أحد أهم أسباب صعوبة الحصول على فرص عمل لهؤلاء الخريجين هو ضعف مستوى الإعداد والتأهيل وليس النقص في فرص العمل في الاقتصاد الوطني الذي يوفر مئات الآلاف من فرص العمل المنتجة للعمالة الوافدة في جميع المهن والتخصصات وفي جميع الأنشطة الاقتصادية. فالتوجهات في الاقتصاد الوطني قد تغيرت في حين ظلت نظم وأساليب الإعداد والتأهيل للموارد البشرية الوطنية على حالها دونما أي تطوير فقد تغير نمط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل الوطنية بوتيرة مضطردة من نمط تحتل فيه الوظائف في الجهاز الإداري للدولة ومنشآت القطاع العام نسبة كبيرة إن لم تكن النسبة الأكبر من الحجم الكلي لفرص العمل في سوق العمل النظامي، إلى نمط

التركيب المهني
والحرفي لخريجي
الجامعات والمعاهد
العليا لا يتفق مع
الأهداف العامة
المرغوبة لسياسات
الإعداد والتأهيل
ولا مع سياسات
التوظيف الأمثل
لقوة العمل
الوطنية

مؤسسات تعليمية وتدريبية في مرحلة التعليم العالي، وهي مؤسسات غير مؤهلة بما فيه الكفاية لاستقبال مثل هذه الأعداد، و في غالبيتها تم أنشائها لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم والتدريب في هذه المرحلة دون أن تتوفر لها الإمكانيات كالمنهج الجيد والأساتذ الكفو ووسائل التعليم المناسبة، ما أدى إلى تدني مضطرد في نوعية مخرجات هذه المؤسسات وانخفاض مستويات المهارة التي ترمز إليها الشهادات الممنوحة من تلك المؤسسات بمراتبها المختلفة، بالإضافة إلى ضيق طيف المهارات المتضمن في تلك المخرجات، الأمر الذي من شأنه أحدث فجوة أخذت تتسع باستمرار بين مخرجات المؤسسات التعليمية وبين متطلبات سوق العمل من القوى العاملة في الاقتصاد الوطني.

وبما أن التعليم ونوعيته هو القاعدة الصحيحة لتعزيز جهود التنمية المستدامة، فلا تنمية بدون تعليم جيد ولا تعليم جيد بدون نوعية قادرة على قيادة جهود التنمية الشاملة والعبور بها إلى الأهداف المنشودة ومن هذا المنطلق، فإن تجويد العملية التعليمية مع المحافظة على المكاسب الكمية يتطلب مشروعاً وطنياً للتخطيط الكيفي ومدعوماً سياسياً واجتماعياً، وذلك بالاعتماد:

أولاً: على تحديد أكثر وضوحاً للأهداف التعليمية والتدريبية لمختلف مراحل التعليم انطلاقاً من التسليم بأن مراجعة جودة وكفاءة التعليم هي كيفية ديناميكية تتغير معها معاييرها بتغير الزمن وظروفه، لذا فإن ما نعتبره تعليماً جيداً في الماضي حتما لا يكون كذلك في إطار متغيرات الحاضر في مجتمع يقوم على المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات .

تتيح فيه نشاطات القطاع الخاص نسبة متزايدة باضطراد من الحجم الكلي لفرص العمل، وفي هذا السياق فإن الفرق في نمط الطلب على القوة العاملة في كلا القطاعين هو فرق جوهري من ناحيتين:

الناحية الأولى:

هي طبيعة المؤهل المطلوب، حيث تكون هناك وفرة نسبية في وظائف الدولة والقطاع العام لأصحاب المؤهلات الجامعية في الاختصاصات المختلفة وتكون بوزن أكبر لفروع العلوم الإنسانية مقارنة بفروع العلوم التطبيقية، في حين يغلب على فرص العمل التي يوفرها النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص طيف واسع من المهارات العلمية غير الجامعية، وحين يتطلب نشاط معين في القطاع الخاص مهارات جامعية فإنها في الغالب تمت إلى الفروع العلمية والمهنية أكثر مما تمت إلى الفروع الأدبية.

الناحية الثانية:

هو الدليل التوثيقي للمؤهل، حيث يجري التركيز في فرص العمل الحكومية على الملاءمة الشكلية بين المؤهل والوظيفة.

في حين تركز فرص العمل في القطاع الخاص على الملاءمة الجوهرية بين متطلبات الوظيفة وقدرة حامل المؤهل على تلبية هذه المتطلبات، ففي مثل هذه الوضعية كان يفترض أن يتكيف النظام التعليمي والتدريبي مع هذه التطورات وبصورة تلي الاحتياجات المتغيرة في سوق العمل بالاقتصاد الوطني، إلا أن هذا النظام وقع في تلك الأثناء تحت الضغط الكمي الناتج عن الأعداد المتزايدة من خريجي مرحلة التعليم المتوسط، والتي جميعها تسعى للدخول إلى

إن صعوبة الحصول على فرص للخريجين لا يعزى لعدم وجود فرص العمل وإنما لضعف مستوى الإعداد والتأهيل

ثانياً: وضع تعريف لأرجح العوامل التي تؤثر في الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في ليبيا، واعطائها أوزاناً مختلفة من أجل توفير متطلبات مواجعتها، يتم تحديد تلك العوامل المرجعية من خلال تنفيذ مسح وطني مصغر بالعينة على مستوى المناطق (التوزيعات الإدارية) والتوزيعات الجغرافية لتقييم مدخلات وعمليات النظام التعليمي، وفرز الأكثر أثراً على الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، علماً بأن مثل هذا المسح على النطاق الوطني لم ينجز حسب علمنا إلى حد الآن.

وفي دراسة مسحية أجريت بخصوص التقرير الوطني الرابع للتنمية البشرية لعام 2009 حول عينة من الخريجين الجدد المشتغلين، تشير الإجابات بخصوص العلاقة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، إلى أن 56% من جملة الخريجين الجدد يرون أن الوظيفة المنسبين لها تحتاج إلى المزيد من الخبرة والتحصيل في بعض المجالات و35% منهم يقولون إنها تحتاج إلى مقررات دراسية لم يسبق دراستها، هذه الإجابات تؤكد القصور في المقررات الدراسية التي سبق دراستها بالمؤسسات التعليمية، وعدم تناسبها مع الوظيفة، بما يعنى أن الإعداد الأكاديمي الحالي للخريج يحتاج لإعادة النظر بما يؤدي إلى تأهيل الطالب بالشكل المناسب لاحتياجات سوق العمل.

واعتماداً على دراسة ميدانية أجريت على نطاق ضيق بمدينة بنغازي حيث اقتصر على عينة من مدارس المدينة، والتي تمثل نحو 14% من مجموع الملتحقين بالنظام التعليمي الوطني،

وفي الوقت الذي نقر فيه أن نتائج هذه الدراسة لا تقبل التعميم إلا أنها تعطي بعض المؤشرات التي تعكس تحسس واسع الاجماع بين المهتمين بأن مسألتي تدني مستوى تأهيل المعلمين ونوعية المناهج يعدان من أهم العوامل ذات المدخلات والتبعات السلبية على كفاءة ونوعية العملية التعليمية وعلى مردودها، ويؤديان إلى زيادة معدلات الفاقد التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب وإلى انخفاض مستوى التحصيل، ويحدث ذلك رغم كل الإيجابيات التي تحققت في الجوانب الكمية من حيث توسيع القبول واطاحة الفرص التعليمية للجميع وتوفير المستلزمات التعليمية.

التعليم ونوعيته
هو القاعدة
الصحيحة لتعزيز
جهود التنمية، فلا
تنمية بدون تعليم
جيد ولا تعليم
جيد بدون نوعية
قادرة على قيادة
جهود التنمية



ثانياً: مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل

تقديم:

ارتبط مفهوم المواءمة بمفهوم الجودة كون الجودة تشمل مجموعة التدابير التي تجعل الإجراءات المتخذة ملبية للحاجات المعلنة والمتوقعة والمستهدفة للمجتمع، وعليه فجودة مخرجات التعليم تتحقق عندما تطابق وتوائم شروط وحاجات سوق العمل، فالعلاقة بين الاثنين علاقة طردية، بمعنى أن مخرجات التعليم يجب أن تتناسب كما وكيفاً مع حاجات سوق العمل، فالتغير الدائم في سوق العمل الذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية والسياسية يحتم استدامة المواءمة ويجعل المواكبة تقتضي المتابعة اللصيقة، ولتحقيق ذلك يقتضي وجود نظام تعليمي يتمتع بمرونة كبيرة لكي يستطيع مواكبة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، وذلك من خلال توفير تسهيلات التعليم والتدريب الملائمة وتنمية الوعي لدى القطاع الخاص حول المشاركة الإيجابية والفاعلة في عملية تدريب وتأهيل القوى العاملة، بما يمهد السبيل لتحقيق هذه المواءمة، وعندما يخفق النظام التعليمي في تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل والاستجابة لحاجاته فإنه بالتأكيد لا يتمتع بالمرونة الكافية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. كما أنه قد يعجز سوق العمل ذاته عن مواكبة التطورات المتلاحقة في النظام التعليمي عندما يفتقد المرونة الكافية لاستيعاب مخرجات النظام التعليمي، ليسفر عنه ارتفاع نسبة البطالة بين المخرجات التعليمية.

1- واقع العلاقة بين التعليم وسوق العمل في الاقتصاد الوطني:

يشير الوضع السائد في معظم الدول النامية إلى عمق الفجوة بين التغيرات في اتجاهات الطلب على العمل ونوعية مخرجات التعليم والتدريب، واقرن ذلك بين توجهات السياسة التعليمية ومتطلبات سوق العمل حيث ينبغي أن تحظى قضية التوفيق بين المهارات وفرص العمل بالأولوية في سياسات وإستراتيجيات التشغيل للحد من ظاهرة بطالة الخريجين من خلال التشديد على تقليص الفجوة بين الجانب المعرفي المكتسب من النظام التعليمي والجانب العملي والمهارات المطلوبة في سوق العمل، والإهتمام بالعمال من أجل تنمية ذوي المهارات المنخفضة الذين يمثلون نسبة عالية من السكان، من خلال تشجيع التدريب المستمر لتطوير المهارات المطلوبة لسوق العمل.

إن مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وما تسفر عنه من بطالة للخريجين آخذة بالتفاقم بفعل عوامل عديدة من أبرزها: طبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من التطور في نظام التعليم والتدريب، وقد أدى توجه معظم البلدان النامية ومن بينها ليبيا إلى تقليص الانفاق على التعليم في شكله البحثي والمعملي والتركيز على التوسع الكمي في التعليم، إلى زيادة مفرطة في إعداد خريجين غير مؤهلين وبرز ظاهرة البطالة بين الوطنيين في

جودة مخرجات
التعليم تتحقق
عندما تطابق
وتوائم شروط
وحاجات سوق
العمل

في ظل سياسة
التوظيف
الاجتماعي أصبح
الجهاز الإداري
ومنشآت القطاع
العام مستودع
لامتصاص فائض
عرض العمل الذي
لا يستوعبه القطاع
الخاص

يواجه النظام
التعليمي في ليبيا
تحديات غير
مسبوقة
ومتسارعة لكونه
في شبه عزلة عن
مستجدات عصر
العولمة والمعرفة
الرقمية واقتصاد
المعرفة

الوقت الذي يوفر فيه الاقتصاد الوطني مئات الآلاف من مواطن الشغل المنتج للقوى العاملة غير الليبية في جميع المهن والأنشطة والقطاعات، هذا إلى جانب سياسات التوظيف الاجتماعي التي تم اتباعها طيلة العقود الماضية، والتي تعتمد بالأساس على تنسيب الخريجين والباحثين عن عمل إلى الجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام حتى وأن لم تكن هذه القطاعات في حاجة لخدماتهم أو أن مهاراتهم لا تتوافق واحتياجات هذه القطاعات، ومن ثم أصبحت هذه القطاعات عبارة عن مستودع لامتصاص فائض عرض العمل الذي لا يستوعبه القطاع الخاص ما نتج عنه تكس وظيفي وفائض عمالة بالجهاز الإداري للدولة يستنزف الموارد العامة في شكل مرتبات ومزايا مقررة وخدمات مصاحبة دون أن يقدموا أية خدمة للدولة، وعندما حاولت الدولة التخلي عن هذه السياسة بداية من تسعينيات القرن الماضي برزت ظاهرة البطالة في صفوف قوة العمل وبمعدلات مرتفعة جداً تفوق كل المستويات المقبولة اقتصادياً واجتماعياً، حيث ارتفعت من 13.1 % عام 1995 لتصل إلى 20 % عام 2015⁽¹⁰⁾.

فضلاً عن ذلك أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى تراجع العائد على التعليم واضعاف الحافز لدى هيئات التدريس على تطوير التعليم، وتراجع قناعة الأفراد عموماً بأهمية التعليم في تحسين مستوى الدخل ورفع مستوى المعيشة، كما أدت العولمة وما رافقها من تقدم تكنولوجي، إلى تغيير الشروط المهنية للتوظيف وتغيير أنماط الطلب على العمل، وأسهم تطبيق الخصخصة في

تقليص فرص التوظيف وبخاصة في القطاع العام والأجهزة الحكومية التي كانت تشكل أنشطة الاستيعاب الرئيسة للقوى العاملة، وأدت ظروف عدم الاستقرار السياسي إلى تقليص قدرات الأنشطة الاقتصادية على التوظيف، وقد أدت تلك الظروف أيضاً إلى التخلي عن وضع الخطط التفصيلية لربط التوسع في التعليم بحاجات سوق العمل، وأضعفت الإهتمام ببرامج التدريب المهني. يضاف إلى كل ذلك الدور السلبي للعادات والتقاليد التي وضعت العديد من القيود على مشاركة المرأة في سوق العمل.

تعد مخرجات التعليم في ليبيا بكافة مستوياتها محوراً أساسياً ومنطلقاً نحو تحقيق التنمية المنشودة بتوفير موارد بشرية لمتطلبات سوق العمل الذي أصبح في حاجة ماسة للكفاءة والمقدرة التنافسية للداخلين الجدد لسوق العمل والاستجابة بكفاءة لمتطلبات التنمية وإعادة الإعمار. وتدل العديد من التقارير والبيانات المتاحة إلى نقص هائل في كفاءة مخرجات التعليم الليبي للاستجابة لمتطلبات سوق العمل وبالتالي النقص في مقدرته التنافسية مع ما يترتب على ذلك من تنامي مشكلة البطالة وبروز البطالة في أشكالها المختلفة خاصة بين الخريجين وحملة الشهادات الجامعية.

وبالإضافة إلى ذلك يواجه نظام التعليم في ليبيا تحديات غير مسبوقة ومتسارعة لكونه في شبه عزلة عن مستجدات عصر العولمة والمعرفة الرقمية واقتصاد المعرفة.

ويتأكد توجه الحاجة إلى جسر الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل

والكفاءة والمهارة للموارد البشرية وما تعطيه المنظمات الدولية من أهمية لمراجعة نظم التعليم مجتمعة لتستجيب لأحداث التوجهات والمكتسبات المعرفية والتقنية والدفع باتجاه تنمية قدرات ومهارات المتعلمين على استعمال وإنتاج وتطوير الأفكار والمعارف واكتساب مقدرة التعامل مع التكنولوجيا المتطورة والتحول من باحثين عن عمل إلى قادرين على خلق فرص العمل وبالتالي التحول من البطالة كمشكلة إلى التشغيل وفرص العمل كإمكانية، ومن الحلول التسكينية إلى الفعاليات التمكينية وتقوم سياسات التعليم، على عناصر التواصل الشبابي بين الأبعاد الأكاديمية والتطبيق العملي والكفاءة المهنية في سوق العمل ويمكن النظر إلى هذه العناصر من خلال بعض المعطيات التالية:

- إن نظام التعليم في مدخلاته ومخرجاته ليس منعزلاً عن النظم الأخرى ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية وهو أيضاً يتأثر بالتطور في البحث العلمي والتقنية الرقمية وسواها.

- إن التخلف عن استيعاب التقدم العلمي والتقني يعني تفاقم مشكلة البطالة ونقص الكفاءة لمخرجات التعليم وقلة استجابتها لمتطلبات سوق العمل الوطني بالدرجة الأولى ومن ثم انتشار ظاهرة البطالة الهيكلية.

- إن قيمة المعرفة والشهادات تكمن في قابليتها للتطبيق وليس فقط في الحصول عليها.

- التأكيد على أن التقدم العلمي المتسارع يتطلب إلغاء البعد التلقيني وإلى اكتساب مهارات التعلم والتعليم المستمر والتوجه تبني نظم متطورة في التعلم الذكي والافتراضي.

- ولكي يكون هنالك توازناً بين مخرجات التعليم والحاجات المتنوعة لسوق العمل لا بد من تجاوز كل السلبيات في النظام القائم وجسر الفجوة بين حالة الترددي في نظام التعليم الوطني إلى حالة الكفاءة.

- إن الرهان على تطوير وتنظيم سوق العمل الوطني في هذه المرحلة المهمة لا بد أن يؤسس على التعليم الراقى النوعية الممكن للإنسان الليبي بما يجعله قادراً على امتلاك المعرفة والمهارة والمقدرة التنافسية ليستجيب لمتطلبات ومستجدات سوق العمل.

2- التوجهات الداعمة لسوق العمل:

يمكن تحديد أهم التوجهات المرجعية لنظام التعليم لدعم وتفعيل سياسات سوق العمل في النقاط التالي:

- أن يسهم التعليم في تأسيس بدايات جادة ومستدامة باتجاه رفع الكفاءات وبناء القدرات.

- تحقيق التواصل بين البعد الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل من خلال الشراكة بين الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم وبين الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وتشير التقارير الدولية إلى أن العديد من الجامعات في العالم تقيم شراكة مع مؤسسات الصناعة والتقنية بما يخدم الجانبين.

- غرس ثقافة المبادرة وثقافة العمل وتقديم الدعم لمبادرات الطلاب في تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة.

- تمكين الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من الأخذ بأحدث مستجدات العلوم والتقنية وإمكانات توظيفها عملياً ووظيفياً.

من أجل التواصل
بين البعد
الأكاديمي
ومتطلبات سوق
العمل ينبغي إيجاد
شراكة حقيقية
بين الجامعات
ومعاهد التدريب
والتأهيل وبين
المؤسسات
الاقتصادية
والشركات

- إعادة النظر في التخصصات الجامعية وخاصة الإنسانية منها والكليات التخصصية بما يدفع باتجاه الإبقاء على التخصصات ذات الأهمية الاقتصادية والوظيفية وخاصة الفنية حتى لا تكون بعض التخصصات القديمة والتقليدية غير المستجيبة للحاجات الاقتصادية والتنموية مصدر التراكم لمشكلة البطالة.

- تشجيع الطلاب على البحث العلمي المتطور وخلق آلية لتحويل نتائج بحوث الطلبة إلى مشروعات حقيقية.

3- الأهداف المرجوة:

• إيجاد مخرجات تعليمية قادرة على سد الفجوة بين التخصص الأكاديمي واحتياجات سوق العمل.

• تنمية الموارد البشرية الوطنية ورفع كفاءتها ومقدرتها المهنية بما يحقق وقف التدهور في مخرجات التعليم العالي والفني المتوسط.

• التمكن من تفعيل إستراتيجيات وسياسات سوق العمل وتحقيق المشاركة المجدية في التنمية وإعادة الإعمار.

• الخروج من دائرة الكم البشري في الموارد البشرية إلى النوعية الراقية للموارد البشرية.

• التواصل التخصصي بين نظام التعليم ومستجدات عصر العولمة والمعرفة الرقمية واقتصاد المعرفة.

• إيجاد نوع من التكامل والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والمتوسط الفني ومؤسسات الاقتصاد والتنمية الفاعلة في سوق العمل الوطني وتقليص الاعتماد على العمالة الوافدة.

• جسر الفجوة بين التشغيل الكامل والتشغيل

المنقوص ودعم المشاركة الحقيقية للمرأة في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو المبادرة والمشروعات الصغرى والمتوسطة لخلق فرص عمل للمرأة وتعزيز دور مشاركتها.

• التأسيس على معالجة التشوهات في مخرجات التعليم العالي والفني المتوسط السابقة من خلال آليات متعددة منها التدريب التحويلي والتدريب النوعي التخصصي وغيرها.

4- مستويات التعليم التقني والفني (المهني) في ليبيا:

يقصد بالتعليم التقني والفني (المهني) جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلى المعارف العامة، دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العملية، والخبرات المتصلة بالممارسة المهنية في شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1.4 المعاهد التقنية العليا:

وهي مؤسسات يلتحق بها الطلاب الذين أتموا مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي) حسب شروط محددة، ومن بينها رغبة الطالب، ومدة الدراسة بها ثلاثة سنوات أو أكثر حسب نوع التخصص، ويمنح الخريج مؤهلاً جامعياً تقنياً (بكالوريوس تقني) يتدرج تحت السلم التعليمي والوظيفي في الدولة.

تتضمن البرامج الدراسية نوعين، برامج نظرية 60%، برامج عملية 40% كحد أعلى أو برامج عملية 60%، ونظرية 40%. ويمكن لهذه المؤسسات إقامة دورات وبرامج تدريبية تمنح تراخيص لمزاولة مهنة أو حرفة معينة، كما يحق لها

وحسب القوانين يحق لها تنظيم برامج للدراسات العليا تمنح من خلالها الدرجات العلمية (الماجستير والدكتوراه) في التخصصات المناطة بها.

2.4 المعاهد الفنية العليا:

هي مؤسسات تختص بالتعليم الفني (الحرفي) العالي، وتشمل معاهد مثل: الفندقية، والتمريض، والصيد البحري، وغيرها من المعاهد العليا، ويلتحق بها الطلاب الذين أنهوا مرحلة التعليم المتوسط حسب شروط محددة، ومنها رغبة الطالب، ومدة الدراسة بها سنتان فأكثر بحسب نوع التخصص، ويمنح الخريج مؤهلاً تطبيقياً أو فنياً دون الجامعي، وفوق المتوسط ويسمى (دبلوم فني عالٍ) ويندرج المؤهل ضمن السلم التعليمي والملاك الوظيفي.

يتكون البرنامج الدراسي من شقين نظري وعملي وتتراوح نسبة الجانب النظري ما بين (20%، و30%) كحد أعلى، أما الجانب العملي التطبيقي تتراوح نسبته ما بين (70%، و80%).

3.4 المعاهد المتوسطة:

مؤسسات تعليم تقني أو فني متوسطة، يلتحق بها الطلاب الذين أنهوا مرحلة التعليم الأساسي وفق شروط محددة من بينها رغبة الطالب ومدة الدراسة بهذه المعاهد ثلاث سنوات، يمنح الخريج مؤهلاً متوسطاً (دبلوم تقني أو فني متوسط) يؤهله لسوق العمل أو لمواصلة الدراسة بأحد المعاهد العليا المناظرة، ولا يؤهله للدراسة بالكليات الجامعية، ويمكن لهذه المعاهد تنظيم دورات أو برامج تدريبية تمنح تراخيص لمزاولة مهن أو حرف ذات علاقة

بمجالات تخصصه، والدراسة النظرية فيها تتراوح ما بين (30%، و40%) والعملية تتراوح بين (60%، و70%).

4.4 مراكز التدريب المهني:

مؤسسات تدريبية تختص بالتدريب على مزاولة مهن أو حرف يحتاجها سوق العمل، ويلتحق بها الراغبين في التدريب حسب رغباتهم ودون التقيد بشروط علمية، ومدة التدريب بهذه المراكز من بضعة أشهر إلى سنة كاملة حسب نوع المهنة أو الحرفة، ويمنح الخريج شهادة إنهاء دورة تدريبية أو تراخيص بمزاولة المهنة أو الحرفة التي تدرب عليها ولا يتدرج المؤهل أو شهادة التدريب ضمن السلم التعليمي ولكن يمكن ادراجه ضمن السلم الوظيفي.

يلاحظ في كل المستويات أنه من بين أهم الشروط هي رغبة الطالب، وهذه هي أحد أهم القيود على بناء نظام تدريبي وتعليمي يلبي مطالب سوق العمل، فالإذعان لرغبة الطالب أو ولي أمره لا يساعد كثيراً على توسع هذا النظام التعليمي للتدريب، حيث أن الرغبة تسعى للدخول للتعليم الجامعي أو التعليم الثانوي المؤدي للجامعة، وهذا ما جعل التعليم والتدريب التقني والقني لا يمثل إلا نسبة بسيطة في مرحلتي التعليم المتوسط والجامعي، فقد بلغت هذه النسبة في التعليم المتوسط 18.5% علماً بأن المخطط كان يهدف لأن تكون هذه النسبة 50% بحلول عام 2012 حسب البرنامج التنموي (2008 - 2012) وبلغت بالتعليم الجامعي 4.1% فقط. كما أن الإذعان لرغبة الطالب أو ولي أمره سيؤثر على توزيع المتدربين

حسب المهن أو الحرف وبالشكل الذي لا يتفق واحتياجات سوق العمل. إن موضوع القبول يجب أن يكون وفقاً لضوابط وشروط تستجيب لاحتياجات سوق العمل.

5- تطور التدريب والتعليم التقني والفني في ليبيا:

يتكون التدريب والتعليم المهني والفني والتقني في ليبيا من ثلاث مستويات من الإعداد والتأهيل، هي:

- مراكز التدريب المهني الأساسي.
- المراكز المهنية المتوسطة.
- المراكز المهنية والتقنية العليا.

5-1 مراكز التدريب المهني الأساسي:

وهي مراكز تدريبية يلتحق بها الطلاب الراغبين في الدخول لسوق العمل مبكراً، ويتضمن التدريب على مهن الحدادة والنجارة واللحام والميكانيكا والتبريد والتكييف ومهن النجارة والتنجيد والسباكة الصحية وبعض مهن البناء والتشييد، ورغم انتشارها في أغلب المدن الليبية إلا أنها تعاني من إهمال وتقصير كبير وعدم توفر المواد الأولية اللازمة للتدريب وضعف كفاءة

المدرسين، ولا تتوفر عنها بيانات كافية. وبدلاً من أن مدة التدريب كانت تتراوح ما بين ست أشهر إلى سنة أو سنتين، أصبحت في السنوات الأخيرة عبارة عن دورات تدريبية تتراوح مدتها ما بين أسبوع وإلى غاية الشهر كحد أقصى.

5-2 المراكز المهنية المتوسطة:

بلغ عدد المراكز المهنية المتوسطة (384) مركزاً حتى عام 2009م وتشمل هذه المراكز على تسع مجالات مهنية رئيسة هي: المهن الزراعية - مهن البناء والتشييد - المهن السياحية والفندقية - المهن النسيجية - المهن الكهربائية - المهن الإلكترونية والحاسوب - المهن الميكانيكية - مهن الصيد البحري - المهن الإدارية، وقد اشتملت هذه المراكز على (81628) متدرباً، وعدد (11814) مدرباً و(3800) مساعد مدرب، أما الإداريين بها فقد بلغ (8799) إدارياً، أي مجموع العاملين بها (24413).

وتوضح هذه الإحصائية أن هناك تدكساً وظيفياً بهذه المراكز وصل إلى نحو موظف واحداً تقريباً لكل ثلاثة من الطلبة. الجدول رقم (1).

التدريب المهني المتوسط عام 2009

الجدول (1)

عدد المراكز	المتدربون	المدرسون	مساعدو المدرسون	الإداريون	مجموع العاملين
384	81628	11814	3800	8799	24413

وقد توزعت هذه المراكز على أغلب المدن الليبية، وتركزت أغلبها في المدن الكبرى والمناطق التابعة لها فكان في طرابلس مثلاً (13) مركزاً وفي بنغازي (11) مركزاً ومركز واحد في كل من سرت والمرج وغات. وتشير الإحصائيات التي سجلت خلال العام التدريبي 2012 - 2013 والصادرة عن الهيئة الوطنية

للتعليم التقني والفني إلى أن إجمالي عدد المتدربين بالمعاهد الفنية المتوسطة بكافة مناطق ليبيا قد بلغ (60691) متدرباً ومتدربة موزعين على (7) سبع مهن فنية رئيسة كما هي مبينة في الجدول رقم (2) وتتضمن المهن الرئيسية (46) تخصصاً فرعياً.

متدربي التدريب المهني المتوسط حسب التخصص والنوع لعام 2012 / 2013								الجدول (2)	
اجمالي السنوات		سنة ثالثة		سنة ثانية		سنة أولى		التخصص	
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
0	9113	0	3061	0	2088	0	3964	المهن الميكانيكية	
0	144	0	49	0	27	0	68	مهن الصيد البحري	
65	256	23	111	21	73	21	72	المهن الفندقية	
22719	2302	10285	1048	6569	645	5865	609	برمجيات الحاسوب	
514	29	180	13	111	16	223	0	التصميم والفصالة والصناعات الجلدية	
1572	13763	780	4712	424	3723	368	5328	المهن الكهربائية والإلكترونية	
2594	6417	1034	2263	757	1785	803	2369	المهن الهندسية	
38	1165	18	404	10	273	10	488	المهن الزراعية	
27502		إجمالي الإناث		33189		إجمالي الذكور		60691	الاجمالي

المتدربين بينما تشكل الإناث ما نسبته (45.3%) من إجمالي عدد المتدربين، وإن أكبر نسبة من الإناث سجلت في مهن "برمجيات الحاسوب والمهن الشاملة والنسيج والجلدية" حيث بلغ عدد الإناث في هذه المهن (23233) متدربة من إجمالي عدد الإناث المتدربات (27502) متدربة أي ما نسبته 84.5% من إجمالي الإناث.

ومن خلال الإحصائيات السابقة يتبين أن إجمالي عدد المتدربين في تناقص مقارنة بالعام 2009، ولعل ذلك يرجع إلى إلغاء وتقليص بعض التخصصات، بالإضافة إلى تعديل بعض اللوائح الخاصة بضوابط التسليم والقبول بالمعاهد الفنية ممن أنهوا مرحلة التعليم الأساسي، كما يتبين أن إجمالي عدد المتدربين من الذكور قد بلغ (33189) متدرباً ويشكل هذا العدد ما نسبته (54.7%) من إجمالي

3-5 المراكز العليا:

مر التعليم الفني والتقني العالي في ليبيا بثلاث مراحل وهي:

* المرحلة الأولى:

كانت البداية هي إنشاء المعهد العالي للنفط التابع لوزارة النفط في بداية سبعينيات القرن الماضي ثم تبعه في عام 1976، بإنشاء عدداً من المعاهد العليا التابعة للتعليم وهي: المعهد العالي للتقنية (براك)، المعهد العالي للإلكترونيات (بني وليد)، المعهد العالي للميكانيكا والكهرباء (هون) وتزامن مع إنشاء هذه المعاهد افتتاح معاهد أخرى لقطاعات غير التعليم وهي: المعهد العالي للكهرباء، المعهد العالي للطيران (اسبعة).

* المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تم إنشاء عدة معاهد عليا تتبع قطاعات مختلفة وهي المعهد العالي للصناعة، المعهد العالي للتقنية الطبية، المعهد العالي للإنتاج الحيواني، المعهد العالي للبيطرة، المعهد العالي للفندقة.

* المرحلة الثالثة:

وكان ذلك مع استحداث (اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني سابقاً) مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تم ضم بعض المعاهد السابقة إلى هذا الجسم الجديد وتم تسميتها بالمراكز المهنية العليا، كما تم تحويل بعضها إلى كليات جامعية تابعة للجامعات القائمة مثل المعهد العالي للتقنية

الذي تحول إلى كلية التقنية الطبية.

بلغ عدد المراكز المهنية العليا (384) مركزاً عام 2009، اشتملت على (15) مجالاً مهنياً وهي: المهن الإدارية والمالية، المهن الزراعية، مهن البناء والتشييد، المهن الفندقية، المهن النسوية، المهن الكيميائية، الآلات الثقيلة، شؤون المياه، الصحة والسلامة المهنية، المهن الكهربائية، المهن الإلكترونية، المهن الميكانيكية الصيد البحري، المهن الطبية، تقنيات الحاسوب، وتشمل هذه المراكز على (63) تخصصاً فرعياً وبلغ عدد المتدربين بها (58224) متدرباً، وكان عدد المدرسين (4004) مدرباً، وبلغ عدد الإداريين (7250) إدارياً، أي ما نسبته موظف واحد تقريباً لكل خمس متدربين إجمالي عدد العاملين (11254) عاملاً.

أما فيما يخص المعاهد التقنية العليا فتشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني للعام الدراسي 2012 / 2013 إلى أن عدد المعاهد قد بلغ (91) معهداً موزعة على مختلف المناطق الليبية بنسب وأعداد متفاوتة. حيث يتبين من خلال المقارنة أن عدد المعاهد قد قلصت عما كانت عليه عام 2009، لتصبح كليات تتبع الجامعات المختلفة بمناطق ليبيا، والجدول رقم (3) يبين عدد المدرسين والمعيرين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التقنية العليا.

عدد المتدربين والمدرسين وأعضاء هيئة التدريس بالمراكز العليا لسنة 2009				الجدول (3)
أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة	المعيرين	المدرسين	عدد المعاهد
1264	56602	1478	2872	91

6 - التحديات التي تواجه التعليم التقني:

أشار تقرير صادر عن قطاع التعليم والبحث العلمي عام 2009 حول التعليم التقني والفني إلى جملة من التحديات التي واجهت تجارب التعليم التقني والفني والتدريب في ليبيا ومن أبرز تلك التحديات ما يلي:

- التركيز على الكم دون الكيف أو النوعية والاستمرار في تبني الطرق التعليمية القديمة المؤسسة على التلقين والحفظ، الأمر الذي أدى إلى ضعف مؤهلات الخريجين، وعدم قدرتهم على استحداث مشروعات عمل، واتجاههم نحو الوظيفة العامة.

- تأخر مؤسسات التعليم والتدريب في ادخال تعديلات جوهرية على مناهجها ومكوناتها، وعدم قدرة المؤسسات العليا منها على استحداث تخصصات جديدة تتماشى مع متطلبات العصر وسوق العمل.

- التأخر في الاستفادة من تقنية المعلومات وتوظيفها لتقييم المادة العلمية واستيعابها.

- تدني مستويات العاملين بالمؤسسات التعليمية والتدريبية، خصوصاً الصغيرة منها، وعدم قدرتهم على تنفيذ المهام المناطة بهم بكفاءة واثقان.

- التضخم الكبير في أعداد المؤسسات وفي هياكلها الوظيفية وضعف وتدني مستويات الإنتاج بهذه المؤسسات مقارنة بحجم الإنفاق العام عليها ما أدى إلى رفع تكلفة التعليم والتدريب إلى معدلات عالية غير مقارنة.

- عدم ثبات السياسات المتعلقة بتنسيب الطلاب في المراحل التعليمية والتدريبية المختلفة، وضعف القدرات الاستيعابية للمراكز والمعاهد

التقنية والفنية وعدم ملاءمتها مع التدفق الطلابي.

- ضعف الإهتمام بتدريب وتأهيل ورفع كفاءة العاملين بالمؤسسات التعليمية والتدريبية، والتركيز على الجوانب المادية في حين تتجه معظم دول العالم المتطورة إلى الانفاق على تنمية الموارد البشرية بمعدلات تصل إلى خمسة أضعاف ما تنفقه على الاستثمارات المادية في الأجهزة والمعدات.

- ضعف التنسيق والتكامل مع قطاع الأعمال في الاقتصاد الوطني فيما يتعلق برسم السياسات التعليمية والتدريبية، وقصور مشاركة هذا القطاع في تنمية الموارد البشرية والاستفادة منها.

- ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية والتدريبية من جهة، وباقي مؤسسات المجتمع من جهة أخرى، واقتصار كل منها على أدوارها الضيقة، وغياب التكامل والتنسيق فيما بينهما.

7 - دراسات تقييمية عن التعليم والتدريب التقني والفني:

أجريت دراستان حول المراكز المتوسطة والمراكز العليا خلال العامين 2008-2009، الدراسة الأولى قام بها المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي عن مراكز التدريب المهني المتوسط، وذلك بهدف تطويرها وتحديثها توطئة لعرضها للاستثمار، وأما الدراسة الثانية قامت بها المؤسسة الألمانية (GTZ) بالتعاون مع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي لعدد (47) من مراكز التدريب العليا، وذلك بهدف التعرف على إمكانية تحويلها إلى معاهد للكفاءات العالية أي معاهد تميزية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراستين: 7-1-1 دراسة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي عن المراكز المتوسطة:

شملت الدراسة المسحية الميدانية عدد (387) مركزاً متوسطاً، وتم تقييم عدد (354) مركزاً، وتعذر تقييم (33) مركزاً لعدم توفر البيانات عنها أو لعدم تعاون إداراتها، وكانت أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة:

- تضخم أعداد المتدربين والفنيين والإداريين في كثير من المراكز فمثلاً وجد في مركز المهن الميكانيكية والكهربائية بزواردة عدد (90) مدرباً يقومون بتدريب (90) متدرباً وأحياناً يفوق عدد المدربين في بعض المراكز عدد المتدربين كما هو الحال في المراكز المتوسطة للصيد البحري بصبراتة حيث يتدرب به (26) طالباً في مقابل وجود عدد (57) مدرباً وفتياً.

- نقص التجهيزات الفنية اللازمة للتدريب واقتصارها على التدريس النظري.

- لا تتوفر البنية الأساسية لمعظم مراكز التدريب كالمباني الصحية وشبكات المياه.

- اشتراك بعض المراكز المتوسطة والعليا في المباني والورش والمعامل كما هو الحال في المركز المتوسط والعالي للسياحة والمهن الفندقية بمصراته.

- ضعف كفاءة وتأهيل العديد من المكلفين بإدارة هذه المراكز.

- افتقار بعض المراكز للمرافق والمقرات الخاصة بها. وتوصلت الدراسة التقييمية أيضاً إلى أنه يوجد (227) مركزاً قابلاً للتطوير والتحديث، وأنه بالإمكان إحالتهم لغرض الاستثمار والإدارة أو

التشغيل من قبل العاملين بها أو غيرها من المستثمرين، أما بقية المراكز الأخرى فهي في حالة سيئة.

7-1-2 دراسة مؤسسة (GTZ) الألمانية عن المراكز العليا:

قامت المؤسسة الألمانية (GTZ) بإجراء دراسة مسحية تقييمية لعدد (47) مركزاً من المراكز العليا، والبالغ عددها (97) مركزاً وقد تبنت هذه المؤسسة المعايير الأوروبية في التقييم والتي تشمل (9) تسعة معايير وهي: (القيادة - الإدارة الإستراتيجية - العاملين - الموارد والشركاء - العمليات - المستفيدون - رضا العاملين وقبولهم - النتائج الاجتماعية - النتائج الأساسية) وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجد أن هناك عشرة (10) مراكز قد تميزت في جميع المعايير والتقييم وتم تصنيفها على أنها مراكز قوية وناجحة.

- حقق عدد (12) مركزاً معدلات مرتفعة في أغلب معايير التقييم وصنفت على أنها فوق المتوسط، كما حققت (5) خمس مراكز أخرى معدلات قوية في أغلب معايير التقييم، ولكن بدرجة أقل من الأولى وتم تصنيفها على أنها متوسطة.

- صنفت (11) مركزاً على أنها دون المتوسط حيث حققت نقاط الضعف فيها أكثر من نقاط القوة، وحققت (5) مراكز أخرى نقاط ضعف في معظم المعايير، وصنفت بأنها ضعيفة، ولم يتمكن فريق التقييم من التوصل إلى نتيجة قطعية بخصوص مركزاً واحداً.

- معظم إدارات المراكز غير قادرة على تحديد رؤية أو أهداف أو وضع استراتيجيات مستقبلية أو حتى مقترحات للتطوير.
- تدني المستوى المهني والإداري لإدارات المراكز، حيث أنها لم تكن قادرة على تحديد برامج تدريبية أو إجراء دراسات لربط مخرجات المراكز بمتطلبات سوق العمل.
- لا تتوفر بيانات دقيقة عن الطلاب والخريجين ومعظم الإدارات غير ملمة بنظم إدارة الجودة.
- لا تتوفر لدى إدارات المراكز معلومات حول احتياجات سوق العمل ولا عن فرص العمل المتاحة للخريجين.
- هناك حاجة ملحة لتدريب المدربين والعاملين بهذه المراكز، وأغلبهم غير مؤهلين تربويين ويعتمدون على المدربين المتعاونين.
- غياب النظم والحوافز المشجعة للعاملين بالمراكز.
- أغلب المباني والقاعات والورش والمعامل غير جيدة وخصوصاً مراكز الأرياف ويلاحظ سوء التخزين للأدوات.
- قدم المناهج الدراسية المطبقة وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل، والميل إلى التدريب النمطي واتباع أساليب تقييم تقليدية وطرق تدريس غير مجدية.
- تزايد نسبة الفاقد من الطلاب الملتحقين بهذه المراكز حيث وصلت في بعض المراكز إلى (65%) من إجمالي الطلاب بسبب التنسيب الذي لا يمثل رغبة الطلاب، كما أن نظم

وأساليب التعليم بهذه المراكز لا تساعد على التعليم الذاتي.

- محدودية التواصل بين المراكز ومحيطها الاجتماعي بسبب ضعف استخدام الوسائل الإعلامية لتوطيد علاقاتها مع الآخرين.

8 - التوصيات:

- استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسات المسحية التقييمية من نتائج، وما تم استخلاصه من جوانب القصور في هذه المنظومة من المراكز المتوسطة والمراكز العليا ومراكز التدريب فإننا نوصي بما يلي:
- إعادة النظر في منظومة التعليم والتدريب التقني والفني سواءً من حيث هيكله ومساراته وأهدافه بما يتماشى مع متطلبات العصر وطبقاً للمواصفات والمعايير الدولية.
- استحداث مجلس أعلى أو لجنة وطنية دائمة تختص بالإشراف والتخطيط والمتابعة للمعاهد المتوسطة والتقنية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في برامج الإعداد والتدريب والتأهيل، وعقد اتفاقيات تعاون معها بالخصوص.
- الاستعانة بالشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة في إدارة وتشغيل بعض المعاهد التقنية والفنية.
- تخصيص ميزانيات كافية للتعليم التقني ومنحه مزيداً من الصلاحيات والاستقلالية المالية.



ثالثاً: طبيعة الانتفاع بنواتج العملية التعليمية والتدريبية

تقديم:

لا يكتمل الحديث عن نوعية التعليم وسبل تحسين عملياته ونواتجه المتمثلة في تكوين رأس المال البشري وما يمتلكه من كفاءات ومهارات تلبي احتياجات سوق العمل، ما لم نتحقق من طبيعة الانتفاع بتلك النواتج من الثروة البشرية، ومن نوع الترابط الموجود والممكن بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة على المستوى الوطني.

إن تدارس العلاقة الفنية، وطبيعة النماذج التي تحكمت بالتنسيق بين متطلبات سوق العمل والمخرجات التعليمية والتدريبية، يلاحظ بأن ليبيا، كما هو الشأن في بقية بلدان العالم النامي، قد التزمت تجربتها التخطيطية بوضع فصل خاص في وثيقة الخطة يهتم بالقوى العاملة ويعتمد في حساباته وتوقعاته على الطريقة المألوفة (تقدير الاحتياجات من القوى العاملة). وبالرغم مما ساهمت به تلك المحاولات من تطور في قوة العمل الوطنية ومن زيادة في حجم الاستخدام في الاقتصاد الوطني، فإن عنصر التنسيق بقي غير متوفر ما بين التخطيط للتعليم وسياسات القبول من جانب، ومتطلبات سوق العمل والخطط الاقتصادية من جانب آخر، وقد يكون السبب في ذلك أن محاولات اصلاح النظام التعليمي وتقوية علاقته بسوق العمل تتم بفرضية ثبات المتغيرات لدى الأخير، وبدون الأخذ بالاعتبار أن إصلاح النظام التعليمي هو استجابة للإصلاح في سوق العمل وليس العكس.

ومن خلال مراجعة سريعة إلى سوق العمل الوطنية للاستدلال على أن الاحتياجات في المهن والمهارات لا تتم تلبيتها، حيث لم تنزل هنالك بطاقة بين الخريجين الجدد تمثل نسب مرتفعة بين الجامعيين منذ منتصف عقد التسعينيات وإلى حد الآن، وبحسب نتائج التعداد العام للسكان 2006 فقد بلغت نسبة خريجي الجامعات والمعاهد ما بعد الثانوي ودون الجامعة 24.6% من مجموع الباحثين عن عمل لأول مرة (أي الداخلين الجدد لسوق العمل) وبلغت هذه النسبة للذكور 17.2% وللإناث 45.7% وهي نسب مرتفعة جداً، علماً بأن غالبية الباحثين عن العمل هم من خريجي كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، في الوقت الذي ما زالت معه حاجة ماسة إلى خريجي الكليات العلمية والطبية، الأمر الذي يجبر الدولة ولعدم توفر الكادر المحلي إلى الاعتماد على العناصر الوافدة المتخصصة.

علاوة على ذلك تدل البيانات المتوفرة عن خريجي الجامعات الليبية للعام الدراسي 2007 أن حصة العلوم الاجتماعية والإنسانية تصل إلى 65.8% من مجموع الخريجين لهذه السنة، أما الباقي فهو من حصة التخصصات العلمية والفنية، حيث يذهب نحو (47%) منها للعلوم الأساسية، والباقي للاختصاصات العلمية، الطبية (20%)، في حين تحتل التخصصات الفنية (الهندسة والزراعة) نحو 33%. أما في 2009 فقد بلغ مجموع طلاب الجامعة المسجلين بكليات العلوم الإنسانية 67.32 من

المجموع الكلي لطلبة الجامعات لهذه السنة، وعلى مستوى المعاهد العليا سجلت نسبة خريجي العلوم الإنسانية 64.14% في عام 2007، ولا تعني تلك الصورة الإقلال مما حققه النظام التعليمي الجامعي في الارتفاع بمستوى قوة العمل المحلية، فقد قام بتكوين قدرات بشرية هامة إلا أن الانتفاع من عوائدها الاجتماعية لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة منها ضعف آليات الحوافز مما خلق علاقة متوترة بين الإعداد والانتفاع.

ويظهر ذلك التوتر وبصورة أوضح ما بين القدرة البشرية للخريج من جانب، وحيز الاختيار الذي يتمتع به في سوق العمل من جانب آخر، حيث جرى تكديس الخريجين في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام، الأمر الذي حدد مجال الاختيار وأثر على إمكانات نمو رأس المال البشري الليبي وزيادة فضاءات إبداعه ومساهماته في بناء الاقتصاد الوطني.

في الوقت الحاضر وفي إطار الإعداد لخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية القادمة، تستدعي الضرورة التنموية تحقيق علاقات أفضل في معادلة (الإعداد/الانتفاع) وفي معادلة (القدرة البشرية/الاختيار)، لابد من الأخذ في الاعتبار الخصوصيات السكانية، وخصوصيات سوق العمل، وواقع مواطن الشغل وحالة الاقتصاد الكلي والجزئي، عند الإعداد للخطط الاقتصادية والاجتماعية القادمة، وسيؤدي مثل هذا التوجه المطلوب إلى إعادة هيكلة التخطيط للقوى العاملة بصورة جذرية بحيث يتحول من دوره التقليدي لإعداد الموارد البشرية للوظائف

الحكومية والقطاع الاقتصادي المنظم، إلى إعداد هذه الموارد لممارسة المهن الإنتاجية والحرفية والتنظيمية في إطار القطاع الفردي والشركات الخاصة. كما يفترض لمثل هذا التوجه التخطيطي الجديد للقوى العاملة جهداً موازياً يهتم بتحديث القطاع الاقتصادي غير المنظم، والذي بدأ يأخذ حيزه الكبير في الاقتصاد الوطني، وتطوير آليات عمله كي يستوعب الأعداد الإضافية من القوى العاملة وينهض بمستويات العاملين في إطاره.

وإذا ما كان التركيز سينصب على الخريجين الجدد في مثل هذا المنظور الجديد لتخطيط القوى العاملة فإن إعادة هيكلة قوة العمل تتضمن كذلك إعادة انتشار وتأهيل قوة العمل القائمة والمتكدسة في قطاعات الخدمة المدنية والقطاع العام وتوزيعها على المواقع الإنتاجية وتخليص سوق العمل من حالة البطالة المقنعة والاستخدام المنقوص.

ولا شك بأن اعتماد مثل هذه الإجراءات وتنفيذها، ينتج عن إمكانية تحقيق هدف مزدوج ومتوافق، فمن جهة سيضمن إعادة هيكلة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية، ومن جهة أخرى سيعمل على اصلاح الخلل القائم في سوق العمل، وسيساهم في القضاء التدريجي على البطالة ونقص التشغيل، وسيساعد في تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، وفي اصلاح الخلل في الهيكل الاقتصادي، وهيكل الملكية للنشاط الاقتصادي.

ولعل الأهم من ذلك أن مثل هذا الأسلوب المغاير لتخطيط القوى العاملة جدير بأن يعمل

كذلك على إيجاد توظين صناعي جديد في ليبيا، وذلك من خلال إنشاء المجمعات المهنية الصناعية للمشروعات الصغرى في البلديات، وفي المناطق غير المأهولة بالسكان، واشراك المؤسسات الصغرى والمتوسطة في عملية الإنتاج ورهان التصدير، وخلق مواطن جديدة للعمل، وإعادة توزيع الأصول بين أوسع شرائح اجتماعية ممكنة.

بقى أن نذكر بأن نجاح مثل هذه المقاربات الجديدة، والتحقق من جدواها في عمليات التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة في المناطق وعلى المستوى الوطني، تتطلب الاعتماد على خرائط تعليمية، وأخرى للقوى العاملة في المناطق المختلفة، وفي إطار الخرائط التنموية الأوسع، كي يجري تحقيق التكامل والتشابك القطاعي، وتحديد الاحتياجات، وتقدير ما تفتضيه من تنظيمات مؤسسية واستثمارات على أسس اقتصادية - اجتماعية مدروسة.

إضافة لما سبق جرى في ليبيا تنفيذ المسح الوطني للتشغيل والبطالة منذ عدة سنوات وإلى حد عام 2013، عن طريق حصر المنشآت، إلا أن هذا المسح لا بد من أن يرافقه مسح وفق المنظور الجديد لتخطيط القوى العاملة، وبتقدير الاحتياجات من المخرجات التعليمية، فإن أسلوب المسح المستخدم المرغوب، لم يتحدد في إجراء حصراً للقوى العاملة فحسب، بل لقوة العمل بأجمعها، وبمعنى عدم الاقتصار على التقصي عن نواحي الاستخدام، بل التوسع لمعرفة حجم الظواهر الأخرى المتعلقة بنقص الاستخدام، والبطالة، وكيفية تأثير آليات سوق

العمل على ذلك. من جانب آخر يعمل المسح بصورته الموسعة والمعمقة على توفير بيانات عن الأجور والمداخيل عند الإنتهاء من تحليل نتائجه، حيث تشكل تلك البيانات في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وفي ظل التأكد على أنظمة الحوافز في عمل السوق أهمية بالغة لتحديد الإحتياجات من القوى العاملة، وتحويلها إلى أولويات لسياسات القبول في المؤسسات التعليمية.

إن مثل تلك البيانات جديرة بتوفير مؤشرات حول التغيرات التي بدأت تطرأ على سوق العمل الليبي، فالاختلافات في عوائد العمل بين العاملين من ذوى المهارات والمستويات التعليمية المختلفة، ووفقاً للمهن في القطاعات الإنتاجية والخدمية بدأت بالظهور، وفي إطار القطاع الفردي بالذات والقطاع الخاص، ولا شك بأن تشجيع تلك المهن يشكل فائدة كبيرة بالنسبة إلى برامج تخطيط القوى العاملة، وتوقعاتها في الخطة الإنمائية حيث يعمل على وجود مؤشرات حول الحوافز التي بدأت ترتبط بامتلاك الفرد لمهارة معينة أو العمل في قطاع دون غيره. كما توفر، وذلك الأهم، بيانات حول زيادة الإنتاجية والحراك المهني لفئات معينة من قوة العمل.

مؤسسياً، ومن أجل الاستعداد لإعادة هيكلة التخطيط للتعليم والقوى العاملة في إطار مثل هذه التصورات الجديدة، هنالك الكثير من النواحي الفنية والتنظيمية التي تم القيام بها على مستوى الإدارة الليبية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر دمج أنشطة التعليم والتدريب على المستويين المتوسط والعالي في وزارة التربية

والتعليم في تنظيم مؤسسي واحد من أجل التنسيق بين السياستين التعليمية والتدريبية على المستوى الوطني، من ثم تحقيق ترابط أوثق مع سياسة القوى العاملة ومتطلبات سوق العمل. في المنهج التقليدي المتبع لرسم مشاهد تطوير النظام التعليمي، يتم الاعتماد على تشخيص واقع النظام وتقويمه والتعرف على بعض مشكلاته وما تتطلبها من اصلاحات. وفي ضوء أبعاد تلك المشكلات وسبل التغلب عليها، تتحدد المرامي والأهداف للمشهد المقترح، والذي يتخذ مساراً واحداً قد يختلف بعده الزمني طولاً وقصيراً بحسب الأفق الذي تحدده السياسة التعليمية بين سنة الأساس وسنة الهدف.

مشاهد تطوير التعليم والتدريب:

اعتماداً على ما سبق فقد تم بلورة مقترحات

لعدد من المشاهد لتطوير النظام التعليمي الليبي إطار رقم (1)، عوضاً عن الاكتفاء بمشهد واحد يحكمه هدفاً جزئياً أو مجموعة معينة من الأهداف دون غيرها. ولا شك بأن ترجمة هذه المشاهد المقترحة إلى واقع تخطيطي في إطار الخطة الإنمائية القادمة يوجب اختبارها عن طريق بناء النماذج والاختيار بين أوزانها وصولاً إلى مكونات البديل الأفضل وأكثر ملائمة.

أما في المنهج الذي نطرحه الآن، وسبق أن تم طرحه في التقرير الوطني للتنمية البشرية 1999، وفي إطار السياق الليبي للتنمية البشرية ورؤيته الشاملة، فسيجرى تخطي ذلك والأخذ بمقاربة أكثر اتساعاً وعمقاً، وبالشكل الذي يتلاءم مع المراجعة المتكاملة للاقتصاد الوطني والمسار التنموي.

إطار رقم (1)	المشاهد المقترحة لتطوير المنظومة التعليمية
المشهد الأول	إعطاء الأولوية للتوسع الكمي في مراحل ما بعد التعليم الأساسي وبشكل خاص التعليم والتدريب المتوسط التقني والمهني.
المشهد الثاني	التأكيد على جودة التعليم بأبعادها المختلفة ومواكبة المدرسة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الحديثة واستهداف أكبر قدر منها في أقصر مدة في ضوء الامكانيات المتاحة بصرف النظر عن حجم هذا التعليم.
المشهد الثالث	وضع الأولوية من الاحتياجات من القوى العاملة الوطنية، وتوجيه التعليم النظامي وغير النظامي (التدريب) لتلبية هذه الاحتياجات في أقصر مدة ممكنة.
المشهد الرابع	حصر الأولوية على ترشيد الانفاق والتركيز على كلفة النظام التعليمي بقصد تخفيضها عن طريق حساب التكلفة والفاعلية واسترداد بعض التكاليف واستخدام المستجدات واستبدال سياسة التوسع الأفقي المشتت لبعض المستويات التعليمية، وذلك بهدف تخفيض الإنفاق ورفع العائد الاجتماعي، وتوجيه الجهد المالي لتحسين النوعية.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة التعليمية الليبية بواقعها الحالي ونظرتها المستقبلية، نجد بأنها تنشد مزيجاً من كل هذه المشاهد، ولكن بأوزان مختلفة وتعديلات مطلوبة وبأسلوب تخطيطي مغاير، إلا أن المشهد التركيبي الذي يمكن اقتراحه للنهوض بقطاع التعليم الليبي يأخذ المسارات الأربعة بنظر الاعتبار ووفق نموذج مركب يضع مشاهد فرعية لكل مشهد رئيسي والتي يمكن تبيان أهمها في الآتي :-

• ومما لا شك فيه أن المشهد الأول المتعلق بالاستمرار في إعطاء الأولوية للتوسع الكمي ستؤدي مواصلته كما هو عليه الأمر حالياً (مشهد ما سيؤول إليه الأمر في ظل استمرار السياسات والتطبيقات الحالية) إلى مشاكل معقدة من النواحي التربوية والاقتصادية يدركها متخذي القرار وراسمي السياسات ويجري التصدي لها في التصورات الجديدة. غير أن مراجعة سياسة التوسع الكمي لا تعني بأي حال التخلي عن توجه التعليم للجميع فذلك مبدأ مقدس ضمن الفلسفة الاجتماعية التي تتبناها ليبيا والتي تؤمن بامتلاك المعرفة كحق طبيعي، وبضرورة إيصال التعليم إلى عموم الجماهير التي تشكل بأجمعها " قوة التعلم".

• لا يكفي في هذا الصدد الإكتفاء مستقبلاً في سياسة إلزامية التعليم بمستوى التعليم الأساسي للسنة التاسعة، والذي يقتصر على مهارات محدودة في القراءة والكتابة والحساب، حيث أن التركيز على هذا الحد الأدنى الدراسي الإلزامي سوف لن يكون ملائماً للمستقبل، ويمكن أن يشكل مصدراً للتشوه التعليمي إذا لم

تتسع أبواب التعليم للجميع والإلزام بمراحل أعلى (الثانوية) كما هو متبع في الدول المتقدمة وذلك من أجل تسليح قوة العمل الوطنية بأوجه المعرفة والتخصصات المتطورة التي يفرضها العصر.

• وكما هو معروف فإن هذا المشهد الكمي يتعلق بمدخلات العملية التعليمية (المعلم، التلميذ، المدرسة)، وأن هنالك مشكلات يتوجب مواجهتها في كل مدخل من المدخلات المذكورة، بالنسبة إلى التلاميذ والطلبة وهنالك ضرورة النظر في تحديد سياسات قبول واضحة، وأن يتم أعمالها قانونياً. والأمر هنا يتعلق بسياسات القبول في جميع المراحل التعليمية (ما قبل المدرسي، الأساسي، والثانوي بأنواعه والعالي).

وإذا ما بقيت سياسة الباب المفتوح ملائمة لمرحلة التعليم الأساسي، فإن سياسات القبول في التعليم الثانوي والموقف من التمهيين والتنويع يجب أن تتم في ضوء أولويات المشهد الثالث (احتياجات سوق العمل ودراسة آلياته ضمن التوجهات الجديدة للتخطيط كما رسم ملامحها وأوضحها التقرير الحالي وبالشكل الذي توسع من خيارات الطالب وتشبع رغباته في أقصى مدى ممكن).

• وعن سياسات القبول في التعليم العالي، فلا نعتقد بأن هنالك مجالاً للاستمرار في التوسع الأفقي، حيث أن الاكثار من فتح الجامعات بالرغم من أهميته في إطار تحقيق التعليم للجميع والحرص على وجوده، إلا أنه يؤدي في حالة عدم توفير المقومات الأساسية إلى التقليل من

أهمية التعليم الجامعي، ومن المستوى العلمي للجامعات المتناثرة نظراً لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لها في البرامج الاستثمارية، سواء من حيث الانشاءات أو من حيث الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس لها.

ومما لا شك فيه بأن التوسع في هذا المستوى الذي يشكل قمة الهرم التعليمي يجب أن يخضع للحسابات الدقيقة للجدوى أكثر من غيره من المستويات، وإلا فقد يصبح ضد مبدأ اقتصاديات وفورات الحجم، وكذلك ضد مبدأ التحكم بالنوعية، كما يمكن أن يجعل من التعليم العالي مجرد سنوات إضافية للتعلم الثانوي، بدون تحقيق هدفه الأساسي في خلق فئة مهنية عالية التدريب تدعم الاقتصاد الوطني والمجتمع وتشكل الرصيد الأفضل في رأس المال البشري. وفي سياق التعليم العالي كذلك، فإن العديد من الإصلاحات تبقى مطلوبة وضرورية من أجل النهوض بمستوى مدخلات القطاع التعليمي، وخاصة ما يتعلق منها بالأساتذة والهيئات التدريسية والبحثية، وكيفية ضمان توفير الحوافز والمتطلبات المادية والمعنوية ومصادر المعرفة والمناخ اللازمين لزيادة إنتاج هذه الشريحة الهامة من القوى العاملة المتعلمة واستثمار وقتها وجهدها بشكل يضمن التوظيف الأمثل للموارد. وفيما يتعلق بسياسات القبول والتعيين لمعلمي المرحلتين (الأساسي والثانوي) فإن الأمر يتطلب كذلك وضع مشاهد فرعية جديدة تأخذ بعين الاعتبار:

• إعادة توزيع المخزون الحالي توزيعاً جغرافياً عادلاً ومتوازناً.

• إيقاف أي زيادة لفترة زمنية وخاصة الزيادات التي لا يقابلها احتياج حقيقي.

• التوصل إلى تلييب كامل، وذلك متاح بفرضية إعادة التوزيع.

• مراجعة قوانين التعيين في السلك التعليمي، وبحيث لا يسمح للمعلمين غير المؤهلين الدخول لهذا السلك، على أن يتم وفق خطة تدريجية مرسومة.

ولعل المدخل الآخر الذي يتوجب مراجعته ضمن هذا البديل هو الأبنية المدرسية والتي لا يمكن اقتراح أية سياسات بشأنها ما لم تخضع إلى مسح شامل، حيث يجري تقييم تلك المرافق على أساس حساب التكاليف والطاقات الاستيعابية، إلخ. كما أن الأمر يستوجب مستقبلاً أن يكون هنالك معهداً وطنياً متخصصاً للانشاءات المدرسية يتناول توفير جوانب العملية التربوية المختلفة في البناء المدرسي على غرار ما يفترض أن تقوم به مصلحة الوسائل التعليمية. وقد يفيد التذكير مرة أخرى بأن ظاهرة التوسع الأفقي في البناء المدرسي في كافة المناطق يجب أن تخضع مستقبلاً، كحال المدخلات الأخرى لمعايير ومؤشرات الخرائط التعليمية والتخطيط المكاني للمناطق.

ختاماً، فإن المتغيرات المعدلة التي يجب أن تدخل في نموذج إصلاحات السياسات التعليمية، ضمن هذا المشهد المتعلق بالمدخلات، سيجري دراسة إمكاناتها ومعوقاتها من خلال مشاهد فرعية مختلفة للتوصل إلى الصيغة الأمثل، والتي يمكن أن تتفاعل مع المشاهد الرئيسة الثلاثة الأخرى

(تحسين النوعية، حساب الاحتياجات من القوى العاملة، وحساب التكاليف وفق منظور التوظيف الأمثل للموارد). وبتعبير أدق، حساب مشاهد المدخلات بعلاقتها بالعمليات والمخرجات.

ويشكل مثل هذا العمل التخطيطي المتكامل في حالة تطبيقه، اتجاهاً جديداً في التخطيط التعليمي في ليبيا ونعتقد أن تنفيذه سيحل العديد من المشكلات المتعلقة بالمدخلات، ولا ننسى بطبيعة الحال عند تصميم هذا المشهد أن نأخذ بعين الاعتبار في نمذجته وبرمجته إصلاح الإدارة التعليمية بوجه عام، وإدارة التعليم العالي بوجه الخصوص حيث نعتقد بأهمية وضعها وفق تقاليد وضوابط تحدد هويتها وعملياتها.

أما عن المشهد الثاني، والمتعلق بتجويد وتجديد العملية التعليمية بأبعادها المختلفة، فنقترح أن نطلق عليه تسمية (المشهد المحور)، وهو بمثابة إعادة القدرة المؤسسية للنظام التعليمي، وفي صيغة المثال فإن الجانب المؤسسي لقطاع التعليم يجب أن ألا يتم بصورة متجزئة، بل من خلال علاقات واضحة بعملية تطوير أوسع تتمثل في إعادة بناء القدرة المؤسسية على المستوى الاقتصادي- الاجتماعي ككل (مشهد ما يجب أن يكون عليه الأمر)، إلا أن المشهد العملي أو صيغة الواقع الذي تتحمله النمذجة هو مشهد (ما يمكن أن يكون عليه الأمر)، حيث يجري تدارس المشهد النوعي في علاقته مع المشاهد الرئيسة الثلاث الأخرى للسياسة التعليمية، والعمل على تحويل متغيراته النوعية إلى أخرى كمية،

من أجل سهولة ادخالها في نموذج إصلاح المؤسسة التعليمية المقترح وسياسته البديلة. وبالنسبة للمشهادين الثالث والرابع (الأولوية لسد الاحتياجات من القوى العاملة مقابل الأولوية لحسابات معدلات العائد التعليمي)، فلا يمكننا في الواقع اختيار أحدهما وإهمال الآخر، فالأول مطلوب وبالبحاح على مستوى الاقتصاد الكلي ووفق ما تراه الرؤية الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية المطلوبة لذلك. والثاني مطلوب على مستوى الاقتصاد الجزئي والكفاءة المؤسسية التنظيمية.

وهما في الواقع وبشكلهما التقليدي رؤيتين مختلفتين للعالم، وفي نظرنا فإن العالم الحقيقي يتواجد بينهما، ولكن ربما في حالة وضع التعليم وسوق العمل في ليبيا تكون المسافة أقرب للمشهد الرابع، فهو معيار الجدوى لكل ما يمكن اقتراحه من إصلاحات في المشاهد الثلاثة السابقة، ويتقارب مع السياق الليبي للتنمية البشرية، والذي يطالب بإعادة هيكلة قطاعات التنمية البشرية، وتعزيز الكفاءة في الأداء وبتقليل الهدر، عن طريق اعتماد تحليلات التكلفة والعائد والتكلفة والفاعلية في تقييم البرامج، وتقرير مدى الجدوى بالنسبة للمستحدث منها وصولاً إلى حالة الاستخدام الأمثل للانفاق الاجتماعي، وتعظيم عوائده.

بقي لنا أن نؤكد من جديد، أن المطلوب من المشهد الثالث واستشرافه المستقبلي لإصلاح السياسات التعليمية وربطها بسياسة الإصلاح الاقتصادي، هو ليس مجرد النظر إلى مؤشرات العرض والطلب وتوازناته عند التخطيط للتعليم

الدولة كمعيار للاستثمار في ذلك النمط من التعليم، وإلا فيجب إعادة النظر بالنمط بصورة جذرية، وعدم السماح باستمراره في حالة الفاقد العالي والكفاءة المتدنية.

وباختصار، فإن هذا المشهد يمكن أن يقرر إيقاف دعم أي نشاط أو نسق تعليمي فيه اهدار للموارد، واندحار لهدف العملية التعليمية ذاتها. وأخيراً، وفي إطار مشهد ترشيد الإنفاق، يتم الربط بين إعادة الهيكلة التعليمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية فيما يتعلق برفع الكفاءة الإنتاجية وتوزيع أعباءها في القطاعات الإنمائية المختلفة ومن ضمنها قطاع التعليم من أجل تخفيف أوجه الإنفاق التي تتحملها الدولة، واقتراح مشاهد فرعية مختلفة لاسترداد التكاليف وتمويل التعليم وخاصة المهني والعالي منه.

ومخرجاته مقابل احتياجات السوق، بل كذلك، دراسة عمليات ذلك السوق، وحوافزه وعلاقاته، ومستقبل متطلباته من المهارات والمهن، حيث أن قضايا حساب العرض والطلب، بشكلها الوضعي، تفترض بأن السوق يعمل بطريقة عقلانية، وذلك ما يجب أن لا نقع في خطأه في بلد يمر بمراحل التحول كليبيا، وتعاني أسواق العمل فيه من حالة عدم الكمال.

أما ما يتعلق بالمشهد الرابع والذي يركز على ترشيد الإنفاق، وحساب معدلات العائد واخضاع تكاليف التعليم إلى خيارات التوظيف الأمثل، فنعتقد بأنه يشكل الأرضية اللازمة لتحديد جدوى التوجهات العامة للسياسات من جهة، واختيار المشروعات من جهة أخرى.

وفي مثل هذا المشهد فإن المقارنة هنا تقع في إطار العلاقة بين تكاليف التعليم أو النمط التعليمي/التدريبي المعين، وبين الزيادة التي نتوقعها في إنتاجية الخريجين في النشاط الاقتصادي، وفي توسيع وتنويع الخيارات ومواطن الشغل. كما يهتم المشهد بتعظيم الكفاءة الداخلية لذلك النمط التعليمي/التدريبي وبدائل انجازه وفق حسابات التكلفة والعائد الاجتماعي. ومن هذا المنطلق فإن المشهد الرابع يتم اعتماده دائماً، إذا ما أردنا تقييم واقع الأداء في المؤسسات التعليمية أو إذا ما قررنا إنشاء أو تدعيم نمط تعليمي أو تدريبي معين، أو أن نتوسع في التعليم، إلخ. إذ علينا أن نتأكد بأن معدل العائد الاجتماعي هو فوق المعدل الذي وضعته



**احتساب الدليل الوطني للتنمية
البشرية 2018**



احتساب الدليل الوطني للتنمية البشرية 2018.

يتضمن هذا الملحق ، احتساب دليل التنمية البشرية للأداء التنموي في ليبيا لعام 2018. إلى جانب الإشارة إلى مصادر البيانات المستخدمة في احتساب مؤشرات التنمية البشرية ، حيث يتناول بالتحديد النقاط التالية:-

- البيانات الإحصائية الحديثة والأكثر موثوقية التي استخدمت في احتساب هذه المؤشرات.
- احتساب كل المؤشرات طبقاً للمفاهيم والأساليب الفنية المعادلات الرياضية المعتمدة في تقارير التنمية الدولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- بعض المؤشرات المستخدمة في التقارير الدولية، تم تضمينها، وأخرى تم استبعادها وفقاً لحاجة هذا التقرير من ناحية، أو مدى توفر المعلومات ذات العلاقة من الناحية الأخرى.
- بعض الصيغ الرياضية لاحتساب المؤشرات ، تم تعديلها لكي تكون متناسقة مع ما هو متاح من معلومات وبيانات ذات علاقة.

1 - دليل التنمية البشرية:

تم احتساب دليل التنمية البشرية على أساس المؤشرات الرئيسية الثلاث، الأول توقع الحياة، الذي يقاس من خلال متوسط العمر المتوقع عند الميلاد. والثاني، التحصيل التعليمي الذي يقاس عن طريق مؤشرين اثنين هما: معدل القراءة لدى السكان 15 سنة فأكثر ومعدل الالتحاق الإجمالي للسكان في السن المدرسية 6 - 24 سنة لكل المستويات التعليمية. والثالث، هو مستوى المعيشة ، الذي يقاس عن طريق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالقوى الشرائية التعادلية للدولار الأمريكي. هذا وتجدر الإشارة إلى ان كل هذه الحسابات لتلك المؤشرات، تمت وفقاً للتعديلات التي أجراها التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1994، الموضحة في الجدول التالي:

القيم الدنيا والعليا للمؤشرات الرئيسية		
القيمة		المؤشر
العليا	الدنيا	
85	25	العمر المتوقع عند الميلاد
100	0	محو الأمية للسكان من 15 سنة فأكثر
100	0	الالتحاق الإجمالي في كل المراحل التعليمية
40000	100	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالقوة الشرائية التعادلية للدولار الأمريكي

¹ المصدر ، تم التوافق عليه بين خبراء مصلحة الإحصاء وفريق عمل التقرير
² بيانات التقرير ملحق المؤشرات

واعتماداً على ما تقدم، يمكن احتساب دليلاً للدخل طبقاً للتعديلات الأخيرة ووفقاً للصيغة الرياضية التالية:

$$(W(Y)) = (\log y - \log y_{\min} / \log y_{\max} - \log y_{\min}) \dots \dots \dots (1)$$

الخطوات التالية توضح احتساب دليل التنمية البشرية اعتماداً على البيانات المتاحة للمؤشرات

الرئيسية لعام 2018، التي تمثل معدلات الأداء التالية:

- متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 70.6 سنة
- معدل القراءة والكتابة بين السكان 15 سنة فأكثر = 88.5 %
- معدل الالتحاق الإجمالي للسكان (6 - 24 سنة) = 90.8 %
- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 بسعر عام 2003 = 15953.0 مليار دينار.
- تقدير السكان المقيمون في ليبيا عام 2018 :
 - ليبيون = 6579497 نسمة
 - غير ليبيين = 704520 نسمة
 - المجموع الكلي = 7284017 نسمة
- سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي 1 دولار = 1.39450 دينار
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت = 15853000000 / 7284017 = 2190.14 دينار

هذا وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تم احتسابه من خلال

تقديرات عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة 2018 .

ومن خلال استخدام تلك المعدلات وقيمها العليا والدنيا نحصل على أدلة المكونات الثلاث لدليل

التنمية البشرية لتقرير التنمية البشرية الخامس لسنة 2018 كالاتي:

$$\text{دليل العمر المتوقع عند الميلاد} = (25 - 70,6) / (25 - 85) =$$

$$= (45.6) / (60) = 0.76$$

الامام بالقراءة والكتابة للسكان 15 سنة فأكثر =

$$\text{دليل الامام بالجرأة والكتابة} = (0 - 88.5) / (0 - 100) = 100 / 88.5 = 0.885$$

$$\text{دليل الالتحاق المدرسي} = (0 - 90.8) / (0 - 100) = 100 / 90.8 = 0.908$$

$$\text{دليل التحصيل التعليمي} = 3 / 2 (0.885) + 1/3 (0.908) =$$

$$= 0.59 + 0.303 = 0.893$$

3 نفس المصدر السابق

4 تقديرات وزارة التخطيط للفترة (2010 - 2020)

5 مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء - النشرة الاقتصادية المجلد 58 الربع الرابع 2018

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالقوة الشرائية التعادلية الشرائية للدولار الأمريكي الذي يساوي 1 دولار = 1.3945 دينار ليبي كمتوسط عام لسنة 2020، وحيث أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2018 يساوي (2190.14 دينار ليبي)، وعليه فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار هو (1.3945 / 2190.14) = 1570.56 دولار.

$$\begin{aligned} \text{دليل الدخل} &= (\text{لو } 1570.56 - 100) / (\text{لو } 40000 - 100) = \\ &= (4.6052 - 359.7) / (4.6052 - 10.5966) = \\ &= 0.498 = (5.9914 / 2.985) = \\ \text{لدليل التنمية الوطني} &= 3 / (0.498 + 0.893 + 0.760) = \\ &= 0.717 = 3 / 2.151 = \end{aligned}$$

دليل الوطني للتنمية البشرية 2015، وفقاً لحسابات فريق التقرير ومقارنته بما تم حسابه دولياً.

الدليل الوطني للتنمية البشرية	دليل الدخل	دليل التحصيل التعليمي	دليل توقع الحياة	
0.717	0.498	0.893	0.760	حساب فريق التقرير
0.706	-	-	0.718	حساب التقرير الدولي

من بيانات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

ارتفع دليل التنمية البشرية وفقاً لحسابات فريق التقرير بقيمة 0.011 نقطة مئوية فقط مقارنة بما ورد في تقرير التنمية الدولي لعام 2017.

وكان بسبب هذا التباين أن ارتفع ترتيب الأداء التنموي من 114 حسب التقرير الدولي ليصل إلى 102 حسب حسابات التقرير الوطني، أي ارتفع ترتيب ليبيا بالتالي حسب دليل التنمية بقيمة 12 نقطة لازالت ليبيا من ضمن الدول مرتفعة الأداء، رغم كل ما عاناه الاقتصاد الوطني من تفهقر وتراجعات كبيرة جداً في الأداء الاقتصادي خلال السنوات الثمانية الأخيرة.

انخفض الدليل الوطني وفقاً لحسابات فريق التقرير لسنة 2018 مقارنة بدليل التنمية للتقرير الوطني لعام 2008 والبالغ (0.783) وهذا يعني أنه سجل انخفاض يصل إلى (0.066) درجة مئوية خلال عقد واحد فقط. وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن موقع ليبيا لا زال ضمن الدولة ذات الأداء التنموي المرتفع، ويعزى ذلك إلى الأداء الجيد الذي تحقق في ميادين التنمية الاجتماعية خلال العقود الماضية، حيث أن هذه الميادين تقاوم انخفاضات الأداء التنموي الضعيف بعكس الحال في الميادين المادية، كمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا واضح من أن الميادين الاجتماعية لا زالت صامدة في حين حقق دليل الدخل انخفاضاً كبيراً، من 0.783 ليصل إلى 0.498 أي فقد 0.285 درجة.



ملحق الجدوال



جدول توزيعات القوى البشرية للشبان عامة ولقبة الشبان خلال السنوات 2006 و2008 و2012 و2014

2014	2012		2008		2006		أفراد القوى البشرية
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
6103121	3007284	3095837	2903016	2988500	2705202	2784860	مجموع السكان
1544561	472016	1072545	452931	1085191	434157	1033937	يشنقون
404776	154498	250278	73733	203635	73532	227178	بيحثون عن العمل
194933	626514	1322823	526664	1288826	507689	1261115	مجموع العاملين اقتصادياً
		لا تتوفر	429213	438014	435065	438124	طلبة
	بيانات		695018	873842	873842	0	ريات البيوت
			178717	209180	19897	189283	مقاعدون
			252556	121091	59764	61327	غير ما ذكر
1998838	1328252	670586	1360201	2077302	1388568	688734	مجموع غير العاملين اقتصادياً
3948175	1954766	1993409	1886865	3836106	1886257	1949849	مجموع أفراد القوى البشرية
49.37	35.12	60.34	27.91	45.85	26.92	64.68	معدل النشاط الصافي
79.24	75.34	81.08	86.0	83.00	85.52	81.99	معدل التوظيف
20.76	24.66	19.92	14.0	16.53	12.77	18.01	معدل البطالة
1972999	973890	999109	940123	1742986	832415	910571	مجموع فئة الشباب (15-29)
840233	270741	569492	273576	747236	236406	510830	العاملون اقتصادياً
491511	142982	348529	216672	489122	168321	320801	الشباب المشنقون
348722	127759	220963	56904	258114	68085	190029	الباحثون عن العمل
58.5	52.8	61.2	79.2	65.5	71.2	62.8	معدل التوظيف
41.5	47.2	38.8	20.8	34.5	28.8	37.2	معدل البطالة
42.59	29.80	57.00	29.1	42.9	28.4	56.1	معدل النشاط الصافي
43.10	43.21	43.05	51.95	42.25	46.57	40.51	نسبة الشباب في مجموع العاملين
86.43	82.69	88.70	77.18	85.83	92.59	83.65	نسبة الشباب في مجموع العاطلين من قوة العمل

الجدول (2) الحالة التعليمية لسكان الليبيين من 15 سنة فأكثر للفترة 1964 - 2012 م

%	2012		2006		1995		1984		1973		1964		المستوى التعليمي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
6	117030	7	132912	12.6	171139	23.1	192106	34.7	200813	61.6	273740	ذكور	أمية
15	293161	19	349521	32.9	431952	51.6	454075	82.6	407237	95.7	386183	إناث	
10	410191	13	482433	22.5	603091	39.9	646181	56.7	608050	77.8	659923	المجموع	
4	87054	5	101416	10.8	147056	17.6	146380	29.7	171690	26.8	119024	ذكور	يقراً ويكتب
5	95980	6	105281	19.5	128212	10.5	82502	8.8	43270	3.0	12135	إناث	
5	183034	6	206697	10.3	275268	14.1	228882	43.6	214960	15.5	131159	المجموع	تعليم أساسي
40	819207	42	771793	47.3	643414	42.5	353934	25.2	145834	10.3	45609	ذكور	
36	722461	34	613394	38.4	504666	24.3	191545	6.3	31221	1.2	4871	إناث	
37	1541668	38	1385187	42.9	1148080	33.7	545479	16.5	177055	6.0	50480	المجموع	تعليم متوسط
38	787383	36	660561	22.4	305228	13.7	113569	9.3	53846	1.0	4455	ذكور	
36	713626	32	576368	16.7	218946	7.0	55365	2.1	10382	0.1	295	إناث	
37	1501009	34	1236929	19.6	524174	10.4	168934	6.0	64228	0.6	4750	المجموع	الجامعية فما فوق
12	250484	9	172848	6.2	84725	3.1	26088	1.1	6155	0.3	1427	ذكور	
9	186740	8	141341	2.3	30601	0.6	4556	0.1	434	0.0	96	إناث	
11	437224	9	314189	4.3	115326	1.9	30644	0.6	6589	0.2	1523	المجموع	غير مبين
1	12524	0	6955	0.0	0	0.0	0	0.1	584	0.0	154	ذكور	
0	8032	1	19919	0.0	0	0.0	0	0.1	411	0.0	92	إناث	
1	20556	1	26874	0.0	0	0.0	0	0.1	995	0.0	246	المجموع	المجموع الكلي
100	2053150	100	1846485	100.0	1360737	100.0	832077	100.0	578922	100.0	444409	ذكور	
100	2007953	100	1805824	100.0	1314739	100.0	788043	100.0	492955	100.0	403646	إناث	
100	4061103	100	3652309	100	2675476	100.0	1620120	100.0	1071877	100.0	848055	المجموع	

المصدر: علي الشريف - السكان والتعليم والقوى العاملة من 1954 - 2016 م منشورات الجامعة المغاربية - تحت الطباعة

جدول (6) توزيع مجموع المشتغلين الليبيين حسب أقسام المهن الرئيسية والنوع للفترة من 1973 - 2006 م

2006		1995		1984		1973		النوع	أقسام المهن الرئيسية
نسبة الشباب	مجموع المشتغلين	نسبة الشباب	مجموع المشتغلين	نسبة الشباب	مجموع المشتغلين	نسبة الشباب	مجموع المشتغلين		
26.19	260545	26.39	118155	44.93	72692	48.75	28349	ذكور	أصحاب المهن العلمية والفنية والذين يعملون معهم
37.84	293004	54.27	122867	82.27	45847	81.02	6201	إناث	
7.06	7021	7.24	2927	11.23	2279	19.10	3303	ذكور	رجال التشريع وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين
22.57	647	19.05	21	62.50	16	83.33	6	إناث	
26.09	281366	26.7	121193	33.19	73102	49.14	33942	ذكور	الكتابة والإداريون
35.57	54653	60.26	24954	89.56	12083	85.77	499	إناث	
0.00	0	34.97	51417	27.60	17626	17.42	29303	ذكور	العاملون بالبيع والشراء
0.00	0	58.53	475	88.27	1748	6.82	88	إناث	
37.90	121308	38.19	176105	53.79	221389	20.82	68556	ذكور	العاملون بالخدمات
36.99	3925	22.44	13768	17.31	19534	0.45	6372	إناث	
29.59	90921	30.89	97657	10.57	68510	18.16	85446	ذكور	العاملون بالزراعة
40.63	18492	10.27	3369	30.37	1933	35.45	11787	إناث	
24.64	174678	34.86	172653	23.34	115701	36.44	115836	ذكور	العاملون بالإنتاج والذين يديرون معدات وآلات
18.90	14439	66.08	7815	75.70	3452	43.40	1620	إناث	
29.88	10354	39.91	3991	57.14	7	66.06	19663	ذكور	العاملون غير المصنفون حسب المهنة
40.76	3741	81.98	222	50.00	4	39.87	158	إناث	
27.60	946193	32.38	744098	37.70	571306	31.54	384398	ذكور	المجموع الكلي
36.94	388901	52.32	173491	66.98	84618	40.36	26731	إناث	
30.32	1335094	36.15	917589	41.48	655924	32.11	411129	المجموع	



مؤشرات التنمية لعام 2018



مؤشرات التنمية لعام 2018			
معلومات عامة			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
	كم 2	1676198	مساحة ليبيا
	كيلو متر	2000	طول الساحل
	كيلو متر	5550	الحدود البرية الليبية
المؤشرات الديموغرافية			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2016	نسمة	579741	عدد السكان في الفئة العمرية 15-19
2016	نسمة	583104	عدد السكان في الفئة العمرية 20-24
2016	نسمة	578490	عدد السكان في الفئة العمرية 25-29
2016	نسمة	558787	عدد السكان في الفئة العمرية 30-34
2016	%	25.2	نسبة السكان في الفئة العمرية 15-19 من إجمالي السكان نفس الفئة
2016	%	25.4	نسبة السكان في الفئة العمرية 20-24 من إجمالي السكان نفس الفئة
2016	%	25.2	نسبة السكان في الفئة العمرية 25-29 من إجمالي السكان نفس الفئة
2016	%	24.3	نسبة السكان في الفئة العمرية 30-34 من إجمالي السكان
2016	نسمة	23000122	إجمالي السكان من نفس الفئة العمرية
2016	نسمة	6347417	إجمالي السكان الليبيين
2016	%	36.2	نسبة الشباب من إجمالي السكان
2010	%	1.94	معدل الأمية بين السكان في الفئة عمرية 15-45
2010	%	7.13	معدل الأمية بين السكان في العمرية أكبر من 45
2016	%	1.4	معدل الأمية في الفئة العمرية 15-29
2016	نسمة	6347417	تقدير عدد السكان
2020	نسمة	6811577	تقدير عدد السكان
2030	نسمة	8055687	تقدير عدد السكان
2015-2010	%	1.83	معدل نمو السكان الليبيين
2020-2015	%	1.7	معدل نمو السكان الليبيين
2025-2020	%	1.6	معدل نمو السكان الليبيين
2030-2025	%	1.6	معدل نمو السكان الليبيين
2010-2006	%	3	معدل الخصوبة الكلية
2015-2010	%	3.4	معدل الخصوبة الكلية
2020-2015	%	3.2	معدل الخصوبة الكلية
2025-2020	%	2.7	معدل الخصوبة الكلية
2030-2025	%	2.1	معدل الخصوبة الكلية

المؤشرات الديموغرافية

السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2010	نسمة	439245	عدد السكان غير الليبيين
2010	%	7.15	نسبة السكان غير الليبيين من مجموع السكان في ليبيا
2015	نسمة	584365	عدد السكان غير الليبيين
2015	%	8.57	نسبة السكان غير الليبيين من مجموع السكان في ليبيا
2016	نسمة	664476	عدد السكان غير الليبيين
2016	%	9.48	نسبة السكان غير الليبيين من مجموع السكان في ليبيا
2020	نسمة	744564	عدد السكان غير الليبيين
2020	%	9.85	نسبة السكان غير الليبيين من مجموع السكان في ليبيا
2030	نسمة	785429	عدد السكان غير الليبيين
2030	%	8.8	نسبة السكان غير الليبيين في مجموع السكان في ليبيا
2015	نسمة	2150943	عدد السكان الذكور (15 سنة فأكثر)
2015	نسمة	2060813	عدد السكان الإناث (15 سنة فأكثر)
2015	نسمة	4211756	عدد السكان (15 سنة فأكثر)
2015	نسمة	1252924	عاملين اقتصادياً (عرض عمل) ذكور
2015	نسمة	727879	عاملين اقتصادياً (عرض عمل) إناث
2015	نسمة	1980803	عاملين اقتصادياً (عرض عمل)
	نسمة	58.25	معدلات النشاط ذكور
2015	نسمة	35.32	معدلات النشاط إناث
2015	نسمة	47	معدلات النشاط المجموع

مؤشرات قوة العمل			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2015	مليون عامل	2.1	حجم قوة العمل في الاقتصاد الوطني
2016-2015	%	98	معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي
2016-2015	%	98.5	نسبة الإناث ملتحقين بتعليم أساسي
2015	%	81.5	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي
2015-2014	عدد	1342046	إجمالي ملتحقون بمرحلة تعليم الأساسي
2015-2014	عدد	676391	عدد البنين في مرحلة تعليم الأساسي
2015-2014	عدد	665654	عدد بنات في مرحلة تعليم الأساسي
2015-2014	%	98.4	نسبة النوع في تعليم الأساسي
2015-2014	طالب وطالبة	4020084	عدد الملتحقون بالتعليم المتوسط
2015-2014	طالب وطالبة	195797	عدد البنين في مرحلة تعليم المتوسط
2015-2014	طالب وطالبة	206351	عدد بنات في مرحلة تعليم المتوسط
2015-2014	%	105.4	نسبة النوع في تعليم الأساسي
2015-2014	طالب وطالبة	502391	عدد الملتحقون بالتعليم الجامعي
2015-2014	طالب وطالبة	237631	عدد البنين في مرحلة تعليم الجامعي
2015-2014	طالب وطالبة	269761	عدد بنات في مرحلة تعليم الجامعي
2013-2012	طالب وطالبة	60691	عدد الملتحقون بالتعليم المهني (التقني و الفني)
2013-2012	طالب وطالبة	33189	عدد البنين في مرحلة تعليم المهني (التقني والفني)

المؤشرات الصحية			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2014	%	3.4	معدل الخصوبة الكلية للنساء (15-44)
2011	عدد	150448	عدد مواليد من الليبيين
2012	عدد	202265	عدد مواليد من الليبيين
2013	عدد	230715	عدد مواليد من الليبيين
2014	عدد	234006	عدد مواليد من الليبيين
2015	عدد	208078	عدد مواليد من الليبيين
2016	عدد	211543	عدد مواليد من الليبيين
2017	عدد	202265	عدد مواليد من الليبيين
2016	%	100	نسبة التغطية بالتطعيمات BCG
2016	%	96	نسبة التغطية بالتطعيمات DIP1
2016	%	93.70	نسبة التغطية بالتطعيمات DPT3
2016	%	93.70	نسبة التغطية بالتطعيمات OPV3
2016	%	93.70	نسبة التغطية بالتطعيمات Hib3
2016	%	96	نسبة التغطية بالتطعيمات pcv1
2016	%	94.40	نسبة التغطية بالتطعيمات pcv2
2016	%	93.30	نسبة التغطية بالتطعيمات pcv3
2016	%	96	نسبة التغطية بالتطعيمات Rota1
2016	%	94.20	نسبة التغطية بالتطعيمات Rota3
2016	%	92.80	نسبة التغطية بالتطعيمات HepB1
2016	%	91.80	نسبة التغطية بالتطعيمات HebB2
2007	%	14.10	بداية الأرضاع خلال الساعات الأولى من الإنجاب
2014	%	29	بداية الأرضاع خلال الساعات الأولى من الإنجاب
2007	شهر	11.7	متوسط مدة الرضاعة الطبيعية
2014	شهر	9	متوسط مدة الرضاعة الطبيعية
2007	%	94	نسبة الرضاعة الطبيعية بين الولادات
2014	%	89	نسبة الرضاعة الطبيعية بين الولادات
2009	عدد	70721	عدد المعاقين
2013	عدد	96031	عدد المعاقين
2013	عدد	54703	عدد المعاقين ذكور

المؤشرات الصحية			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2014	%	43.2	نسبة الإعاقة الحركية من بين أنواع الإعاقة الأخرى بين الذكور
2007	%	96	نسبة المواليد الذين لا يقل وزنهم عن 2.5 كيلوجرام
2014	%	95	نسبة الأطفال بوزن يناسب العمر
2007	%	15	نسبة قصر القامة لدى الأطفال
2014	%	38	نسبة قصر القامة لدى الأطفال
2007	%	5.90	نسبة النحافة لدى الأطفال
2014	x	x	نسبة النحافة لدى الأطفال
2007	%	4.80	نسبة نقص الوزن لدى الأطفال
2014	%	12	نسبة نقص الوزن لدى الأطفال
2007	%	16.90	نسبة السمنة لدى الأطفال
2014	x	x	نسبة السمنة لدى الأطفال
N/A	%	14.9	نسبة الشباب المدخنين في ليبيا
2015	كل مواطن ليبي	4398	عدد وفيات بسبب حوادث السيارات
N/A	%	73.4	معدل وفيات حوادث السيارات لكل 100 ألف نسمة
2007	%	26.9	نسبة الإعاقة الحركية من بين أنواع الإعاقة الأخرى بين الذكور
2007	%	31.4	نسبة الإعاقة الحركية من بين أنواع الإعاقة الأخرى بين الإناث
2014	%	44.7	نسبة الإعاقة الحركية من بين أنواع الإعاقة الأخرى بين الإناث
2014	%	95	نسبة الأطفال بوزن يناسب العمر
2007	%	15	نسبة قصر القامة لدى الأطفال
2014	%	38	نسبة قصر القامة لدى الأطفال
2007	%	5.90	نسبة النحافة لدى الأطفال
2007	%	4.80	نسبة نقص الوزن لدى الأطفال
2014	%	12	نسبة نقص الوزن لدى الأطفال
2015	حالة وفاة	73.4	معدلات وفيات حوادث المرور لكل مائة ألف نسمة
2015	حالة انتحار	0.75	معدل الانتحار في ليبيا لكل 100 ألف نسمة

المؤشرات الاقتصادية			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2010	مليار دينار ليبي	53363,7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2011	مليار دينار ليبي	20446.3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2012	مليار دينار ليبي	25781.7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2013	مليار دينار ليبي	20388.4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2014	مليار دينار ليبي	18829.4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2015	مليار دينار ليبي	15406.4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2016	مليار دينار ليبي	13908.1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2017	مليار دينار ليبي	14910.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2018	مليار دينار ليبي	15953.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2003
2016	%	24.1	نسبة مساهمة الأنشطة الإنتاجية
2010	مليون دينار	31881	قيمة الواردات
2011	مليون دينار	13664	قيمة الواردات
2012	مليون دينار	32243	قيمة الواردات
2013	مليون دينار	43242.9	قيمة الواردات
2014	مليون دينار	38631.7	قيمة الواردات
2015	مليون دينار	22684.5	قيمة الواردات
2016	مليون دينار	12047	قيمة الواردات
2017	مليون دينار	13173	قيمة الواردات
2016	%	25.9	معدل التضخم في الاقتصاد الوطني
2017	%	28.5	معدل التضخم في الاقتصاد الوطني
2013	مليون دينار	101686	قيمة الصادرات + الواردات الاقتصاد الليبي
2014	مليون دينار	63136	قيمة الصادرات + الواردات الاقتصاد الليبي
2010	%	100.60	معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج
2014	%	146.70	معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج
2011	مليون دينار	6554	عجز ميزان المدفوعات
2017	مليون دينار	6706	عجز ميزان المدفوعات
2017 □ 2011	مليون دينار	76391	المجموع التراكمي لعجز ميزان المدفوعات
2018	دينار	6	متوسط سعر الدولار الواحد في السوق السوداء
2018	%	428.6	نسبة انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2011	مليون دينار	53,437,10	عرض النقود (M1)
2016	مليون دينار	74,609,0	عرض النقود (M1)
N/A	%	50	باب المرتبات وما في حكمها من ميزانية العامة للدولة

المؤشرات البيئية			
مؤشرات إدارة الحكم والنظام السياسي			
مؤشرات الموارد الطبيعية			
2010	مليون برميل	1,7	إنتاج النفط الخام
2011	مليون برميل	0,5	إنتاج النفط الخام
2012	مليون برميل	1,5	إنتاج النفط الخام
2013	مليون برميل	1	إنتاج النفط الخام
2014	مليون برميل	0,5	إنتاج النفط الخام
2015	مليون برميل	0,4	إنتاج النفط الخام
2016	مليون برميل	0,4	إنتاج النفط الخام
2010	مليون برميل	1,3	تصدير النفط الخام
2011	مليون برميل	0,3	تصدير النفط الخام
2012	مليون برميل	1,3	تصدير النفط الخام
2013	مليون برميل	0,9	تصدير النفط الخام
2014	مليون برميل	0,3	تصدير النفط الخام
2015	مليون برميل	0,3	تصدير النفط الخام
2016	مليون برميل	0,3	تصدير النفط الخام
	مليون برميل يوميا	1.6	الحصة التقليدية المقررة لليبيا من قبل اوبك لإنتاج النفط الخام
	%	95	نسبة الموارد النفطية من إيرادات الخزانة العامة
	بليون قدم مكعب	400	أقصى قيمة من المصدر من الغاز الطبيعي
	بليون قدم مكعب	200	كمية الغاز المستهلك محلياً
2014	برميل	220,000	استهلاك ليبيا من المنتجات النفطية
2013	برميل	378,000	قدرة تكرير الإجمالية للمصافي
2014	%	20	متوسط استغلال المصافي النفطية

مؤشرات مشاركة المرأة			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2014	%	40	متوسط نسبة مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب
2012	%	19	متوسط نسبة ترشح المرأة في الانتخابات المؤتمر الوطني العام
2014	%	11	متوسط نسبة ترشح المرأة في الانتخابات الهيئة التأسيسية الدستور

مؤشرات واقع الشباب			
السنة	وحدة القياس	القيمة	المؤشر
2016	%	36.2	نسبة الشباب الليبي في مجموع السكان
2016	%	1.4	نسبة الأمية بين الشباب
2014	نسمة	3,948,175	عدد السكان النشطين اقتصادياً
2014	نسمة	973,890	عدد الشباب الاناث (15_ 29 سنة)
2014	%	50.0	نسبة الشباب من مجموع القوى البشرية
2012	%	29.0	نسبة الإناث في عرض العمل
2012	%	29.5	نسبة النساء في مجموع الاستخدام
2014	%	43.1	نسبة الشباب في عرض العمل
2014	%	31.8	نسبة الشباب في مجموع الاستخدام
2014	%	32.1	نسبة الاناث في عرض العمل
2014	%	30.6	نسبة في مجموع الاستخدام
2014	%	18.9	معدل البطالة للذكور
2014	%	25	معدل البطالة للإناث
2014	%	21	معدل البطالة لمجموع قوة العمل الوطنية
2014	%	23.60	نسبة مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي
2013	%	78.5	الأهمية النسبية للمشتغلين بالجهاز الإداري للإناث
2013	%	71	الأهمية النسبية للمشتغلين بالجهاز الإداري للذكور

**قائمة الأوراق الخلفية و المساندة
للتقرير الوطني الخامس
للتنمية البشرية 2018**



قائمة الأوراق الخلفية والمساعدة لتقرير التنمية البشرية الخامس 2018

ر . م	عنوان الورقة	اسم الباحث
1	واقع الأداء التنموي في الاقتصاد الليبي	د / عطية المهدي الفيتوري
2	النمو السكاني وتحديات التنمية	أ / سالم خليفة أبوعائشة
3	الهيئة الديموغرافية وتسخير العائد الديموغرافي	د / محمود عمر عيسى
4	الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية	د / عبد الجليل آدم المنصوري
5	الاستقرار الإداري (الفساد والتوظيف)	د / عبد الجليل آدم المنصوري
6	الموارد النفطية	أ / محمد مختار الساعدي
7	الموارد البشرية المحلية وتحديات التنمية	د / مسعود خليفة أبوراوي
8	استراتيجية الاستجابة الآنية للتحديات وإعادة البناء والإعمار	د / عاطف ميلود الحاسية
9	صحة الطفل	د / إبراهيم علي اجبيل
10	الشباب وتحديات التنمية	د / مختار محمد إبراهيم
11	مشاركة المرأة في التنمية (الفرص والتحديات)	د / سعاد محمد العباني
12	شبكات الأمان الاجتماعي	أ / زهرة الهادي دغمان
13	التعليم في ليبيا إستراتيجية للتنمية البشرية	د / علي الهادي الحوات
14	مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل	د / مسعود خليفة أبوراوي
15	طبيعة الانتفاع بنواتج العملية التعليمية والتدريبية	د / علي الهادي الحوات





www.gia.gov.ly